ضياء العالمين

في

بيان إمامة الأئمة المصطفين عليهم السلام

تأليف

العلامة الفتوني

الشريف أبي الحسن بن محمد طاهر العاملي

المتوفى ١١٣٨ هـ

الجزء العاشر

تحقيق

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

٣٧٨

ضياء العالمين

في

بيان إمامة الأئمة المصطفين عليهم السلام

تأليف

العلامة الفتوني

الشريف أبي الحسن بن محمد طاهر العاملي

المتوفى ١١٣٨ هـ

الجزء العاشر

تحقيق

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

الشريف ، أبو الحسن بن محمّد طاهر ، ١٠٧٠ ـ ١١٣٨ هـ . ق .
ضياء العالمين في بيان إمامة الأئمّة المصطفين / تأليف : الفتوني الشريف أبو الحسن محمّد طاهر العاملي تحقيق : مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث . قم ، ١٣٨٩.
١٠ ج.
الفهرسة طبق نظام فيپا.
المصادر بالهامش.
١ ـ الإمامة ٢ ـ حديث ٣ ـ آيات قرآنية ـ ألف : مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث (قم) ب : العنوان.
٩ ض ٤٦ ش / BP ٢٢٣ — ٤٥ / ٢٩٧
الرقم في المكتبة الوطنية الإيرانية — ٢٠٧١٤٢٤

شابِك (ردمك) ٠ ـ ٣٣٠ ـ ٣١٩ ـ ٩٦٤ ـ ٩٧٨ / دورة ١٠ أجزاء احتمالاً

ISBN 978 - 964 - 319 - 330 - 0 / 10 VOLS.

شابِك (ردمك) ٦ ـ ٦٠٦ ـ ٣١٩ ـ ٩٦٤ ـ ٩٧٨ / ج ١٠

ISBN 978 - 964 - 319 - 606 - 6 / VOL.10

الكتاب :	ضياء العالمين في بيان إمامة الأئمّة المصطفين /ج ١٠
المؤلّف :	العلّامة الفتوني
تحقيق ونشر :	مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث
الطبعة :	الأُولىٰ ـ ذو القعدة ـ ١٤٤١ هـ
الفلم والألواح الحسّاسة (الزينك) :	تيز هوش
المطبعة :	الوردي
الكمّية :	٣٠٠٠ نسخة
السعر :	٣٥٠/٠٠٠ ريال

بسم الله الرحمن الرحيم

جميع الحقوق محفوظة ومسجّلة
لمؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث
قم المقدّسة : شارع الشهيد فاطمي (دورشهر) زقاق ٩ رقم ١ ـ ٣
ص . ب ٣٧١٨٥/٩٩٦ هاتف : ٥ ـ ٣٧٧٣٠٠٠١ فاكس : ٣٧٧٣٠٠٢٠

وأمّا الخاتمة : فهي مشتملة على فصلين :

الفصل الأوّل : في بيان سائر ما تشبّث به القائلون بخلافة مَنْ تقدّم على عليٍّ عليه‌السلام من الآيات والروايات وغيرها ، التي زعموها نافعة لهم في ذلك مع توضيح أنّها ليست كذلك .

اعلم أنّ جمهور الجمهور لمّا بلشوا بالتزام حقّيّة بيعة السقيفة وصحّة خلافة أبي بكر وعمر ، ونظروا مع هذا إلى ما ورد في عليٍّ عليه‌السلام من الآيات والروايات الكثيرة جدّاً ، التي ظهر عياناً أنّ ناقليها ومفسّريها فيه خلق كثير من أعيانهم ، بحيث كلّ مَنْ أحاط علماً بها كذّب لا محالة مَنْ أنكرها روايةً أو دلالةً ، وكذا اطّلعوا على نبذٍ من استدلالات الشيعة منها ومن غيرها بما يقدح ما صدّقوه ، فاضطربوا واضطرّوا إلى تحصيل ما يقيمون به أوَدَهم ، فلم يجدوا شيئاً صحيحاً صريحاً في ذلك أصلاً ، فالتجأوا حينئذٍ إلى التشبّث بكلّ ما أمكن أن يُشبّه به على عوام الناس ، أو يوقع بتمويه فيه بعض الجهّال في الوسواس من بعض متشابهات الآيات والمحرّفات ، بل الموضوعات من الروايات والمنقولات وغيرها من المزخرفات الواهيات ، ونحن نذكر منها هاهنا ما يستفاد من توضيح حاله حال غيره ممّا لا نذكره ، وكذا ما يحتاج في توضيح حاله وكشف ما فيه من الوضع أو التحريف أو غيرهما إلى بيان دون ما هو ، بحيث لم يحتج إلى ذلك أصلاً ولو من جهة كمال ظهور كذبه ، وها نحن نذكر كلّ واحد ممّا نذكره منها أوّلاً مع بيان

ما ذكروه من وجه الدلالة فيما ذكروه بعين ما ذكروا أو أحسن منه توجيهاً، ثمّ نشرع في الجواب عنه وتوضيح ما هو حقيقة الحال، بحيث لا يبقى للشبهة فيه مجال لمن لا يكون مراده العناد والجدال، بل يكون ممّن هو مصداق قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾[1] لا مَنْ هو من أهل قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِ﴾[2] الآية.

هذا، مع أنّ أصل مناط الجواب في جُلّ ما ذكروا في هذا المقام من الأخبار ما سنشير إليه في أكثرها مجملاً من كونها مكذوبةً على رسول الله ﷺ موضوعةً عليه وعلى مَنْ رواه واضعه عنه، لاسيّما في زمان معاوية كما بيّنّاه عياناً، وذكرنا اعتراف القوم أيضاً بذلك سابقاً، كما ينادي بذلك أنّ كلّ واحدٍ منها خبر واحد، بل معلول السند أيضاً معارض لأخبار كثيرة مستفيضة منقولة عند الفريقين، بل أكثرها ممّا وصل إلى حدّ القبول والتصريح بالصحّة، بل إلى حدّ التواتر، مع أنّ مطلق وجود المعارض موجب لسقوط الاعتماد إلّا حين وجود قرائن الصحّة، وفي هذه الأخبار التي ذكروها الأمر بالعكس، كما سنشير إلى بعض ذلك، على أنّه لا أقلّ من وجود ما ذكرناه سابقاً من نقلهم صريح أمر معاوية الناس في زمانه بوضع خصوص أمثال هذه الأخبار، وارتكاب الناس أيضاً ذلك، بحيث كثرت وشاعت وذاعت، لاسيّما في حقّ الخلفاء الثلاث، لاسيّما الشيخين.

وبالجملة، الأصل في أمثال هذه الأخبار القدح في صحّة ورودها عن النبيّ ﷺ؛ لأجل ما بيّنّاه هاهنا إجمالاً وسابقاً تفصيلاً، لكنّا لا نكتفي

---

(١) سورة الزمر ٣٩ : ١٨.

(٢) سورة آل عمران ٣ : ٧.

بمحض هذا في كثيرٍ منها ، بل نشير أيضاً إلى بعض القرائن القادحة وغيرها ، فلا تغفل .

ثمّ لنذكر ما نريد ذكره هاهنا في ثلاث مطالب :

الأوّل :

في ذكر الآيات التي تشبّثوا بها :

فمن تلك الآيات آية الغار التي هي عندهم أظهرها دلالةً وأكثرها إفادةً[١] ، حتّى أنّهم يفتخرون بها لصاحبهم في أندية الرجال ، ويتشبّثون بها عند المجادلة في أوّل المقال ، ولقد حكى رجل أنّه رأى قرآناً في قسطنطين مكتوباً فيه هذه الآية بماء الذهب ، وهي قوله تعالى : ﴿**إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَـٰحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا**﴾[٢] الآية .

فقالوا : **أوّلاً** : إنّ الله تعالى عبّر فيها عن أبي بكر بالصاحب ، وكونه صاحب رسول الله صلّى الله عليه وآله ، لاسيّما في مثل ذلك المقام وتلك الحالة من المدائح التي لا يناسب ذكر مثلها لمن يكون عاقبة أمره غصب الخلافة .

وثانياً : إنّ كون الله مع أبي بكر ، المفهوم من قوله تعالى ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا**﴾ يدلّ على كونه مصوناً عن المعاصي التي عاقبتها النار ، وغصب الخلافة من أعظمها ، ثمّ أيّدوا بزعمهم دعواهم هذه بما قالوا من أنّ أصل اتّخاذ النبيّ إيّاه معه إلى الغار واجتماعهما فيه يدلّ على كمال اختصاصه بملازمة النبيّ وشفقة النبيّ صلّى الله عليه وآله عليه ، حتّى قالوا : إنّ هذا أعظم من فعل

---

(١) في «م» : «فائدة وإفادة» بدل «إفادة» .

(٢) سورة التوبة ٩ : ٤٠ .

عليٍّ عليه السلام من النوم على فراشه من حيث جعل النبيّ صلى الله عليه وآله إيّاه بمنزلة نفسه ومساويها، حتّى خاف عليه كما خاف على نفسه، بخلاف عليٍّ عليه السلام، حيث جعله الفداء[١] ولم يبال بقتله.

قالوا: بل يدلّ هذا على لزوم وجوده للخلافة، وعلى احتياج النبيّ صلى الله عليه وآله إليه فيما بعد دون عليٍّ عليه السلام وغيره، وكذا بما قالوا من أنّ نهي النبيّ صلى الله عليه وآله إيّاه من الحزن يدلّ على مزيد شفقته عليه، حيث لم يرض أن يبقى على الحزن، قالوا: بل وفي أصل حزنه دلالة على مزيد حبّه للنبيّ بحيث حزن ذلك الحزن لمّا رآه على حالته تلك، حتّى أنّ بعضاً منهم جعل من المؤيّد ما ادّعاه من رجوع الضمير عليه في قوله تعالى: ﴿**فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ**﴾[٢] إلى صاحبه، فقال حينئذٍ: إنّه ممّن نزلت السكينة عليه[٣]، بل البيضاوي جعل هذا أظهر من إرجاعه[٤] إلى النبيّ صلى الله عليه وآله متشبّثاً بأنّ الانزعاج والحزن كان من أبي بكر دون النبيّ صلى الله عليه وآله[٥]، فهو الذي كان محتاجاً إلى نزول السكينة؛ لأن الآمن غنيّ عنها، وإنّما يحتاج إليها[٦] الخائف.

وأمّا الجواب فنقول: إنّ جميع كلامكم هاهنا من نوع الشبهة، والتشبّث بالمتشابهات بل الواهيات المفضحات؛ إذ لا دلالة في الآية دلالة محكمة إلّا على كون أبي بكر من صحابة النبيّ صلى الله عليه وآله وصدق الصاحب عليه، وهذا ممّا لا منكر له حتّى يحتاج إلى الاستدلال بالآية، بل إنّما الكلام في

---

(١) في «م»: «فداه» بدل «الفداء».

(٢) سورة التوبة ٩: ٤٠.

(٣) التفسير الكبير للرازي ١٦: ٦٥ ـ ٦٦، تفسير القرطبي ٨: ١٤٨.

(٤) في «م»: «إرجاع الضمير» بدل «إرجاعه».

(٥) انظر: تفسير البيضاوي ٢: ٥٤.

(٦) في «س» و«ن» زيادة: «الرجل».

أنّ كلّ مَنْ صدق عليه هذا الوصف وجب الحكم بكونه على الخير واقعاً في تمام عمره مطلقاً ؛ بحيث يكون سالماً عمّا يوجب النار أبداً ، أم لا ؟ بل فيهم مَنْ لم يكن كذلك ولو بتغيّر حاله أخيراً .

وقد بيّنّا سابقاً لاسيّما في المقالة السادسة من المقصد الثاني صحّة الشقّ الثاني ، وأنّ في الصحابة كانوا أخياراً ممّن مات على الخير ، وأشراراً ممّن كان شرّه من بدء الأمر كأكثر المنافقين ، وممّن عرض له ذلك فيما بعدُ ، حتّى بعد وفاة النبيّ صلّى الله عليه وآله ، كما هو صريح ما مرّ من أخبار الحوض وغيرها ، حتّى مرّ بعض أحوالهم في ثاني أبواب المقدّمة ، على أنّ القرآن والعرف واللغة كلّها ناطقة بإطلاق الصاحب على كلّ ما صدق عليه نوع من الربط والعشرة مطلقاً ، ألا ترى[١] قول الشاعر :

إنّ الحمار مع الحمار مطيّة   وإذا [خلوت به فبئس][٢] الصاحب[٣]

ولقد كفى قوله تعالى في الكفّار : ﴿**أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ**﴾[٤] ، وقوله تعالى في حكاية مؤمن وكافر : ﴿**قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِى خَلَقَكَ**﴾[٥] الآية ، وأمثال هذا[٦] كثيرة ، كأصحاب النار وأصحاب الجنّة وغير ذلك ، حتّى أنّ الزوجة تُسمّى صاحبةً ، وقد قال سُبحانه : ﴿**إِنَّ مِنْ أَزْوَٰجِكُمْ وَأَوْلَـٰدِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ**﴾[٧] ، فعلى

---

(١) في «م» زيادة : «إلى» .

(٢) بدل ما بين المعقوفين في النُّسَخ : «خلا بك كان بئس» . والمثبت كما في المصادر .

(٣) البيت نُسب لأُميّة بن الصلت ، ولم نعثر عليه في ديوانه ، وانظر : الإفصاح للمفيد (ضمن مصنّفاته ٨) : ١٨٩ ، وكنز الفوائد ٢ : ٥٠ ، والاحتجاج ٢ : ٦١٠ .

(٤) سورة الأعراف ٧ : ١٨٤ .

(٥) سورة الكهف ١٨ : ٣٧ .

(٦) في «م» : «ذلك» بدل «هذا» .

(٧) سورة التغابن ٦٤ : ١٤ .

هذا لا يدلّ إطلاق الصاحب على أبي بكر على كونه من الفرد[١] الأوّل ، بل يحتمل أيضاً كونه من أحد الأخيرين ، ولا أقلّ من الأخير منهما ، كما ينادي به ما مرّ من أفعاله لاسيّما بعد النبيّ صلى الله عليه وآله وغيرها ، لاسيّما الخبر الذي ذكرناه في المقالة السادسة من كتاب الموطّأ لمالك ، فتذكّر .

وهكذا حال ادّعاء دلالة قوله : ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا**﴾[٢] على جلالته ، بحيث يستلزم أن يكون مصوناً من موجبات النار ؛ ضرورة دلالة صريح القرآن على أنّ الله مع كلّ أحد ، وكفى في هذا قوله تعالى : ﴿**مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾[٣] فهو مع البرّ والفاجر ، والمسلم والكافر ، حتّى أنّه سيظهر ، بل ظاهر واضح أنّ الله تعالى ذو فضل على الناس ، لا يقطع عنهم موادّ إحسانه وألطافه ولو في الدينا فقط بالنسبة إلى مَنْ لا يستحقّ خير الآخرة ، فخيره واصل إلى كلّ برّ وفاجر من الرزق والحفظ وغيرهما ، لاسيّما نصرة المظلوم وإعانة الضعيف كائناً مَنْ كان .

فعلى هذا من أين يمكن الحكم بثبوت ما ادّعوه من تلك الدلالة والاستلزام ؟

هذا ، مع احتمال كونه من باب التغليب أيضاً ؛ ضرورة أنّه تعالى إذا كان مع نبيّه حافظاً له لجلالة شأنه عنده فبلا شكّ أنّه لا يحرم حينئذٍ عن ذلك مَنْ كان معه كرامةً للنبيّ صلى الله عليه وآله كائناً مَنْ كان .

---

(١) في «م» زيادة : «الأعلى» .

(٢) سورة التوبة ٩ : ٤٠ .

(٣) سورة المجادلة ٥٨ : ٧ .

وأيضاً لا مانع من احتمال إيراد ضمير الجمع للتعظيم ، وكون المراد النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله .

لكنّه لا يخلو من بُعْدٍ بحسب ظاهر العبارة ، على أنّ البيهقي من أعيان القوم ذكر أنّ النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله قال له : «على مَنْ تحزن ؟» قال : على ابن عمّك النائم على فراشك ، فقال : ﴿**لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا**﴾» ، أي : معي ومعه (١) .

فظهر أيضاً أنّ هذه الدعوى محض خيال ، واختيار احتمالٍ من بين احتمالات أظهر منه ، فكيف يجوز التشبّث به ، لاسيّما في مقام الاستدلال ، وهل اتّباع المتشابه الذي نسبه الله إلى الذين في قلوبهم زيغ إلّا هذا وأمثاله ؟ فافهم .

وأمّا التشبّث بما مرّ أيضاً من كون صحبته في تلك الحالة وتخصيص النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله إيّاه بالأخذ معه مدحاً كذا وكذا ودالّاً على كذا وكذا ، فمحض خيالٍ واهٍ ، لا عين له ولا أثر ، لا في الآية ولا في الخبر كما سيظهر ، وكيف لا ومن الواضحات أنّ العاقل الحكيم كثيراً مّا يرجّح الاقتران على الافتراق ، وحسن العشرة على سوء السلوك بالنسبة إلى رجلٍ عرف من حاله أنّ ترتّب الضرر على خلافه أكثر ، لاسيّما إذا أمن التضرّر من ملازمته ومصاحبته ، حتّى أنّه قد يفعل ذلك مع عدوّه وفي الخوف والاضطرار إذا عرف مصلحة الأمنيّة ودفع الضرر والفساد في ذلك ، وكذا قد يرافق الإنسان مَنْ لا يريد صحبته ولا يستأنس به ولا يحبّه إذا كان مضطرّاً إلى ذلك لجهةٍ من الجهات ، حتّى ولو لعدم وجدان غيره ، أو اتّفاق تلاقيهما عند التوجّه إلى

---

(١) نقله عنه البياضي في الصراط المستقيم ٣ : ١٣٩ .

إرادته وحيائه من ردّه، لاسيّما إذا عرف ميل ذلك سيّما زائداً إلى الكون معه ونحو ذلك.

فعلى هذا أيّ شيءٍ يدلّ على دفع احتمال كون أخذ النبيّ ﷺ أبا بكر معه لأجل بعض هذه الوجوه حتّىٰ يلزم لا محالة أن يكونِ الوجه ما ادّعاه هؤلاء المدّعون بلا بيّنة ولا بُرهان، بل بمحض الرجم بالغيب حبّاً لأبي بكر، كما قيل: حبّك للشيء يعمي ويصمّ[1]، حتّى أنّ أقصى ما يمكن أن يتمحّلوا فيه ويتشبّثوا به لما ادّعوه في الآية قوله: ﴿**لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا**﴾ حيث فهموا منه ـ كما مرّ ـ مزيد الشفقة وكمال المحبّة بل كونه مصوناً من النار.

ولا يخفى أنّه ـ كما مرّ أيضاً ـ من جملة اتّباع المتشابه والتأويل على مقتضى الهوى، بل ربّما يقال: دلالته على النقص أظهر؛ لما في الآية من ظهور الحزن والاكتياب منه الحاصل من الانزعاج والتزلزل الناشئ من الغفلة أو الجهل بما أخبره النبيّ ﷺ حين منعه عن ذلك بقوله: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا**﴾، إذ لا يخفى إشعار منه بأنّ الرجل كان قليل المعرفة بالله، ضعيف التوكّل والاعتماد على الله؛ بحيث انزعج بمحض رؤية تلك الحالة، حتّى لم يخطر بباله ولم يدرك أنّ الله تعالى مع العباد مطّلعاً على حالهم مشفقاً بهم، يحفظهم ويكلأهم وينجيهم من كلّ سوء إذا توكّلوا فيه عليه، كما هو صريح آيات من القرآن الكريم، حتّى أنّه إذا أصابهم شيء أحِياناً فهو ممّا كان خيرهم فيه قطعاً، وهكذا عادة الله تعالى مع عباده حتّى ولو لم يكونوا كما ينبغي، لاسيّما مع الذي هو رسوله وحبيبه وكلّ مَنْ يكون من اللائذين

---

(١) مَنْ لا يحضره الفقيه ٤: ٥٨١٤/٣٨٠، عوالي اللآلي ١: ٢٥٧/١٢٤، و١٤٩/٢٩٠، وفيهما منسوب إلى النبيّ ﷺ.

به ، فهذا الرجل الذي كان بهذه المرتبة من القصور علماً وعملاً كيف يمكن أن يتخيّل فيه وجود تلك الحالات المذكورة التي ادّعاها هؤلاء ؛ بحيث جعلوها سبباً لأخذه معه ، على أنّ هذا الرجل لم يوفّق في تلك الحالة أن يسلك مع النبيّ صلى الله عليه وآله سلوك طريق الأصحاب المؤانسين لصاحبهم ؛ ضرورة كون العادة المستمرّة بينهم أنّهم إذا استشعروا بورود أمر هائل على صاحبهم ، أو رأوه في مخمصة كهجوم عدوّ أو إصابة ضرر أو بلاء أو مصيبة ونحو ذلك ، شرعوا في تطييب خواطره بما يهوّن ذلك عليه(١) ، ويتوقّع عدم التضرّر منه ، حتّى لا يتكلّمون بكلمة مشوّشة أصلاً فضلاً عن إظهار الحزن والجزع حتّى البكاء ، كما ذكر بعضٌ صدوره أيضاً منه ، ألا ترىٰ إلى طريقة الأطبّاء وأهل العقل عند عيادة المرضى حيث لم يقولوا له إلّا ما يطيب به نفسه ويسرّ وإن حزنوا قلباً لشدّة مرضه ، بخلاف الجهلاء والحمقاء من الصبيان والنساء وأمثالهما من السفهاء ، فإنّ أحدهم إذا حضر عند صاحبه فرآه ولو في أدنى صداعٍ شرع في إظهار الحزن والاكتياب ، بل البكاء والاضطراب ، حتّى أنّه ربما يشوّش صاحبه بفعله ذلك غاية التشويش ، مع أنّه إذا خرج عنه صار كأنّه لم ير فيه شيئاً .

ولا يخفى أنّ فعل هذا الرجل مع النبيّ صلى الله عليه وآله في الغار كان من قبيل الأخير دون فعل العقلاء المؤنسين ، حتّى أنّه لو فُرض أنّه كان ذلك الحزن لنفسه لكان أقبح وأفضح بأيّ نحو فُسّر ؛ إذ لا أقلّ من دخول ألمٍ بهذا على رسول الله صلى الله عليه وآله حيث لا يتصوّر أن لا يتألّم أحد سيّما رؤف رحيم مثل النبيّ صلى الله عليه وآله من تألّم رفيقه وإن لم يظهره عليه رفيقه ، بل ولو أظهر ضدّه ، كما

---

(١) في «س ، ن» : «عنده» بدل «عليه» .

يدلّ عليه قول النبيّ صلى الله عليه وآله هاهنا: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ لاسيّما إذا فُرض كما قال بعض القوم: إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كلّفه بالرفاقة؛ حيث إنّ مآل حزن هذا الرجل يكون حينئذٍ إلى أنّك أخرجتني معك إلى هذا الموضع الذي سيدخلونه ويقتلوني معك؛ حيث إنّي أيضاً خارج معك؛ إذ لو كنت في بيتي بمكّة لم يتعرّضوا لي كسائر المسلمين.

فعلى هذا كلّه، كيف يجوز على ذي عقل سليم وفهم مستقيم أن يأخذ النبيّ صلى الله عليه وآله مثل هذا الرجل ـ الذي كان حاله ما ذكرناه ـ معه إلّا لأجل بعض الوجوه التي بيّنّاها لا ما تخيّلوه، بل الأظهر أنّ وجه أخذه إنّما هو أحد ثلاثة وجوه:

أحدها: ملاحظة أن لا يكون أخبر المشركين بمكان النبيّ صلى الله عليه وآله وحاله ولو خوفاً على نفسه، كما يظهر هذا من بعض أخبار أهل البيت عليهم السلام، لاسيّما ما يدلّ منها على أنّ إسلامه كان كإسلام سائر المنافقين ظاهريّاً من بدء الأمر؛ لأجل ما كان سامعاً من الكهنة وأمثالهم من حصول التسلّط للنبيّ صلى الله عليه وآله، ووقوع الدنيا بيده إن أظهر الإسلام.

وممّا يؤيّد هذا الوجه من روايات القوم ما رواه أبو القاسم بن الصبّاغ في كتاب النور والبرهان(١) عن محمّد بن إسحاق، قال: قدم حسّان مكّة معتمراً، وأُناس من قريش يُعرفون بأصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله، فقال حسّان ما هذا

(١) لم نعثر على ترجمة له ينسب فيها هذا الكتاب إليه، والظاهر أنّه: علي بن أبي نصر عبد السيّد بن محمّد بن عبدالواحد بن الصبّاغ البغدادي، يكنّى أبا القاسم، حدّث عنه ابن عساكر والسمعاني وغيرهما كثير، ولد عام ٤٦١، وتوفّي ٥٤٢ هـ، كان من علماء الشافعية، وكان عندهم من المعدّلين والثقات فاضلاً محترماً. انظر سير أعلام النبلاء ١٨: ٢٣٩ و٤٦٦، و٢٠: ١٠٢/١٦٧، الكنى والألقاب للقمّي ١: ٣٧٥/٣٨٩.

لفظه : فأمر رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله عليّاً عليه‌السلام فنام على فراشه ، وخشي من ابن أبي قحافة أن يدلّهم عليه فأخذه معه ومضى إلى الغار (١) .

وما رواه هو وغيره عن سعيد بن المسيّب أنّه قال لعليّ بن الحسين عليهما‌السلام : كان أبو بكر مع النبيّ حين انتقل إلى المدينة ، فأين فارقه ؟ قال : «إنّ النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله لمّا قدم إلى قبا نزل بها ينتظر قدوم عليٍّ عليه‌السلام ، فقال أبو بكر : انهض بنا إلى المدينة ولا تنتظر قدوم عليٍّ ، فإنّي أظنّه لا يقدم عليك شهراً ولا دهراً ، فقال النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله : كلّا ، بفيك الحجر ، ما أسرعه من القدوم ، إلى أن قال : فقد وقاني بنفسه من المشركين وخفت غيره أن يدلّهم علَيَّ ، فغضب أبو بكر ، فلمّا رأى أبو بكر أنّ النبيّ مصرّ على انتظار عليٍّ عليه‌السلام ترك النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله ، ودخل المدينة ، وتخلّف النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله في قبا إلى أن أتى عليٌّ عليه‌السلام» (٢) .

وثانيها : عدم وجود غيره ؛ لأنّ المؤمن الكامل النافع من كلّ جهةٍ كان منحصراً في عليٍّ عليه‌السلام ؛ ولهذا أمره بالمبيت في مكانه لإخفاء حاله تلك الليلة ، وجعله وكيلاً في ردّ الودائع إلى أهلها ، وجمع عياله وأثاثه وسائر ما يتعلّق به ، وحملها (٣) إلى المدينة . وبالجملة ، جعل إليه جميع أُموره ، فلم يمكن حينئذٍ أن يأخذه رفيقاً أيضاً ، ولم يكن غيره قابلاً لتلك الأُمور كلّها معتمداً عليه مثله ، بل مَنْ كان يقبل غيره أن ينام على فراشه ؟ ويجعل

(١) نقله عنه ابن طاوُس في الطرائف ٢ : ١١١ ، والماحوزي في أربعينه : ٣٢٨ ، والجزائري في الأنوار النعمانيّة ١ : ٨٧ .

(٢) نقله عنه ابن طاوُس في الطرائف ٢ : ١١٢ ، والماحوزي في أربعينه : ٣٢٨ ـ ٣٢٩ ، والمجلسي في بحار الأنوار ١٩ : ١١٦ .

(٣) في «م» : «وحمل العيال» بدل «وحملها» .

روحه تحت سيوف المشركين ؟ وكفى في هذا اضطراب أبي بكر وهو مع النبيّ صلى الله عليه وآله ، ومع هذا كان أكثر خلّص المؤمنين مع قلّة عددهم إمّا غيّباً في بلادهم ، أو مهاجرين إلىٰ جيش الحبشة ، فلم يكن من المسلمين الحضور بمكّة حينئذٍ إلّا أقلّ قليل ، لاسيّما من أهل السنّ وتجربة بعض الأُمور الدنيويّة اللازمة في الأسفار ، سيّما في مثل هذه الحركة المحتاجة إلى معاشرة جهّال أعراب البادية ، الذين كانوا في الطريق ، وكان أبو بكر كذلك مع خصوصيّة كونه عندهم معروفاً بالاطّلاع على الفال والتعبير ونحوهما ممّا كان المتعاطى له عندهم كالعلماء عند سائر الناس .

وثالثها : ما يشهد به بعض أخبار القوم أيضاً من أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله ما عرّف أبا بكر بأمره ولا أطلعه على سرّه ، ولا كان اتّباعه له إلى الغار بإذنه ، بل لحقه في الطريق فرافقه .

فقد روى الطبري صاحب التاريخ ـ وهو من أعيان رجال القوم ـ في الجزء الثالث من تاريخه : أنّ أبا بكر أتى عليّاً عليه السلام فسأله عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، فأخبره أنّ النبيّ ذهب إلى الغار من جبل ثور ، وقال له : «إن كان لك حاجة فالحقه» ، فخرج أبو بكر مسرعاً ولحق ونبيّ الله في الطريق ، فسمع جرس أبي بكر في ظلمة الليل ، فظنّه من المشركين ، فأسرع النبيّ صلى الله عليه وآله في المشي ، فانقطع شراك نعله فانفلق إبهامه بحجر فكثر دمها ، وأسرع في المشي ، وخاف أبو بكر أن يشقّ على رسول الله صلى الله عليه وآله فلحقه فانطلقا ، ورِجْل رسول الله صلى الله عليه وآله تسيل دماً حتّى انتهى إلى الغار مع الصبح (١) .

(١) تاريخ الطبري ٢ : ٣٧٤ .

وقد روى مثله أحمد بن حنبل في مسنده عن ابن عبّاس (١) .

أقول : فتأمّل جدّاً حتّى يتبيّن لك أن لا يبعد مدخليّة كلٍّ من هذه الثلاثة في أخذه ؛ لظهور إمكان أنّه لمّا لحقه بالليل فعلم النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله حينئذٍ أنّ أخذه معه أصلح من جهة بعض المنافع التي مرّت في الوجه الثاني ، مع علمه بأنّه إن ردّه ربّما أخبر الناس بذلك ، فلهذا أخذه معه ، حتّى أنّه لا يبعد أن يكون أخذه حينئذٍ بأمر الله أيضاً للوجوه المذكورة ، بل لبعض مصالح أُخَر أيضاً التي الله أعلم بها ، حتّى أنّه روى بعض أهل السير أنّ الله تعالى أمر نبيّه أن يأخذ معه أبا بكر وهند بن أبي هالة رفيقاً ، وعامر بن فُهيرة خادماً ، وأن يستأجر ابن الأرقط (٢) دليلاً وهو على شركه ، فأمرهم بمكانٍ ذكره لهم ، وخرج هو خلف العشاء حتّى انتهى إليهم ، ومضى معهم إلى الغار ، ثمّ رجع هند وابن فهيرة ، وبقي أبو بكر معه ، فاختفى في الغار إلى ثلاثة أيّام (٣) ، وفي كلّ ليلة يأتيهم عليٌّ عليه‌السلام وهند بالزاد ، فأوصى عليّاً عليه‌السلام بأداء الأمانات وتهيئة وسائل حمل كلّ ما لزم أن يؤدّيه إلى المدينة كفاطمة عليها‌السلام وغيرها ، ثمّ ركب وتوجّه إلى المدينة مع الجماعة ، حتّى نقل الطبري أنّ أبا بكر أحضر راحلتين ليركباها من الغار إلى المدينة ، فقرّب أفضلهما إلى النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله ، وقال له : أركب يا رسول الله ، فقال النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله : «إنّي لا أركب بعيراً ليس لي» ، فقال : هو لك يا رسول الله ؛ فقال له : «لا ، حتّى تخبرني بثمنه الذي ابتعته به» ، فقال : كذا وكذا ، فقال : «قد أخذته

---

(١) انظر : مسند أحمد ١ : ٣٠٥٢/٥٤٤ .

(٢) في «ن» زيادة : «الليثي» .

(٣) انظر : دلائل النبوّة للبيهقي ٢ : ٤٧٨ ـ ٤٨٠ ، والسيرة النبويّة لابن هشام ٢ : ١٣٠ وما بعدها .

بذلك» ، وركبا وانطلقا[١] .

ولا يخفى أنّ مع قيام احتمال ما ذكرناه من الوجه ، لاسيّما مع وجود القرائن والشواهد المذكورة عليه ، كيف يجوز على كلّ ذي عقل وفهم طالب للحقّ الذي يكون ثبوته واضحاً أن لا يتوجّه إلى شيء من هذه فيغمض عنها جميعاً ، بل يكذّبها وينكر احتمالها رأساً ، ويصدّق القوم فيما تشبّثوا به من الحمل الذي ادّعوه ، ويركن إلى الخيالات التي لفّقوها بلا بيّنة ولا شاهد ولا قرينة ، كما ظهر .

مع أنّ القوم هُم المدّعين وعليهم الاستدلال ، والمانع يكفيه الاحتمال ، ولا يمكن الاستدلال مهما تطرّق الاحتمال ، فهل اتّباع المتشابه إلّا مثل هذا ؟ وهل يكون التعصّب أزيد من هذا ؟ حتّى أنّ القوم موّهوا فيما ظهر كون صدوره منه نقصاً كإظهار الحزن مثلاً ، ليجعلوه مدحاً ، وأغمضوا عن وجوه نقصه رأساً ، حتّى أنّ من العجائب أنّهم لم يرتضوا بهذا كلّه ، حتّى جعلوا هذا الحال بمحض ما مرّ ممّا لزقوا به من نتائج الخيال ، الذي ظهر أن لا أصل للأصل ، فضلاً عن الفرع ، أعظم وأجلّ من أفعال عليٍّ عليه‌السلام ذلك الوقت إلى أن لحقه بالمدينة ، لاسيّما المبيت على فراشه تحت سيوف المشركين .

مع أنّ عندهم وعندنا أخبار عديدة بأنّ ذلك الفعل من عليٍّ عليه‌السلام ممّا باهى الله به ملائكته[٢] ، وأنزل فيه قوله : ﴿**وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ**﴾[٣] الآية .

---

(١) تاريخ الطبري ٢ : ٣٧٩ .

(٢) المناقب لابن شهرآشوب ٢ : ٦٤ ، الصراط المستقيم ١ : ١٧٤ و٢١٣ ، الجواهر السنية : ٣٠٨ .

(٣) سورة البقرة ٢ : ٢٠٧ .

من أراد تفصيل ذلك فليرجع إلى المطلب الذي ذكرنا فيه هذه الآية من الفصل التاسع من المقصد الأوّل ، وإلى الفصل الرابع من المقصد المذكور أيضاً .

ثمّ الأعجب من هذا أنّهم جعلوا من التفريعات ـ كما مرّ ـ ما خلاصته : أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله حيث كان يعلم أنّ أبا بكر بمنزلة نفسه دون عليٍّ عليه السلام ، وأنّه أنفع له منه ، وأكثر احتياجه إليه فيما بعد ، وكان وجوده لازماً للخلافة دون عليٍّ عليه السلام ، أخذ هذا معه دون عليٍّ عليه السلام ؛ حيث لم يبال بقتله وخاف من قتل أبي بكر .

وليت شعري كيف عميت قلوبهم إلى هذا الحدّ الذي صاروا يلهجون بأمثال هذه الواهيات الواضحة الفاضحة ؟ ! التي يعلمون صريحاً صحّة عكسها بحيث لا يمكنهم إنكاره ، أوَ ليسوا هُم الذين رووا ـ كما مرّ في الفصل التاسع من المقصد الأوّل ـ ما هو المسلّم عند كافّة الأُمّة من كون المراد من ﴿**أَنْفُسَنَا**﴾[1] في آية المباهلة عليّ بن أبي طالب عليه السلام ، مع سائر الأخبار الكثيرة جدّاً في كون النبيّ وعليّ عليهما السلام بمنزلة نفس واحدة[2] ، وأنّهما خُلقا جميعاً من نور واحد[3] ، وأمثال ذلك ممّا ينادي ويصيح باختصاص عليٍّ عليه السلام بذلك ، وأنّ أبا بكر وغيره بمعزل عمّا دون هذه المرتبة فضلاً عنها ، أوَليسوا هُم الذين يروون عياناً أنّ فتوحات النبيّ صلى الله عليه وآله كانت على يد عليٍّ عليه السلام دون غيره ، وأنّ أبا بكر من الذين فرّوا في أُحد وغيره

---

(١) سورة آل عمران ٣ : ٦١ .

(٢) تفسير القرآن لابن أبي حاتم ٢ : ٣٦١٩/٦٦٨ ، معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري : ٥٠ ، دلائل النبوّة لأبي نعيم ٢ : ٤٥٦ ، المناقب لابن المغازلي : ٢٦٣ .

(٣) الأمالي للصدوق : ٣٥١/٣٠٧ ، الخصال : ١٠٨/٣١ ، مشارق الأنوار : ١٢٣ .

وتركوا النبيّ صلى الله عليه وآله وحيداً بين الأعادي، وأنّه الذي لم يره الله ورسوله صلى الله عليه وآله أهلاً لأداء عشر آيات من القرآن، وأنّه الذي لم يصدر منه طول المدّة شيء قابل لمقابلة فعلٍ من أفعال عليٍّ عليه السلام، كما تبيّن جميع ذلك عياناً.

فبأيّ شيءٍ صار أنفع وأكثر احتياجاً إليه من عليٍّ عليه السلام؟ خصوصاً بالنسبة إلى النبيّ صلى الله عليه وآله.

نعم، لمّا توفّي النبيّ صلى الله عليه وآله وقد كان جعله تحت أمر أُسامة وفي جيشه، فخالف ذلك وسعى في تقمّص الخلافة، وفَعَل بعليٍّ وفاطمة عليهما السلام ما فَعَل، وترتّب على ذلك ما ذكرناه من المفاسد العظيمة، فإن كان هذا هو النفع المقصود فالويل (كلّ الويل)[١] للنافع ونفعه، بل يلزم القوم حينئذٍ أن يلتزموا بل يحكموا بأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان بحيث لا يبالي، بل يريد ويرضى بأذى أهل بيته، الذين أوجب على الناس بأمر الله تعالى مودّتهم والإحسان إليهم، والتجنّب عمّا يؤلمهم ويؤذيهم، لاسيّما أحبّهم إليه وأعزّهم عليه عليّ وفاطمة عليهما السلام.

ومن الواضحات البيّنة أنّ مثل هذا الالتزام كفر بالله وبرسوله صلى الله عليه وآله، بل ارتكاب كلّ تلك التمحّلات وتخيّل تلك الخيالات في الآية من نتائج بغض عليٍّ عليه السلام، وحبّ شيخيهم.

وكفى في هذا شاهداً أنّهم مهما وجدوا آية محكمة، أو حديثاً صحيحاً في مناقب عليٍّ عليه السلام بذلوا جهدهم في توهين ما فيه، بل ولا أقلّ من سكوتهم عمّا يدلّ عليه من الجلالة، والإغماض عمّا يترتّب عليه ويظهر منه وإن كان ممّا لا يجوز السكوت عنه كآيات التطهير[٢]،

---

(١) ما بين القوسين لم يرد في «س» و«ن».

(٢) سورة الأحزاب ٣٣: ٣٣.

والمباهلة (١) و﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ (٢)، وسورة هل أتى، وأمثالها ممّا مرّ مشروحاً.

وإذا وجدوا شيئاً ولو آية متشابهة زعموا فيها طريقاً إلى التكلّف ولو بعيداً لإجرائها في مَنْ يحبّوه شرعوا في بسط نتائج خيالات رتّبوها عليه ولو كانت ممّا لا أصل له أصلاً، ولا له أثر فيه رأساً، كما تبيّن في هذه الآية ويظهر فيما يأتي.

ولقد روى بعض أصحابنا عن مولانا صاحب الأمر عليه السلام أنّه قال ـ معجزةً، وهو طفل جالس على حجر أبيه ـ لسعد بن عبدالله القمّي: «ياسعد، لمّا ادّعى خصمك الذي ناظرك أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله ما أخرج مع نفسه أبا بكر إلى الغار إلّا علماً منه أنّ الخلافة له من بعده، وأنّه هو الملقى إليه أزمّة الأُمّة، وعليه المعوّل في لمّ الشعث، وسدّ الخلل، وإقامة الحدود، وفتح بلاد الكفر، ولهذا كما أشفق على نبوّته أشفق على خلافته وإن لم يكن من حكم الاستتار والتواري أن يروم الهارب من الشرّ مساعدة من غيره إلى مكانٍ يستخفي فيه، وأنّه إنّما أبات عليّاً عليه السلام على فراشه لما لم يكترث له، ولم يحفل به لاستثقاله إيّاه، وعلمه بأنّه إن قتل لم يتعذّر عليه نصب غيره مكانه للخطوب التي كانت يصلح لها.

فهلّا نقضتَ دعواه بقولك: أليس قال رسول الله صلى الله عليه وآله: الخلافة بعدي ثلاثون سنة، فجعل هذه موقوفة على أعمار الأربعة الذين هُم الخلفاء الراشدون في مذهبكم؟ فكان لا يجد بُدّاً من قوله لك: بلى.

فكنت تقول حينئذٍ له: أليس كما علم رسول الله صلى الله عليه وآله أنّ الخلافة من

---

(١) سورة آل عمران ٣: ٦١.

(٢) سورة المائدة ٥: ٥٥.

بعده لأبي بكر علم أنّها من بعد أبي بكر لعمر، ومن بعد عمر لعثمان، ومن بعد عثمان لعليٍّ عليه السلام؟ فكان أيضاً لا يجد بُدّاً من قوله لك: نعم.

ثمّ كنت تقول له: فكان الواجب على رسول الله صلى الله عليه وآله أن يخرجهم جميعاً على الترتيب إلى الغار ويشفق عليهم كما أشفق على أبي بكر، ولا يستخفّ بقدر هؤلاء الثلاثة بتركه إيّاهم وتخصيصه أبا بكر وإخراجه مع نفسه دونهم»[١]، الخبر.

أقول: ومع هذا لو كان مثل هذا قصد النبيّ صلى الله عليه وآله في إخراج أبي بكر معه لكان عمر أولى منه بالأخذ؛ لوضوح كونه أطول الخلافة منه مدّةً، وأكثر منه فتوحاً وجدّاً في إجراء الأُمور، وأنفع منه في لوازم الحكم من كلّ جهةٍ وأجرأ منه وأدهى، حتّى أنّه هو الذي أقام عمود خلافة أبي بكر، بل لو لم يكن هو لما قدر أبو بكر على شيءٍ ممّا أراد، فافهم.

ثمّ إنّ ما تشبّث به أيضاً جمع منهم من إرجاع ضمير ﴿عَلَيْهِ﴾ إلى أبي بكر[٢] من بين سائر الضمائر الراجعة كلّها إلى النبيّ صلى الله عليه وآله؛ لما مرّ من الوجه الذي ذكروه، فلا شكّ في أنّه عين اتّباع المتشابه وتأويله بما هو البعيد لفظاً ومعنىً بمحض اشتهاء شيءٍ تعصّباً، بل إنّما هو دعوى خلاف بديهة العقل والعرف والعادة بمحض شبهة خياليّة أوهن من بيت العنكبوت.

أمّا أوّلاً: فلأنّه خلاف المتبادر من العبارة بل الصريح في ذلك بحيث

---

(١) كمال الدين ٢: ٤٥٣ و٤٦٢ ـ ٢١/٤٦٣، ونحوه في دلائل الإمامة: ٥٠٦ و٥١٥ ـ ٤٩٢/٥١٦.

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم ٦: ١٠٠٤٦/١٨٠١، تفسير الثعلبي ٥: ٤٨، تفسير القرآن للسمعاني ٢: ٣١١، التفسير الكبير للرازي ١٦: ٦٥، تفسير القرطبي ٨: ١٤٨، المحرّر الوجيز ٨: ١٨٧.

لا يخطر (ببال أحدٍ)[١] غير ذلك ، وعدّ البيضاوي إيّاه أظهر محض الاعتساف ، وعين الحميّة والاشتهاء في ترويج باطله ، لما سيظهر من عدم كون ما جعله صارفاً بحدّ القابليّة للصرف عن مثل هذا المتبادر ، وكفى في تعصّبه أنّ مثل هذا لا يقال له : إنّه أظهر ، وإن سلّم قابليّة الصارف ووجوده ؛ إذ لا ظهور أوّلاً أصلاً من العبارة حتّىٰ يقال له بعد تسليم الصارف : إنّه أظهر ، بل مثل هذا من أفراد التأويل بخلاف الظاهر المتبادر بسبب وجود مانعٍ إن كان .

وأمّا ثانياً : فلأنّ إرجاع هذا الضمير خاصّة إلى غير مرجع سائر الضمائر التي هي واقعة بينها متّصلة بعضها ببعضٍ هو التفكيك الذي لم يجز عند أهل العربيّة ، ولم يرد في كلام أحدٍ من أهل البلاغة ؛ ضرورة حصول الالتباس منه ، بل يصير الكلام حينئذٍ من قبيل الألغاز إلّا مع تغييرٍ في العبارة بحيث يفهم بل يتبادر منه أنّ العدول عن الإتيان بما هو المتعارف في ذلك الكلام إنّما هو للإشعار بتغيير مرجع الضمير ، وليس ما نحن فيه كذلك ، بل إنّما هو موافق لما هو المتعارف عند إرادة إرجاع الضمير إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وحده ، حتّى أنّ إلصاق قوله : ﴿**وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا**﴾ بهاء قوله : ﴿**فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ**﴾[٢] صار سبب تبادر كون المرجعَين واحداً ، بل إنّما هو ينادي بذلك كما هو واضح على كلّ ذي بصيرة بالكلام ؛ ضرورة كون المؤيّد بالملائكة رسول الله صلى الله عليه وآله وحده باتّفاق الأُمّة ، فلو كان الذي نزلت عليه السكينة صاحبه وحده ، أو هما معاً ، لوجب أن يبدّل إمّا كلمة ﴿**عَلَيْهِ**﴾ بـ : «عليهما» ليدلّ على الثاني ، أو يقول : وأيّد رسوله صلى الله عليه وآله ، أو

---

(١) بدل ما بين القوسين في «س ، ن» : «بالبال» .

(٢) سورة التوبة ٩ : ٤٠ .

نحو ذلك على الأوّل ، ولا أقلّ من تغيير كلمة ﴿عَلَيْهِ﴾ حينئذٍ ، أو ضمّ شيءٍ يدلّ عليه ، مع أنّ الأمر بالعكس ، حتّى أنّ خصوص التعبير هاهنا بقوله تعالى : ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾ (١) موافق لما عبّر به في مواضع أُخَر عن إنزاله السكينة على النبيّ صلى الله عليه وآله ؛ حيث قال فيها ، كما في سورتي البراءة والفتح : ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ (٢) ، بخلاف ما إذا عبّر عن إنزال السكينة على غيره ، كما في سورة الفتح أيضاً ، فإنّه قال مرّة : ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا إِيمَـٰنًا﴾ (٣) الآية ، فذكر السكينة باللام مع ذكر القلب ، ومرّة قال : ﴿فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ﴾ (٤) وهو أيضاً مثل الأوّل ، حتّى أنّ هاهنا قرينة أُخرى أيضاً ، فإنّه سبحانه قال في سورة البراءة بعد قوله : ﴿وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ : وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ (٥) ، فلو كان المراد هاهنا أيضاً نزول السكينة على غير النبيّ صلى الله عليه وآله ولو بشراكته لقال أيضاً : وأنزل وأيّد بغير إيراد الضمير المختصّ بالنبيّ صلى الله عليه وآله ؛ ليوافق ذلك الموضع الذي جعل فيه غير النبيّ أيضاً ممّن نزلت عليه السكينة ، ولا أقلّ من رفع المانع حينئذٍ عن حمل نزول السكينة هاهنا على غير النبيّ صلى الله عليه وآله ، كما لا يخفى .

وأمّا ثالثاً : فلأنّ الوجه الذي مرّ أنّهم ذكروه في تشبّثهم برجوع ضمير ﴿عَلَيْهِ﴾ خاصّة إلى أبي بكر دون الرسول من قولهم : إنّ الانزعاج والحزن كان من أبي بكر دون النبيّ صلى الله عليه وآله ، فهو الذي كان محتاجاً إلى نزول السكينة

---

(١) سورة التوبة ٩ : ٤٠ .

(٢) سورة التوبة ٩ : ٢٦ ، سورة الفتح ٤٨ : ٢٦ .

(٣) سورة الفتح ٤٨ : ٤ .

(٤) سورة الفتح ٤٨ : ١٨ .

(٥) سورة التوبة ٩ : ٢٦ .

لغناء الآمن عنها دون الخائف ، فهو وجه ضعيف ، بل سخيف ليس بحدّ قابليّة صرف الكلام ، لاسيّما في مثل هذا المقام الذي ظهر حاله عن ظاهره ، بل صريحه ؛ لوجوه شتّى :

منها : ما ذكره الشيخ المفيد رحمه‌الله ، حيث إنّه بعد أن ذكر عن هؤلاء ما ذكرناه من الدعوى والوجه ، قال : فيقال لهم : قد جنيتم على أنفسكم بجهلكم ، وطعنتم في كتاب الله بهذا الرأي الضعيف الواهي من الاستدلال ، وذلك أنّه لو كان ما علّلتم به صحيحاً ، لوجب أن لا تكون السكينة نزلت على رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله في يوم بدر ولا في يوم حنين ؛ لأنّه صلى‌الله‌عليه‌وآله لم يكن في هذين الموطنين خائفاً ولا جزعاً ، بل كان آمناً مُطمئنّاً متيقّناً بكون الفتح له ، وأنّ الله تعالى يظهره على الدين كلّه ولو كره المشركون ، وفيما نطق به القرآن من نزول السكينة على رسول الله ما يدمّر هذا الاعتلال .

قال : فإن قلتم : إنّ النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله كان في هذين الموضعين خائفاً وإن لم يبد خوفه ، فلذلك نزلت السكينة عليه فيهما ، وحملتم أنفسكم على هذه الدعوى .

قلنا لكم : وهذه كانت قصّته صلى‌الله‌عليه‌وآله في الغار ، فبِمَ تدفعون ذلك ؟ مع أنّ فراره صلى‌الله‌عليه‌وآله إلى الغار صريح في الخوف ، كما لا يخفى .

وإن قلتم : إنّه صلى‌الله‌عليه‌وآله كان محتاجاً إلى السكينة في كلّ حالٍ لينتفي عنه الخوف والجزع ، ولا يتعلّقان به في شيءٍ من الأحوال ، نقضتم ما سلف لكم من الاعتلال ، وشهدتم ببطلان مقالكم الذي قدّمناه (١) ، هذا كلامه أعلى الله مقامه .

---

(١) الفصول المختارة (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد ٢) : ٤٤ ـ ٤٥ .

ومنها: ما هو توضيح لكلام المفيد رحمه الله أيضاً، وهو أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله إمّا لم يكن محتاجاً إلى نزول السكينة عليه أبداً، أو كان محتاجاً إليه دائماً وفي كلّ حالٍ، أو في الجملة ولو في بعض الأحوال، فإن قلتم بالأوّل، قلنا: ينافي هذا ما نطق به القرآن في الآيتين المذكورتين.

فإن قلتم: إنّ ذلك كان تفضّلاً من الله تعالى وزيادة لطفٍ منه، حيث رأى الخير والمصلحة في إنزال السكينة حينئذٍ لجهةٍ من الجهات التي هو أعلم بها ولو من غير حاجةٍ من النبيّ صلى الله عليه وآله إليه.

قلنا: فأيّ شيءٍ مَنَع أن يكون ما نحن فيه أيضاً من قبيلهما، فلا حاجة إذاً إلى صرفه عن ظاهره بل صريحه كما ظهر، وأمّا حاجة أبي بكر فهي بعينها كحاجة المؤمنين الذين أشركهم الله مع رسوله صلى الله عليه وآله في تلك الآيتين، واللازم منه إنّما هو الإيراد على وجه التشريك، وحيث لم يرد وقد ظهر أنّ الحاجة ليست بمانعةٍ عن ذلك، فلابدّ حينئذٍ من وجود شيءٍ آخَر مانع هاهنا من التشريك مثلهما ولو بتبديل «عليه» بـ «عليهما» ونحوه.

وبالجملة: لا فرق بينهما وبين هذه الآية غير ترك التشريك هاهنا، ولا يمكن أن يكون السبب ما هو المفروض من عدم حاجة النبيّ مع وجود حاجة أبي بكر؛ لما تبيّن لاسيّما من الآيتين من عدم كونهما مانعين عن التشريك، فبقي حينئذٍ من الموانع المعلومة من الآيتين عدم الإيمان؛ لصريح تقييده فيهما، بل وفي غيرهما أيضاً من الآيات التي ذكرناها، فمن لم يكن في صميم قلبه مؤمناً وإن ادّعاه وعُدّ من أهله ظاهراً، يكون غير قابلٍ لنزول السكينة عليه لا وحداناً ولا تشريكاً، كما هو صريح سائر آيات نزولها على المؤمنين، كما مرّت أيضاً، فعلى هذا لا يبقى احتمال عند مَنْ

لم يتّبع متشابهات القرآن ، ولم يحرّف كلمات كتاب الله عن ظواهرها بلا شاهد ولا برهان ولا دليل ظاهر معلوم من مفاد سائر الآيات التي يؤيّد بعضها بعضاً ويفسّره ، غير احتمال أنّ حال أبي بكر كان كذلك .

هذا ، إن قلتم بالشقّ الأوّل من الشقوق الثلاثة التي ذكرناها أوّلاً .

وإن قلتم بالثاني ، أي : كون النبيّ صلى الله عليه وآله محتاجاً إلى نزول السكينة دائماً وفي كلّ حالٍ .

قلنا بعد قطع النظر عن سائر ما يلزم منه من الأشياء التي منها ما ذكره المفيد : فلِمَ تحرّفون الكلم عن مواضعه إرادة لتخصيص أبي بكر بنزول السكينة فيما نحن فيه من الآية مع تسليمكم حاجة النبيّ صلى الله عليه وآله أيضاً ؛ إذ لا وجه لتخصيصه إذاً بذلك ولو فُرض كونه أزيد حاجة ؛ لعدم مانعٍ من التشريك كغيرها من الآيات لولا عيب في أبي بكر مانع عن ذلك ؛ ضرورة عدم مانعٍ من طرف النبيّ صلى الله عليه وآله أصلاً ، بل مع وجود الباعث كما هو المفروض .

وإن قُلتم بالثالث .

قلنا : فأيّ شيءٍ أخرج حالته فيما نحن فيه عن حالات الاحتياج ؟ لاسيّما مع ظهور كون حالته هذه أولى وأحرى وأحقّ بذلك ، غاية ما في الباب أن نسلّم أنّ أبا بكر كان كذلك أيضاً ، بل كان أزيد احتياجاً ، وظاهرٌ أنّ اللازم حينئذٍ إنّما هو التشريك كما فعل في مواضع أُخَر ، فإذاً تركه هاهنا مع ظهور عدم المانع من طرف النبيّ صلى الله عليه وآله موجب لترك ذلك يستلزم كون المانع من طرف أبي بكر ، لاسيّما مع ظهور وجود سائر الأسباب المقتضية للنزول ممّا كان سبب النزول في الآيات الأُخَر ، وليس ذلك المانع حينئذٍ عدم احتياج أبي بكر إليه ؛ إذ المفروض خلاف ذلك ، فإذاً إنّما ذلك عدم

قابليّته من حيث عدم الإيمان في قلبه ؛ لما بيّنّاه آنفاً من صراحة سائر الآيات بلزوم الإيمان القلبي في ذلك .

ومن الواضحات أنّ مَنْ لم يكن قابلاً للشيء في حال التشريك ليس بقابلٍ له في حال الوحدة بالطريق الأولى ، فإذاً صرف العبارة عن ظاهرها ؛ لتخصيص أبي بكر بالسكينة ؛ لأجل ما زعموه من الوجه تحكّم باطل واتّباع للمتشابه الدالّ على زيغ القلب ، فافهم .

ومنها : أنّ تخصيص السكينة في الآية بالنزول في الغار محض خيال ، بل إنّما العمدة ما حصل في المدينة من اجتماع الناس على النبيّ صلى الله عليه وآله وظهور أمره وقوّة دينه ، حتّى أنّه حينئذٍ شرع هو بجهاد أعدائه .

وممّا ينادي بهذا ما هو المعلوم من قوله تعالى : ﴿**وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا**﴾[(١)] ضرورة كون المراد الملائكة الذين نزلوا في بدر وحنين وغيرهما ، وظاهرٌ أنّ ذلك كان بعد حكاية الغار بمدّةٍ .

وكذا ما هو من البيّن الواضح من أنّ ذكر الله تعالى الإنعام بالسكينة والتأييد وغيرهما بعد قوله : ﴿**فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا**﴾[(٢)] يدلّ على أنّ هذه الأشياء أُمور عظيمة بحيث إنّ بها تتحقّق النصرة من الله لرسوله صلى الله عليه وآله ، فكيف يجوز أن يكون المراد بالسكينة محض الاطمئنان في الغار حتّى يمكن فرض نزولها على غير النبيّ صلى الله عليه وآله خاصّة ؟ !

ولا ينافي ما ذكرناه من هذا المعنى ما إذا فُرض كون بدء النزول من الغار أيضاً ، إلّا أنّ التخصيص بما كان فيه فقط ، لاسيّما من بين سائر ما ذُكر في تلوه لا وجه له ، غير إرادة تخصيص نزول السكينة بأبي بكر تحكّماً

(١ و٢) سورة التوبة ٩ : ٤٠ .

وستراً له عمّا يظهر من الآية من العيب الذي كلّما يراد أن يستر صار بعد خفائه أظهر .

وبالجملة : إنّ الوجوه التي تدلّ بل تنادي بأنّ ضمير ﴿عَلَيْهِ﴾ ليس راجعاً إلّا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله كثيرة ، أعرضنا عن ذكر الجميع ؛ لاستلزام ذلك طول الكلام أزيد ممّا طال ، مع كفاية ما ذكرناه في إتمام الحجّة وتبيين الحقّ على طالبه بالحقّ .

ولا يخفى كما ظهر أيضاً أنّ في ذلك نقصاً عظيماً على أبي بكر ؛ حيث إنّ الله تعالى لم يذكر في موضع نزول سكينته على النبيّ صلى الله عليه وآله إلّا وقد ذكر شركة المؤمنين معه في ذلك غير هذا الموضع ، وهو كالنصّ على عدم كونه من المؤمنين ، ولهذا اضطرب أتباعه فتشبّثوا بأنّ الضمير في ﴿عَلَيْهِ﴾ راجع إلى أبي بكر دون النبيّ صلى الله عليه وآله ، مع أنّ عدم[1] احتمال ذلك بل فساده صريحاً كما تبيّن عياناً كالشمس في رابعة النهار ، حتّى أنّ جمعاً منهم لمّا رأوا كمال شناعة هذا الكلام وأنّه عين تحريف الكلم عن مواضعها ، واتّباع المتشابه ، والتأويل بالباطل ونحو ذلك التجأوا إلى حيلة أُخرى ، فقالوا : إنّ السكينة وإن اختصّ بها النبيّ صلى الله عليه وآله لكنّه لا يدلّ على نقص الرجل ؛ لأنّ السكينة إنّما يحتاج إليها رئيس القوم ، الذي هو المتبوع دون التابع .

فأجابهم المفيد رحمه الله : بأنّ هذا ردٌّ على الله سبحانه ؛ لأنّه قد أنزلها على الأتباع المرؤوسين ببدر وحنين وغيرهما من المقامات ، فيجب على ما أصّلتموه أن يكون الله فعل بهم ما لم يكن لهم حاجة إليه ، وذلك عبثاً ، تعالى الله عنه علوّاً كبيراً[2] . انتهى .

---

(١) كلمة «عدم» لم ترد في «ن» .

(٢) الفصول المختارة (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد ٢) : ٤٥ .

ومرجع معناه إلى ما بيّنّاه من أنّ الله تعالى أشرك المؤمنين مع رسوله صلى الله عليه وآله في جميع مواضع إنزال السكينة عليه إلّا في خصوص هذا الموضع، فلو كان من المؤمنين لأشركه أيضاً ولو بتبديل ﴿عَلَيْهِ﴾ بـ «عَلَيهِما».

هذا، مع أنّه قد ظهر أيضاً أن ليس في بقيّة ما في الآية من قوله: ﴿صَاحِبِهُ﴾: و﴿لَا تَحْزَنْ﴾ و﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾[1] ما يكون نصّاً بل ولا ظاهراً في مدح أو كمالٍ إن لم نقل بكون بعضها نقصاً، كما ظهر ممّا مرّ في بيان حزنه، فتأمّل صادقاً حتّى تفهم عياناً أنّ آية الغار هي التي لا تورث لأبي بكر غير النقص والعار، وكذا تعلم أنّ عماية قلوب محبّيه، سيّما مع بغض عليٍّ عليه السلام؛ بحيث لم يبالوا في حقّ خلفائهم بأمثال ذلك، بل لم يتوجّهوا إلى وجود ذلك وعدمه، بل إنّ مدارهم على التمسّك والافتخار بما هو أعظم الكلّ وأصرحه عندهم وباعترافهم آية الغار، حتّى أنّهم قد يريدون أن يموّهوا ذلك بأنواع التمويهات والحِيَل والتمحّلات على الشيعة من خصومهم، كما يموّهوه على عوامهم، ولا يدرون أنّ الشيعة هُم الذين يشربون من كؤوس علوم الأئمّة من آل محمّد عليهم السلام، العلماء من الله ورسوله صلى الله عليه وآله، فمتى تجوز عليهم مزخرفات شبهات القوم؛ ولهذا تراهم حين أتاهم القوم بشيءٍ منها أخرجوا لهم جميع ما فيه عياناً، حتّى جعلوه أوهن من بيت العنكبوت، ومَنْ له شبهة في صدق هذا الذي ذكرناه فليتأمّل[2] لا أقلّ في دفع ما أوردناه.

ثمّ إنّ من تلك الآيات آية بيعة الرضوان، أي: البيعة التي وقعت بين

---

(١) سورة التوبة ٩: ٤٠.

(٢) في «م» زيادة: «و».

النبيّ صلى الله عليه وآله وأصحابه تحت الشجرة بالحديبيّة ، حيث أراد النبيّ وأصحابه ـ وهُم ألف رجل وخمسمائة ، أو أربعمائة ـ أن يعتمروا في تلك السنة ، فساقوا البُدن إلى أن وصلوا الحديبيّة ، فمنعهم قريش عن دخول مكّة إلى أن انتهى إلى الصلح بينه وبينهم إلى سبع سنين ، وأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله يعتمر مع أصحابه في السنة الآتية ، فقبل وقوع الصلح أخذ النبيّ صلى الله عليه وآله البيعة من أصحابه ، فبايعوه جميعاً تحت شجرة .

وحكايتها مشهورة بين العامّة والخاصّة ، وهي قوله تعالى : ﴿**لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَـٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا**﴾(١) .

فقال القوم : إنّ أبا بكر وعمر كانا من المبايعين تحت الشجرة ـ والجمع المعرّف بالألف واللام ظاهر في الاستغراق ـ فقد رضي الله عنهما في ضمن المؤمنين ، ومَنْ رضي الله عنه لم يسخط عليه أبداً ، فلا يحتمل في شأن مثل هذا غصب الخلافة .

هذا ، مع ما رووه عن جابر ، قال : قال النبيّ صلى الله عليه وآله : «لا يدخل النار أحدٌ ممّن بايع تحت الشجرة»(٢) .

والجواب : أنّ هذا ممّا لا ينفعكم أصلاً ، بل يدلّ على نقص شيخيكم كآية الغار ، وذلك من وجوه :

أحدها : إنّا نقول بعد تسليم كون اللام هاهنا للاستغراق : إنّ الله

---

(١) سورة الفتح ٤٨ : ١٨ .

(٢) انظر : مسند أحمد ٤ : ١٤٣٦٤/٣١٥ ، سنن أبي داوُد ٤ : ٤٦٥٣/٢١٣ ، السنن الكبرى للنسائي ٦ : ١١٥٠٨/٤٦٤ ، دلائل النبوّة للبيهقي ٤ : ١٤٣ ، تاريخ مدينة دمشق ٣٥ : ٨٥ .

عزّ وجلّ لم يقل: لقد رضي الله عن الذين بايعوك، على الإطلاق، بل قيّد بالإيمان، فقال: ﴿عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ فلا محالة أنّ ذلك لإخراج مَنْ لم يكن كذلك، وإلّا لم يحتج إلى ذكر هذا القيد الزائد من غير فائدةٍ تامّة، ولا شكّ في كون مراده هاهنا مَنْ كان مؤمناً بقلبه، دون ما هو المراد في بعض المواضع من الإيمان بالظاهر، الذي كان يدخل فيه المنافق أيضاً، كما ينادي بهذا قوله تعالى: ﴿فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ﴾(١)، وكون الرجلين وأمثالهما كذلك ممنوع، لابدّ في إثباته من دليلٍ قطعيّ، ودونه خرط القتاد؛ ضرورة أن لا حجّيّة فيما كان عليه المنافقون أيضاً من الائتمار بظاهر الشريعة كإقامة الصلاة وإظهار الإسلام والتزام الأحكام ونحو ذلك، وكذا فيما كان بالنسبة إليهم أيضاً من حسن سلوك النبيّ صلى الله عليه وآله وأمثاله، حتّى ملاطفاته ومشاوراته، كما ينادي به ما في سورة المنافقين وغيرها، بل إنّ ظاهر القرائن والأحوال تدلّ بل تنادي بأنّهما لم يكونا كذلك، سوى ما مرّ سابقاً في مواضع كثيرة ويأتي أيضاً من شنائع ما صدر منهما، لاسيّما بعد وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله؛ إذ لا أقلّ من دلالة آية الغار ـ كما ظهر ـ على عدم دخول أبي بكر فيما نزل من السكينة المذكورة فيها، وأنّ الظاهر كون الوجه فيه عدم الإيمان، وحكاية شكّ عمر يوم الحديبيّة حتّى اعترافه بذلك مشهورة، وفي كتبهم مذكورة، وأيضاً إنّ الله تعالى ذكر في هذه الآية: أنّ المؤمنين الذين رضي الله عنهم هُم الذين أنزل السكنية عليهم وأثابهم الفتح القريب، وهو فتح خيبر، وسيظهر أنّهما انهزما(٢) فيه حين أرسلهما النبيّ صلى الله عليه وآله للفتح، حتّى غضب النبيّ صلى الله عليه وآله وقال ما يدلّ على كونهما غير محبّين لله

---

(١) سورة الفتح ٤٨ : ١٨.

(٢) في «م»: «انهزامهما» بدل «أنّهما انهزما».

ولا محبوبين عنده .

وأمّا الخبر فقد مرّ ـ سيّما في المقالة السادسة من المقصد الثاني ـ ما تبيّن أن لا أصل له ، ولقد كفى في ذلك كونه مخالفاً لما في هذه الآية ممّا ظهر من اختصاص تعلّق الرضوان بالمؤمنين ، وممّا سيظهر من كون تلك البيعة مشروطةً بما لم يعمل به أكثرهم ، ومن البيّن أنّ الخبر صريح في عموم دخول كلّ مَنْ بايع في مَنْ رضي الله عنه ، بحيث لا يدخل النار أصلاً حتّى ولو كان منافقاً ؛ ضرورة كون جمعٍ من المنافقين الثابت نفاقهم في جملة المبايعين ، كما صرّح به جمعٌ من نقلة الحكاية(١) ، فافهم .

وثانيها : أنّا نقول : قد دلّت الأخبار المسلّمة في الصدق والصحّة عند الكلّ ، بل اتّفقت الأُمّة أيضاً على أنّ تلك البيعة كانت مشروطةً بشروط ، منها : عدم الفرار أبداً ، كما رواه جمع ، منهم : ابن عبدالبرّ في استيعابه ، عن جابر وغيره : أنّهم قالوا : بايعنا النبيّ صلى الله عليه وآله تحت الشجرة على أن لا نفرّ أبداً(٢) .

وفي بعض الأخبار : بايعناه على الموت(٣) .

وقد قال سُبحانه أيضاً في هذا المقام : ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَىٰ**﴾(٤) إلى آخر الآية ، فدلّ هذا على أنّ في أهل البيعة مَنْ ينكث

---

(١) انظر : الكشّاف ٥ : ٥٣٨ ، وزاد المسير ٧ : ٤٢٨ .

(٢) جامع البيان للطبري ٢٦ : ٥٣ و٥٥ و٥٦ ، جوامع السيرة النبوية لابن حزم : ١٦٦ ، الاستيعاب ١ : ٣ ، تفسير القرآن للسمعاني ٥ : ١٩٤ ، زاد المسير ٧ : ٤٢٧ ، وانظر : تاريخ مدينة دمشق ٦٢ : ٢١١ .

(٣) تفسير القرآن للسمعاني ٥ : ١٩٤ ، الكشّاف ٥ : ٥٣٨ ، زاد المسير ٧ : ٤٢٧ .

(٤) سورة الفتح ٤٨ : ١٠ .

ومَنْ يوفي بها ؛ إذ لو علم أنّهم لا ينكثون جميعاً ولا أحد منهم لما كان يقول هذا ، إذ لا فائدة فيه حينئذٍ ، والله عليم حكيم أجلّ من أن يقول قولاً لا فائدة فيه .

فعلى هذا كلُّ مَنْ وفي بشروط تلك البيعة بحيث لم يفرّ في حربٍ بعدها ، ولم يرتكب شيئاً ممّا يغضب الله ورسوله صلى الله عليه وآله ، الذي هو خلاف صفة أهل الإيمان ، فهو داخل في أصل هذه الآية ، والرضا له واقع ، ومَنْ لم يكن كذلك فليس من ذلك ؛ إذ ظاهر الآية أيضاً يدلّ على أنّ حصول مرضات الله للمؤمنين إنّما هو حال المبايعة أو لأجلها ، وعلى التقديرين لا يدلّ على البقاء مطلقاً ، بل واضح أنّ بقاء الرضا مبنيٌّ على بقائهم على مقتضى البيعة ، كما يدلّ عليه قوله تعالى : ﴿**فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ**﴾ ، ولا كلام ولا شكّ في صدور النكث من كثيرٍ من الصحابة ، لاسيّما الشيخين .

أمّا أوّلاً ، فلأنّ أوّل غزوة من غزوات النبيّ صلى الله عليه وآله بعد بيعة الحديبيّة بلا فصلٍ كانت غزوة خيبر بلا خلاف ، وكذا لا خلاف بل إنّ صريح الروايات الكثيرة المسلّمة ، كما مرّت سابقاً في فضائل عليٍّ عليه السلام ، في أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله في تلك الواقعة بعث بالراية أوّلاً أبا بكر ثمّ عمر ، فرجع كلّ واحدٍ منهما منهزماً ناكصاً على عقبيه ، فغضب النبيّ صلى الله عليه وآله فقال : «لأعطينّ الراية غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله ويحبّه اللهُ ورسوله ، كرّاراً غير فرّار ، لا يرجع حتّى يفتح الله على يديه» ، فدعا عليّاً عليه السلام ، وكان أرمد العين ، فتفل في عينه فزال الرمد ، فأعطاه الراية[1] ، فمضى متوجّهاً إلى الحرب ، فكان الفتح على

---

(١) السيرة النبوية لابن هشام ٣ : ٣٤٩ ، تمهيد الأوائل : ٥٤٤ ، المناقب للمغازلي : ←

يديه ذلك اليوم .

فعلى هذا لاخفاء في صدور الفرار في تلك الواقعة منهما ، الذي هو النكث ، بل الدالّ على خروجهما عن الآية ، حتّى من جهة عدم نزول السكينة عليهما ، وحرمانهما عن إثابة الفتح ؛ لما هو ظاهر من فرارهما المنافي لذلك ، بل الظاهر أنّ سبب بعثة النبيّ صلى الله عليه وآله إيّاهما أوّلاً ـ مع ظهور عدم ثباتهما في الحروب والمخاوف لدى كلّ أحد ـ أن يُظهر لأرباب التمييز ما ذكرناه من خروجهما عن الآية عند نزولها ، حتّى لا يتوهّم أحد أنّهما ربّما كانا داخلين أوّلاً ثمّ خرجا عنها بالفرار ، وكذا قوله صلى الله عليه وآله : «سأُعطي الراية غداً» إلى آخره ؛ لأجل الإشارة إلى ذلك أيضاً ، ضرورة كونه تعريضاً لهما بأنّهما ممّن لا يحبّ الله ولا رسوله ولا يحبّه الله ورسوله ، وظاهرٌ أنّ مَنْ كان كذلك ليس بمؤمنٍ قابل للرضوان من الله ورسوله ، ولا قابل للسكينة وإثابة الفتح ونحوهما ؛ ولهذا رتّب صلى الله عليه وآله على ذلك قوله : «غير فرّار» ليكون إشارة إلى أن الفرار الذي صدر منهما فعل مَنْ كان كذلك .

وبالجملة : كلامه صلى الله عليه وآله ذلك تعريض كالصريح في عدم تلك الأوصاف فيهما ، حتّى أنّ في غضب النبيّ أيضاً دلالةً على تهاونهما في الحرب ، وإلّا فكيف يغضب على غير القادر على شيءٍ ، بحيث يتكلّم بما تكلّم مَنْ قال الله تعالى في شأنه : ﴿**وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ**﴾(١) ، فافهم حتّى تعلم صريحاً أنّ مصداق هذه الآية حقيقة من كلّ جهةٍ إنّما هو عليٌّ عليه السلام ، كما مرّ

↩ ٢٢٢/١٨٧ ، ونحوه في تاريخ اليعقوبي ٢ : ٢٥٦ ، تاريخ أبي الفداء ١ : ١٤٠ ، تاريخ مدينة دمشق ٤١ : ٢١٩ ، و٤٢ : ١٠٧ ، المناقب للخوارزمي : ١٧٠ ، كنز العمّال ١٣ : ٣٦٣٩٣/١٢٣ .

(١) سورة القلم ٦٨ : ٤ .

مفصّلاً في الفصل الرابع من المقالة الأخيرة من المقصد الأوّل.

وأمّا ثانياً: فلأنّهما انهزما بعد خيبر أيضاً في غزوة حنين وخالفا رسول الله صلى الله عليه وآله في مواضع، منها: تخلّفهما عن جيش أُسامة، وأذيّتهما فاطمة عليها السلام، وأمثال ذلك ممّا هو مصداق النكث، وقد مرّ نبذ منها ويأتي بعضٌ.

وثالثها: إنّا نقول: إنّ رضا الله تعالى ليس كما زعمتموه، حيث ادّعيتم أنّ الله تعالى إذا رضي من أحدٍ لا يسخط عليه بعد ذلك أبداً، بل إنّما رضاه وحبّه وكذا سخطه وبغضه على أقسام.

وخلاصة بيان ذلك: أن يُعلم أوّلاً ـ كما حُقّق في الكتب الأُصوليّة، وقد مرّ مجمل منه عند بيان المذاهب في الباب الرابع من المقدّمة ـ أنّ معنى ما يقال: إنّ الله تعالى يحبّ ويرضى، أنّه يأمر ويثيب، كما يقال: يبغض ويسخط، أي: ينهى ويعاقب، فرضاه حقيقة عبارة عن المجازاة بالأجر والثواب، وسخطه عن المكافاة بالعقاب والعذاب.

وليُعلم أيضاً أنّ آيات القرآن صريحة في أنّ بعض المعاصي قد تحبط وتزيل أجر بعض الطاعات، كما قال عزّوجلّ: ﴿**وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَـٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ**﴾[1] وأمثال هذا في حبط الكفر، والارتداد أزيد من عشرين آية.

وقال أيضاً: ﴿**يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَـٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ**﴾[2] وأمثاله أيضاً عديدة، وهكذا بالعكس، أي: يكفّر

---

(١) سورة البقرة ٢: ٢١٧.

(٢) سورة الحجرات ٤٩: ٢.

بعض الطاعات ويسقط العذاب على المعاصي كلّها أو بعضها ، كما هو صريح آيات كثيرة ، وكلّ هذا واضح بل لا كلام فيه ، إذ يكفي ما هو المسلّم من أنّ الإسلام يجبّ ما قبله ، وأنّ الارتداد هو الكفر الذي يوجب الخلود في النار .

وأيضاً قد مرّ في المقالة السادسة من المقصد الثاني مفصّلاً ، ومعلوم أيضاً أنّ الإنسان قد يكون كافراً أو فاسقاً عاملاً بالشرور والمعاصي ، ثمّ يسلم ويتوب ويصير صالحاً خيّراً متمسّكاً بطاعة الله ، مجتنباً عن معصيته إلى أن يموت على هذا ، وقد يكون بالعكس ، كما إذا كان مؤمناً صالحاً عاملاً بالخير ، فيرجع فيصير فاجراً فاسقاً ، بل يرتدّ فيكفر(١) .

وقد ذكرنا في المقالة السادسة آيات وأخبار في هذا ، التي منها ما في صحيح البخاري من قول رسول الله صلى الله عليه وآله : «إنّ العبد ليعمل فيما يرى الناس عمل أهل الجنّة وأنّه لمن أهل النار ، وكذا بالعكس ، وإنّما الأعمال بخواتيمها»(٢) ، فعلى هذا إنّ الله تعالىٰ قد يحبّ عبداً ويرضى منه من بدء حاله إلى موته بحسب ذاته وأفعاله ، حيث يكون عنده تعالى وهو في علمه الكامل طيّباً في ذاته مستقرّاً راسخاً في إيمانه ، كما قال عزّ وجلّ : ﴿**فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ**﴾(٣) عاملاً تمام عمره بما أمره الله به كالأنبياء والأوصياء والملائكة وبعض خلّص المؤمنين الصالحين ، وأنّه قد يبغض عبداً ويسخط عليه من بدء حاله إلى موته بحسب ذاته وأفعاله ، حيث يكون عنده خبيثاً في ذاته ، يعلم أنّه لا يرجع إلى خير أبداً ، مشغولاً دائماً بمعاصي الله

(١) في «م» : «ويكون كافراً» بدل «فيكفر» .
(٢) صحيح البخاري ٨ : ١٢٨ ـ ١٢٩ .
(٣) سورة الأنعام ٦ : ٩٨ .

ومخالفته كفرعون وهامان وأشباههما، وقد يبغض عبداً ويسخطه بحسب ذاته، حيث يعلم أنّه خبيث الذات لا يموت إلّا على الشرّ حتّى الكفر المخلّد في النار، إلّا أنّه يحبّ عمله ويرضى عنه في ذلك ما دام عليه، حيث يكون محسناً في أفعاله ولو في بعضها وأحياناً، فإذا تغيّر ورجع إلى مقتضى خباثة ذاته صار مسخوطاً عليه من كلّ جهة، وذهب عنه رضا الله، وصار إلى النار، مثل: بلعم بن باعوراء، والسامريّ ـ فإنّه كان من كبار أصحاب موسى عليه السلام ـ وأشباههما، حتّى أنّ من هذا النوع جماعة من الصحابة الذين صرّح النبيّ صلى الله عليه وآله في أحاديث الحوض وفي غيرها بأنّه يجرّونهم يوم القيامة إلى النار بأفعالهم بعد النبيّ صلى الله عليه وآله، وقد مرّت مفصّلة في المقالة التي أشرنا إليها آنفاً.

وقد يكون بالعكس بأن يبغض الله عبداً ويسخطه بحسب أعماله والمعاصي الصادرة عنه حتّى لكفره أيضاً، إلّا أنّه لا يبغض ذلك ولا يسخط عليه بحسب ذاته، حيث يعلم أنّه طيب الذات لا يموت إلّا على الإيمان والخير، مثل كثيرٍ من الكفّار والأشرار والفسقة والفجّار الذين يوفّقون في أواخر عمرهم حتّى عند موتهم للتوبة عمّا كانوا عليه، بل كثيراً مّا لا يتركون الخير إلى أن يموتوا عليه.

ولكلّ هذه الأقسام أفراد كثيرة مختلفة في حالاتهم بحسب الشدّة والضعف والكمّ والكيف، ويختلف لذلك أيضاً رضا الله عنهم وسخطه عليهم كمّاً وكيفاً وبقاءً وزوالاً، كما هو ظاهر واضح على كلّ متأمّل فيما بيّنّاه.

فظهر أنّ الدعوى على سبيل الكلّيّة بأنّ الله إذا رضي عن رجلٍ لم يسخط عليه أبداً محض التشبّث بالشبهة في مقابل الواضحات، فعلى

هذا لو سلّمنا رضا الله تعالى حتّى على جميع أهل بيعة الرضوان حين بيعتهم ، لأجل أنّهم وقفوا مصمّمين على تلك البيعة حتّى وقعت وحصلت ، لا يستلزم ذلك امتناع حصول غضبه ووقوع سخطه على مَنْ ينقلب أخيراً عن ذلك ، أو لا يعمل بشروطها ، وما هو من أسباب تمامها وبقاء الرضوان على حاله كالفرار من الحرب ونحوه ، حتّى صدور المعاصي المحبطة لتلك البيعة بل أعظم منها .

ولا يخفى أيضاً أن لا مانع من كون الشيخين من أفراد القسم الثالث بشمول الرضا لهما أيضاً في ذلك الحين ، وزواله عند مخالفتهما ، ولا أقلّ من نكثهما شرط عدم الفرار .

فقد ظهر من هذا كلّه أنّ هذه الآية تدلّ على عكس مقصود القوم من نقص مَنْ تشبّثوا بها لأجل إثبات حسن حاله ، بل تدلّ على ما أشرنا إليه آنفاً من أنّ المصداق الحقيقي لها هو عليٌّ عليه السلام ، كما هو ظاهر وبيّنّاه أيضاً عياناً ، لاسيّما في الفصل الرابع من أخير مقالات المقصد الأوّل .

ومن أغرب الغرائب الدالّ على سلب النور بالكلّيّة عن قلوب هؤلاء القوم أنّهم في هذه الآية تعصّباً لخلفائهم التزموا أنّ الله تعالى إذا رضي عن أحدٍ لا يسخط عليه أبداً ، ولا شكّ عندهم بل لا مجال للإنكار والكلام بينهم في أنّ عليّاً عليه السلام كان مؤمناً حقيقيّاً في زمان الرسول صلى الله عليه وآله بل وبعده أيضاً ، ومرضيّاً عند الله ورسوله صلى الله عليه وآله بالنصّ والإجماع ، ولا أقلّ من دخوله تحت هذه الآية ، لاسيّما مع وفائه كلّيّةً بشروطها بحيث لم يفرّ أبداً ، حتّى كان الفتح المذكور في الآية بيده خاصّة ، فأيّ شيءٍ أجاز لهم في حقّه خاصّة أن يبطل ذلك الالتزام عنهم وينخرم ذلك القانون في عادة الله ، حتّى يصحّ بالنسبة إليه ، بل بالنسبة إلى الصحابيّ الرضواني الذي يكون معه أيضاً

أن ينقلب عنه رضا الله إلى سخطه، بحيث يصل إلى حدٍّ يجب قدحه، أو يجوز، أو يحتمل الجواز، أو يتطرّق إليه الاجتهاد فضلاً عن تجويز الاجتهاد في إباحة قتاله، وسبّه وشتمه وتكفيره، بل الاجتهاد في وجوب ذلك، كما صدر كلّ ذلك من جماعةٍ، لاسيّما معاوية وأمثاله، كيف لا وقد فعل معاوية وأمثاله ما فعلوا صريحاً، وهؤلاء القوم مع هذا لا ينزلون عن التزام الحكم بكونهم أخياراً مرضيّين عند الله؛ لكونهم في ذلك مجتهدين مثابين في اجتهادهم هذا ولو[1] كانوا مخطئين، ولا يتوجّهون أصلاً إلى أنّ الاجتهاد مطلقاً على تقدير تسليم شرعيّته إنّما هو للعالم بالكتاب والسُّنّة، العارف بسائر شرائطه كلّها، وكذا إنّما هو بالنسبة إلى المسائل الخفيّة التي لا تكون معلومة من الكتاب أو السُّنّة دون ما يكون من الواضحات المعلومة من الكتاب والسُّنّة والإجماع، وظاهرٌ أنّ ما ذكرناه من حال عليٍّ عليه السلام كذلك، حتّى أنّه ممّا صار في الوضوح كالشمس في رابعة النهار.

فعلى هذا إنّ معاوية وأمثاله إن علموا أصل الحال ومع هذا اجتهدوا فأصل اجتهادهم باطل ليس في محلّه، فعليهم أوزار لا وزر واحد فضلاً عن الثواب، ولا شكّ أنّ هذا ينافي التزام الخيريّة، بل يوجب الحكم بالفسق، بل الكفر الصريح.

وإن لم يعلموا بأصل الحال فليسوا حينئذٍ بقابلين للاجتهاد؛ إذ الجاهل بأمثال هذه الواضحات فبالخفيّات أجهل، فيلزم حينئذٍ أيضاً ما يلزم في الأوّل، فإغماض القوم عن هذه الأشياء الواضحة ليس إلّا الحميّة الجاهليّة، والانحراف عن أهل البيت عليهم السلام، فافهم.

---

(١) في «م»: «وإن» بدل «ولو».

ثمّ إنّ من تلك الآيات التي أشرنا إليها في أوّل المطلب قوله تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى * ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُ يَتَزَكَّىٰ * وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ * إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ * وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ﴾[1]، فإنّ بعضهم ذكر أنّ ﴿ٱلْأَتْقَى﴾ فيها هو أبو بكر[2]، بل قال ابن حجر في صواعقه: قال ابن الجوزي: أجمعوا على أنّ هذه الآية نزلت في أبي بكر[3]، قال: ففيها التصريح بأنّه أتقى من سائر الأُمّة، والأتقى هو الأكرم عند الله؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾[4] والأكرم عند الله هو الأفضل[5].

وقال غيره: و﴿ٱلْأَتْقَى﴾ لا يفعل أمراً يوجب دخول النار، فلم يكن أبو بكر في أمر الخلافة غاصباً[6].

وقال ابن حجر أيضاً: ولا يمكن حمل ﴿ٱلْأَتْقَى﴾ في الآية على عليٍّ، كما افتراه بعض الجهلة؛ لأنّ قوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ﴾ يصرف عن حمله على عليٍّ؛ لأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله ربّاه، وأنفق عليه في صغره، فله عليه نعمة تجزى، قال: وإذا خرج عليٌّ تعيّن أبو بكر؛ للإجماع على أنّ الأتقى هو أحدهما لا غير[7].

---

(١) سورة الليل ٩٢: ١٧ ـ ٢١.

(٢) الكشف والبيان ١٠: ٢١٩، تفسير القرآن للسمعاني ٦: ٢٤٠، التفسير الكبير للرازي ٣١: ٢٠٥، الأربعين للرازي ٢: ٢٨٧، تفسير القرطبي ٢٠: ٨٨.

(٣) زاد المسير ٩: ١٥٢.

(٤) سورة الحجرات ٤٩: ١٣.

(٥) الصواعق المحرقة: ٩٨.

(٦) سفينة النجاة: ١٤١، وفيها عن بعضهم.

(٧) الصواعق المحرقة: ٩٨.

ونحو هذا ذكر غيره[١] ولو من غير دعوى الإجماع .

ثمّ قال ابن حجر مؤيّداً لكلامه : أخرج ابن أبي حاتم ، والطبراني : أنّ أبا بكر أعتق سبعةً ـ كلّهم تحت عذاب المشركين ـ في الله ، فأنزل الله فيهم الآية[٢] .

وقال البيضاوي : ﴿**وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى**﴾ الذي اتّقى الشرك والمعاصي ، فإنّه لا يدخل تلك النار ، فضلاً أن يدخلها ويصليها ، قال : ومفهوم ذلك أنّ مَن اتّقى الشرك دون المعصية لا يُجَنَّبها ، ولكن لا يلزم ذلك صليها فلا يخالف الحصر السابق .

ثمّ قال في قوله تعالى : ﴿**ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُ**﴾ : أي : يصرفه في مصارف الخير ؛ لقوله : ﴿**يَتَزَكَّىٰ**﴾ فإنّه بدل من «يؤتى» أو حال من فاعله ، وقال في قوله تعالى : ﴿**وما لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ**﴾ أي : فيقصد بإيتائه المال مجازاتها ، وقال في قوله تعالى : ﴿**إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ**﴾ : إنّه استثناء منقطع أو متّصل عن محذوفٍ ، مثل : لا يؤتى إلّا ابتغاء وجه ربّه لا لمكافأة نعمة ، ثمّ ذكر نزولها في أبي بكر ؛ لأنّه اشترى بلالاً مع غيره من الذين يؤذيهم المشركون فأعتقهم ، ثمّ قال : ولهذا قيل : المراد بـ ﴿**ٱلْأَشْقَىٰ**﴾ هو أبو جهل ، وقيل : أُميّة بن خلف[٣] .

وقال الواحدي : إنّ أُميّة هو الذي اشترى أبو بكر بلالاً منه[٤] ، ثمّ نقل الواحدي خبراً في أنّ سبب نزول الآية ابتياع أبي بكر بلالاً من ذلك الرجل

---

(١) المواقف ٣ : ٦٢٩ ـ ٦٣٠ .

(٢) الصواعق المحرقة : ٩٨ .

(٣) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٣ : ٥٤١ ـ ٥٤٢ .

(٤) أسباب النزول للواحدي : ٨٥٣/٤٧٨ ، الوسيط ٤ : ٥٠٣ .

وعتقه إيّاه ، لكنّه قبل هذا النقل نقل أيضاً مفصّلاً ما سنذكره من حكاية أبي الدحداح ونزول السورة كلّها فيه .

هذا خلاصة كلامهم في دعوى نزول الآية في شأن أبي بكر وفضله .

والجواب عنه : أنّ دعواكم هذه لا تنفعكم شيئاً ولا يثبت بها لكم ما تريدون ، بل إنّما هو ممّا يدلّ على تعصّبكم في ترويج ما هو على وفق هواكم ولو بالتمحّل والتمويه ، والإغماض عن الحقّ .

وبيان ذلك أمّا أوّلاً : فلأنّ دعوى الإجماع على نزولها في أبي بكر باطلة صريحاً ، كيف لا ؟! وقد قال جماعة ، منهم : إمامهم الرازي الكبير عندهم في تفسيره الكبير بأنّها نزلت في عليٍّ عليه السلام ، حتّى أنّ الرازي أنكر نزولها في أبي بكر[١] .

وسيظهر جواب شبهة ابن حجر .

وقال جماعة : إنّها نزلت في أبي الدحداح[٢] ، لما سيأتي . وقيل : نزلت في أبي ذرّ[٣] .

وقال بعض المفسّرين : إنّها نزلت مطلقة في كلّ مَنْ عمل بهذه الآية[٤] ، فأين الإجماع مع مثل هذا الخلاف ؟ ومن هذا يظهر أيضاً كذب ما ادّعاه ابن حجر أخيراً من أنّ الإجماع على أنّ الأتقى هاهنا هو أحد هذين ، أي : عليٍّ عليه السلام وأبي بكر لا غيرهما ، بعد دعواه الإجماع أوّلاً على نزولها في أبي بكر .

---

(١) انظر : التفسير الكبير ٣ : ٢٠٥ ـ ٢٠٦ .
(٢) الجامع لأحكام القرآن ٢٠ : ٩٠ ، الكشف والبيان ١٠ : ٢٢١ .
(٣) لم نعثر عليه .
(٤) انظر : اللباب في علوم الكتاب ٢٠ : ٣٧٧ .

وأمّا ثانياً: فلأنّ كون نزول الآية في أبي بكر محض الدعوى بلا دليل ولا برهان، ولا أقلّ من كونه أمراً محتمل الصدق والكذب في مقابل عدّة احتمالات أُخَر كذلك أيضاً مشتركة هي معه جميعاً في كون كلّ واحدٍ ممّا نقله أهل النقل، فكيف يمكن على هذا الاطمئنان والقطع به، حتّى ولا الظنّ به فضلاً عن الاستدلال منه، لاسيّما في مقابل ما مرّ ويأتي من القوادح الكثيرة في أبي بكر، حتّى أنّه لا يمكن ادّعاء كونه أظهر احتمالاً من غيره ولو بالقرائن، لما سيظهر من خلوّه عنها، بل هي على خلاف ذلك، لما أشرنا إليه من كثرة القوادح.

نعم، دعوى ظهور احتمال ورودها في عليٍّ عليه السلام بحسب كثرة القرائن الخارجة ممّا لا يمكن إنكاره، كما هو واضح، سيّما بعد ملاحظة ما مرّ في فصل بيان الآيات الواردة فيه، مَنْ أراد ذلك فليرجع إليه، سيّما إلى الآية الخامسة من المطلب الخامس منه؛ إذ قد ذكرنا فيها خصوص بعض ما يتعلّق بهذه الآية من القرائن الدالّة على صدقها على عليٍّ عليه السلام التي منها: موافقة قوله تعالى: ﴿**يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ**﴾[1] مع آية: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ**﴾[2] وكون عليٍّ عليه السلام أتقى الناس حقيقةً بدلالة آيات أُخَر تظهر لمن رجع وتدبّر، حتّى قال شارح الطوالع: إنّ من المؤيّدات لصدق الآية على عليٍّ عليه السلام قوله تعالىٰ: ﴿**وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ**﴾ إلى قوله: ﴿**لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا**﴾[3][4]، فافهم.

---

(١) سورة الليل ٩٢: ١٨.

(٢) سورة المائدة ٥: ٥٥.

(٣) سورة الإنسان ٧٦: ٨ و٩.

(٤) نقله عنه البياضي في الصراط المستقيم ٣: ٨٨، والشيرازي في الأربعين: ٥٠٦.

وأمّا ثالثاً : فلأنّ سياق عبارات السورة كلّها ممّا يناسب ورودها في حكاية أبي الدحداح ، بل ينطبق عليها غاية الانطباق ، حتّى أنّ من المؤيّدات كون نقل حكايتها مفصّلاً وروايتها واردين عن الصحابي ، لاسيّما مثل ابن عبّاس(١) ، وكون أبي الدحداح ممّن يبعد أن يتوهّم أحد أو يكذب فيه نزول سورة فيه ؛ ضرورة أن لا داعي إلى ذلك ، كما أنّ عكسه في أبي بكر ، ولا بأس أن ذكرنا حكايته لتظهر وجوه التناسب .

قد روى جماعة ، منهم : الثعلبي ، عن عطاء ، عن ابن عبّاس .

ومنهم : الواحدي في كتاب أسباب نزول القرآن عن عكرمة ، عن ابن عبّاس .

ومنهم : نظام الدين الشافعي في شرحه شرح الطوالع عن جمعٍ من المفسّرين ، حتّى روى بعضهم بأزيد من طريق واحد عن عبد الله بن عبّاس قال : إنّ رجلاً كانت له نخلة ، فرعها في دار رجلٍ فقير ذي عيالٍ ، وكان الرجل إذا جاء فدخل الدار فصعد النخلة ليأخذ منها التمر فربّما سقطت تمرة فيأخذها صبيان الفقير فينزل الرجل من نخلته حتّى يأخذ التمرة من أيديهم ، حتّى إن وجدها في فم أحدهم أدخل إصبعه حتّى يخرج التمرة من فيه ، فشكا ذلك الفقير إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وأخبره بما يلقى من صاحب النخلة ، فقال له النبيّ صلى الله عليه وآله : «اذهب» ، ولقي النبيّ صلى الله عليه وآله صاحب النخلة ، فقال له : «تعطيني نخلتك المائلة التي فرعها في دار فلان ولك بها نخلة في الجنّة» ، فقال له الرجل : لي نخل كثير وما فيها نخلة أعجب ثمرة منها ، ثمّ ذهب الرجل ، فلقي النبيّ صلى الله عليه وآله رجل كان يسمع الكلام من رسول الله صلى الله عليه وآله

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٢٠ : ٩٠ .

يقال له : أبو الدحداح ، فقال : يارسول الله ، أتعطيني ما أعطيت الرجل ـ أعني : النخلة التي في الجنّة ـ إن أنا أخذتها ؟ فقال النبيّ صلى الله عليه وآله : «نعم» ، فذهب أبو الدحداح فلقي صاحب النخلة فساومها منه ، فقال له : أشعرت أنّ محمّداً صلى الله عليه وآله أعطاني بها نخلة في الجنّة ؟ فقلت له : يعجبني ثمرتها ، فقال له أبو الدحداح : أتريد بيعها ؟ فقال : لا ، إلّا أن أعطى بها ما لا أظنّه أعطى ، فقال : فما مناك ؟ قال : أربعين نخلة ، فقال له : لقد جئت بعظيم ، تطلب بنخلتك المائلة أربعين نخلة ، ثمّ سكت عنه ، ثمّ قال له : أنا أُعطيك أربعين نخلة ، فقال له : أشهد لي إن كنتَ صادقاً ، فمرّ ناس فدعاهم فأشهدهم له بأربعين نخلة ، ثمّ ذهب إلى النبيّ صلى الله عليه وآله فقال : يا رسول الله ، إنّ النخلة قد صارت[١] في ملكي فهي لك ، فذهب النبيّ صلى الله عليه وآله إلى صاحب الدار، فقال: «إنّ النخلة لك ولعيالك» فأنزل الله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ إلى آخر السورة[٢].

فقال عطاء ـ أحد رواة الخبر عن ابن عبّاس ـ: إنّ ﴿مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ * وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ﴾ التي هي نخلة الجنّة أبو الدحداح ﴿وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ﴾ هو صاحب النخلة ﴿ٱلْأَشْقَى * ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ صاحب النخلة ؛ لأنّه كان منافقاً و﴿ٱلْأَتْقَى﴾[٣] هو أبو الدحداح[٤].

---

(١) في «م» زيادة : «لي و» .

(٢) تفسير ابن أبي حاتم ١٠ : ١٩٣٥٥/٣٤٣٩ ، الكشف والبيان ١٠ : ٢٢٠ ، أسباب النزول للواحدي : ٤٧٧ ـ ٨٥٢/٤٧٨ ، الوسيط للواحدي ٤ : ٥٠٢ ، زاد المسير ٩ : ١٤٦ ـ ١٤٧ ، أسباب النزول للسيوطي : ٤٢٤ ـ ٤٢٥ ، وعن شرح الطوالع في الصراط المستقيم ٣ : ٨٨ ، والأربعين للشيرازي : ٥٠٥ ـ ٥٠٦ .

(٣) سورة الليل ٩٢ : ٥ و٦ و٨ و٩ و١٥ ـ ١٧ .

(٤) الكشف والبيان ١٠ : ٢٢٠ ـ ٢٢١ .

ولا يخفى ظهور الانطباق حينئذٍ من كلّ جهةٍ ، غير أنّ بعضهم نقل أنّ السورة مكّيّة ، وهذه الحكاية كانت في المدينة مع استبعاد التزام كون أبي الدحداح أتقى الناس كلّهم ، إلّا أنّه سيظهر المعنى المراد من الأتقى ، وأنّه لا ينافي هذا .

وأمّا قول مَنْ قال : إنّها مكّيّة ، فالظاهر أنّه لأجل أنّه زعم نزولها في مَنْ ذكرناه أوّلاً سيّما أبي بكر وفي ابتياع بلال حيث كان ذلك في مكّة ، ولهذا قيل أيضاً بكونها مدنيّة لحكاية أبي الدحداح[1] ، فافهم .

وأمّا رابعاً : فلأنّ الذي ادّعوه من دلالة الأتقى على كون أبي بكر أفضل سائر الأُمّة حتّى عليّ عليه السلام بناءً على كون المراد أتقى الجميع ممنوع ، بل محض دعوى ، سيّما في هذا المقام الذي قرائن خلافه كثيرة ، إذ أوّلاً ورود أفعل التفضيل مجرّداً عن إرادة التفضيل شائع متعارف في كلام الفصحاء كقوله تعالى : ﴿**وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ**﴾[2] أي : هيّن عليه ، وأمثاله كثيرة ، بل قوله تعالى في أوّل السورة : ﴿**فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ**﴾ مؤيّد لهذا المعنى ، فتدبّر .

ثمّ إن سُلّم أنّه لأفعل التفضيل أيضاً فأيّ مانعٍ يمنع أن يكون من الأُمور الإضافية يصدق بالكثير والقليل ، بل هو الظاهر ؛ لشيوع الإطلاق بهذا المعنى شياعاً زائداً ، بحيث يمكن أن يقال : صار هذا هو الأصل في الإطلاق ، بحيث يحتاج ذلك المعنى إلى القرينة من قبيل إطلاق الصلاة على هذا المعنى المتعارف .

ثمّ إنّ هاهنا قرائن أيضاً على كون المراد هذا المعنى الإضافي ، مثل :

---

(١) انظر : التسهيل ٤ : ٢٠٣ ، وعمدة القاري ١٩ : ٢٩٥ .

(٢) سورة الروم ٣٠ : ٢٧ .

كون الأشقى ـ الذي في مقابله ـ كذلك، لاسيّما إذا كان المراد أُميّة بن خلف؛ إذ لاشكّ أنّ أبا جهل أشقى منه، بل لا أقلّ من كثرة الأشخاص المتّصفين بما جعله وصف الأشقى مع تفاوتهم في ذلك شدّةً وضعفاً، كما هو واضح، بل الحقّ أنّ وصف الأتقى أيضاً كذلك، وأيضاً ورود نزول الآية في أبي الدحداح وغيره من قرائن كون المراد هذا المعنى لا ذلك؛ ضرورة عدم قول أحد بأنّه كان أتقى كلّ أحد في زمانه من الصحابة وغيرهم، وأيضاً كيف يستقيم أن يُحمل على ذلك المعنى وأبو بكر، بل سائر مَنْ وردت فيهم ما سوى عليّ عليه السلام لم يكونوا من أهل العصمة حتى يُحكم بعدم صدور المعصية عنهم، مع أنّ ذلك المعنى إنّما يصدق على مَنْ لا يعصي، كما صرّح به البيضاوي[١] أيضاً، وقد مرّ قوله.

هذا، مع ظهور صدور المعاصي عن أبي بكر حتّى الكبائر، وكفى فراره مراراً لاسيّما بعد تعهّده عدم الفرار في بيعة الشجرة.

نعم، كان عليٌّ عليه السلام كذلك، كما بيّنّاه سابقاً مشروحاً بالأدلّة القاطعة، فإذاً الحمل على ذلك المعنى إنّما يستقيم إذا قيل بالنزول في عليٍّ عليه السلام.

ثمّ إن قرائن كذب دعواهم المذكورة كثيرة، فافهم.

وأمّا خامساً: فلأنّ الذي ادّعوه أيضاً من أنّ قوله تعالى: ﴿**وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ**﴾[٢] يدفع حمل الأتقى على عليٍّ عليه السلام، بناءً على أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان له عليه حقّ التربية وغيرها ممّا هو نعمة تجزى، محض دعوى مشتمل على تمحّلٍ وتمويهٍ على العوام من كلّ جهةٍ لصرف الخير[٣]

---

(١) تفسير البيضاوي ٣ : ٥٤١.

(٢) سورة الليل ٩٢ : ١٩.

(٣) في «س» و«ن»: «خير».

عن عليٍّ عليه السلام إلى غيره .

إذ نقول : أوّلاً : إنّ معنى هذا الكلام الذي ذكره الله تعالى على وفق ظاهر اقتضاء المقام وسياق الكلام إنّما هو ما هو مفاد ظاهر ما ذكرناه عن القاضي ، كما صرّح به غيره أيضاً(١) ، أي : وليس فعله هذا من إيتائه ماله للّذين يؤتيهم وينفعهم به ويصرفه لهم لأجل مكافأة نعمة لهم عليه سابقاً ، أو ليدٍ يتّخذها عندهم ؛ حيث إنّ أحداً منهم ليس ممّن له عليه نعمة تحتاج إلى المكافأة ، حتّى يكون إيتاؤه لذلك ، بل لا يريد بذلك إلّا وجه الله عزّ وجلّ ، كما ورد نظيره في قوله تعالى : ﴿**إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا**﴾(٢) .

ولا يخفى أنّه حينئذٍ لا مدخل لرسول الله صلى الله عليه وآله ولا لوجود حقوقه في مثل هذا ، كما هو ظاهرٌ من قوله تعالى : ﴿**يُؤْتِى مَالَهُ يَتَزَكَّىٰ**﴾(٣) ، بل على هذا يصير الأولى والأنسب الحمل على عليٍّ عليه السلام لثبوت ورود مثله فيه صريحاً ، أعني قوله تعالى : ﴿**إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ**﴾ الآية ، بل غيرها أيضاً ، حتّى أنّ الأمر كذلك إن حملنا الآية على معنىً أعمّ من هذا أيضاً ، كما هو بعض محتملات كلام القاضي ، بأن نقول : إنّ المراد أنّ هذا المال الذي يعطيه للّذين يعطيهم ليس لمكافأة نعمة لأحدٍ عنده ، سواء كان هؤلاء أو غيرهم ممّن يكون هذا العطاء ممّا فيه مكافأة له من جهةٍ من الجهات ؛ حيث إنّه ليس لأحدٍ عنده مثل هذه النعمة حتى يحتمل هذا في حقّه ، بل إنّما هو لوجه الله خالصاً ؛ وذلك لأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله مستثنى من هذا لا محالة ، ولا مدخل

---

(١) تفسير أبي السعود ٩ : ١٦٨ ، تفسير روح المعاني ٣٠ : ١٥٠ .
(٢) سورة الإنسان ٧٦ : ٩ .
(٣) سورة الليل ٩٢ : ١٨ .

له ولا لوجود حقوقه في مثل هذا ؛ إذ من الواضحات أنّ كلّ مَنْ يفعل خيراً بالنسبة إلى مؤمنٍ لإيمانه فإنّما هو لكونه مؤمناً بالله ورسوله صلى الله عليه وآله ، وعلى هذا إن كان إيصال الخير إليه خالصاً لهذا الوجه فلا محالة يكون ذلك من جملة مكافأة حقّ الله ورسوله صلى الله عليه وآله وداخلاً في ابتغاء مرضات الله ، فليس من الشقّ المقابل لوجه الله ، فإذاً المراد بقوله تعالى : ﴿لِأَحَدٍ﴾ هو ما سوى الله ورسوله صلى الله عليه وآله ، وسيظهر ما يدلّ على أنّ الأولى حينئذٍ الحمل على عليٍّ عليه السلام أيضاً ، بل ولا يمكن الحمل على أبي بكر ، فافهم .

ثمّ إنّه نقول ثانياً : وإن فرضنا أيضاً أنّ قوله تعالى : ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ﴾[1] الآية ، صفة أُخرى للأتقى بأن يكون المعنى أنّ الأتقى هو الذي يؤتي ماله كذا ، وأنّه هو الذي ليس لأحدٍ عنده من نعمة تجزى .

قلنا : إنّ المراد بقوله تعالى : ﴿تُجْزَىٰ﴾ إمّا ما هو الأظهر ، أي : نعمة تستحقّ الجزاء عليها وإن لم يطالب بها صاحبها ، أو ماهو الظاهر أيضاً ، أي : نعمة لا بدّ من مكافأة صاحبها ؛ لعدم إسقاطه إيّاها .

وكذا أنّ المراد بالنعمة إمّا الشاملة للدنيويّة والأُخرويّة ، أو المختصّة بإحداهما ، وعلى أيّ تقدير لابدّ إذاً أيضاً من استثناء الله ورسوله صلى الله عليه وآله بتخصيص قوله تعالى : ﴿لِأَحَدٍ﴾ بما سواهما ؛ لما ذكرناه آنفاً من وضوح كون مكافأة حقوق الله ورسوله صلى الله عليه وآله وأداء جزاء كلّ نعمة من نعمهما داخلاً فيما هو ابتغاء وجه الله خارجاً عن الشقّ المقابل له ، ولما هو واضح أيضاً من شمول حقوقهما وعموم نعمهما لكلّ أحدٍ بحيث لا يشذّ أحد لا سيّما من المؤمنين ، فلو لم يستثن هذا من عموم لفظة ﴿أَحَدٍ﴾ كيف يصحّ

---

(١) سورة الليل ٩٢ : ١٩ .

مضمون الآية حينئذٍ بما سوى دخوله في المستثنى، وكونه من جملة ابتغاء وجه الله، كما هو ظاهر.

فعلى هذا يكون خلاصة المراد من مضمون الآية ومعناها أنّ من صفة الأتقى أنّه لا يكافئ نعمة أحدٍ عنده إلّا لأجل ابتغاء وجه الله، وطلب مرضاته، وموافقة أمره ونهيه، من حيث إنّه يعلم ما هو المعلوم في الشريعة أيضاً من أنّ الحقّ الذي لا تكون مكافأته على وفق رضا الله وأمره ليس حقّاً لازماً عليه يستحقّ صاحبه الجزاء به وإن طالب، بل إنّما ذلك ـ أي: الحقّ الشرعي اللازم الذي يستحقّ صاحبه الجزاء ـ حتّى ولو لم يطالب ـ هو ما يكون في مكافأته ابتغاء وجه الله تعالى بأيّ معنى كان، سواء كان ذلك الحقّ دنيويّاً، أو أُخرياً، أو معاً.

فقد ظهر من هذا كلّه أنّ الأتقى إنّما هو الذي يبذل جهده في تمام[1] عمره في أداء حقوق الله ورسوله بحسب الدين والدنيا.

أمّا الحقوق الدينيّة فمعلومة هي.

وأمّا الدنيويّة فمثل: الاستخلاص من الخوف والذلّ والقتل والفقر وأمثالها، ضرورة أنّ الله ورسوله خلّص الناس من الخوف والذلّة والقتل حين كانوا تحت أيدي المشركين بالمهاجرة عنهم أوّلاً، ثمّ جهادهم ثانياً، حتّى غلبوا عليهم وقتلوهم وأسروهم وأخذوا أموالهم حتّى اغتنوا بتلك الغنائم، وهكذا بالنسبة إلى سائر الكفّار.

هذا سوى حقوق التربية وأمثالها، والماليّات التي قرّرها الله ورسوله من الأخماس والزكوات وغيرها مطالبته، وإن كان بعض الحقوق ممّا أسقطا

---

(١) في «م»: «أيّام» بدل «تمام».

مطالبته، كما أسقط الله تعالى المؤاخذة بالصغائر لمن اجتنب الكبائر، إلّا أنّ المتّقي يبذل جهده في ترك الصغائر أيضاً، لما فيه من أداء حقّ الله وإن لم يطالب به، ولهذا إنّ الأتقى الكامل الحقيقي إنّما هو مَنْ لم يعص الله أبداً.

ثمّ إنّ من هذا القبيل أكثر ما سوى الواجبات، فإنّ المؤمن المتّقي لا يتركها وإن لم يؤاخذ بذلك.

وكذا أسقط رسول الله صلى الله عليه وآله المطالبة بأُجرةٍ في رسالته غير مودّة أهل بيته والأقربين إليه، إلّا أنّ التقي فضلاً عن الأتقى لا يتماهل في أداء ما يستحقّه الرسول صلى الله عليه وآله وإن كان ممّا لا يطالب به، سيّما فيما طلبه صريحاً، مثل: مودّة ذوي القربى، التي جعلها أجر النبوّة، فإنّ مَنْ هو من أهل التقوى لا يترك شيئاً من لوازمها من الإطاعة في الحقّ والتعظيم والتكريم والنصرة والإعانة يداً ولساناً، وترك ما يؤذيهم ويؤلمهم ولو بشطر كلمة، وهكذا الأتقى إنّما هو الذي يبذل جهده في أداء حقوق المؤمنين التي هي[1] لازمة عليه من المحبّة والنصرة والإعانة وقضاء حوائجهم ومكافأة حقّ مَنْ كان منهم صاحب حقٍّ عليه وأمثال ذلك من الأُمور التي فيها رضا الله ورسوله صلى الله عليه وآله، بل أمرا بها، فيجهد في أداء كلّ ذلك مهما أمكنه وإن لم يطالبه صاحب هذه الحقوق بها، وهكذا حاله في أداء حقوق ما سوى هؤلاء حتّى الكفّار والحيوانات، لكن إذا كان الحقّ ممّا أمر الله بأدائه أو علم رضاه في ذلك دون غير ذلك من الأشياء التي ليس فعلها أو تركها على نهج الشرع، نحو كثير من الأفعال والأقوال والعطايا وأمثالها التي ليست هي على

(١) كلمة «هي» لم ترد في «س، ن».

وفق قانون الشرع وما فيه رضا الله ورسوله ، لكن اشتهر عدّها من تأدية الحقّ والمكافأة الممدوحة عند الجهّال وأشباههم على حسب التعارف وجريان العادة واستحسان العقل والخيال .

وإذ قد تبيّن هذا ، ظهر أنّه بناءً على هذا المعنى أيضاً يكون عليٌّ عليه السلام أولى وأنسب ، بل مختصّاً بأن يكون هو المراد بالأتقى في الآية ، ويكون نزولها فيه دون أبي بكر من وجوه عديدة ؛ بحيث ربّما يدلّ بعضها على عدم إمكان كون المراد بالأتقى أبا بكر ، بل ربمّا يشعر بعضها بأنّه هو المراد بالأشقى .

ولا بأس إن ذكرنا مجمل نبذٍ مجملةً من تلك الوجوه ممّا يُفهم منه غيره ، حتّى يظهر أيضاً على المتأمّل فيها أنّ مناط كلام القوم في هذه الآية أيضاً على التمويه والتحريف لصرفها عن عليٍّ عليه السلام إلى صاحبهم بمحض شيءٍ كان في صاحبهم أعظم منه ، كما سيتّضح .

فمنها : أنّ عليّاً عليه السلام ـ حيث بيّنّا سابقاً عصمته ـ كان مثل النبيّ صلى الله عليه وآله في أنّه لم يعص الله أبداً في شيءٍ كما مرّت الأخبار بذلك عن النبيّ صلى الله عليه وآله ، ومن البيّن أنّه كان كذلك أيضاً في ترك عصيان النبيّ صلى الله عليه وآله ومخالفته ، بخلاف أبي بكر فإنّه كان كافراً مشركاً أربعين سنة ، ثمّ لمّا أسلم أيضاً صدرت منه المعاصي حتّى الكبائر ، ولا أقلّ من الفرار في بعض الحروب ، بل إنّه كان يعترف بل يصيح في آخر عمره بأنّ له شيطاناً يعتريه[١] ، كما قال سبحانه : ﴿**وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَـٰنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَـٰنًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ**﴾[٢] ،

---

(١) الطبقات الكبرى ٣ : ٢١٢ ، الأخبار والموفّقيات : ٥٧٩ ، الإمامة والسياسة ١ : ٣٤ ، تاريخ الطبري ٣ : ٢٢٤ ، تمهيد الأوائل : ٤٩٢ .

(٢) سورة الزخرف ٤٣ : ٣٦ .

وكذا كان حاله بالنسبة إلى النبيّ ﷺ كما مرّ كثير ويأتي كثير، بل كفى تخلّفه أخيراً عن جيش أُسامة، فافهم.

ومنها: أنّ عليّاً عليه السلام أوفىٰ بما عاهد عليه الله ورسوله ﷺ في كلّ ما عاهدهما عليه، كما هو المسلّم عند الفريقين، المنصوص في القرآن(١)؛ بحيث مدحه الله به في آيات، وصرّح هو ورسوله بكمال رضاهما عنه، وأمثال ذلك، كما ظهر كلّ هذا في بيان فضائله، وأبو بكر لم يكن كذلك ولا أقلّ من فراره بعد ما بايع الله ورسوله على عدم الفرار أبداً في بيعة الرضوان.

ومنها: أنّ عليّاً عليه السلام بذل جهده في مكافأة حقوق الله ورسوله عليه، التي منها تربية النبيّ ﷺ إيّاه وأمثالها، بحيث خدم لهما ونصرهما، وفعل في ذلك ما لم يفعل غيره، بل لم يفعل الباقون كلّهم جميعاً مثل ما فعل هو وحده، حتّى أنّه أفدى روحه للنبيّ ﷺ كراراً، بحيث بات على فراشه مراراً، كما مرّ في حكاية أبي طالب في الشعب، وكان آخره المبيت المشهور ليلة الغار، وحتى قام دون رسول الله ﷺ تحت السيوف مجاهداً في الله، حامياً لرسول الله ﷺ في مواطن كثيرة، لاسيّما يوم بدر وحنين وأُحد والأحزاب وخيبر، فكم من كرب كشف عن وجه رسول الله ﷺ والمسلمين بجهده، حتّى قام عمود الإسلام بسيفه، ونجا كافّة المسلمين من بلاء استيلاء المشركين، حتّى كثروا وصاروا أقوياء بنصره، وهكذا كان عليٌّ عليه السلام في سائر الأُمور حتّى أنّه كان يؤاجر نفسه في سقي الماء من الدلاء وأمثال ذلك، ويأتي بما كان يأخذه من التمر أُجرةً على ذلك إلى النبيّ ﷺ

---

(١) سورة الفتح ٤٨ : ١٠.

فيطعمه إيّاه ، وقد مرّ أمثال هذه الخدمات العظيمة منه لله ولرسوله كثيراً ، بل هي بحيث لا تحصى ، بخلاف أبي بكر ، فإنّه مع قطع النظر عن حقوق الله ورسوله صلى الله عليه وآله التي عليه من إخراجه من عبادة الأصنام إلىٰ دين الإسلام وأمثال ذلك ، قد أخذ النبيّ صلى الله عليه وآله بعضده من بين أمثاله وأقرانه ، بل ممّن هو أعظم منه رتبةً أيضاً حتّى رقّاه ، بحيث إنّه بعد ما كان ـ كما سيأتي ـ دنيء النسب والحسب غير رفيع القدر عند طوائف العرب ، صار من أكابر أعيان الصحابة ، حتّى أنّه شرّفه بتزويج بنته ، وإدخاله في بعض أشواره ونحو ذلك ، مع مسامحته معه في ترك أمره بالتكاليف الشاقّة عليه ، وسكوته عن التقصيرات الصادرة عنه .

وكفى في هذا ما ادّعاه القوم من أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله أخذه معه في الغار حيث خاف عليه من قتل المشركين إيّاه ؛ فإنّه بأخذه معه إلى الغار من القتل نجاه ، كما بإعطائه من الغنائم وغيرها من الفقر أغناه .

ومع هذا كلّه لم يثبت بل لم يُنقل عنه أمر يكون فيه تداركاً وأداءً لمكافأة شيءٍ من تلك الحقوق ، لا في حرب ولا في غيره ، حتّى أنّه قد مرّ فراره مراراً ، بحيث إنّه ترك النبيّ صلى الله عليه وآله وحيداً بين الأعادي يوم أُحد ، وفرّ ولم يبال بقتله ، وأمثال هذا منه كثيرة ، حتّى أنّه قد مرّ في حكاية الغار أنّه لمّا وصل مع النبيّ صلى الله عليه وآله إلىٰ قبا ورأىٰ النبيّ صلى الله عليه وآله يريد الإقامة هناك إلى أن يأتي عليٌّ عليه السلام غضب فترك النبيّ وحده وركب ناقته ودخل المدينة .

وسيأتي أنّ حكاية صرف[1] ماله على النبيّ صلى الله عليه وآله كذب صريح ، بل قد مرّ أيضاً أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لم يقبل أن يركب جمل أبي بكر من الغار إلى المدينة

---

(١) في «س ، ن» : «صرفه» بدل «صرف» .

مجّاناً، حتّى اشتراه منه، وكذا مرّ في آية النجوى أنّه كان من الذين بخلوا فيما أمر الله به من التصدّق قبل النجوى.

نعم، حيث كان من جملة الجزاء بل من أعظم مكافأة حقوق الله ورسوله المودّة في القربى بنصّ القرآن، حتى جعله رسول الله صلى الله عليه وآله بأمر الله تعالىٰ أجر رسالته، وصرّح بأنّه هو الطالب السائل بذلك منهم، فلمّا وصل إلى أبي بكر نوع بسط يدٍ فعل بهم ـ لاسيّما مع أعزّهم وأكرمهم وأقربهم عليّ وفاطمة عليهما السلام ـ ما هو مشهور، وفي الكتب مسطور من الهجوم على بيتها وإهانتها، حتّى ضرب فاطمة عليها السلام، ومن أخذ فدك وقطع الخمس وأمثالها، كما مرّ مفصّلاً في ذكر أحوال فاطمة عليها السلام، ومقالة حكاية السقيفة وغيرها، مع سائر ما مرّ أيضاً من الأفعال والأقوال التي هي من آثار العداوة وعلائم البغض، والقرائن الصريحة المنادية بعدم المودّة وانتفاء المحبّة، حتّى أنّه قد مرّ صريحاً في المقالات الأخيرة من المقصد الثاني لاسيّما الثامنة ما تبيّن منه عياناً وجود العداوة بينه وبينهما، وأنّ ذلك من جملة أسباب أخذ الخلافة من عليٍّ عليه السلام.

هذا، مع أنّ لعليٍّ عليه السلام كانت أيضاً حقوقاً عليه دِيناً ودُنياً ممّا كان واجباً عليه مكافأته، لاسيمّا على وفق ما نحن فيه من الآية، كما مرّ بعض منها في محلّه، حتّى أنّه لا أقلّ ممّا مرّ آنفاً من أنّ عليّاً عليه السلام خلّصه من القتل في الحروب، حيث وقف دونه ودون غيره في مقابل الأبطال وأزالهم بسيفه، حتّى نجا هؤلاء من أيديهم وسلموا، فكيف يمكن مع هذا كلّه أن يكون أبو بكر هو المراد بالأتقى المذكور في الآية، سيمّا مع دلالة أفعاله التي أشرنا إليها أخيراً، على أنّه يجب أن يكون هو المراد بالأشقى، حيث

كذّب الله ورسوله صلى الله عليه وآله ولو بلسان الحال ـ الذي يظهر من تلك الأفعال ـ في الأمر بالمودّة المذكورة ، وفيما سمعه من لسان النبيّ صلى الله عليه وآله ـ الذي لا ينطق عن الهوى ـ في خلافة عليٍّ عليه السلام وولايته ، كما مرّ مفصّلاً ، حتّى أنّه كذّب عليّاً عليه السلام أيضاً حتّى بلسان المقال صريحاً حين ادّعى الخلافة لنفسه ، فتولّى وأعرض لأجل هذه التكذيبات عن تسليم الخلافة والإتيان بلوازم المودّة والولاية ؛ ولهذا ورد في روايات أئمّة أهل البيت عليهم السلام أنّ الأشقى هو الذي كذّب بالولاية لآل محمّد عليهم السلام وتولّى عن قبولها(١) .

وأيضاً إنّ هذا الرجل مع عدم وفائه بأداء ما هو مكافأة ما ذكرناه من الحقوق التي كان في مكافأتها ابتغاء وجه الله ومن علامة التقوى ، فقد فعل خلاف ذلك بغير أمر الله ورسوله صلى الله عليه وآله ، بل بغير رضاهما ، بل بمحض ما فيه ابتغاء غير وجه الله من أفراد ما بيّنّا كونه من المكافأة على وفق العادة والعرف ولو كان خلاف الشرع في حقّ غير هؤلاء ، حيث وفى لعمر بن الخطّاب في مكافأة إعانته على أخذ الخلافة ومساعدته فيما فعل بالنسبة إلى أهل البيت عليهم السلام من الأذيّة وغير ذلك ، فجعل الخلافة له من بعده ، مع أنّه كان يعلم ظاهراً كما بيّنّا بل كان هو أيضاً يعلم صريحاً ، بل كان هو الذي يصيح على المنبر في أيّام خلافته علانية أنّ عليّاً عليه السلام هو الأولى بذلك ، حتّى من نفسه أيضاً ، على أنّ المساعدة في تمكين شخصٍ على أمرٍ إن كانت من مرجّحات تفويض ذلك الأمر إليه ، سيّما مع وجود مَنْ هو الأنسب ، لكان عليٌّ عليه السلام (أرجح وأولى وأنسب)(٢) من هذه الجهة أيضاً ، لما هو ظاهر من حال مساعداته بالنسبة إلى النبيّ صلى الله عليه وآله ، فلو كان فعل

---

(١) انظر : تفسير فرات الكوفي : ٥٦٧/٧٢٧ ، تفسير القمّي ٢ : ٤٢٦ .

(٢) بدل ما بين القوسين في «م» هكذا : «هو الأرجح والأولى» .

أبي بكر على وفق مضمون الآية لما رجّح على عليٍّ عليه السلام في الخلافة أحداً، لاسيّما بعده، فمثل هذا كيف يمكن أن يكون هو المراد بالأتقى؟!

فتأمّل في جميع هذا الذي ذكرناه في هذا المقام كلّه صادقاً، حتّىٰ تعلم أيضاً صريحاً إنّا إن فرضنا أنّ معنى الآية هو ما زعمه هؤلاء المدّعون أيضاً، كما يُفهم ممّا مرّ من كلام ابن حجر من كون (المعنى أنّ)[1] الأتقى هو مَنْ لم يكن عنده لأحدٍ مطلقاً أيّاً مَنْ كان نعمة عليه له جزاؤها، حتّى يكون كلّ ما يؤتي خالصاً لوجه الله تعالى، خالياً عن كونه ممّا في إزاء شيءٍ، فحينئذٍ أيضاً لا يتمّ مدّعاهم من كون أبي بكر مصداق الآية لا عليّ عليه السلام؛ لما قد ظهر ممّا بيّنّاه عياناً أنْ لافرق بينهما في وجود حقوق من النبيّ صلى الله عليه وآله على رقبة كلٍّ منهما ديناً ودنياً ممّا كان يستحقّ المكافأة ولو لم يطالب بها، بل وقد سأل وطالب صريحاً بعض ذلك؛ حيث قال: ﴿لَّا أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾[2]، فكما كان لرسول الله صلى الله عليه وآله حقّ التربية والإنفاق على عليٍّ عليه السلام، كان له على أبي بكر حقّ الاستخلاص من القتل وغيره، كما بيّنّاه آنفاً.

وذكرنا أنّ كلّ واحدٍ من ذلك من الحقوق الدنيويّة أو الأُخرويّة التي ليست داخلة تحت حقوق الرسالة، التي أسقط أجرها، حتّى أنّه كفى ما زعمه القوم مفتخرين به من إيثار رسول الله صلى الله عليه وآله حياة أبي بكر ـ حيث أخذه معه إلى الغار ـ على حياة ابن عمّه وقرّة عينه عليّ عليه السلام، حيث أنامه على فراشه، ولايمكنهم الفرار بأنّ ذلك حيث كان لأجل لزوم خلافته، فليس من قبيل تربية عليٍّ عليه السلام؛ لأنّا نقول: فذلك أيضاً ـ أي: تربيته

---

(١) ما بين القوسين لم يرد في «ن».

(٢) سورة الشورى ٤٢ : ٢٣.

عليّاً عليه السلام ـ كان لأجل لزوم خلافته وجهاده في الدفع عن النبيّ صلى الله عليه وآله والناس وتقوية دين الإسلام ، بل هذا هو أعظم وأنفع .

بل قد مرّ في ذكر فضائل عليٍّ عليه السلام تصريحات من النبيّ صلى الله عليه وآله في أنّ هذا هو كان الوجه فيما خصّ الله ورسوله به عليّاً عليه السلام من بين سائر الناس .

هذا ، مع أنّا قد بيّنّا في ذكر آية الغار بطلان ما زعموه وادّعوه من أنّ ذلك الإيثار كان لضرورة وجوده لأجل الخلافة ، ومع أنّه محض الخيال الشهوي بلا شاهد ولا قرينة ، بل وعين المصادرة أيضاً ؛ إذ هل النزاع إلّا في صحّة خلافة أبي بكر وبطلانها ، كما أنّ توجيههم أيضاً بأنّ ما فعله أبو بكر بعليٍّ وفاطمة عليهما السلام إنّما كان لإحقاق الحقّ لا لخلاف المودّة ، كذلك عين المصادرة ، بل حتّى في مقابل الشواهد الصريحة في خلاف ذلك ، كما مرّت سابقاً ولاحقاً ، على أنّ من جملة عمدة أسباب إنفاق النبيّ على عليّ عليه السلام ، وأخذه عنده ، وتوجّهه إلى تربيته كان أيضاً ـ كما مرّ في ذكر أحوال والدي عليٍّ عليه السلام ـ مكافأة لما فعل أبو طالب رحمه الله ، بل زوجته أيضاً بالنسبة إلى النبيّ صلى الله عليه وآله من الحماية والرعاية والتربية والإنفاق وغيرها ، حتّى أنّهما إن وجدا شيئاً لا يوفي للكلّ كانا يقدّمان النبيّ صلى الله عليه وآله ، ويؤثرانه بذلك على أنفسهما وأولادهما .

ومع هذا كلّه قد تدارك عليٌّ عليه السلام كلّ ذلك بأحسن التدارك ابتغاءً لمرضات الله ورسوله صلى الله عليه وآله ، كما ظهر فيما سبق من أحواله ، بخلاف أبي بكر ، إذ مع قطع النظر عن سائر ما ذكرناه لاشكّ في أنّه كان في أهل بيعة الشجرة ، فعاهد الله ورسوله وبايعهما صريحاً بما لزم رقبته الوفاء به قطعاً ؛ ضرورة وجوب الوفاء بالعهود ، لاسيّما بعهد الله ورسوله ، خصوصاً في هذا العهد الذي صرّح الله فيه بتهديد نكثه وعدم الوفاء به .

ومع هذا لاشكّ في أنّه ممّن لم يف بذلك، كما مرّ أنّه فرّ بعده مراراً لا مرّة[١]، فكيف هو مصداق الآية دون عليٍّ عليه السلام؟ ألم يكن أخذ ذلك العهد نعمة من الله ورسوله عليه وعلى كلّ مَنْ أخذ عليه؟ حيث كان سبب قوّة الدين وغلبة المسلمين، الموجب لا أقلّ لخير كثير عظيم من الارتزاق والانتفاع في الدنيا بمال الغنائم، والأمن من المخاوف، وأمثالهما، ومن حصول رضوان الله النافع في الدنيا والآخرة، والتمكّن على الطاعات والعبادات وسائر موجبات الجنّة، وخير الآخرة، بل أصل الوفاء به كان من موجبات الجنّة بل خير الدنيا والآخرة جميعاً، فكيف يمكن أن يتوهّم أنّه ليس من نعمة تجزى من الله ورسوله صلى الله عليه وآله، حتى أنّ أبابكر لا يمكن أن يكون مصداق الآية من جهة حقوق عليٍّ عليه السلام عليه أيضاً ممّا هو من جملة نعمة تجزىٰ، كما مرّ بعضها آنفاً، وهو لم يكاف بها إلّا بأعظم الشرور.

فافهم جيّداً حتّى يتبيّن لك عياناً أنّ مدار القوم على أمثال هذه التمحّلات الظاهرة تعصّباً، بحيث عمت قلوبهم أن يدركوا أنّه إذا خرج عليٌّ عليه السلام عن هذه الآية بمحض ما ذكروه، كيف لا يخرج أبو بكر؟! وعليه كذا وكذا ممّا تبيّن أنّه كان عليه قطعاً، وكان مع هذا ممّن صدر عنه في مقابله ما صدر، حتّى نقيض ما كان واجباً عليه.

فإذاً نقول لابن حجر وأمثاله الذين ادّعوا هذه الدعوى، وذكروا ما نقلناه عنهم: إنّا نستدلّ حينئذٍ بدليلكم هذا على نقيض مدّعاكم بأن نقول: إنّ الإجماع حصل بزعمكم واعترافكم بأنّ المراد بالأتقى في الآية أحد هذين الرجلين.

---

(١) في «م» زيادة: «واحدة».

وقد تبيّن ممّا ذكرنا أنّ عليّاً عليه السلام ممّن لايأبى شيء ممّا في الآية عن الصدق عليه ، بل هو ممّن تصدق عليه من كلّ جهة ، وأنّ أبا بكر ليس كذلك ، بل إنّ الصوارف عنه كثيرة ، فإذاً وجب أن يكون عليٌّ عليه السلام هو المتعيّن للإجماع .

فظهر أيضاً أنّ الجاهل المفتري هو ابن حجر وأمثاله ممّن أراد صرف الآية عن عليٍّ عليه السلام إلى أبي بكر بالخيالات الواهية ، كما فعلوا في الخلافة دون من صرفها إلى عليٍّ عليه السلام الذي تبيّن أنّه هو مصداقها من كلّ جهة .

وأمّا ما مرّ ذكره من الرواية التي هم رووها واستشهدوا بل افتخروا بها من أنّ أبابكر اشترى سبعة فأعتقهم ، ممّن كانوا تحت عذاب المشركين ، فعلى تقدير صدقه فقد اشترى عليٌّ عليه السلام ألف عبدٍ من كسب يده وأعتقهم في سبيل الله .

هذا كلّه ، مع أنّ البخاري ذكر في صحيحه عن عائشة أنّها قالت : ما أنزل الله فينا شيئاً من القرآن إلّا أنّه أنزل عذري (١) .

ومن الواضحات عدم احتمال أن ينزل في أبيها شيء وهي لا تعلمه ، أو لا يذكر لها ، أو تعلم وتنكر ، بل ولا تنادي به ؛ لما فيها من شدّة حرصها على قيام ناموسه .

وهذا الخبر ممّا لا يسع القوم إنكاره ، لكونه في صحيح البخاري ، لاسيّما مع قيام القرائن على صحّته :

منها : أنّه يستبعد بل يستحيل أن تكون في أبي بكر مثل هذه الآية أو غيرها ، وهو وأتباعه لم يحتجّوا بها ، لاسيّما يوم السقيفة ، الذي كانوا

---

(١) صحيح البخاري ٦ : ١٦٧ .

محتاجين فيه إلى التشبّث بمثل قول النبيّ صلى الله عليه وآله: «الأئمّة من قُريش»[١].

ومنها: وجود الخلاف بين المفسّرين منهم، بل وحُفّاظ رواياتهم أيضاً في أصل نزول كلّ ما ادّعوه (من الآيات)[٢] في أبي بكر، بل أكثرهم ذكروا النزول في غيره سوى آية الغار، وقد عرفت ما فيها من العار والشنار، حتّى أنّ هذا الكلام من عائشة يدلّ أيضاً على أنّ آية الغار كانت عندها كما بيّنّا من كونها خاليةً عن المدح.

فعلى هذا أيّ اعتمادٍ يبقى على دعواهم في أصل نزول هذه الآية، بل وغيرها أيضاً في أبي بكر؟

بل لنا أن نثبت القدح في دعواهم نزول الآيات فيه بمثل هذا الخبر، بل لنا أن نلزمهم بالحكم بالقدح؛ لوروده في صحيحهم المذكور، فتأمّل حتّى تفهم أنّ حال هؤلاء القوم من قبيل الغريق الذي يتشبّث بكلّ حشيشة، والله الهادي.

ثمّ إنّ من تلك الآيات التي أشرنا إليها في أوّل المطلب عدّة آيات ادّعى بعض هؤلاء القوم نزولها في أبي بكر أو صاحبيه أيضاً؛ استناداً إلى محض خبر واحد رواه بعض الواحدين منهم، بل وفي بعض الآيات لم يذكروا خبراً أيضاً، حتّى أنّه يظهر من بعضها أنّ قولهم ذلك محض خيال، مع أنّ تلك الآيات بحيث إنّها ممّا نقل جمع من مفسّريهم وروى جماعة من محدّثيهم نزولها في عليٍّ عليه السلام فضلاً عن روايات أهل البيت عليهم السلام، بل أكثر تلك الآيات بحيث لا شبهة في كونها لعليٍّ عليه السلام، لوصولها من حيث كثرة سندها وقوّته إلى حدّ القطع بالصحّة، مع أنّه يكفي في عدم الاعتماد على

(١) الأربعين للرازي ٢: ٢٧١.

(٢) ما بين القوسين لم يرد في «ن».

ما ادّعوه فيها ولو فيما ذكروا سنداً له وجود مطلق المعارض ، حتى ولو كان خبراً واحداً مثل سندهم فضلاً عمّا هو الأقوى منه ؛ ضرورة أنّه لابدّ في الاستدلال من نفي الاحتمال ، ولا أقلّ من تبيين ضعف المعارض ، على أنّ ها هنا قرائن أُخرى أيضاً تدلّ على كذب دعواهم .

منها : ما مرّ سابقاً من اعترافهم جميعاً بأنّ جماعة كثيرة كانوا يتعاطون الكذب حتّى في وضع الحديث على النبيّ صلى الله عليه وآله ، حتّى صرّحوا بأنّ معاوية أمر الناس حتّى بخصوص وضع الأخبار للثلاثة ، سيّما فيما كان هو أو مثله وارداً في عليٍّ عليه السلام ، وأطاعه الناس رغبة في المال والجاه ، ففعلوا ما فعلوا .

ومنها : ما مرّ آنفاً من رواية البخاري عن عائشة أنّها اعترفت بأنّه لم ينزل في أبيها شيء من القرآن .

ومنها : أنّ في بعض تلك الآيات مؤيّدات وشواهد بخلاف ما ادّعوه ، ولنذكر هاهنا كلَّ ما عثرنا على نقلهم إيّاه من تلك الآيات مع تبيين حالها ، حتّى يتبيّن أيضاً عياناً أنّ بغض عليٍّ عليه السلام كان في قلوب هؤلاء القوم وإن كانوا به لا يشعرون ، فإنّهم بحيث يصرّون في قبول كلّ ما نُقل في شيخيهم ، بل في الثلاثة ، بل في كلّ عدوٍّ لعليٍّ عليه السلام ممّا نفعهم فيه وإن كان كذباً صريحاً ، حتّى أنّهم يصوّرون الكذب حينئذٍ بصورة الصدق ولو كان بالتمحّل والتمويه ، بل التحريف ، وفي عليٍّ عليه السلام بضدّ هذا وعكسه صريحاً ، كما سيظهر من هذه الآيات أيضاً .

فمن هذه الآيات قوله تعالى : ﴿**وَٱلَّذِى جَآءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُوْلَـٰئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ**﴾[1] ، فقال ابن حجر : أخرج البزّار وابن عساكر أنّ عليّاً عليه السلام قال في تفسيرها : والذي جاء بالصدق هو محمّد صلى الله عليه وآله ، وصدّق به

---

(١) سورة الزمر ٣٩ : ٣٣ .

هو أبو بكر[١]، ونحوه ذكر الرازي أيضاً[٢].

ولقد ذكرنا في المطلب الخامس من الفصل التاسع من المقالة الأخيرة من المقصد الأوّل مبيّناً ومشروحاً ما يتعلّق بهذه الآية وأمثالها، المشتملة على الصادق والصدّيق ونحوهما من الروايات والأقوال والشواهد الكثيرة الصريحة في كون جميع ذلك في عليٍّ عليه السلام عند المخالف والموافق، بحيث مَنْ راجع إلى هناك وتأمّل فيه عرف عياناً كذب هذه الدعوى وسندها صريحاً، ولم تبق له شبهة في أنّ الآية وما بمعناها ممّا صرف عن عليٍّ عليه السلام إلى أبي بكر ظلماً وعدواناً، حتّى أنّه ذكرنا هناك ما يدلّ صريحاً من الروايات وغيرها على أنّ أبابكر هو مصداق مَنْ كذّب بالصدق دون العكس، وأنّ الصدّيق الأكبر هو عليٌّ عليه السلام، ومع هذا خصّ القوم أبابكر بإطلاق الصدّيق عليه، فارجع وتأمّل تفهم.

هذا، مع أنّ في القوم أيضاً مَنْ فسّر الآية بأنّ الذي جاء بالصدق هو جبرئيل، ومَنْ صدّق به محمّد صلى الله عليه وآله، حيث تلقّاه بالقبول، ومن هؤلاء مَنْ قال: جاء بالصدق محمّد صلى الله عليه وآله، وهو كلمة التوحيد، وصدّق به هو أيضاً، وبلّغه إلى الخلق، حتّى قيل أيضاً: إنّ المصدّق به هم المؤمنون[٣].

وعليه إن كان أبو بكر مؤمناً فهو أيضاً داخل فيهم، وإلّا فلا، فكيف مع هذا يجوز التمسّك بمحض هذا الخبر عند مَنْ لم يكن في قلبه مرض.

---

(١) البحر الزخّار ٣: ١٣٩/ ٩٢٨، تاريخ مدينة دمشق ٣٠: ٤٣٨، الصواعق المحرقة: ٩٩.

(٢) التفسير الكبير للرازي ٢٦: ٢٧٩.

(٣) انظر: الكشف والبيان للثعلبي ٨: ٢٣٦، وتفسير الماوردي ٥: ١٢٦، ومعالم التنزيل للبغوي ٥: ١٦، وتفسير القرطبي ١٥: ٢٥٦.

ثمّ منها : ما ذكره ابن حجر في صواعقه ، حيث إنّه في فصلٍ ذكر فيه آيات وروايات في فضل أبي بكر ، قال : ومن الآيات قوله تعالى : ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ (١) .

ثمّ قال : أخرج الطبراني عن ابن عمر وابن عبّاس : أنّها نزلت في أبي بكر وعمر (٢) ، انتهى .

والظاهر من كلامه أنّ هذه الرواية وردت في أنّ هذين هما المراد من صالح المؤمنين ، وقد مرّ مفصّلاً أيضاً في المطلب الذي أشرنا إليه آنفاً تبيان كون المراد به عليّ بن أبي طالب عليه السلام خاصّة ، حتّى أنّه قد ظهر أنّ الأخبار في ذلك واصلة إلى حدّ التواتر .

ثمّ إنّ ها هنا شيئاً آخر أيضاً ، وهو أنّا لم نعثر في كتبهم على هذا الخبر الذي أشار إليه هذا الرجل ، ولا على ما بمضمونه لا عن ابن عبّاس ، ولا عن ابن عمر ، ولا عن غيرهما ، بل ابن عبّاس هو الذي رووا عنه بأسانيد عديدة أنّ المراد بصالح المؤمنين عليّ عليه السلام خاصّة (٣) .

وكذا لم نجد أيضاً أحداً من علمائهم ادّعى أصل هذا المراد الذي ادّعاه ابن حجر ونقل فيه الخبر .

نعم ، ذكروا شيئاً آخر فيما قبل هذه الآية من الآية التي هذه أيضاً متعلّقة بها ، أعني : قوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِ حَدِيثًا﴾ الآية ، إلى قوله تعالى : ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا

---

(١) سورة التحريم ٦٦ : ٤ .

(٢) الصواعق المحرقة : ١٠٠ ، المعجم الأوسط للطبراني ١ : ٨٢٤/٣٣٩ .

(٣) الدرّ المنثور ٨ : ٢٢٤ ، شواهد التنزيل ٢ : ٩٨٧/٢٥٨ ، نظم درر السمطين : ٩١ .

﴿وَإِن تَظَـٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَٰهُ﴾(١) إلى آخر الآية ، فإنّ جماعة كثيرة منهم ، حتّى الشيعة أيضاً ، نقلوا أنّ هذه الآيات نزلت في عائشة وحفصة حين أفشتا سرّ رسول الله صلى الله عليه وآله الذي أسرّه إلى حفصة ، حتّى رووا ذلك صريحاً عن ابن عبّاس ، عن عمر ، كما مرّ في ذكر أحوال عائشة وحفصة في المقالة السادسة من المقصد الثاني ، وكذا فيما أشرنا إليه من مطلب الفصل التاسع الذي ذكرنا فيه بيان المراد بصالح المؤمنين .

وقد ذكر جمع منهم ، وهو الحقّ المروي في روايات متّفقة عليها عند المخالف والمؤالف : أنّ ذلك السرّ الذي أسرّه إليهما فأفشتاه كان تحريم مارية على نفسه(٢) ، كما مرّ في المطلب المذكور ، حتّى روي عن ابن عباس ، وذكر جماعة أُخرى منهم : أنّ ذلك كان إخباره إيّاهما سرّاً بأنّ أبويهما يليان أمر هذه الأُمة(٣) .

وهو قول ضعيف جدّاً من وجوه ، سيّما من جهة تفرّد بعض المخالفين بروايته ، لكن لمّا رأى هذا الثاني جمع من القوم تمسّكوا به ، فلم ينظروا إلى القول الأوّل ولا إلى كونه من مضمون الأحاديث العديدة المرويّة عند الفريقين ، وكذا لم ينظروا إلى كون الآية في طعن عظيم على عائشة وحفصة ، كما مرّ في المقالة المذكورة مفصّلاً ، وكذا لم ينظروا إلى أنّ ذلك الإخبار لهما غير مستلزم لحقّيّة خلافتهما شرعاً ولا دالاً على أنّها على وفق مرضات الله ورسوله وأمرهما ، كما أخبر أيضاً بأشياء من الجور

---

(١) سورة التحريم ٦٦ : ٣ و٤ .

(٢) انظر : تفسير القرطبي ١٨ : ١٨٦ ، تفسير الجلالين للسيوطي : ٧٥ .

(٣) تأويل الآيات الظاهرة ٢ : ٦٩٧ ، الصراط المستقيم ٣ : ١٠٠ و١٦٨ ، الأربعين للشيرازي : ٦٢٧ .

والباطل الذي صار بعده، منها: شهادة الحسين عليه السلام، وحكومة بني أُميّة وبني العبّاس وأمثالها، فقالوا: إنّ الآية نزلت في حكومة أبي بكر وعمر فلتكن حقّاً(١).

فعلى هذا يمكن أن يكون ـ بل هو الظاهر أيضاً ـ أنّ هذا الكلام بهذا النوع من التعبير من ابن حجر من قبيل المماكرة والتحريف في النقل، أو لكمال الجهل بالحال بأن يكون لمّا رأى هو حديث ابن عبّاس في كون المراد بالمرأتين عائشة وحفصة، ورأى أيضاً ما هو كلام جمعٍ منهم من أنّ ذلك السرّ كان خلافة أبويهما، المفيد بزعمهم حقّيّة خلافتهما، وكون هذه الآية من تتمّة تلك الآية الواردة في تلك الحكاية معلوم، كما هو صريح كلمات في أوّلها، فأراد أن لا يفوته انتفاع منها، ولا أن يظهر ما فيها من عيبهما، فاستقرّ رأيه غفلةً أو تغافلاً أن لا يذكر الآية الأُولى ولا كلمات أوّل هذه الآية؛ لاشتمالهما على نقص عائشة وحفصة، بل يكتفي بذكر هذه البقيّة مع الإشارة إلى رواية ابن عبّاس فيهما بهذا النحو من التعبير والإجمال الموهم لكون المراد بصالح المؤمنين أبابكر وعمر، زعماً منه أنّه إن جاز هذا على أحدٍ فهو الأحسن، وإلّا فله الاعتذار بأنّ مرادي بالرواية وبما في الآية ما ذكره الناس من الدلالة على الخلافة والله أعلم بحقيقة الحال، إذ ربمّا رأى هو الخبر الذي نقله على وفق ما هو الظاهر من كلامه في كتاب الطبراني، ولكن لا يخفى أنّه إن لم يكن هكذا فذاك التعبير منه في غاية الفضيحة والقباحة، فافهم.

ثمّ إنّ منها: الآية التي دعواهم فيها أقبح وأشنع ممّا مرّ، وذلك لأنّا

---

(١) معالم التنزيل ٥ : ٤١٠، الدرّ المنثور ٨ : ٢١٧.

ذكرنا مشروحاً في المطلب الأوّل من الفصل التاسع الذي أشرنا إليه آنفاً أنّ الروايات حتّى عند القوم أيضاً متواترة ومقرونة بالقرائن؛ بحيث صارت مفيدة للقطع في أنّ آية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ﴾[1] نزلت في عليٍّ عليه السلام خاصّة، وقد استوفينا توضيح الكلام وبيان الروايات في هذا المرام في الموضع المذكور، مَنْ أراد ذلك فليرجع إليه، ومع هذا كلّه قد ادّعى بعض النواصب منهم والمنحرفين عن عليٍّ عليه السلام أنّ المراد بذلك هو الثلاثة، حتّى بلا خبر منقول في ذلك ولو كذباً ووضعاً، بل بمحض بعض الخيالات الفاسدة الدالّة على وجود الزيغ في قلوبهم، مثل: حملهم الركوع بمعنى التواضع لا معناه الشرعي، ونحو ذلك ممّا لا حاجة لنا إلى التطويل بذكره؛ لوضوح سخافته، حتّى أنّ بعض النواصب أنكر صريحاً نزولها في عليٍّ عليه السلام[2]؛ من حيث لفظ الجمع فيها الممتنع حمله على واحد، ومن حيث ذكر الزكاة المنفيّة عن الفقير الذي يلبس القصير ويأكل الشعير، ومن حيث إنّ إخراج الزكاة يصرف عن الخشوع الذي هو روح الصلاة، وقد ذكرنا في المطلب المذكور ما تندفع به جميع هذه الواهيات التي لا يجوز التوجّه إليها، فضلاً عن التشبّث بها، لا سيّما في مقابل المتواترات من الروايات، فحينئذٍ أيّ تعصّبٍ أعظم وأقبح من الاستدلال بمثل هذا؟ فافهم.

ثمّ إنّ منها أيضاً قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾[3] الآية، فإنّه قال جمع من متأخّري القوم، حدساً وخرصاً من غير نقل خبرٍ

---

(١) سورة المائدة ٥ : ٥٥.

(٢) تفسير زاد المسير ٢ : ٢٩٢، تفسير ابن كثير ٢ : ٧٤، تذكرة الموضوعات : ٨٤.

(٣) سورة التوبة ٩: ١٠٠.

أصلاً : أنّ أبا بكر وعمر كانا من جملة المهاجرين الأوّلين ، ومن أهل السبق إلى الدين ، فدخلوا في الآية .

والجواب هاهنا أيضاً : أنّ هذا محض حدس في مقابل ما ذكرناه أيضاً في المطلب الخامس من الفصل التاسع الذي أشرنا إليه من الأخبار الكثيرة جدّاً في نزول هذه الآية ، وكذا أمثالها من سائر ما تضمّن السبق ونحوه في عليٍّ عليه السلام ، وأنّه سابق هذه الأمّة ، وممّن روىٰ ذلك في هذه الآية أبو بكر الشيرازي في تفسيره ، والحافظ أبو نعيم ، وابن مردويه ، وابن المغازلي وغيرهم(١) ، ومَنْ أراد التفصيل فليراجع إليه .

نعم ، إن ثبت من الخارج إيمانهما قلباً وبقاؤهما على ذلك إلى آخر عمرهما ، كما هو المعتبر في نجاة كلّ مؤمن حتّى الصحابي أيضاً ، كما هو صريح مضمون ما مرّ من أحاديث الحوض وغيرها ، أمكن أن يقال بدخولهما أيضاً فيها ، وهل النزاع إلّا في هذا ؟

ولهذا ورد كما مرّ أيضاً أنّ المراد بهذه الآية عليٌّ عليه السلام وسلمان ، على أنّه يحتمل أن يكون المراد السابقين إلى الخيرات والبقاء عليها ، كما قال سبحانه : ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَٰتِ﴾(٢) وأمثالها من الآيات ، أو يكون المراد السابق بحسب الرتبة والكمال في الإيمان وغيره دون محض السبق الزماني .

وبالجملة : لا شكّ في دخول عليٍّ عليه السلام ، وورود كونه مصداقها قطعاً على أيّ معنى حُمل ، فمن لم يكن بهذه المرتبة لم يشمله القطع بدخوله ،

---

(١) مناقب آل أبي طالب ٢ : ٢٤٠ ، كشف الغمّة ١ : ٣٢ ، مناقب أمير المؤمنين عليه السلام لابن المغازلي : ٣٦٥/٣٢٠ ، المناقب للخوارزمي : ٢٦٠/٢٧٦ .

(٢) سورة فاطر ٣٥ : ٣٢ .

ومحض الاحتمال غير مفيدٍ في الاستدلال.

هذا كلّه، مع أنّ جمعاً حتّى منهم أيضاً صرّحوا ـ وورد في الرواية أيضاً ـ أنّ المراد بالمهاجرين الأوّلين في هذه الآية هُم الذين هاجروا مع النبيّ صلى الله عليه وآله إلى شعب أبي طالب حين حاصرت قريش بمكّة بني هاشم مع النبيّ صلى الله عليه وآله في بيت عبد المطّلب في ذلك الشعب أربع سنين في زمان أبي طالب، كما مرّ مفصّلاً في فصل ذكر أحواله وحماياته للنبيّ صلى الله عليه وآله، وجميع الناس متّفقون على أنّهم كانوا بني هاشم، لا فيهم أبو بكر ولا غيره.

وكذا قالوا: إنّ المراد بهؤلاء المذكورين من الأنصار هُم السبعون الذين جاءوا إلى مكّة فبايعوا النبيّ صلى الله عليه وآله ليلاً في منزل عبد المطّلب في عقبة مكّة، وهُم العقبيّون المعروفون عند أهل السير والأثر.

ثمّ قد بيّنّا أيضاً معنى «رضي الله تعالى» وما يتبعه من استحقاق الجنّة في بيان حال آية بيعة الرضوان، فلا تغفل.

ثم إنّ من هذا القبيل سائر أمثال هذه الآية ممّا ذكروه في خليفتهم، كقوله تعالى: ﴿**ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَـٰهَدُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ**﴾(١) الآية ونحوها.

وكقوله تعالى: ﴿**لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ**﴾ إلى قوله تعالى: ﴿**رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَـٰنِ**﴾(٢).

---

(١) سورة التوبة ٩ : ٢٠.

(٢) سورة الحشر ٥٩ : ٨ ـ ١٠.

وقوله تعالى : ﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخْرِجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَأُوذُواْ فِى سَبِيلِى وَقَـٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ﴾ (١) الآية .

وكقوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ (٢) الآية ونحوها .

فإنّ كلّ هذه ومايكون مثلها في الإجمال والإطلاق ممّا ذكره بعض القوم في فضل الثلاثة ، لاسيّما الأوّلَين ، بناءً على الحدس في الدخول بحسب إطلاق الآية وإجمالها ، حتّى من دون ورود خبرٍ في ذلك .

وفي مقابل جميع ما مرّ في المطلب المذكور من الأخبار الكثيرة الصريحة في كون المراد فيها وفي أمثالها عليّاً عليه السلام ، مع قيام القرائن المصحّحة ذلك له ، النافية عن هؤلاء ، التي منها ما أشرنا إليه مراراً من عدم ثبوت إيمانهم باطناً ، وكون هجرتهم لله رسوله ، دون غير ذلك ، مع ثبوت عدم صدور جهاد ونصرة ومقاتلة عدوٍّ وشدّة على الأعداء منهم كما ينبغي ، بل ولا أدون منه أيضاً في حربٍ من الحروب أصلاً ، بل لم يظهر منهم غير الجبن والفرار يوم الشدّة والاضطرار ، وإظهار البأس وسلق اللسان أوقات الأمن والاطمئنان ، فالتمسّك بأمثال هذه الآيات ، لاسيّما بلا ورود خبر ولا أثر حتى في مقابل ورود نزولها في عليٍّ عليه السلام صريحاً إنّما هو من الزيغ الذي أخبر الله تعالى أنّ من علامته اتّباع المتشابهات .

ثمّ إنّ منها : ما ذكره ابن حجر ، حيث ذكر في فصل فضائل أبي بكر قوله تعالى : ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَـٰنًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ

---

(١) سورة آل عمران ٣ : ١٩٥ .

(٢) سورة الفتح ٤٨ : ٢٩ .

كُرْهًا وَحَمْلُهُ وَفِصَـٰلُهُ ثَلَـٰثُونَ شَهْرًا حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾ الآيـة ـ إلى قوله ـ: **﴿وَعْدَ ٱلصِّدْقِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يُوعَدُونَ﴾**(١).

ثمّ قال: أخرج ابن عساكر، عن ابن عباس أنّ ذلك جميعه نزل في أبي بكر(٢).

ثمّ قال: ومَنْ تأمّل ذلك وجد فيه من عظيم المنقبة له والمنّة عليه ما لم يوجد نظيره لأحدٍ من الصحابة(٣)، انتهى.

وروى الواحدي هذا الخبر بما مضمونه أنّ أبابكر لمّا أسلم كان عمره ثماني وثلاثين سنة، فلمّا بلغ أربعين سنة قال: **﴿رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾**(٤)(٥) الآية.

وقد ذكرنا مشروحاً أيضاً في المطلب الذي أشرنا إليه سابقاً أخباراً من الفريقين في كون المراد بالوالدين في بطن القرآن رسول الله صلى الله عليه وآله وعليّاً عليه السلام، وأنّهما أبوا هذه الأُمّة حقيقةً، وكذا ما ورد في تفسير خصوص أمثال هذه الآية المشتملة على وصيّة الإحسان بالوالدين، فعلى هذا كان الواجب ـ بناءً على صحّة الرواية ـ أن لا يترك أبو بكر إحسانه في عليٍّ عليه السلام لو كان في دعائه صادقاً، وعلى إطاعة أمر الله في وصيّته مستمرّاً واقفاً، وهذا ممّا لا يجتمع مع سلوكه مع عليٍّ وفاطمة عليهما السلام بعد النبيّ صلى الله عليه وآله، كما هو معلوم ممّا مرّ سابقاً، فإذا لم يكن ممّن استمرّ على إحسانه صار عاقّاً

---

(١) سورة الأحقاف ٤٦ : ١٥ و١٦.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ٣٠ : ٣٣٨.

(٣) الصواعق المحرقة : ١٠٠.

(٤) سورة النمل ٢٧ : ١٩، سورة الأحقاف ٤٦ : ١٥.

(٥) انظر : أسباب النزول : ٦٠٦.

ولم يشكر نعمة الله عليه حينئذٍ ، بل لم يعمل عملاً صالحاً يرضاه الله ولو لحبط هذا العقوق ما سبق منه ، فهو إذاً خارج عمّن تشمله الآية ، والخير الذي بشّر الله به فيها ؛ لعدم وفائه بشروطها التي منها ما أشرنا إليه ، اللّهمّ إلّا أن يكابر أحد في إنكار ورود تلك الأخبار ، ويخصّ الآية بمحض الظاهر ، ويلتزم أنّ أبابكر وكذا غيره ممّن أحسن لوالديه الولادي ، كلّ مَنْ كانا ، ودعا له ولهما بالخير أثابه الله بما بشّر به في الآية .

ولا يخفى ما فيه إذاً من الإنكار المذكور وغيره ، مع عدم بقاء اختصاصٍ لأبي بكر بالخير الموعود به في الآية ، بل مع عدم لزوم التزام الاشتراط أيضاً بعدم صدور شيءٍ من المعاصي التي عليها العذاب كما هو ظاهر .

هذا ، مع أنّ في روايات عديدة مستفيضة عن أهل البيت عليهم السلام أنّهم صرّحوا بنزول هذه الآية في الحسين عليه السلام كما مرّ في فصل ذكر أحواله .

وخلاصة مضمونها : أنّ الصادق عليه السلام قال : «إنّه لمّا حملت فاطمة عليها السلام بالحسين عليه السلام ، جاء جبرئيل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ، فقال : إنّ فاطمة عليها السلام ستلد غلاماً تقتله أُمّتك من بعدك ، فأخبرها النبيّ صلى الله عليه وآله ، فكرهت حمله وحين وضعته كرهت وضعه» ، ثمّ قال الصادق عليه السلام : «هل رأيتم في الدنيا أُمّاً تلد غلاماً فتكرهه ؟ ولكنّها كرهته ؛ لأنّها علمت أنّه سيُقتل» ثمّ قال عليه السلام : «وفيه نزلت هذه الآية»[1] وذكرها .

وفي روايةٍ أُخرى عنه عليه السلام أيضاً : أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لمّا أرسل إليها بخبر حكاية الحسين عليه السلام ، وذلك قبل ولادته ، قالت : ما لي حاجة في مولودٍ

---

(١) الكافي ١ : ٣/٣٨٦ ، كامل الزيارات : ٢/٥٤ .

تقتله أُمّتك، فأرسل إليها: أنّ الله جاعل الإمامة والولاية والوصيّة فيه وفي ذرّيّته، فأرسلت إلى النبيّ صلى الله عليه وآله أنيّ قد رضيت، فحملته كُرهاً ووضعته كُرهاً، وحمله وفصاله ثلاثون شهراً؛ لأنّ الحسين عليه السلام وُلد لستّة أشهُر، ولم يولد مولود لستّة أشهُر فيبقى غير الحسين عليه السلام وعيسى بن مريم عليه السلام -وفي رواية أُخرى: بدل عيسى يحيى بن زكريّا[١] - ثمّ قرأ الصادق عليه السلام بقيّة الآية، فقال: «﴿**حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ**﴾، ثمّ قال الصادق عليه السلام: «فلو أنّه قال: أصلح لي ذرّيّتي لكانت ذرّيّته كلهّم أئمّة»[٢]، الخبر.

فانظر أوّلاً إلى المناسبات والقرائن التي ظهرت في رواية ورودها في الحسين عليه السلام ممّا لا يناسب أحد منها في رواية ابن حجر والواحدي.

ثمّ انظر إلى حال هؤلاء[٣] القوم كيف جعلوا مدارهم على أنّهم يصرفون ما في أهل بيت نبيّهم إلى أعدائهم؟! حتّى بمحض خبر واحد، أو بدونه أيضاً في مقابل أخبار عديدة اتّفق المؤالف والمخالف على نقلها، ولاسيّما مع شهرة ما مرّ عندنا وعندهم من أنّ معاوية أمر الناس في زمانه بوضع أخبار في الشيخين بل الثلاثة، لاسيّما في كلّ ما ورد مثله في عليٍّ عليه السلام، فكيف يعتمد على أمثال هذه الروايات التي نقلوها؟

ثمّ انظر أيضاً إلى اضطراب هذا الرجل فرحاً حين رأى شيئاً في شيخه بزعمه الباطل الوهين، حتّى أنكر صريحاً ورود نظير هذا في غيره،

(١) تأويل الآيات الظاهرة ٢: ٥٧٨ ـ ٥٧٩/٣.

(٢) الكافي ١: ٣٨٦/٤، كامل الزيارات: ٥٤ ـ ٥٥/٤.

(٣) في «س»: «هذا» بدل «هؤلاء».

مع أنّ أكثر ما ورد في عليٍّ عليه السلام حتّى مع كونه ثابتاً عندهم أعظم من هذا بكثيرٍ وكفى سورة هل أتى .

والحمد لله الذي بيّن أنّ هذا أيضاً كان لآل محمّد عليهم السلام بعد أن بيّن أنّه ممّا اعترف مخالفوهم بأنّه ممّا ليس نظيره في الصحابة ، الذين منهم الثلاثة ، فافهم .

ثمّ إنّ بعضهم نقل في أبي بكر الآية التي بعد هذه الآية بلا فصل ، وهي قوله تعالى : ﴿**وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِىٓ أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ ٱلْقُرُونُ مِن قَبْلِى وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ ٱللَّهَ وَيْلَكَ ءَامِنْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ**﴾(١) الآية ، فقال : إنّها نزلت في عبدالرحمن بن أبي بكر(٢) .

وهي مع أنّها لاتدلّ على فضل ما سوى تأكيد أبي بكر على ابنه بقبول الإسلام ، بل تشتمل أيضاً على ذمّ ابنه ، قد أنكر نزولها فيما ذكر جماعة من المفسّرين ، بل نسبوا إلى عائشة إنكار نزولها فيما ذكر(٣) .

ولعلّ الذي تشبّث بالأُولى لأجل أنّه لمّا رأى عدم إفادة الأخيرة ما يريده انتقل منها إلى الأُولى ، والله يعلم .

ثمّ إنّ منها : ماذكره ابن حجر أيضاً في الاستدلال لخلافة أبي بكر ، أعني قوله تعالى : ﴿**يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ**

---

(١) سورة الأحقاف ٤٦ : ١٧ .

(٢) العثمانيّة للجاحظ : ١١٣ ، تفسير الطبري ٢٦ : ١٣ ، الوسيط ٤ : ١٠٨ ـ ١٠٩ ، تفسير القرآن للسمعاني ٥ : ١٥٥ ، معالم التنزيل ٥ : ١٣٧ ، الكشّاف ٥ : ٥٠٠ ، زاد المسير ٧ : ٣٨٠ .

(٣) تفسير عبدالرزّاق الصنعاني ٣ : ٢٠١ ، تفسير القرآن للسمعاني ٥ : ١٥٦ ، معالم التنزيل ٥ : ١٣٧ ، الكشّاف ٥ : ٥٠١ ، زاد المسير ٧ : ٣٨٠ .

يُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾[١].

فقال: إنّ البيهقي أخرج عن الحسن البصري أنّه قال: هو والله أبو بكر لمّا ارتدّت العرب جاهدهم أبو بكر وأصحابه حتّى ردّهم إلى الإسلام.

ثمّ قال: وأخرج يونس بن بكير، عن قتادة المفسّر، قال: لمّا توفّي النبيّ صلّى الله عليه وآله ارتدّت العرب، فذكر قتال أبي بكر لهم، إلى أن قال: فكنّا نتحدّث أنّ هذه الآية نزلت في أبي بكر وأصحابه.

ثمّ نقل عن الذهبي وغيره خلاصة نقل قتاله بأنّ العرب لمّا سمعت بوفاة النبيّ صلّى الله عليه وآله ارتدّت طوائف منهم، فبعث خالد بن الوليد إلى مالك بن نويرة وقومه من بني أسد وغطفان، حيث منعوا الزكاة، فقتل خالد مَنْ قتل، وأسر مَنْ أسر من بني أسد ورجع الباقون إلى الإسلام، ثمّ بعث إلى اليمامة إلى قتال مسيلمة الكذّاب فقتلوه، وكذا بعث جمعاً في السنة الثانية إلى البحرين وكانوا قد ارتدّوا، وجمعاً إلى عمان وكانوا قد ارتدّوا، وجمعاً إلى طائفة أُخرى كانوا كذلك أيضاً، فانتصر المسلمون.

ثمّ قال: وأخرج البيهقي وابن عساكر، عن أبي هُريرة أنّه قال: والله الذي لا إله إلّا هو لولا أنّ أبابكر استخلف ما عُبد الله، فسئل عن وجهه، فقال: لمّا استخلف أبو بكر أشار عليه الناس أن يردّ أُسامة بن زيد الذي كان قد عيّنه النبيّ صلّى الله عليه وآله في مرضه إلى حرب الروم، حيث خافوا من ارتداد العرب، وقلّة مَنْ يبقى بعد ذهابه، فلم يرض أبو بكر إلّا أن يذهب إلى ما وجّهه إليه رسول الله صلّى الله عليه وآله، فلمّا ذهب أُسامة قالت العرب حول المدينة:

---

(١) سورة المائدة ٥: ٥٤.

لولا أنّ لهؤلاء قوّة ما خرج مثل هؤلاء من عندهم ، ولكن ندعهم حتّى يلقوا الروم ، فلمّا لقي جيش أُسامة الروم وغلب عليهم ورجع خاف مَنْ كان حول المدينة من الأعراب ، فلم يرتدّوا .

ثمّ ذكر عن النووي أنّه استدلّ بهذه الأفعال على عظم علم أبي بكر ، قال : إنّ أبا إسحاق استدلّ بهذا ونحوه على أنّ أبابكر كان أعلم الصحابة حتى ادّعى أنّه كان أعلمهم بكتاب الله وسُنّة رسوله ، بحيث كان يرجع إليه عمر وغيره من الصحابة .

ثمّ قال : وكيف لا ؟ وقد واظب صحبة النبيّ صلى الله عليه وآله من أوّل البعثة إلى الوفاة ، إلى أن قال : وإنّما لم ترو عنه الأخبار عن النبيّ صلى الله عليه وآله إلّا القليل؛ لقصر مدّته ، وسرعة وفاته بعد النبيّ صلى الله عليه وآله [١] . انتهى .

وذكر الرازي أيضاً هاهنا نحو هذا[٢] ممّا لاحاجة إلى ذكره ؛ لكونه تطويلاً بلا طائل ، مع ظهور كونه من الخيالات الواهية كما سيظهر .

وأقول : إنّ أصل تأويل هذه الآية بما أوّلها به هؤلاء مع ما سقّفوه عليه كلّه محض حدس وتخمين باطل سقيم ، داخل تحت اتّباع المتشابه ، الناشئ من زيغ القلوب من جهات شتّى :

أمّا أوّلاً : فلما مرّ في المطلب السادس من الفصل التاسع المذكور سابقاً من أنّ الثعلبي وجمعاً آخر من المفسّرين صرّحوا بنزولها في عليٍّ عليه السلام [٣] ، بل صرّح بعضهم بأنّ المراد بالقوم هو وأصحابه حين قاتله

---

(١) الصواعق المحرقة : ٢٧ ـ ٣٠ .

(٢) انظر : التفسير الكبير للرازي ١٢ : ١٨ ـ ٢٣ .

(٣) التبيان في تفسير القرآن ٣ : ٥٥٥ ، نهج البيان ٢ : ٢٢٨ ، متشابه القرآن ومختلفه ٢ : ٧٣ ، تفسير الرازي ١٢ : ٢٠ ، اللباب في علوم الكتاب ٧ : ٣٩١ .

مَنْ قاتله من الناكثين والقاسطين والمارقين، وقال: إنّه مرويّ عن عمّار، وحُذيفة، وابن عبّاس، وهو المرويّ عند الشيعة أيضاً عن أبي جعفر الباقر، وأبي عبدالله الصادق عن آبائهما عليهم السلام[١]، حتّى أنّه قد روى عن عليٍّ عليه السلام بعضُ أصحابه أنّه قال يوم البصرة: «والله، ما قوتل أهل هذه الآية حتّى اليوم» ثمّ تلا هذه الآية[٢].

وظاهرٌ أنّ تأويل مثل هؤلاء الذين لا شكّ في كونهم من ثقات الصحابة وعلمائهم باتّفاق الأُمّة، لاسيّما عليّ عليه السلام ليس إلّا لسماعٍ من نبيّ الله صلى الله عليه وآله، لا بمحض الحدس الذي تخيّله أُولئك الذين لا هُم من الصحابة، ولا نسبوه إلى الرواية ولا إلى أحدٍ من ثقات الصحابة، بل كلامهم صريح في أنّ ذلك محض حدس منهم وتخمين، على أنّه لو فُرض محالاً باطلاً أنّ تأويل هؤلاء الأُخر أيضاً إنّما هو حدس، لوجب أيضاً تقديم قولهم على قول غيرهم، كما هو ظاهر.

وأمّا ثانياً: فلما مرّ في الموضع المذكور أيضاً من وجود القرائن على كون المراد هذا الأخير دون الأوّل، التي منها: أنّ هذه الآية مشتملة على صفات مجتمعة كلّها في عليٍّ عليه السلام باتّفاق المؤالف والمخالف، كما تبيّن كالشمس ممّا مرّ في فصول فضائله، وأشرنا إلىٰ مجمل منها في الموضع

---

(١) التبيان في تفسير القرآن ٣: ٥٥٥، مجمع البيان ٣: ٢٠٨، مناقب آل أبي طالب ٣: ١٧٤، جوامع الجوامع ١: ٩، تأويل الآيات الظاهرة ١: ٧/١٤٩، البرهان في تفسير القرآن ٢: ٣١٥٧/٣١٥، و٣١٥٩، كنز الدقائق ٣: ١١٢، متشابه القرآن ومختلفه ٢: ٧٣.

(٢) التبيان في تفسير القرآن ٣: ٥٥٥ ـ ٥٥٦، مجمع البيان ٣: ٢٠٨، مناقب آل أبي طالب ٣: ١٧٤، تأويل الآيات الظاهرة ١: ٨/١٤٩، البرهان في تفسير القرآن ٢: ٣١٥٨/٣١٥، كنز الدقائق ٣: ١١٣، متشابه القرآن ومختلفه ٢: ٧٣.

المذكور، بخلاف أبي بكر، فإنّ وجود هذه الصفات فيه ممنوع غير مسلّم، بل قرائن خلافه كثيرة.

وكفى ما ذكرناه في آية الغار، مع قول رسول الله صلى الله عليه وآله الثابت المشهور يوم خيبر بعد فرار أبي بكر وعمر: «سأُعطي الراية غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله، كرّاراً غير فرّار»(١)، الخبر.

ثمّ كيف يجتمع قوله تعالى: ﴿**أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ**﴾(٢) مع الهجوم على بيت فاطمة عليها السلام، بل ضربها، وإخراج عليٍّ عليه السلام جبراً من بيته، بل جرّه إلى المسجد بالذلّة والإهانة، وسائر ما صدر من أبي بكر وعمر بالنسبة إليهما وإلى مَنْ كان معهما من الصحابة، كما مرّ في حكاية السقيفة، ألا ترى أنّ عليّاً عليه السلام لمّا لم يبايعه جمع من الصحابة بعد بيعة الناس له لم يتعرّضهم بشيءٍ أصلاً، مع كونهم عنده وتحت يده بلا أنصار ولاقوّة، بل إنّ هؤلاء أيضاً لم يتعرّضوا لسعد بن عبادة ولو كان ذلك من خوفهم منه واقعاً.

ثمّ إنّ المراد من قوله تعالى: ﴿**أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ يُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ**﴾(٣) إن كان ما هو الظاهر من فعلهم في كلّ جهادٍ، فمن الواضحات فرار أبي بكر وأصحابه في حروب زمان النبيّ صلى الله عليه وآله كراراً ومراراً، حتّى لم يذكر أحد رجلاً قتله أبو بكر، فأيّ ذلّةٍ أزيد من هذا؟ وأيّ جهادٍ مثل هذا؟

وإن حُمل على أنّ المراد فعلهم بعد النبيّ صلى الله عليه وآله في خصوص حكاية

---

(١) تقدم تخريجه مراراً.

(٢و٣) سورة المائدة ٥ : ٥٤.

أهل الردّة ، فأيّ لوم كان أو صدر من أحدٍ فيما سوى فعلهم بطائفة مالك ابن نويرة ؟ وسيظهر أنّ فعلهم ذلك كان خلاف الشرع ، فكان لوم مَنْ لامهم في ذلك لوماً من الله واقعاً ، بخلاف حكاية عليٍّ عليه‌السلام مع الفِرَق الثلاث ؛ فإنّها هي التي كان جهّال الناس يلومون فيها عليّاً عليه‌السلام وأصحابه بأنّهم ناس من الصحابة متمسّكين بكلمة الإسلام ، وكان عليٌّ عليه‌السلام يعلم ارتدادهم ، ووجوب جهادهم بأمرٍ من الله تعالى ورسوله صلى‌الله‌عليه‌وآله ، حيث كان إماماً من الله ورسوله متعيّناً فرض طاعته منهما ، ولاشكّ في كون الخروج عليه حينئذٍ كفراً وارتداداً ، بل قد ذكرنا سابقاً إخبار النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله عليّاً عليه‌السلام وجمعاً من أصحابه بخصوص مقاتلته الطوائف الثلاث ، حتّى قال لعليٍّ : «أنت تقاتل على تأويل الكتاب كما قاتلتُ على تنزيله»[1] ؛ ولهذا جاهدهم عليٌّ عليه‌السلام بأصحابه ، ولم يخف (لوم الجاهلين)[2] .

هذا كلّه ، مع أنّ أوّل الآية هكذا : ﴿**يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ**﴾[3] ، وظاهرٌ أنّ مثل هذا الخطاب متوجّه أوّلاً وبالذات وعلى نهج مخّ الحقيقة إلى الصحابة الحاضرين عند النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله الملازمين له دائماً كالذين كانوا منهم قطعاً بل ومن أعيانهم أيضاً طلحة ، والزبير ، ومعاوية ، وابن العاص ، حتّى ذي الثدية وأمثاله من رؤساء الخوارج ، ثمّ إلى سائر مَنْ لم يكن حاضراً حينئذٍ ممّن ادعّى الإيمان إلى يوم القيامة على

---

(١) حلية الأولياء ١ : ٦٧ ، المناقب لابن المغازلي : ٣٤١/٢٩٨ ، المناقب للخوارزمي : ٣١/٦١ ، تاريخ مدينة دمشق ٤٢ : ٤٥١ ، بدائع الصنائع ٧ : ١٤٠ ، أُسد الغابة ٣ : ٣٢٧١/٣٢٥ .

(٢) بدل ما بين القوسين في «م» هكذا : «لومة لائمٍ من الجاهلين» .

(٣) سورة المائدة ٥ : ٥٤ .

سبيل العموم والشمول والاتّساع ، ونحو ذلك ، فالحمل حينئذٍ على الأعراب الذين هم من جملة الأخير قطعاً إن سُلّم ولم يمنع دخولهم في هذا الخطاب ، حيث يدلّ قوله تعالى : ﴿**قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ**﴾(١) على خلاف ذلك ، سيّما مع ترك الحمل على أُولئك الداخلين في الأوّل قطعاً ارتكاب خلاف الظاهر المتبادر بمحض العصبيّة ، والحميّة الجاهليّة ، وحبّ أعداء عليٍّ عليه السلام ؛ إذ مع قطع النظر عن الأخبار ، وما بيّنّاه في المقصد السابق في أحوال معاوية وطلحة والزبير ممّا ينادي بصريح الكفر والارتداد ، لاكلام في أنّ هؤلاء القوم خرجوا على إمام الزمان ، لاسيّما مثل عليٍّ عليه السلام الذي إن لم يكن فيه شيء ما سوى الثابت المشهور المتّفق عليه من قول النبيّ صلى الله عليه وآله له : «حربك حربي»(٢) وأمثاله ، لكفى في كون الخروج عليه كفراً وارتداداً .

هذا ، مع ظهور وجوب قتلهم من آية الفئة الباغية أيضاً ، وليس الارتداد محض إنكار الشهادتين وترك الصلاة ، وإلّا فلِمَ صحّحتم بل استحسنتم قتل أبي بكر مالكاً وطائفته والحكم بارتدادهم بمحض ما ادّعاه أبو بكر ، وزعمتم أنتم صحّته من محض إبائهم عن تأدية الزكاة ، فافهم .

وأمّا ثالثاً : فلما تبيّن عياناً وجهاراً ممّا شرحناه وأوضحناه فيما مرّ من مقالات المقصدين من انحصار الإمامة في عليٍّ وذرّيّته المعلومين عليهم السلام من دون مشاركةٍ لأحدٍ غيرهم ، وأنّ خلافة أبي بكر وأصحابه كانت غصباً باطلاً

---

(١) سورة الحجرات ٤٩ : ١٤ .

(٢) المناقب لابن المغازلي : ٧٣/٥٠ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢ : ٢٩٧ ، شرح التجريد للقوشجي : ٣٨٠ ، المناقب للخوارزمي : ١٤٣/٢٩ ، روح المعاني ٢٦ : ١٥١ .

مخالفاً لرضا الله ورسوله صلى الله عليه وآله وقولهما وأمرهما، وكذا سائر ما هو من هذا القبيل؛ إذ لا يخفى أنّ جميع ذلك ممّا ينادي بأنّ دعوى كون هذه الآية لأبي بكر شيء ظاهر البطلان، فلا أقلّ من كونه عين المصادرة، ومحض التأويل بالهوى والاشتهاء، كما قيل: ثبّت العرش ثمّ انقش.

بيان ذلك أن نقول: إنّ هذه الآية إنّما تدلّ على أصل الارتداد من جماعةٍ من الصحابة والمؤمنين بأنّ الله تعالى يأتي بعد هذا بجماعة من الأخيار الذين صفاتهم كذا وكذا ليجاهدوهم، فإذاً لا يمكن الحكم فضلاً عن القطع بكون أبي بكر هو الذي ادّعاه هؤلاء فيها إلّا بعد إثبات حقّيّة خلافته، وإبطال جميع ما مرّ من دلائل خلافه، وأنّى لهم بذلك، فإذاً الدعوى بدون ذلك عين ما ذكرناه من المصادرة والتأويل بالهوى، بل نقول: إنّ بعد ملاحظة ما ظهر من صحّة تلك الدلائل لا يبقى مجال كلام ولاشكّ ولا شبهة في بطلان تلك الدعوى، بل ولا في لزوم الحكم والقطع حينئذٍ بأنّ أبابكر هو أوّل مصداق المرتدّين المخالفين لأمر الله ورسوله صلى الله عليه وآله، بل مكذّبيهما في أمر عليٍّ عليه السلام من كلّ جهةٍ؛ إذ لا أقلّ من أولويّته، على أنّا قد بيّنّا أيضاً صريحاً أنّ فعله ما فعل وكذا أصحابه في حقّ عليٍّ عليه السلام إنّما كان للحسد والعداوة، فأيّ ارتدادٍ أعظم من هذا الذي صار أيضاً سبب ارتداد هذا العالم الكثير الذين اتّبعوه واعتقدوا خلافته وإمامته الممتدّين من ذلك اليوم إلى هذا اليوم، بل إلى أن يأتي الله تعالى بالمهدي عليه السلام وأصحابه، الذين هُم عمدة مصداق هذه الآية، من حيث إنّهم يجاهدون إلى أن يزيلوا إيّاهم وأشباههم من الكفّار عن جديد الأرض، ويقلعوا أصل شجرة ذلك الارتداد وغيره، كما قال سُبحانه: ﴿**وَيَكُونَ**

﴿ٱلدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾[١][٢] ، وكأنّه إلى هذا أشار سبحانه حيث أتى بـ «سوف» و«يأتي» في قوله تعالى : **﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ﴾**[٣] الآية ، بل الحقّ ـ كما ذكرناه في مقالة بيان مفاسد خلافة أبي بكر ـ أنّ ارتداده المذكور كان أيضاً من عمدة أسباب ما ذكرناه من ارتداد الناكثين والقاسطين والمارقين الذين ارتدّوا أيضاً ثانياً بشقّ عصا الإسلام وعصيان الإمام وارتكاب الإفساد في الأرض إلى أن أتاهم الله تعالى بعليٍّ عليه السلام وأصحابه الذين منهم : عمّار ،

---

(١) سورة الأنفال ٨ : ٣٩ .

(٢) اعلم أنّ مثل كلامنا هذا قد جرى بين الفخر الرازي والنيسابوري وكلاهما من المعدودين من علماء القوم ، فإنّ الرازي قال عند تفسير هذه الآية : إنّ هذه الآية من أدلّ الدليل على فساد مذهب الإماميّة ؛ لأنّ الذين اتّفقوا على إمامة أبي بكر لو كانوا أنكروا نصّاً جليّاً على إمامة عليٍّ لكان كلّهم مرتدّين ، ولأتىٰ الله بقوم تحاربهم وتردّهم إلى الحقّ ، ولمّا لم يكن الأمر كذلك بل الأمر بالضدّ ، فإنّ فرقة الشيعة مقهورة أبداً حصل الجزم بعدم النصّ . [التفسير الكبير للرازي ١٢ : ٢٠] .

فأجاب عنه النيسابوري في تفسيره بقوله : ولناصر مذهب الشيعة أن يقول : ما يدريك أنّ الله تعالىٰ لا يأتي بقوم تحاربهم ، ولعلّ المراد بخروج المهدي هو ذلك ، فإنّ محاربة مَنْ دان بدين الأوائل هي محاربة الأوائل ، ثمّ قال : إنّ هذا الجواب إنّما ذكرته بطريق المنع لا لأجل العصبيّة والميل ، فإنّ اعتقاد ارتداد الصحابة الكرام أمر فظيع . [تفسير غرائب القرآن ٢ : ٦٠٥] ، انتهى .

أقول : إن لم يكن عذره للتقيّة فأصل كلامه من باب ما ورد في الخبر من أنّ الله تعالى قد يجري الحقّ على لسان أعدائه ؛ ليكون حجّة عليهم ، ومع هذا أيضاً قد جعل الله سلاطين الصفويّة الموسويّة العلويّة الإماميّة مقدّمة الجيش للمهدي عليه السلام بحيث ينادى على منابر... بلاد العجم مناقب أئمّة الإماميّة وكفر أعدائهم بالدليل والبرهان، وقد قطعوا شوكة سلاطين مخالفيهم بقتل آلاف مؤلّفة من عساكرهم بالسيف والسنان، ويزيد الله تعالى يوماً فيوماً في قوّتهم على حسب حكمته ومصلحته إلى أن يتشرّفوا ـ إن شاء الله تعالى ـ بخدمة صاحب الزمان ، كما مرّ سابقاً بيان الروايات الواردة في هذا عن النبيّ وأهل بيته الأئمّة عليهم صلوات الله الملك المنّان ، والحمد لله ربّ العالمين. منه عفي عنه .

(٣) سورة المائدة ٥ : ٥٤ .

والأشتر، وابن عبّاس، وأشباههم، فجاهدوهم في الله حقّ جهاده، بحيث لولا خيانة بعض أصحابه الجاهلين بحقّه ـ التي هي أيضاً من نتائج تلك الخلافة ـ لقطع شجرة فساد معاوية أيضاً؛ ولهذا ورد ما ذكرناه من كون عليٍّ عليه السلام وأصحابه، المراد بالقوم المحمودين في الآية من حيث إنّهم أوّل المجاهدين لأهل الارتداد، كما مرّ أنّه صريح قول عليٍّ عليه السلام.

وأمّا ما زعمه وادّعاه ابن حجر وأشباهه من أنّ المراد بالمرتدّين فيها هم الذين ارتدّوا من الأعراب المذكورة[١]، ليستقيم لهم ما ادّعوه لأبي بكر من حيث إنّه هو الذي جاهدهم، فظاهر البطلان ممّا بيّنّاه من كلّ جهة، حيث إنّ ارتداد هؤلاء أيضاً كان من مفاسد تلك الخلافة؛ فإنّ العرب لاسيّما المنافقين منهم لمّا رأوا أنّ أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله اختلفوا وتنازعوا بعده، حتّى أخرجوا سلطانه من قعر بيته، سيّما إلى رجلٍ، مثل: أبي بكر، غريب ضعيف في البدن والحال والنسب والحسب، ورأوا مع هذا أنّهم أذلّوا أعيان أقربائه وعترته وأهل بيته، لاسيّما مثل عليٍّ عليه السلام صهره وابن عمّه وأشجع أُمّته، طمعوا في الإفساد والرجوع إلى شيمتهم القديمة المعتادة عندهم كما هو المتعارف فيهم إلى اليوم أنّهم لمّا رأوا أدنى تزلزلٍ في حُكّام عصرهم ولو كان شيخاً من شيوخهم، خرجوا عن الوجه، لاسيّما بعد أن رأوا إخراج الحكم عن أعيان أقرب قراباته، فإنّه عند العرب دليل غاية الذلّة والضعف، فكيف كانوا يسكتون إذا رأوا مثل هذا من أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله وقلوبهم في صدد الفرصة، سيّما على إزالة قوانين النبيّ صلى الله عليه وآله.

فأمّا لو أنّ الناس كانوا يبايعون عليّاً عليه السلام وكانوا يتّفقون على إطاعته،

---

(١) انظر: الصواعق المحرقة: ٢٨، والتفسير الكبير ١٢: ٢١.

مع أنّ صيته عند العرب ما كان مسلّماً عند الكلّ نسباً وحسباً ، لاسيّما في الصولة والشجاعة التي هي الأصل سيّما عند العرب في إجراء الحكم وإذلال المخالف ، فمن كان له منهم حينئذٍ أدنى جرأة علىٰ المخالفة فضلاً عن إجهار الارتداد ، فكيف يمكن على هذا الحكم بأنّهم هم المراد بالمرتدّين في الآية ، وأنّ أبابكر هو المحمود فيها ؟ إذ لا أقلّ حينئذٍ من لزوم تجويز أن يحمد الله تعالى أبابكر مثل ذلك الحمد مع أنّه هو أصل ذلك الفساد وسببه ، ومن الواضحات أنّ مثل هذا لا يجوز ولا يصدر من أدنى حكيم فضلاً عن الله عزّ وجلّ ، حتّى أنّه لو سُلّم أنّ خروج هؤلاء وارتدادهم لم يكن لذلك بل كانوا يفعلون ما فعلوا ، ولو بويع عليٌّ عليه السلام لم يلزم منه أيضاً أن يكونوا هم المراد بأهل الارتداد في الآية ، ولا كون الممدوح فيها أبا بكر ؛ إذ أوّلاً عدم استناد فعلهم إلى فعل أبي بكر لا يدفع ارتداد أبي بكر ، حتّى يحتمل كون ذلك المدح له ، على أنّ فساد ردّة أبي بكر كان أكثر وأعظم من فساد ردّة هؤلاء كما هو واضح ، فكيف يمكن مع هذا أيضاً حمل الآية على ما ذكروه؟

وكذا ثانياً لم يكن ارتداد هؤلاء ولا قتال أبي‌بكر إيّاهم أمراً عظيماً ، حتّى يحتاج بل يلزم أن تُحمل مثل هذه الآية عليه ؛ لظهور عدم كون شوكةٍ لهم أوّلاً ، سيّما بحيث يتوهّم ما توهّمه ابن حجر وأشباهه من أنّه لولا أبو بكر وتدبيره لما اندفع هؤلاء ، ضرورة وجود أمثال هؤلاء في كلّ زمانٍ ، حتّى كانوا في زمان النبيّ صلى الله عليه وآله ، ومهما أراد الحُكّام دفعهم دفعوهم بأدنى شيء ، فأيّ فخرٍ لأبي بكر في قتالهم ؟ مع أنّ الظاهر أنّه لو كان الحكم لعليٍّ عليه السلام لأزالهم بأسهل ممّا فعل أبو بكر ، بل لوكان الحكم له لأزالهم وأزال

معهم سائر الدول، بحيث لا يبقى إلّا دين محمّد صلى الله عليه وآله؛ لِما كان فيه من القدرة الكاملة والإصرار التامّ على القيام بالدفع ولو في مقابل الفئام، وكفى قول النبيّ صلى الله عليه وآله فيه: «إنّه كرّار غير فرّار»(١).

وكذا لظهور عدم كون خفاءٍ في بطلان طريقتهم ثانياً، سيّما بحيث يتوهّم العقلاء احتمال صحّتها، فيخاف حينئذٍ من عظم الفتنة بوقوع العقلاء في الشبهة فيشكل الدفع حينئذٍ، كما كانت كذلك حكاية السقيفة والجمل ومعاوية وأمثالها؛ ضرورة أنّهم أجهروا بتكذيب الله ورسوله صلى الله عليه وآله صريحاً، وهو ممّا لايجوز على مَنْ له أدنى نباهة، فلا فخر في دفعهم، سيّما مثل الفخر، والإشكال في دفع غيرهم ممّن أشرنا إليهم.

هذا كلّه، مع أنّ الحقّ أنّ قتال أبي بكر معهم لم يكن إلّا لأجل حفظ دولته وإجراء حكومته، كما هو حال سائر الحُكّام الدنيويّة، كما ينادي به فعله بعليٍّ وفاطمة عليهما السلام، بل الذي فَعَله بمالك بن نويرة وطائفته ينادي أيضاً بأنّه كان من هذا الباب، فإنّ الذي يدلّ عليه ما ذكره أكثر أهل السير، وصرّح به جمع من الصحابه وأئمّة أهل البيت عليهم السلام، كما سيأتي أوّل حكايته في الفصل الآتي ما خلاصته:

إنّ تلك الطائفة لم ترتدّوا عن الإسلام ولا شكّوا في صحّته، بل لمّا أخذ الصحابة الخلافة من عليٍّ عليه السلام أتاهم مالك بن نويرة شيخ تلك الطائفة واحتجّ عليهم بحكاية الغدير والبيعة فيه، وأظهر أنّه غير متخلّف عن تلك البيعة، وخرج يحكي للناس أنّه لا يعطي زكواته إلّا بأمر عليّ بن أبي طالب عليه السلام وعلى يده، فاضطرب أبو بكر لمّا سمع ذلك، وخاف من

---

(١) تقدّم الحديث مراراً.

قوّة عليٍّ عليه السلام باستنصاره فاستخلى مع خالد بن الوليد ، حيث كان يعلم منه شدّة عداوته[١] لعليٍّ عليه السلام ، وشاوره في أمر مالك ، حتّى استقرّ رأيهما على قتل مالك ولو غيلةً ، وأنّ خالداً هو يتصدّى لهذا ، حتّى أنّهما لم يخبرا بهذا عمر أيضاً ؛ لكونه صديقاً لمالك ، فجمع خالد جماعة من أصحابه ، وأظهر أبو بكر أنّهم أبوا عن إعطاء الزكاة ، يعني : مطلقاً ، وقال : إنّ ذلك هو الارتداد ، مثل : ترك الشهادتين والصلاة ، وقال لخالد بمحضر عمر والناس أن يذهب إليهم ، فيرى حالهم وشأنهم في الشهادة والصلاة ، وقبول إعطاء الزكاة ، فيعمل بما هو مقتضى الحال من المقاتلة أو الموازعة[٢] ، وأصل الشور[٣] هو ما كان بينهما ، فأتاهم خالد بعسكره فتلقّاه مالك ، فأظهر له ما أظهر ، وأتى إلى أن ضاف في بيته ، فسمع أذانهم وصلاتهم ولم ير فيهم الخلاف ولكن يريد قتله ، ومع هذا رأى امرأته من وراء الستر فأعجبته ومال إليها ميلاً زائداً ، فشرع في الغيلة والحيلة حتّى قتله غدراً عندما قدر عليه بحيلة الأمان ، فأمر عسكره بالنهب والأسر حتّى أنّه دخل على امرأته في تلك الليلة .

ولهذا تكلّم عليه عمر لمّا رجع عنهم حمايةً لمالك من غير خبره بأصل الحال ، حتّى طلب من أبي بكر ردّ الأموال ، بل الاقتصاص من خالد فلم يقبل .

ولا يخفى أنّ مثل هذا هل يكون لله تعالى ولأجل ردّتهم ، أو لاستحكام حكومته ؟ فكيف مع هذا يستحقّ تلك المدائح من الله عزّوجلّ ؟

---

(١) في «م» : «عداوة خالد» بدل «عداوته» .

(٢) الموازعة ، أي : التقسيم .

(٣) في «م» : «المشورة» بدل «الشور» .

على أنّ الذي يظهر من التأمّل فيما مرّ من حكاية بيعة عليٍّ عليه السلام ونحوها، مع التأمّل فيما ذكره أهل السير وغيرهم: أنّ عمدة حكاية الأعراب بعد النبيّ صلى الله عليه وآله كانت واقعة[١] مسيلمة، وأنّ دفعه كان بتدبير عليٍّ عليه السلام، حتّى أنّه بايع أبابكر وسالمه ورفع يده عن مطالبة[٢] حقّه، لأجل أن لا تكون منازعته ومخالفته إيّاه سبباً لقوّة أُولئك الأعراب وأشباههم، فلو فرض أيضاً دخولهم في جملة المرتدّين المرادين بالآية وجب أن يأوّل ذلك التوصيف بأنّه إنّما هو لكون عليٍّ عليه السلام متّصفاً به، وهو في جملة المجاهدين في قضيّة الأعراب ولو من حيث الشور والرضا والأمر بالصواب، كما أنّ صدق المجاهد على أبي بكر كان كذلك أيضاً، مع أنّ عليّاً عليه السلام هو الأصل بل رئيس المجاهدين بسنانه ولسانه حتّى في حكايات غيرهم أيضاً، فتأمّل جدّاً حتّى تعلم أيضاً صريح عادة هؤلاء القوم فيما إذا توهّموا في شيءٍ دلالته ولو بعيداً على حسن حالٍ لأبي بكر وعمر بل لكلّ صحابيٍّ كان ما سوى عليّ عليه السلام، فإنّهم حينئذٍ شرعوا أوّلاً في أخذ ذلك على سبيل الجزم والقطع ولو بلا دليل ولا شاهد، بل ولو في مقابل المعارضات القويّة، ثمّ شرعوا في التسقيف عليه ولو بأوضح الخرافات من غير إدراكٍ لقبح ذلك أصلاً، ومع هذا مدارهم في عليٍّ عليه السلام بالعكس، حتّى تقدّم عنهم إنكار النصوص وصرف كثير ما هو في عليٍّ عليه السلام عنه إلى غيره.

ألا ترى هاهنا كيف جهدوا في تأويل هذه الآية بأبي‌بكر مع ما فيه ممّا ذكرناه، ولم يتفوّهوا أبداً ولو على سبيل الفرض والاحتمال بإمكان تأويلها بعليٍّ عليه السلام، ومع هذا قطعوا وجزموا بهذا بحيث حلف بعضهم بيمين

---

(١) في «ن»: «حكاية» بدل «واقعة».

(٢) في «م»: «مطالبته» بدل «مطالبة».

الله أنّ المراد أبو بكر ؛ لأجل محض إرساله جمعاً إلى دفع شرذمة من الأعراب التي ذكرناها ، حتّى ارتفع بعضهم في غلوّه بحيث استشهد بأنّ أبا هريرة الكذّاب الملّاق للدنيا ـ الذي مرّ شرح حاله مفصّلاً في محلّه ـ حلف بأعظم الحلف أنّ بقاء دين الإسلام وعبادة الله إنّما كان من أبي بكر ، حتّى قال صريحاً بأنّه لولا خلافته ما عُبد الله ، بمحض التشبّث بأنّه لم يسامح بل جدّ في عدم مخالفة النبيّ صلى الله عليه وآله في الأمر المشهور من ذهاب أُسامة إلى الحرب الذي أمره به النبيّ صلى الله عليه وآله في مرضه ، بحيث جدّ في مسيره إليه فوراً ، ولعن المتخلّفين عنه ، الذين منهم أبو بكر وعمر ، حتّى أنّه لا كلام أيضاً في تخلّفهما عنه إجمالاً ، بل الحقّ الثابت هو التخلّف عنه أوّلاً وأخيراً ، كما مرّ في المقدّمة مفصّلاً ويأتي أيضاً مجملاً ، فصار ذهاب ذلك العسكر سبباً لخوف بعض العرب وتركهم الخروج ، ولم يدرك[1] ذلك البليد بل غيره أيضاً ممّن اغترّ مثل غروره أنّ غاية ما يلزم من هذا :

أوّلاً : إنّ أبابكر تجنّب عن ارتكاب ماكان حراماً من مخالفة النبيّ في إرسال أُسامة مع بقيّة جيشه إلى ما أمرهم به النبيّ صلى الله عليه وآله وإن ارتكب ذلك في حقّ نفسه وأعوانه على أخذ الخلافة له ، ضرورة وجوب اطاعة أمر النبيّ صلى الله عليه وآله بعد وفاته ، كما كان كذلك في حياته ، ولا يخفى أنّ هذا لا يُعدّ كمالاً زائداً ، بل فيه النقص الذي أشرنا إليه .

وثانياً : إنّ إرسالهم كان ممّا فيه تلك المصلحة ، وظاهرٌ أنّ هذا لا يدلّ على كونه عالماً بالمصلحة ، فضلاً عن القطع بكون إرساله إيّاهم لتلك المصلحة .

---

(١) في «ن» : «يعرف» بدل «يدرك» .

نعم، يظهر أنّه كان يعلم مجملاً أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لم يكن باعثاً ذلك الجيش في تلك الحالة مع علمه بإمكان وفاته، واحتمال حصول الفتن بعده إلّا لمصالح أعظم من مصلحة عدم إرسالهم.

ولا يخفى أنّ فهم هذا أيضاً ليس بكمال زائد، بل إنّما هو شيء يعلمه كلّ مَنْ له أدنى معرفة بحال النبيّ صلى الله عليه وآله.

فظهر أنّ هذا الذي نسبوه إلى أبي بكر، حتّى ادّعوا به عظم عمله، كان من النبيّ صلى الله عليه وآله دون أبي بكر، على أنّه من أين ظهر أنّ الخلافة لو كانت لغيره، سيّما عليّ عليه السلام، لخالف قول الرسول صلى الله عليه وآله في إرسال ذلك الجيش، حتّى ينجرّ الأمر بزعمهم إلى أن لايعبد الله أصلاً؟ وكذا من أين ظهر عدم احتمال كون جدّ أبي‌بكر في إرسال أُسامة لخوفه إعانته بعسكره عليّاً عليه السلام لو تمّ بالمدينة؟ وأن يكون اعتذاره بما اعتذر عذراً ظاهريّاً، ويكون مع هذا اتّفق حصول تلك المصلحة في ضمنه ولو من غير خطورها ببال أبي بكر، فلا يمكن حينئذٍ الاستدلال الذي تشبّث به هؤلاء الجماعة من كلّ جهةٍ، فافهم.

ومن العجائب ما ذكرناه أيضاً من دعواهم بمحض هذا الخيال ـ الذي ظهر أنّه كان في الأصل توهّماً منهم من كلّ جهةٍ، حتّى من جهة الدلالة على العلميّة ـ أنّ أبابكر كان أعلم الناس، حتّى الصحابة الذين كان منهم عليٌّ عليه السلام مستشهدين بأنّ عمر وأمثاله كانوا قد يرجعون إليه في بعض المسائل من غير أن يلاحظوا شيئاً ممّا مرّ في عليٍّ عليه السلام من العلم والفضائل، وعدم احتياجه إلى الرجوع إلى أحدٍ منهم، بل لم يرجع أصلاً إلى ما سوى النبيّ صلى الله عليه وآله أبداً، وكان أبو بكر وغيره كافّة محتاجين إلى الرجوع إليه، بل كان مدارهم على الرجوع إليه ولو غصباً عليهم، وكذا من غير أن يلاحظوا

ما نُقل ثابتاً حتّى عندهم[١] أيضاً من شواهد كمال جهل أبي بكر ، حتّى لم يكن يعرف الأمور الظاهرة ، حتّى عجز عن معنى الأبّ في قوله تعالى : ﴿وَفَـٰكِهَةً وَأَبًّا﴾[٢] ، فافهم وتأمّل ، حتّى تعلم أنّ العصبيّة في حبّ أبي بكر أوصلت أتباعه حتّى علمائهم إلى هذا الحدّ الذي اطّلعت عليه .

فهل مع هذا يجوز الاعتماد وتطمئنّ الخواطر بسائر ما لهجوا به في حقّ خلفائهم من تأويل الآيات ونقل الروايات وغيرها ولو كان ممّا لم يكن مكشوفاً حقيقة حاله ، أم لا ؟ بل وجب أن لايقبل منهم إلّا ما كان واضح الحقّيّة ، بحيث لا يتطرّق إليه احتمال آخَر ، ولاشكّ ولا شبهة ، والله الهادي .

ثمّ إنّ من تلك الآيات أيضاً ما استدلّوا به ، حتّى جمّ غفيرٌ من القوم ، وهو قوله تعالى : ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾[٣] الآية ، فقالوا : هذه الشروط الثلاثة إنّما حصلت بعد النبيّ صلى الله عليه وآله في الخلفاء الأربعة ، بل بعضهم صرّح بأنّها حصلت في الثلاثة ، أي : المتقدّمين على عليٍّ عليه السلام[٤] ، وكأنّه لمعاندته عليّاً عليه السلام ، أو لكون أصل مرادهم إثبات خلافة الثلاثة .

وقال ابن حجر في صواعقه : قال ابن كثير : هذه الآية منطبقة على خلافة الصدّيق ، يعني : أبابكر ، ثمّ قال فيه : وأخرج ابن أبي حاتم في

---

(١) في «ن» : «عنهم» بدل «عندهم» .

(٢) سورة عبس ٨٠ : ٣١ .

(٣) سورة النور ٢٤ : ٥٥ .

(٤) انظر : تفسير القرآن للسمعاني ٣ : ٥٤٤ ، التفسير الكبير للرازي ٢٤ : ٢٥ ، تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٦ : ٧٩ .

تفسيره عن بعضٍ منهم أنّه قال: إنّ ولاية أبي بكر وعمر في كتاب الله بقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ﴾(١) الآية.

أقول: كلامهم في هذا المقام إن لم يكن أشنع فليس أقلّ في الشناعة من غيره، بل الحقّ أنّه أشنع وأفضح.

أمّا أوّلاً: فلأنّه مع كونه محض حدس وتخمين خياليّ من هؤلاء المتأخّرين معارض لصريح أقوال جمعٍ من التابعين، حتّى من الصحابة أيضاً ولما نقله هُم، وكذا أصحابنا عن النبيّ صلى الله عليه وآله من كون المراد بها خصوص عليٍّ عليه السلام وذرّيّته الأئمّة المعيّنين من الله ورسوله صلى الله عليه وآله(٢)، حتّى أنّه من ذلك ماذكرناه في أواسط أخبار المرتبة الثانية من المقام الثاني من المبحث الأوّل من الفصل الحادي عشر من المقالة الأخيرة من المقصد الأوّل، نقلاً عن كتاب المناقب وغيره، عن مكحول، عن واثلة، عن النبيّ صلى الله عليه وآله من الخبر الصريح في كون المراد بها الأئمّة الاثني عشر المعلومين، حتّى أنّ فيه أنّ السائل قال: فما خوفهم يا رسول الله؟ قال: «إنّه يكون في زمن كلٍّ منهم جبّار يعتريه ويؤذيه، فإذا خرج قائمهم ملأ الأرض قسطاً وعدلاً وأمناً»(٣) الخبر، مَنْ أراد فليرجع إليه.

وقد مرّ في أواخر الفصل التاسع من المقالة المذكورة تفسير قوله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم ٨: ١٤٧٦٤/٢٦٢٧، تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٦: ٧٩، الصواعق المحرقة: ٣٢.

(٢) تأويل الآيات الظاهرة ١: ٢١/٣٦٨، البرهان في تفسير القرآن ٤: ٧٦٩٩/٩٠.

(٣) كفاية الأثر: ٥٦ ـ ٦٠، بحار الأنوار ٣٦: ١٤٤/٣٠٤، البرهان في تفسير القرآن ٤: ٧٧٠٠/٩٠.

أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾ الآية[1] بما يؤيّد بل يشرح هذا المعنى ، فليرجع إليه أيضاً مَنْ أراد الوضوح .

ومن ذلك ما ذكرناه عن كعب الأحبار في أوائل المقام الأوّل من المبحث الأوّل من الفصل الحادي عشر المذكور ؛ حيث نقل هو مجملاً كون عدد الخلفاء اثني عشر ، ومجمل أحوالهم ، وما وعد الله من خلافتهم مثل ما كان في زمن بني إسرائيل ، بحيث يستبان منه أنّ المراد ليس مَنْ لم يكن معيّناً من الله ، ثمّ قرأ الآية .

هذا ، مع ما ذكرنا فيه من بيانٍ شافٍ للمراد بالخليفة ومعناها بما يوافق الاثني عشر المذكورين دون غيرهم ، مَنْ أراد فليرجع إليه .

ومن ذلك أيضاً ما ذكرناه في ضمن الآية الثالثة المذكورة في المطلب الخامس من الفصل التاسع من المقالة التي أشرنا إليها آنفاً ، نقلاً عن كتاب تفسير الحافظ محمّد بن مؤمن الشيرازي وغيره ، عن ابن مسعود في أنّ الخلافة من القرآن وقعت من الله لثلاثة نفر : أحدهم : آدم عليه السلام ، وثانيهم : داوُد عليه السلام ، وثالثهم : عليّ بن أبي طالب عليه السلام ؛ لقوله تعالى : **﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ﴾** الآية ، حتّى قال : والمراد فيها بقوله تعالى : **﴿كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾** آدم وداوُد ، وأنّ المراد بقوله تعالى في آخر الآية : **﴿وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾**[2] إنّما هو الكفر بولاية عليّ عليه السلام[3] أيضاً .

هذا ، مع ما ذكرناه هناك من سائر الآيات والروايات الكثيرة جدّاً

---

(١) سورة القصص ٢٨ : ٥ .

(٢) سورة النور ٢٤ : ٥٥ .

(٣) عنه ابن طاوُس في الطرائف ١ : ١٣٤/١٣٩ ، وابن جبر في نهج الإيمان : ٣٨٩ .

الواردة نصّاً في كون المراد بالذين آمنوا وعملوا الصالحات أينما ورد في القرآن عليّاً عليه السلام وشيعته لا غيرهم.

وبيّنّا أيضاً أنّ الثلاثة لم يكونوا نفس عليٍّ عليه السلام ولا من شيعته، مَنْ أراد كمال الظهور عليه فليرجع إليه ألبتّة.

هذا، مع ما ذكرناه من بيان المراد بالآية في غير هذه المواضع أيضاً.

فظهر أنّ هذه الدعوى منهم محض كذب وزور ناشٍ من اتّباع الهوى، وترك ما ذكره رسول الله صلى الله عليه وآله صريحاً من المعنى، وظاهرٌ أنّ مثل هذا عين التعصّب والنصب، بل الكفر الصريح، فتأمّل، ولا تغفل عن دلالة أخير خبر ابن مسعود على فسق الثلاثة وكفرهم، فيظهر أنّ الآية كانت عليهم لا لهم، فافهم.

وأمّا ثانياً: فلأنّ المراد بالآية إمّا استخلاف جميع الذين آمنوا وعملوا الصالحات، كما هو مفاد الظاهر منها[1]، أو بعضهم.

فعلى الأوّل لا يستقيم حمل الخلافة على الإمامة والرئاسة العامّة كما هو ظاهرٌ، بل إنّما يجب حينئذٍ الحمل لا محالة على معنى آخَر، مثل ما قاله جماعة، منهم: شارح الطوالع، نظام الدين الشافعي، حيث قال: لا يدلّ الاستخلاف على خصوص الرئاسة العامّة، بل قد يكون المراد توريثهم بلاد الكفّار، قال: وقد جاء الاستخلاف لجميع المهاجرين بقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَـٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[2] ولم يرد بذلك الإمامة، ثمّ قال: وأمّا التوريث والتمكين والأمن لا تخصيص للخلفاء بها، فإنّ الله علّق ذلك على الإيمان وعمل الصالحات، وهما حاصلان للكثير، وقد فتح بنو مروان

---

(١) كلمة «منها» لم ترد في «س، ن».

(٢) سورة فاطر ٣٥: ٣٩.

كثيراً من البلدان[١] . انتهى .

ومنهم : مقاتل بن سليمان المفسّر ، الذي صرّح الشافعي وابن حنبل بأنّه كان أعلم الناس بالتفسير[٢] ، حيث قال : إنّ هذه الآية نزلت عند صدّ المسلمين عام الحديبيّة ، إذ قالوا : لو دخلنا مكّة آمنين ، قال : وعنى الله بالأرض : مكّة ، وبتمكين الدين : دخول أهل مكّة أيضاً في الإسلام ، وبتبديل الخوف الخوف من أهل مكّة ، آمناً بدخولهم في الدين[٣] . انتهى .

وعلى الثاني : لا يستقيم أيضاً أن تُحمل الآية على أنّ المراد كلّ مَنْ تقمّص الخلافة ولو باختيار الناس إيّاه ، أو السابق عليه من غير ملاحظة القابليّة عند الله ورسوله صلى الله عليه وآله واقعاً ، التي تعلم بصفات ، منها : اجتماع الشروط الآتية ـ التي تظهر من الآية ـ فيه ؛ ضرورة أنّه حينئذٍ يدخل فيه كلّ مَن استخلف من فسقة بني أُميّة وغيرهم من الجائرين ، وظاهرٌ أنّ هذا مع كونه حينئذٍ لا يُثبت خيراً لأبي بكر ـ كما زعموه ـ ينادي أيضاً بأنّه ليس ممّا يمنّ به الله سبحانه على عباده ، أو يعدّه نعمةً وخيراً ، تعالى الله ورسوله عن ذلك ، وكيف يجوز على سفيه فضلاً عن النبيه احتمال دخول يزيد قاتل الحسين عليه السلام وأمثاله من الذين كفروا في خلافتهم صريحاً في ذلك ، وكفىٰ قوله تعالى : ﴿**لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ**﴾[٤] .

فعلى هذا لا يبقى احتمال مستقيم حينئذٍ غير أن تُحمل على أنّ المراد

---

(١) عنه البياضي في الصراط المستقيم ٣ : ٩٩ ، والشيرازي في الأربعين : ٢٧٠ ـ ٢٧١ .

(٢) تاريخ بغداد ١٣ : ١٦١ ، طبقات المفسّرين ٢ : ٣٣١ ، وفيات الأعيان ٥ : ٢٥٥ .

(٣) تفسير مقاتل بن سليمان ٣ : ٢٠٦ ـ ٢٠٧ ، وعنه البياضي في الصراط المستقيم ٣ : ٩٩ ، والشيرازي في أربعينه : ٢٧٠ .

(٤) سورة البقرة ٢ : ١٢٤ .

أشخاص مخصوصين قابلين لذلك من بين الناس باختصاصهم بصفات معدّة لذلك، التي منها لا محالة ما تضمّنه ظاهر الآية من الإيمان وغيره، فوجب حينئذٍ أن لا يقطع بل لا يحكم إلّا بصحّة خلافة مَنْ كان معلوماً ثابتاً فيه قطعاً ذلك الاتّصاف، ولا أقلّ من ثبوت اجتماع ما يدلّ عليه ظاهر الآية فيه.

ولا يخفى أنّ مثل هذا ليس إلّا عليّ عليه السلام والأئمّة الأوصياء من ولده عليهم السلام لا غيرهم ممّن ادّعى الخلافة، حتّى الثلاثة الذين تقدّموا على عليٍّ عليه السلام.

وخلاصة بيان ذلك على سبيل الإجمال الذي يمكن منه استعلام التفصيل أنّ أوّلاً: لا شكّ ولا خلاف في كمال إيمان عليٍّ عليه السلام ظاهراً وباطناً، حتّى أنّه لم يعبد صنماً قبل الإسلام أيضاً، وكذا حال الأوصياء من ذرّيّته، بل على هذا اتّفاق أخيار الصحابة وغيرهم، وصريح نصوص ثابتة محكمة من الله ورسوله صلى الله عليه وآله، كما مرّ سابقاً تفصيل جميع ذلك، بخلاف الثلاثة، فإنّ المعلوم منهم قطعاً إنّما هو الإيمان ظاهراً، وأمّا الباطن فغير ثابتٍ لا بنصٍّ صحيح صريح من الله ورسوله صلى الله عليه وآله، ولاباتّفاقٍ معتمد عليه من الناس، ولا ببرهانٍ قاطع، بل إنّ الذي يظهر ممّا مرّ سابقاً ويأتي أيضاً من الأخبار والأطوار والقرائن والآثار عدم ذلك فيهم، ولا أقلّ من نفي الرسوخ فيه والثبوت عليه، كما كان كذلك كثير من الصحابة بنصٍّ من القرآن والسُّنّة، وكفى في هذا ما مرّ من إخبار النبيّ صلى الله عليه وآله بارتداد جمعٍ من الصحابة[1] وجرّهم من عنده يوم القيامة إلى النار، حتّى ذكرنا من كتاب

---

(١) في «س»: «أصحابه» بدل «الصحابة».

الموطّأ لمالك حديثاً مشتملاً على احتمال النبيّ صلى الله عليه وآله دخول أبي بكر أيضاً فيهم .

ثمّ ثانياً : ثبوت دوام عمل عليٍّ عليه السلام بالصالحات ، وتكميله في ذلك من كلّ جهةٍ مثل إيمانه في الثبوت ، حتّى قد مرّ في محلّه مشروحاً أنّه كان معصوماً .

وكذا ـ كما مرّ أيضاً ـ حال الأوصياء المذكورين حتّى في العصمة ، بخلاف الثلاثة ، فإنّه لا شكّ ولا مجال للكلام في عدم كونهم كذلك ، وكفى ما مرّ من نكث بيعة الشجرة ، والهرب في الحروب ، والتخلّف عن جيش أُسامة ، وأذيّة فاطمة عليها السلام وغير ذلك ممّا صدر منهم حتّى في خلافتهم من الأغلاط وغيرها ، حتّى أنّ الناس اتّفقوا على إباحة قتل عثمان ، بحيث منعوا من دفنه بعد قتله ، بل إنّ ظاهر مفاد إيراد الصالحات بالجمع المعرّف المفيد للعموم الموافق لقوله تعالى : ﴿**لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ**﴾[(١)] ـ كما بيّنّاه في فصل ذكر الآيات من المقصد الأوّل ـ يدلّ على كون المراد العامل بالجميع الملازم للعصمة ، ولا أقلّ من العموم المتعارف الذي هو قريب من العصمة أيضاً ، وإثبات أيٍّ منهما كان للثلاثة ممّا دونه خرط القتاد ، بل ثابت خلافه كما ظهر ، بل ظاهر في نفسه أيضاً ، فتأمّل حتّى تفهم أنّه بناءً على هذا الأخير يمكن تصحيح حمل الآية على المعنى الأوّل أيضاً ، أي : كون المراد استخلاف جميع مَنْ آمن وعمل الصالحات ؛ ضرورة انحصار ذلك في عليٍّ عليه السلام والأوصياء المذكورين ؛ حيث لا قائل بعصمة غيرهم .

ثمّ إنّ ثالثاً : ظاهر تعبير الله تعالى بقوله : ﴿**لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى**

---

(١) سورة البقرة ٢ : ١٢٤ .

ٱلْأَرْضِ﴾(١): أنّ خلافة مَنْ يخصّه بها إنّما هي بالتعيين منه والدلالة عليه، كما يشهد لهذا قوله: **﴿كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾**؛ ضرورة أنّ سائر الخلفاء الماضين من الأنبياء والأوصياء كانوا كذلك، كما مرّ بيانه في فصل الوصيّة وغيره، وكذا يشهد قوله سبحانه: **﴿ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾**(٢)؛ ضرورة أنّ تحقّق ذلك واقعاً في أحدٍ ممّا لا يعلمه كلّ أحدٍ، بل إنّما يعلمه الله تعالى، ومَنْ أعلمه هو به، وقد ظهر أنّه من شروط الخلافة، فلا محال لابدّ من تعيين الله مَنْ يريده للخلافة، لئلّا يتوهّموا في اتّخاذ فاقد الشروط، ولا أقلّ من التصريح بكونه بالمرتبة التي أشرنا إليها في الإيمان والعمل بالصالحات، حتّى يكون شاهداً على كونه قابلاً، ممّا يدلّ على كونه هو المعيّن، وقد مرّ ثبوت هذا الإيمان والعمل في عليٍّ وأوصيائه(٣) عليهم السلام دون الثلاثة، وكذا لاشكّ ولا كلام في أنّ أحداً من الخلفاء لم يدّع أنّ خلافته بالنصّ والتعيين من الله ورسوله صلى الله عليه وآله ما سوى عليٍّ عليه السلام والأوصياء المذكورين، فإنّهم خاصّة ادّعوا ذلك من وجوهٍ بيّنّاها وشرحناها وأثبتناها، حتّى من نقل المخالف والمؤالف، حتّى أنّه لم يختلف أحد في أنّ الإمامة إن كانت بالنصّ والتعيين من الله ورسوله صلى الله عليه وآله فهي منحصرة في هؤلاء، بل لايقدر أحد على إنكار ورود مطلق التعيين من الله ورسوله صلى الله عليه وآله فيهم أصلاً، لاسيّما في عليٍّ عليه السلام؛ لما وضح عياناً فيما مرّ من أنّ كثرة الأخبار والآيات وغيرها حتّى من طُرق المخالفين في ذلك بحيث تجاوزت الأُلوف، مَنْ أراد فليعدّها، حتّى أنّ نبذاً منها بحيث وصل

(١ و ٢) سورة النور ٢٤ : ٥٥ .

(٣) في «م» : «والأوصياء من بعده» بدل «وأوصيائه» .

كلّ واحدٍ إلى حدّ التواتر، بل تجاوزت عنه، منها: أحاديث الثقلين، والمنزلة، والغدير وأمثالها، ولهذا اضطرّ المخالفون الذين اطّلعوا على حقيقة الحال، وعدم إمكان إنكار مطلق الورود فالتجأوا إلى التشبّث بما ذكرناه أيضاً من بعض أعذار أُخَر التي منها: كون المراد الإمامة بعد الثلاثة وأمثال ذلك من الواهيات.

فعلى هذا كلّه إنّما يثبت بالآية على أيّ تقديرٍ صحّة خلافة أئمّة الإماميّة دون غيرهم، بل تدلّ على عدم خلافة غيرهم، حتّى أنّ من الشواهد أيضاً قوله تعالى: ﴿**وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ**﴾، بل وقوله سبحانه أيضاً: ﴿**وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا**﴾[1]، حيث روت الإماميّة عن أئمّتهم عليهم السلام أنّ هاتين الحالتين عند خروج القائم المهديّ عجل الله فرجه منهم[2]، فإنّ الله تعالى يمكّنه على ترويج المذهب الحقّ على ما كان في زمان النبيّ صلى الله عليه وآله بلا خلاف ولا اختلاف، ويبدّل الله الخوف الذي كان فيه وفي آبائه من جبّاري زمانهم حتّى غيّبه الله عنهم بالأمن الذي يحصل له من إزالتهم مع أتباعهم.

ويؤيّد هذا بل ينادي به ظاهر العبارة أيضاً بل صريحها؛ ضرورة أنّ المراد إن كان التمكين التامّ والأمن بلا خوف أصلاً، فذلك لم يحصل لأحدٍ إلى اليوم. نعم، إنّه يحصل ذلك اليوم حيث لا يبقى كافر ولا مخالف ولا معاند حينئذٍ على وجه الأرض أصلاً، وإن كان المراد غير ذلك من سائر مراتبهما فذلك مع أنّه ممّا لم يَخْلُ منه أحد، قد حصل أصله لأهل الإسلام

---

(١) سورة النور ٢٤ : ٥٥ .

(٢) انظر: الغيبة للنعماني: ٣٥/٢٤٠، والغيبة للطوسي: ١٣٣/١٧٧، وكفاية الأثر: ٥٩ ـ ٦٠، ومجمع البيان ٤: ١٥٢، وتأويل الآيات الظاهرة ١: ٢١/٣٦٩.

من زمان النبيّ صلى الله عليه وآله ويزيد وينقص زماناً بعد زمانٍ إلى أن يكمل في زمان المهدي، بل حصل عمدة القوّة والتمكين والأمن بعد الثلاثة، فضلاً عن أبي بكر، على أنّ الحقّ الصريح أنّ التمكين علىٰ خصوص الدين المرضيّ عند الله الذي تضمّنته الآية صريحاً وفي مقام الامتنان لم يكن إلّا في زمان النبيّ صلى الله عليه وآله، حيث كان المذهب واحداً، والمسلمون متّفقون على محض قول الله ورسوله صلى الله عليه وآله بلا خلاف ولا اختلاف، ثمّ لايكون كذلك إلّا في زمان المهدي عليه السلام، كما مرّ سابقاً في صريح الأخبار.

وأمّا في بقيّة الأزمنة حتّى من حين وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله فظاهرٌ عدمه؛ ضرورة وجود الاختلاف في المذاهب بين المسلمين إلى أن وصل ـ كما مرّ مفصّلاً ـ إلى ما زاد على السبعين، مع كون الحقّ منها واحداً بالنصّ والإجماع، وعامّتهم من القائلين بخلافة الثلاثة، حتّى أنّا قد بيّنّا فيما سبق ـ لاسيّما في المقدّمة ـ عياناً أنّ خلافة هؤلاء كانت أصل سبب الاختلاف، فكيف يتصوّر مع هذا القطع بحصول التمكين حينئذٍ على ذلك الواحد المرضيّ عند الله، لاسيّما دائماً، وفي كلّ زمانٍ دولة ورجال ومذهباً. نعم، لو لم تكن الخلافة إلّا لعليٍّ عليه السلام وأمثاله من الأوصياء العلماء بجميع معالم الدين لم يكن اختلاف، بحيث كان الدين على ما كان عليه في زمان النبيّ صلى الله عليه وآله إلى آخر الزمان، كما يكون كذلك في زمان المهدي عليه السلام، لكن لم يفعله الثلاثة وأتباعهم، فكيف يمكن مع هذا كلّه احتمال كون المراد استخلاف أبي بكر وأمثاله فضلاً عن الظنّ والقطع به، لاسيّما بحيث قال جازماً ذلك الأحمق الذي أشرنا إليه هكذا: إنّ ولاية أبي بكر في كتاب الله بقوله تعالى، وذكر الآية[1]، إلّا أن يقال: إنّ مراده بطلان ذلك فيه؛ لما بيّنّاه

(١) انظر: الصواعق المحرقة: ٣٢.

من وجوه دلالة الآية على هذا دون ما ادّعوه كما هو عادتهم .

وبالجملة ، الكلام كثير ، وكفى ما ذكرناه لصاحب البصيرة .

ثمّ إنّ من تلك الآيات أيضاً ما استدلّ به أكثرهم قاطعين بدلالته ، مفتخرين بذلك غاية الجزم والافتخار ، وهو قوله تعالى : ﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُوْلِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَـٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِن تُطِيعُواْ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِن تَتَوَلَّوْاْ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾(١) ، فإنّ القوم كلّهم قالوا : إنّ المراد بالمخلّفين من الأعراب هاهنا هُمْ : أسلم ، وجهينة ، وخزينة ، وغفّار(٢) ، فإنّهم تخلّفوا عام الحديبيّة عن المقاتلة لضعف العقيدة والخوف ، وعلّلوا التخلّف بقولهم : ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾(٣) ، فخاطبهم الله تعالى بالتكليف المذكور في هذه الآية .

واختلفوا في المراد بقوله تعالى : ﴿قَوْمٍ أُوْلِى بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ ، فقال الأكثر ، حتّى نقله ابن أبي حاتم ، عن جويبر : إنّ المراد بالقوم بنو حنيفة(٤) الذين ذكروا أنّهم أبوا عن إعطاء الزكاة بعد النبيّ صلى الله عليه وآله ، فقاتلهم أبو بكر ، كما مرّ ذكره غير بعيدٍ ، وأضاف جمع منهم إلى هؤلاء سائر الذين قد مرّ أنّهم

---

(١) سورة الفتح ٤٨ : ١٦ .

(٢) تفسير الطبري ٢٦ : ٤٩ ، تفسير السمرقندي ٣ : ٢٥٤ ، تفسير كتاب الله العزيز ٤ : ١٧٣ ، الكشف والبيان للثعلبي ٩ : ٤٥ ، معالم التنزيل ٥ : ١٦٩ .

(٣) سورة الفتح ٤٨ : ١١ .

(٤) تفسير عبد الرزّاق الصنعاني ٣ : ٢٩٠١/٢١٢ ، تفسير الطبري ٢٦ : ٥٢ ، الكشف والبيان للثعلبي ٩ : ٤٦ ، النكت والعيون للماوردي ٥ : ٣١٦ ، الوسيط للواحدي ٤ : ١٣٨ ، معالم التنزيل ٥ : ١٧٢ ، زاد المسير ٧ : ٤٣١ ، الصواعق المحرقة : ٣١ ، الدرّ المنثور ٧ : ٣٠ ، سمط النجوم ٢ : ٣٦٨ .

من المرتدّين في زمان أبي‌بكر، بل ومع المشركين أيضاً الذين اجتمعوا لتخريب الإسلام في قرب وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله، قالوا: وأعظم الكلّ كان مسيلمة وأتباعه حيث كانوا بقرب ثمانين ألفاً[١].

وقال بعضهم ـ المراد فارس والروم[٢].

وقال بعضهم ـ حتّى نقله في الكشّاف عن قتادة، ونقل غيره عنه وعن مجاهد أيضاً ـ: إنّ المراد ثقيف وهوازن[٣]، بل وفي رواية ابن المسيّب، عن أبي ورقاء، عن الضحّاك: إنّ المراد ثقيف[٤]، حيث حاربهم النبيّ صلى الله عليه وآله بالطائف، وفي رواية سعيد بن جبير: إنّهم هوازن يوم حنين[٥].

ولأجل ما ذكرناه أوّلاً ذهب الأكثر إلى دلالة الآية على خلافة أبي بكر، حيث إنّه كان هو الداعي إلىٰ القوم الذين ذكروهم.

ولنذكر أوّلاً خلاصة استدلال الأكثر، بل صريح كلام بعضهم، ثمّ نذكر الجواب:

قال ابن أبي حاتم بعد ذكره ما نقلناه عنه من نسبته إلى جويبر كون المراد بالقوم بني حنيفة: هذه الآية حجّة على خلافة أبي بكر؛ لأنّه الذي

---

(١) لم نعثر عليه

(٢) تفسير عبد الرزّاق ٣: ٢١٢، تفسير الطبري ٢٦: ٥٢، تفسير السمرقندي ٣: ٢٥٥، الكشف والبيان للثعلبي ٩: ٤٦، النكت والعيون للماوردي ٥: ٣١٥، معالم التنزيل ٥: ١٧١، زاد المسير ٧: ٤٣٠.

(٣) تفسير عبد الرزّاق ٣: ٢٩٢/٢١٢، تفسير الطبري ٢٦: ٥٢، الكشف والبيان ٩: ٤٦، الكشّاف ٥: ٥٤١، وانظر: الشافي للسيّد المرتضى ٤: ٣٩.

(٤) الشافي في الإمامة ٤: ٣٩، رسائل الشريف المرتضى ٣: ١١٠، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٣: ١٩٢، تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٤: ٢٠٤.

(٥) تفسير الطبري ٢٦: ٥٢، النكت والعيون للماوردي ٥: ٣١٦، تفسير كتاب الله العزيز ٤: ١٧٥، زاد المسير ٧: ٤٣١، الدرّ المنثور ٧: ٥٢٠.

دعا إلى قتالهم، هكذا نقل عنه ابن حجر في صواعقه.

ثمّ قال ـ أي: ابن حجر ـ: وقال أبو الحسن الأشعري إمام أهل السُّنّة: سمعت الإمام أبا العبّاس بن سريج يقول: خلافة أبي بكر في القرآن في هذه الآية؛ لأنّ أهل العلم أجمعوا على أنّه لم يكن بعد نزولها قتال دعوا إليه إلّا دعاء أبي بكر لهم وللناس إلى قتال أهل الردّة ومَنْ مَنَع الزكاة، فدلّ ذلك على وجوب خلافته وافتراض طاعته، إذ أخبر الله أنّ المتولّي عن ذلك يعذّب عذاباً أليماً.

ثمّ قال: وقال ابن كثير: مَنْ فسّر القوم بأنّهم فارس والروم، فأبوبكر هو الذي جهّز الجيوش إليهم، وتمام أمرهم كان على يد عمر وعثمان، وهُما فرعا أبيبكر، ثمّ قال: ولا يمكن أن يراد بالداعي في الآية النبيّ صلى الله عليه وآله؛ لأنّ كونه هو المراد لايمكن مع قوله تعالى: ﴿**قُل لَّن تَتَّبِعُونَا**﴾[1]، ومن ثَمَّ لم يدعهم إلى محاربة في حياته، كما مرّ.

وقال غيره: إنّ كون المراد بالداعي النبيّ صلى الله عليه وآله ينافي ما في سورة التوبة من قوله تعالى: ﴿**فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ فَاسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُواْ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَـٰتِلُواْ مَعِىَ عَدُوًّا**﴾[2][3].

ثمّ قال ابن حجر وغيره: ولا يمكن أيضاً أن يكون المراد بالداعي عليّاً عليه السلام؛ إذ لم يتّفق له في خلافته قتال لطلب الإسلام، كما هو مفاد قوله تعالى في هذه الآية: ﴿**أَوْ يُسْلِمُونَ**﴾، بل كان قتاله لطلب الإمامة ورعاية حقوقها.

---

(١) سورة الفتح ٤٨ : ١٥.

(٢) سورة التوبة ٩ : ٨٣.

(٣) لم نعثر عليه.

ثمّ قال هو أيضاً: وأمّا من بعد عليٍّ عليه السلام ممّن ادّعى الخلافة فهُمْ عندنا ظَلَمة، وعندهم ـ يعني: الشيعة، أو جمعاً من المعتزلة ـ كفّار.

ثمّ قال: فتعيّن أن يكون ذلك الداعي الذي يجب باتّباعه الأجر الحسن وبعصيانه العذاب الأليم أحد الخلفاء الثلاثة، وحينئذٍ فيلزم خلافة أبي بكر على كلّ تقديرٍ؛ لأنّ حقّيّة خلافة الآخَرين فرع عن حقّيّة خلافته، إذ هُما فرعاها، الناشئان عنها، المرتّبان عليها[١]. انتهى.

وزاد غيره، فقال: وكلّ مَنْ كان إطاعته ومخالفته تستلزم ما ذُكر من الثواب والعقاب لا يذكره مصدّق للنبيّ صلى الله عليه وآله والمؤمن بما أُنزل إليه من ربّه إلّا بالتعظيم والتكريم، ولا يكون إلّا مملوءاً من حبّه، فكيف أنت مع مَنْ يجعله مورد الطعن والذمّ، وهدف اللوم واللعن، ويبغضه أكثر من بغضه فرعون وهامان، وينكره أشدّ من إنكاره أبا جهل والشيطان؟![٢].

والجواب: أنّ جميع ما ذكرتموه واستدللتم به واهٍ في واهٍ، ناشٍ من حبّكم لأبي بكر ولإثبات خلافته مع العجز عن وجدان دليل مستقيم حتّى صرتم بهذه الهفوات صريح مصداق قوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ**﴾[٣]، وذلك لأنّا نقول أوّلاً: إنّ المراد بالداعي يحتمل أن يكون هو الله تعالى، كما هو ظاهر التعبير بكلمة ﴿**سَتُدْعَوْنَ**﴾ بايجابه القتال المذكور عليهم شرعاً؛ للذبّ عن الدين، وتقوية أهله، والدفع عن المسلمين، وحفظ بيضة الإسلام من غير قصدٍ

---

(١) الصواعق المحرقة: ٣١ ـ ٣٢. وانظر: المواقف ٣: ٦٠٤، سمط النجوم العوالي ٢: ٣٦٨.

(٢) لم نعثر عليه

(٣) سورة آل عمران ٣: ٧.

إلى خصوص الشخص المباشر لتلك الدعوة، المتصدّي لذلك القتال، وأنّه من الأخيار أو الأشرار، كما أنّه كذلك إذا دعانا أحد من كفّار الملوك ـ مثلاً ـ إلى أمر معروف كإصلاح ما بين المسلمين، أو دفع مَنْ أراد بهم السوء والأذى، وأمثال ذلك من أُمور الخير، فقبلنا وفعلناه من حيث كونه أمراً معروفاً عقلاً وشرعاً، مرضيّاً عند الله تعالى ومن جملة ما أمر به، سيّما إذا كان واجباً مترتّباً على فعله الثواب وتركه العقاب. وقد بيّنّا سابقاً مشروحاً وأوضحنا أنّ مثل هذا بعينه كان هو الوجه في دخول عليٍّ عليه السلام في أُمور مَنْ تقدّم عليه، ومشاوراتهم وتدبيراتهم، وتعليمهم وترغيبهم بما فيه تقوية الدين ونفع المسلمين، حتّى أنّه عليه السلام إنّما بايعهم وأطاعهم مع علمه بضلالتهم وبطلان خلافتهم؛ لأجل ما فيه من مصلحة تمشية هذه الأُمور، والخوف من حصول الفتنة والمفاسد المورثة للوهن في الملّة، ومَنْ تتبّع كتب السير وجد صريحاً أنّ أكثر الفتوحات لاسيّما في زمان عمر كانت بشور عليٍّ عليه السلام وبتدبيره، ومدخليّته في الأمر والنهي، ألا ترى أنّ جماعة من أخيار الصحابة ـ كما مرّ في أحوال أبي أيّوب الأنصاري وغيره ـ كانوا يباشرون مقاتلة الروم وأمثالهم في جيوش أُمراء بني أُميّة، حتّى بني مروان الذين كانوا أشدّ إجهاراً بالكفر والظلم والفسوق، ألا تنظر إلى جميع علماء الأعصار من القوم وغيرهم إلى هذا اليوم يفتون في الأُمور المشروعة للسلاطين وحُكّامهم وعساكرهم، ويأتمرون في أُمور الخير وما فيه رضا الله بأوامرهم، حتّى أنّه لو دهم على بعض المسلمين عدوّ من الكفّار يحثّون الحُكّام والسلطان والعساكر على حربهم، بل إن قدروا لخرجوا بأنفسهم إلى الحرب، سيّما إذا دعاهم إليه سلطانهم أو حُكّامه، وأمثال ذلك دائرة بينهم

بلا كلام .

وكفى في هذا وغيره لإلزام القوم ما مرّ في محلّه من تفسيرهم قوله تعالى : ﴿وَأُولِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ في آية : ﴿أَطِيعُوا ٱللَّهَ﴾ [1] بكلّ صاحب أمر وحكم وإن كان فاسقاً ظالماً جائراً غادراً مخالفاً لله ورسوله صلى الله عليه وآله ، فأوجبوا إطاعته إن كان ذلك الأمر الذي يأمر [به] مشروعاً ، فكيف يمكن مع هذا الاحتمال إتمام ما تشبّثوا به في الاستدلال ، سيّما على صحّة خلافة أبي بكر ووجوب ما رتّبوه على ذلك ؟ .

ثمّ نقول ثانياً : باحتمال كون المراد بالداعي هو النبيّ صلى الله عليه وآله ، بل نقول : إنّه هو الأظهر ، كما هو ظاهر إيراد كلمة «السين» لا «سوف» في قوله : ﴿سَتُدْعَونَ﴾ [2] وكذا هو صريح ما مرّ من الروايات في كون المراد بقوله تعالى : ﴿إِلَىٰ قَوْمٍ﴾ ثقيفاً وهوازن ، حيث قاتلهم النبيّ عليه السلام في حُنين والطائف ، ومعلومٌ لكلّ مَن اطّلع على كتب السير أنّهما كانا أشدّ بأساً من سائر طوائف العرب .

وما تشبّث به المنكرون لاحتمال كون النبيّ صلى الله عليه وآله هو الداعي من الوجوه التي ذكرناها عنهم عند ذكرنا إنكارهم لهذا الاحتمال ، في غاية السخافة ، بل المنادية بكمال جهلهم ؛ إذ منها ما زعموه من منافاة كونه صلى الله عليه وآله هو الداعي مع قوله تعالى : ﴿قُل لَّن تَتَّبِعُونَا﴾ [3] ، حيث توهّموا فيه أنّه نهى فيه المتخلّفين من الأعراب عن اتّباعه أبداً .

وهذا غلط واضح .

---

(١) سورة النساء ٤ : ٥٩ .

(٢) سورة الفتح ٤٨ : ١٦ .

(٣) سورة الفتح ٤٨ : ١٥ .

أمّا أوّلاً: فلأنّ كلمة «لن» تدلّ على النفي دون النهي.

وأمّا ثانياً: فلأنّ عبدالله بن عباس ومجاهداً وغيرهما ذكروا أنّ كلمة ﴿لَّن تَتَّبِعُونَا﴾ خبر لا نهي[١].

وذكروا أنّ الأعراب الذين ذكرنا تخلّفهم عن المقاتلة عام الحديبيّة، لمّا سمعوا أنّ الله تعالى بشّر مَنْ حضر الحديبيّة بغنيمة خيبر، كما هو في صريح سورة الفتح، أرادوا مشاركتهم، فقالوا: ﴿ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ﴾[٢] في أخذ غنائم خيبر، ومرادهم أن يبدّلوا بمشاركتهم هذه موعد الله لأهل الحديبيّة خاصّة بغنيمة خيبر، فأخبرهم النبيّ صلى الله عليه وآله بأنّ ذلك لايتهيّأ لهم ولن يتّبعوه، لامتناع تبديل كلام الله، وأنّه وعدنا بها خاصّة، فهذا الكلام بعينه من قبيل قوله تعالى، حيث قال: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾، ثمّ قال: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾[٣] الآية، فلا ينافي هذا حينئذٍ دعوتهم إلى أمرٍ آخَر فيما بعد تداركاً لما فاتهم من تلك الغنيمة الخاصّة، بل ربّما يقال: هذا هو المناسب لقوله: ﴿سَتُدْعَوْنَ﴾[٤]، الآية؛ لكونه بشارة من الله ورسوله صلى الله عليه وآله لهم بأنّكم وإن حرمتم أنفسكم من غنائم خيبر بتخلّفكم عن الحديبيّة لكن سندعوكم إلى غنائم أُخرى إن أطعتم وصلتم إليها، وإن خالفتم كما خالفتم في الحديبيّة فليس لكم إلّا العذاب الأليم.

ولا يخفى أنّ هذا يستقيم مع الحمل على النهي أيضاً، كما هو ظاهر.

---

(١) الصراط المستقيم ٣: ٩٠.

(٢) سورة الفتح ٤٨: ١٥.

(٣) سورة البقرة ٢: ٢٣ و٢٤.

(٤) سورة الفتح ٤٨: ١٦.

فظهر صريحاً أنّ هؤلاء المنكرين لم يفهموا أصل المراد ولا حقيقة المفاد، فلهجوا بما زعموا موافقته لهواهم، وإن لم يكن ذلك إلّا باطلاً محضاً، وسيظهر ماتوهّموه أيضاً فيما أيدّوا هذا به من دعوىٰ عدم دعاء النبيّ صلى الله عليه وآله إيّاهم إلى محاربةٍ في حياته.

ثمّ منها: ما زعموه من منافاة كونه صلى الله عليه وآله هو الداعي فيما نحن فيه من الآية لما ذكرناه أيضاً من قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿**فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ**﴾[1] إلى آخر الآية، لدلالته على أنّه لا يتحقّق لهم الخروج مع النبيّ صلى الله عليه وآله أبداً، نهياً كان الكلام أو نفياً وإخباراً بعدم التحقّق، قالوا: فظاهرٌ حينئذٍ منافاة هذا لدعوته صلى الله عليه وآله بعد هذا إيّاهم إلى الخروج معه والقتال ما دام حيّاً، فلابُدّ أن يُحمل حينئذٍ ما نحن فيه من قوله تعالى: ﴿**سَتُدْعَوْنَ**﴾[2] الآية، على ما بعد النبيّ صلى الله عليه وآله.

ولا يخفى أنّه أسخف من دليلهم الأوّل، وأدلّ على جهلهم.

أمّا أوّلاً: فلأنّ دعوى هذا التنافي مع كونه محض كلام ظاهري ناشٍ من الجهل بحقيقة الحال ـ كما سيتّضح ـ معارض بما مرّ عن قتادة وجماعة غيره، حتّى ابن عبّاس من أنّ المراد بالقوم فيما نحن فيه من الآية أهل الطائف وحنين، دون تكذيب نقل هؤلاء المطّلعين على ما لا يطّلع عليه غيرهم خرط القتاد؛ ولهذا رجع البيضاوي والزمخشري بعد أن صرّحا عند تفسيرهما ما نحن فيه من الآية بكون الداعي أبا بكر، بناءً على ظاهر التنافي المذكور، فقالا: إلّا إذا صحّ أنّ القوم هُم ثقيف وهوازن، كما عن قتادة، فإنّ

---

(١) سورة التوبة ٩ : ٨٣.

(٢) سورة الفتح ٤٨ : ١٦.

ذلك كان في عهد النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله[(١)]، حتّى أنّ صاحب الكشّاف شرع حينئذٍ في توجيه الآية المنافية المذكورة بما يزيل التنافي، فقال: فالمعنى حينئذٍ لن تخرجوا معي أبداً ما دمتم على ما أنتم عليه من مرض القلوب والاضطراب في الدين، ثمّ قال: أو المعنى ما قاله مجاهد: من أنّ الموعد كان أنّهم لا يتّبعون رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله إلّا متطوّعين لا نصيب لهم في المغنم[(٢)].

وقال أيضاً في سورة التوبة في ذيل قوله تعالى: ﴿**فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ**﴾ الآية: إنّما قال: ﴿**إِلَىٰ طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ**﴾[(٣)]؛ لأنّ منهم مَنْ تاب عن النفاق وندم عن التخلّف، أو اعتذر بعذرٍ صحيح، قال: وقيل: لم يكن المتخلّفون كلّهم منافقين، فأراد بالطائفة المنافقين منهم[(٤)]. انتهى كلامه.

ولا يخفى أنّ كلّ هذه التوجيهات محتملة، ومع قيام الاحتمال لا يمكن الاستدلال، سيّما مع قيام الاحتمال أيضاً لكون هؤلاء الفريق غير المتخلّفين المذكورين في سورة الفتح، ومن الواضحات أنّ التزام ما زعموه من الإنكار لهذا التنافي مع ما ذكرناه من التوجيه ورواية قتادة وابن عبّاس ومجاهد وغيرهم من أشنع أفراد الجهل المركّب.

وأمّا ثانياً: فلأنّ من البيّنات الواضحة عند الماهر بعلم التفسير، بل عند غيره أيضاً ما صرّح به جماعة، بل هو الظاهر من سياق الكلام وضبط

---

(١) تفسير البيضاوي ٣: ٢٩٧، الكشّاف ٥: ٥٤١.

(٢) الكشّاف ٥: ٥٤١.

(٣) سورة التوبة ٩: ٨٣.

(٤) الكشّاف ٣: ٧٦.

سنوات زمان النبيّ صلى الله عليه وآله من أنّ الآية التي نحن فيها هي من سورة الفتح، وهي التي نزلت في عام الحديبيّة سنة ستّ من الهجرة، وأنّ الآية المنافية لها بزعمهم نزلت في تبوك(١) سنة تسع من الهجرة، وعلى هذا أيّ منافاة تبقى إذاً بينهما ولو مع قطع النظر عن سائر ما ذُكر؟(٢)؛ ضرورة أنّ الإخبار الواقع في الآية الأخيرة حتّى مع عدم دعوة النبيّ صلى الله عليه وآله إيّاهم إلى محاربةٍ بعدها لا يدفع صحّة ما كان قبلها من الإخبار بالدعوة المذكورة في آية سورة الفتح، وكذا تحقّق الدعوة في الطائف وهوازن.

فظهر أنّ دعوىٰ هذا التنافي إمّا ناشٍ من جهل مدّعيه بحقيقة الحال، فهو إذاً من الجُهّال، بحيث لم يدرك ولم يعلم بمثل هذا الحال، وإمّا ناشٍ من إرادة مدّعيه إثباته بأيّ نحو كان ولو بالإغماض والتمويه، فهو إذاً غادر خائن في الدين تعصّباً لما فيه هواه.

ثمّ إنّه يظهر ممّا بيّنّاه أنّ ما ذكروه أيضاً من التشبّث ـ كما مرّ ـ بما أيّدوا به ماجعلوه من المنافيات، بل جعلوا من المنافي أيضاً دعوى الإجماع الذي نقله إمامهم الأشعري عن أبي العباس إمامهم الآخَر، حيث إنّه قال ـ كما مرّ ـ: إنّ أهل العلم أجمعوا على أنّه لم يكن بعد نزول الآية ـ أي: لاقوله تعالى: ﴿سَتُدْعَوْنَ﴾، التي هي آية في سورة الفتح ـ قتال دعوا إليه إلّا دعاء أبي بكر إلى قتال أهل الردّة(٣)، إلى آخر كلامه ممّا تضحك منه الثكلى؛ لما (في هذا الكلام)(٤) من الدلالة على كون صاحبه، وكذا مَنْ

---

(١) في «س»: «بتبوك» بدل «في تبوك».

(٢) في «م»: «ذكروا» بدل «ذُكر».

(٣) الصواعق المحرقة: ٣١.

(٤) بدل ما بين القوسين في «م»: «فيه».

صدّقه في غاية الغباوة والبلادة، أو الفسق والخيانة، بحيث خبطوا حتّى قصدوا إلى ما قيل في آية سورة التوبة من أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لم يتوجّه بعدها إلى قتال شديد، إذ نزولها كان في غزوة تبوك في آخر عمر النبيّ صلى الله عليه وآله، فلم يقاتل بعد ذلك حتّى يحتاج إلى دعوة، فجعلوه إجماعيّاً، وعوّلوه إلى آية سورة الفتح جهلاً أو تجاهلاً؛ لمحض تصحيح باطلهم، حتّى كأنّهم لم ينظروا ولم يدركوا ما هو واضح كالشمس من غزوات النبيّ صلى الله عليه وآله بعد الحديبيّة التي منها: غزاة خيبر والفتح ثمّ حنين والطائف الذي نقلنا تصريح أكابرهم بأنّ الدعوة التي في آية سورة الفتح كانت فيهما، فمن أين ها هنا الإجماع، وأين هذه الآية من تلك الآية؟ ومن أين لهم ما فرّعوا على مثل هذا من التصريح بحصول الجزم والقطع من محض هذا بوجوب خلافة أبي بكر، وفرض طاعته؟ لاسيّما مع عدم حصول ظنٍّ لهم، بل ولا شكّ بذلك في حقّ عليٍّ عليه السلام، مع وفور ما ورد فيه كتاباً وسُنّةً من المناديات بذلك، كما مرّ مفصّلاً، وليت شعري إذا كان مثل هذا قول أئمّتهم وفعلهم ودعواهم، فكيف يجوز لهم الاعتماد على كلّ ما لهج به هُم وغيرهم وإن لم يعرفوا وجه بطلانه؟! فاعتبروا يا أُولي الأبصار.

ثمّ إنّا نقول ثالثاً: باحتمال كون المراد بالداعي في الآية عليّاً عليه السلام، وما ذكروه في وجه استبعاد إرادته سخيف عياناً؛ إذ لاشكّ في ارتداد كلّ مَنْ حاربه عن الإسلام؛ لما بيّنّاه في مواضع كثيرة، حتّى أنّه يكفي في هذا مراجعة ما ذكرناه في هذا المطلب عند بيان قوله تعالى: ﴿**مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ**﴾[1] الآية.

---

(١) سورة المائدة ٥ : ٥٤.

ومع هذا قد أخرج البخاري ـ الذي لا كلام عندهم في صحّة أحاديثه ـ وكذا أخرجه جماعة غيره أيضاً: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال في خوارج النهروان: «إنّهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية»[١]، حتّى في بعض رواياتهم: «فقاتلهم يا عليّ، فإنّهم مشركون»[٢].

هذا كلّه، مع ما مرّ أيضاً من قول النبيّ صلى الله عليه وآله كراراً ومراراً، بل متواتراً لعليٍّ وفاطمة والحسنين عليهم السلام، لا سيّما لعليٍّ عليه السلام: «أنا حرب لمن حاربتم»[٣]، وفي روايات: «حاربكم»[٤] وفي روايات: «يا عليّ حربك حربي»[٥] وأمثال ذلك ممّا مرّ كثير منها، ولاشكّ فيكون حرب النبيّ صلى الله عليه وآله كفراً. والعجب ممّن يُكفّر بمحض الإباء عن تسليم الزكاة لأبي بكر مع الإتيان بجميع ما على المسلمين، حتّى أنّ الحقّ أنّهم أظهروا أنّ عليّاً عليه السلام هو الأحقّ بجباية الخراج والزكاة، وإنّما نحن نسلّم ذلك له ولا يُكفّر مَنْ فَعَل مع عليٍّ عليه السلام وسائر الأخيار من الصحابة وغيرهم تلك الأفاعيل الشنيعة، حتّى الحرب واللّعن واستحلال الدم، وإنّما الارتداد هو قطع الإسلام بما يوجب الكفر، سيّما إذا كان الخروج على الإمام جهاراً وما فوقه، حتّى أنّ شبهة بعضهم بأنّهم لوكانوا كفّاراً لسباهم عليٌّ عليه السلام

---

(١) صحيح البخاري ٩: ٢١ و٢٢، مسند أبي داوُد الطيالسي: ١٦٥/٢٤، صحيح مسلم ٢: ٧٤٠ ـ ١٠٦٣/٧٤٢ و١٠٦٤، سنن أبي داوُد ٤: ٤٧٦٥/٢٤٣، كتاب السُّنّة: ٤٢٩ و٤٣٤، مسند أبي يعلى ١: ٢١٨/٣٧٢، تاريخ الطبري ٥: ٩١.

(٢) انظر: مسند أبي داوُد الطيالسي: ١٦٨/٢٤، صحيح البخاري ٩: ٢١، سنن أبي داوُد ٤: ٤٧٦٧/٢٤٤.

(٣) المستدرك للحاكم ٣: ١٤٩، مقتل الحسين عليه السلام للخوارزمي ١: ٩٩.

(٤) انظر الهامش السابق.

(٥) المناقب لابن المغازلي: ٢٨٥/٢٣٨.

ضعيفة واهية ؛ إذ لا أقلّ من معارضة هذه الشبهة ، بل دافعها صريحاً ما فَعَله النبيّ صلى الله عليه وآله بأهل مكّة .

وأيضاً من أين ظهر أنّ عليّاً عليه السلام ليس هو أصل المراد بالداعي في حرب المرتدّين والعجم والروم أيضاً ؛ حيث إنّه كان هو الإمام واقعاً ، وكان مع هذا راضياً ، بل دخيلاً تمام رضا ودخالة في ذلك[1] القتال ومن الدعاة إلى ذلك جدّاً ، كما بيّنّاه في أوّل وجوه الجواب في هذه الآية مجملاً ؛ لكون ذلك واجباً عليه لترويج الدين وإن لم يكن متمكّناً مِنْ خلافته ؛ ولهذا لم يدخل في حكاية بني حنيفة ، حتّى أنّ أُمّ محمّد تزوّجها بالعقد عليها والمهر حيث كان (يدري أنّهم)[2] لم يرتدّوا إلّا تهمة عليهم ، حيث خاف أبو بكر من نصرتهم عليّاً عليه السلام .

ثمّ نقول أيضاً : ولو فرضنا أنّ المراد بالداعي أبو بكر ، بل صاحباه أيضاً ، كما مرّ في تحرير الدعوى ، فليس ذلك أيضاً ممّا يدلّ على صحّة دعوى الخلافة ؛ لما بيّنّاه أيضاً فيما أشرنا إليه في أوّل وجوه الجواب ، حيث تبيّن أنّ غاية ما يلزم من مفاد الآية ترتّب الثواب على فعل المأمور به في الآية ، والعقاب على تركه ، من حيث إنّه كان إطاعة ، أو مخالفة لله تعالى ، ولا يلزم من هذا ترتّبهما على مجرّد إطاعة الداعي المذكور في الآية ، أو على مجرّد مخالفته من حيث إنّه إطاعته أو مخالفته ، حتّى يلزم منه فضيلة الداعي ، وكون إطاعته ومخالفته مستلزمةً للثواب والعقاب .

هذا كلّه ، مع ما رواه البخاري صريحاً في صحيحه ، وكذا جمع

---

(١) في «س ، ن» : «تلك» بدل «ذلك» .

(٢) بدل ما بين القوسين في «م» : «يعلم أنّه» .

غيره، من قول النبيّ صلى الله عليه وآله: «إنّ الله ينتصر لهذا الدين بالرجل الفاجر»[(١)] فلِمَ لا يكون دعوة أبي بكر وكذا فرعاه إلى حقٍّ في هذه المقدّمة؟ ولم يكن هو ولا هُما في خلافتهم على حقٍّ، فتكون حينئذٍ الطاعة فيها هي الطاعة لله لا لداعيه، فتأمّل، فإنّه ظاهر وحاسم قالع أصل مادّة دعواهم.

ثمّ لا تغفل عمّا ظهر أيضاً ممّا ذكرناه عنهم مع تبيان الحال من جزمهم بصحّة الاستدلال وتماميّته من مثل هذه الآية المتشابهة على خلافة أبي بكر، والإلحاقات التي ألحقوها به بمحض تلك الخيالات الواهية التي تبيّن ظهور سخافتها، بحيث وضح عدم إمكان الاعتذار عنها عند كلّ ذي نظرٍ، حتّى لم يرتضوا بغير أن يطعنوا على مَنْ لم يكن بليداً مثلهم، متعصّباً في قبول كلّ واضحٍ في البطلان في حقّ خلفائهم، وإنكار كلّ واضح الصحّة في حقّ عليٍّ عليه السلام.

وكذا لا تغفل عمّا وقعوا فيه في ضمن كلامهم من تصريحهم بمشاركة أبي بكر فيما صدر من عمر وعثمان؛ لكونهما فرعاه وخلافتهما فرع خلافته؛ إذ حينئذٍ يلزمهم الحكم بمشاركته مع صاحبيه فيما صدر من سائر الأُمراء المرتّبة إمارتهم على خلافة هؤلاء، كمعاوية ويزيد، وهلمّ جرّاً حتّى في قتل عليٍّ والحسين عليهما السلام، فافهم.

ثمّ إنّ من تلك الآيات أيضاً ما استدلّ به جمع منهم، وهو قوله تعالى: **﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ**

---

(١) صحيح البخاري ٤: ٨٨، و٨: ١٥٤ ـ ١٥٥، مسند أحمد ٢: ٨٠٢٩/٥٩٦، المعجم الكبير للطبراني ٩: ٨٩١٣/١٨٥، المعجم الصغير له أيضاً ١: ١٢١، بتفاوتٍ يسير، وورد نصّه في الصراط المستقيم ٢: ٢٩٢، نقلاً عن البخاري.

كُلِّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[(١)]، فقالوا: إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لم يأخذ سوى جزيرة العرب، وإنّما ظهر الدين في خلافة المشايخ، فإنّهم أجلسوا على التراب ملوك الأديان، وكان في سبيهم بنت كسرى شاه زنان، قالوا: فلا دليل أوضح وأظهر منه على صحّة خلافتهم، لظهور دين الحقّ بإمامتهم[(٢)].

وقد عبّر بعضهم هكذا: وعد الله رسوله صلى الله عليه وآله أن يُظهر دينه على سائر الأديان، والذي هو الظاهر الغالب مذهب أهل السُّنّة ـ أتباع المشايخ الثلاثة ـ فهو دين الإسلام؛ لأنّ الشيعة الذين يزعمون أنّهم أتباع عليٍّ منذ ظهروا إلى الآن بل إلى آخر الزمان لم يزالوا مغلوبين تحت الحكم والقهر مخذولين مذلولين، ثمّ أيّد هذا بقوله تعالى: **﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَـٰلِبُونَ﴾**[(٣)(٤)].

والجواب: أنّ هذا أيضاً مثل ما سبق مشتمل على الخلط والخبط والتزوير، بل إذا خلص وظهر حقّ المقال تبيّن أنّه عليكم لا لكم، وأنّ الذي أوقعكم فيه جهلكم، وها نحن نبيّن الحال بنهج يستفاد منه ما هو الحقّ على كلا التعبيرين، بل معنى الآية الأخيرة أيضاً وأمثالها، فنقول:

أوّلاً: إنّ المراد بالدين في الآية إمّا أصل الدين أو أهله، وعلى الأخير إمّا مطلق فِرَق ملّة الإسلام أيّاما كانت، أو مجموع الفِرَق التي تشهد الشهادتين وتصلّي إلى هذه القبلة من حيث المجموع، أو الفرقة المحقّة منهم، ثمّ على أيّ تقديرٍ إنّ المراد بالظهور إمّا تبيان حقيقته بحسب الدليل

---

(١) سورة الفتح ٤٨ : ٢٨ .

(٢) يُنظر : الصراط المستقيم ٣ : ٩١ .

(٣) سورة المائدة ٥ : ٥٦ .

(٤) لم نعثر عليه فيما لدينا من المصادر .

والبرهان بحيث يكون كالشمس في العيان من بين سائر الأديان، وإمّا غلبة أهله على غيرهم بحسب الكثرة والازدحام، أو بحسب الشوكة والقوّة والتمكين التامّ، أو المراد زوال غيره بحيث لايكون غير هذا الدين، كما قال سبحانه في موضعٍ آخر: ﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾[1]، وعلى أيّ تقديرٍ المراد إمّا حصول ذلك من زمان النبيّ صلى الله عليه وآله، أو خصوص ما بعده، هذا كلّه مع احتمال كون المراد أيضاً الظهور والغلبة والعظمة في الآخرة، كما هو أحد معاني الآية الأخيرة، وقوله تعالى: ﴿وَٱلْعَـٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾[2].

وإذ قد تبيّن هذا نقول: الظاهر ـ كما ينادي به قوله تعالى: ﴿بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ﴾[3]، وما مرّ في المقدّمة من كون المسلمين في زمان النبيّ صلى الله عليه وآله ـ الذي نزلت الآية فيه ـ على طريقةٍ واحدة من الأخذ بقول الله ورسوله صلى الله عليه وآله فقط في كلّ شيءٍ ـ أنّ المراد إمّا أصل الدين الحقّ، الذي ظهر أنّه هو الاقتصار على الأخذ بقول الله ورسوله صلى الله عليه وآله فقط في كلّ شيءٍ، أو الطائفة المحقّة من أهل الإسلام الذين مبنى تديّنهم في كلّ شيءٍ على هذا المسلك كأهل زمان النبيّ صلى الله عليه وآله والشيعة الإماميّة الذين لم يتمسّكوا بعد النبيّ صلى الله عليه وآله إلّا بعليٍّ عليه السلام والأحد العشر من ذرّيّته الأوصياء المعلومين، كما تبيّن عياناً أنّهم كذلك دون غيرهم أصلاً عند بيان المذاهب في المقدّمة.

وعلى هذا، فالظاهر أيضاً ـ بناءً على كون المراد أصل الدين ـ أنّ المراد ظهوره على الأديان في الآخرة بالعيان، وفي الدنيا بالحجّة والبرهان،

---

(١) سورة الأنفال ٨: ٣٩.

(٢) سورة الأعراف ٧: ١٢٨.

(٣) سورة الفتح ٤٨: ٢٨.

كما هو كذلك بلا شكّ ولا شبهة ولا كلام عند كافّة أهل الإسلام فيه ، حتّى عجز عن الردّ عليه سائر أهالي مذاهب الأنام ، إلّا أن يتكلّف بأنّ المراد بظهوره ظهور أهله ، فإنّه حينئذٍ تتّسع دائرة المراد بالظهور ، فإنّ أهله ـ الذين هُم مَنْ ذكرنا أنّهم الطائفة المحقّة ـ ظاهرون بحسب جُلّ تلك المعاني ، إذ مع قطع النظر عمّا بيّنّاه من وجدان المسلك الذي قلنا : إنّه دين الحقّ عندهم ، لا يشكّ كلّ مَنْ تأمّل بنظر الاعتبار في براهين أهل زمان النبيّ صلى الله عليه وآله وكذا الشيعة الإماميّة في أنّها أدلّة قاطعة مفحِمة للخصم ، حتّى من حيث إقراره ببعضها ، حتّى أنّ منها وجود المعجزات والكرامات ، ووفور العلم والكمال نسباً وحسباً وعلماً وعملاً وأمثالها في النبيّ صلى الله عليه وآله وأوصيائه المذكورين خاصّة ، وجميع ما ذكرناه حتّى سائر الأدلّة ممّا هو ظاهر مسلّم بالنسبة إلى زمان النبيّ صلى الله عليه وآله ، ويظهر عياناً كالشمس في رابعة النهار من ملاحظة كتب الشيعة التي منها هذا الكتاب بالنسبة إلى الأئمّة المذكورين وشيعتهم ، حتى أنّا قد أوضحنا فيما سبق غير مرّة ، بل مراراً كثيرة جدّاً أنّ أكثر ذلك ممّا لايمكن للخصم إنكاره ، بخلاف غيرهم من الفِرَق الإسلاميّة وغيرها ، كما ظهر ممّا أسلفناه أيضاً عياناً .

وكذا إنّهم ظاهرون إن كان المراد الظهور بالآخرة ؛ ضرورة كون أصل هذا الدين الذي تبيّنت حقّيّته وكذا المتمسّكين به واضح الحال ، وفي رفاه الأحوال في الآخرة لا خوف عليهم ولا هُم يحزنون ، مع ما تبيّن من أنّ الإماميّة بعد زمان النبيّ صلى الله عليه وآله هُم خاصّة من المستمسكين به ، وكذلك كلّ مَنْ تتبّع بنظر الاعتبار أحوال مؤمني زمان النبيّ صلى الله عليه وآله ، وكذا الشيعة الإماميّة من بدء حالهم إلى هذا الزمان ممّا ظهر تحقّقه يقيناً ، بل إلى آخر الزمان أيضاً

على مايستفاد من قرائن أخبار النبيّ وآله الأئمّة عليهم السلام ـ كما مرّ أيضاً سيّما في ذكر أحوال المهديّ عليه السلام ـ لايبقى له شكٌّ في كونهم شركاء خاصّة دون غيرهم جميعاً في أنّهم كانوا في بدء حالهم ضعفاء قليلين مبتلين بأذيّة أعاديهم، كما كان كذلك أيضاً أهل الحقّ في الأُمم السابقة ـ كما مرّ في المقدّمة ـ حتّى قتلوا أكابرهم، حتّى بعضهم جهاراً، كحمزة وجعفر والحسين عليهم السلام، بحيث أوجب الله الصبر والمداراة وكتمان الستر عليهم إلى أن رزقهم الله يوماً فيوماً نصرةً وقوّةً وظهوراً ولو بعروض زيادةٍ ونقصٍ أحياناً في ذلك على حسب اقتضاء حكمته ومصلحته، ألا ترى أنّهم وصلوا شوكةً وكثرةً وتمكيناً في أواخر زمان النبيّ صلّى الله عليه وآله إلى حدٍّ كان مصداق الظهور بهذه المعاني أيضاً، ولكن عرض النقص أيضاً بعده بسبب خيانة الخائنين، وفرصة المنافقين، ووقوع الاختلاف والفتنة بين الأُمّة، حتّى انجرّ إلى نظير ما كان في أوائل البعثة من غلبة أهل الضلال والباطل وضعف أهل الحقّ حينئذٍ، ولهذا أوجب الله عليهم أن يسلكوا أيضاً بما كان سلوك سابقيهم إلى أن رزقهم الله أيضاً الظهور يوماً فيوماً إلى أن صاروا كثرة، بحيث ربّما يقال: إنّهم خاصّة يعادلون اليوم مجموع سائر الفِرَق الإسلاميّة فضلاً عن كلّ واحدةٍ واحدةٍ منها، ضرورة أنّ من أصل سواد الكوفة والجزائر وخوزستان إلى آخر خراسان وسجستان طولاً، ومن فارس والبحرين وبلاد هَجَر وسواحل البحر إلى قريب أكراد العماديّة وآخر جيلان، وآذربايجان عرضاً كلّهم قاطبة من أهل البلاد والبوادي مجاهرون بمذهب الإماميّة، وبلادهم أكثر من مائة بلدة كبيرة كإصفهان وقاسان وجرجان وكرمان وايروان وأمثالها سوى القرى التي بحيث لاتحصى، حتّى أنّه إن وجد فيها على سبيل الندرة

طائفة من بلديّها أو من بدويّها على غير هذا المذهب لا يمكنهم الإجهار به مثل الشيعة بين المخالفين إلّا أنّ المخالفين إذا اطّلعوا على شيعة بينهم ولم تكن هناك مصلحة دنيويّة آذوهم باللغو والجهالة والجلافة، حتّى القتل، بخلاف هذه الطائفة، فإنّهم إذا وجدوا مخالفاً بينهم تكلّموا معه[1] بالدليل والمواعظ الحسنة من غير ارتكاب الأذيّة، إلّا أن يبدؤهم بالمقاتلة والخروج عليهم، فإنّهم حينئذٍ يقاتلونهم إلى أن يرتضوا أن يلاحظوا الأدلّة فيقرّوا بالحقّ، حتّى أنّ سابقاً كان أكثر أهل هذه البلاد المذكورة من المخالفين فصاروا إماميّة، لأجل هاتين الجهتين لاخوفاً ولا عنفاً، وكذا لا أقلّ من كون الربع بل الثُّلث من بلاد الهند ـ التي تُعدّ من بلاد الإسلام ـ من هذه الطائفة، حتّى لو كانوا في بعضها أقلّ كانوا في بعضها [الآخَر] أكثر، حتّى أنّ عامّة أهل الدكن بل غيره أيضاً على هذا المذهب، لكن من غير إجهارٍ، كالبلاد المذكورة خوفاً من جهالات الأعادي، وهكذا حال كثيرٍ من أهل البلاد التي تحت حكم سلطان آل عثمان، حتّى أنّ بلدة دمشق الشام ـ التي كانت هي أصل بلاد أعداء آل محمّد صلى الله عليه وآله ـ فيها محلّة يسمّونها محلّة الخراب، وهي اليوم أعمر محاليلها وبحيث تأتي بقدر ربع البلدة، كلّ أهلها إماميّة معروفون بذلك بين الأصاغر والأكابر، وحال أهل جبل العاملة وأمثالها مشهورة، بحيث لايوجد فيها من المخالفين أحد.

ثمّ إنّ في أصل بلدة القسطنطين ـ التي هي دار سلطنة آل عثمان ـ قريباً من ثُلثها كذلك، وكذا أهل المدينة المشرفة ما سوى طائفة السادة المشهورين ببني حسين فيها، فإنّهم كلّهم كذلك، وهُم في غاية الكثرة وقلّة

---

(١) في «س، ن»: «عليهم».

التقيّة .

وعلى هذا القياس مصر واليمن وسائر البلاد التي تحت حكم هؤلاء الطائفة .

نعم ، أقلّ البلاد تشيّعاً بلاد الأزبكيّة ؛ لكمال تعصّبهم ، وهي أقلّ قليل بالنسبة إلى سائر البلاد .

ومع هذا في بلادهم المشهورة كبخارى ، وسمرقند ، لاسيّما بلخ بيوت كثيرة من الإماميّة ، حتّى إنّي رأيت رجلاً إماميّاً ثقةً من أهل بدخشان ـ أقصى بلاد الأزبك ـ كان يقول : عامّة بلدتنا إماميّون حتّى أنّهم قليلو التقيّة أيضاً .

وبالجملة ، الكثرة التي أعطى الله هذه الطائفة اليوم بهذه الغاية ، وكذلك رزقهم الله تعالى أيضاً الظهور يوماً فيوماً إلى أن صاروا قوّةً وشوكةً وتمكيناً وغلبةً بحيث فاقوا غيرهم ، حتّى أنّ من بدء خروج الشاه إسماعيل الصفوي الموسوي الحسيني الحسني الفاطميّ العلويّ المحمّدي إلى اليوم ، كما أشرنا سابقاً إلى نبذ من أحواله وأحوال ذرّيّته السلاطين بعده في البلاد التي ذكرناها نسلاً بعد نسل إلى اليوم ، المذكورة تفصيلاً في التواريخ وغيرها ، ينادى على رؤوس المنابر والمنائر بإمامة أئمّتهم الاثني عشر ، ومناقبهم ، ولعن أعدائهم لاسيّما الثلاثة ، وقبائح أفعالهم ومثالبهم صريحاً ، وبقول : «حيّ على خير العمل» في الأذان ، وشهادة عليّ وليّ الله وأمير المؤمنين حقّاً ، وتنعقد في كلّ بلدة في مساجدها ومدارسها علانية صلاة الجماعة والجمعة والعيدين على وفق ما هو الحقّ المأخوذ من أئمّتهم عن الله ورسوله صلى الله عليه وآله ، وكذا تنعقد مجالس كبيرة جدّاً لأهل العلم منهم

لتدريس علمائهم كتب الأحاديث المروية عن أئمّتهم عن النبيّ صلى الله عليه وآله في الأُصول والفروع وتفسير القرآن وتأويله، وما ورد في تبيان ما هو الحقّ من المذهب المعلوم من الكتاب والسُّنّة وبطلان غيره، حتّى سائر المذاهب الإسلاميّة التي هي - كما مرّت سابقاً مفصّلة - بضعة وسبعون، مع سائر الكتب التي هي في المناظرات المتعلّقة بترويج ما مدارهم عليه من إحقاق دين الحقّ الذي هو من الله ورسوله صلى الله عليه وآله، وإبطال غيره من سائر الأديان بالدليل والبرهان، بل كثيراً ما يناظرون علماء سائر المذاهب مشافهةً أيضاً، ولهذا كلّه صار من أوضح الواضحات أنّ ما سوى الإماميّة كثيراً ما يرجعون عن مذاهبهم إلى هؤلاء بلا عكس، كما هو هكذا مذهب الإسلام بين سائر مذاهب الكفّار، حتّى أنّه لا كلام في كون أهل البلاد التي ذكرناها كلّهم كانوا على مذهب المخالفين للإماميّة، فرجعوا إلى الإماميّة راسخين فيه بيقينٍ ثابت، بحيث إن وقع أحد منهم أسيراً بيد المخالفين لا يرجع عمّا هو عليه ولو قُتل؛ لرسوخه، ولهذا لمّا رأوا سلاطين المخالفين مثل هذا اختاروا المقاتلة على المباحثة من قبيل فعل قريش مع النبيّ صلى الله عليه وآله وأصحابه، ومعاوية مع عليٍّ عليه السلام وأتباعه، فكلّ مَنْ تصدّى للقتال من ملوك الأزبك وآل عثمان وغيرهم مع هذه السلسلة من الشاه إسماعيل وهلمّ جرّاً لم يصبه غير الكسر والقتل والخذلان، ولم ينجّه غير الهرب والانهزام، كما هو في التواريخ مسطور، وعلى الألسنة مشهور، حتّى أنّ من معجزات نصرة الله لهذا الدين، وبركات عدد الأئمّة الطاهرين كان الشاه إسماعيل لم يركب في قتال الأعادي وإن كثروا جدّاً إلّا مع اثني عشر ألفاً، وكان الفتح له أبداً إلّا مرّة واحدة، فإنّه أخذ معه ثلاثين ألفاً في حرب من حروب سلطان آل عثمان،

حيث كان معه أربعمائة ألف عسكر وثلاثة آلاف طوب[١]، فانكسر منهم إذاً، حيث رموه بالأطواب دفعة واحدة وغدراً؛ لأنّهم شرطوا معه أوّلاً أن لايكون الحرب بالطوب، فلمّا رأوا أنّه غلبهم بالسيف نقضوا العهد، ثمّ بعد هذا لم يزد الشاه المذكور في حربٍ على الاثني عشر أبداً إلى أن توفّي، لكن غيره من أولاده كانوا قد يأخذون أزيد، إلّا أنّه لم يتّفق أبداً أن يكون عسكرهم بقدر عسكر مقاتلهم بل ولا نصفهم في حربٍ، ومع هذا كان النصر معهم بأسباب من الله عزّ وجلّ علانية كحروب جدّهم رسول الله ﷺ، حتّى اضطرّ أعداؤهم ـ الذين كان أعظمهم سلاطين آل عثمان ـ إلى المصالحة معهم، بأن لا يتعرّض أحد لشأن الآخَر ولا لأهل بلاده، ثمّ وصلت شوكتهم وغلبتهم إلى أن التجأ إليهم غيرهم بحيث أتى إليهم سلطان الهند بنفسه، وكذا غير واحدٍ من سلاطين الأزبك، واستعان بهم سلطان آل عثمان بالمراسلة إليهم، وهُم أسعفوا جميع حوائج هؤلاء، ومع هذا لم يستمن أحد من هذه السلسلة من غيرهم في شيءٍ أبداً.

وبالجملة: اليوم آثار الظهور المراد في الآية بأيّ معنى كان، وكذا الغلبة الواردة في غيرها لائحة الوجود في هذه الطائفة، سوى معنى زوال غيرهم بالكلّيّة، وهو أيضاً يكون ـ إن شاء الله ـ في زمان المهديّ عليه السلام.

هذا، مع أنّ الغلبة الظاهريّة لا تدلّ على الحقّيّة في كلّ مقامٍ، كما بيّنّاه في المقدّمة من كون ميل أغلب الناس وأكثرهم على الباطل، بل إنّما دليل الحقّيّة ظهور البراهين والأدلّة، حتّى أنّ هذا هو أحد الأجوبة أيضاً من دعوى القوم حقّيّتهم بالغلبة والكثرة، لكنّ الله تعالى في هذا المقام حيث

---

(١) أي: المدفع.

جمع بين هذا وظهور البرهان عرفنا أنّه أيضاً هاهنا من معاني الظهور، فعلى هذا لا يكون مصداق الآية إلّا هؤلاء الذين ذكرناهم من زمان النبيّ صلى الله عليه وآله وما بعده إلى هذا اليوم حتّى إلى آخر الزمان، بل العمدة في ظهور القائم المهديّ عليه السلام، وقد مرّت الأخبار الدالّة علىٰ اتّصال دولة الصفويّة بدولة المهدي عليه السلام وأنّهم من أنصاره ذلك اليوم أيضاً.

فعلى هذا لا يبقى شكٌّ ولا شبهة في سخافة ما مرّ من قول القوم في تأويل الآية بأنّ الدين لم يظهر الظهور المراد في الآية في زمان النبيّ صلى الله عليه وآله، حيث إنّه لم يأخذ سوى جزيرة العرب؛ لما أشرنا إليه، وظاهرٌ أيضاً من أنّ المراد ليس الغلبة بالسيف وحدها، وعلى تقديرها ليس المراد الغلبة على الكلّ من بدء الحال، ضرورة أنّه لم يتحقّق بعدُ أيضاً، بل إنّما يتحقّق عند ظهور المهدي عليه السلام قطعاً، فالمراد تحقّق الظهور من كلّ جهة بالدفعات، ولاشكّ في حصول أصل ذلك من زمانه بنحو ما بيّنّاه آنفاً، كيف لا وقد قال سبحانه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾(١) الآية وأمثالها، بل قد ظهر أنّ أخذ الخلافة صار سبب النقص في ذلك، وإلّا لكان الدين بعده أيضاً واحداً باتّباع عليٍّ عليه السلام والأوصياء من بعده عليهم السلام، ولاستفاد منهم الناس كلّ ما احتاجوا إليه من العلوم، كما كان كذلك في زمان النبيّ صلى الله عليه وآله، بل كان الفتح بيد عليٍّ عليه السلام حينئذٍ للبلدان وغيرها أزيد، كما كان كذلك في زمان النبيّ صلى الله عليه وآله، فتخصيص الظهور بزمان المشايخ بمحض ماذكروه ممّا صدر أعظم منه من سائر الحكّام الفسقة الظالمين محض العصبيّة والحميّة الجاهليّة، وكأنّهم نسوا ما قد سلف من قول النبيّ صلى الله عليه وآله: «إنّ الله ينتصر لهذا

---

(١) سورة المائدة ٥: ٣.

الدين بالرجل الفاجر» على أنّا قد بيّنّا أنّ عامّة البلاد التي فُتحت في زمان الثلاثة صار أهلها كلّهم إماميّة، وظاهرٌ أنّ مراد الله بالغلبة والظهور إنّما هو ما يبقى ولا يزول، فافهم.

ثمّ إنّ كلامهم في التعبير الثاني أسخف من الأوّل.

أمّا أوّلاً؛ فلأنّ المراد في الآية إذا كان الظهور والغلبة بحسب الأدلّة والبرهان خاصّة، أو ولو مع غيره أيضاً، فقد بيّنّا أنّ ذلك في الإماميّة لا فيكم، فكثرتكم وشوكتكم الظاهريّة وحدها، سيّما أيّاماً قلائل لا تضرّهم ولا تنفعكم، كما كان كذلك حال الأنبياء وأتباعهم في الأُمم السابقة، بل كان النبيّ صلّى الله عليه وآله وأصحابه كذلك أيضاً عند المشركين أوّلاً، بل الأئمّة من آل محمّد عليهم السلام أيضاً مسلمين بحسن الحال وصحّة المذهب في زمن تسلّط أعاديهم، كما ظهر كلّ ذلك عياناً، وكفى ما مرّ في الإجماع من الخبر المتواتر عن النبيّ صلّى الله عليه وآله: «لا يزال طائفة من أُمّتي ظاهرين على الحقّ لا يضرّهم خذلان مَنْ خذلهم»[1]، لا سيّما بإضافة ما مرّ أيضاً من قوله صلّى الله عليه وآله ما مضمونه: إنّ الله لا يسلّط غير هذه الأُمّة عليهم، لكن بعضهم على بعضٍ[2]، وقوله صلّى الله عليه وآله ما مضمونه: إنّه إذا وقع الاختلاف في الأُمّة غلب أهل باطلهم على أهل الحقّ[3]، فتسلّطكم في بعض دولكم لا يدلّ على حقّيّتكم إن لم يدلّ على بطلانكم، مع أنّه أيضاً قد زال في الجملة، كما ذكرنا وبيّنّا، وسيزول بالكلّيّة في زمان المهديّ عليه السلام، كما هو صريح أخبار عن النبيّ صلّى الله عليه وآله

---

(١) تقدّم هذا الحديث بألفاظ مختلفة غير مرّة، وانظر: السنن الكبرى للبيهقي ٩: ٢٢٦، وتاريخ مدينة دمشق ١: ٢٦٧ و ٢٦٨، وكنز العمّال ١٢: ٣٤٥٠١/١٦٥.

(٢) انظر: صحيح مسلم ٤: ٢٨٨٩/٢٢١٥، وسنن أبي داوُد ٤: ٤٢٥٢/٩٨، وسنن ابن ماجة ٢: ٣٩٥٤/١٣٠٤.

(٣) لم نعثر عليه فيما توفّر لدينا من المصادر.

وذرّيّته الأئمّة الأوصياء[١]، وكفى تسلّط يزيد على الحسين عليه السلام وأهل المدينة، وكذا أمثاله.

وأمّا ثانياً: فلأنّه إذا كان المراد في الآية غلبة خصوص الطائفة المحقّة، وظهور ما هُم عليه من الديانة على سائر الفِرَق المبطلة من فِرَق المسلمين وغيرهم، فغلبة مجموع طوائفكم من حيث المجموع على طائفة الإماميّة، حتّى في خصوص الشوكة والغلبة الظاهريّة لا غير ذلك كيف تفيدكم شيئاً وفيكم لا أقلّ من ستّين مذهباً، أحدها بزعمكم حقٌّ والباقي باطلة.

فظهر أنّ المراد بالآية ليس مثل هذا الذي تشبّثتم به، بل إنّما المراد ظهور طائفة خاصّة من بين جميع (طوائف المسلمين)[٢] على سائر مَنْ سواهم من المسلمين وغيرهم، كما كان كذلك أتباع النبيّ صلى الله عليه وآله من بين المنافقين والمشركين، وحينئذٍ إن أعطيتَ الإنصاف حقّه وجدتَ أنّها ليست غير الإماميّة كما بيّنّاه.

ومنه يظهر أيضاً أنّ قول هذا المعبّر ـ كما مرّ ـ: إنّ الشيعة منذ ظهروا إلى الآن بل إلى آخر الزمان لم يزالوا مغلوبين مخذولين مذلولين، عين الكذب الصريح وشهادة الزور، ورجماً بالغيب، بل ادّعاء الاطّلاع على الغيب، والحمد لله الذي فضحه بظهور كذبه[٣] ـ كما بيّنّا ـ من ظهور خلافه، فافهم حتّى تعلم أيضاً أنّ فرض كون المراد بالآية ظهور مجموع الفِرَق المعدودة من الإسلام من حيث المجموع، فتحقّق ظهوره واضح من

---

(١) انظر: الكافي ٨: ٤٣٢/٢٨٧.

(٢) بدل ما بين القوسين في «م» هكذا: «الطوائف من المسلمين».

(٣) في «م»: «الكذب» بدل «كذبه».

كلّ جهةٍ ، كما مرّ أيضاً ، لكن ليس فيها حينئذٍ دلالة لا لنا ولا لهم ، وكذا الحال في الدلالة لو فُرض أنّ المراد غلبة أيّ فرقةٍ منهم كانت كما هو ظاهر ، لكنّ الأخير ليس بمرادٍ أصلاً ، بل المراد ما ذكرناه أوّلاً ، والله يعلم .

ثمّ إنّهم ذكروا أيضاً في بعض كتبهم بعض آيات قلائل زعموها مؤيّدة لكون أبي بكر أو صاحبيه من الأخيار ؛ استناداً في أكثرها إلى رواية فيها تفرّد بها بعض الكذّابين الذين وضعوا أخباراً في هؤلاء بأمر معاوية ، بل قرائن الوضع في بعضها لائحة أيضاً ، وحيث إنّها لم تكن ممّا خفي حال ما روي فيها من الوضع ، ولا أقلّ من لزوم عدم الاعتماد على مثل ذلك ، سيّما في مقابل المعارضات الكثيرة القويّة جدّاً ، بل المقطوع بصحّتها عقلاً ونقلاً ، كما مرّ نبذ منها ويأتي نبذ ، ومع هذا ليس فيها مايوهم الدلالة على إمامتهم ، بل ولا على تقديمهم على غيرهم ، حتّى أنّه كان يكفي في عدم الحاجة إلى الإطالة بذكرها ، مع قطع النظر عن سائر الأشياء ، ما مرّ عن عائشة من إقرارها بأن لم يرد في أبيها شيء من القرآن غير براءتها عمّا رميت به(١) ، مع ما بيّنّاه وبسطناه فيما تشبّثوا به من الآيات المتقدّمة من كذبهم وتوهّمهم وتحريفهم وتزويرهم فيها ، بحيث زعموا أن يجعلوا ما يدلّ على عكس ما هُم عليه من الأدلّة القطعيّة على ما هُم عليه بلا حياء من الله ورسوله ، ولا من الذين هُم نقّاد الكلام ، حتّى صرّحوا أيضاً في بعضها بأنّها أظهر دلائل خلافة خلفائهم وأتمّها وأقطعها ، وظاهرٌ أنّه إذا ظهر حال ما يكون كذلك عندهم فكيف يكون حال غيره .

ولهذا كلّه لم نتعرّض للإطالة بذكرها أيضاً ، مع أنّها قليلة جدّاً ،

---

(١) انظر : صحيح البخاري ٦ : ١٦٧ .

لكفاية ما ذكرناه فيما ذكرناه لصاحب البصيرة ومريد الحقّ، وأمّا العنود فلايفيده شيء، فالتطويل لما ذا؟ بل يمكن أنّك إذا دفعتَ الجميع يأتي المعاند من عند نفسه بغيرها كذباً وفريةً، فافهم.

المطلب الثاني:

في ذكر الروايات التي تشبّثوا بها في تصحيح خلافة الثلاثة، وترويج ما هُم عليه من حسن حال هؤلاء، بل كمال فضلهم وجلالتهم، مع توضيح أنّها ليست كما زعموا.

اعلم أوّلاً: أنّا قد بيّنّا سابقاً مفصّلاً مراراً كثيرة ما أشرنا إليه في أوّل هذا الفصل من كون الأخبار التي ذكرها القوم في هذا المقام كلّها موضوعة مكذوبة على رسول الله صلى الله عليه وآله حتّى باعتراف القوم مجملاً، حيث صرّحوا ـ كما مرّ ـ بأنّ معاوية أمر في زمان تسلّطه بوضع الأخبار المنزلة لشأن عليٍّ عليه السلام وحطّ قدره، حتّى في حُسن حال الثلاثة، وما فيها الدلالة على جلالة شأنهم، بل صحّة خلافتهم لاسيّما في مقابل ما ورد مثله في عليٍّ والحسنين عليهم السلام، ولهذا كتب ابن الجوزي من علماء القوم كتاباً ذكر فيه نبذاً من هذه الموضوعات مصرّحاً بوضعها، حتّى عدّ بعضها من الواهيات.

هذا، مع أنّ كلّ واحدٍ منها خبر واحد من أصله وإن تكرّر ذكر بعضٍ منها في الكتب، بل أكثرها ممّا تفرّد به بعض الوضّاعين والكذّابين، أو المنحرفين عن عليٍّ عليه السلام، أو المجهولين وأمثال ذلك ممّن لا يجوز الاعتماد عليه، بل يجب القدح فيه وفيما تفرّد به، لاسيّما مع وجود المعارضات القويّة لأكثرها صريحاً سنداً ودلالةً، عقلاً ونقلاً، بل كلٌّ منها غير سالمٍ من معارضٍ أقوى منه كما سيظهر، حتّى أنّ أكثر المعارضات النقليّة مرويّة عند

الفريقين ومن غير طريقٍ واحد، بل من طُرق مستفيضة، بل كثير منها متواترة لفظاً أو معنىً، بل مقرونة بقرائن الصدق أيضاً، حتّى أنّ من جملة القرائن أنّ هذه الأخبار ممّا تفرّد بها المدّعون لخلافة الثلاثة، حتّى بعضهم أيضاً، وما هو كذلك لا يكون حجّةً على الخصم سيّما في مقام الاستدلال إلّا بعد إثباته عليه بدليلٍ خارج، ودونه خرط القتاد.

ومنها: أنّه مع هذا بيد الخصم ما يمنع عن الحكم بالصحّة، بل ما يقدح فيها حتّى من غير جهةٍ واحدة، ولنشر إلى بعض أفراد هذا الأخير توضيحاً لحقيقة الحال:

فمن ذلك كون الخبر مشتملاً أو متضمّناً أو مستلزماً لما هو خلاف ما عليه دليل قاطع عقلاً أو شرعاً، أو دليل أقوى من ذلك الخبر وأرجح قولاً أو فعلاً أو غيرهما، أو دليل أو أمر مسلّم عند عامّة المدّعين لخلافة الثلاثة فضلاً عن كلّهم.

ومن ذلك أن يكون عند الخصم ما يمكنه به إلزام مدّعي ذلك الخبر بكون الاعتماد على ذلك الخبر حينئذٍ تحكّماً أو مصادرةً أو ميلاً إلى هواه.

ومن ذلك أن يكون بيد الخصم ما يمكنه به تأويل الخبر أو طرحه ولو كان ما بيده من الأُمور الثابتة عنده فقط، بحيث لايمكن لمدّعي الخبر إلزامه على ترجيح هذا الخبر إلّا بعد إبطال ما بيده، وأمثال هذه القرائن كثيرة.

وكفى ماذكرناه حتّى أنّه لايوجد في الأخبار التي ذكروها في هذا المقام خبر سالم عن كلّ ما ذُكر، بل في أكثرها أشياء ممّا ذُكر، حتّى أنّه كفى مع قطع النظر عن أكثر ما ذُكر احتمال كون الخبر من موضوعات زمان معاوية وإن كان منسوباً إلى كبار الصحابة، ضرورة أنّ مَنْ يكذب على

النبيّ صلى الله عليه وآله لا يبالي بكذبه على الصحابة أيضاً، لاسيّما إذا وجد ورود نظير مضمون ذلك الخبر أو مثله بعينه في أهل البيت، لاسيّما عليّ عليه السلام، لما ذكروه صريحاً من أنّ معاوية حثّهم وأكّد علىٰ الناس بالاهتمام برواية مثل ذلك، فعلى هذا جميع ما ذكروه من الأخبار في هذا الباب ممّا ليس بحجّةٍ علينا، ولا ممّا يجب علينا التوجّه إلى ما فيه من سائر القوادح ومضعفات الاعتماد عليه، حتّى أنّ لنا إلزام القوم على هذا أيضاً؛ لما ذكرناه من ثبوت قوّة احتمال كونه من الموضوعات لاسيّما مع إضافة تبيان ما أسلفناه مفصّلاً من أدلّة إمامة عليٍّ عليه السلام وفضائله، وظلم مَنْ تقدّم عليه وغصبه حقّه، حتىٰ عالماً متعمّداً مفسداً لدين الله ورسوله صلى الله عليه وآله، غير أنّا نذكر هاهنا خصوص كلّ واحدٍ واحدٍ ممّا هو العمدة عندهم من تلك الأخبار مع الإشارة الى نبذٍ من سائر قوادحه التي لابدّ من بيانها، لكيلا تفوت عن الجاهل بالحال، وإلّا فالوجوه التي ذكرنا كونها قادحة لها عموماً لا تحتاج إلى تكرير الإشارة إليها في كلّ واحدٍ وإن كانت هي الأصل في الجميع؛ لأنّا قد أوضحنا عموم ورودها وقدحها، وقد جعلنا ما سنذكر من تلك الأخبار وما فيها أُنموذجاً لاستنباط ما في غيرها ممّا لانطيل الكلام بذكره، حيث إنّه لا حاجة لصاحب البصيرة إلى الاستقصاء بعد ظهور حال العمد، لاسيّما بعد ملاحظة القوادح عموماً، والأعمى المعاند لا ينفتح قلبه ولا ينشرح صدره أبداً، ومَنْ لم يجعل الله له نوراً فما له من نور.

ولنبدأ بذكر حديث سؤال يحيى بن أكثم القاضي أبا جعفر ابن الرضا عليهما السلام عن حال بعض تلك الأخبار في مجلس المأمون بمحضر جماعة من علماء القوم، وجواب الإمام عليه السلام ببيان كونها كذباً، بحيث

لم يقدر أحد منهم على ردّه بشيءٍ.

روىٰ جماعة: أنّ المأمون بعد ما زوّج ابنته أُمّ الفضل أبا جعفر عليه السلام كان في مجلسٍ له وعنده أبو جعفر عليه السلام ويحيى بن أكثم وجماعة كثيرة، فقال له يحيى: ما تقول يابن رسول الله، في الخبر الذي يروى أنّه نزل جبرئيل عليه السلام على رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: يا محمّد، إنّ الله عزّوجلّ يقرئك السلام ويقول لك: سل أبابكر هل هو عنّي راضٍ فإنّي عنه راضٍ[1]؟ فقال أبو جعفر عليه السلام: «لست بمنكر فضل أبي بكر، ولكن يجب على صاحب هذا الخبر أن يأخذ مثال الخبر الذي قال رسول الله صلى الله عليه وآله في حجّة الوداع: «قد كثرت علَيَّ الكذّابة وستكثر، فمن كذب علَيَّ متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النار، فإذا أتاكم الحديث منّي فأعرضوه على كتاب الله عزّوجلّ وسُنّتي، فما وافق كتاب الله وسُنّتي فخُذوا به، وما خالف كتاب الله وسُنّتي فلا تأخذوا به[2]، وليس يوافق هذا الخبر كتاب الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ**﴾[3] فالله تعالى خفي عليه رضا أبي بكر من سخطه حتّى يسأل عن مكنون سرّه؟! هذا مستحيل في العقول».

ثمّ قال يحيى: وقد روي: أنّ مَثَل أبي بكر وعمر في الأرض كمَثَل

---

(١) فضائل الخلفاء الأربعة: ٧٤/٦٣.

(٢) تهذيب الأحكام ٧: ٢٧٥، الاستبصار ٣: ١٥٨، البيان والتبيين للجاحظ: ٢٢٦، وأورده العامّة أيضاً في كتب أُصول الفقه كثيراً وغيرها، انظر: أُصول السرخسي ١: ٣٦٥، والمحصول ٣: ٩١ وغيرهما.

(٣) سورة ق ٥٠: ١٦.

جبرئيل وميكائيل في السماء(١).

قال الإمام عليه السلام: «وهذا أيضاً يجب أن يُنظر فيه؛ لأنّ جبرئيل وميكائيل ملكان لله مقرّبان لم يعصيا الله قطّ، ولم يفارقا طاعته في لحظة واحدة، وهُما قد أشركا بالله عزّوجلّ وإن أسلما بعد الشرك، فكان أكثر أيّامهما الشرك بالله فمحال أن يشبّها بهما».

قال يحيى: وقد روي أيضاً: أنّهما سيّدا كهول أهل الجنّة(٢)، فما تقول فيه؟

فقال عليه السلام: «وهذا الخبر محال أيضاً؛ لأنّ أهل الجنّة كلّهم شباب ولا يكون فيهم كهل، وهذا الخبر وضعه(٣) بنو أُميّة لمضادّة الخبر الذي قال رسول الله صلى الله عليه وآله في الحسن والحسين عليهما السلام بأنّهما سيّدا شباب أهل الجنّة»(٤).

فقال يحيى: وقد روي: أنّ عمر بن الخطّاب سراج أهل الجنّة(٥).

فقال عليه السلام: «هذا أيضاً محال؛ لأنّ في الجنّة ملائكة الله المقرّبين وآدم ومحمّد صلى الله عليه وآله وجميع الأنبياء والمرسلين لا تضيء بأنوارهم حتّى تضيء بنور عمر، حتّى أنّهم يستضيئون بنوره!».

---

(١) فضائل الخلفاء الأربعة: ٩١/٩٣، و٩٧/٩٦، تاريخ مدينة دمشق ٤٤: ٦١ ـ ٦٦، كنز العمّال ١١: ٣٢٦٥٨/٥٦٢ و ٣٢٦٦٥، وفيها نحوه.

(٢) فضائل الخلفاء الأربعة: ٨٩/٩٢، تاريخ مدينة دمشق ٤٤: ١٦٩ وما بعدها، كنز العمّال ١١: ٣٢٦٥٢/٥٦١، و٣٢٦٥٤ ،و ٣٢٧١٢/٥٧٣و ٣٢٧١٣، الصواعق المحرقة: ١١٧و١١٨.

(٣) في «م» زيادة: «معاوية و».

(٤) انظر مسند أحمد ٣: ١٠٦١٦/٣٦٩، سنن الترمذي ٥: ٣٢١ وغيرهما كثير.

(٥) فضائل الخلفاء الأربعة: ٥٦/٧٠ و٥٧، تاريخ مدينة دمشق ٤٤: ١٦٦ و١٦٧، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٢: ١٧٨، كنز العمّال ١١: ٣٢٧٣٤/٥٧٧.

فقال يحيى: وقد روي: أنّ السكينة تنطق على لسان عمر[١].

فقال عليه السلام: «لست بمنكر فضل عمر، ولكنّ أبابكر أفضل من عمر، وهو الذي قال على رأس المنبر: إنّ لي شيطاناً يعتريني، فإذا ملت فسدّدوني»[٢].

فقال يحيى: وقد روي: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: لو لم أُبعث لبعث عمر[٣].

فقال عليه السلام: «كتاب الله أصدق من هذا الحديث، يقول الله تعالى في كتابه: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّينَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾[٤] الآية، فإذا كان قد أخذ الله ميثاق النبيّين فكيف يمكن أن يبدّل ميثاقه، وكذلك الأنبياء عليهم السلام لم يشركوا بالله طرفة عين، فكيف يبعث بالنبوّة مَنْ أشرك وكان أكثر أيّامه مع الشرك بالله؟ وقال النبيّ صلى الله عليه وآله: نبّئت وآدم بين الروح والجسد»[٥].

فقال يحيى: وقد روي أيضاً: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: ما احتبس عنّي الوحي قطّ إلّا ظننته قد نزل على آل الخطّاب[٦].

فقال عليه السلام: «وهذا محال أيضاً؛ لأنّه لا يجوز أن يشكّ النبيّ في نبوّته،

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٢: ١٧٨.

(٢) المعيار والموازنة: ٣٢١، المصنّف لعبد الرزّاق ١١: ٢٠٧٠١/٣٣٦، المعجم الأوسط للطبراني ٨: ٢٦٧، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦: ٢٠.

(٣) المعيار والموازنة: ٢٢٢، تاريخ مدينة دمشق ٤٤: ١١٤و ١١٦، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٢: ١٧٨.

(٤) سورة الأحزاب ٣٣: ٧.

(٥) مناقب آل أبي طالب ١: ٢٦٦، روضة المتّقين ٨: ٦٥٤.

(٦) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٢: ١٧٨ و٣٠٨، نحوه.

قال الله تعالى : ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾[١]، فكيف يمكن[٢] أن تنتقل النبوّة ممّن اصطفاه الله تعالى إلى مَنْ أشرك به ؟» .

قال يحيى : وقد روي : أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال : لو نزل العذاب لما نجا منه إلّا عمر بن الخطّاب[٣] .

فقال عليه السلام : «وهذا محال أيضاً ؛ لأنّ الله تعالى يقول : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾[٤]، فأخبر الله أنّه لا يعذّب أحداً ما دام فيهم رسول الله صلى الله عليه وآله وما داموا يستغفرون الله تعالى»[٥] .

أقول : لا يخفى أنّ كلّ واحدٍ من أجوبة الإمام عليه السلام في هذا المقام تامّ تمام لا خدشة فيه ، وإنّما اقتصر على هذه الأجوبة مع أنّه ترد أيضاً نواقض أُخَر سنداً ومتناً ؛ لكفاية ما ذكره في تبيين الحقّ على الخصم ، وأكثر أجوبته جارية في أمثال ما سأله من سائر الأخبار التي رووها ، كما سنذكر نبذاً منها .

وممّا ينقض خبر الكهول أيضاً مضمون الخبر الذي أشار إليه الإمام عليه السلام ، إذ قد اتّفق المفسّرون ، وروى المحدّثون من القوم وغيرهم : أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال : «أهل الجنّة يدخلون الجنّة جُرداً مرداً مكحّلين»[٦] وفي

---

(١) سورة الحجّ ٢٢ : ٧٥ .

(٢) في «م» : «يجوز» بدل «يمكن» .

(٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٢ : ١٧٨ .

(٤) سورة الأنفال ٨ : ٣٣ .

(٥) الاحتجاج ٢ : ٤٧٧ ـ ٤٨٠ ، حلية الأبرار ٢ : ٤٣٧ ـ ٤٣٩ .

(٦) الكامل لابن عدي ٦ : ٣٣٨ ، المعجم الصغير ٢ : ١٤٠ ، الدرّ المنثور ١ : ١١٨ ، جامع الأحاديث ٩ : ٢٨٤٧٣/٢٨٣ .

روايةٍ: «أبناء ثلاث وثلاثين»[١]، كما في صحيح الترمذي عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «أهل الجنّة[٢] جُرْد مُرد كُحل لايَفنى شَبابُهم ولا تَبْلى ثيابهم»[٣].

وأيضاً هذا الخبر ـ أي: خبر الكهل ـ مناقض لما مرّ في الفصل التاسع من المقصد الأوّل من الأخبار المتواترة التي رواها القوم أيضاً في كتبهم (من طرق[٤] كثيرة)[٥] عن جماعة، منهم: حذيفة وغيره، حتّى روته عائشة أيضاً عن قول النبيّ صلى الله عليه وآله: «عليٌّ خير البشر مَنْ أبى فقد كفر»[٦]، و«أنّه خير البريّة»[٧]، و«خير مَنْ أُخلّف»[٨] وأمثالها، ولايتوهّم ورود[٩] مثله في حديث الحسنين عليهما السلام؛ لما قد صرّح النبيّ صلى الله عليه وآله بأنّ أباهما خير منهما، فجدّهما وأبوهما خارجان، وأيضاً الأكثر ـ كما يستفاد أيضاً ممّا مرّ آنفاً من رواية ثلاث وثلاثين ـ على أنّ الكهل يطلق على صاحب أربعين سنة إلى خمسين، وعلى هذا لا يناسب كونهما سيّدا الكهول أصلاً؛ لأنّ المراد إن كان سنة وفاتهما وخلافتهما فالمناسب كونهما سيّدا الشيوخ؛

(١) سنن الترمذي ٤: ٢٥٤٥/٦٨٢، الدرّ المنثور ٨: ٣٥٥، جامع الأحاديث ٩: ٢٨٤٧٥/٢٨٣.

(٢) في «س، ن» زيادة: «شباب».

(٣) سنن الترمذي ٤: ٢٥٣٩/٦٧٩.

(٤) في «م» زيادة: «متعدّدة».

(٥) ما بين القوسين لم يرد في «ن».

(٦) فضائل الطالبيّين: ٢٠٣، تاريخ بغداد ٧: ٤٢١، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٣٧٢ و٣٧٣، كنز العمّال ١١: ٣٣٠٤٥/٦٢٥.

(٧) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٣٧١، الدرّ المنثور ٨: ٥٨٩.

(٨) المناقب للخوارزمي: ١٢١/١١٢، فرائد السمطين ١: ٢٧/٦٠، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٥٦ و٥٧.

(٩) المناقب للخوارزمي ٢٨٤ ـ ٢٧٩/٢٨٧.

لأنّهما كانا حينئذٍ في ذلك السنّ ، وإن كان المراد وقت إسلامهما وترك الكفر فهُما حينئذٍ لم يكونا واصلين إلى سنّ الكهولة ، فإنّ أبابكر كان ما بين الثلاثين والأربعين ، وعمر ما دون الثلاثين .

هذا كلّه ، مع كون راويه ابن عمر ، وهو متّهم ، لا سيّما في مثل هذا الخبر إن قيل بصحّة هذه الرواية عنه ، وإلّا فالظاهر أنّها ممّا وضعته أتباع بني أُميّة عن لسانه ، حتّى قد صحّ رواية ابن عمر حديث كون الحسنين سيّدي شباب أهل الجنّة ، كما رواه البخاري عنه[1] .

وهاهنا مناقضات أُخَر أيضاً لا نطيل بذكرها .

ثمّ إنّ الرواية الأُولى التي سألها يحيى وأبطلها الإمام عليه السلام بكونها موضوعة مخالفة لكتاب الله هي ما صرّح بضعف سندها جماعة من القوم ، منهم : ابن حجر في صواعقه ، حيث قال بعد ذكر مضمون الخبر : سنده ضعيف جدّاً ، ثمّ قال : وأخرج أبو نُعيم عن أبي هريرة ، وابن مسعود مثله ، وسندهما ضعيف أيضاً .

ثمّ قال : وأخرج الخطيب بسندٍ واهٍ عن ابن عبّاس ، قال : هبط جبرئيل وعليه طنفسة[2] وهو متخلّل بها ، فقال النبيّ صلّى الله عليه وآله : ما هذا ياجبرئيل ؟ قال : إنّ الله أمر الملائكة أن تتخلّل في السماء كتخلّل أبي بكر بعبائة له في الأرض .

ثمّ قال : قال ابن كثير : وهذا منكر جدّاً ، ولولا أنّ هذا والذي قبله

---

(١) كما في الصراط المستقيم ٣ : ١٤٢ ـ ١٤٣ .

(٢) الطنفسة ـ هي بكسرتين ، وفي لغةٍ بكسر الطاء والفاء وبضمّهما وبكسر الطاء وفتح الفاء ـ : البساط الذي له خمل رقيق ، وهي ما تجعل تحت الرحل على كتفي البعير . انظر : مجمع البحرين ٤ : ٨٢ ـ طنفس ـ .

ـ أي : حديث سؤال الرضا عليه السلام ـ يتداوله كثير من الناس لكان الإعراض عنهما أولى [١] . انتهى .

فتأمّل في تصريحه ، ثمّ عذره الواهي ، ولا تغفل عن استلزام تصريحه بكون حديث التخلّل منكراً أن تكون الرواية الثانية التي سألها يحيى منكراً عندهم أيضاً ، كما هي كذلك واقعاً ، ولهذا لم يذكرها جمع منهم في مناقبهما أصلاً ، حتّى قال بعض العلماء : هذا من قبيل ما رواه بعض القوم من أنّ الله بكى على عثمان حتّى هاجت عيناه [٢] .

ثمّ إنّه ممّا ينقض خبر السراج : أنّ الله تعالى لم يذكر في شيءٍ من كتابه أنّه جعل لأهل الجنّة سراجاً ، وإنّما أخبر الله أنّه جعل رسوله سراجاً منيراً للمؤمنين في هدايتهم وإرشادهم وتعليمهم ، فإن كانوا أرادوا بقولهم : عمر سراج أهل الجنّة ، أنّه يعلّمهم ويرشدهم ، قيل لهم : إنّ أهل الجنّة لا تكليف عليهم ، ولا جهل فيهم ، ولا حاجة (لهم إلى التعليم والإرشاد) [٣] ، حتّى ولو كانوا محتاجين إلى ذلك لكانت أنبياؤهم ورسلهم أحقّ بذلك من عمر ، سيّما رسول الله صلى الله عليه وآله الذي نصّ الله تعالى بأنّه جعله كذلك في الدنيا ، وسمّاه بهذا الاسم ولقّبه بهذا اللقب ، إلّا أن يقولوا : إنّ عمر في الجنّة أفضل وأعلم حتّى من الأنبياء عليهم السلام ، بل يلزمهم أن يقولوا بذلك حتّى بالنسبة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ، لما هو واضح من ظهور لزوم ذلك من قولهم بكون النبيّ صلى الله عليه وآله سراجاً في الدنيا وعمر سراجاً في الجنّة ، مع ظهور أنّ سراج أهل الجنّة أعظم منزلةً وأجلّ شأناً .

---

(١) الصواعق المحرقة : ١١٣ .

(٢) الصراط المستقيم ٣ : ١٥٥ .

(٣) بدل ما بين القوسين في «م» هكذا : «لتعليمهم وإرشادهم» .

ولا يخفى أنّ التزام هذا عين الكفر والحميّة الجاهليّة ، بل فيه تكذيب الله في كتابه على أيّ تقديرٍ ؛ إذ لا أقلّ من ترجيح الله وتفضيله الأعلم على غيره ، وهذا عمر هو الذي كان جاهلاً بإقراره وإقرار أتباعه بأشياء كثيرة ، حتّى كان يصيح مراراً : لولا عليٌّ لهلك عمر[1] ، بل إذا تأمّلتَ في هذا الخبر لاسيّما بمعناه هذا وجدتَ أنّه يوجب عليهم إمّا تكذيبهم هدا ، أو تكذيبهم كثيراً من أخبارهم ، حتّى ما هُم قائلون به من كون أبي‌بكر أفضل منه وأعلم ، فإنّهم صرّحوا في كلّ أخبارهم الصحاح وغيرها بأنّهما ليسا مثل الأنبياء في شيءٍ من الأشياء .

وإن كانوا أرادوا من معنى السراج الضياء الذي يستضاء به في الظُّلَم أو نظارة الوجه وحسنه ، فظاهرٌ أن لا ظلمة في الجنّة حتّى يحتاج إلى الضياء ، ومع هذا يرد ما ذكره الإمام عليه السلام ، ضرورة كون وجوه الأنبياء وأمثالهم أنظر وأحسن ، ونورهم أضوأ وأنور ، لاسيّما من وجه عمر الذي يظهر من الأخبار والسير أنّه كان كريه المنظر .

ثمّ اعلم أنّه يمكن أن يتصوّر في أكثر بل في جُلّ ما ذكروه من أخبار حالهما في الجنّة تأويل غير خالٍ عن خيالٍ لطيف يستقيم به ما لفّقوه من الأخبار التي من هذا الباب ، وهو أن يكون ورودها على سبيل التورية ، ويكون المراد بالجنّة هي الدنيا ، فإنّها كما ورد متواتراً : «الدنيا جنّة الكافر وسجن المؤمن»[2] ، إذ لا شكّ في أنّ عمر سراج أهل هذه الجنّة ، حيث إنّه

---

(١) الاستيعاب ٣ : ١١٠٣ ، المناقب للخوارزمي : ٦٥/٨٠ ، تذكرة الخواصّ : ١٣٧ ، كفاية الطالب : ٢٢٧ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١ : ١٨ ، ذخائر العقبى : ١٤٩ .

(٢) سنن ابن ماجة ٢ : ٤١١٣/١٣٧٨ ، مسند أبي يعلى ١١ : ٦٤٦٥/٣٥٢ ، سنن ←

استضاء جميع المخالفين بأفعاله وأقواله في السقيفة وغيرها، وكذا إنّهما سيّدا كهول أهل هذه الجنّة، حيث إنّ أكثر مَنْ كان من أهل التدبير في السقيفة، ومَنْ بايع أبابكر طائعاً راغباً كانوا في ذلك السنّ، وكذا سائر ما سيأتي من كونهما خير أهل هذه الجنّة وأمثال ذلك، إلّا أنّا مع هذا لانصدّق ورودها عن النبيّ صلى الله عليه وآله واقعاً، فإنّه وإن لم يستبعد عنه صدور التورية، حيث كان مأموراً بالمداراة وحسن المعاشرة الظاهريّة لاسيّما مع المنافقين، كما سبق مشروحاً في المقدّمة ومبحث التقيّة وغيرهما، لكن من حيث إنّه ربّما يحصل منه بعض نوعٍ من الإغراء أحياناً نزّه النبيّ صلى الله عليه وآله عن إيراد مثله وإن لم يرد منه إلّا معنى صحيحاً.

وأمّا الله عزّوجلّ فلا يبعد أن يكون قد جعل كرامةً لرسوله صلى الله عليه وآله أن لا يكون خالياً عمّا يدلّ البصير على كونه كذباً مفترضاً، وعلىٰ ما يُنقل عن لسان نبيّه في أمرٍ كذباً معنىً صحيح مخالف لإرادة المفتري ضمناً، كما هو مجرّب في أكثر ما وُضع على النبيّ صلى الله عليه وآله، كما مرّ ويأتي.

فتأمّل حتّى تعلم أنّ أصل وجود أمثال هذه الإيرادات والتناقضات في هذه الأخبار وأمثالها أدلّ دليلٍ على كذبها، وكفى عدم ورود شيءٍ من ذلك فيما روي من مناقب عليٍّ عليه السلام كما مرّ في فضائله، وحتّى تعلم أيضاً أنّه كيف يستقيم نطق السكينة على لسان عمر، وهو الذي أخطأ في مواضع كثيرة جدّاً، حتّى كان عليٌّ عليه السلام يردّه، بحيث أقرّ مراراً بما أشرنا إليه آنفاً، بل إنّ امرأة ردّته في منعه غلاء المهر بآية القرآن، كما مرّ ويأتي هو وأمثاله.

↩ الترمذي ٤: ٢٣٢٤/٥٦٢، المعجم الكبير للطبراني ٦: ٦٠٨٧/٢٣٦، المعجم الأوسط له أيضاً ٩: ٩١٣٦/١٤١، المستدرك للحاكم ٣: ٦٠٤.

وأيضاً كيف يستقيم صدق احتماله للنبوّة، وقد قال عزّوجلّ: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَـٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم﴾ إلى قوله: ﴿وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾(١) وقد قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَـٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾(٢) وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾(٣) وأمثالها ممّا لا تحصى ولا تعدّ في القرآن، بل في هذه الأخيرة دلالة واضحة على أنّ غير ذلك ليس رحمةً، فلو فُرض حينئذٍ ولو محالاً صدق ما رووه في نبوّة عمر لكان ذلك لأجل إرادة الله سلب رحمته عن العالمين. ولا يخفى دلالة الخبر حينئذٍ على منقبةٍ عظيمة لعمر، ولعلّه أيضاً من المعاني الخفيّة التي أشرنا إليها آنفاً.

ثمّ إنّ في السؤال الأخير نوع تمويهٍ أيضاً وإن أجاب الإمام عليه السلام بما هو الجواب عنه وعن غيره، وذلك أنّهم ذكروا أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله شاور أبابكر وعمر وغيرهما في أُسارى بدر، فأشار عمر إلى قتلهم جميعاً، وأشار أبو بكر والعبّاس بخلاف ذلك، فأخذ النبيّ صلى الله عليه وآله منهم الفداء، فنزلت الآية(٤) بما فيه تصويب شور عمر، وتهديد العذاب بما أشار به غيره، فقال النبيّ صلى الله عليه وآله: «لو نزل العذاب لما نجا إلّا عمر»(٥).

ولا يخفى أنّ كون أصل الحكاية مثل ما ذكروه غير ثابتٍ، كما يظهر

---

(١) سورة الصفّ ٦١ : ٦.

(٢) سورة الأحزاب ٣٣ : ٤٠.

(٣) سورة الأنبياء ٢١ : ١٠٧.

(٤) انظر: مسند أحمد ٤ : ١٣١٤٣/١٢٩، والسنن الكبرى للبيهقي ٩ : ٦٨، وتاريخ مدينة دمشق ٤٤ : ٥٦ و٥٧.

(٥) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٢ : ١٧٨.

من اختلاف المفسّرين فيه أيضاً فضلاً عن الدلالة على عدم استحقاق عمر للعذاب مطلقاً، بحيث يحتمل النزول على غيره دونه.

ومن العجائب أنّ بعضهم ذكر هذه الحكاية بحيث موّه فيه أنّ العذاب لو نزل حينئذٍ لم يسلم منه حتّى النبيّ وأبو بكر، الذي عندهم أنّه أفضل من عمر، بل ولا أحد ما سوى عمر، حيث اتّبعوا النبيّ الذي قال الله فيه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾[1]، فافهم.

واعلم أنّ الذي ذكره الإمام عليه السلام ها هنا وما شرحناه به ممّا يستفاد منه الجواب عن كثيرٍ من سائر أمثال هذه الروايات وإن كان لها أجوبة أُخرى أيضاً، ولا بأس إن أشرنا إلى بعضٍ منها بحيث يُفهم منها حال أمثالها ممّا لا نطيل بذكرها:

فمنها: ما رووه عن أبي هريرة ـ الذي مرّ سابقاً بيان حاله ـ: أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «أبو بكر وعمر خير الأوّلين والآخرين، وخير أهل السماوات وخير أهل الأرضين إلّا النبيّين والمرسلين»[2].

وما رووه عن سلمة بن الأكوع أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «أبو بكر خير الناس بعدي إلّا أن يكون نبيّ»[3].

وما رووه عن أبي الدرداء أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «ما طلعت الشمس

---

(١) سورة النجم ٥٣: ٣ و٤.

(٢) الكامل لابن عديّ ٢: ٣٦٨/٤٤٢، تاريخ بغداد ٥: ٢٥٣ في ترجمة محمّد بن داوُد القنطري، تاريخ مدينة دمشق ٤٤: ١٩٥، الصواعق المحرقة: ١١٦، كنز العمّال ١١: ٣٢٦٤٥/٥٦٠.

(٣) كنز العمّال ١١: ٣٢٥٧٨/٥٤٩، عن إياس بن سلمة بن الأكوع، الصواعق المحرقة: ١٠٣.

على أحدٍ بعد النبيّين والمرسلين أفضل من أبي بكر»[١] .

وما رواه ابن عساكر في كتابه عن أبي هريرة ، قال : كُنّا معاشر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ونحن متوافرون ، نقول : أفضل هذه الأُمّة بعد نبيّها أبو بكر ، ثمّ عمر ، ثمّ عثمان ، ثمّ سكت[٢] .

وما رواه أيضاً فيه : أنّ عمر قال لأبي بكر : يا خير الناس بعد رسول الله ! فقال أبو بكر : أما إنّك إن قلت ذلك فلقد سمعته يقول : «ما طلعت الشمس على [رجل][٣] خير من عمر»[٤] .

وقال في الصواعق : قد تواتر عن عليٍّ عليه السلام أنّه قال : «خير هذه الأُمّة بعد نبيّها أبو بكر وعمر» ، وأنّه قال : «لا يفضّلني أحد على أبي بكر وعمر إلّا جلدته حدّ المفتري» ، ثمّ قال فيه : إنّه أخرجه ابن عساكر[٥] .

وما رواه البخاري عن ابن الحنفيّة قال : قلت لأبي ـ يعني عليّاً عليه السلام ـ : أيّ الناس خير بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ فقال : «أبو بكر» ، ثمّ مَنْ ؟ قال : «عمر» ، وخشيت أن يقول : عثمان ، قلت : ثمّ أنت ؟ قال : «ما أنا إلّا واحد من المسلمين»[٦] .

وما رووه عن أنس أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال : «ما صحب النبيّين والمرسلين أجمعين ولا صاحَب ياسين أفضل من أبي بكر»[٧] .

---

(١) حلية الأولياء ٣ : ٣٢٥ ، الرياض النضرة ١ ـ ٢ : ١٣٦ ، تاريخ الخلفاء : ٣٥ ، كنز العمّال ١١ : ٣٢٦٢٢/٥٥٧ .

(٢) تاريخ مدينة دمشق ٣٩ : ١٦٩ .

(٣) ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

(٤) تاريخ مدينة دمشق ٤٤ : ١٩٣ .

(٥) تاريخ مدينة دمشق ٢٦ : ٣٤٣ ، الصواعق المحرقة : ١٠٣ .

(٦) صحيح البخاري ٥ : ٩ .

(٧) الصواعق المحرقة : ١٠٦ .

فهذه عمدة ما رووه في أفضليّة الثلاثة لاسيّما الأوّل، ولا يخفى ما فيها من مناديات كونها موضوعة مكذوبة سوى ما في سند كلّ واحدة منها؛ إذ لاشكّ أوّلاً ـ كما ظهر لاسيّما في المقالة السادسة من المقصد الثاني ـ أنّ أبا هريرة وأنساً وأبا الدرداء من المنحرفين عن عليٍّ عليه السلام جدّاً، بل من أتباع معاوية صريحاً وخواصّه، ومن أكثر الناس حبّاً لأبي بكر، ومن الكذّابين المشهورين، لاسيّما الأوّلين، ثمّ في رُواة طريق حديث سلمة عِكرمة، وحاله أيضاً في الانحراف والضعف مشهور، حتّى قال ابن عديّ: إنّ هذا الحديث أحد ما أُنكر على عِكرمة[١]، فإنّ متنه منكر، فإنّ قوله: «بعدي إلّا أن يكون نبيّ» يقتضي جواز أن يكون بعده صلى الله عليه وآله نبيّ.

أقول: ولهذا حذف ابن حجر لفظة «بعدي»[٢] تدليساً لدفع هذا الإنكار، وقد قال ابن عَديّ أيضاً في الخبر الأوّل: إنّه منكر[٣]، ولم يقبل الخبر، وقال الخطيب: إنّه ضعيف[٤].

ثمّ إنّ السيوطي صرّح بأنّ كلّ ما في تاريخ ابن عساكر وتاريخ ابن النّجار ضعيف[٥]، وكذا مرّ مراراً أنّ البخاري ينقل عن قومٍ من الخوارج، بل كثيراً، فلا اعتماد لاسيّما على مثل هذا الخبر منه.

ثمّ لا شكّ ثانياً ـ كما ظهر آنفاً من كلام الإمام عليه السلام وشرحه مجملاً، وممّا مرّ مفصّلاً مشروحاً سابقاً لاسيّما في فصول المقالة الأخيرة من

---

(١) عنه في: فيض القدير شرح الجامع الصغير ١: ٩٠، كشف الخفاء للعجلوني ١: ٥١/٣٢.

(٢) انظر: الصواعق المحرقة: ١٠٣.

(٣) الكامل لابن عديّ ٢: ٣٦٨/٤٤٢.

(٤ و ٥) لم نعثر عليه.

المقصد الأوّل ـ في صراحة الروايات الكثيرة جدّاً بل المتواترة، لاسيّما معنىً، بل لا ريب في تواتر بعضها لفظاً أيضاً، المرويّة كلّها عند المخالف والمؤالف، وكذا في دلالة الآيات المحكمة الكثيرة المفسّرة كلّها بالروايات المستفيضة عند الفريقين، وكذا في دلالة غيرها من الشواهد الواضحة على كون عليٍّ عليه السلام أفضل الأُمّة جميعاً، بل أفضل ما سوى النبيّ صلى الله عليه وآله، حتّى الأنبياء والملائكة من كلّ جهةٍ علماً وعملاً، وحسباً ونسباً، وإيماناً وسبقاً إلى الإسلام، وجهاداً في سبيل الله، حتّى كسر الأصنام وسائر ما هو معتبر في الأفضليّة والخيريّة، كما هو واضح على كلّ مَنْ تأمّل فيما مرّ في محلّه، حتّى سيأتي في الختام في حديث مناظرة المأمون مع أعيان علماء القوم صريح إلزامه إيّاهم على فضل عليٍّ عليه السلام على أبي بكر وغيره بوجود تلك الصفات، التي من لوازم الفضل في عليٍّ عليه السلام جميعاً دون أبي بكر وغيره، مَنْ أراد التفصيل في الجملة فلينظر إليه وكفاه.

ثمّ لا شكّ ثالثاً ـ كما ظهر أيضاً ممّا مرّ سابقاً ولو متفرّقاً لاسيّما في مناقب عليٍّ عليه السلام ـ في وجود تصريحات واعترافات كثيرة ثابتة قطعاً؛ بحيث لا يمكن القوم إنكارها من أبي بكر وعمر وعائشة وخلق كثير من أكابر الصحابة وأعيانهم، وكافّة آل محمّد لاسيّما الأئمّة الصادقين عند الكلّ، حتّى عليّ وفاطمة عليهما السلام وغيرهم بما ينادي بل بصريح النصّ القطعي في كون عليٍّ عليه السلام أفضل الأُمّة وخير كافّة الناس بعد النبيّ صلى الله عليه وآله، التي منها ما نادى به أبو بكر على المنبر ـ كما مرّ ـ من قوله: لستُ بخيركم وعليٌّ فيكم[1].

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١: ١٦٩، المعيار والموازنة: ٣٩ من دون الذيل.

وما مرّ أيضاً من قوله لعليٍّ عليه السلام أيّام خلافته حين قدّمه في المشي يوماً قائلاً بأنّي سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «عليٌّ منّي بمنزلتي من ربّي»(١)، وأمثال هذه الأخبار كثيرة جدّاً، قد ذكرنا سابقاً كلّاً منها عمّن قال به.

وقد روى الطبرسي وغيره: أنّ المأمون كان يحبّ في الباطن سقطات أبي الحسن الرضا عليه السلام وأن يغلبه المحتجّ، ويظهر عليه، فاجتمع عنده الفقهاء والمتكلّمون يوماً، فدسّ إليهم أن ناظروه في الإمامة! فقال لهم الرضا عليه السلام: «اقتصروا على واحد منكم يلزمكم ما يلزمه»، فرضوا برجلٍ يُعرف بيحيى بن الضحّاك السمرقندي، ولم يكن بخراسان مثله.

فقال له الرضا عليه السلام: «يا يحيى أخبرني عمّن صدّق كاذباً على نفسه أو كذّب صادقاً على نفسه، أيكون محقّاً مصيباً، أو مبطلاً مخطئاً؟».

فسكت يحيى، فقال له المأمون: أجبه، فقال: يعفيني أمير المؤمنين من جوابه، فقال المأمون: يا أباالحسن! عرّفنا الغرض في هذه المسألة؟

فقال[عليه السلام]: لابدّ ليحيى من أن يخبرني عن أئمّته أنّهم كذبوا على أنفسهم، أو صدقوا؟ فإن زعم أنّهم كذبوا فلا إمامة للكذّاب، وإن زعم أنّهم صدقوا فقد قال أوّلهم: ولّيتكم ولست بخيركم(٢)، وقال ثانيهم: كانت بيعة أبي بكر فلتة فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه(٣)، فو الله، ما رضي لمن فعل مثل

(١) انظر: ذخائر العقبى: ١٢٠، والصواعق المحرقة: ٢٧٠.
(٢) تقدّم تخريجه مراراً، وانظر: تاريخ الطبري ٣: ٢١٠، وتمهيد الأوائل: ٤٩٤.
(٣) انظر: صحيح البخاري ٨: ٢١٠، وتاريخ الطبري ٣: ٢٠٥، وتمهيد الأوائل: ﻟﻠ

فعله إلّا بالقتل ، فمن لم يكن بخير الناس ، والخيريّة لا تقع إلّا بنعوت ، منها : العلم ، ومنها : الجهاد ، ومنها : سائر الفضائل وليست فيه ، ومَنْ كانت بيعته فلتة يجب القتل على مَنْ فَعَلَ مثلها ، كيف يقبل عهده إلى غيره وهذه صورته ، ثمّ يقول على المنبر : إنّ لي شيطاناً يعتريني ، فإذا مال بي فقوّموني ، وإذا أخطأتُ فأرشدوني[١] ، فليسوا أئمّة إن صدقوا وإن كذبوا ، فما عند يحيى في هذا ؟

فعجب المأمون من كلامه ، وقال : يا أبا الحسن ! ما في الأرض مَنْ يُحسن هذا سواك[٢] .

أقول : وصراحته في عدم أفضليّة مَنْ قال : لستُ بخيركم ، وإنّ لي شيطاناً ، إن صدق وإن كذب ظاهرٌ أيضاً ، مع ظهور عدم أفضليّة مَنْ لم يكن قابلاً للإمامة ، فلا محالة وجب الحكم بعدم صدق ما رووه في ذلك .

ثمّ لا شكّ رابعاً ـ كما ظهر أيضاً ممّا مرّ سابقاً ـ في ثبوت صدور أشياء من هؤلاء لاتجتمع مع الخيريّة ، فضلاً عن تلك المرتبة العالية لاسيّما بالنسبة إلى عليٍّ عليه السلام وذرّيّته أهل آية التطهير ، الذين أثبتنا عصمتهم ، ونزاهتهم عن أدنى الرذائل فضلاً عن الذنوب ؛ ضرورة أنّ أحداً من هؤلاء الثلاثة لم يسلم من الشرك بالله ، سيّما مدّة مديدة[٣] ، ولا عن الفرار في

---

٤٩٥ ، والمغني لعبدالجبّار ق ٢٠/١ : ٣٣٩ ، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢ : ٢٦ و٢٩ ، و٢٠ : ٢١ .

(١) الإمامة والسياسة ١ : ٣٤ ، تاريخ الخلفاء للسيوطي : ٥٤ ، بتفاوت .

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ : ١/٢٣٢ ، الاحتجاج ٢ : ٤٥٦ ـ ٤٥٧ ، بحار الأنوار ٢٧ : ١/٣١٨ .

(٣) في «م» : «طويلة» .

الحـرب فـي إسـلامهم، سيّما مـراراً عـديدة، ولا عـن نـقض بـيعة الله ورسوله ﷺ بيعة الرضوان، ولا عن مخالفة الله ورسوله، حتّى في حياته ولو في بعض الأحيان، وكفى التخلّف عن جيش أُسامة، سوى غير ذلك ممّا صدر منهم، سيّما بعد وفاة النبيّ ﷺ، حتّى أذيّة أهل بيته، بل معاداة عليٍّ عليه‌السلام صريحاً، كما بيّنّاه عياناً، وكفى اعـتقاد عـليٍّ والعـبّاس وفـاطمة وغيرهم من أخيار الصحابه فيهم ذلك، كما مرّ مفصّلاً بنقل القوم، حتّى مرّ من صحيح البخاري وغيره تصريح من عمر، بل من أبي بكر وعثمان أيضاً بكون هؤلاء سيّما عليّ عليه‌السلام على هذا الاعتقاد فيهم، فكيف يجتمع هذا مع الحكم بصحّة هذه الروايات؟.

ثمّ لا شكّ خامساً في تناقض هـذه الأخـبار ومـنافاتها لمـا حـقّقناه وأثبتناه عياناً من دلائل كـون الإمـامة مـن الله ورسـوله فـي عـليٍّ وذرّيّـته الأوصياء لا غير، سيّما حديث المنزلة والغـدير، ودلائـل كـون عـليٍّ عليه‌السلام أعلم، وآيات المباهلة والتطهير وغيرها وسائر ما هو من هذا القبيل، فإنّها مع قطع النظر عن الدلالة على الإمامة تنادي بالأفضليّة لا محالة، كما هـو ظاهرٌ على كلّ مَنْ تأمّل ولو أدنى تأمّل، وقد أشرنا إلى هذا في الوجه الثاني أيضاً ولو إجمالاً.

ثمّ لاشكّ سادساً في تناقض هذه الأخبار ومنافاتها لما بيّنّاه أيضاً من المفاسد التي ظهر عياناً ترتّبها على أخذهم الخلافة من عليٍّ عليه‌السلام، حتّى أنّه كفى أصل أخذهم الخلافة التي ظهر أنّها كانت له لا لهم، ضرورة أنّ أدنى الخير فضلاً عن الكامل في الخيريّة لا يقرب إلى مثل هذا، حتّى ولو فُرض محض كون عليٍّ عليه‌السلام أولى بها، أي: من غير ملاحظة النصوص الجليّة.

ثمّ لا شكّ سابعاً في وجود تناقضٍ في نفس هذه الأخبار، وعيوب تكذّب ورودها عن النبيّ صلى الله عليه وآله التي منها: أنّه يلزم من أكثرها لاسيّما الأوّل والأخير كون أبي‌بكر بل وعمر أيضاً خيراً وأفضل من جبرئيل بل وميكائيل وسائر الملائكة المقرّبين، وبطلان هذا بحيث لم ينكره أحد من القوم أيضاً، بل هو محال، كما ذكره أبو جعفر عليه السلام فيما مرّ من حديثه.

ومنها: مناقضة حديث أبي‌بكر في عمر لحديث عمر وحديث سلمة؛ ضرورة أنّ كون أبي‌بكر خير الناس كلّهم بعد النبيّ صلى الله عليه وآله لا يستقيم مع عدم طلوع الشمس على أحدٍ خيراً من عمر.

هذا، مع أنّ القوم أيضاً ادّعوا الإجماع على كون أبي‌بكر أفضل من عمر، ومع دلالة ظاهر حديث أبي‌بكر لعمر كونه أفضل من الأنبياء عليهم السلام أيضاً، حتّى أنّه لو خصّ بغيرهم لا يستقيم أيضاً، لا هو ولا أمثاله؛ ضرورة وجود جمعٍ لا يمكن فرض أبي بكر عمر خيراً منهم سوى عليّ عليه السلام، الذي بيّنّا لزوم كونه خيراً من وجوه، مثل المهديّ عليه السلام الذي يصلّي عيسى بن مريم خلفه، حتّى بروايات القوم أيضاً من كونه من آل الرسول[1]، وبلا ارتكابه شركاً بل ولا قبيحاً، مع كون فتوحاته وترويجه للدين أضعاف مضاعفة غيره وأمثال ذلك، ومثل ذي القرنين، وآصف بن برخيا وأمثالهما من الكاملين في الدين المروّجين له أزيد منهما، وكفى في جلالة آصف[2] إحضاره عرش بلقيس بلحظةٍ ببركة علمه حتّى بالاسم الأعظم.

ومنها: ما في الأخبار التي نسبوها إلى عليٍّ عليه السلام؛ إذ مع قطع النظر عمّا

---

(١) انظر: البرهان للمتّقي الهندي ٢: ٢٢٠/٧٩٥، و٢٣٧/٨٠٢، والعرف الوردي: ١٥١، وعقد الدرر: ٢٩٢ ـ ٢٩٣.

(٢) في «ن» زيادة: «بن برخيا».

مرّ من الأدلّة الصريحة في أفضليّة عليٍّ عليه السلام، حتّى الأخبار التي رواها القوم أيضاً في مناداة عليٍّ عليه السلام صريحاً بأنّه أفضل منهما فضلاً من عثمان وغيره، كيف يستقيم ما في البخاري من قوله لابن الحنفيّة: «وما أنا إلّا واحد من المسلمين»(١)، مع الإجماع على كونه أفضل بعد الثلاثة، ومع ما ادّعى ابن حجر تواتره من قول عليٍّ عليه السلام: خير هذه الأُمّة بعد نبيّها أبو بكر وعُمر(٢)، بدون ذكر عثمان؛ ضرورة دلالة الأوّل على كون عثمان بل غيره أيضاً خيراً منه، ودلالة الثاني على كونه هو خيراً من عثمان، حيث إنّه ترك ذكره بعدهما مع أنّه لاخلاف ولا كلام عند مَنْ فضّل الشيخين بعد النبيّ صلى الله عليه وآله أنّ القول دائر بعدهما بين كون عليٍّ عليه السلام أفضل ثمّ عثمان وبين عكس ذلك، حتّى لم ينكر أحد فضل عليٍّ عليه السلام بعد الثلاثة، كما هو ظاهر مشهور، وقد بيّنّاه أيضاً في محلّه، حتّى أنّه لأجل هذا لمّا كان أبو هريرة مُنحرفاً عن عليٍّ عليه السلام ومن أتباع المنحرفين لمّا وصل إليه في حديثه سكت عن ذكر عليٍّ عليه السلام لا نفياً ولا إثباتاً، مع أنّ غيره كابن عمر وغيره ذكروا عليّاً عليه السلام أيضاً معهم(٣).

ثمّ لا يخفى أنّ دعوى ابن حجر تواتر ما نقله عن لسان عليٍّ عليه السلام، مع وضوح كذبه من الجهات التي أشرنا إليها، بل مع القطع بتواتر أكثر أدلّة كونه هو أفضل الناس، التي منها قول النبيّ صلى الله عليه وآله: «عليٌّ خير البشر، مَنْ أبى فقد كفر»(٤)، كما بيّنّا جميع ذلك عياناً، سيّما في المقصد الأوّل، من

---

(١) صحيح البخاري ٥: ٩.

(٢) انظر: الصواعق المحرقة: ١٠٣.

(٣) انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١: ٧ ـ ٩، والصواعق المحرقة: ٨٦.

(٤) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٣٧٢.

أفضح الفضائح ، بل ولو لم يكن غير حديث المنزلة لكفى ؛ ضرورة عدم كون أحدٍ في قوم موسى عليه السلام أفضل من هارون عليه السلام ، بل ولو لم يكن غير آية المباهلة لكانت كافية أيضاً ، إذ لا أقلّ من أن كان حينئذٍ على النبيّ صلى الله عليه وآله أن يأخذ معه هذين الرجلين اللّذين عنده خير خلق الله أجمعين بعد المرسلين ، بل أفضح ممّا ذكره إضافته الجزء الأخير[1] ، الذي تضحك منه الثكلى ، إذ لا أقلّ من ثبوت وجود جماعةٍ في زمان عليٍّ عليه السلام على هذا القول ، كما تبيّن سابقاً بنقل المؤالف والمخالف ، ولم يحدّ أحداً منهم ، حتّى أنّه لو أنكر ذلك أحد في سائر الناس لا يمكن إنكاره في فاطمة عليها السلام التي لا شبهة في أنّها ماتت غاضبة عليهما ، بحيث لم ترض بصلاتهما عليها ، وحضورهما دفنها ، حتّى لو قيل : إنّ ذلك كان من عليٍّ عليه السلام لكان أشنع وأفضح وأصرح في كذب هذا الحديث ؛ ضرورة كون شأن عليٍّ وفاطمة عليهما السلام أجلّ من أن لم يرضيا بصلاة أفضل الناس وخير الأُمّة ، بل خير الخلائق أجمعين ما سوى النبيّين عليها ، لاسيّما مع ظهور استلزام ذلك سوء ظنّ الناس بهما واتّهامهما بما كان فيه حطّهما من درجتهما ، بل لو كانت أخبار خيريّتهما صحيحةً ، لاسيّما ما نسبوه إلى عليٍّ عليه السلام ، فلا أقلّ من لزوم موعظةٍ لعليٍّ فاطمة عليهما السلام ، بل نفسه أيضاً .

وليت شعري كيف عميت قلوب هؤلاء القوم وتاهت عقولهم بحيث يصير مثل هذا الخبر عندهم متواتراً وحجّةً ، مع أنّه لم يخرج واقعاً عن حدّ أدنى الآحاد المنكرة ، كما هو ظاهرٌ على المتأمّل الصادق ، ولم يصر[2] متواتراً ، بل ولا حجّة ولا ثابتاً جميع ما أشرنا إليه من الآيات والروايات

---

(١) وهو : «لا يفضّلني أحد على أبي‌بكر وعمر إلّا جلدته حدّ المفتري» .

(٢) في «م» : «لم يكن» .

وغيرها[1] المملوءة كتبهم منها، بحيث لاشكّ في أنّـها وصـلت إلى حـدّ الأُلوف عندهم، كما أسلفنا ذكرها مفصّلاً، لاسيّما مع ملاحظة ما مرّ أيضاً من شكايات عليٍّ عليه السلام وتظلّماته وأمثالها منهما ومن أتباعهما، فإنّها وحدها كثرةً وسنداً ودلالةً بحيث لا يمكن إنكارها رأساً، بل لا محالة فيها ما لا أقلّ من لزوم الحكم بوجود منافرة بينه وبينهما، ولهذا لم ينكر أصل وجود ذلك بينهم، بل اعترف به صريحاً فريق من القوم وإن ذكر بعضهم له وجوهاً أُخَر غير جهة تعمّدهما في غصب الخلافة، كما مرّ أيضاً، حتّى أنّهم لم يشعروا أصلاً، وأدركوا وأغمضوا عن كون عليٍّ عليه السلام أجلّ شأناً وأعظم تورّعاً من أن يصدر منه فعلاً أو قولاً بالنسبة إليهما شيء ممّا نقلوا عـنه لو كـانت هـذه الأخبار عنده أصليّة، حتّى بحيث يكون قد صدر منه أيضاً ذلك الكلام.

هذا كلّه، مع عدم وجدان شيءٍ فيهما موجب لوصولهما خاصّة إلى تلك المرتبة؛ لأنّ صدور القبائح منهما معلوم، كشكّ عمر يوم الحديبيّة، وفرارهما في الحروب بعد العهود على خلافه، وأمثال ذلك ممّا مرّ ويأتي.

وأمّا المحاسن فلم نجد فيها ما يكونان هما مختصّين بـه مـن غـير شريكٍ، بل كلّ ما صدر منهما صدر من غيرهما أيضاً أو هو أعظم مـنه، كصحبة الغار لأبي بكر، مع ما بيّنّاه من كون مبيت عليٍّ عليه السلام على الفـراش أعظم، على أنّ محض هذا ليس أمراً شديد العظمة بحيث يصل هو حتّى عمر أيضاً بسببه إلى تلك الدرجة العظيمة، حتّى أنّ أفعالهما في الخـلافة أيضاً كذلك، مع ما ترتّب عليها من المفاسد التي ذكرنا بعضها.

هذا كلّه، مع أنّ الجماعة لو كانت عندهم أدنى من هذه الأخبار فضلاً

---

(١) في «م»: «وغيرهما».

عنها لصاحوا بها يوم بيعة السقيفة ولم يتشبّثوا بمحض «الأئمّة من قريش».

فقد ظهر من هذا كلّه ظهوراً واضحاً بل عياناً كون هذه الأخبار وأمثالها موضوعةً مكذوبةً، وأنّ تشبّث القوم بها لاسيّما في مقابل تلك المكذّبات لها عين التعصّب والضلالة، فاعتبروا يا أُولي الأبصار، ولا تركنوا إلى تمسّك القوم بهذه الأخبار؛ ضرورة أنّ مَنْ أضلّه الله لا هادي له، ومَنْ لم يجعل الله له نوراً فما له من نور.

وإنّما أطنبنا الكلام في هذا المقام ليكون الناظر في بقيّة الأخبار الآتية على بصيرة في استفادة كذبها، وإلزام المدّعين لصدقها؛ لأنّ كثيراً ممّا ذكرناه جارٍ في أكثرها، فلا حاجة لنا إلى إطالة الكلام بإعادة ما ذُكر في كلّ موضعٍ، فلا تغفل.

ثمّ إنّ من تلك الأخبار ما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما، عن عمرو بن العاص أنّه سأل النبيّ صلى الله عليه وآله، فقال: أيُّ الناس أحبّ إليك؟ فقال: «عائشة»، فقلت: مِن الرجال؟ فقال: «أبوها»، فقلت: ثمّ مَنْ؟ قال: «عمر ابن الخطّاب»[1] الخبر.

وما رواه الترمذي في صحيحه عن أبي هريرة أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «ما لأحدٍ عندنا من يدٍ إلّا وقد كافيناه ما خلا أبا بكر، فإنّ له عندنا يداً يكافئه الله بها يوم القيامة، وما نفعني مالُ أحدٍ قطّ ما نفعني مال أبي بكر، ولو كنت مُتّخذاً خليلاً لاتّخذتُ أبا بكر خليلاً، ألا وإنّ صاحبكم ـ أي: محمّداً صلى الله عليه وآله ـ خليل الله»[2].

(١) صحيح البخاري ٥: ٦، صحيح مسلم ٤: ٢٣٨٤/١٨٥٦.
(٢) سنن الترمذي ٥: ٣٦٦١/٦٠٩، بتفاوتٍ يسير.

وفي رواية ابن عديّ عن ابن عمر: أنّ النبيّ ﷺ قال في حديثٍ له: «ولولا أنّ الله سمّاه ـ يعني: أبا بكر ـ صاحباً، لاتّخذته خليلاً ولكن أُخوّة الإسلام»(١).

وفي رواية الطبراني عن أبي أُمامة أنّ رسول الله ﷺ قال: «إنّ الله اتّخذني خليلاً، وإنّ خليلي أبو بكر»(٢).

وفي روايةٍ أُخرى للطبراني عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «ما أحد عندي أعظم يداً من أبي‌بكر، واساني بنفسه وماله، وأنكحني ابنته»(٣).

وفي رواية ابن عديّ، عن أنس وعائشة ومعاوية: أنّ النبيّ ﷺ قال ـ بعد أن ذكر أن ليس في الناس أحدٌ أمنّ عليَّ في ماله ونفسه من أبي‌بكر ـ: «سُدّوا هذه الأبواب الشارعة في المسجد إلّا باب أبي بكر»(٤).

وفي رواية ابن حنبل: «أبو بكر صاحبي ومونسي في الغار، سدّوا كلّ خوخة في المسجد إلّا خوخة أبي بكر»(٥).

وفي البخاري ذكر سدّ الباب تارة، والخوخة تارة أُخرى(٦).

قال ابن حجر في صواعقه: قال العلماء في هذه الأحاديث ـ يعني: سدّ الباب ـ: إشارة إلى خلافة أبي بكر؛ لأنّ الخليفة محتاج إلى القرب من

---

(١) الكامل لابن عديّ ٥: ٤٥٦ في ترجمة عبد الرحمن بن عبدالله بن عمر العمري.
(٢) المعجم الكبير للطبراني ٨: ٧٨١٦/٢٣٧.
(٣) المعجم الكبير للطبراني ١١: ١١٤٦١/١٩١.
(٤) الكامل لابن عديّ ١: ٣٦٦ عن عائشة، و٥: ٣٤٣ عن أنس باختلاف يسير، الصواعق المحرقة: ٣٦.
(٥) فضائل الصحابة ١: ٦٠٣/٣٩٦.
(٦) صحيح البخاري ٥: ٤، و١: ١٢٦.

المسجد، لشدّة احتياج الناس إلى ملازمتهم له للصلاة بهم وغيرها[١]، انتهى.

وما رواه الترمذي وغيره عن ابن عمر: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال لأبي بكر: «أنت صاحبي على الحوض، وصاحبي في الغار، ومونسي»[٢].

وما رواه الترمذي عن عبدالله بن حنظلة: أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله رأى أبا بكر وعمر، فقال: «هذان السمع والبصر»[٣].

وما رواه أبو يعلى مرسلاً هكذا: أنّ رسول الله قال: «أبو بكر وعمر منّي بمنزلة السمع والبصر من الرأس»[٤].

وما رواه[٥] الديلمي عن عائشة: أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «أبو بكر منّي وأنا منه، وأبو بكر أخي في الدنيا والآخرة»[٦].

وما رواه الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة: أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله خرج ذات يوم فدخل المسجد، وأبو بكر وعمر أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله، وهو آخذ بأيديهما، فقال: «هكذا نبعث يوم القيامة»[٧].

وما رواه الترمذي عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «أنا أوّل مَنْ تنشقّ عنه الأرض، ثمّ أبو بكر ثمّ عمر»[٨].

---

(١) الصواعق المحرقة: ٣٦.
(٢) سنن الترمذي ٥: ٦١٣/٣٦٧٠ بتفاوت يسير، الصواعق المحرقة: ١١٠.
(٣) سنن الترمذي ٥: ٦١٣/٣٦٧١، وفيه عن عبدالله بن حنطب.
(٤) لم نعثر عليه في مسنده، وعنه ابن حجر في الصواعق: ١١٨.
(٥) في «م» زيادة: «الترمذي و».
(٦) فردوس الأخبار ١: ٥٣٠/١٧٨٤.
(٧) المعجم الأوسط ٨: ١٩٦/٨٢٥٨ بتفاوتٍ.
(٨) سنن الترمذي ٥: ٦٢٢/٣٦٩٢.

وما رواه الطبراني عن ابن مسعود، قال: قال النبيّ ﷺ: «إنّ لكلّ نبيّ خاصّة من أصحابه وإنّ خاصّتي من أصحابي أبو بكر وعمر»[(١)].

وفي كتاب ابن عساكر: أنّ رسول الله ﷺ قال: «إنّ لكلّ نبيّ وزيرين وصاحبين[(٢)] ووزيراي وصاحباي أبو بكر وعمر»[(٣)].

وفيه: عن ابن العاص، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «أتاني جبرئيل فقال: إنّ الله يأمرك أن تستشير أبا بكر»[(٤)].

وفيه: عن أنس مرفوعاً: «حبّ أبي بكر وعمر إيمان وبغضهما كُفر»[(٥)].

وفيه أيضاً: أنّ النبيّ ﷺ قال: «حبّ أبي بكر وعمر من السُّنّة»[(٦)].

وفيه أيضاً: عن أنس: أنّ النبيّ ﷺ قال: «أربعة لا يجتمع حبّهم في قلب منافق، ولا يحبّهم إلّا مؤمن: أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ»[(٧)].

وفي روايةٍ أُخرى عن أنس أيضاً، قال: قال النبيّ ﷺ: «إذا أراد الله بعبدٍ خيراً جعل في قلبه حبّ أربعة: أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ»[(٨)].

وفيه أيضاً: عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «حبّ أبي بكر وشكره واجب على كلّ أُمّتي»[(٩)].

---

(١) المعجم الكبير للطبراني ١٠: ١٠٠٠٨/٩٤.

(٢) كلمة «وصاحبين» لم ترد في «ن».

(٣) تاريخ مدينة دمشق ٤٤: ٦٥، ولم يرد فيه: «وصاحباي».

(٤) تاريخ مدينة دمشق ٣٠: ١٢٩.

(٥) تاريخ مدينة دمشق ٣٠: ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٦) تاريخ مدينة دمشق ٣٠: ١٤٤.

(٧) تاريخ مدينة دمشق ٣٩: ١٢٨.

(٨) لم نعثر عليه.

(٩) تاريخ مدينة دمشق ٣٠: ١٤١.

أقول : قد أشرنا إلى أنّ أكثر ما ذكرناه في ردّ الأخبار المتقدّمة جارٍ في ردّ هذه الأخبار أيضاً ، فلا حاجة إلى الإعادة هاهنا ، بل تكفي المراجعة إلى ذلك مَنْ أراد التفصيل ، ولهذا نقتصر هاهنا على ذكر القدح الذي في كلّ واحدٍ منها سنداً ، فإنّ الراوي في أكثرها من الكذّابين الذين بيّنّا حالهم لاسيّما في المقصد الثاني ، بل معلوم بحسب حالهم وسياق كلامهم أنّهم وضعوها انحرافاً عن عليٍّ عليه السلام ، وتملّقاً إلى معاوية ، ولأجل أمره في مقابل ما ورد في عليٍّ عليه السلام ، حتّى أنّه لو فُرض كون رواية بعضٍ منها عن غيرهم أيضاً ولو من المعتبرين ، لوجب الحمل إمّا على كون ذكره إيّاه مصانعة وتقيّة ومداراة وإن علم كونه ممّا لا أصل له ، أو على كونه مكذوباً عليه أيضاً من بعض الوسائط ، إذ كفى في الحكم بكذبه ووضعه مدخليّة ذلك الكذّاب الوضّاع فيه ، أو فيما يكون مثله وبمضمونه .

ثمّ إنّا قد نذكر أيضاً في بعضٍ منها ما يمكن حمل متنه عليه من تأويلٍ أو توجيهٍ يجتمع به مع معارضاته ، ضرورة كفاية الاحتمال للمانع ، سيّما في مقابل ما مرّ في المقدّمة والمقصد الأوّل ، بل الثاني أيضاً من المعارضات التي وصلت كثرةً وثباتاً ودلالةً عند الفريقين جميعاً ، بحيث توجب على العارف المتديّن الطالب للحقّ التابع له أن لا يفتر ، بل لا يعتني أبداً بهذه الأخبار وأمثالها رأساً وإن لم يوجد طريق إلى تكذيبها ولا تأويلها فضلاً عمّا فيه أمثال ما سنذكره .

فاعلم أنّ الخبر الأوّل موضوع قطعاً ، فإنّ راويه ـ الذي هو عمرو بن العاص ـ من أجهر المجاهرين بعداوة عليٍّ عليه السلام ، البائعين دينهم لدنيا

معاوية، لاسيّما هذا الذي كان أشدّ من معاوية في الاحتيال على عليٍّ عليه السلام بالسوء، وقد بيّنّا في محلّه أنّه ممّن لا يجوز القبول منه إلّا ما يكون حجّة عليه، لاسيّما في مثل هذا الخبر الذي أتى به في مقابل ما مرّ من الأحاديث الصحيحة قطعاً، الكثيرة جدّاً، المسلّمة بين المخالف والمؤالف أيضاً، الصريحة عياناً في كون فاطمة عليها السلام من النساء، وعليّ عليه السلام زوجها من الرجال وولديهما عليهما السلام أحبّ الناس كلّهم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله بنصٍّ صريح منه في مواضع لا تحصى، حتّى أنّه لو لم يكن سوى ما هو مسلّم عند الكلّ من قول النبيّ صلى الله عليه وآله يوم خيبر في عليٍّ عليه السلام بعد هزيمة أبي بكر وعمر: «سأُعطي الراية غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله كرّار غير فرّار لا يرجع حتّى يفتح الله على يديه»(١)، لكفى في كذب هذا، فأيّ كذبٍ أظهر من مثل هذا الخبر؟ وأيّ شنيعةٍ أفضح من قبوله وروايته؟ كما فعل شيخاهم، اللّذين جعلوا كتابيهما نظير كتاب الله عزّوجلّ، فاعتبروا يا أُولي الأبصار، حتّى تعرفوا حال سائر الأخبار وتعصّب هؤلاء الأشرار، ولأجل هذا قدح بعضهم في مثل هذا المضمون ونحو هذا الخبر وإن لم يعرف كذب راويه، حتّى أنّ ما رواه الطبراني وغيره عن عبادة بن الصامت أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «أحبّ أصحابي إليَّ أبو بكر، ثمّ عمر، ثمّ عليّ»، ثمّ عدّ جماعة وفي أواخرهم عثمان وغيره(٢).

قال الذهبي: إنّه حديث باطل(٣).

---

(١) مرّ تخريج الحديث مراراً، وانظر أيضاً: فضائل الطالبيّين: ٥١، وتاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٩٢، وذخائر العقبى: ١٣٣، والرياض النضرة ٣ ـ ٤: ١٤٧.

(٢) عنه المتّقي في كنز العمّال ١١: ٣٣٦٧٨/٧٥٥.

(٣) عنه المتّقي في كنز العمّال ١١: ٧٥٥، ذيل ح ٣٣٦٧٨.

وقال ابن عدي فيما رواه ابن عساكر وغيره عن ابن عمر، عنه صلى الله عليه وآله أنّه قال: «أمرني ربّي بحبّ أربعة من أصحابي» وقال: «أحبّهم أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ»: إنّ في طريقه سليمان بن عيسى السجزي وهو يضع الحديث[(١)].

أقول: ومع هذا هذا الخبر بعينه في مقابل ما رواه جمع من علماء القوم وغيرهم ـ كما مرّ في محلّه ـ عن بُريدة الأسلمي وغيره: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «أُمرت بحبّ أربعة من أصحابي، وأخبرني الله أنّه يحبّهم: عليّ، وأبوذرّ الغِفاري، وسلمان الفارسي، والمقداد بن الأسود الكندي»[(٢)]، فافهم.

ثمّ هكذا حال الخبر الثاني وما بعده إلى رواية الترمذي عن ابن حنظلة من الأخبار المشتملة ـ متفرّقة ـ على أشياء مختلفة التي منها تصريح النبيّ صلى الله عليه وآله بأنّ أبا بكر صاحب اليد والمنّة عليه أزيد من غيره، بحيث ما كافأه النبيّ صلى الله عليه وآله كما كافأ غيره حتّى يكافئه الله في الآخرة من مواساته بنفسه وماله، حتّى ما انتفع النبيّ صلى الله عليه وآله بمال أحدٍ مثل انتفاعه من مال أبي بكر، حتّى أنّه زوّجه ابنته.

ومنها: التصريح بأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لأجل هذا قال: لولا المانع الذي ذكره لاتّخذ أبا بكر خليلاً، لكنّه صاحبه ومونسه في الغار، وله أُخوّة الإسلام، حتّى في روايةٍ منها: أنّه اتّخذه خليلاً، وفي: رواية ابن عمر أنّه قال له أيضاً: «أنت صاحبي على الحوض».

---

(١) الكامل لابن عدي ٤: ٢٩٠ ـ ٢٩١، تاريخ مدينة دمشق ٣٩: ١٢٧.

(٢) مسند أحمد ٦: ٢٢٤٥٩/٤٨١، تاريخ مدينة دمشق ٦٦: ١٨٩، كنز العمّال ١١: ٣٣١١١/٦٣٩.

ومنها : أمره صلى الله عليه وآله لأجل ذلك بسدّ الأبواب التي كانت في المسجد إلّا باب أبي بكر ، كما في رواية أكثرهم ، أو سدّ كلّ خوخة إلّا خوخته ، كما في رواية بعضهم .

إذ من الظاهر الواضح أنّ عمدة رُواة هذه الأخبار معاوية ، وعائشة ، وأبو هريرة ، وأنس ، وابن عمر ، وحال كلّ واحدٍ منهم معلوم ـ كما مرّ في محلّه ـ سيّما في الانحراف عن عليٍّ عليه السلام بل عداوته صريحاً ، وكذا في حبّ أبي‌بكر وعمر ، لا سيّما الأوّل منهما ، حتىّ أنّ أنساً كان ينادي بذلك ، حتّى أنّ البخاري ومسلماً وأحمد وإن رووا مثل رواية أبي هريرة ، حتّى مع إضافة حكاية الباب أيضاً عن أبي سعيد الخُدري[١] ، لكن فيه أيضاً فليح بن سليمان ، وهو ممّن صرّح جمع من القوم بضعفه[٢] .

وكذا روى البخاري أيضاً نحوها بإضافة ذكر الخوخة بدل الباب عن ابن عبّاس[٣] وفيها عِكرمة ، وقد بيّنّا كونه مقدوحاً عندهم ، حتّى أنّ بعضهم عدّه من الخوارج[٤] .

ثمّ حديث أبي أُمامة أيضاً مثل روايتي البخاري في ضعف الطريق ، مع أنّ معارضتها لغيرها في تحقّق أخذه خليلاً ممّا يوجب عليهم قدحها لكثرة المعارض ، حتّى أنّه قد مرّ في فضائل عليٍّ عليه السلام أخبار صحيحة من كتب القوم صريحة في أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله نصّ باتّخاذه عليّاً عليه السلام خليلاً ، وهو ممّا

---

(١) مسند أحمد ٣ : ١٠٧٥٠/٣٩٤ ، صحيح البخاري ١ : ١٢٦ ، و٥ : ٤ ـ ٥ .

(٢) ميزان الاعتدال ٣ : ٦٧٨٢/٣٦٥ ، سير أعلام النبلاء ٧ : ١٣٢/٣٥٣ ، تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٦١ ـ ١٧٠) : ٣٩٨ ، تهذيب الكمال ٢٣ : ٤٧٧٥/٣٢١ .

(٣) صحيح البخاري ١ : ١٢٦ .

(٤) المعارف لابن قتيبة : ٤٥٧ ، الكامل لابن عدي ٦ : ٤٧٠ ، ميزان الاعتدال ٣ : ٥٧١٦/٩٣ ، تهذيب التهذيب ٧ : ٤٧٦/٢٣٧ .

يكذّب هذا وخبر أبي هريرة أيضاً؛ لدلالته على نصّ النبيّ صلى الله عليه وآله بأنّه لم يأخذ أحداً من الناس خليلاً.

هذا كلّه، مع أنّ الخلّة، بل وكذا المحبّة وأمثالهما حتّى الأُخوّة في الإسلام، كثيراً مّا تزول بعد وجودها بفعل ما يقتضي زوالها، كما صدر من أبي بكر وعمر بعد النبيّ صلى الله عليه وآله ممّا مرّ بيانه حتّى بنقل القوم في حكاية الخلافة مشروحاً، لاسيّما إغضاب فاطمة عليها السلام، التي لا كلام ولاخلاف ولا شبهة في كون غضبها غضب الله ورسوله صلى الله عليه وآله، حتّى ماتت وهي غاضبة [عليهما] بحيث لم يوفّقا للصلاة عليها ولا حضور دفنها.

وقد مرّ في آية الرضوان أنّ سخط الله ورضاه أيضاً كذلك، ومرّ أيضاً قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾(١) الآية، وقد شرحناها بما يناسب هذا المقام.

وقد قال عزّوجلّ: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَـٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ وَأُوْلَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾(٢).

وقال أيضاً: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَـٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِى ٱلْأَخِرَةِ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾(٣).

وقد بيّنّا في محلّه أنّ ترك ولاية عليٍّ عليه السلام لاسيّما أخذ الخلافة منه، إنّما هو أيضاً من الكفر بالإيمان، وقد قال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ

---

(١) سورة المائدة ٥ : ٥٤.

(٢) سورة البقرة ٢ : ٢١٧.

(٣) سورة المائدة ٥ : ٥

كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ (١) الآيـة ، حـتّى ورد فـي أخـبار أهـل البـيت عليهم السلام أنّ المـراد إيـمان القـوم برسول الله صلى الله عليه وآله أوّلاً ثمّ ارتدادهم بعد وفاته بتغيّر الخلافة عن أهـلها ، ثـمّ ازديادهم في الكفر بأذاهم لآل رسول الله صلى الله عليه وآله (٢).

ومرّ في المقدّمة وفي المقالة السادسة من المقصد الثاني أيضاً مفصّلاً تحقّق الانقلاب عن الدين كثيراً في هذه الأُمّة وقبلها لاسيّما بـعد نـبيّهم ، حتّى ورد صريح قول النبيّ صلى الله عليه وآله بأنّ العمدة حُسن العاقبة (٣) ، وأن لا ينبغي الاعتماد في الأكثر إلّا بعد ظهور حسن خاتمته ، وأنّ أكثر أصحابه يردّون بعده إلى القهقرىٰ ، ويجرّونهم يوم القيامة من عـند النبيّ صلى الله عليه وآله إلىٰ النـار ، وكفى قوله تعالى : **﴿فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾** (٤) وأمثاله .

فعلى هذا ، لو التزم فرضاً صحّة وجود هذه الحالات المشتملة عليها هذه الأخبار وأمثالها في حياة النـبيّ صلى الله عليه وآله فـي أبـي بكـر وعـمر وأمـثالهما لم ينافِ زوالها جميعاً بما صدر منهما ومن أمثالهما بعد وفـاته ، فـالعمدة ملاحظة الخاتمة وأنّهم بقوا تمام عمرهم عـلى حـالهم أم لا ؟ بـل غـيّروا وبدّلوا ، وقد أوضحنا أنّهم وكذا غيرهم لم يبقوا كما قال سبحانه : **﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ﴾** (٥) ، وأخبر النبيّ صلى الله عليه وآله بـحصوله فـي أحاديث الحوض وغيرها ، وظاهرٌ ـ كما تبيّن فيما مضى ـ أنّ ما ترتّب من

---

(١) سورة النساء ٤ : ١٣٧ .

(٢) تفسير العيّاشي ١ : ٢٨٩/٢٨١ ، الكافي ١ : ٤٢/٣٤٨ .

(٣) انظر : صحيح البخاري ٨ : ١٢٨ ـ ١٢٩ .

(٤) سورة الأنعام ٦ : ٩٨ .

(٥) سورة آل عمران ٣ : ١٤٤ .

الانقلاب والاختلاف والمفاسد على الخلافة كان أشدّ وأعظم وأبقى ممّا ترتّب على ارتداد سائر المرتدّين، كيف لا! وقد تفرّق بذلك الأُمّة ثلاثاً وسبعين فرقة لا ينجو منها إلّا واحدة فقط.

فعلى هذا لايخلو إمّا أن ينسب إلى عليٍّ عليه السلام وأتباعه هذا الانقلاب، فيقال: إنّ التقصير منه حيث نازع ما ليس له، وهو باطل، كما ظهر عياناً حتّى من جهة ثبوت التصريح المسلّم بين الكلّ من الله ورسوله صلى الله عليه وآله كتاباً وسُنّةً وإجماعاً، بل عقلاً أيضاً بكونه على الحقّ أبداً، وبحسن حاله ابتداءً وخاتمةً، بل وبكمال جلالته في الآخرة جزماً، ومن الواضحات أنّ صاحب ذلك الانقلاب لا يكون كذلك.

وإمّا أن ينسب إليه هؤلاء، فوجب حينئذٍ القطع بزوال كلّ ما فرض وجوده فيهم من المذكورات وسائر الخيرات لزوال شرطها، حتّى أنه بناءً على هذا لو فرض صحّة ما ذكروه من البشارة بالجنّة وأمثالها، التي منها: قوله صلى الله عليه وآله في خبر ابن عمر: «أنت صاحبي على الحوض»، وقوله في رواية أبي هريرة: «يكافئه الله بها يوم القيامة» وغيرهما ممّا سيأتي بل مرّ أيضاً، وجب حملها أيضاً على أنّ المراد أنّها كذلك إن بقوا على شرطها، ولم يرتكبوا ما يزيلها، إذ ليس ثابتاً فيهم ما ثبت في عليٍّ وفاطمة والحسنين عليهم السلام من عدم شبهة في ثبوت حُسن حالهم إلى خاتمتهم وجلالتهم في الدنيا والآخرة، بحيث لم يقدر أحدٌ من أعدائهم على الإثبات عليهم بنقص مخالف للكتاب أو السُّنّة أصلاً، أو بذنب واقعي، ولو فرض صدوره في تمام عمرهم مرّةً، كما مرّ كلّ ذلك في أحوالهم، بحيث أوضحنا ما يدلّ على عصمتهم، وبيّنّا ظهور كون تشبّث الناكثين والقاسطين

والمارقين محض تهمة وخلاف كتاب الله وسُنّة رسوله صلى الله عليه وآله، وإجماع سائر المسلمين، حتّى أنّ أفعال عليٍّ عليه السلام معهم كانت كلّها بأمر النبيّ وإخباره، وعلى نهج ما فعل النبيّ صلى الله عليه وآله بالنسبة إلى بعض أعدائه، ولم يثبت للقوم شيء ممّا ثبت في هؤلاء، حتّى أنّه لم يثبت للقوم ما ثبت لبعض سائر أخيار الصحابة كعمّار مثلاً، حيث ثبت عند الكلّ أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله أخبر بأنّ الفئة الباغية تقتله(١) وهو يدعوهم إلى الحقّ، وكان كما أخبر، وأيّ خاتمةٍ أحسن من هذه؟

وكذا أبوذرّ وأمثاله ممّن مرّ أحوالهم لاسيّما في المقالة السادسة من المقصد الثاني، ولو ادّعى أحدٌ ورود مثل هذا للقوم أيضاً فمحض دعوى ليس بثابتٍ مثل ما ذكرناه، كما هو ظاهرٌ، بل قد أسلفنا مفصّلاً دلالة أشياء على خلاف ذلك، حتّى أنّ منها ما مرّ أيضاً في محلّه من كتاب الموطّأ لمالك بن أنس أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لمّا دفن شهداء أُحد وقف على قبورهم وقال: «هؤلاء أشهد عليهم»، فقال أبو بكر: ألسنا يا رسول الله بإخوانهم، أسلمنا كما أسلموا، وجاهدنا كما جاهدوا؟ فقال: «بلى ولكن لا أدري ما تُحدِثون بعدي» فبكى أبو بكر ثمّ بكى، ثمّ قال: إنّنا لكائنون بعدك؟(٢).

وأمثاله عديدة ذكرناها لا سيّما في المقالة السادسة المذكورة، حتّى أنّ منها: التألّمات والتندّمات والتصريحات بالسوء التي نقلها القوم عن شيخيهم عند موتهما، فتأمّل حتّى تفهم أنّ أكثر ما ذكروه فيهما قابل لمثل

---

(١) مسند أحمد ٢: ٣٤٣ و ٦٤٦٣/٣٥٠ و ٦٥٠٢، و ٣: ١٠٦٢٨/٣٧٢، سنن الترمذي ٥: ٣٨٠٠/٦٦٩، المستدرك للحاكم ٢: ١٤٨، و ٣: ٣٩٧، السنن الكبرى للبيهقي ٨: ١٨٩، المناقب لابن المغازلي: ٢٢/٤٣٧.

(٢) الموطّأ ٢: ٤٦١ ـ ٤٦٢.

هذا التوجيه، ولا تغفل عن احتمال كون المراد أيضاً بقوله: «صاحبي على الحوض» أنّه يتلقّاه هناك وإن كان ممّن يجرّوه إلى النار، كما هو مضمون ما مرّ من أحاديث الحوض، وليس لأحدٍ أن يتوهّم أنّ الأمر إذا كان كذلك فأيّ فائدةٍ في ذكر النبيّ صلى الله عليه وآله إيّاها والتبشير بها؛ لأنّا قد بيّنّا في المقدّمة مشروحاً بالآيات والروايات ما يدلّ على أنّ ذلك مقتضى المداراة وحُسن السلوك والامتحانات التي ذكرناها، حتّى يميز الخبيث من الطيّب، إذ لا أقلّ من أنّ في أمثال هذه الأقوال، وكذا فيما هو من هذا القبيل من الأفعال مواعظ شافية موجبة لمزيد صلاح كلّ خيّر طيّب الذات مريد في قلبه ما فيه رضا الله ورسوله صلى الله عليه وآله، كما كان كذلك ما ذكره في حقّ سلمان وأبي ذر والمقداد وعمّار وأمثالهم ممّن صار ورعهم وتقواهم والتزامهم بما (أمر به النبيّ)[1] صلى الله عليه وآله من التمسّك بالكتاب والعترة، وعدم دخولهم في الأُمور الدنيويّة وأمثال ذلك في غاية الكمال بعد ما تشرّفوا بمدح النبيّ صلى الله عليه وآله لهم، وبشارته إيّاهم بالخير، حتّى أنّ ذلك كان أيضاً كذلك بالنسبة إلى مَنْ لم يكن في زمان النبيّ صلى الله عليه وآله، كأُويس القرني وأمثاله، وهكذا فيها نوع إحسانٍ وإلزام وجوب البقاء على الخير، والتجنّب عن الميل إلى غيره ممّا فيه زوالها، وإتمام حجّةٍ على مَنْ كان خبيثاً في ذاته، فاسداً في نيّته، مظهراً للخير والصلاح قولاً وفعلاً، طلباً للدنيا وجلباً للقلوب، لا لمحض الإخلاص لله ورسوله صلى الله عليه وآله، فإنّ مثل هذا الرجل يغترّ بمثل تلك الأشياء كالمستدرج، فلا يبالي مهما تمكّن من ارتكاب ما هو مقتضى ذاته، وما يظهر منه ما في صميم قلبه، فيتمّ الحجّة عليه حينئذٍ يوم القيامة، بحيث

---

(١) بدل ما بين القوسين في «م» هكذا: «أمر الله به على لسان نبيّه».

لا يمكنه الإنكار ولا الاعتذار، فيحقّ عليه حينئذٍ حبط أعماله والخلود في النار، كما أنّه كذلك بعينه حال استدراج الكفّار.

فلا مانع إذاً من أن يكون ما نحن فيه من هذا القبيل إن فُرض صحّة ورودها، كما ينادي به ما صدر منهم لمّا تمكّنوا على ماكان في صميم قلوبهم من حبّ الجاه والرئاسة وغيرهما[1] ممّا أخرجهم عن الدين وأزالهم عن منزلتهم عند الله ورسوله صلى الله عليه وآله والمؤمنين، حتّى أذيّة فاطمة عليها السلام التي هي أذيّة الله ورسوله صلى الله عليه وآله كما مرّ بالنصّ والإجماع، وقد قال عزّوجلّ: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ**﴾[2].

مثلاً: إذا قرّب سلطان رجلاً من أتباعه لبعض خدمات أعجبته، أو مصلحة له اقتضته، أو أراد امتحانه، فرقاه عن درجته ورفعه إلى أعلى من منزلته، وأظهر على الناس مدحه وعزّته عنده، حتّى حصل بذلك له بسط يدٍ على رعيّته والمختصّين به، فحينئذٍ إنْ كان الرجل خيّراً في ذاته، صادقاً في إخلاصه للسلطان وحبّه لخواصّه، فلا شكّ في أنّه حينئذٍ يتّقي غاية الاتّقاء عن التوجّه إلى شيءٍ يحتمل كونه ممّا يكرهه السلطان، بل يقتصر احتياطاً على سلوك ما دون رتبته أبداً.

ولا يخفى أنّ مثل هذا يكون مكرماً أبداً سالماً عن الضرر مطلقاً، إلّا ممّن (يمكن أن)[3] يكون ظالماً عليه، عدوّاً له وللسلطان كما هو ظاهر.

وإن لم يكن خيّراً، بل ولا صادقاً في إخلاصه، فلا يبعد حينئذٍ بل إنّه المجرّب في مثله أنّه يشرع أوّلاً فأوّلاً في الحسد، حتّى على سلطنة

---

(١) في «س»: «وغيرها».

(٢) سورة الأحزاب ٣٣: ٥٧.

(٣) ما بين القوسين لم يرد في «س، ن».

السلطان وإن لم يقدر على الإبراز، فمهما يكونوا في شدّة وحرب وقتال فلا همّ له إلّا نجاة نفسه ولو بالهرب، ومهما يرى حالة رفاه للسلطان والناس يلتزق به ويدخل نفسه في الأُمور التي يحسبه الناس بذلك بادئ الرأي أنّه في غاية القرب عنده، بحيث ربما توهّموا أنّه لا يصدر إلّا عن رأيه، بل يتملّق إليه أيضاً بما يريه أنّه مخلص له صاف ناصح لكي يسمع كلامه ويعجبه حاله، كما قال سبحانه في سورة المنافقون: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾[1]، وفي ضمن ذلك يفعل ما يريد من المكر في إفساد حال مَنْ يحسده من أولياء السلطان، وخواصّه المقرّبين عنده كملاً، بحيث لو قدر على قتله أو على إزالته عن حالته، أو إراءة حطّ درجته للناس لفعل، حتّى أنّه ربّما يتصدّى لخيانة السلطان أيضاً وتخلخل ملكه.

ولا يخفى أنّ مثل هذا إذا انكشف حاله وسريرته لقطّعه السلطان إرباً إرباً إن كان عدلاً رشيداً ولو كان هو قبله عنده من أحبّ المحبوبين.

وبالجملة، قد ذكرنا في المقدّمة مفصّلاً أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان مأموراً لأجل مصلحة المداراة والامتحان بالستر، وترك كشف البواطن المفضحة، لا سيّما مع تعيين الشخص وخاصّة بالنسبة إلى جماعة من الصحابة، بل كان يُظهر ودادهم ويذكر ما فيه الخير لهم ولو على نهج التورية التي أقلّها أنّه كذلك إن مات على الخير، كما مرّ في رواية جمعٍ من القوم: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «إنّ في المعاريض لمندوحةً عن الكذب»[2].

---

(١) سورة المنافقون ٦٣: ٤.

(٢) الأدب المفرد للبخاري: ٨٨٨/٢٩٦، مسند الشهاب ٢: ١١٩ ـ ١٠١١/١٢٠، السنن الكبرى للبيهقي ١٠: ١٩٩، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦: ٣٦٠.

وفي روايةٍ أُخرى أنّه قال: «لقد أُمرت أن أتجوّز في القول، فإنّ الجواز في القول هو خير»[١]، حتى رووا: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان يُقبل بوجهه وحديثه على شرّ القوم، يتألّفهم بذلك[٢].

وقال صلى الله عليه وآله: «ليس بحكيمٍ مَنْ لا يعاشر بالمعروف مَنْ لا يجد من معاشرته بدّاً»[٣].

وأمثال ذلك من الآيات والروايات كثيرة، مرّت أكثرها مع تحقيق الحال في المقدّمة، مَنْ أراد ذلك فليرجع إليها، حتّى يتبيّن له عياناً أنّه لو فرض أيضاً ولو محالاً صحّة هذه الأخبار وأمثالها ـ كما سيأتي بعضها ـ لكان المراد ما ذكرناه.

هذا، مع أنّه يكفي إذاً في زوال مارووه فيهما ومحو الخير عنهما، وكذا في أمثالهما وأعوانهما، على تقدير فرض الصحّة محض أذى فاطمة عليها السلام كما ظهر، فضلاً عمّا صدر منهما في أمر الخلافة ممّا بيّنّاه في مقالات ذكر حكاية يوم السقيفة، ويوم المنازعة مع عليٍّ عليه السلام في مطالبة البيعة منه، فارجع إليها إن كنت تُريد مزيد التوضيح.

ثمّ إنّ ما ذكروه فيها من حكاية أمر النبيّ صلى الله عليه وآله بسدّ الأبواب غير باب أبي بكر، وقوله صلى الله عليه وآله بمواساة أبي بكر إيّاه بماله بحيث ما انتفع بمال أحدٍ

---

(١) سنن أبي داوُد ٤ : ٥٠٠٨/٣٠٢، شعب الإيمان ٤ : ٤٩٧٥/٢٥٢، الجامع الصغير ٢ : ٧٢٨٩/٤١٠، كنز العمّال ٣ : ٧٨٦٦/٥٥٣.

(٢) الشمائل المحمّدية للترمذي : ٣٤٥/٢٨٥، مجمع الزوائد ٩ : ١٥، الجامع الصغير ٢ : ٧١٢٣/٣٨٨، كنز العمّال ٧ : ١٨٥٢٢/١٦٠.

(٣) شعب الإيمان ٦ : ٨١٠٤/٢٦٧، فردوس الأخبار ٣ : ٥٢٨٤/٤٥٣.

مثل انتفاعه بمال أبي بكر[١] كذب صريح، وافتراء فضيح على النبيّ صلى الله عليه وآله واضحاً بيّناً كالشمس في رابعة النهار.

أمّا حكاية الباب: فلأنّه قد مرّت أخبار كثيرة صحيحة مرويّة بطُرق مستفيضة مسلّمة عند المخالف والمؤالف، عن جماعة كثيرة من أهل البيت عليهم السلام والصحابة، حتّى عن بعض الذين هذه الأخبار الموضوعة نُسبت إليهم، صريحة في سدّ جميع الأبواب ما سوى باب عليٍّ عليه السلام، حتّى أنّ في بعضها تصريحاً بأنّ من الأبواب التي سُدّت كان باب العبّاس وباب أبي بكر وعمر وغيرهم، وأنّ فاطمة خرجت إلى باب بيتها مع عليٍّ وولديها عليهم السلام يستنظرون الأمر ليسدّوا بابهم أيضاً، فرآهم النبيّ صلى الله عليه وآله فقال لهم: «لم ينزل من الله سدّ بابكم، فإنّك يا عليّ منّي بمنزلة هارون من موسى، ويجوز لي ولك أن ندخل هذا المسجد جنباً، ولا يجوز ذلك لغيرنا، كما كان كذلك لموسى وهارون».

ومع هذا إلى الآن آثار ذلك واضحة من عمارة المسجد، فأيّ كذبٍ أوضح من مثل هذا؟ حتّى أنّ من بعض ما رواه البخاري يظهر أنّ ذلك صار في أيّام مرض النبيّ صلى الله عليه وآله[٢]، وهو أيضاً ممّا يكذّب الرواية، حيث لا شبهة ولا خلاف في تحقّق تلك الحكاية قبل وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله بمدّةٍ.

نعم، حكاية الخوخة ربّما تكون أصيلةً، بل ربّما يكون ذكر الباب بدلها تحريفاً عن بعض الوضّاعين.

---

(١) انظر: كتاب السُنّة: ١٤٦٣/٦١٣، صحيح البخاري ١: ١٢٦، السنن الكبرى للنسائي ٥: ٨١١٠/٣٧، صحيح ابن حبّان ١٥: ٢٧٣ ـ ٦٨٥٨/٢٧٤.

(٢) صحيح البخاري ١: ١٢٦.

وقد بيّنّا أنّ إحسان النبيّ صلى الله عليه وآله كان عامّاً، لا سيّما بالنسبة إلى أمثال هؤلاء إتماماً للحجّة عليهم، حيث جعلوا تلافي إحساناته أذيّتهم أهل بيته، كما كفىٰ حكاية فاطمة عليها السلام.

ومن العجائب ما حكاه ابن حجر ـ كما مرّ ـ من استنباط علمائهم خلافة أبي بكر من فتح بابه، الذي ادّعوه كذباً وزوراً، استناداً إلى احتياج الخليفة إلى القرب من المسجد، لشدّة احتياج الناس إلى ملازمته للصلاة وغيرها[1]؛ ضرورة أنّ الأمر لو كان كذلك لكان فتح باب عمر أولى؛ لطول مدّة خلافته، وكون حاجة الناس إليه أكثر، بل كان لا بدّ من ذلك في عثمان أيضاً؛ لما ذكرناه في عمر، مع أنّ كون بابهما في المسجد ربّما كان حافظاً لهما عن القتل.

هذا، مع أنّ هؤلاء وغيرهم أيضاً كانوا في غاية الاحتياج إلى عليٍّ عليه السلام من كلّ جهةٍ، كما هو معلوم عند كلّ متتبّعٍ، وكانت الخلافة له أيضاً ولو أخيراً، ففتح الباب[2] حينئذٍ إنّما كان يستقيم له خاصّة، أو للكلّ، بناءً على هذا الوجه، لا لأبي بكر خاصّة، كما هو ظاهر، على أنّه قد مرّ أنّ الوجه في فتح باب عليٍّ عليه السلام إنّما كان ما صرّح به النبيّ صلى الله عليه وآله، فافهم.

وأمّا إنفاق المال: فلأنّه أوّلاً من الواضحات البيّنة أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله ما دام في مكّة لم يكن محتاجاً إلى شيءٍ؛ إذ لم تكن حينئذٍ حرب، ولا تهيئة عسكر، ولا كثرة الفقراء من المسلمين، وأمثال ذلك، حتّى يحتاج إلى الصرف عليهم؛ لأنّ ما سوى أقلّ قليلٍ منهم كانوا مهاجرين في

---

(١) الصواعق المحرقة: ٣٦.

(٢) في «م» زيادة: «له».

الحبشة مع جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه من أذى قريش ، مع أنّ كلّ المسلمين ذلك الوقت كانوا أربعين أو أكثر بقليلٍ ، كما هو في السير مذكور ، ومع هذا كان عند النبيّ صلى الله عليه وآله وبيده مال خديجة ، بحيث كان يكفي له ولعياله ولمواساة غيره ، ويزيد كثيراً ، حيث اتّفق الناس على أنّها كانت أيسر قريش ، وأكثرهم مالاً وتجارةً ، حتّى أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان ينفق من ذلك المال ، بحيث ضمّ عليّاً عليه السلام إلى نفسه تخفيفاً بذلك عن أبي طالب رضي الله عنه .

وبالجملة ، لم يذكر أحد أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله بعد تزويجه بخديجة احتاج إلى شيءٍ وما دام في مكّة ، حيث لم تمت خديجة إلّا في سنة الهجرة ، حتّى أنّه ما اشتدّ الأمر ولا ضاق على النبيّ صلى الله عليه وآله وهو في مكّة مثل مدّة استتاره في الشعب ، ولا كلام في وجود خديجة وأبي طالب كليهما حينئذٍ وتكلّفهما مع عليٍّ عليه السلام جميع أُموره وخدماته ، كما مرّ في ذكر أحوال أبي طالب ، مع أنّه في تلك المدّة لم يكن يقدر أن يصل إليه ، ولا أن يسأل أحد عن حاله لا أبو بكر ولا غيره ما سوى جمع من بني هاشم حضور عنده .

ثمّ إنّه ثانياً لا كلام ولا شكّ في كون أبي بكر بعد الهجرة من الفقراء في المدينة ، المحتاجين إلى مواساة الأنصار في الدار والمال ، بحيث لم يكن يقدر على سدّ مجاعة ابنته أيّاماً كان النبيّ صلى الله عليه وآله يشدّ حجر المجاعة على بطنه .

وقد روى كلّ أحدٍ أنّه لما أخذ الخلافة عيّنوا له كلّ يوم ثلاثة دراهم من بيت المال[1] لمعيشته ، وكذا في مكّة ، من أين كان له المال لاسيّما

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٧ : ٢٢٤ .

أربعين ألفاً بل مائة ألف كما ادّعاه أتباعه[١]، وقد كان هو في الجاهليّة معلّماً للأولاد، وفي الإسلام خيّاطاً، وكان أبوه في أسوأ الحال وفي معيشته ضنك، إذ كان كسبه في أكثر عمره من صيد القماري والدباسي، فلمّا عيى وعجز عن ذلك التجأ إلى عبدالله بن جُدعان فنصبه ينادي على مائدته كلّ يوم لإحضار الأضياف، وجعل له على ذلك ما يقوته من الطعام.

وهذا كلّه ممّا ذكره كلّ أهل السير[٢]، حتّى أنّ أبا بكر كان معروفاً بابن آكلة الذِّبّان، من جهة أنّ أباه كان يحرز في مطبخ ابن جُدعان المرق الذي كان يأخذه من مائدته، فكانت الذِّبّان تجتمع عليه ويموت فيه ما يموت منها إلى الليل، فكان يأتي به إلى إمرأته وهي تأكله معها من الجوع والظلمة[٣]، حتى روى جمع من أتباع أبي بكر أيضاً: أنّه طلب يوماً من منزله غشاءً لقربةٍ فلم يكن عنده شيء حتّى شقّت ابنته أسماء نطاقها فغشّت القربة بنصفه، وزعموا أنّه سمّاها ذات النطاقين لأجل هذا[٤].

ثمّ إنّه كيف يصحّ ـ ثالثاً ـ ما ادّعوه مع ما رووه ـ كما مرّ في آية الغار ـ أنّه لمّا أحضر جملاً[٥] ليركب النبيّ صلى الله عليه وآله من الغار إلى المدينة لم يرض

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ٣٠ : ٦٦، تاريخ الإسلام (عهد الخلفاء الراشدين) : ١٠٧، تاريخ الخلفاء للسيوطي : ٢٩.

(٢) التعّجب للكراجكي ضمن كنز الفوائد : ٥١، الإفصاح للمفيد : ١٧٦، الصوارم المهرقة : ٣٢٤.

(٣) انظر : شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٣ : ٢٧٤ ـ ٢٧٥، وفيه إشارة لأصل الحكاية.

(٤) انظر : التعجّب للكراجكي ضمن كنز الفوائد : ٥١، الاستيعاب ٤ : ٣٢٢٦/١٧٨٢، أُسد الغابة ٦ : ٦٦٩٨/٩.

(٥) في «م» : «الجمل».

النبيّ صلى الله عليه وآله حتّى اشتراه منه بالثمن ثمّ ركب[١] ، وكذا نقل مثله في بلال ، حيث قالوا : إنّه أراد أن يهبه للنبيّ صلى الله عليه وآله فلم يقبل إلّا بالثمن ، فقال أبو بكر : إنّي أعتقه ويخدمك ، فرضي النبيّ صلى الله عليه وآله بذلك فأعتقه[٢] .

وأمّا حكاية تركه نجوى رسول الله صلى الله عليه وآله كسائر ما سوى عليٍّ عليه السلام من الصحابة لمّا نزل الأمر بالصدقة قبل النجوى ، فممّا لا كلام فيه كما مرّ في آية النجوى في الفصل التاسع من المقالة الأخيرة من المقصد الأوّل .

هذا كلّه ، مع ما في سياق الكلام من النكارة ، وخلوّ القرآن عن الإشارة إلى القبول والبشارة ضرورة من الله الذي أنزل في عليٍّ عليه السلام في كلّ تصدّقٍ منه وعطاء ما أنزل ، لا سيّما مثل سورة هل أتى ، وآية ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ**﴾[٣] ، وكذا في فاطمة والحسنين عليهم السلام ، وكذا في خديجة في قوله : ﴿**وَوَجَدَكَ عَآئِلاً فَأَغْنَىٰ**﴾[٤] ، يعني : بمال خديجة عليها السلام ، كما صرّح به المفسّرون وغيرهم[٥] ، وكذا في الأنصار ، حيث قال : ﴿**وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ**﴾[٦] ، وقال تعالى : ﴿**يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ**﴾[٧] ، وقال : ﴿**وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ**﴾[٨] ، حتّى أنزل في أبي الدحداح وأمثاله ما

---

(١) تاريخ الطبري ٢ : ٣٧٩ .

(٢) لم نعثر عليه .

(٣) سورة المائدة ٥ : ٥٥ .

(٤) سورة الضحى ٩٣ : ٨ .

(٥) تفسير السمرقندي ٣ : ٤٨٧ ، الكشف والبيان ١٠ : ٢٢٩ ، تفسير القرآن للسمعاني ٦ : ٢٤٥ ، الوسيط للواحدي ٤ : ٥١١ ، معالم التنزيل ٥ : ٥٨٩ ، الكشّاف ٦ : ٣٩٣ ، التفسير الكبير للرازي ٣١ : ٢١٩ .

(٦) سورة الأنفال ٨ : ٧٤ .

(٧) سورة الحشر ٥٩ : ٩ .

(٨) سورة الحشر ٥٩ : ٩ .

أنزل[١]، كيف يسكت عن مثل هذا الأمر الذي يعظّمه النبيّ صلى الله عليه وآله ذلك التعظيم العظيم ولم ينزل فيه شيئاً.

فعلى هذا إمّا الوجه في السكوت عدم صحّة نقل الإنفاق، كما هو الظاهر، أو عدم قبوله عند الله إمّا لعدم كونه مؤمناً باطناً، كما بيّنّا أنّه الوجه أيضاً في عدم نزول السكينة عليه في آية الغار، أو لكون نيّته غير خالصةٍ لله ورسوله صلى الله عليه وآله، أو لأنّ الله حيث يعلم عاقبته وأنّه يحبط أعماله أخيراً سكت عن تحسين فعله، حتّى أنّ مثل هذا التعظيم الذي ذكروه ينادي بكون أصل الكلام مجعولاً على النبيّ صلى الله عليه وآله، حيث إنّه لا يوجد في المعتاد من كلامه مثل هذه العبارة المخالفة لقول الله عزّوجلّ: ﴿وَوَجَدَكَ عَآئِلاً فَأَغْنَىٰ﴾[٢] الصريح في أنّ الواجب عليه أن يكون ممنوناً له لا لغيره، المتضمّنة لخلاف ما كان عليه النبيّ صلى الله عليه وآله من اجتنابه دائماً عن كلّ شيءٍ يورث ثبوت يدٍ لأحدٍ غير الله عليه، وأمثال ذلك ممّا يدلّ على نكارة تلك العبارة، حتّى أنّ منها ترجيح مثل هذا الإنفاق الذي قد بيّنّا أنّه لا يظهر له مصرف واحد على إنفاق خديجة، لاسيّما بعد ملاحظة إضافة المواساة بنفسه، الذي لا مصداق له أصلاً، بل خلافه ثابت من فراره عنه مراراً، وتركه بين الأعداء كراراً، لا سيّما يوم أُحد، واضطرابه في الغار ونحو ذلك، وكذا إضافة ذكر الإحسان بإنكاح ابنته، حيث إنّه من أجلى البديهيّات أنّ الأمر بالعكس، فإنّه هو وبنته تشرّفا وارتفعا، واكتسبا المغنم الأعلى، والرتبة القصوى بين الناس، حتّى خرجت طائفته عن الخمول والخفّة والذلّ بهذا التزويج الذي لو تحقّق مثله في بنات الملوك العظام، وأعيان الأكابر الأعلام، لافتخروا به

---

(١) انظر: تفسير التبيان ٥: ٥٠١، زاد المسير ٩: ١٤٧، تفسير القرطبي ٢٠: ٩٠.

(٢) سورة الضحىٰ ٩٣: ٨.

جيلاً بعد جيلٍ ، وحيناً بعد حين ، وبالجملة ، وجود أمثال هذه الأشياء من قرائن الوضع ، فافهم .

ثمّ إنّ الخبر التاسع أعني رواية الترمذي عن عبدالله بن حنظلة(١) وبعد قطع النظر عن قدحه له معنىً يستفاد ممّا روي عن أئمّة آل محمّد الصادقين صلوت الله عليهم أجمعين ، فإنّهم قالوا : «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله رأى أبابكر وعمر ، فقال : هذان السمع والبصر ، ثمّ أتاه عثمان ، فقال : هذا الفؤاد ، ثمّ جاء عليٌّ عليه السلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : إنّ السمع والبصر والفؤاد كلّ أُولئك كان عنه ـ وأشار إلى عليٍّ عليه السلام ـ مسؤولاً ، أي : يسألون عنه يوم القيامة عن ولايته وإمامته»(٢) .

وكأنّ الذي رواه مرسلاً تصرّف فيه على وفق فهمه وزعمه ، مع أنّ صاحب الاستيعاب صرّح بأنّ راويه ضعيف لم يرو إلّا هذا الخبر مرسلاً فقط(٣) ، وفي طريقه أيضاً مغيرة الحرّاني ، وهو أيضاً ضعيف .

ثمّ لا شكّ في أنّ خبر عائشة الذي بعد هذا الخبر كذب صريح منها ، أو من بعض مَنْ في طريقه من الوضّاعين ، وقد وضعوه في مقابل ما ورد في عليٍّ وفاطمة والحسنين عليهم السلام ، كما مرّ في فضائلهم من الأحاديث الكثيرة الصحيحة الصريحة في أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله منهم وهُمْ من النبيّ صلى الله عليه وآله ، وخُلقوا جميعاً من نورٍ واحد وطينةٍ واحدة ، ذرّيّة بعضها من بعضٍ(٤) ،

---

(١) سنن الترمذي ٥ : ٣٦٧/٦١٣ عن عبدالله بن حنطب .

(٢) معاني الأخبار : ٢٣/٣٨٧ ، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ٣١٣ ـ ٨٦/٣١٤ ، بحار الأنوار ٣٠ : ٤١/١٨٠ ، نقلاً عن معاني الأخبار .

(٣) انظر : الاستيعاب ١ : ٤٠١ .

(٤) علل الشرائع ١ : ١/١٣٤ باب ١١٦ ، الخصال : ١٠٨/٣١ ، معاني الأخبار : ٤/٥٦ ، روضة الواعظين : ٧٧ ، شرح الأخبار ١ : ٢٠٠/٢٢٠ ، ينابيع المودّة ٢ : ٣٠٣ .

وأين هذا من أبي بكر وبينه وبين النبيّ ﷺ طوائف ؟

وكذا قد مرّ متواتراً في مؤاخاة النبيّ ﷺ نفسه مع عليٍّ عليه السلام يوم آخا بين أصحابه، حتّى آخا بين أبي بكر وعمر، ولم يؤاخ النبيّ ﷺ أبداً مع أحدٍ سوى عليّ عليه السلام، وكلّ مَنْ قال خلاف ذلك فقد كذب وافترى، حتّى أنّه لو فرضنا أنّ المراد المؤاخاة في الإسلام، كما مرّ في نظيره، فقد ذكرنا هناك أيضاً أنّه مشروط بحسن العاقبة وصحّة الخاتمة وعدم الانقلاب، ودون إثبات ذلك في أبي بكر خرط القتاد، على أنّهم لو وجدوا مثل هذا الخبر[1] لصاحوا به يوم السقيفة، ولا أقلّ من ذكره لمّا ادّعاه عليٌّ عليه السلام لنفسه عند مطالبتهما البيعة منه.

ثمّ ممّن صرّح بكون هذا الخبر كذباً السيوطي، فإنّه لمّا ذكر هذا الخبر قال: هذا الخبر ممّا رواه الديلمي عن عائشة، وفيه عبد الرحمان بن عمرو بن جبلّة كذّبوه[2]، فافهم.

ثمّ هكذا حال ما بعده من خبري أبي هريرة وابن عمر في كونهما مكذوبين في مقابل ما مرّ من الأحاديث الكثيرة جدّاً الواردة في عليٍّ عليه السلام، التي منها: ما رواه السيوطي في الجامع الكبير عن كتاب الحافظ أبي نُعيم، وكتاب ابن عساكر وغيرهما، عن عمر، وأورده عليّ بن حسام في ترتيبه على فضائل عليٍّ عليه السلام: أنّ النبيّ ﷺ قال: «يا علي يدك في يدي تدخل معي يوم القيامة حيث أدخل»[3].

---

(١) في «م» زيادة: «أيضاً».

(٢) جمع الجوامع أو الجامع الكبير ١ : ٧.

(٣) فضائل الخلفاء الأربعة: ٢٣٨/١٨٤ في ذيل الحديث، تاريخ مدينة دمشق ٤٢ : ٣٢٨، ذخائر العقبى: ١٦١، جامع الأحاديث للسيوطي ٩ : ٧٨٩٦/١٨١، كنز العمّال ١١ : ٣٣٠٥٦/٦٢٧.

ومنها : ماروواه الطبراني عن سلمان وأبي ذرّ ، والعقيقي[١] وابن عدي عن حذيفة : أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال في حديثٍ له : إنّ عليّاً أوّل مَنْ يصافحني يوم القيامة»[٢] ، الخبر .

ومنها : ماروواه جماعة منهم السيوطي ، والعِصامي ، وعليّ بن حسام ، بل أحمد بن حنبل وغيره بتفاوت يسير ـ كما مرّ كلّ ذلك في فضائل عليٍّ عليه السلام ـ عن أبي سعيد الخُدري وغيره : أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال لعليٍّ عليه السلام : «إنّي سألت ربّي فيك خمساً فأعطاني ، أمّا الأُولى فإنّي سألت ربّي أن تنشقّ عنّي الأرض ، وأنفض التراب عن رأسي وأنت معي ، فأعطاني»[٣] ، الخبر ، وأمثاله كثيرة .

هذا ، مع أنّ الخبرين ليس سياقهما مثل سياق ما ورد في عليٍّ عليه السلام ، فإنّهما ليسا بصريحين في أنّ ذلك لحسن حالهما؛ لقيام احتمال أنّه قال ذلك لأجل أنّه كان يعلم أنّهما يُدفنان معه ، فأشار (أنّهما لأجل هذا)[٤] يخرجان معه من القبر إلى المحشر ، ولا يمنع هذا عن الحساب والعذاب بما صدر منهما ، فافهم .

وأمّا خبر الطبراني عن ابن مسعود فغاية ما يدلّ عليه أنّهما كانا من

---

(١) لعلّه هو عليّ بن أحمد العقيقي ، ولم نعثر على ما رواه عن حذيفة . نعم ، وجدنا الحديث المذكور بسندٍ آخَر في كتاب العقيلي .

(٢) المعجم الكبير للطبراني ٦ : ٦١٨٤/٢٦٩ ، الضعفاء الكبير للعقيلي ٢ : ٤٧ عن ابن عبّاس ، وانظر : الكامل لابن عديّ ٥ : ٣٧٥ ، وفيه عن ابن عباس أيضاً .

(٣) الخصال : ٩٣/٣١٤ و ٩٤ ، المناقب للخوارزمي : ٢٨٠/٢٩٣ ، وانظر : جامع الأحاديث للسيوطي ٤ : ١٢٨٠٩/٤٦٢ ، وسمط النجوم للعاصمي المشهور بالعصامي ٣ : ٦٥ ، وتاريخ بغداد ٤ : ٣٣٩ ، وفضائل الصحابة ٢ : ١٢٧/٦٦١ ، وكنز العمّال ١٣ : ٣٦٤٧٦/١٥٢ .

(٤) بدل ما بين القوسين في «م» هكذا : «إلى أنّهما» .

خواصّ أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله، ولا كلام في أنّهما كانا كذلك، بل إنّما الكلام في أنّهما خانا في الصحبة والخصوصيّة بعده، كما كان السامري كذلك من خواصّ أصحاب موسى عليه السلام ثمّ فعل ما فعل، وأمثاله كثيرة كالزبير ـ مثلاً ـ مع عليٍّ عليه السلام، ونحو ذلك.

ثمّ إنّ خبرَي ابن عساكر في الوزارة والاستشارة، فقد تبيّن صريحاً أنّ الثاني رواية ابن العاص، وهو ممّن أوضحنا حاله في الكذب والشرّ، لاسيّما رواه ابن عساكر في تاريخه، فقد ذكرنا أنّ القوم غير معتمدين على تاريخه، ومع هذا محض الاستشارة لا فضل فيها، فإنّ ظاهر آية الاستشارة يدلّ على أنّ الأمر بذلك إنّما كان لتأليفهم واستخراج ما في صدورهم من النصح وغيره ونحو ذلك، لا لأجل الاعتماد عليهم والتعلّم منهم، وكفى في هذا[1] قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[2]، فإنّ الظاهر أنّ كلّ غير معصومٍ مصداق الإثم ـ كما مرّ بيانه في محلّه ـ فالصحابة كلّهم كانوا من الآثمين ما سوى عليٍّ عليه السلام وإن لم يكن بعضهم من المنافقين.

وظاهرٌ أنّ مثل هذا إن لم يكن دالّاً على النقص لا يدلّ على الفضل، لا سيّما الذي هو مقصود القوم، بل هكذا حال الوزارة أيضاً، كما سيظهر؛ لأنّ أصل خبره مرسل، ومن الكتاب المذكور، ومعارض صريحاً لما مرّ في الفصل الثامن من المقالة الأخيرة من المقصد الأوّل من الروايات التي وصلت في الكثرة والصراحة إلى حدٍّ صار مضمونها ـ الذي هو وزارة عليٍّ عليه السلام ـ في مرتبة الدراية؛ ضرورة دلالة هذا الخبر على انحصار الوزارة فيهما، كما تنادي به كلمة «لكلّ نبيّ وزيرين ووزيراي فلان وفلان» وهذا

---

(١) في «م»: «ذلك».

(٢) سورة الإنسان ٧٦: ٢٤.

لا يجتمع مع كون عليٍّ عليه السلام أيضاً وزيراً ، بل كثير من[1] أحاديث وزارة عليٍّ عليه السلام أيضاً بحيث تنادي بكون الوزارة مختصّة به ، لاسيّما أحاديث المنزلة ؛ ولهذا قال ابن حجر في شرح الهمزيّة[2] : إنّ المراد بوزارة عليٍّ عليه السلام وزارة خاصّة ، مثل وزارة هارون ، أعظم من مطلق الوزارة التي فيهما ، قال : ومن ثَمَّ أخذ منها الشيعة أنّها تفيد النصّ على أنّه الخليفة بعده .

قال : وممّا يؤيّد هذه الوزارة الخاصّة كونه أخاه دون غيره ، وأرسله (بسورة براءة)[3] دون أبي بكر ، واستخلفه بمكّة عند هجرته ، حتّى أدّى ودائعه ، وقضى ما عليه ، وأتى بأهله ، قال : فهذه كلّها مؤذنة بوزارة خاصّة لم توجد في غيره[4] ، انتهى .

ولا يخفى أنّه بناءً على هذا إمّا وجب الحكم بكون هذا الخبر وأمثاله موضوعاً ، كما رواه الترمذي مرسلاً أيضاً أنّه صلى الله عليه وآله قال : «ما من نبيّ إلّا وله وزيران من أهل السماء ، ووزيران من أهل الأرض ، فأمّا وزيراي من أهل السماء فجبرئيل وميكائيل ، وأمّا وزيراي من أهل الأرض فأبو بكر وعمر»[5] لاسيّما إذا لوحظ أيضاً عدم ظهور وزيرين لكلّ نبيّ ، أو الحكم بأنّ المراد فيه مطلق مَنْ يستشيره الإنسان فيما يعلم منه النصح ، أو الغشّ ، أو الامتحان ، أو اقتضاء المصالح ، لاسيّما اللازمة في التأليف والمداراة من مزيد الإحسان ونحو ذلك ، دون ذلك المعنى الخاصّ الذي كان مراد

---

(١) في «م» زيادة : «الروايات و» .

(٢) في «م» : «الوزارة» بدل الهمزيّة» .

(٣) بدل ما بين القوسين في «س ، ن» : «ببراءة» .

(٤) المصدر غير متوفّر لدينا .

(٥) سنن الترمذي ٥ : ٣٦٨٠/٦١٦ .

النبيّ صلى الله عليه وآله، حيث قال: «اللّهمّ إنّي أسألك كما سألك عبدك موسى بن عمران، اللّهمّ اجعل لي وزيراً من أهلي عليّاً أشدد به أزري وأشركه في أمري»(١).

بل ربّما يقال: ولهذا لم يشركهما معه هناك ولم يشركه معهما هاهنا، وظاهرٌ حينئذٍ أن لا فضل في هذا إن لم يكن نقصاً.

ولا ينافيه ما في خبر الترمذي من ذكر جبرئيل وميكائيل معهما؛ إذ لو فُرض صحّة الخبر ولو محالاً، لوجب لأجل الجمع أن يُحمل على أنّ المراد مطلق الاشتراك في الاستشارة وإن كان الوجه في أحدهما غير الوجه في الآخَر، وكفى في هذا وجود الغلط أو الخيانة في بعض وزراء الأرض ولو أحياناً بخلاف وزراء السماء.

وبالجملة، هؤلاء القوم ارتكبوا حتّى الكذب والوضع لترويج باطلهم، والحمد لله الذي فضحهم حتّى في أصل ما وضعوه، كما هو ظاهر في جميع ما مرّ ويأتي، ولا أقلّ من أنّه لو كان عندهم مثل هذا لصاحوا به يوم السقيفة ولم يتركوا عليّاً عليه السلام ولا غيره يتنفّسون ساعة، فافهم.

ثمّ إنّ بقيّة الأخبار التي ذكرناها وما يكون بمضمونها كلّها كذب صريح على الله ورسوله صلى الله عليه وآله، بحيث لا يمكن تصحيحها أبداً لا سنداً ولا متناً.

أمّا أوّلاً: فلأنّ الراوي في الجميع، مع اختلاف ألفاظها واحد، وهو أنس بن مالك الذي قد بيّنّا مشروحاً أنّه من الكذّابين على رسول الله صلى الله عليه وآله،

---

(١) النور المشتعل: ٣٧/١٣٨، المعيار والموازنة: ٧١، العمدة: ٤٣١/٢٧٢، مناقب ابن المغازلي: ٣٧٥/٣٢٨، تذكرة الخواصّ: ٢٤، شواهد التنزيل ١: ٥١١/٣٧٠ بتفاوتٍ.

المنحرفين عن عليٍّ عليه السلام ، بحيث أنكر حديثاً في شأنه فدعا عليه بالبرص فأصابه[١] ، ومع هذا كان غالياً في حبّ الشيخين ، لا سيّما مع الأوّل ، كما سيظهر ممّا سيأتي سيّما في حكاية صلاة أبي بكر ، ومع هذا هي من منقولات ابن عساكر في تاريخه ، وفيه ما فيه ، كما ظهر غير مرّة .

وأمّا ثانياً : فلأنّ مثل الخبر الأوّل والأخير منها وارد بأسانيد عديدة صحيحة ، بل متّفق على صحّته عند الفريقين في عليٍّ عليه السلام ، وكذا في أن لا يحبّه المنافق ونحو ذلك ، كما مرّ جميع ذلك في محلّه ، فالظاهر كون هذه موضوعة في مقابل تلك .

وأمّا ثالثاً : فلأنّ عدم وجود محبّة بين هؤلاء الأربع بعضهم مع بعضٍ باطناً لا سيّما بين عليٍّ عليه السلام وبين الثلاثة ثابت بيّن ، حتّى من صريح منقولات القوم ، كيف لا وعلى هذا كان مبنى خروج الناكثين والقاسطين على عليٍّ عليه السلام ، حتّى كان معاوية يجهر بدعوى أنّه قاتل عثمان ، فلو لم يجدوا بين عليٍّ عليه السلام وعثمان ما سوى المحبّة كيف أمكنهم التشبّث بما تشبّثوا به ، بل وجود المنافرة الشديدة والعداوة الصريحة بينه وبينهم ممّا لا يمكن إنكاره ، كما بيّنّا في مقالته جميع ذلك مشروحاً مفصّلاً ، بحيث صار كالشمس عياناً[٢] ، مَنْ أراد ذلك فليرجع إليها ، فكيف يجوز على سفيهٍ فضلاً عن النبيه تصديق هذه مع وجود ذلك ، إلّا أن يلتزم القوم كفر هؤلاء الأربعة كلّهم ، لما هو ثابت (بالنصّ والاجماع)[٣] من كون بغض عليٍّ عليه السلام كفراً ، مع ما يصحّحوه أيضاً من كون بغضهما أيضاً كفراً ، ومع

---

(١) في «م» زيادة : «في حينه» .

(٢) في «م» : «في رابعة النهار» بدل «عياناً» .

(٣) ما بين القوسين لم يرد في «م» .

ما لا يمكنهم الإنكار من وجود البغض بينهم ، وهذا مع كونه باطلاً ولو من جهة تكفير عليٍّ عليه السلام ، يوجب على القوم التزام أن يبغضوهم جميعاً إذاً ، لوجوب بغض الكافر ، وهو يوجب التزام القوم بكفر أنفسهم أيضاً ، بناءً على تصحيحهم هذه الأخبار مع ما ورد في عليٍّ عليه السلام جميعاً ، فافهم .

وأمّا رابعاً : فلأنّ عدم حبّ فاطمة عليها السلام لهما ، بل صريح بغضها إيّاهما إلى أن ماتت على ذلك ممّا لا كلام فيه ولا شكّ يعتريه ، كما مرّ بيانه مراراً ، سيّما في ذكر أحوالها ، وذلك ممّا يوجب على مَنْ صحّح هذه الأخبار ، بل على مَنْ لم يكذّبها صريحاً أن يلتزم عدم إيمانها ، بل صريح نفاقها وكفرها ، وذلك كفر صريح ، وإنكار لما هو من الضرورة الدينيّة بالنصّ والإجماع ، بل اتّفاق كافّة أهل الإسلام من حسن حالها وجلالة شأنها عند الله ورسوله صلى الله عليه وآله في الدنيا والآخرة ، حتّى أوجب الله محبّتها ومودّتها بنصّ القرآن[(١)] . وحرّم الله عليها وعلى ذرّيّتها ومحبّيها النار بنصّ الرسول صلى الله عليه وآله[(٢)] . بل كفى لمن رأى ما ورد فيها بنقل المخالف والمؤالف في حكمه بكفر كلّ مَنْ كان[(٣)] مبغوضاً لها؛ ضرورة كون معرفتها أزيد وشأنها أجلّ من أن تبغض مَنْ لا يكون[(٤)] باغضاً لها ، وكون باغضها مبغوضاً (بل باغضاً أيضاً)[(٥)] لله ولرسوله صلى الله عليه وآله واضح على كلّ مَنْ عرفها حقّ معرفتها

---

(١) سورة الشورى ٤٢ : ٢٣ .

(٢) تفسير فرات الكوفي : ٣٦٢/٢٦٩ ، و٥٧٨/٤٣٨ ، روضة الواعظين ١ : ١٤٩ ، بشارة المصطفى : ٤٣ ، الثاقب في المناقب : ٢٥٠/٢٩٣ ، تاريخ مدينة دمشق ١٤ : ١٧٤ .

(٣) في «م» زيادة : «يبغضها ومَنْ كان» .

(٤) في «م» : «لم يكن» .

(٥) ما بين القوسين لم يرد في «م» .

بالاطّلاع على ماورد فيها .

فعلى هذا يجب أن لا يشكّ أحد في كذب هذه الأخبار ، بل يجب أن لا يشكّ في وجوب بغضهما ولو لبغض فاطمة عليها‌السلام لهما ، ولهذا لمّا سأل رجل عليّ بن موسى الرضا عليه‌السلام عنهما قال ما معناه : «إنّه كانت لنا أُمّ صالحة أبغضتهما ، فنحن نخاف من عقوقها إن أحببناهما»(١) .

وأمّا خامساً : فلأنّ كلّ مَنْ تتبّع مع الإنصاف والبصيرة في أحوالهما لم يجد شيئاً يوجب قابليّتهما لما في هذه الأخبار ، بل الأمر بالعكس ، كما بيّنّا من المفاسد التي ترتّبت على خلافتهما ، والقبائح التي صدرت منهما حتّى في زمان النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله ، التي منها : نقض بيعة الحديبيّة ، والهزيمة في الحروب ، والتخلّف عن قول النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله في مواضع ، منها : التخلّف عن جيش أُسامة ، بل عمر هو الذي أوقع الناس في الضلالة ، حيث مَنَع النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله عن أن يكتب للناس ما لم يضلّوا بعده ، كما مرّ مفصّلاً .

ومن الواضحات أنّ شأن النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله أرفع وأجلّ من أن يتفوّه بمثل هذه المتناقضات ، وحيث لم يمكن احتمال الكذب عليه فيما مرّ متواتراً في عليٍّ عليه‌السلام ، فالكذب ما في هذه الأخبار ، فافهم .

ثمّ إنّ من بقيّة تلك الأخبار التي أشرنا (إلى حالها وبيّنّا)(٢) حال بعضها هذه التي هي عمدة ما ذكروها :

أحدها : ما رووه حتّى جمع ، منهم : أحمد والترمذي ، عن حذيفة ، وابن عديّ ، عن أنس ، وغيرهم ، عن أبي الدرداء ، وابن مسعود أيضاً أنّ النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله قال : «اقتدوا باللَّذَيْن من بعدي أبي بكر وعمر» ، وفي رواية أنس

---

(١) انظر : الطرائف ١ : ٣٦٣/٣٥١ .

(٢) ما بين القوسين في «م» هكذا : «إليها وبيان» .

زيادة لفظة: «من أصحابي» بين «بعدي» و«أبي بكر»، وفيها بعد «عمر»: «واهتدوا بهَدْي عمّار وتمسّكوا بعهد ابن مسعود»، وفي غيرها: «وتمسّكوا بهدي عمّار، وما حدّثكم ابن مسعود فصدِّقوه»(١).

أقول: لا شكّ في كون هذا الخبر موضوعاً، أو محرّفاً.

أمّا أوّلاً: فلظهور حال أنس؛ ولأنّ في طريق روايته عن حذيفة، بل عن غيره أيضاً عبدالملك بن عمير، وهو ممّن ضعّفه أحمد بن حنبل وغيره(٢)، حتّى صرّح جمع بأنّه كان من شيعة بني أُميّة، وتولّى أمر القضاء لهم، وكان شديد الانحراف عن أهل البيت عليهم السلام، حتّى روي أنّه كان يمرّ على المجروحين من أصحاب الحسين عليه السلام في كربلاء فيجهّز عليهم، فلمّا عوتب في ذلك قال: إنّما أردت أن أُريحهم(٣).

وقد ذكر السيوطي أنّ الترمذي بعد ذكر هذا الخبر قال: إنّه غريب ضعيف(٤)، وأنّ الحاكم في المستدرك رواه عن ابن مسعود مع الإشارة إلى ضعفه(٥).

وأمّا ثانياً: فلأنّه معارض بل مناقض صريح لما مرّ في محلّه من أحاديث التمسّك بالثقلين، الصحيحة الثابتة وروداً باتّفاق المؤالف والمخالف، فهذا الخبر حينئذٍ إمّا موضوع كغيره ممّا وضع في مقابل ما ثبت

---

(١) انظر: فضائل الصحابة ١: ٥٢٦/٣٥٩، و٦٧٠/٤٢٦، والجامع الصغير ١: ١٣١٩/١٩٧، والكامل لابن عدي ٣: ٤٢٤/٢٩، وتاريخ مدينة دمشق ٣٣: ١١٦ و١١٩، والفتح الكبير ١: ٢١٥.

(٢) الجامع في العلل ومعرفة الرجال ١: ١٩٧/٣٢، الجرح والتعديل ٥: ٣٦١، تهذيب الكمال ١٨: ٣٥٤٦/٣٧٣، ميزان الاعتدال ٢: ٥٢٣٥/٦٦.

(٣) الشافي في الإمامة ٢: ٣٠٨، الأربعين للشيرازي: ٢٧٦.

(٤) جمع الجوامع أو الجامع الكبير ١: ١٣٣.

(٥) انظر: المستدرك للحاكم ٣: ٧٥ ـ ٧٦.

وروده من أهل البيت عليهم السلام ، أو فيه تحريف معنىً أو لفظاً أيضاً ، فإنّ جمعاً صرّحوا بأنّ النسخ القديمة كانت «أبا بكر» بالنصب ، وعليه لا تحريف لفظاً ، بل إنّما نقول : إنّ معناه : أيّها الناس اقتدوا فلا تخالفوا الذين من بعدي : كتاب الله وعترتي أهل بيتي ، يا أبا بكر ، ويا عمر ! ويكون الوجه في تخصيصهما بالذكر من بين سائر المخاطبين تأكيد الحجّة عليهما ، حيث كان يعلم أنّهما يليان الأمر بعده ويخالفان أمره ، على أنّ إيراد صيغة الجمع في الاثنين شائع في المحاورات وعند أهل العرف ، وبناءً على نسخة «أبي بكر» بالكسر يكون التحريف لفظاً أيضاً ، كما فعل أنس بأن زاد لفظة «من أصحابي» أيضاً ، لكي لا يفهم المعنى الذي بيّنّاه ، وإلّا فسائر النسخ خالية عن هذه اللفظة ، وفي بعض نسخ الحديث : «أبو بكر» بالضمّ ، فيكون المعنى حينئذٍ : اقتدوا أيّها الناس أنتم وأبو بكر وعمر باللَّذَيْن من بعدي : كتاب الله وعترتي .

ومن شواهد هذا المعنى قوله : «واهتدوا بهَدْي عمّار» إذ قد مرّ في ذكر أحواله بل وفي غيره أيضاً أنّه لم يزل كان متمسّكاً بكتاب الله وعليٍّ عليه السلام من وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله إلى أن قُتل وهو معه ، رضي الله عنه وأرضاه ، بل ما ذكره في ابن مسعود أيضاً من القرائن ، فإنّه وإن لم يهتد بما اهتدى به عمّار كاملاً إلّا أنّه نقل أخباراً كثيرة في فضائل عليٍّ عليه السلام الدالّة على إمامته ، حتّى أنّ ابن حجر نقل من كتاب الطبراني هذا الخبر عن أبي الدرداء بإضافة ما هو مذكور صريحاً في حديث الثقلين هكذا : «اقتدوا باللَّذَيْن من بعدي أبي بكر وعمر ، فإنّهما حبل الله الممدود ، مَنْ تمسّك بهما فقد تمسّك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها»[١] .

---

(١) الصواعق المحرقة : ١١٦ .

فإذا عرفنا أنّ هذه الإضافة هي تتمّة حديث الثقلين صريحاً، فأيّ علامةٍ حينئذٍ أظهر من كون هذا الخبر إمّا موضوعاً في مقابل ذلك، أو محرّفاً مثل ما بيّنّاه؟ فافهم.

وأمّا ثالثاً: فلأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قد بيّن الموصول المذكور بزعم القوم بأنّ المراد أبو بكر وعمر، وقد تقرّر في الأُصول أنّ السكوت في معرض البيان يفيد الحصر، وأيضاً أنّ المراد إمّا الاقتداء بهما في كلّ الأُمور جميعاً، أو في الجملة ولو في بعضها، أو في خصوص الإمامة، وعلى أيّ تقديرٍ لا يستقيم المعنى، بل ينادي بالوضع؛ ضرورة أنّه لو قيل بالحصر يلزم منه نفي الاقتداء بغيرهما فينفى إن كان المراد الإمامة إمامة عليٍّ عليه السلام وعثمانٍ وغيرهما ولو كان عدلاً عالماً مرضيّاً، بل وينفى وإن لم يكن المراد الإمامة أيضاً مطلق الاقتداء بغيرهما حتّى القرآن إذا اتّفق كون حكمهما خلافه، كما في فدك وغيره، سيّما إذا حمل علىٰ الاقتداء في كلّ الأُمور.

وكلّ هذا باطل خلاف الضرورة الدينيّة، حتّى أنّه مخالف صريحاً لما رووه هُم أيضاً من قول النبيّ صلى الله عليه وآله: «أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم»، مع أنّه قد بيّنّا في أوّل فصول الباب الرابع من المقدّمة بطلان هذا القول أيضاً وأنّه من الموضوعات، أو المراد بالأصحاب أهل بيته الأئمّة عليهم السلام؛ ولهذا لم نذكره في هذه الخاتمة.

ثمّ مع قطع النظر عن الحصر إن أُريد الاقتداء بهما في كلّ الأُمور فهو أيضاً لا يستقيم؛ إذ لا شكّ في أنّهما اختلفا في أُمور، ومع هذا كانا جاهلين حتّى باعترافهما بكثير من الأُمور، حتّى أنّهما لو اتّفقا في كلّ شيءٍ لم يؤمن الخطأ منهما؛ لإجماع الأُمّة على سلب العصمة عنهما، لا سيّما مع وجود

الأعلم منهما ، سيّما عليّ عليه السلام الذي هو باب مدينة العلم ، وأقضى القضاة ، وأحد الثقلين ، ولم يزل مع الحقّ والحقّ معه .

وإن أُريد الاقتداء في الجملة وفي بعض الأُمور ، أي : كلّ ما يعلم حسنه من بين الأُمور وكونه حقّاً ، فظاهرٌ أنّه حينئذٍ يبطل اختصاص الاقتداء بهما كما هو واضح ؛ ولأنّ العلم بحُسن ذلك الشيء إن استفيد من غيرهما فليس ذلك من باب الاقتداء بهما ، وإلّا لزم الدور .

وبالجملة ، حاشا من رسول الله صلى الله عليه وآله أن يقول مثل هذا الكلام المجمل الذي لا توجد له فائدة قابلة لذكره ، إلّا أن يلتزم القوم بأنّ مراده لم يكن إلّا محض الإشارة إلى صحّة إمامتهما ، ودعواهما الخلافة فقط .

ولا يخفى أنّه حينئذٍ مع عدم اندفاع كثيرٍ ممّا ذكرناه يرد ما ينادي بكونه موضوعاً؛ ضرورة أنّ إرادة خصوص مثل هذا يحتاج إلى البيان ، ومع هذا يعارضه بل يناقضه ويزيل الاعتماد عليه بالكلّيّة بل بحيث يوجب الحكم بوضعه ما مرّ مفصّلاً مشروحاً من الدلائل العقليّة والنقليّة ، كتاباً وسُنّةً على إمامة عليٍّ عليه السلام ووصايته وخلافته ، حتّى صار كالشمس ، وأيضاً لو كان عند القوم مثل هذا لما وقعت تلك المنازعات في السقيفة وغيرها ، إذ هما وأتباعهما مع استيلائهم كانوا ينادون به على المنابر ، ولم يحتاجوا إلى التشبّث بحديث «الأئمّة من قريش» وأمثاله ، بل كيف كانوا يقنعون حينئذٍ بدعوى محض أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لم يعيّن أحداً ، بل كيف كان عليٌّ عليه السلام يخالف أمر الله ورسوله صلى الله عليه وآله ولم يبايعهم حينئذٍ ، وكلّ هذا مبطل لصحّة هذا الحديث إذا حُمل على غير المعنى الذي ذكرناه ، فافهم .

الثاني : ما ذكره الخطيب البغدادي وغيره عن ابن عباس أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله

قال: «أبو بكر وعمر منّي بمنزلة هارون من موسى»[١].

أقول: هذا الخبر مع وضوح كونه مكذوباً موضوعاً بلا شكّ ولا ريب، حيث ثبت عند كلّ الأُمّة كون هذا صفةً مختصّة بعليٍّ عليه السلام، كما مرّ بيانه وتوضيحه، حتّى أنّ لأجل هذا عدّه ابن الجوزي من الواهيات[٢]، يستفاد منه القطع والجزم بأنّ مدار القوم كان على وضع الأخبار، سيّما الواردة في عليٍّ عليه السلام لمشايخهم جهاراً، حتّى من غير مبالاةٍ لهم بكون كذبه واضحاً بديهيّاً مثل هذا الخبر وأمثاله ممّا لا يحتاج بطلانه إلى البيان، حتّى أنّ بعضهم ـ كابن حجر وغيره ـ قال: إنّ الشافعي روى بسنده أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «كنت وأبو بكر وعمر وعثمان وعليٌّ أنواراً عن يمين العرش قبل أن يخلق آدم بألف عام، فلمّا خلق آدم عليه السلام أسكننا ظهره، ولم نزل ننتقل في الأصلاب الطاهرة حتّى نقلني الله تعالى إلى صلب عبدالله، ونقل أبا بكر إلى صلب أبي قحافة، ونقل عمر إلى صلب الخطّاب، ونقل عثمان إلى صلب عفّان، ونقل عليّاً إلى صلب أبي طالب رضي الله عنه، ثمّ اختارهم لي أصحاباً، فجعل أبا بكر صدّيقاً، وعمر فاروقاً، وعثمان ذا النورين، وعليّاً وصيّاً، ومَنْ سبّ أصحابي فقد سبّني، ومَنْ سبّني فقد سبّ الله، ومَنْ سبّ الله أكبّه الله على منخريه في النار»[٣].

وقال أيضاً ـ وإنّ المحبّ الطبري روى في رياضه، وعهدته عليه ـ: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «أخبرني جبرئيل أنّ الله تعالى لمّا خلق آدم وأدخل

---

(١) تاريخ بغداد ١١: ٣٨٤ ـ ٣٨٥، تاريخ مدينة دمشق ٣٠: ٦٠ و٢٠٦، العلل المتناهية ١: ٣١٢/١٩٩.

(٢) انظر: العلل المتناهية ١: ٣٥٩/٢٢٨.

(٣) لم نعثر عليه في ما لدينا من كتب الشافعي، وعنه ابن حجر في الصواعق المحرقة: ١٢٥، والمحبّ الطبري في الرياض النضرة ١ ـ ٢: ٥١ ـ ٥٢.

الروح في جسده أمرني أن آخذ تُفّاحة من الجنّة فأعصرها في حلقه، فعصرتها في فيه، فخلق الله من النقطة الأُولى أنت، ومن الثانية أبا بكر، ومن الثالثة عمر، ومن الرابعة عثمان، ومن الخامسة عليّاً، فقال آدم: ربّ! مَنْ هؤلاء الذين أكرمتهم بهذا الإكرام؟ فقال الله تعالى: هؤلاء خمسة أشباح من ذرّيّتك، وهُم أكرم عندي من جميع خلقي ـ أي: أنت أكرم الأنبياء والرسل، وهُم أكرم أتباع الرسل ـ فلمّا عصى آدم ربّه قال: يا ربّ بحرمة أُولئك الأشباح الخمسة الذين فضّلتهم إلّا تبت علَيَّ، فتاب الله عليه»[1].

ولا يخفى ـ كما مرّ صريحاً من طُرق المخالف والمؤالف ـ وورود مضمون هذين الخبرين وأمثالهما بأسانيد جمّة في أصحاب آية التطهير، وآية المباهلة: محمّد، وعليّ، وفاطمة، والحسن، والحسين عليهم السلام، ومع هذا هؤلاء حرّفوها إلى جمعٍ أشركوا بالله بعبادة الأصنام مدّة مديدة، فضلاً عن سائر المعاصي، كالفرار من الحروب وغيرها، ممّا مرّ ويأتي، حتّى جعلوا أكرم الأنبياء بزعمهم بمحض أدنى مخالفة في غير دار التكليف محتاجاً إلى أن يتوسّل بهم دون سائر الأنبياء، حتّى لم تكن شفاعة حبيبه كافيةً أيضاً، ونعم ما قال في الأصلاب الطاهرة، مع أنّه يأتي في عمر ما سيأتي.

هذا، مع ما في نقلهم حكاية السبّ من الإيجاب عليهم تكفير معاوية، سيّما مع نقل وصاية عليٍّ عليه السلام معترفين بها، وسائر العبارات الدالّة على كذبهما ظاهرة، ولهذا جعل ابن حجر العهدة في الأخير على الراوي.

وكذا قال أيضاً: إنّ السيوطي نقل في تاريخ الخلفاء: أنّ أبا يعلى روى عن أبي هريرة أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «لمّا عرج بي إلى السماء فما مررتُ

---

(١) الرياض النضرة ١ ـ ٢: ٥١، الصواعق المحرقة: ١٢٦.

بسماءٍ إلّا ووجدتُ فيها اسمي محمّد رسول الله ، أبو بكر الصدّيق»[١] وفي رواية : «رأيتُ ذلك في العرش»[٢] .

قال ابن حجر : وورد هذا من رواية ابن عمر وأنس وغيرهما ، وأسانيدها كلّها ضعيفة ، لكن يرتقي مجموعها إلى درجة الحسن[٣] .

ولا يخفى سخافته ؛ لأنّ اجتماع هؤلاء الكذّابة في نقل مثل هذا من موجبات الحكم بكذبه ، مع أنّه من الواضحات البيّنة أنّه مأخوذ ممّا مرّ بنقل الفريقين كافّة من أنّ صدّيق هذه الأُمّة هو عليٌّ عليه السلام[٤] .

وكذا ما مرّ كذلك ، حتّى بنقل جمّ غفير من المخالف ، من أنّ الاسم الذي كان مع اسم النبيّ صلى الله عليه وآله كان اسم عليٍّ عليه السلام ، كما ورد أنّ رجلاً سأل أبا عبدالله الصادق عليه السلام عن هذا الخبر ، فقال : «غيّروا كلّ شيءٍ حتّى هذا ، إنّما كتب مع الشهادتين عليّ أمير المؤمنين ، وكتب ذلك على اللوح ، وعلى جناحي جبرئيل ، وعلى العرش والسماوات والأرضين ، والشمس والقمر ، وهو السواد الذي يرى فيه»[٥] .

ومن العجائب أنّهم حرّفوا أيضاً بعض ما زعموه نصّاً على الخلافة ، كما روى البزّار عن عائشة : أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لمّا اشتدّ وجعه قال : «ايتوني بدواة وقرطاس أكتب لأبي بكر كتاباً لا يختلف الناس عليه» ، ثمّ قال : «معاذ

---

(١) مسند أبي يعلى ١١ : ٦٦٠٧/٤٨٨ ، تاريخ الخلفاء للسيوطي : ٤٣ .

(٢) الكامل لابن عدي ٦ : ١٢٠٣/٦٣ .

(٣) الصواعق المحرقة : ١١١ .

(٤) علل الشرائع ١ : ٢/١٧٧ ، الباب ١٤١ ، الأمالي للصدوق : ٤٩/٨٣ ، روضة الواعظين : ١٠٠ ، مناقب ابن شهرآشوب ٣ : ١٠٨ ، الصراط المستقيم ١ : ٢٨١ ، نهج الإيمان لابن جبر : ٥١٥ .

(٥) الصراط المستقيم ٣ : ١٤٤ ، الاحتجاج ١ : ٦٢/٣٦٥ .

الله أن يختلف الناس على أبي بكر»[١].

وروى مثله مسلم عنها أيضاً، وفيه: زيادة قوله: «فإنّي أخاف أن يتمنّى متمّن، ويقول قائل: أنا أولى، ويأبى الله والمؤمنون إلّا أبا بكر»[٢].

ولا يخفى أنّ هذا بعينه أيضاً في مقابل ما مرّ، لاسيّما في الباب الرابع من المقدّمة من الخبر المشهور المنقول في البخاري وغيره من كتب المخالف والمؤالف، المشتمل على أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله أراد أن يكتب ما لا تضلّ أُمّته من بعده أبداً، فمنعه عمر، حتّى قال: إنّه ليهجر[٣].

وظهر هناك أيضاً ما يدلّ على أنّ مراد النبيّ صلى الله عليه وآله كان كتابة خلافة عليٍّ عليه السلام وذرّيّته الأوصياء، حتّى مرّ حديث صريح في إقرار عمر لابن عباس بذلك، ومع هذا عائشة، أو مَن افترى عن لسانها حرّفوا الحديث بما جعلوه لأبي بكر، مع ستر قباحة منع عمر، وإظهار التعريض إلى بطلان دعوى عليٍّ عليه السلام، بل عدم رضا الله ورسوله صلى الله عليه وآله بذلك، حتّى لم يأنفوا بأنّ هذا شيء يكذّبه جميع ما مرّ من الآلاف المؤلّفة التي في فضائل عليٍّ عليه السلام، التي جلّها نصوص على إمامته وشواهد خلافته، مع أنّ أبا بكر وعمر، بل وسائر مَنْ حضر السقيفة، وكلّ مَنْ كان من طرف أبي بكر لم يدّعوا إلّا أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله مات بلا نصّ لا لأبي بكر ولا لغيره، وهؤلاء ادّعوا ما فوق النصّ.

ومن العجائب أنّ إفراط تعصّب ابن حجر وصل إلى حدٍّ قال في مقام ذكر هذا ونحوه ما خلاصته: إنّ الصواب ما ذكره بعض المحدّثين من كون

---

(١) البحر الزخّار ـ مسند البزّار ـ ١٨ : ٢٣٤/٢٢٥.

(٢) صحيح مسلم ٤ : ٢٣٨٧/١٨٥٧، الصواعق المحرقة : ٣٦ ـ ٣٧.

(٣) صحيح البخاري ٦ : ١١، صحيح مسلم ٣ : ٢٢/١٢٥٩، سرّ العالمين ١ : ٢٩.

خلافة أبي بكر كانت بالنصّ [١] لأجل هذا الخبر ونحوه ، ولم يلاحظ ما في هذا الخبر ولا ما في نحوه من كونه آحاداً ، كذّاب الراوي ، مقروناً بقرائن الكذب ، ولا في أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لو أراد خلافة أبي بكر أو أن ينصّ عليه كيف كان يجعله وعمر وأبا عبيدة ـ الذين أخذا له الحكومة ـ تحت حكم أُسامة ، ويخرجهم من المدينة ، حتّى رجعوا بغير إذنه ؟ ولا ما ذكره الصحابة ، حتّى أبو بكر وعمر من عدم النصّ مطلقاً ، ولا ما ادّعاه عليٌّ عليه السلام وأتباعه [٢] وشيعته من النصّ على إمامته ، استناداً إلى أنّ تلك الأُلوف من الأخبار ـ حتّى بنقل مخالفيه فضلاً عن غيرهم ـ آحاد ضعيفة لا يعتمد على شيء منها ، ولا على المجموع من حيث المجموع ، وأنّ هذه الأكاذيب الشاذّة النادرة عدداً وذكراً هو الصدق والصواب ، فاعتبروا يا أُولي [٣] الألباب .

أقول : وإنّما ذكرنا هذه المذكورات هاهنا مع كون وضوح فريتها بحيث لا يحتاج إلى الذكر ، حتّى كذّبها جمع من القوم خوفاً من شيوع شناعتها ، لتكون مُستنداً واضحاً تامّ الوضوح في تكذيب غيرها من الأخبار التي حرّفوها عن عليٍّ عليه السلام إلى هؤلاء ممّا ربّما لا يكون كذبها بهذا الوضوح ؛ ضرورة أنّ الذين لم يستحوا ولم يبالوا في الفرية بأمثال هذه فبالطريق الأولى لا يبالون بغيرها ، كالذي لا يبالي بكشف فرجه علىٰ الناس لا يبالي بكشف سائر جسده ، فافهم .

الثالث : ما رواه أحمد بن حنبل ، وغيره ، عن سفينة ، قال : سمعتُ

---

(١) انظر : الصواعق المحرقة : ٤٢ .

(٢) في «م» : «وأصحابه» بدل «وأتباعه» .

(٣) في «م» زيادة : «الأبصار و» .

النبيّ صلى الله عليه وآله يقول: «الخلافة ثلاثون عاماً، ثمّ يكون بعد ذلك الملك»(١).

وفي روايةٍ: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثمّ تصير ملكاً عَضوضاً»(٢).

قال ابن حجر، أي: يصيب الرعيّة فيه عنف وظلم كأنّهم يعضّون فيه عضّاً، قالوا: هذا هو مدّة خلافة الخلفاء الأربع مع ستّة أشهُر زمان خلافة الحسن عليه السلام(٣)، وقد وصف القائمين بتلك المدّة بالوصف المقتضي للمدح، ووصف مَنْ بعدهم بالوصف الدالّ على القدح، وذلك نصٌّ على صحّة خلافتهم.

والجواب، بعد قطع النظر عن كونه من الآحاد التي زيّفها بعضهم، حتّى من جهة معارضته لأحاديث الاثني عشر خليفة، أن لا دلالة فيه لا على صحّة خلافة الثلاثة ولا على حسن حالهم، بل ولا إيمانهم.

أمّا أوّلاً: فلأنّه يجوز أن يكون هذا الكلام منه صلى الله عليه وآله لأجل كون تلك المدّة مدّة خلافة عليٍّ عليه السلام، أمّا في زمان بيعة الناس معه مع أيّام حكومة الحسن عليه السلام فظاهر، وأمّا قبل ذلك، فإنّ البيعة وإن كانت للثلاثة والاسم لهم لكنّ الحكم واقعاً كان له من الله ورسوله صلى الله عليه وآله، ومع هذا كان بحيث يراجعه الثلاثة في كثيرٍ من الأُمور لاسيّما عمر، فإنّه لمّا تمكّن من الحكم ولم يخف التغيير عنه، وكان عارفاً بأنّ عليّاً عليه السلام لا يزول عن الحقّ، لم يكن يخالفه مهما أمكنه، ففي الحقيقة لم يكن عليٌّ عليه السلام مرفوع اليد عن الحكم

---

(١) مسند أحمد بن حنبل ٦: ٢١٤١٢/٢٨٩، فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل ١: ٤٨٧ و٧٨٩/٤٨٨ و٧٩٠، دلائل النبوّة للبيهقي ٦: ٣٤٢، البداية والنهاية ٦: ١٩٨، السيرة النبويّة لابن كثير ٢: ٣١٠، الصواعق المحرقة: ٤١.

(٢) البداية والنهاية ٦: ٢٥٠، السيرة النبويّة لابن كثير ٢: ٣١٠، سمط النجوم العوالي ٢: ٤٢٦، الصواعق المحرقة: ٤١.

(٣) الصواعق المحرقة: ٤١.

بالكلّيّة في تلك المدّة ، بخلاف ما بعدها من زمان صلح الحسن عليه السلام مع معاوية ، وهلّم جرّاً ، فإنّه حينئذٍ لم يتحقّق لأحدٍ من الأئمّة عليهم السلام مثل هذا ، حتّى أنّ المأمون مع الرضا عليه السلام لم يكن بهذه المثابة ؛ ولهذا حصر الخلافة فيها .

وأمّا ثانياً : فلأنّه يجوز أن يكون هذا القول منه صلى الله عليه وآله لبيان أنّ سيرة الحُكّام المتمكّنين من الحكومة المدّعين للخلافة ولو مبطلين إنّما تكون في تلك المدّة شبيهة ولو ظاهراً بسيرة النبيّ صلى الله عليه وآله في السلوك مع الرعيّة وزيّ الحاكم وأمثال ذلك ممّا ينبغي أن يكون عليه مَن ادّعى الخلافة ؛ إذ لا كلام في ملاحظة الشيخين ذلك تمام الملاحظة وإن كان ذلك لمصلحة تمشية أمرهما ، لقرب عهد الناس بزمان النبيّ صلى الله عليه وآله وسيرته ، ولهذا لمّا غيّر عثمان بعض تغييرٍ نقموا عليه .

وقد صرّح الصادق عليه السلام بهذا ، حيث قال : «إنّهما تركا الدنيا للدنيا»[1] . وقد مرّ سابقاً بيان أنّ لأجل هذا كان عليّ عليه السلام يحسن السلوك معهما ظاهراً ، ويدخل في أُمورهما ممّا كان فيه صلاح الملّة والأُمّة ، بل ربّما يقال : كلا الوجهين جميعاً كان سبب هذا الكلام ، ومن البيّن أنّه لا يلزم حينئذٍ حقّيّة خلافة الثلاثة ؛ إذ المقصود إعلام الناس بأنّ آثار سيرة النبيّ صلى الله عليه وآله ومدخليّة خليفته لا تزول بالكلّيّة إلّا بعد تلك المدّة .

نعم ، إنّما يدلّ بل ينادي بذمّ معاوية ومَنْ بعده من الحُكّام وشرّهم وبطلانهم وسوء حكمهم ، حتّى في ترك أحكام الشريعة وتضييع الملّة والأُمّة ، فافهم حتّى تعلم أنّه يجب أن يُحمل على هذا أمثال هذا الخبر ممّا

---

(١) لم نعثر عليه في مظانّها .

يقرب معناه من هذا المعنى ، كالذي رواه البزّار عن أبي عبيدة الجرّاح : أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال : «إنّ أوّل دينكم بدأ نبوّة ورحمة ، ثمّ يكون خلافة ورحمة ، ثمّ يكون ملكاً وجبريّة»(١) .

وكما رواه الحاكم وغيره ، عن جعدة بن هبيرة وغيره ، منهم : أبو هريرة ، وعمران بن الحُصين : أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال : «خير الأُمم أُمّتي ـ وفي روايةٍ : خير القرون قرني ـ ثمّ الذين يلونهم ثمّ الذين يلونهم»(٢) الخبر .

أمّا الأَوّل : فانطباقه ظاهر على ما ذكرناه ، وأمّا الثاني : فهو أيضاً كذلك ، إلّا أنّ المراد بالقرن الثالث إنّما هو من وفاة عليٍّ عليه السلام إلى شهادة الحسين عليه السلام ، فإنّ الحاكم في تلك المدّة كان معاوية ، وكان هو يداري ظاهراً مع الحسنين عليهما السلام وابن عبّاس وأتباعهم في الجملة ، ولم يخرج عن الحدّ بالكلّيّة مثل يزيد ومَنْ بعده وإن لم يكن هو أيضاً في المداراة والمراعاة ظاهر الشرع مثل الثلاثة ، فكان الحسنان عليهما السلام مقدّما القول في الجملة ، بل أصل وجودهما كان من الغنائم بين الناس ؛ إذ فيهما روائح النبيّ صلى الله عليه وآله حتّى الحُكّام كانوا يستهيبون منهم ، ولم يكونوا يجاهرون بخلافهم ، بخلاف ما بعد شهادة الحسين عليه السلام ، كما هو ظاهر ، فافهم .

الرابع : ما رووه عن معاذ بن جبل ، قال : إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال : «إنّي رأيت أنّي وضعت في كفّة وأُمّتي في كفّة فعدلتها ، ثمّ وضع أبو بكر في كفّة

---

(١) البحر الزخّار للبزّار ٤ : ١٠٨/١٢٨٢ .

(٢) مسند أحمد ٥ : ٦١٠/١٩٤٥ ، مسند عبد بن حميد : ٤٨/٣٨٣ ، صحيح مسلم ٤ : ١٩٦٤/٥٣٤ ، المعجم الكبير للطبراني ٢ : ٢٨٥/٢١٨٧ ، المستدرك للحاكم ٣ : ١٩١ و ٤٧١ .

وأُمّتي في كفّة فعدلها، ثمّ وضع عمر في كفّة وأُمّتي في كفّة فعدلها، ثمّ وضع عثمان في كفّة وأُمّتي في كفّة فعدلها، ثمّ رفع الميزان»[١].

ولا يخفى أنّ هذا الخبر من موضوعات أعداء عليٍّ عليه السلام، حيث لم يفعل أن يذكر عليّاً عليه السلام أيضاً ولو بعد عثمان، مع أنّ عمر ـ كما مرّ في محلّه ـ قال صريحاً مجاهراً: «إنّ عليّاً لو وزن إيمانه بإيمان سائر هذه الأُمّة لرجحهم»[٢]، ومرّ أيضاً قول النبيّ صلى الله عليه وآله لمّا خرج عليٌّ عليه السلام إلى حرب عمرو بن عبدودّ: «خرج الإيمان كلّه إلى الكفر كلّه»[٣]. وقد مرّ أمثالهما كثيراً، التي منها: ما رواه الديلمي، والعصامي، والسيوطي، وغيرهم، عن ابن عمر: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «لو أنّ السماوات والأرض وضعتا في كفّة وإيمان عليٍّ في كفّةٍ لرجح إيمان عليٍّ»[٤]، حتّى أنّه لا خلاف في تمام كمال إيمانه، وحسن حاله، وزيادة شأنه، فعدم ذكره صريح في كذبه، حتّى أنّ السيوطي رواه من تاريخ ابن عساكر وعلّمه بعلامة الضعف[٥]، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات[٦]، مع أنّ راويه معاذ بن جبل من

---

(١) المعجم الكبير للطبراني ٢٠ : ١٦٥/٨٦، تاريخ مدينة دمشق ٣٩ : ١١٤ و١١٥، مجمع الزوائد ٩ : ٥٩، كنز العمّال ١١ : ٣٢٦٨/٥٦٨، أبكار الأفكار ٣ : ٥٦٥، الصواعق المحرقة : ١٠٧.

(٢) انظر : المناقب للخوارزمي : ١٤٥/١٣١ و١٤٦، والمناقب لابن المغازلي : ٣٣٠/٢٨٩، وذخائر العقبى : ١٧٨، وميزان الاعتدال ٣ : ٤٩٤.

(٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٩ : ٦١.

(٤) فردوس الأخبار ٣ : ٥١٣٨/٤٠٨، سمط النجوم العوالي ٣ : ٥٩، جامع الأحاديث ٦ : ١٧٧٧٥/١٤٨، المناقب لابن المغازلي : ٣٣٠/٢٨٩، ذخائر العقبى : ١٧٨، وفيها : عن عمر، كنز العمّال ١١ : ٣٢٩٩٣/٦١٧، وفيه : عن ابن عمر.

(٥) انظر : جامع الأحاديث ١ : ٢٧٧٥/٤٠٦.

(٦) العلل المتناهية ١ : ٣٢٨/٢٠٨.

خُلّص أصحاب الثلاثة، لا سيّما عمر، ومن أشدّ أعداء عليٍّ عليه السلام، كما مرّ في أحواله، ومع هذا آثار كذبه ظاهرة مِنْ جعله كلّاً من الثلاثة متساوياً للآخر مع تفاوتهم عندهم من أكثر الجهات، حتّى أنّ جعلهم مساوين لرسول الله صلى الله عليه وآله أيضاً علامة كذبٍ بيّنٍ واضحٍ، على أنّه على فرض تقدير صحّته ولو محالاً يمكن الجواب بأنّه ليس نصّاً في أنّ التعادل في جميعهم لأجل الخيريّة والثواب، إذ لا قرينة مصرّحة به.

نعم، في النبيّ صلى الله عليه وآله كذلك جزماً، حيث إنّه معلوم بالضرورة أنّه هدى الناس إلى الخير جميعاً، فهو شريكهم في جميع أعمال الخير.

وأمّا الثلاثة فربّما يقال: حيث إنّهم أضلّوا الناس بخلافتهم التي كانت لعليٍّ عليه السلام كما بيّنّاه سابقاً، صاروا شركاء لهم في جميع أعمال الشرّ لمدخليّتهم المذكورة، ولقد ورد في مدخليّة الشرّ مثل ما ورد في مدخليّة الخير من الشركة، ولعلّه[1] لأجل هذا لم يذكر عليّ عليه السلام؛ حيث إنّه لم يكن مثلهم، أي: الثلاثة، فلو أنّه كان ذكر أيضاً معهم لتوهّم تساوي الأربع في وجه الشركة، حيث كانت العلّة واحدة وهي الخلافة، فلهذا لم يذكر حيث إنّ فيه إشارة إلى أنّه ليس مثلهم، ولكن النبيّ صلى الله عليه وآله حيث إنّ شركته لم تكن إلّا من جهة كونه نبيّاً هادياً مختصّاً بذلك فلم يتصوّر فيه ما كان يتصوّر في عليٍّ عليه السلام، فافهم هذا، حتّى تعلم أنّ القوم قد نقلوا غير هذا أيضاً ممّا هو من هذا القبيل في ظهور الكذب، بل وفي إمكان التوجيه أيضاً أحياناً، كما رواه الحاكم عن سمرة بن جندب، الذي مرّ سابقاً أنّ معاوية أرسل له ثلاثمائة ألف درهم حتّى روى كذباً نزول قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن

---

(١) في «م»: «ولعلّ» بدل «ولعلّه».

﴿يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[١] الآية في عليٍّ عليه السلام، وما بعده في قاتله[٢]، قال: قال النبيّ صلى الله عليه وآله: «رأيت كأنّ دلواً أُدليَ من السماء فجاء أبو بكر فأخذ بها فشرب شرباً ضعيفاً، ثمّ جاء عمر فأخذ بها فشرب حتّى تضلّع، ثمّ جاء عثمان فأخذ بها فشرب حتّى تضلّع، ثمّ جاء عليٌّ فانتشطت، أي: جذبت ورفعت، فانتضح عليه منها شيء»[٣].

وأمثال هذه الموضوعات، لا سيّما المرويّة عن أعداء عليٍّ عليه السلام وأصحاب معاوية، عديدة لا حاجة إلى الإطالة بذكرها، فافهم حالها إذا رأيتها عندهم.

على أنّه يمكن أن يوجّه هذا الخبر أيضاً بأنّ المراد الإشارة إلى مقدار تمتّعهم في الدنيا في أمر الخلافة من غير إرادة بيان الحقّيّة أو البطلان؛ إذ معلوم قلّة زمان أبي بكر، وكذا معلوم أنّ عليّاً عليه السلام حين وصلت إليه جذبها أهل الجمل من طرفٍ ومعاوية من طرفٍ، حتّى اختلّ الأمر عليه، بحيث رفاهه صار في زمن الثلاثة أكثر، كما أنّ نظير هذه الرؤيا ما ورد ثابتاً أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله رأى أنّ بني أُميّة ينزون على منبره نزو القردة[٤].

وفي روايةٍ عن أهل البيت عليهم السلام أنّه صلى الله عليه وآله رأى تيماً وعديّاً وبني أُميّة كانوا ينزون[٥]، فافهم جدّاً حتّى تهتدي إلى معاني سائر ما هو من هذا

---

(١) سورة البقرة ٢ : ٢٠٤.

(٢) مرّ تخريج هذا الحديث مراراً، وانظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤ : ٧٣.

(٣) انظر: سنن أبي داوُد ٤ : ٤٦٣٧/٢٠٨، وتاريخ مدينة دمشق ٤٤ : ٢٤٧، ومجمع الزوائد ٧ : ١٨٠، وكنز العمّال ١١: ٣٣٠٧٩/٦٣٢، ولم نعثر عليه في مستدرك الحاكم.

(٤) الكشف والبيان ٦ : ١١١، التفسير الكبير للرازي ٢٠ : ٢٣٦، تفسير القرطبي ١٠ : ٢٨٣، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٩ : ٢٢٠، و١٥ : ١٧٥.

(٥) الكافي ٨ : ٥٤٣/٣٤٥.

الباب ، وهُم زعموه دالّاً على صحّة خلافتهم[1] ، كما رواه ابن سعد عن الحسن ، قال : قال أبو بكر : يارسول الله ، ما (أزال أراني)[2] أطأ في عَذرات الناس ، قال : «لتكوننّ من الناس بسبيل» ، قال : رأيت في صدري كالرقمتين ، قال : «سنتين»[3] ، فإنّ المراد وصول هذا الأمر إليه وتعاطيه له ، كما أخبر بحكومة بني أُميّة وبني العبّاس ، وكذا بهذا المعنى ما رووه بأنّ امرأة أتت إلى النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله تسأله شيئاً ، فأمرها أن ترجع إليه ، فقالت : أرأيت إن جئت ولم أجدك ، كأنّها تقول : الموت ، قال : «فأت أبا بكر»[4] فإنّه أيضاً لأجل ما ذكرناه من علمه بأنّ أبا بكر يتعاطى هذا الأمر وإن كان حقّاً لغيره .

وقد مرّ في المقدّمة مشروحاً أنّ حكمة الامتحان من الله اقتضت أن يكون لهؤلاء وأمثالهم من أهل الباطل تسلّط ويد ، حتّى مرّ في الأحاديث أنّ النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله دعا الله تعالى أن يجمع أُمّته على عليٍّ عليه‌السلام ، فلم يقبل الله إلّا تحقّق الامتحان[5] ، حتّى من ذلك ما ذكره القوم من غير إدراك معناه ، كما روى الدارقطني ، وابن عساكر ، والخطيب ، عن عليٍّ عليه‌السلام ، قال : «قال رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله : سألتُ الله أن يقدّمك ثلاثاً ، فأبى عليٌّ إلّا تقديم أبي بكر»[6] .

---

(١) في «س ، ن» : «الخلافة» بدل «خلافتهم» .

(٢) بدل ما بين القوسين في «م» : «زال أرى أنّي» بدل «أزال أراني» .

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد ٣ : ١٧٦ ـ ١٧٧ .

(٤) انظر : الطبقات الكبرى لابن سعد ٣ : ١٧٨ .

(٥) الأربعون حديثاً لمنتجب الدين : ٢١/٤٩ ، اليقين : ٤٢٦ ، كنز العمّال ٧ : ٣٣٠٤٧/٦٢٥ ، المحتضر : ٤١٧/٤٣٦ .

(٦) تاريخ بغداد ١١ : ٢١٣ ، تاريخ مدينة دمشق ٤٥ : ٣٢٢ ، ورواه الشوكاني في الفوائد المجموعة عن الدارقطني : ٣٤٥ ـ ٣٤٦ .

وقد مرّ تبيين هذا وأمثاله في التبيان الذي ذكرناه في أوّل الكتاب، فلا دلالة في جميع ذلك على حقّيّة خلافة الثلاثة ولا غيرهم. نعم، تدلّ على أنّهم يتسلّطون عليها ويتعاطونها لتجري مقادير الله وحكمته في امتحان الخلق، كما كان كذلك أمر فرعون وموسى عليه السلام وأمثالهما، فافهم.

الخامس: مارواه السخاوي في المقاصد الحسنة، وكذا الديلمي عن ابن مسعود مرفوعاً: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «أنا مدينة العلم، وأبو بكر أساسها، وعمر حيطانها، وعثمان سقفها، وعليٌّ بابها»(١).

وروى هو والديلمي أيضاً عن أنس مرفوعاً هكذا: «أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها ومعاوية حلقتها»(٢)، ثمّ قال السخاوي بعد ذكرهما: إنّها ضعيفة، وألفاظها ركيكة(٣).

وكذا روى ابن حجر في شرح الهمزيّة هكذا: «أنا مدينة العلم، وعليٌّ بابها، وأبو بكر محرابها»، ثمّ قال: رواه هكذا الواحدي، ولكنّه ضعيف(٤).

أقول: وإنّما ذكرنا هذا، مع أنّهم هُم أقرّوا ببطلانه ووضوح ركاكة ما فيها؛ ليتّضح على البصير أنّ القوم ما تركوا لعليٍّ عليه السلام شيئاً إلّا أدخلوا فيه هؤلاء، بل كلّما قدروا نقلوا منه إليهم، فلا يركن حينئذٍ إلى شيءٍ من الأخبار التي زوّروها في هذا الباب وإن لم يعرف المزوّر ولا وجه التزوير في بعضٍ منها؛ لأنّ ظهور كذب جُلّها ـ كما بيّنّاه، لا سيّما مع معارضتها لما

---

(١) فردوس الأخبار ١: ١٠٨/٧٦، المقاصد الحسنة: ١٢٤، ذيل رقم ١٨٩.
(٢) فردوس الأخبار ١: ١١١/٧٧، المقاصد الحسنة: ١٨٩/١٢٤.
(٣) المقاصد الحسنة: ١٢٤، ذيل رقم ١٨٩.
(٤) المصدر غير متوفّر لدينا.

سلف من أدلّة الإمامة وغيرها ممّا نقلوه في أحوال هؤلاء ـ كافٍ في الحكم بأنّ الأصل في هذه الأخبار الكذب والزور والتحريف، إلّا إذا ثبت بالدليل الخارج الجزم بالصدق، ودون ذلك خرط القتاد بل محال، حتّى أنّا لم نجد خبراً بذلك نصّاً فيما يريدونه إلّا وآثار الكذب فيه موجودة، كما بيّنّاه مراراً، ألا ترى إلى هذا الخبر، مع قطع النظر عن السند وسائر العيوب، هل يكون للمدينة سقف حتّى يقول: عثمان سقفها؟ وأيضاً إذا كان أبو بكر أساس العلم الذي كان للنبيّ صلى الله عليه وآله، فشأنه أعظم منه.

نعم، قوله صلى الله عليه وآله: «أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها» كلام تامّ دالّ على أنّ مَنْ أراد علم النبيّ صلى الله عليه وآله وجب عليه أن يرجع إلى عليٍّ عليه السلام، فإنّه صلى الله عليه وآله علّمه جميع ما علم، بل يظهر من الحديث أنّه لا ينبغي أن يؤخذ العلم إلّا من عليٍّ عليه السلام لا غير، لا سيّما عمر، فإنّ الذي يدخل الدار من الحائط والسقف دون الباب يُسمّى سارقاً، فافهم.

ومن عجائب تعصّبات القوم أنّ بعضهم أنكر أصل الحديث، مع القطع بصحّته حتّى عندهم، كما بيّنّاه في فضائل عليٍّ عليه السلام، وبعضهم حرّفه بمثل هذا التحريف السخيف، ومع هذا يقرؤنه على المنابر بهذا التحريف، وبعضهم حرّف بوضعٍ آخَر، مثل ما قال: «أنا مدينة الصدق وأبو بكر بابها ـ إلى أن قال ـ: وأنا مدينة العلم وعليٌّ بابها»[1]، وهذا وإن كان أستر شناعة من التحريف الأوّل إلّا أنّه أيضاً غير مستقيم، ضرورة كون عليٍّ عليه السلام أصدق منه؛ لقوله صلى الله عليه وآله: «هو مع الحقّ والحقّ معه لا يتفارقان»[2]، حتّى في صحيح

---

(١) لم نعثر عليه في مظانّه.

(٢) المعيار والموازنة: ١١٩، بتفاوت.

البخاري: «اللّهمّ أدر الحقّ معه حيث ما دار»(١)، ودعاء النبيّ صلى الله عليه وآله مستجاب.

وقد مرّ، لاسيّما(٢) في فصل الآيات من المقصد الأوّل أخبار كثيرة من طُرق القوم في تفسير جميع آيات الصدق في عليٍّ عليه السلام، وأنّه هو الصدّيق الأكبر والفاروق الأعظم، حتّى أنّه صريح في كذب أخبار ذكرها القوم في أنّ أبا بكر هو الصدّيق وعمر هو الفارق، ولم نذكرها هاهنا حذراً من التطويل بلا طائل، على أنّه لو لم يكن ما سوى قول النبيّ صلى الله عليه وآله المقبول عندهم ثابتاً: «ما أظلّت الخضراء ولا أقلّت الغبراء على ذي لهجة أصدق من أبي ذر»(٣) لكفى، فافهم.

السادس: ما رواه أحمد، وأبو داوُد، وابن ماجة، عن سعيد بن زيد: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «عشرة في الجنّة: النبيّ في الجنّة، وأبو بكر في الجنّة، وعمر في الجنّة، وعثمان في الجنّة، وعليٌّ في الجنّة، وطلحة في الجنّة، والزبير في الجنّة، وأبو عبيدة في الجنّة، وسعد بن مالك ـ أي: ابن أبي وقّاص ـ في الجنّة، وعبدالرحمن بن عوف في الجنّة، وسعيد بن زيد في الجنّة»(٤).

وروى ما بمعناه أيضاً أحمد عن سعيد، والترمذي رواه عن عبدالرحمن بن عوف(٥).

---

(١) لم نعثر عليه في صحيح البخاري، وانظر: تاريخ مدينة دمشق ٢٠: ٣٦١.

(٢) في «م» زيادة: «في فضائله».

(٣) مسند أحمد ٢: ٣٦٦ و٦٥٩٣/٤٤٦ و٧٠٣٨، و٦: ٢١٢١٧/٢٥٥، المستدرك للحاكم ٣: ٣٤٢، حلية الأولياء ٤: ١٧٢.

(٤) فضائل الصحابة ١: ٨٥/١١٤، سنن أبي داوُد ٤: ٤٦٤٩/٢١١، سنن ابن ماجة ١: ١٣٣/٤٨.

(٥) مسند أحمد ١: ١٦٣٣/٣٠٧ و١٦٣٤، و١٦٤١/٣٠٨، سنن الترمذي ٥: ٣٧٤٧/٦٤٧.

وقد اشتهر بين القوم مضمون هذا الخبر اشتهاراً زائداً بحيث يلهجون به على المنابر والمنائر والمجالس والمحافل ، حتّى أنّه لو تكلّم أحدٌ أدنى كلمة في أحدٍ منهم صاحوا عليه بأنّه من العشرة المبشّرة ، مع أنّه خبر غير صحيح ، بل باطل لايستقيم بوجهٍ من الوجوه :

أمّا أوّلاً : فلأنّه من المسلّمات عند كلّ أحدٍ عدم جواز قبول شهادة الرجل فيما له حظٌّ فيه؛ لأنّه حينئذٍ في مقام تهمة الجلب لنفسه ، وهذا الخبر كذلك؛ ضرورة أنّ كلّاً من سعيد وعبدالرحمن نقل نفسه منهم ، بل نقل كلٌّ أيضاً منهم نسيبه وقريبه وصاحبه الحبيب عنده ، كعمر بالنسبة الى سعيد ، وعثمان وسعد بالنسبة إلى عبدالرحمن ، وذلك تهمة أُخرى أيضاً ، ولا يبعد أن يكون ضمّ البواقي لمصلحة تقوية الرواية ودفع التهمة عنهما وعن أصحابهما ، مع أنّ صحبة هؤلاء كلّهم بعضاً مع بعضٍ قبل حصول بعض ما صار بين بعضهم كانت كاملة ما سوى مع عليٍّ عليه السلام ، لكن كان من البيّن أنّ عدم إدخاله مع وضوح حاله يرميهما في التهمة قطعاً عند كلّ أحدٍ ، بل وإن لم يكونا صديقين لم يكونا في العداوة بحيث أن لا يذكرا له أمراً كان فيه ثابتاً .

هذا كلّه ، مع ما مرّ لا سيّما في المقالة السادسة من المقصد الثاني أنّ الرجلين غير خيّرين ، بل من المقدوحين واقعاً .

وأمّا ثانياً : فلأنّه قد مرّ لا سيّما في المقالة المذكورة مفصّلاً وتأتي أيضاً قوادح عظيمة فيما سوى عليٍّ عليه السلام كلّها من طُرق القوم فضلاً عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام ، بحيث يوجب كثير منها عدم اعتدادهم بشأن الدين بل كفرهم ، حتّى مرّ أنّ عمّاراً وغيره من الأخيار كانوا ينادون بكفر عثمان ، مَنْ

أرادها فليراجع لا أقلّ إلى تلك المقالة.

وأمّا ثالثاً: فلأنّه مرّ أيضاً من نقل القوم أنّ هؤلاء التسعة قد قدح بعضهم بعضاً أيضاً لمّا صار بينهم بعض المنافرة، حتّى نسب عثمان عبدالرحمن إلى النفاق، وسعى طلحة والزبير في قتل عثمان، بل قد مرّ تصريح عمر بأنّ أبا بكر كان أحد العرب، وكذا وكذا، وأمثال ذلك ممّا يدلّ لا أقلّ على قدح القائل أو المقول عنه، على أنّ الذين خصّهم النبيّ من بين سائر أصحابه بذكر هذا الشأن لهم يجب أن يكونوا منزّهين من هذه الحالات، لا سيّما بالنسبة إلى مَنْ يعرفوه أنّه من أهل الجنّة.

وأمّا رابعاً: فلأنّه قد مرّ أيضاً ويأتي ما ينادي بأنّ أكثر هؤلاء التسعة صدر منهم أشياء فعلاً وقولاً لا سيّما عند وفاتهم ممّا يدلّ على اعتقادهم أنّهم من أهل النار ولا أقلّ من شكّهم في نجاتهم وزعمهم في خلافه، وهو صريح في عدم وثوقهم بتلك البشارة وصدقها، فمثل هذا كيف يكون قابلاً للاحتجاج سيّما بعد ملاحظة ما مرّ في المقالة المذكورة من حديث أُمّ سلمة لعبد الرحمن ما يدلّ على احتمال كونه غير ناجٍ واضطراب عبد الرحمن بذلك غاية الاضطراب، فلو كان سامعاً هو من النبيّ صلى الله عليه وآله كونه من أهل الجنّة لم يكن يضطرب، كما أنّ عليّاً عليه السلام كان آمناً مطمئناً، وكذا عمّار وأمثاله.

وأمّا خامساً: فلأنّه قد مرّ أيضاً في المقالة المذكورة ما صدر من طلحة والزبير بالنسبة إلى عليٍّ عليه السلام من نكث البيعة والخروج عليه وما لحق ذلك ممّا ينادي صريحاً بكفرهما وارتدادهما.

ومرّ في مقالات بيعة السقيفة وأخذ الخلافة ما صدر من الشيخين وأتباعهما بالنسبة إلى عليٍّ عليه السلام، بل وإلى فاطمة عليها السلام أيضاً ممّا لا يستقيم مع

احتمال دخول الجنّة فضلاً عن الاستحقاق ، بل قد مرّ أيضاً مايدلّ على العداوة ، وأنّهما فَعَلا ما فَعَلا به حسداً وعداوةً ، وأمثال ذلك كثيرة .

وأمّا سادساً : فلما مرّ أيضاً من شهادات عليٍّ عليه السلام مراراً وكراراً في حقّ أكثر هؤلاء التسعة بالخيانة والضلالة وخراب الدين ، لا سيّما فيمن ذكرناهم آنفاً ، حتّى شكاياته الصريحة في كفرهم وظلمهم له وأمثال ذلك .

وظاهرٌ أنّ شهادة عليٍّ عليه السلام غير مردودةٍ حتّى على وفق هذا الحديث أيضاً ، ولهذا لمّا تكلّم علىٰ الزبير يوم الجمل وذكّره بحديثٍ من رسول الله صلى الله عليه وآله للزبير في ظلمه لعليٍّ عليه السلام إلى أن قال الزبير : أليس سعيد بن زيد قد أخبر بأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله بشّرنا بالجنّة ؟ فقال : ألست منهم ؟ قال : «نعم» قال : «فإنّي أشهد أنّ التسعة كلّهم في النار» .

وأمّا سابعاً : فلأنّه لو كان مثل هذا الخبر عندهم فلِمَ لم يحتجّ به أهل السقيفة على الأنصار وتشبّثوا بتلك الوجوه التي لم تكن بهذه المثابة ؟

وبالجملة ، وجوه كذب هذا الخبر كثيرة جدّاً تظهر أكثرها لمن تتبّع ما مرّ ويأتي ، ومع هذا هؤلاء القوم متشبّثون به غاية التشبّث من غير ملاحظة شيءٍ من عيوبه ؛ لما فيه من حماية الثلاثة ، وإلّا فقد بيّنّا سابقاً أنّ بشارة النبيّ صلى الله عليه وآله مراراً سلمان وأباذرّ والمقداد وعمّاراً بالجنّة صريحاً مسلّمة عند الكلّ لا كلام فيها ، وكذا لعبدالله بن سلام وبلال عند أكثرهم فضلاً عن حال عليٍّ والحسنين عليهم السلام ، فلِمَ لم يذكروا أحداً من هؤلاء ، ولم يستندوا إلى تلك الأخبار الصحيحة المسلّمة ؟ وهل هذا إلّا محض التعصّب على الباطل ، ومتابعة الحميّة الجاهليّة ، فافهم .

السابع : ما نختم به ما نحن فيه من ذكر بعض الأخبار التي شناعتها كذباً بحيث لا تحتاج إلى ارتكاب الجواب ، بل بحيث مهما نظر إليها اللبيب

البصير يضحك أوّلاً من سخافة عقل واضعها، وعماية عين مَنْ في كتابه أودعها، وغباوة فهم مَنْ قَبِلها، بل أراد معارضة فضائل عليٍّ عليه السلام وإلزام الشيعة بها، ثمّ يبكي ثانياً من أنّ هؤلاء القوم كيف لعبوا في دين الله وفي سنن رسول الله صلى الله عليه وآله، بحيث لم يكتفوا بمحض إخراج ولاية الله، التي قرّرها الخواصّ المصطفين من أفاضل آل محمّد صلى الله عليه وآله إلى الجهّال الأراذل الأدنين من أعاديهم، بل لم يرتضوا إلّا أن يرفعوهم عليهم كذباً وزوراً، ولو كانت شناعة كذبهم أوضح من أن يقال لحمارٍ: إنّه من نجاد الخيل، بل بحيث تزيد على دعوى مَن ادّعى لما عمي مصرّاً أنّه يرى بقّة الصين.

فمن تلك الواهيات مارواه بعضهم كأبي يعلى وغيره أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «أتاني جبرئيل آنفاً، فقلت له: حدِّثني بفضائل عمر بن الخطّاب، فقال: لو حدّثتك بفضائل عمر منذ لبث نوح في قومه ما نفدت فضائله، وإنّ عمر حسنة من حسنات أبي بكر»(١).

وما رواه ابن عساكر وغيره: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «خصال الخير ثلاثمائة وستّون خصلة إذا أراد الله بعبدٍ خيراً جعل فيه خصلة منها بها يدخل الجنّة»، فقال أبو بكر: أفيّ شيء منها؟ قال: «نعم جميعاً فيك، فهنيئاً لك يا أبا بكر»(٢).

وما رواه بعضهم أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «إنّ الله يكره فوق سمائه أن

---

(١) مسند أبي يعلى ٣ : ١٦٠٣/١٧٩، فضائل الصحابة ١ : ٦٧٨/٤٢٩، تاريخ مدينة دمشق ٣٠ : ١٢٣، سمط النجوم ٢ : ٤٥١، مجمع الزوائد ٩ : ٦٨.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ٣٠ : ١٠٣ ـ ١٠٤، في ضمن حديثين، وانظر: الرياض النضرة ٢ : ١٨٥، والصواعق المحرقة : ١١٢، وسمط النجوم ٢ : ٤٤٠.

يخطأ أبو بكر»[١].

وما رواه بعضهم عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «الناس كلّهم يحاسبون إلّا أبا بكر»[٢].

وفي روايةٍ: أنّ أبا بكر قال لرسول الله صلى الله عليه وآله: لو أمرتني أن أقتل نفسي لفعلت، فقال: «صدقت»[٣].

وما رواه بعضهم كابن عَديّ وغيره: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «الحقّ بعدي مع عمر حيث كان»[٤].

وفي روايةٍ: «إنّ الله جعل الحقّ على لسان عمر وقلبه، وهو الفاروق، يفرق الله به بين الحقّ والباطل»[٥].

وما رواه بعضهم أنّه قال: «لم يبعث الله نبيّاً إلّا كان في أُمّته محدّث، وإن يكن في أُمّتي منهم أحد فهو عمر»[٦].

---

(١) مسند الشاميّين ٣: ٢٢٤٧/٢٧٥، المعجم الكبير للطبراني ٢٠: ١٢٤/٦٧، الصواعق المحرقة: ١٠٧، تاريخ الخلفاء للسيوطي: ٣٣.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ٣٠: ١٥٢، الصواعق المحرقة: ١١٢، كنز العمّال ١١: ٣٢٦٣٥/٥٥٨.

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم ٣: ٥٥٦٦/٩٩٥، الدرّ المنثور ٢: ٥٨٧، الصواعق المحرقة: ١١١، سمط النجوم ٢: ٤٤٦.

(٤) تاريخ الطبري ٣: ١٩٠، الضعفاء الكبير للعقيلي ٣: ٤٨٢، المعجم الكبير للطبراني ١٨: ٧١٨/٢٨٠، في ذيل الحديث، المعجم الأوسط له ٣: ٢٦٥٠/١٧٠، الكامل لابن عدي ٥: ٢٤٦، دلائل النبوّة للبيهقي ٧: ١٨٠، المنتظم ٤: ٣٠، الصواعق المحرقة: ١٤٩.

(٥) الطبقات الكبرىٰ لابن سعد ٣: ٢٧٠، كتاب جمل من أنساب الأشراف ١٠: ٢٩٧، الصواعق المحرقة: ١٥٠.

(٦) المعجم الأوسط ٧: ٦٧٢٦/٤٩، تاريخ مدينة دمشق ١٤: ٢٢ ـ ٢٣، و٤٤:

وما رواه بعضهم أنّه ﷺ قال: «ما من شيطانٍ في الأرض إلّا وهو يفرّ من عمر»(١).

وفي روايةٍ: «إذا سلك عمر فجّاً يسلك الشيطان فجّاً غيره»(٢).

وما رواه بعضهم عن عائشة أنّ النبيّ ﷺ قال لعثمان: «يا عثمان! إنّ الله مقمّصك قميصاً فإن أراد المنافقون خلعه فلا تخلعه حتّى تلقاني»(٣).

وفي روايةٍ: «إنّ الملائكة تستحي من عثمان كما تستحي من الله ورسوله»(٤).

وفي أُخرى أنّه قال: «لكلّ نبيّ رفيق في الجنّة ورفيقي فيها عثمان»(٥).

أقول: فانظر إن كنت فهيماً إلى هذه المزخرفات التي لفّقوا كلّ

↩ ١١٧، مجمع الزوائد ٩: ٦٩، الصواعق المحرقة: ١٤٨ ـ ١٤٩، سمط النجوم ٢: ٤٩٣.

(١) فضائل الخلفاء الأربعة لأبي نُعيم: ٤٨/٦٤، فردوس الأخبار ٤: ٦٦٧٣/٣٩٤، تاريخ مدينة دمشق ٤٤: ٨٥، الصواعق المحرقة: ١٤٨، سمط النجوم ٢: ٤٩٢، بتفاوت فيها.

(٢) مسند أحمد ١: ١٤٧٥/٢٧٩، صحيح البخاري ٥: ١٣ ـ ١٤، صحيح مسلم ٤: ٢٣٩٦/١٨٦٣، السنن الكبرى للنسائي ٦: ١٠٠٣٥/٦٠، الصواعق المحرقة: ١٤٦، بتفاوت فيها.

(٣) مسند أحمد ٧: ٢٤٠٤٥/١٢٦، فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل ١: ٨١٦/٥٠٠، سنن ابن ماجة ١: ١١٢/٤١، سنن الترمذي ٥: ٣٧٠٥/٦٢٨، المستدرك للحاكم ٣: ٩٩ ـ ١٠٠، الصواعق المحرقة: ١٦٨، كنز العمّال ١١: ٣٢٨٦٩ /٥٩٧.

(٤) كتاب المجروحين ١: ١١٠ ـ ١١١ في ترجمة إبراهيم بن عمر بن أبان.

(٥) فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل ١: ٧٥٧/٤٦٦، سنن ابن ماجة ١: ١٠٩/٤٠، سنن الترمذي ٥: ٣٦٩٨/٦٢٤، تاريخ مدينة دمشق ٣٩: ١٠٤ و١٠٥، الصواعق المحرقة: ١٦٨، كنز العمّال ١١: ٣٢٨٥٥/٥٩٥ و٣٢٨٥٦.

واحدٍ منها في مقابل ما ورد لعليٍّ عليه السلام ، ولم يدركوا أن لا أقلّ من ظهور القابليّة لشيءٍ من ذلك فيهم ، كما أنّ علياً عليه السلام كان قابلاً جهاراً ، بل إنّ الأمر هاهنا بالعكس واضح ، ألا ترى أوّلاً إلى أبي بكر وعمر أيّ شيءٍ أوجب لهما عدم إمكان إحصاء فضائلهما لا سيّما الأوّل منهما ، واستكمال جميع خصال الخير فيه ؟

وقد صرّح أهل السير ، والصحابة والتابعون وغيرهم بكثيرٍ من المثالب فيهما حسباً ونسباً ، وعلماً وعملاً ، كما مرّ كثير منها سابقاً ، ويأتي بعضٌ منها ، فتذكّرها إن نسيتها ، ولقد كفى فرارهما مراراً في الحروب عن النبيّ صلى الله عليه وآله في عين ضيق حاله ، سيّما بعد مبايعة الله ورسوله صلى الله عليه وآله على عدم ذلك ، حتّى أنّه لم ينقل أحدٌ قتل أحدهما رجلاً معروفاً من أعداء الله ورسوله صلى الله عليه وآله في حرب من الحروب . نعم ، لمّا كان وقت الأمن والميدان خالٍ إذا رأى عمر أحداً كان يعلم بدهائه أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لا يريد قتله قام صائحاً : يارسول الله ، رخِّصني حتّى أضرب عنقه ، بلى بذل جهده في جهاد عليٍّ عليه السلام لمّا كبس بيت فاطمة عليها السلام وضربها وجرّ علياً إلى أبي بكر لأخذ البيعة منه له ، كما مرّ مشروحاً ، فإن كان هذا أوجب له ذلك الفضل بزعم القوم ويعدّوه جهاداً كاملاً أعظم من سائر أنواع جهاد الكفّار التي قصّر فيها ، فذلك شيء آخر ؛ لانحصار الدين حينئذٍ في معاداة آل بيت محمّد وأذيّتهم ، وإلّا فلم نجد فيهما سيّما في زمان النبيّ صلى الله عليه وآله شيئاً ثابتاً مسلّماً غير ما ذكرناه وأشرنا إليه ممّا مرّ حتّى المفاسد التي ترتّبت على خلافتهما .

وليتَ شعري هل كان العلم والشجاعة والنجابة وأمثالها من خصال الخير أم لا ؟ أو كانا هما مع أغلاطهما في العلم المشهورة حتّى نقلها أتباعهما أكمل علماً من غيرهما ، حتّى من عليٍّ عليه السلام ؟ وقِسْ على هذا

غيره، أليس عمر هو الذي شكّ في صدق النبيّ صلى الله عليه وآله يوم الحديبيّة باعترافه، فكيف يصحّ أن يجري الله الحقّ أبداً على قلبه ولسانه؟! أليس هو بل صاحبه أيضاً ممّن تخلّف عن أمر النبيّ صلى الله عليه وآله في جيش أُسامة، بل في غيره أيضاً؟! ألم يكن عمر مع أبي بكر يوم البيعة ومنازعة عليٍّ عليه السلام، وفي حكاية فدك فاطمة عليها السلام، فإذا كان الحقّ بعد النبيّ صلى الله عليه وآله مع عمر وأنّه هو الفاروق حيث كان، لزم لا أقلّ من كون عليٍّ عليه السلام على الباطل في الموضعين، وكذا فاطمة عليها السلام، فكيف يصحّ حينئذٍ قول النبيّ صلى الله عليه وآله: «عليٌّ مع الحقّ والحقّ مع عليٍّ[١] أينما دار»[٢]، وقوله صلى الله عليه وآله: «إنّ الله يغضب لغضب فاطمة»[٣]، فهل يجوز أن يغضب الله للباطل؟ وهل يجوز اجتماع النقيضين والجمع بين الضدّين؟

وكيف يصحّ أن يكون أبو بكر صادقاً في دعواه: إن أمرتني أن أقتل نفسي لفعلته، وهو الذي فرّ بعد العهد والشرط؟! وكيف يكره الله أن يخطأ أبو بكر، وهو الذي كان يصيح أنّ لي شيطاناً يعتريني. وقد قال عزّوجلّ: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَـٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَـٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ﴾[٤]؟!

وبالجملة: قد مرّ ذكر المفاسد والأغلاط والقبائح التي صدرت منهما كثيراً، وكلّها يكذّب ما ذكروه، حتّى أنّ من أفضح الكذبات مع وجود تلك القبائح ما قالوا من أنّ سائر الناس كلّهم يحاسبون إلّا أبا بكر خاصّة، اللّهمّ

---

(١) في «س، ن»: «معه».

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٨: ٧٢.

(٣) مقتل الحسين عليه السلام للخوارزمي ١: ٥٢، ونحوه في المناقب لابن المغازلي: ٤٠١/٣٥١، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم ١: ٣١٨ ـ ٣٥٤/٣١٩، الدرّ النظيم: ٤٦٢، مناقب الشيرواني: ٢٣١.

(٤) سورة الزخرف ٤٣: ٣٦.

إلّا أن يكون المراد أنّه لمّا كان رأس المفسدين في الدين بعد النبيّ صلى الله عليه وآله يؤخذ إلى جهنّم بلا حساب.

ثمّ إذا كان عمر هو المحدّث في هذه الأُمّة لا غير، فكيف صحّحتم أنتم يا أتباعه! ما نقلتموه في مواضع كثيرة من كلام الملك مع عليٍّ عليه السلام، لا سيّما جبرئيل، كما مرّت أخبار متفرّقة سابقاً، بل ومع فاطمة والحسنين عليهم السلام أيضاً، ولِمَ لمْ يحدّثه الملك عند شكّه في الدين يوم الحديبيّة؟ ومع هذا يلزم أن يكون هو أفضل من أبي بكر، حيث يقول هو: إنّ لي شيطاناً يعتريني. نعم، يمكن أن يكون ما ورد إنّما كان بلفظة «محدث» اسم الفاعل من باب الإفعال، فصُحّف إلى غيره؛ لما مرّ ويأتي من بعض أحداثه في دين الله، فهو أوّل مَنْ أحدث في دين الله، حتّى أنّه أصل أساس أحداث أبي بكر وما صدر منه.

ثمّ إنّ فرار الشيطان من عمر واستقراره عند أبي بكر الذي هو أفضل منه من العجائب، مع أنّ الشيطان هو الذي يستهب من الأنبياء العظام المعصومين وإن لم يقدر على إضلالهم، بل يلزم القوم على هذا، مع ملاحظة ما ذكروه من كونه على الحقّ دائماً أن يلتزموا لا أقلّ كونه معصوماً، وهو خلاف إجماع الأُمّة كافّة، مع ظهور الأخطاء منه علماً وعملاً، بلىٰ إن كان تريدون الحقّ فليحمل الكلام على أنّ الشيطان يفرّ عنه، ويسلك فجّاً غير الفجّ الذي يسلكه هو من حيث يعلم أنّه أشرّ وأضلّ منه ولا حاجة إلى أحدٍ يضلّه.

ثمّ اعلم أنّ الأحاديث الأخيرة وإن وضعها بنو أُميّة وأصحاب معاوية طعناً علىٰ عليٍّ عليه السلام لكنّهم لم يضرّوا ـ ولله الحمد ـ إلّا أنفسهم، فإنّ الأوّل

منها صريح أوّلاً في كون عائشة، وكذا طلحة والزبير اللّذَيْن هُما عندهم من العشرة المبشّرة، وكذا عمّار وجمع كثير من أعاظم الصحابة، بل خلق عظيم من الصحابة والتابعين منافقين؛ ضرورة أنّ عامّة الناس كانوا متّفقين على أنّه لابدّ إمّا من خلعه[1] نفسه أو قتله.

وثانياً: في عدم كون الإجماع حجّة، ضرورة أنّ هذا كان إجماعاً أكثر وأعظم من إجماع السقيفة، وقد صرّح في الخبر أنّ الواجب عليه أن لايوافقهم وإن قتل، وكلاهما من أعظم المصائب لاسيّما الأوّل على القوم.

وثالثاً: في رضا النبيّ ﷺ بما صدر من عثمان من القبائح الشنيعة المخالفة لقول الله ورسوله ولسيرة النبيّ ﷺ والشيخين أيضاً، بل خلاف صريح الشرع والعرف، وأمّا كون الأخيرين مستلزمين لكون عثمان بمرتبة الله ورسوله ﷺ، حتّى أزيد من أبي بكر وعمر فواضح، فافهم.

واعلم أنّ ما ذكرناه من الأخبار المذكورة كلّها واضحة كذباً وفريةً سنداً ومتناً، وبالشهادات في الأمر بوضعها عمداً مع وجود المعارضات الصريحة الصحيحة، بحيث لم نكن نحتاج إلى التوجّه إليها بعد تحقيق الحقّ فيما مضى وظهور ما فيها من العيوب، لكن نحن إنّما نقلناها مع بيان مجمل ما فيها؛ إذ في كلّ واحدة أضعاف ما ذكرناه من النقض والإلزام وآثار الكذب، لأن يكون ذلك أُنموذجاً لجواب سائر ماذكره القوم ولو بعضهم من أمثال هذه الواهيات، وأودعوها في بعض كتبهم لمزيد إضلال الناس والجهّال بها.

والحمد لله الذي وفّقنا لتبيين الحقّ لأهله وطالبيه، حتّى أنّ التي

---

(١) أي: عثمان.

لم نذكرها ليست إلّا بعض آحاد قلائل ، بل على مضمون ما نقلناه ، فتدبّر ما ذكرناه واحفظه ، حتّى لا تعجز عن جواب أحد منهم في أحد منها ، مع أنّه يكفي في جوابهم عن الكلّ مجملاً أنّ كلّ هذه آحاد ذكرتموها أنتم المدّعون متفرّدين بها ، فليست حجّة علينا ، لا سيّما بأسانيد ضعيفة ومتون ركيكة في مقابل ما ذكرتم أنتم وغيركم من الصحاح المستفيضة ، بل المتواترة الصراح سيّما فيمن هو قابل لها ولأعظم منها عند الصديق والعدوّ ، حتّى أنّه لهذا صرّح بكذب أكثرها بعض علمائكم ، لكنّ الذي لم يشرح الله صدره للإسلام لن يهتدي إلى الحقّ ولو جعلته كالشمس في رابعة النهار ، ومَنْ لم يجعل الله له نوراً فما له من نور ، والله الهادي .

المطلب الثالث :

في ذكر عمدة سائر ما تشبّثوا به في تحسين حال الذين تقدّموا على عليٍّ عليه السلام ، لا سيّما الأوّل والثاني ، وبيان جوابها مشروحاً :

فمنها ـ وهو العمدة العظيم في الغاية عندهم ـ حكاية صلاة أبي بكر ، فإنّ القوم قالوا في الاستدلال لاستحقاق أبي بكر للخلافة : إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله أمر بالصلاة خلف أبي بكر في (مرض موته)[١] ، وذلك دليل على تقدّمه على سائر الصحابة؛ لأنّ المقدّم في الصلاة التي هي أفضل أركان الدين مقدّم في غيرها ؛ إذ لاقائل بالفرق .

والجواب : إنّ هذا شيء موّهتم[٢] تمويهاً وتمحّلاً فيه ، لتقووا[٣] به

(١) بدل ما بين القوسين في «م» هكذا : «مرضه الذي توفّي فيه» .

(٢) في «م» : «موهم فيه» بدل «موّهتم» .

(٣) في «م» : «لتقرّوا» بدل «لتقووا» .

باطلكم، وافتضحتم به[١] من وجوه شتّى وما تشعرون.

أمّا أوّلاً: فلأنّ الحقّ الذي صرّح به جميع أئمّة آل محمّد صلى الله عليه وآله وعلماء أهل البيت عليهم السلام، وما يستفاد من التأمّل فيما نقلتم أنتم على اختلاف منقولاتكم: أنّ بلالاً لمّا جاء يُعلم بوقت الصلاة كان النبيّ صلى الله عليه وآله مغموراً بالمرض، وكان عليٌّ عليه السلام مشغولاً بالرسول صلى الله عليه وآله، فقال عليٌّ عليه السلام: «بعضهم يصلّي بالناس» فقالت عائشة: أمّروا أبا بكر يصلّي بالناس، فظنّ بلال أنّ ذلك عن أمر النبيّ صلى الله عليه وآله، فجاء وأعلم أبا بكر بذلك فتقدّم، فلمّا كبّر أفاق النبيّ صلى الله عليه وآله فسمع التكبير، فقال: «مَنْ يصلّي بالناس؟» فقيل: أبو بكر، فقال: «أخرجوني إلى المسجد فقد حدثت في الإسلام فتنة ليست بهينة»، فخرج صلى الله عليه وآله يتهادى بين عليٍّ عليه السلام والفضل بن عبّاس، حتّى وصل إلى المحراب فنحّى أبا بكر وصلّى هو بالناس[٢].

وأمّا ثانياً: فلأنّ المستفاد من الأخبار التي نقلتم كما سيظهر، بل أنتم قائلون أيضاً أنّ الأمر الذي خرج إلى بلال لم يكن مشافهة من النبيّ صلى الله عليه وآله، ضرورة أنّه لم يحصل له الإذن في تلك الحالة بالدخول على النبيّ صلى الله عليه وآله، بل قيل له: قل لأبي بكر: يصلّي بالناس، حتّى لو سلّمنا أنّ الواسطة أخبره بأنّه بأمر النبيّ صلى الله عليه وآله، احتمل كذب الواسطة؛ لكونه غير معصومٍ، فلم تبق فيه حجّيّة ولا وثوق، سيّما مع ظهور قرائن الكذب الآتية.

وأمّا ثالثاً: فلأنّ أصل الراوي في عامّة ما تضمّن أمر النبيّ صلى الله عليه وآله بصلاة أبي بكر ـ كما سيظهر ـ إنّما هي عائشة وإن اختلفت طُرقه إليها، بل إنّما هي

---

(١) في «م»: «فيه» بدل «به».

(٢) صحيح البخاري ١: ١٧٦، سنن ابن ماجة ١: ١٢٣٢/٣٨٩، تاريخ الطبري ٣: ١٩٧، الطبقات الكبرىٰ لابن سعد ٢: ٢١٧.

التي أخبرت بلالاً بذلك ، وقد بيّنّا سابقاً شرح حالها وكذبها على النبيّ صلى الله عليه وآله في مواضع ، لاسيّما مع انحرافها عن عليٍّ عليه السلام ، وخاصّةً في هذا الباب الذي معلوم أنّها في مقام التهمة فيه من جهة جرّ الجاه وغيره إلى نفسها ، وما فيه تعظيم شأن أبيها ، بل أيّ شيءٍ يبعدها من كون ذلك من حيلها ومكرها .

ومن العجائب أنّ القوم يصحّحون ردّ أبي بكر شهادة مثل عليٍّ عليه السلام لفاطمة عليها السلام بأنّه في مقام التهمة بالجرّ إلى نفسه ، مع وجود آية التطهير وغيرها ، ولا يتّهمون عائشة في هذا الباب ، مع وجود الاختلاف في رواياتها هذه والاضطراب ، وهل هذا إلّا عين التحكّم والتعصّب ؟! وهكذا سائر مَنْ روى هذه الحكاية من الكذّابين المشهورين بعداوة عليٍّ عليه السلام وحبّ أعدائه ، بل ومن المعاونين لهم يداً ولساناً ، كما سيظهر أيضاً .

وأمّا رابعاً : فلأنّ أصل اختلاف نقل الحكاية ، لا سيّما عبارات عائشة في هذا المقام وتلوّن نقلها وكلامها يدلّ على أنّها ليست بصادقةٍ بل ولا غيرها في نقل الحكاية ، كما كانت من غير تبديلٍ ولا تغييرٍ ، ولنشر إلى شيءٍ من ذلك .

أمّا عائشة فإنّها نقلت لعبيدالله بن عبدالله بن مسعود ، كما في الصحيحين بنقل الحميدي ، هكذا : ثَقُلَ النبيّ صلى الله عليه وآله فقال : «أَصلّى الناس ؟» قلت : لا ، هُم ينتظرونك ، قال : «ضعوا لي ماءً في المخضب» ففعلنا ، فاغتسل ، ثمّ ذهب لينوء فأُغمي عليه ، ثم أفاق فقال : أَصَلّى الناس ؟» قلت : لا ، هُم ينتظرونك ، قال : «فضعوا لي ماءً» ففعلنا ، فاغتسل ، ثمّ ذهب لينوء فأُغمي عليه ، ثمّ أفاق فقال : «أصَلّى الناس ؟» قلت : لا ، والناس عكوف في المسجد ينتظرونه لصلاة عشاء الآخرة ، قالت : فأرسل رسول الله صلى الله عليه وآله إلى أبي بكر أن يصلّي بالناس ، فأتاه الرسول ، فقال له : إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله يأمرك أن

تصلّي بالناس ، فقال أبو بكر : يا عمر ، صلِّ بالناس ، فقال عمر : أنت أحقّ بذلك ، قالت : فصلّى بهم أبو بكر تلك الأيّام ، قالت : ثمّ إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وجد من نفسه خفّةً فخرج بين رجلين أحدهما العبّاس ـ وفي روايةٍ : الفضل بن العبّاس(١) ـ لصلاة الظهر ، وأبو بكر يصلّي بالناس ، فلمّا رآه أبو بكر ذهب ليتأخّر ، فأومأ إليه النبيّ صلى الله عليه وآله أن لايتأخّر ، وقال لهما : «أجلساني إلى جنبه» ، فأجلساه إلى جنب أبيبكر ، فكان أبو بكر يصلّي وهو يأتمّ بصلاة النبيّ صلى الله عليه وآله والناس يُصلّون بصلاة أبيبكر والنبيّ صلى الله عليه وآله قاعدٌ .

قال عبيدالله : فأخبرتُ عبدالله بن العبّاس بالذي قالت عائشة ، فقال : أتدري مَن الرجل الآخَر الذي لم تسمّه لك عائشة ؟ قلت : لا ، فقال : هو عليّ بن أبي طالب ، ثمّ نقلت هي لأسود بن يزيد ، كما في الصحيحين أيضاً : أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لمّا أُوذِنَ بالصلاة قال : «مُروا أبا بكر فليصلّ بالناس» ، فخرج أبو بكر يصلّي ، فوجد النبيّ صلى الله عليه وآله من نفسه خفّةً فخرج يتهادى بين رجلين(٢) ، الخبر .

ثمّ إنّها نقلت لعروة بن الزبير ، كما رواه الحميدي عن الصحيحين أيضاً : أنّها راجعت النبيّ صلى الله عليه وآله وقالت له : إنّ أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء ، فلم يرض النبيّ إلّا أن يصلّي أبو بكر ، ثمّ قالت لبعض أصحابها : وما بي إلّا كراهيّة أن يتشاءم الناس بأوّل مَنْ يقوم مقام النبيّ صلى الله عليه وآله(٣) .

وفي بعض رواياتهم : أنّها قالت : راجعته ثلاث مرّات ، وفي كلّ مرّةٍ

---

(١) صحيح مسلم ١ : ٩١/٣١٢ ، الجمع بين الصحيحين ٤ : ١٠٢ ـ ١٠٣ .

(٢) انظر : صحيح مسلم ١ : ٣١١ ـ ٤١٨/٣١٤ ، والجمع بين الصحيحين ٤ : ١٠٠ و٣٢١٥/١٠٣ .

(٣) صحيح مسلم ١ : ٩٤/٣١٣ ، الجمع بين الصحيحين ٤ : ١٠١ ـ ١٠٢ بتفاوتٍ .

كان يقول: «مروا أبا بكر فليصلّ بالناس»(١).

وفي بعضها: أنّها قالت: إنّها لمّا راجعته فلم يرجع لها، فقالت لحفصة: قولي له: يأمر عمر، فقالت له، فأبى حتّى غضب وقال: «إنّكنّ صويحبات(٢) يوسف، مُرو أبا بكر»(٣).

ثمّ ذكرت خروج النبيّ بمثل ما مرّ في تلك الصلاة بعينها.

ثمّ إنّ الشيخين رويا أيضاً مثل هذا الخبر عن أبي موسى الأشعري مصرّحاً بأنّ النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لمّا اشتدّ مرضه، قال: «مُروا أبا بكر فليصلّ بالناس»(٤)، ثمّ ذكر مراجعة عائشة بمثل ما ذكر. نعم، لم يذكر حكاية خروج النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أصلاً.

وفي روايةٍ أُخرى ذكرها الشافعي وغيره، عن عروة: أنّ عائشة قالت: إنّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أمر في وجعه أبا بكر أن يصلّي بالناس فوجد خِفّة فجاء وقعد إلى جنب أبي بكر، فأمّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أبا بكر وهو قاعد، وأمَّ أبو بكر الناسَ وهو قائم(٥).

وفي أُخرى ذكرها الشافعي أيضاً وغيره، عن عُروة أيضاً عنها: أنّها قالت: صلّى النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ في بيتي وهو شاكٍ فصلّى جالساً، وصلّى خلفه قوم قياماً، فأشار إليهم أن اجلسوا، فلمّا انصرف قال: «إنّما جُعل الإمام ليُؤتمّ به، فإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا صلّى جالساً فصلّوا

---

(١) انظر: صحيح مسلم ١: ٩٤/٣١٣، والجمع بين الصحيحين ٤: ١٠٢.

(٢) في «س، ن»: «صواحب» بدل «صويحبات».

(٣) صحيح البخاري ١: ١٧٣، الجمع بين الصحيحين ٤: ١٠٠ ـ ١٠١.

(٤) صحيح البخاري ١: ١٧٢، صحيح مسلم ١: ٤٢٠/٣١٦.

(٥) مسند الإمام الشافعي: ١١٦/٨٦، و٧٧٥/٢٨٨، مسند أبي عوانة ١: ١٦٤٤/٤٤٤.

جلوساً[١].

ثمّ في رواية جمعٍ منهم الغزالي في إحياء العلوم: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «مُروا بعض القوم أن يصلّي بالناس»، فقالت عائشة لبلال: قل لأبي يصلّي، وقالت حفصة: مُر أبي، فأفاق النبيّ صلى الله عليه وآله فقال: «إنّكنّ لصُويحبات يوسف عليه السلام»[٢].

وأمّا غير عائشة فروىٰ في الاستيعاب وغيره، عن عبدالله بن زمعة ابن الأسود ـ وهو الذي ذكر في الاستيعاب أيضاً أنّه كان من أصدقاء يزيد ومروان بن الحكم، ولم يرو عنه رواية إلّا هذا الخبر، وكذا روى عنه عروة ابن الزبير، الذي هو من أعداء عليٍّ عليه السلام، ثلاثة أخبار أُخَر[٣] ولو في غير هذا الأمر ـ قال عبدالله: كنت عند رسول الله صلى الله عليه وآله وهو عليل، فدعاه بلال إلى الصلاة، فقال لنا: «مُروا مَنْ يصلّي بالناس»، قال: فخرجت فإذا عمر في الناس، وكان أبو بكر غائباً، فقلت: قم يا عمر، فصلِّ بالناس، فقام عمر فلمّا كبّر سمع النبيّ صلى الله عليه وآله صوته، فقال: «فأين أبو بكر؟ يأبى الله ذلك والمسلمون»، فبعث إلى أبي بكر فجاءه بعد أن صلّى عمر تلك الصلاة، فصلّى بالناس طول علّته حتّى مات[٤].

وفي روايةٍ عن ابن عمر أنّه قال: كبّر عمر، فسمع النبيّ صلى الله عليه وآله تكبيره،

---

(١) مسند الإمام الشافعي: ١٠١٧/٣٦٧، الأمّ ٧: ١٩٩، الرسالة للشافعي: ٦٩٧/٢٥٢، الموطأ ١: ١٧/١٣٥، صحيح البخاري ١: ١٧٦ ـ ١٧٧.

(٢) انظر: إحياء علوم الدين ٤: ٤٧١، وعنه في الأربعين للشيرازي: ٢٧٨، والصراط المستقيم ٣: ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٣) الاستيعاب ٣: ٩١١ بتفاوتٍ.

(٤) الاستيعاب ٣: ٩٦٩ ـ ٩٧٠، وانظر: السيرة النبويّة لابن هشام ٤: ٣٠٣.

فأطلع رأسه مغضباً فقال: «أين ابن أبي قحافة؟»[١].

وروىٰ فيه عن الحسن البصري ـ الكذّاب المشهور الذي مضى بيان حاله، وأنّ عليّاً عليه السلام قال: «إنّه سامريّ هذه الأمّة» ـ أنّ قيس بن سعد بن عبادة قال: قال لي عليٌّ عليه السلام: «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله مرض ليالي وأيّاماً ينادىٰ بالصلاة، فيقول: مُروا أبا بكر يُصلّي بالناس، فلمّا قُبض رسول الله صلى الله عليه وآله نظرت فإذا الصلاة أعلى معالم الإسلام، وقوام الدين، فرضينا لدنيانا مَنْ رضي رسول الله صلى الله عليه وآله لديننا فبايعنا أبا بكر»[٢].

وفي كتاب تاريخ ابن عساكر مرسلاً أنّه عليه السلام قال: «لقد أمر النبيّ صلى الله عليه وآله أبا بكر أن يصلّي بالناس، وأنا شاهد وما أنا بغائبٍ، وما بي مرض، فرضينا لديننا ما رضيه النبيّ صلى الله عليه وآله»[٣].

وفي بعض روايات القوم، ككتاب عليّ بن بشر، وابن المبارك: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله أمر عليّاً بالصلاة، فخشي عليٌّ عليه السلام أن تفوته نفس النبيّ صلى الله عليه وآله، فأمر أبا بكر بالصلاة ورجع، فقال: «أصلّيتَ بالناس؟» قال: «أمرتُ أبا بكر وخشيتُ أن تفوتني نفسك»، فقال: «أخرجني»، فخرج فصلّى هو[٤].

وروى في الاستيعاب أيضاً بطريق فيه ضعفاء، عن ابن مسعود أنّه قال: كان رجوع الأنصار يوم السقيفة بكلامٍ قاله عمر: نشدتكم بالله هل تعلمون أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أمر أبا بكر أن يصلّي بالناس؟ قالوا: نعم، قال:

---

(١) الطبقات الكبرىٰ لابن سعد ٢: ٢٢٢، تاريخ مدينة دمشق ٣٠: ٢٦٤، كنز العمّال ١٢: ٣٥٦٦٣/٥١٠.

(٢) الاستيعاب ٣: ٩٧١.

(٣) تاريخ مدينة دمشق ٣٠: ٢٦٥.

(٤) الصراط المستقيم ٣: ١٣٣ نقلاً عنهما عن الصادق عليه السلام.

فأيّكم تطيب نفسه أن يزيله عن مقامٍ أقامه فيه رسول الله ﷺ ؟ فقبلوا وبايعوا جميعاً[١].

أقول : إذا عرفت هذا فلنتكلّم هاهنا جديداً بما نجمع به بين ما ذكر في هذه الروايات وما في أصل الحكاية من القوادح سوى ما في رواتها من القدح الصريح كما ذكرناه مجملاً، فإنّ القوم هاهنا أهل الدعوى وعليهم الإثبات بالدليل القاطع، فنحن نطالبهم بالحجّة التي لا يعتريها الإخلال ولا يتطرّق إليها[٢] الاحتمال، كما كنّا كذلك في مقاصدنا. هذا، مع أنّ لنا هاهنا أشياء من آثار القدح وقرائن الكذب.

فاعلم أوّلاً : أنّ دلالة جُلّ أخبار عائشة على أصل خروج النبيّ ﷺ إلى المسجد وصلاته بالناس في أثناء صلاة أبي بكر معلومة، بل كما أنّ شهرة ثبوت تصدّي أبي بكر للصلاة في مرض النبيّ ﷺ في الجملة ممّا لا كلام فيه، كذلك شهرة تحقّق أصل هذا الخروج من النبيّ ﷺ في الجملة ممّا لا يمكن الشبهة فيه :

أمّا أوّلاً : فلكونه أيضاً مشهوراً.

وأمّا ثانياً : فلكون اعتراف عائشة في مثل هذا ولو مرّة حجّة، فضلاً عن المرار.

وأمّا ثالثاً : فلتصريح أخبار أهل البيت عليهم السلام به، مع إمكان توجيه كلام مَنْ لم ينقله بأنّ عدم النقل لايدلّ على عدم التحقّق، لا سيّما مع ظهور تعصّب تارك النقل وصدور النقل من بعضهم.

بقي أنّ عزل أبي بكر هل كان رأساً باقتداء الكلّ بالنبيّ ﷺ، كما هو

---

(١) الاستيعاب ٣ : ٩٧٠ ـ ٩٧١.

(٢) في «م» : «فيها» بدل «إليها».

صريح أخبار أهل البيت عليهم السلام ، أو كان على ما قالت عائشة ؟

والظاهر هو الأوّل؛ ضرورة أنّ عليّاً وأئمّة أهل البيت عليهم السلام أعرف بفعل النبيّ صلى الله عليه وآله من عائشة التي كانت في بيتها ولم تكن حاضرة المجلس ، ومع هذا هي في مقام تهمة توجيه لحال أبيها ، وكذا الكيفيّة التي ذكرتها غير معهودةٍ ، بل ولا معلومة الجواز في الشرع ، حتّى أنّه ورد في بعض الأخبار : أنّ سبب هذا التوهّم أنّ أبا بكر كان يُسمع الناسَ تكبيرَ النبيّ صلى الله عليه وآله لضعف صوته ، لا لاقتداء الناس به ، وعلى أيّ تقديرٍ أصل العزل ثابت ، وما ادّعاه بعض المتعصّبين من اقتداء النبيّ صلى الله عليه وآله به باطل سخيف .

ثمّ اعلم ثانياً : أنّ الظاهر من ملاحظة هذه الأخبار بعضها مع بعضٍ لا سيّما ما هو أقلّ قدحاً منها كرواية الغزالي ونحوها : إنّما هو ما تنادي به أخبار أئمّة أهل البيت عليهم السلام من أنّ الأمر بالصلاة إنّما كان في صلاة واحدة لا غير ، وأنّ تعيين أبا بكر إنّما كان من عائشة ، وأنّ ما سوى ذلك ممّا نقلوه على اختلاف النقل منهم من جملة التمويهات والتحريفات الصادرة من هؤلاء الرواة الذين كلّهم من المتعصّبين لأبي بكر ، ألا ترى إلى عائشة كيف مكّنت الأمر في بعض ما نقلت بما يتضمّن أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان يريد صلاة أبي بكر وهي ما كانت تريد ، وهو محض كذب وتمويه ، كيف لا ! وهي في تمنّي خلافة أبيها ، بحيث لم يكن له حدّ ولا منتهى ؟ ! كما هو مفاد كثيرٍ من أفعالها ، سيّما في وجع النبيّ صلى الله عليه وآله ، وكفى تمويهها ـ كما مرّ ـ في عزل أبيها عن الصلاة .

وقد مرّ في ذكر وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله روايات عن ابن عبّاس وغيره : أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان قد يأمر بأن ينادوا عليّاً عليه السلام في مرضه ، فكانت عائشة ترسل إلى أبيها ، وكذا حفصة إلى أبيها ، حتّى تألّم النبيّ صلى الله عليه وآله مرّة ، فأعرض عنهما

لمّا جاءا، فلمّا خرجا قال: «ادعوا لي حبيبي» فقالت عائشة: ما يريد غير عليٍّ عليه السلام[١]، فإذا كان حالها هكذا فكيف لم تكن تريد صلاة أبيها، التي هي إحدى شُبه دعوى الخلافة بزعمهم؟! هذا، مع عدم أصلٍ لما اعتذرت به رأساً.

وأمّا ما ادّعت أنّها قالته للنبيّ صلى الله عليه وآله فظاهر؛ لتصريحها للناس بأنّها اعتذرت بذلك كذباً عند النبيّ صلى الله عليه وآله، وأنّ العذر في ذهنها كان شيئاً آخَر، مع أنّ أبا بكر وقف وصلّى ولم يبك ولم يتأثّر.

وأمّا ما ادّعت أنّه كان عذرها واقعاً، فهو أيضاً كذلك؛ ضرورة أنّه لا يتصوّر تشاؤم في مثل هذا، سيّما بعد أمر النبيّ صلى الله عليه وآله به.

وكفى أنّه تقدّم وعُزل، ولم يتشبّث أحد إلّا بالافتخار بتقدّمه من غير التوجّه إلى العزل أصلاً، ومع هذا دواهي عائشة لم تكن بحيث لم تفهم أنّه لا تشاؤم هناك، فظهر أنّ كلّ تلك التقوّلات كذبات منها لتمكين أنّ الأمر كان من النبيّ صلى الله عليه وآله، ولا يستبعد الكذب من الذي لا يبالي بأن يُظهر للناس أنّي كذبت كذباً عند النبيّ صلى الله عليه وآله لدفع أمره، حتّى أنّ من القرائن أيضاً: أنّها ذكرت مرّة بأنّها راجعته مراراً فردّها في كلّ مرّة، وذكرت مرّة أنّها لمّا راجعته فلم يرجع لها، فقالت لحفصة، إلى آخر الخبر، على أنّ قوله صلى الله عليه وآله: «إنّكنّ كصويحبات يوسف» صريح في أنّه كما أنّ حفصة كانت تريد الإمامة لأبيها كانت عائشة أيضاً تريد ذلك، وإلّا فلا يستقيم هذا الكلام؛ إذ أنّ صويحبات يوسف كُنّ كذلك، كلٌّ منهنّ كانت تريد لنفسها لا لغيرها، والشاهد على هذا[٢] رواية الغزالي.

---

(١) باختصار في الطرائف ١: ٢٢٨ ـ ٢٤٠، والمناقب للخوارزمي: ٤١/٦٨.

(٢) في «م»: «ذلك» بدل «هذا».

ومنه يظهر تمويه أبي موسى المجاهر بعداوة عليٍّ عليه السلام أيضاً؛ حيث إنّ الظاهر أنّه سمع الحكاية من عائشة كغيره، فذكرها بحيث يوهم أنّه كان حاضراً ذلك الوقت كذباً؛ لما يظهر[1] من أخبار عائشة وغيرها من عدم حضور أحدٍ من الأجانب وقت مكالمتها[2] معه، ومن تعصّب الرجل أنّه لم يذكر ما ذكرته عائشة من مثل حكاية خروج النبيّ صلى الله عليه وآله إلى المسجد.

وبالجملة: لا يحصل الوثوق من روايات عائشة إلّا بمحض تصدّي أبي بكر للصلاة، وأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله خرج وصار أبو بكر مأموماً بعد ماكان إماماً مستقلّاً.

ثمّ إنّ الذي يصحّ أن يعتمد عليه في رواية ابن زمعة قوله: إنّ بلالاً لمّا دعا النبيّ صلى الله عليه وآله إلى الصلاة، قال صلى الله عليه وآله: «لتأمروا مَنْ يصلّي بالناس»، وأمّا بقيّة كلامه فلا يجوز الاعتماد عليها، ولا الاستدلال بشيءٍ منها؛ إذ لا أقلّ من أنّه لم يشافه كلام النبيّ صلى الله عليه وآله في أبي بكر، فربّما كان الكلام عن عائشة، وهو وغيره زعموه أنّه من النبيّ صلى الله عليه وآله، على أنّ عدم نقله خروج النبيّ أصلاً، وتفرّده بذكر صلاة عمر أيضاً من قرائن كونه كاذباً في بعض روايته، ولا أقلّ من احتمال ذلك لتأكيده في ضمن ذلك، وأنّ إمامة أبي بكر لم تكن إلّا لخلافته حتّى لم يرض النبيّ صلى الله عليه وآله لعمر أيضاً. هذا، مع كون الرجل من أعداء آل محمّد عليهم السلام كما بيّنّاه.

وأمّا رواية الحسن البصري، التي رواها ابن عساكر مرسلاً، فمن أوضح الواضحات كذبها صريحاً، وكونها افتراءً فضيحاً على عليٍّ عليه السلام، بل على قيس أيضاً.

---

(١) في «ن»: «سيظهر» بدل «يظهر».

(٢) في «ن»: «مقالتها» بدل «مكالمتها».

وكفى في تبيان هذا ما بيّنّاه في مقالات أحوال السقيفة وبيعة عليٍّ عليه السلام، وسائر ما مرّ ويأتي من منازعات عليٍّ عليه السلام في خلافة أبي بكر، التي صارت دراية، وكالشمس في رابعة النهار، ومرّ في المقالة السابعة من المقصد الثاني صريح تكذيب عليٍّ عليه السلام كون الأمر بصلاة أبي بكر من النبيّ صلى الله عليه وآله، وكيف لا؟! ولو كان عليٍّ عليه السلام صاحب هذا الكلام لكان هو أوّل مَنْ بايع أبا بكر، وأوّل مَنْ مشى قدّامه، حتّى قد مرّ في المقالة السادسة من المقصد الثاني أنّ قيساً أيضاً ممّن لم يبايع أبا بكر[١].

هذا، مع أنّه سيظهر أنّ أصل هذا الكلام قول سخيف لا يستقيم من جهات، فكيف يمكن تصحيح نسبته إلى مثل عليٍّ عليه السلام، ألا لعنة الله على الكاذبين.

وكذا رواية ابن مسعود مع ضعف طريقها ليست ممّا يمكن الاستناد إليه، ولا الاعتماد عليه.

أمّا أوّلاً: فلأنّ صدور هذا الاستدلال من عمر وقبوله الأنصار وبيعتهم لأجله غير ثابتٍ، بل بمثل هذا التفصيل لا أصل له، وإنّما ذكر بعضهم أنّه قال: مَنْ يرضى أن يتقدّم على قدمين قامتا في مقام رسول الله صلى الله عليه وآله في الصلاة، وهو غير ما ذكر، مع كونه غير تمامٍ؛ لما سيظهر من قيام جماعة غيره أيضاً مقام النبيّ صلى الله عليه وآله إماماً في الصلاة[٢].

وأمّا ثانياً: فلأنّ كون زعم أكثر الناس أنّ صلاة أبي بكر كانت بأمر النبيّ صلى الله عليه وآله على ظاهر إخبار بلال فمعلوم، فلا يستبعد أن يكون عمر موّه عليهم بهذا، فصدّقوه.

---

(١) بحار الأنوار ٣٠ : ٤٩٤، الأربعين للشيرازي : ٢٣٧.
(٢) الشافي في الإمامة ٢ : ١٦١، الصراط المستقيم ٣ : ١٣٣، الطرائف ١ : ٣٢٥.

وبالجملة : كون صلاة أبي بكر بأمر النبيّ صلى الله عليه وآله غير ثابتٍ ، ولا يمكن الاستدلال عليه بهذه الأخبار؛ لما ذكرناه من حقيقة حالها سنداً ومتناً ودلالةً .

نعم ، عزل النبيّ صلى الله عليه وآله إيّاه ثابت ؛ لاعتراف الخصم ـ وهو عائشة ـ به مع انضمام شهادة أئمّة أهل البيت عليهم السلام كافّة [١] .

وإذا عرفت هذا ، اعلم أيضاً ثالثاً : أنّ القوم عميت بصيرتهم عن هذه النقائص [٢] كلّها بحيث استدلّوا بها بل قطعوا وجزموا بمحضها ـ كما صرّح به ابن حجر [٣] ـ على كون إمامة أبي بكر في الصلاة بأمر النبيّ صلى الله عليه وآله ، وأنّه لأجل هذا هو أفضل الصحابة على الإطلاق وأحقّهم بالخلافة ، حتى كأنّهم لم ينظروا إلى العزل أيضاً ، بل قال ابن حجر ـ بعد أن ذكر رواية أبي موسى الأشعري ـ : اعلم أنّ هذا الحديث متواتر ؛ فإنّه ورد من حديث عائشة ، وابن مسعود، وابن عبّاس ، وابن عمر ، وابن زمعة ، وعليّ بن أبي طالب ـ عليه السلام ـ وحفصة [٤] .

ومراده من رواية ابن عبّاس محض قوله لعبيدالله : أتدري مَن الرجل الذي لم تسمّه [٥] لك عائشة ؟ إنّما هو عليٌّ عليه السلام ، وهو إنّما يدلّ على إظهاره أنّ عائشة عدوّة لعليٍّ عليه السلام بحيث لم تسمّه باسمه ، كما صرّح به فيما سبق من حديثٍ آخَر ، ولم يظهر منه غير هذا ، لا تصديق ولا تكذيب .

نعم ، يستفاد منه صدق العزل وأنّ عليّاً عليه السلام لم يكن من المؤتمّين بأبي بكر ، بل كان مشتغلاً بخدمة النبيّ صلى الله عليه وآله كما تدلّ عليه سائر الأخبار .

---

(١) الصراط المستقيم ٣ : ١٣٣ .

(٢) في «م» : «النقائض» .

(٣) الصواعق المحرقة : ٣٨ .

(٤) الصواعق المحرقة : ٣٧ .

(٥) في «م» زيادة : «باسمه» .

وقد ظهر لك أيضاً حال سائر الروايات التي استقوى بها هذا الرجل وجعل مقصوده متواتراً منها ، ولم يفهم أصلاً أن لا أقلّ من لزوم توافق نظم الروايات ، واشتراكها جميعاً في لفظٍ ، أو معنى يدلّ على المقصود صريحاً ، والوثوق بصدق بعضٍ منها ، أليس من التمويه والحيلة جعل عليٍّ عليه السلام وابن عبّاس وأمثالهما من عداد رواة ما تشبّث به من الحديث بمحض كذب واضح من كذبات الحسن البصري على عليٍّ عليه السلام ؟ وسكوت ابن عبّاس عن التصريح بكذب عائشة في بعض كلامها ، ولو لأجل المداراة والمماشاة التي كانت عادته ، أليس خبر ابن زمعة مناقضاً صريحاً للرواية المذكورة في أنّه سمع مشافهة أمر النبيّ صلى الله عليه وآله بأن يصلّي أحد بالناس من غير (التصريح بأبي بكر)(١) ؟

وفي الرواية أنّه صرّح أوّلاً ، وكلامه الأخير ليس من باب المشافهة ، لأنّه وكذا ابن عمر كانا في المسجد ، فربّما أنّ عائشة لمّا سمعت حكاية عمر أرسلت من لسان النبيّ صلى الله عليه وآله أنّ أبا بكر يصلّي لا غيره ، أفلا ظهر ما أشرنا إليه من سائر مناقضات بعضها مع بعضٍ ؟ فكيف يجوز لسفيهٍ فضلاً عن النبيه أن يقبل من ابن حجر ـ الذي بفيه اسم أبيه ـ ما ذكره باشتهائه من تواتر الخبر هاهنا ، مع أنّه هو الذي أنكر صريحاً تواتر ما مرّ سابقاً من عمدة مناقب عليٍّ عليه السلام الصريحة في إمامته ممّا هو فوق التواتر ، حتّى أنّه لم يرض إلّا أن عدّها من شواذّ الآحاد ، مَنْ أراد ذلك فليرجع إلى كتابه ، حتّى يتبيّن له أنّه ناصب متعصّب ، يتكلّم في كلّ موضعٍ بما يدعو إليه هواه والباطل الذي [هو] متمسّك به .

---

(١) بدل ما بين القوسين في «م» هكذا : «تصريح لأبي بكر» .

ثمّ اعلم أيضاً رابعاً : أنّ مع قطع النظر عمّا ذكرناه لا يدلّ هذا على ما ادّعوه من أفضليّة أبي بكر على الصحابة على الإطلاق ، ولا على أحقّيّته بالخلافة والإمامة سيّما بالنسبة إلى عليٍّ عليه السلام .

أمّا أوّلاً : فلأنّه يجوز عندهم الصلاة خلف كلّ برّ وفاجر[١] ، فلا يمكنهم الاستدلال بها على الجلالة ، وليس وجه أمره بالصلاة ـ إنّ سُلّم صدور الأمر من النبيّ صلى الله عليه وآله ـ منحصراً فيما زعموه كما سيظهر .

وأمّا ثانياً : فلأنّ القوم نقلوا أسامي جماعةٍ أمر النبيّ صلى الله عليه وآله كلّ واحدٍ منهم أن يصلّي بالناس في المدينة كلّاً في غزوة من غزواته ، ولم يتوهّم أحد بذلك ، لا هُم ولا غيرهم ما توهّم هؤلاء في أبي بكر خاصّة ، وهل هذا غير التعصّب ؟ قالوا : عيّن أبا لبابة في غزوة بدر ، فكان يصلّي بالناس إلى أن رجع النبيّ صلى الله عليه وآله ، وعيّن ابن أُمّ مكتوم الأعمى في عام الفتح ، وعيّن أبا ذرّ في غزوة أُحد ، وفي غزوة تبوك استخلف عليّاً عليه السلام كما مرّ في حديث المنزلة . وأمر ابن أُمّ مكتوم أن يصلّي بالناس إن لم يحضر[٢] عليٌّ عليه السلام أحياناً ، وهكذا سعد بن عبادة مرّة ، وسعد بن معاذ مرّة ، وأبا سلمة مرّة ، وعثمان مرّة ، وعبدالله بن رواحة وغيرهم[٣] ، حتّى أنّ الحميدي في الجمع بين الصحيحين روى في المتّفق عليه بين البخاري

---

(١) المغني والشرح الكبير ٢ : ٢٧ ، العزيز شرح الوجيز ٢ : ١٦٧ ، بدائع الصنائع ١ : ١٥٦ ، المبسوط للسرخسي ١ : ٤٠ .

(٢) في «م» : «لم يكن» بدل «لم يحضر» .

(٣) انظر : شرح الأخبار للمغربي ٢ : ٢٤٢ ، المسترشد للطبري : ١٢٨ ـ ١٢٩ ، الطرائف ١ : ٣٢٥ ، الصراط المستقيم ٣ : ١٣٣ ، المغازي للواقدي ١ : ١٨٠و ١٨٣ ـ ١٨٤ ، السيرة النبويّة لابن هشام ٢ : ٢٤٠ و ٢٤٨ ، الطبقات الكبرى ٢ : ٢٩ و ٣٥ ، دلائل النبوّة للبيهقي ٤ : ١٩٨ ، الاستيعاب ٣ : ١١٩٨ ـ ١١٩٩ ، وفاء الوفاء ١ : ٢٧٥ .

ومسلم عن المغيرة بن شعبة، قال: برز رسول الله ﷺ إلى الغائط فحملتُ معه إداوةً قبل صلاة الفجر، فلمّا رجع النبيّ ﷺ توضأ للصلاة، وأقبلت معه فوجدنا الناس قد قدّموا عبد الرحمن بن عوف، فأدرك رسول الله ﷺ إحدى الركعتين، فصلّى الركعة مع الناس، فلمّا سلّم عبد الرحمن قام رسول الله ﷺ يُتمّ صلاته[1]، الخبر، فإن كانت إمامة الصلاة كما ذكروا كان عبد الرحمن أولى؛ لصلاة النبيّ ﷺ أيضاً خلفه، على أنّ هذا الخبر يدلّ على أنّهم لم يكونوا في هذا بحال الإذن أيضاً، حتّى أنّ البخاري ومسلماً رويا نظير هذا عن أبي بكر أيضاً، حيث رويا أنّ سهل بن سعد الساعدي قال: إنّ رسول الله ﷺ ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم، فحانت الصلاة، فجاء المؤذّن إلى أبي بكر، فقال: أتصلّي بالناس فأُقيم؟ قال: نعم، قال: فصلّى أبو بكر، فجاء رسول الله ﷺ فخرق الصفوف حتّى قام عند الصفّ المقدّم ورجع أبو بكر القهقرى[2].

أقول: إذا تأمّلتَ في هذا بنظر البصيرة يظهر لك أوّلاً: أنّه يلزم القوم أن يكون عبد الرحمن عند النبيّ ﷺ خيراً من أبي بكر، بحيث إنّه ﷺ صلّى بزعمهم خلف عبد الرحمن ولم يصلّ خلف أبي بكر، لا أوّلاً ولا أخيراً.

وثانياً: أنّه إذا كان أمر إمامة الصلاة شيئاً مبذولاً معمولاً عندهم؛ بحيث كانوا قد يصلّون بغير الإذن والتعيين، فأيّ شيءٍ استعظم هذا في مرض

---

(١) صحيح مسلم ١: ٢٧٤/٣١٧، الجمع بين الصحيحين ٣: ٤١٣.

(٢) صحيح البخاري ١: ١٧٤، صحيح مسلم ١: ٤٢١/٣١٦.

النبيّ ﷺ إلى حدّ المقالات التي مرّت في روايات عائشة وأمثالها ؟ أو ليس هذا أيضاً من قرائن كون كلّ ذلك من الأكاذيب المجعولة للتمويه بأنّ إمامة الصلاة علامة الخلافة ؟ فافهم .

وأمّا ثالثاً : فلأنّ التقديم في الصلاة إمامة خاصّة ، والخلافة إمامة عامّة؛ لكونها رئاسة جميع الأُمّة في جميع أُمور الدين والدنيا ، والخاصّ لا يدلّ على العامّ خصوصاً على ما أشرنا إليه من تجويزكم الصلاة خلف الفاسق؛ لاشتراط العدالة في الإمامة العامّة بالإجماع ، حتّى عندكم إنّ الإمام لو فسق وجب على الأُمّة عزله ، كما مرّ في محلّه ، فكيف تجعلون ما لا يحتاج فيه إلى العدالة حجّة فيما يحتاج إليها ، حتّى لو سلّمنا عدالة أبي بكر لانسلّم اتّصافه بسائر الشرائط التي منها الأعلميّة وأمثالها ممّا ذكرناه وبيّنّا لزومها حتّى العصمة .

وأمّا رابعاً : فلأنّا قد بيّنّا فيما سبق في محلّه ما هو (المسلّم عند)(١) الكلّ من أنّ النبيّ ﷺ عيّن في مرضه أُسامة بن زيد أميراً على جماعةٍ من الصحابة ، وأمرهم بتعجيل الخروج عن المدينة والتوجّه إلى ما أمرهم ، حتّى لعن مَنْ تخلّف عنه ، ومنهم قطعاً وباتّفاق الكلّ أعوان أبي بكر في السقيفة ، كعمر وأبي عبيدة والمغيرة وأمثالهم ، حتّى بيّنّا تصريحات أكثرهم بأنّ أبا بكر أيضاً كان منهم ، وأنّ إنكار بعض مَنْ أنكر كونه منهم محض الباطل ، مع أنّه يكفي كون أعوانه منهم ، وظاهرٌ أنّ هذا منافٍ بل مناقض صريح لأكثر ما في(٢) تلك الروايات وما ادّعاه أصحابها ، سيّما صدور تعيين

---

(١) بدل ما بين القوسين في «سن ، ن» : «مسلّم» .

(٢) في «م» زيادة : «ذلك من» .

أبي بكر من النبيّ ﷺ إشارة إلى أفضليّته وأحقّيته بالخلافة؛ ضرورة أنّ الأمر لو كان على ما زعموا لجعله هو أميراً، ولهذا اعترض عليه وعلى أعوانه أُسامة بأنّ النبيّ ﷺ جعلني أميراً عليكم فمن أمّركم علَيَّ؟ ولا أقلّ من أن لم يجعله ولا أعوانه الذين استقام بيعة السقيفة بهم من العسكر، ولا من المأمورين تحت أمره كما حفظ عليّاً عليه السلام عنده، بل إنّ هذا منه ﷺ خصوصاً بإضافة أمره إيّاهم بالخروج إلى أن خرجوا غضباً عليهم أدلّ دليلٍ على أنّه لم يرد حضورهم، ولا هو الذي أمر بصلاة أبي بكر؛ لسبق أمره إيّاهم بالخروج، ولعلّه لأجل هذا لمّا علم أنّ أبا بكر وأعوانه في المسجد متخلّفين عن العسكر، حتّى أنّ أبا بكر هو المتصدّي للصلاة، خرج بنفسه مع كمال ضعفه فعزله، حتّى قد ورد في بعض الأخبار أنّه أكّد بعد الصلاة على الخروج، ولعن كلّ مَنْ يتخلّف عنه ذلك الحين، فخرجوا جميعاً حينئذٍ فسمعوا (بوفاة النبيّ ﷺ)[١] فرجعوا.

وقد أوضحنا في محلّه أنّ الرجوع أخيراً أيضاً، وكذا ترك أبي بكر وعمر الذهاب مع العسكر فيما بعد كان حراماً مخالفاً لأمر الله ورسوله، فتذكّر وافهم.

وأمّا خامساً: فلأنّ العزل أخيراً ينافي أكثر ما ادّعوه، لا سيّما بعد ملاحظة ما زعموه أيضاً من صلاته خلف عبدالرحمن بن عوف، ولا أقلّ من عدم تمكّنهم على الاستدلال بما تشبّثوا به، بل لنا أن نقول على تقدير تسليم أمره بتقديم أبي بكر في الصلاة: لعلّ نصبه أوّلاً كان لأجل أن يعزله ثانياً، حتّى يُظهر للأُمّة عدم لياقته للتقدّم، ونقص شأنه لا سيّما عن رتبة

---

(١) بدل ما بين القوسين في «س، ن»: «بوفاته».

الإمامة والخلافة ، كما فعل مثله في حكاية سورة البراءة ، كما مرّ مفصّلاً ، وفي إنفاذه بالراية يوم خيبر ، وأيّ مانعٍ من كون هذه الأشياء إتمام حجّةٍ منه صلى الله عليه وآله على الأُمّة فيما كان يعلم من قولهم بإمامته وتفضيله على غيره ، لا سيّما عليّ عليه السلام ؟ كما أنّ الظاهر أنّ جعله في جيش أُسامة أيضاً كان لذلك ، فافهم .

وأمّا سادساً : فلأنّ الأمر بالصلاة لو كان من النبيّ صلى الله عليه وآله لما كان جائزاً لأبي بكر أن يكلّف بذلك عمر ، كما في بعض رواياتهم ، لكونه مخالفة صريح أمر رسول الله صلى الله عليه وآله ، وكذا كان الواجب عليهم ، بل ولفعلوا وتنادوا وألزموا رقاب الناس يوم السقيفة بهذا ، بل ولم يكن حينئذٍ قول عمر : بيعة أبي بكر كانت فلتة ، إلّا كذباً وزوراً ، وأمثال هذه الإيرادات كثيرة لا حاجة إلى الإطالة ببيان الجميع .

وأمّا سابعاً : فلأنّا لو أغمضنا عن جميع ما ذُكر لم يدلّ ما ذكروا على الرجحان على عليٍّ عليه السلام ، ولا على نفي ما بيّنّاه سابقاً من دلائل خلافة عليٍّ عليه السلام ، بل ولا على أولويّة أبي بكر ونحو ذلك ممّا توهّمه القوم ؛ لوضوح كون عليٍّ عليه السلام عند النبيّ صلى الله عليه وآله مشتغلاً بأُموره ، ولم يدخل أبداً معهم لا في صلاتهم ولا في غيرها ، بل أدلّة مزاياه الفاضلة ، وبعض الأخبار تدلّ على أنّه لو حضرهم لكان هو الإمام كما بيّنّا خبراً في ذلك آنفاً ، بل لنا حينئذٍ أن نقول : ربّما كان أبو بكر قبل أخذ الخلافة على ظاهر حُسن الحال ؛ ولهذا أمره النبيّ صلى الله عليه وآله ـ على ما في رواية عائشة ، أو عليٍّ عليه السلام على ما في رواية ابن بشر ، أو غيرهما ـ بالصلاة ، فلمّا تصدّى أمر الخلافة خرج عن حُسن الحال ، ولياقة الصلاة وغيرها .

وبالجملة : خبر الصلاة محفوف بقرائن الجعل والافتراء ، ومع ذلك لا يدلّ على مطلوب القوم ، إلّا أنّ عادتهم جرت (بالتشبّث بالواهيات)[١] في خلفائهم وبإنكار الواضحات في خلافة عليٍّ عليه السلام .

وكفى أنّ تلك الأُلوف من الفضائل التي مضت لم تُفدهم ، وأفادهم مثل هذا ونحوه ؛ ولهذا ورد في حديث الأئمّة من أهل البيت عليهم السلام أنّ هؤلاء القوم يمصّون الصمّاء[٢] ويدعون النهر العظيم[٣] ، والله يهدي مَنْ يشاء إلى صراطٍ مستقيم ، حتّى أنّهم جعلوا من عُمَد متشبّثاتهم دفنهما عند النبيّ صلى الله عليه وآله ، وتزويج النبيّ صلى الله عليه وآله بنته[٤] من عثمان ، وعليّ عليه السلام من عمر ، وتسميته بعض أولاده بأسامي الثلاثة ، وأمثال ذلك ممّا ليس بشيءٍ واقعاً ، بل بعض ذلك ينادي بالنقص[٥] كما سنشير إلى نبذٍ من ذلك في الفصل الآتي .

قال بعضهم : إنّ الله تعالى جعل مكانهما بعد الموت في جنب حبيبه صلى الله عليه وآله كما كانوا في الحياة ، ولو كان فيهم ما يوجب عدم رضاه تعالى لما جوّز لخاتم أنبيائه وأصفيائه أن يصاحبهما أيّام الحياة وسنين الموت ، وأيضاً لو لم يستحقّا أن يُدفنا بجنب النبيّ صلى الله عليه وآله لناقش فيه بعضٌ من المهاجرين والأنصار الذين لم يكونوا يخافون في الله لومة لائم .

والجواب : أنّ هذا عليكم لا لكم ؛ لأنّ الله تعالى قال : ﴿**لَا تَدْخُلُوا**

---

(١) بدل ما بين القوسين في «س ، ن» : «بالتشبّثات الواهية» .

(٢) كذا في النسخ ، وفي بصائر الدرجات والكافي : «الثماد» بدل «الصمّاء» .

(٣) انظر : بصائر الدرجات : ١٢/١٣٧ ، والكافي ١ : ٦/١٧٣ .

(٤) في «م» : «بنتيه» بدل «بنته» .

(٥) في «م» : «بالنقض» بدل «بالنقص» .

بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾(١) وقال: **﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ﴾**(٢) الآية، وظاهرٌ أنّ دفنهما في بيت النبيّ صلى الله عليه وآله بعد وفاته إدخال لهما فيه بغير إذنٍ منه، وكذا ضرب المعاول عند إذنه لحفر قبريهما من قبيل رفع الصوت والإجهار بالقول.

وقد قال فضّال بن حسين الكوفي لأبي حنيفة ـ وهو في جمع كثير من أصحابه ـ: رحمك الله يا أبا حنيفة، إنّ لي أخاً يقول بأنّ خير الناس بعد النبيّ صلى الله عليه وآله عليّ بن أبي طالب، وأنا أقول: إنّ أبا بكر خير الناس، وبعده عمر، فما تقول أنت؟ فأطرق مليّاً ثمّ رفع رأسه وقال: كفى بمكانهما من النبيّ صلى الله عليه وآله كرماً وفخراً، أما علمت أنّهما ضجيعاه في قبره، فأيّ حجّةٍ أوضح لك من هذه؟ فقال له فضّال: قد قلت ذلك لأخي، فقال لي: إن كان الموضع للنبيّ صلى الله عليه وآله دونهما فقد ظلما بدفنهما في موضعٍ ليس لهما فيه حقٌّ، وإن كان الموضع لهما وكانا وهباه لرسول الله صلى الله عليه وآله فقد أساءا وما أحسنا؛ إذ رجعا في هبتهما ونكثا عهدهما، فأطرق أبو حنيفة ساعة، ثمّ قال: لم يكن (له ولا لهما)(٣)، ولكنّهما نظرا في حقّ عائشة وحفصة، فاستحقّا الدفن في ذلك الموضع بحقوق ابنتيهما، فقال له فضّال: قد قلت له ذلك، فقال: أنت تعلم أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله مات عن تسع حشايا ونظرنا فإذا لكلّ واحدةٍ منهنّ تُسع الثُّمْن، ثمّ نظرنا في تُسع الثُّمْن فإذا هو شبر في شبرٍ، فكيف يستحقّ الرجلان أكثر من ذلك، وبعد ذلك فما بال عائشة وحفصة ترثان رسول الله صلى الله عليه وآله وفاطمة بنته تُمنع الميراث؟ فقال أبو حنيفة:

---

(١) سورة الأحزاب ٣٣ : ٥٣.

(٢) سورة الحجرات ٤٩ : ٢.

(٣) بدل ما بين القوسين في «س، ن» : «له ولهما خاصّة».

يا قوم! نحّوه عنّي، فوالله إنّه رافضيٌّ خبيث(١).

وروي أنّ بعض علمائهم لمّا سمع هذا، قال لفضّال: إنّ البيت كلّه كان لعائشة، حيث ادّعت أنّ النبيّ ﷺ كان وهبه لها في حياته، فأخذته فأذنت لهما بالدفن، فقال فضّال: فما بال عائشة يُقبل قولها في دعواها بلا شهود ولابيّنة، مع أنّ وضوح كون البيت للنبيّ ﷺ أظهر من الشمس في رابعة النهار، وتُردّ دعوى فاطمة عليها السلام في فدك التي كانت تحت يدها مع شهادة مثل عليٍّ عليه السلام وأُمّ أيمن بل الحسنين عليهما السلام أيضاً.

أقول: وكأنّه لأجل هذا لمّا عرف بعضهم أنّه كان خلاف الشرع التجأ إلى وضع حديثٍ في أنّه لمّا جيء بجنازة أبي بكر إلى باب بيت النبيّ ﷺ سمعوا نداء: أدخلوا الحبيب إلى الحبيب، الخبر، ألا لعنة الله على الكاذبين، حتّى أنّ هذا الكاذب لم يفهم أنّ هذا مع ظهور كذبه لا ينفع لعمر.

ثمّ إنّ أصل دفنهما في جنب النبيّ ﷺ لو جُعل دليل رضا الله تعالى بذلك، وأنّه تعالى جعل مكانهما كذلك، كما صرّح به القائل، لكان تعليق الكفّار أصنامهم في بيت الله الحرام دليل رضاه تعالى، بل يلزم هذا القائل أيضاً ـ وهو من أعاظم الحنفيّة ـ أن يلتزم رضا الله تعالى فيما فعله الشاه إسماعيل الصفوي الموسوي في زمان هذا الرجل حيث نبش قبر أبي حنيفة وأحرق ماكان باقياً من رَميم عِظامه، وجعل قبره بيت النجاسة مدّة ستّة أشهر، ثمّ دفن كلباً ميتة في موضعه، ولهذا لمّا أخذ الشاه عبّاس بغداد وجاؤا إليه بالمتولّي لقبر أبي حنيفة فسأله غيظاً وطيشاً: مَنْ أنت؟ فقال: أنا

---

(١) كنز الفوائد ١: ٢٩٤ ـ ٢٩٥، الفصول المختارة (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد ج٢): ٧٤، الاحتجاج ٢: ٢٥٩/٣١٥، الخرائج والجرائح ١: ٧/٢٤٣.

متولّي كلب جدّك ، فضحك الشاه وجاز عن قتله .

وأمّا قول الرجل : ولو لم يستحقّا ذلك لناقش بعض المهاجرين والأنصار ، فهو في غاية ظهور البطلان ؛ إذ لو قدر أخيارهم على تمشية الحقّ وإجرائه لفعلوا فيما كان أعظم من هذا ممّا مرّ ويأتي ، حتى يأتي أنّ اثني عشر منهم قاموا أيّام منازعة عليٍّ عليه السلام معهما فتكلّموا ولم يفد ، حتّى كان منهم سلمان وأبوذرّ ، ثمّ لم يتكلّموا لمّا ضرب عثمان وغلمانه عمّاراً ، ولمّا أخرج أباذرّ من المدينة وأمثال ذلك سوى أفعالهما بفاطمة عليها السلام ، فافهم .

ثمّ قال بعضهم : إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله زوّج بنتيه من عثمان ، فلو لم يكن من الأخيار الصالحين عنده لم يفعل ، وكذا زوّج عليٌّ عليه السلام بنته أُمّ كلثوم بنت فاطمة عليها السلام من عمر وقت خلافته ، فلو كان عمر على الباطل وخصوصاً في أمر الخلافة التي هي أجلّ الأُمور ، والظلم فيها من أكبر الكبائر وأعظم المعاصي ، لما صهره عليٌّ عليه السلام بتزويج مثل هذه الطاهرة ، ثمّ قال : لكنّ الرافضة يقولون بأنّ ذلك كان غصباً ، ويلتزمون وقوع الزنا بذلك .

والجواب : أنّ هذا أيضاً محض تمويه وافتراء وتهمة على الشيعة ، وخلاصة حقيقة الحال أنّ مبنى المناكحة والموارثة والمعاشرات شرعاً على ظاهر الإقرار بالشهادتين ، والصلاة إلى قبلة المسلمين ، والتزام أحكام الشريعة النبويّة ، سواء كان باطناً كذلك أم لا ، وسواء كان من الفرقة المحقّة أم لا ، وهكذا الحال كان من زمان النبيّ صلى الله عليه وآله وسلوكه هو وأصحابه مع الناس ، حتّى مع المنافقين ، وكذا ما بعده من سلوك عليٍّ عليه السلام وأخيار الصحابة وأئمّة أهل البيت عليهم السلام وأتباعهم ، حتّى مع سائر الفِرَق المخالفة لهم من البضعة والسبعين وإن حكموا بكفرهم واقعاً ، وخلودهم في النار

أبداً، وهلّم جرّاً إلى ظهور المهديّ عليه السلام، حتّى قد مرّ سابقاً في بحث التقيّة، وفي بيان مذهب الإماميّة صريح قول أئمّتهم لأتباعهم: إنّ حكمكم في المعاشرة مع مخالفيكم والسلوك معهم حكم أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله مع المنافقين، لمصلحة المداراة ودفع الضرر ونحو ذلك، إلى أن يظهر الحقّ، وصاحب الحكم القاطع قائم آل محمّد المهديّ عجّل الله فرجه.

ولا يخفى أنّ بناءً على هذا كان يجوز التزويجان المذكوران شرعاً وإن قلنا بكونهما منافقين باطناً، بل ربّما تقتضي مصلحة التأليف وأمثاله أولويّة الفعل على الترك، حتّى أنّ زوجي البنتين اللّتين تزوّجهما عثمان بعدهما كانا من كفرة المشركين صريحاً، لكنّ عليّاً عليه السلام ـ كما نُقل عن ذرّيّته الطاهرين ـ مع كونه ملازماً مثل النبيّ صلى الله عليه وآله بلوازم حسن العشرة والمداراة، لم يحب أن يزوّج بنت فاطمة عليها السلام ممّن فَعَل معها ما فَعَل، حتّى ماتت بضربه وغاضبة عليه وعلى صاحبه.

هذا، مع ما سيأتي من دنائة نسبه، حتّى كون ولادته سفاحاً، فكلّما جدّ عمر في الخطبة وكان قصده التشرّف ببني هاشم، كما كان ينادي به، مع إرادة أن يوهم الناس في أنّ عليّاً عليه السلام راضٍ عنه قلباً وأشباه ذلك، مَنَعه عليٌّ عليه السلام ولم يقبل إجابته، فتوسّل حينئذٍ بالعبّاس وجعله واسطة في إرضاء عليٍّ عليه السلام، حتّى أظهر على العبّاس أنّ عليّاً عليه السلام إن لم يجبه في بغيته، يرميه ببعض التهم بل البنت أيضاً، فأتى العبّاس عليّاً عليه السلام وجدّ عليه حتّى قال له: إنّي عمّك فاجعل أمر بنتك هذه إليَّ، فقال: «أمّا هذا فلا أردّك، قد جعلت تزويج بنتي هذه إليك فزوِّجها ممّن تشاء أنت، عمر كان، أو غيره، فأتى العبّاس إلى عمر وزوّجها منه، هكذا حال هذه التزويجات وأمثالها، فمن أين جاء الزنا، حتّى يقوله الشيعة، ومن أين جاء حسن الحال واقعاً، بل

صحّة الخلافة أيضاً، حتّى يمكن للقوم أن يتشبّثوا به، بل ظاهر هذا وغيره، حتّى تزويج عائشة وحفصة وغيرهما، وكذا التسمية كلّها من مقتضيات مصالح حسن العشرة والسلوك والمداراة، لا سيّما مع الأعادي؛ ولهذا لمّا التمس عمر من عليٍّ عليه السلام أن يسمّي ولده عمر سمّاه، وأن يكنّي محمّد الأوسط بأبي بكر فَعَل، هذا مع أنّ في الأعصار السابقة كانت أمثال هذه الأسماء معمولة متعارفة، وأمّا ولده عثمان ففي خبرٍ أنّه مسمّى باسم عثمان بن مظعون.

وبالجملة: أمثال هذه الخيالات من هؤلاء القوم في تقوية باطلهم كلّها ليس بشيءٍ، والوجه في الكلّ واضح بما ذكرناه، والأوقات أجلّ من أن تُصرف على نقل تلك الواهيات؛ ولهذا اكتفينا بما ذكرناه لتكون تبصرة للبصير في غيرها، والله الهادي.

الفصل الثاني

في بيان نبذ ممّا نقله القوم الذين قالوا بخلافة مَنْ تقدّم على عليٍّ عليه السلام

في خلفائهم وكبرائهم من قبائح الأفعال والأعمال والأقوال، ورذائل الصفات والأحوال والخصال، وما نقلوه أيضاً من المقالات والروايات التي تدلّ على ضلالهم في مذهبهم، وعلى عدم كون خلفائهم أهلاً لما ادّعاه القوم لهم، ولا كونهم بالحالة التي زعمها الناس فيهم.

اعلم أنّ أكثر ما يناسب هذا المقام، لا سيّما بالنسبة إلى ما سوى خلفائهم الثلاث مرّ سابقاً لا سيّما في المقالة السادسة من المقصد الثاني، حتّى ذكرنا كثيراً من ذلك ولو متفرّقاً كلّاً في محلّه، سواء كان بالنسبة إلى الثلاثة، أو إلى غيرهم من كبراء القوم، أو إلى عموم طوائف أتباعهم، بحيث لا نحتاج أن نذكرها هاهنا إلّا نبذاً ممّا يتعلّق بالثلاثة ولو بإضافة شيءٍ ممّا يتعلّق بغيرهم خاصّاً أو عامّاً، حتّى يأتي بعض ما يبقى في الختام، ولهذا جعلنا فيه أيضاً ثلاث مطالب:

المطلب الأوّل:

في بيان ما يتعلّق بخليفتهم الأوّل، وهو أبو بكر بن أبي قحافة، وكان اسمه عتيقاً. وقيل: بدّل في الإسلام بعبدالله، واسم أبيه عثمان(١).

قال في جامع الأُصول: قيل: عتيق هو اسم سمّته به أُمّه(٢).

---

(١) انظر: الاستيعاب ٣: ١٦٣٣/٩٦٣، وأُسد الغابة ٣: ٢٠٥، ووفيات الأعيان ٣: ٦٤.

(٢) جامع الأُصول ١٢: ٣٠٣.

وقال في الاستيعاب وغيره: كان له أخوان أحدهما يُسمّى عتيقاً والآخَر عُتيقاً، أي: مصغّراً، مات الأوّل قبل مولد أبي بكر فسُمّي باسمه[١].

ونقل الزمخشري في ربيع الأبرار: سئلت عائشة عن اسم أبي بكر، فقالت: عبدالله، فقيل: إنّ الناس يقولون: عتيق، فقالت نحو ماذكره في الاستيعاب[٢] وسنذكر نحوه عن النسّابة.

وإذا عرفت هذا، فاعلم أنّ من أكاذيب القوم أنّهم وضعوا حديثاً في أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال لأبي بكر: «إنّك عتيق من النار»[٣]، فاشتهر بالعتيق، فلا تغفل.

وقال ابن الأثير في النهاية في حديث أبي بكر والنسّابة: إنّك من زمعات قريش، ثمّ فسّر بأنّ الزمعة بالتحريك: التلعة الصغيرة، أي: لست من أشرافهم[٤]، هذا ما في النهاية.

وقال الجوهري: الزمع: رذال الناس، يقال: هو من زمعهم[٥]. انتهى.

وقد مرّ سابقاً ما ذكره في الاستيعاب من أنّه لمّا بويع لأبي بكر جاء أبو سفيان إلى عليٍّ عليه السلام والعباس، فقال: غلبكم على هذا الأمر أرذل بيتٍ في قريش[٦].

---

(١) الاستيعاب ٣: ٩٦٣، الرياض النضرة ١ـ٢: ٧٨، الإصابة ٤: ١٠٢.
(٢) ربيع الأبرار ٢: ٣٩١.
(٣) الرياض النضرة ١ ـ ٢: ٧٨، أُسد الغابة ٣: ٣٠٦٤/٢٠٥، وفيات الأعيان ٣: ٦٤.
(٤) النهاية لابن الأثير ٢: ٣١٣ ـ زمع ـ.
(٥) الصحاح ٣: ١٢٢٦ ـ زمع ـ.
(٦) الاستيعاب ٣: ٩٧٤.

وقال ابن أبي الحديد في شرحه : إنّ الزبير روى في كتاب الموفّقيّات أنّ أبابكر قال في الجاهليّة لقيس بن عاصم المنقري : ما حملك على أن وأدتَ ؟ قال : مخافة أن يخلف عليهنّ مثلك[١] .

وقال ابن أبي الحديد في شرحه أيضاً : إنّ عبدالملك بن مروان كتب إلى مصعب بن الزبير في جوابٍ لكتابه : أمّا ما ذكرتَ من وفائك لي فلعمري ، لقد وفىٰ أبوك لتيم وعديّ بعداء قريش وأراذلها[٢] .

وقال ابن الأثير في النهاية وفي صفة أبي بكر : إنّه أخيف بني تَيم ، ثمّ فسّر أنّ الخيف في الرجل أن تكون إحدى عينيه زرقاء والأُخرى سوداء[٣] .

وقد مرّ سابقاً أنّ عمر قال : أحسد العرب كلّهم أخيَف بني تَيم ، يعني : أبا بكر .

وفي رواية الواقدي وغيره : أنّه كان رجلاً نحيفاً أحدب الظهر ، غائر العينين ، خفيف العارضين[٤] .

وقيل : كان عنقه مائلاً[٥] .

ونقل بعضهم عن صاحب الملل والنحل والنسّابة : أنّ أبا بكر كان لقبه عبداللّات يخدمها ، وكان عاكفاً على السجود لها ، وكان خيّاطاً ، فلمّا أسلم سمّاه النبيّ صلى الله عليه وآله عبدالله ، وكان اسمه في الجاهليّة عتيقاً ؛ لأنّه كان قديم الهجرة في خدمة الأصنام ، وكان اسمه في صغره حبتر ، أي : القصير

---

(١) الأخبار الموفّقيات : ٤٠٤/٦٢٠ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٣ : ١٧٧ .

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١١ : ١٨ .

(٣) النهاية لابن الأثير ٢ : ٩٣ ـ خيف ـ .

(٤) انظر : كتاب جمل من أنساب الأشراف ١٠ : ٥٧ ، والاستيعاب ٣ : ٩٧٣ ، وتاريخ مدينة دمشق ٣٠ : ٢٨ و٢٩ ، والمنتظم ٤ : ٥٤ .

(٥) لم نتحقّقه .

الغليظ(١).

وقالوا هُم وبعض أهل السير: إنّه كان أبوه أجيراً لليهود، يعلّم لهم أولادهم، ثمّ اشتهر أنّه يلوط بهم فطردوه، فاستأجره ابن جذعان ينادي له الأضياف بأعلى صوته، ويوقد النيران، ويأخذ الأُجرة درهماً مع ما يفضل في الأواني من الطعام، وكان يصيد القماري ونحوها من قبل بشراكة رجل آخَر، ثمّ عجز عن الصيد فتركه(٢).

قالوا: نهب مرّة ما في دار شريكه ولم يترك له شيئاً، فسمّوه أبا قحافة، يقال: اقتحف اقتحافاً، أي: شرب شرباً شديداً جميع ما في الإناء(٣).

وقال الأكثر: إنّه اتّفق ذات ليلة شتويّة ذات مطر، بحيث لم تتقدّ النار في الحطب، فمسح طبّاخ ابن جذعان الحطب بالدهن ليشتعل فجمد الدهن على الحطب، فكان أبو قحافة يقحفه، فبلغ الخبر إلى ابن جذعان، فأنف من ذلك فطرده، فسُميّ أبا قحافة لأجل ذلك(٤).

وقد نقل جماعة منهم ابن حجر، وصاحب الاستيعاب، وابن أبي الحديد وغيرهم ما خلاصة مضمون الكلّ: إنّ أبا قحافة كان في مكّة، فلمّا سمع بولاية ابنه تعجّب وقال: هل رضيت بذلك بنو عبدمناف وبنو المغيرة؟ قالوا: نعم، فقرأ قوله تعالى: ﴿**قُلِ ٱللَّهُمَّ مَـٰلِكَ ٱلْمُلْكِ**﴾(٥) ثمّ قال: ولِمَ ولّوه؟ قالوا لسنّه، فقال: أنا أسنّ منه(٦).

(١ ـ ٤) الأربعين للشيرازي: ٥٣٢.

(٥) سورة آل عمران ٣: ٢٦.

(٦) انظر: الصواعق المحرقة: ٢٢ ـ ٢٣، والاستيعاب ٣: ٩٧٦، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١: ٢٢١، وتاريخ الخلفاء للسيوطي: ٥٤ ـ ٥٥.

وفي روايةٍ: أنّه قال لابنه: يابنيّ! كيف ارتضتك الناس مع خمول بيتك لا بقديم سابقة فخر، ولا علم، ولا شجاعة، ولا كرم مع حضور بني هاشم الأنوف الذين تسبق آنافهم إلى الماء قبل الشرب، فقال: ارتضوني لكبر سنّي، فقال: أنا أكبر منك سنّاً(١).

وقال ابن الأثير في النهاية وفي حديث أبي بكر: جاءه أعرابي، فقال له: أنت خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله؟ فقال: لا، قال: فما أنت؟ قال: أنا الخالفة بعده، ثمّ فسّر ابن الأثير هذا الكلام، فقال: الخليفة مَنْ يقوم مقام الذاهب ويسدّ مسدّه، والهاء فيه للمبالغة، وجمعه الخلفاء على معنى التذكير لا على اللّفظ، مثل ظريف وظرفاء. ويجمع على اللّفظ خلائف كظريفة وظرائف، قال: فأمّا الخالفة فهو الذي لا غناء عنده ولا خير فيه. وكذلك الخالف، وقيل: هو الكثير الخلاف، وهو بيّن الخَلافة بالفتح(٢).

أقول: إذا تأمّلتَ هذا علمتَ كذب جميع ما استند إليه القوم من الأخبار وغيرها التي استشهدوا بها، بل استدلّوا بأكثرها على كون خلافة أبي بكر منصوصة بها، وكذا ظهر لك أنّ ما سمّوه به من خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله، بل هو نفسه أيضاً كان يكتب في مكاتيبه: هذا من أبي بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله، كلّه كان كذباً وزوراً، حتّى بإقراره واعتقاده، فافهم.

وفي شرح ابن أبي الحديد بإسنادٍ له عن الشعبي، وكذا نقل ابن حجر عن الدارقطني، قال: قام الحسن بن عليّ إلى أبي بكر وهو يخطب على المنبر فقال: «انزل عن منبر أبي»، فقال أبو بكر: صدقت والله، إنّه لمنبر

---

(١) الأربعين للشيرازي: ٥٣٣.

(٢) النهاية لابن الأثير ٢: ٦٩.

أبيك لا منبر أبي[١].

وقال في الكشّاف في تفسير قوله تعالى: ﴿وَفَـٰكِهَةً وَأَبًّا﴾[٢]: إنّ الأبّ هو المرعى، ثمّ نقل عن أبي بكر أنّه سئل عن الأبّ، فقال: أيّ سماءٍ تظلّني، وأيّ أرضٍ تقلّني إذا قلت في كتاب الله ما لا علم لي به[٣].

وعن عمر أنّه قرأ هذه الآية، فقال: كلّ هذا عرفنا، فما الأبّ؟ ثمّ رفض عصا كانت بيده، وقال: هذا لعمر الله التكلّف، وما عليك يابن أُمّ عمر أن لا تدري ما الأبّ، ثمّ قال: اتّبعوا ما تبيّن لكم من هذا الكتاب، وما لا فدعوه[٤].

وقال البغوي في تفسيره عن الشعبي أنّه قال: سئل أبو بكر عن الكلالة، فقال: إنّي أقول فيها قولاً برأيي فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأً فمنّي ومن الشيطان، أراه ما خلا الوالد والولد[٥]. انتهى.

أقول: حكاية الأبّ، وكذا الكلالة قد ذكرهما جماعة من أعيان القوم منهم أبو عبيدة، وابن أبي شيبة، وابن الأنباري، والعسكري كلٌّ في كتابه[٦].

فانظر أوّلاً إلى خبط هذا الرجل؛ حيث أقرّ مرّة بحرمة القول في كتاب الله بالرأي فيما لا يعلم، ثمّ فتواه وقوله فيه بالرأي.

ثمّ انظر ثانياً في كمال قلّة علمه، بحيث لم يكن يعلم لا هو

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦: ٤٢ ـ ٤٣، الصواعق المحرقة: ٢٦٩.

(٢) سورة عبس ٨٠: ٣١.

(٣) تفسير الكشّاف ٦: ٣١٧.

(٤) تفسير الكشّاف ٦: ٣١٧ ـ ٣١٨، معالم التنزيل ٥: ٥٢٤.

(٥) معالم التنزيل ٢: ٢٥ ـ ٢٦.

(٦) المصنّف لابن أبي شيبة ١١: ٤١٥ ـ ٤١٦/١١٦٤٦.

ولا صاحبه الأبّ الذي فسّره الله تعالى بقوله: ﴿مَّتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ﴾(١)، وهكذا بعينه جهله بالكلالة، فمن لم يعرف أمثال هذا كيف يكون قابلاً للخلافة فضلاً عن تقديمه على مثل عليٍّ عليه السلام، وكيف لا يستحي مَنْ يدّعي بعد ظهور أمثال هذا عن ادّعاء كونه أعلم الأُمّة! ؟ أليس هذا تعصّباً وكذباً وزوراً، ونصباً لعداوة عليٍّ عليه السلام ؟ فافهم.

وقد روى البغوي في كتاب المصابيح، عن قبيصة بن ذؤيب، قال: جاءت الجدّة إلى أبي بكر تسأله ميراثها، فقال لها: ما لكِ في كتاب الله شيء وما لكِ في سُنّة النبيّ صلى الله عليه وآله شيء، أي: لا علم لي به منهما، فارجعي حتّى أسأل الناس، فسأل، فقال المغيرة بن شعبة: حضرتُ رسولَ الله صلى الله عليه وآله أعطاها السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك ؟ فقال محمّد بن مَسلمَة مثل قول المغيرة، وفي روايةٍ(٢): فأنفذه لها أبو بكر، ثمّ جاءت الجدّة الأُخرى إلى عمر تسأله ميراثها، فقال: هو ذاك السدس، فإن اجتمعتما فهو بينكما، وأيّتكما خلت فهو لها(٣).

وهذه الرواية ممّا رواها جمع، منهم صاحب جامع الأُصول، وصاحب المشكاة، وقال: ورواه أحمد، ومالك، والترمذي، وأبو داوُد(٤)، وغيرهم، ومنهم ابن حجر(٥).

---

(١) سورة عبس ٨٠ : ٣٢.

(٢) كذا في النسخ، وفي المصدر ما بعدها تتمّة رواية المصابيح.

(٣) مصابيح السُّنّة ٢ : ٢٢٧٣/٣٩١.

(٤) كلمة «أبو داوُد» لم ترد في «ن».

(٥) جامع الأُصول ٩ : ٧٣٩١/٦٠٨، مشكاة المصابيح ١ : ٣٠٦١/٥٥٤، الموطّأ ٢ : ٤/٥١٣، مسند أحمد ٥ : ١٧٥١٩/٢٦٥، سنن الترمذي ٤ : ٤١٩ ـ ٢١٠٠/٤٢٠،

وقال ابن عبدالبرّ في الاستيعاب في ترجمة عبدالرحمن بن سهل الأنصاري: يقال: إنّه شهد بدراً، وكان له فهم وعلم، ثمّ روى عن ابن عُيينة، عن يحيى بن سعيد، قال: سمعت القاسم بن محمّد يقول: جاءت إلى أبي بكر الجدّتان فأعطى السدس أمّ الأُمّ دون أمّ الأب، فقال عبدالرحمن بن سهل الأنصاري: يا خليفة رسول الله، أعطيته التي لو ماتت لم يرثها، وتركت التي لو ماتت ورثها، فجعله أبو بكر بينهما(١).

وهذه الرواية أيضاً ممّا ذكره في جامع الأُصول(٢).

وقال ابن حجر: أخرجه الدارقطني عن القاسم بن محمّد(٣).

وقال الشهرستاني في الملل والنحل: وقد وقع في زمانهما ـ يعني: الأوّل والثاني ـ اختلافات كثيرة في مسائل ميراث الإخوة والجدّ والكلالة، وفي عقد الأصابع، وديات الأسنان، وحدود بعض الجرائم، وغيرها(٤). انتهى.

وروى جماعة، منهم: أحمد في مُسنده، عن قيس بن أبي حازم، وابن حجر عن أنس، ومنهم: ابن سعد، والخطيب، ومنهم: ابن راهويه، وأبو ذرّ الهروي في الجامع عن الحسن، وابن أبي الحديد وغيرهم، ولو بتفاوتٍ في بعض العبارات، وبزيادة بعضٍ على بعضٍ، وخلاصة الكلّ أنّ

↵سنن أبي داوُد ٣: ١٢١ ـ ٢٨٩٤/١٢٢، سنن ابن ماجة ٢: ٩٠٩ ـ ٢٧٢٤/٩١٠، سنن الدارمي ٢: ٣٥٩، الصواعق المحرقة: ٥٥.

(١) الاستيعاب ٢: ١٤٢٤/٨٣٦.

(٢) جامع الأُصول ٩: ٧٣٩٢/٦٠٩.

(٣) سنن الدارقطني ٤: ٩٠ و٧٢/٩١ و٧٣، العلل للدارقطني ١: ٧٧/٢٨٧، الصواعق المحرقة: ٥٥.

(٤) الملل والنحل ١: ٢٥.

أبا بكر خطب فقال : إنّي قد وُلّيتُ عليكم ولستُ بخيركم (١) .

وفي روايةٍ : أما والله ، ما أنا بخيركم أفتظنّون أنّي أعمل فيكم بسُنّة رسول الله صلى الله عليه وآله ، إذن لا أقوم لها (٢) .

وفي روايةٍ : ألا وإن كلّفتموني أن أعمل فيكم بمثل عمل رسول الله صلى الله عليه وآله لم أقم فيه ، كان رسول الله صلى الله عليه وآله عبداً أكرمه الله بالوحي ، وعصمه به ، وكان معه ملك (٣) .

وفي روايةٍ : أنّه كان معصوماً من الشيطان وينزل عليه الوحي ، وأنّ لي شيطاناً يعتريني ، فإن أحسنتُ فأعينوني ، وإن أسأتُ فقوّموني (٤) .

وفي روايةٍ : فإذا رأيتموني استقمت فاتّبعوني ، وإذا رأيتموني زغت فقوّموني ، وإذا رأيتموني غضبت فاجتنبوني ، فإنّ لي شيطاناً يعتريني لا أوثر في أشعاركم وأبشاركم (٥) .

وفي روايةٍ : لست بخيركم وعليٌّ فيكم ، أقيلوني أقيلوني ، رواه الطبري في تاريخه ، وكذا البلاذري ، والسمعاني ، وغيرهم (٦) .

وفي روايةٍ : إنّ الثاني قام حينئذٍ وقال له : ما دهاك ، والله ، لا أقلناك ،

---

(١) تاريخ الطبري ٣ : ٢١٠ ، السيرة النبويّة لابن هشام ٤ : ٣١١ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٧ : ١٥٩ ، الصواعق المحرقة : ٢٠ ـ ٢١ ، تاريخ الخلفاء للسيوطي : ٥٢ عن الخطيب .

(٢) كنز العمّال ٥ : ١٤٠٥٨/٥٩٠ .

(٣) الطبقات الكبرى ٣ : ٢١٢ ، تاريخ مدينة دمشق ٣٠ : ٣٠٣ و ٣٠٤ ـ ٣٠٥ .

(٤) مسند أحمد ١ : ٨١/٢٤ ، وفيه صدره .

(٥) الطبقات الكبرى ٣ : ٢١٢ ، تاريخ الخلفاء للسيوطي : ٥٤ ، تاريخ مدينة دمشق ٣٠ : ٣٠٣ ، المنتظم ٤ : ٦٩ .

(٦) عنهم في الصراط المستقيم ٢ : ٢٩٤ ، النعيم المقيم : ٥٨١ .

فردّ عزمه[١].

أقول: فانظر إلى علم هذا الرجل الذي ادّعى بعض القوم كونه أعلم الأُمّة، وإلى كلامه واعترافاته التي لايمكن تكذيبها ولا توجيهها، كما مرّ سابقاً في حديث الرضاعليه‌السلام، فتذكّر، ثمّ تذكّر قوله تعالى: ﴿**أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ**﴾[٢]، وكذا قوله سبحانه: ﴿**وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ**﴾[٣]، ثمّ قِسْ هذا بما مرّ في علم عليٍّعليه‌السلام ونحو ذلك، لا سيّما قوله: «سلوني قبل أن تفقدوني»[٤] إلى آخر حديثه، مع ملاحظة قوله تعالى: ﴿**هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ**﴾[٥]، حتّى تفهم الحقّ، والله الموفّق.

ومن الغرائب أنّ بعض القوم ذكر في كتابه هكذا: أنّ في عهد عُمر إلى معاوية في قول أبي بكر: إنّ لي شيطاناً يعتريني، قال عمر: ما عنى بالشيطان غيري[٦].

وقد روى جماعة منهم البخاري في صحيحه، وابن عبد البر في

---

(١) الصراط المستقيم ٢: ٢٩٥، و٣: ٧٩، الأربعين للشيرازي: ٥٢٤.

(٢) سورة يونس ١٠: ٣٥.

(٣) سورة الزخرف ٤٣: ٣٦.

(٤) تقدّم تخريج الحديث مراراً، وللاطّلاع انظر: نهج البلاغة: ١٨٩/٢٨٠، وبصائر الدرجات: ٢٨٦، والإرشاد ١: ٣٥ و٣٣٠، والاختصاص: ٢٣٥، والأمالي للصدوق: ٢٠٧/١٩٦، وشرح الأخبار ١: ٧/٩١، و١٦٠/١٩٦، والأمالي للطوسي: ٨٥/٥٨، والمستدرك للحاكم ٢: ٣٥٢، ومقتل الحسينعليه‌السلام للخوارزمي ١: ٤٤.

(٥) سورة الزمر ٣٩: ٩.

(٦) الصراط المستقيم ٢: ٣٠٠.

الاستيعاب، وابن الأثير في جامع الأُصول وغيرهم، ومنهم جمع من المفسّرين، كالزمخشري، والواحدي، والسيوطي وغيرهم، عن ابن أبي مليكة، وفي بعض الطرق رواية ابن أبي مليكة عن ابن الزبير، وفي بعض رواياتهم نوع اختلافٍ في بعض العبارات، لكن بحيث لا يختلّ، بل لا يختلف أصلاً أصل المقصود.

وخلاصة مضمون الكلّ، وأكثره على وفق ما في صحيح البخاري: أنّ الراوي قال: كاد الخيّران أبو بكر وعمر أن يهلكا، رفعا أصواتهما عند النبيّ صلى الله عليه وآله حين قدم عليه رَكبُ بني تميم، فقال أبو بكر: أمّر القعقاع بن معبد، وقال عمر: بل أمّر الأقرع بن حابس، فقال أبو بكر: ما أردتَ إلّا خلافي، فقال عمر: ما أردت خلافك، فتماريا حتّى ارتفعت أصواتهما، فنزل قوله تعالى، كما في رواية من روايات البخاري وغيره: ﴿**لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ**﴾(١)، وفي روايةٍ أُخرى من رواياته، بل وفي بعض روايات غيره أيضاً: أنّه نزل حينئذٍ قوله تعالى: ﴿**يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ**﴾الآية(٢)، وهي التي ذكرناها آنفاً، وما بعدها أيضاً، أي: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ**﴾الآية، إلى قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ**﴾(٣)(٤).

---

(١) سورة الحجرات ٤٩ : ٢.

(٢) سورة الحجرات ٤٩ : ١.

(٣) سورة الحجرات ٤٩ : ٤ و ٥.

(٤) صحيح البخاري ٦ : ١٧١و ١٧٢، الجامع لأحكام القرآن ١٦ : ٣٠٣، الاستيعاب ٣ : ١٢٨٤، أسباب النزول للواحدي : ٧٥٤/٤٠٢، تفسير الكشّاف ٥ : ٥٦٢و ٥٦٤، تاريخ مدينة دمشق ٩ : ١٩٠ ـ ١٩١ و ١٩٢، جامع الأُصول ٢ : ٨٠٩/٣٦٠.

وقد مرّ ويأتي أنّ عمر ناداه ليلة أبطأ عن صلاة العشاء، فصاح عمر: نام النساء والصبيان، فخرج النبيّ صلى الله عليه وآله ورأسه يقطر من ماء الغسل وهو غضبان[١]، الخبر.

ولقد اعترف صاحب الكشّاف، وغيره من المفسّرين بشناعة هذا النحو من السلوك، لا سيّما مع رسول الله صلى الله عليه وآله[٢]، حتّى أنّ ابن الزبير نقل ـ على ما في البخاري ـ أنّ عمر ما كان يُسمع النبيّ صلى الله عليه وآله بعد هذه الآية حتّى يستفهمه، ولم يذكر ذلك عن جدّه أبي بكر[٣].

وفي كتاب ابن حنبل، وصحاح أبي داوُد وابن ماجة وغيرها عن أسماء بنت أبي بكر: أنّ أبا بكر ضرب غلامه في الإحرام، فقال النبيّ صلى الله عليه وآله: «انظروا إلى هذا المحرم ما يصنع»[٤].

وفي كتاب الاستيعاب عن ابن حاجز أنّ أبا بكر أرسله إلى أياس بن عبدالله السلمي، فلحق به فأسره وأنفذه إلى أبي بكر، فلمّا قدم به عليه أوقد له ناراً وأمر به، فقذف فيها حتّى احترق[٥].

مع أنّ الثابت المشهور أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله، قال: «لا يحرق بالنار إلّا ربّ النار»[٦].

---

(١) انظر: صحيح البخاري ١: ١٤٨.

(٢) انظر: تفسير الكشّاف ٥: ٥٦٥.

(٣) صحيح البخاري ٦: ١٧١.

(٤) مسند أحمد ٧: ٢٦٣٧٦/٤٨٣، سنن أبي داوُد ٢: ١٨١٨/١٦٣، سنن ابن ماجة ٢: ٢٩٣٣/٩٧٨، السنن الكبرى للبيهقي ٥: ٦٧ ـ ٦٨.

(٥) الاستيعاب ٢: ١٢٩٩/٧٧٦.

(٦) الكافي في فقه أحمد ٣: ٢٧٥، شرح الأزهار ٤: ٥٤١، وانظر: مسند أحمد ٤: ⇐

ولا يرد ما فعل عليٌّ عليه السلام ببعض الغُلاة الذين قالوا صريحاً بأنّه هو ربّ العالمين؛ لأنّه أوّلاً: جزاهم على حسب الزعم الذي زعموه من كونه ربّاً، وثانياً: أنّه لم يحرقهم بالنار حقيقة بإلقائهم فيها، بل أمر بحفر حفيرتين بينهما منفذ دخان وبخار، فجعل في إحداهما النار وجعلهم في الأُخرى، حتّى ماتوا بالحرّ والدخان لا بالاحتراق في الإلقاء فيها(١).

وقد مرّ في مقالة فضائل فاطمة عليها السلام وأحوالها، وكذا في غيرها ما صدر من أبي‌بكر بالنسبة إليها من الغصب والظلم والأذي، بحيث لا يحتاج إلى تكرار الذكر هاهنا، وهذا من أعظم الفضائح عليه إن راجعت محلّه وتأمّلت فيه، حتّى قد مرّ أنّه قطع الخمس عن أهل البيت[عليهم السلام]، مع أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله بالإجماع والنصّ كان يعطيهم، حتّى أنّ عمر من بعده كان يعطيهم أيضاً، مع أنّ أبا بكر حلف لفاطمة أن لا يغيّر شيئاً ممّا كان النبيّ صلى الله عليه وآله يعطي.

وقد ذكر أهل السير وغيرهم أنّه قال في مرضه: ليتني كنت تركت بيت فاطمة لم أكشفه(٢).

ومن البيّن أنّ هذا إقرار منه بأذى فاطمة عليها السلام أوّلاً: يوم كبسوا على بيتها لإخراج عليٍّ إلى البيعة، وثانياً: بأخذ فدكها، حتّى أنّهم نقلوا في حديثه هذا اعترافه بعدم زعمه صحّة خلافته، حيث قالوا: ثمّ إنّه قال: ليتني

↵ ١٥٦٠٤/٥٥٠ و ١٥٦٠٥، وسنن أبي داوُد ٣: ٢٦٧٣/٥٤، والسنن الكبرى للبيهقي ٩: ٧٢، والاستيعاب ٤: ١٥٣٦ ترجمة هبّار بن الأسود.

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٩: ٧١.

(٢) تاريخ الطبري ٣: ٤٣٠، المعجم الكبير للطبراني ١: ٤٣/٦٢، العقد الفريد ٤: ٢٦٨، تاريخ مدينة دمشق: ٣٠: ٤٢١ و٤٢٢، الإمامة والسياسة ١: ٣٦، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٧: ١٦٤، و٢: ٤٦ ـ ٤٧.

في ظلّة بني ساعدة ضربت يدي على يد أحد الرجلين، فكان هو الأمير وأنا الوزير(١)، وظاهرٌ أنّه لو كان يعرف كون خلافته حقّاً لما كان يتمنّى خلافها، فافهم.

ثمّ قد مرّ أيضاً، لاسيّما في الباب الرابع من المقدّمة، تخلّفه عن جيش أُسامة، ومخالفته في ذلك أمر النبيّ ﷺ، فإنّه ـ كما تبيّن ـ جعله من الجيش وأمّر عليه أُسامة، وأوجب عليه وعلى جمعٍ ـ لا سيّما الذين دخلوا مع أبي بكر في أمر السقيفة وأعانوه في أخذ البيعة له ـ أن يسافروا إلى أن يغزوا مؤتة، وكلّما أرادوا الرخصة لم يرخّصهم، وأكّد الرواح، ولعن المتخلّف عنه، فلمّا خرجوا غضباً عليهم سمعوا وفاة النبيّ ﷺ، وذهبوا إلى السقيفة وأبطلوا حكم النبيّ ﷺ، بحيث أبو بكر أبطل الذهاب رأساً، وسأل أُسامة أن يجوز عن أخذ عمر أيضاً، وكلاهما أماتا حكم النبيّ ﷺ بموته، وهو باطل حرام بالاتّفاق، حتّى كلّفوا أُسامة بالبيعة، فقال: أنا ومَنْ معي ما ولّيناك أمرنا، وقد أمّرني رسول الله ﷺ عليكما ولم يعزلني عنكما، وأنت يا أبا بكر وصاحبك عمر رجعتما بغير إذني، وما خفي على النبيّ ﷺ موضعكما، ومع هذا فقد ولّاني عليكما ولم يولّكما، ثمّ جاء أُسامة ووقف بباب المسجد، وصاح(٢): يا معاشر المسلمين، عجباً لرجلٍ استعملني عليه رسول الله ﷺ فتأمّر عليَّ وعزلني، حتّى لم يأت معي إلى الجهة التي أمرنا الله بها. ونقل بعضهم أنّهما أرضاه أخيراً حتّى شرطا له أن لا يسلّما عليه إلّا بالإمرة.

ونقل ما ذكرناه جماعة، منهم: أبو بكر الجوهري، والبلاذري،

---

(١) الإمامة والسياسة ١: ٣٦، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٧: ١٦٤.

(٢) في «ن»: «وقال» بدل «وصاح».

وصاحب كتاب العقد، والزهري، ومحمّد بن أُسامة عن أبيه، وجمع غيرهم[١].

وقد مرّ الكلام في هذا في الموضع الذي أشرنا إليه مفصّلاً وفي غيره مجملاً، فتذكّروا فهم ما فيه من صراحة المخالفة ومن سرّ دلالته على عدم إرادة النبيّ صلى الله عليه وآله إمامته.

وقد مرّ أيضاً لاسيّما في الفصل السابق حكاية إرسال أبي بكر خالد ابن الوليد على بني حنيفة بتهمة الارتداد، فقتل خالد ونهب وأسر، وأنّهم لم يكونوا كذلك.

نعم، هُم أظهروا أنّ الخلافة لعليٍّ عليه السلام لا لأبي بكر، ومجمل حكايتهم سوى ما مرّ كما رواه صاحب كتاب الواحدة وجمع من أهل السير: روي عن البراء قال: إنّ وفد بني تميم أتوا النبيّ صلى الله عليه وآله، فقال أميرهم[٢] مالك بن نويرة: علِّمني الإيمان، فعلّمه النبيّ صلى الله عليه وآله الشهادتين وأركان الشريعة ونهاه عن نواهيها، وأمره أن يوالي وصيّه من بعده وأشار إلى عليٍّ عليه السلام، فلمّا ذهب قال النبيّ صلى الله عليه وآله: «مَنْ أحبّ أن ينظر إلى رجلٍ من أهل الجنّة فلينظر إلى هذا الرجل»، فلحقه الشيخان وبشّراه وسألاه الاستغفار لهما، فقال: لا غفر الله لكما، تدعان صاحب الشفاعة وتسألاني، فغضبا ورجعا فرآهما النبيّ صلى الله عليه وآله فتبسّم فقال: «أفي الحقّ مبغضة ؟!».

فلمّا قُبض النبيّ صلى الله عليه وآله جاء مالك لينظر مَنْ قام مقامه، فرآى أبا بكر يخطب، فقال: أخوتيم ؟ قالوا: نعم، قال: فوصيّ رسول الله صلى الله عليه وآله الذي أمرني بموالاته، قالوا: الأمر يحدث بعد الأمر. قال: بالله ما حدث أمر

---

(١) عنهم جميعاً الشيرازي في أربعينه: ٥٢٥.

(٢) في «م» زيادة: «وهو».

ولكنّكم خنتم الله ورسوله ، ونظر إليه شزراً وتقدّم وقال : مَنْ أرقاك هذا المنبر ووصيّ رسول الله ﷺ جالس ؟ فأمر قنفذاً وخالداً بإخراجه ، فدفعاه كرهاً ، فركب راحلته وقال :

أطعنا رسول الله (مادام بيننا)[1] فيا قوم ما شأني وشأن أبي بكر
إذا مات بكر قام بكر[2] مقامه فتلك وبيت الله قاصمة الظهر[3]

إلى آخر أبياته ، فدبّر أبو بكر مع خالد في قتله ، كما بيّنا خلاصته في الفصل السابق ، وقد أورد الطبري ، والبخاري ، ومسلم عن الذين كانوا مع خالد أنّهم قالوا : أذّن مؤذّننا فأذّن مؤذّنهم ، وصلّينا وصلّوا ، وتشهّدنا وتشهّدوا[4] ، فافهم .

ثمّ إنّه قد مرّ أيضاً قول عمر : كانت بيعة أبي بكر فلتة[5] ، وأشباهه .

ثمّ إنّ هروبه في الحروب في زمان النبيّ ﷺ وسائر ما صدر منه عديدة ذكرنا كلّاً في موضعه المناسب له ، وكذا أغلاطه في زمان خلافته التي منها تعيين الخليفة بعده ، وهو عندهم بالاتّفاق خلاف ما نسبوه إلى النبيّ ﷺ من ترك الاستخلاف ، وأيضاً قد تكلّم في الصلاة قبل التسليم في

---

(١) بدل ما بين القوسين في «س ، ن» : «نبيّنا» ، وفي حاشية «س» كما في المتن .
(٢) في «م» : «عمر» بدل «بكر» .
(٣) الصراط المستقيم ٢ : ٢٨٠ ـ ٢٨١ ، الأربعين للشيرازي : ٥١٠ ـ ٥١١ ، وفيهما عن كتاب الواحدة .
(٤) عنهم جميعاً البياضي في الصراط المستقيم ٢ : ٢٧٩ ـ ٢٨٠ ، والشيرازي في الأربعين : ٥١٠ .
(٥) المصنّف لعبدالرزّاق ٥ : ٤٤١ ـ ٤٤٢ ، السيرة النبويّة لابن هشام ٤ : ٣٠٧ ، العثمانيّة للجاحظ : ١٩٦ ، المغني للقاضي عبدالجبّار ٢٠ ق ١ : ٣٣٩ ، الجمع بين الصحيحين ١ : ٢٦/١٠٣ ، الملل والنحل للشهرستاني ١ : ٢٤ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢ : ٢٦ ، و٢٠ : ٢١ .

صلاة الفجر، حيث قال: لا يفعلنّ خالد ما أمرته به[١].

وقد نقل جماعة من فقهاء العامّة هذا الكلام منه، واحتجّوا بذلك على جواز التكلّم بعد التشهّد وقبل التسليم[٢]. وظهور كونه بدعة لا شكّ فيه، بل الاطّلاع على حقيقة هذا الحال يوجب تكفيره؛ إذ قد روى جماعة عن الباقر والصادق عليهما السلام وغيرهما من الأئمّة الطاهرين عليهم السلام أنّ السبب في قوله[٣] ذلك كان أنّه أمر خالداً أن يقتل عليّاً عليه السلام إذا هو سلّم من صلاة الفجر ذلك اليوم، فلمّا قام إلى الصلاة ندم، وخشي أن يهيّج عليه فتنة لا يقوم بها، فقال ذلك منعاً له عن فعله[٤].

ومن شواهد صدق الحكاية أنّك إن سألتَ القوم عن سبب هذا الكلام في ذلك الحين عجزوا عن التوجيه، فافهم.

قال الغزالي في الإحياء عن زيد بن أسلم، قال: دخل عمر على أبي بكر وهو مريض يبضبض بلسانه، فقال: هذا الذي أوردني الموارد[٥].

وفي تنفيس الكرابيسي، وزهرة البستي، ومواعظ الكرامي: أنّ أبا بكر قال عند موته: يا ليتني كنت طائراً في القفار آكل من الثمار وأشرب من الأنهار، وآوي إلى الأشجار ولم أُول على الناس، فدخل الثاني عليه،

---

(١) الاستغاثة للكوفي ١ : ١٦، إثبات الوصيّة : ١٢٤، الإيضاح للفضل بن شاذان : ١٥٦، الشافي في الإمامة ٤ : ٢١٨، الأربعين للشيرازي : ٥٢٨، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٧ : ٢٢٢.

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٧ : ٢٢٢، الأربعين للشيرازي : ١٨.

(٣) كلمة «قوله» لم ترد في «م».

(٤) الأمالي للصدوق : ١٦٣/١٦٥، علل الشرائع ١ : ١/١٩٢، باب ١٥١، رجال الكشّي : ٧٤١/٣٩٥.

(٥) إحياء علوم الدين ٣ : ١٠٩.

فقال: هذا الذي أوردني الموارد[١].

وذكر السيوطي في جامعه الكبير من كتاب ابن أبي شيبة، وعبد الرزّاق، وغيرهما، عن الضحّاك قال: رأى أبو بكر طيراً على شجرة فقال: لوددتُ (أنّي كنت مثلك، تقع على الشجر، وتأكل)[٢] من الثمر، ثمّ تطير وليس عليك حساب ولا عذاب، والله لوددتُ أنّي كنتُ شجرةً إلى جانب الطريق (مرّ عليَّ جمل فأدخلني)[٣] فاه فلاكني، ثمّ ازدَرَدَني ثمّ أخرجني بعراً ولم أكن بشراً[٤].

وروى الواقدي: أنّ أبابكر قال: قد علمتُ أنّي داخل النار، أو قال: واردها، فليت شعري هل أخرج منها أم لا؟[٥].

وأمثال هذه الأشياء كثيرة، وقد مرّ كثير منها سابقاً، ويأتي بعضها في الختام أيضاً، وكفى ما ذكرناه هاهنا لصاحب البصيرة، والله الهادي.

المطلب الثاني:

فيما يتعلّق بخليفتهم الثاني، وهو عمر بن الخطّاب بن نفيل بن عبدالعزّى، وكان اسم أُمّه حنتمة، واسم جدّته صهّاك الحبشيّة أو الزنجيّة

---

(١) عنها في الصراط المستقيم ٢ : ٢٩٩، والأربعين للشيرازي : ٥٣٠.

(٢) بدل ما بين القوسين في «م» هكذا: «أن أكون مثل هذا الطير أقع على الشجر وآكل».

(٣) بدل ما بين القوسين في «م» هكذا: «فمرّ بي جمل فأخذني وأدخلني».

(٤) المصنّف لابن أبي شيبة ١٣ : ١٦٢٧٩/٢٥٩، تاريخ مدينة دمشق ٣٠ : ٣٢٩ - ٣٣٠، جامع الأحاديث ١٣ : ١٧١/٥٠.

(٥) عنه في المسترشد : ٣١٦، والصراط المستقيم ٢ : ٢٩٦، والأربعين للشيرازي : ٥٣١.

(واسم جدّه نفيل)[١].

روي عن أبي المنذر هشام بن محمّد بن السائب الكلبي من علماء القوم ونسّابتهم: أنّه قال في كتاب المثالب في جملة جماعة ولدوا من سفاح[٢]: كانت صهّاك أمة حبشيّة لهاشم بن عبد مناف، فوقع عليها فجاءت بنضلة بن هاشم، ثمّ وقع عليها عبد العزّى فجاءت بنفيل جدّ عمر ابن الخطّاب[٣].

أقول: ولعلّ في هذا وقع نوع اشتباه، فإنّ عليّ بن عبد النبيّ الطائي القطيفي نقل في كتاب مطالع الأنوار عن كتاب الملل والنحل، وكذا نقل صاحب كتاب مجالس المؤمنين فيه، وكذا محمّد بن شهر آشوب في مثالبه، عن جمع من أهل السير والأنساب أنّ صهّاكاً كانت أمة لهاشم انتقلت إلى هشام بن المغيرة، وكان هشام هذا يتّهمها بالسفاح، فيلبسها سراويل من الجلود، ويقفل على تكّة السراويل قفلاً من حديد، وكانت ترعى له إبلاً، فنظر إليها نفيل فراودها عن نفسها فطاوعته، واعتذرت عليه بالسراويل فعلّقها بشجرة حتّى ارتخى لحمها وجرّ السراويل قليلاً قليلاً فجامعها وأقام مدّة معها كان يفعل هكذا ومولاها لا يعلم، فحملت منه بالخطّاب ووضعته سرّاً، فلمّا أدرك البلوغ نظر إلى صهّاك أُمّه فأعجبته عجيزتها فوثب عليها وفجر بها مراراً، فحملت منه ووضعت بنتاً، فلمّا ولدتها خافت من مولاها هشام، فلفّتها بثوبٍ وألقتها بين أحشام مكّة، فوجدها هشام مولاها، وقيل: غير مولاها، فحملها إلى منزله ورماها عند

---

(١) ما بين القوسين لم يرد في «م».
(٢) في «س، م»: «السفاح» بدل «سفاح».
(٣) مثالب العرب والعجم: ٩٥.

خدمه، وسُمّيت حنتمة، فلمّا بلغت نظر إليها الخطّاب فأعجب بها فنكحها بشبهة، فأولدها عمر، فكان الخطّاب أباه، وجدّه، وخاله[١]، وكانت حنتمة أُمّه، وأُخته، وعمّته[٢].

ولهذا قال أحمد بن الحجّاج في شعره (المنسوب إليه)[٣]:

مَنْ جدّه خاله ووالده ... وأُمّه أُخته وعمّته
أجدر أن يبغض الوصيّ وأن ... يجحد يوم الغدير بيعته[٤]

فعلى هذا وقوع عبد العزّى عليها ـ كما ورد في الأوّل ـ توهّمٌ، إلّا أن يكون ذلك أيضاً كان واقعاً فيجتمع النقلان.

وفي روايةٍ: أنّها كانت جارية للزبير بن عبد المطّلب كما سيأتي.

ويمكن الجمع بانتقالها إليه فيما بعد هاشم، أو هشام، أو وقوع توهّم في بعض الأسامي، والله يعلم.

وبالجملة: وقوع السفاح في نسب هذا الرجل سيّما من صهّاك إجمالاً ولو لم نعرف خصوصيّة كيفيّته ممّا يظهر من كلام كثيرٍ من القوم، سوى ما ورد من أئمّة أهل البيت عليهم السلام، فإنّه صريح في ذلك، وأخبارهم به متعدّية عن حدّ الاستفاضة، ولابأس أن أشرنا الى مجمل نبذ منها:

روى ابن أبي الحديد وجمعٌ غيره: أنّ عمرو بن العاص قدم على عمر، وكان والياً بمصر، فقال له: في كم سرت؟ فقال: في عشرين، فقال عمر: لقد سرت سير عاشق، فقال عمرو: إنّي والله، ما تأبّطتني الإماء،

---

(١) في «م» زيادة: «وولده».
(٢) الأربعين للشيرازي: ٥٧٦ ـ ٥٧٧، نقله عن القطيفي، مجالس المؤمنين ٢: ٥٤٥.
(٣) مابين القوسين لم يرد في «س، ن».
(٤) مجالس المؤمنين ٢: ٥٤٥.

ولا حملتني البغايا في غُبّرات المآلي ، فقال عمر : والله ، ما هذا بجواب الكلام الذي سألتك عنه ، وإنّ الدجاجة لتفحص في الرماد فتضع لغير الفحل ، وإنّما تنسب البيضة إلى طرقها .

قال ابن أبي الحديد : سألت أبا جعفر النقيب عن هذا الحديث ما فحواه ؟ فقال : إنّ عَمراً فخر على عمر ؛ لأنّ أُمّ الخطّاب زنجيّة ، تُعرف بصهّاك ، وتُعرف بباطحلى ، فقلت له : وأُمّ عمرو النابغة أمة من سبايا العرب ، فقال : إلّا أنّها عربيّة من عنزة ، سُبيت في بعض الغارات ، فليس يلحقها من النقص عندهم ما يلحق الزنجيّات[١] . انتهى .

أقول : وفيه ما لا يخفى من الإغماض عن ذكر البغاء والسفاح الذي ذكره أيضاً ، كما ينادي به قوله : ولا حملتني البغايا في غبّرات المآلي ، فإنّ حقّ[٢] معناه كما فسّره ابن الأثير في النهاية ، والزمخشري في الفائق أنّه نفى عن نفسه الجمع بين سبّتين[٣] : أن يكون لزنية لغيّة ، وأن يكون محمولاً في بقيَّة حيضة[٤] ، فإنّ معنى قوله : ما تأبّطتني الإماء : لم يحضنّني الإماء ، ويتولّين تربيتي ، يعني : أنت كنت كذلك ، وهذا ظاهر .

وأمّا معنى قوله : ولا حملتني البغايا في غُبّرات المآلي ، فإنّما هو : إنّي لم أكن ممّن حملتني الجارية الزانية من الزنا في بقيّة خرقة حيضها ، فإنّ «غُبّرات المآلي» بقيّة خرقة الحيض ، ومراده أيضاً أنّك كنت كذلك .

وأمّا ما مرّ من كون عمرو ممّن ادّعاه ستّة لا ينافي هذا ، فإنّ افتخاره

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٢ : ٣٩ .

(٢) في «ن» : «حقيقة» .

(٣) في «م» : «شيئين» ، وفي حاشية «س ، ن» أيضاً : «شيئين» بدل «سبّتين» .

(٤) انظر : النهاية لابن الأثير ٣ : ٣٣٨ ، الفائق ١ : ١٩ .

بأنّه وإن كان ولد الزنا أيضاً، لكن ليس من الجارية الزانية بحيث تكون تربيته بتلك الرذالة والخباثة، حتّى في خِرَق الحيض، وقول عمر: إنّ الدجاجة لتفحص في الرماد فتضع لغير الفحل، وإنّما تنسب البيضة إلى طرقها، صريح في أنّ رذالة التولّد والتربية لا مدخل لها، بل إنّها قد تبيض بغير فحل، لكن تنسب البيضة إلى الديك الذي الدجاجة معه، فالولد يُنسب إلى أبيه الذي يولد على فراشه وإن كان في الحقيقة لزنية.

أقول: ونعم ما قال مَنْ قال: ويل لمن كفّره نمرود[1]، فافهم.

وروى ابن أبي الحديد أيضاً عن الجاحظ أنّه قال: بلغ عمر بن الخطّاب أنّ أُناساً من رواة الأشعار وحملة الآثار ينتقصون الناس ويثلبونهم في أسلافهم، فقام على المنبر وقال: إيّاكم وذكر العيوب، والبحث عن الأُصول، فلو قلت: لا يخرج اليوم من هذه الأبواب إلّا من لا وَصْمَة فيه، لم يخرج منكم أحد، فقام رجل من قريش ـ نكره أن نذكره ـ فقال: إذاً كنتُ أنا وأنت يا أمير المؤمنين نخرج! فقال: كذبت، بل كان يقال لك: يا قين بن قين، اقعد[2]. انتهى.

وقد صرّح بعضهم: بأنّ القائل كان المهاجر بن خالد بن الوليد، وكان عمر يُبغضه لبغضه أباه خالداً، إلّا أنّه لم يكن مثل أبيه، كان يحبّ عليّاً عليه السلام جدّاً[3].

قال ابن أبي الحديد: وقد روى أبوالحسن المدائني هذا الخبر أيضاً في كتاب أُمّهات الخلفاء، وقال: إنّه روي هذا الخبر عند جعفر بن محمّد

---

(١) أمثال وحِكَم علي أكبر دهخدا ٤: ١٨٩٨.

(٢ و ٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١١: ٦٩.

الصادق عليهما السلام ، فقال : «لا تلم عمر ، إنّه أشفق أن يُحدج بقضيّة نفيل بن عبد العزّى وصهّاك أمة الزبير بن عبدالمطّلب» ، ثمّ قال : «ولكن عمر لم يتعدّ السُّنّة هاهنا» ، ثمّ تلا قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَـٰحِشَةُ﴾ الآية [١][٢] .

أقول : قد روى جماعة من أصحابنا مؤيّداً لهذا عن سماعة ، قال ما خلاصته : إنّ واحداً من نسل عمر وُجِد مقتولاً بالمدينة في الطريق ، فاجتمع أقرباؤه والبكريّون والعثمانيّون وقالوا : ما لصاحبنا كفو يُقتل به إلّا جعفر بن محمّد ، وما قتل صاحبنا غيره ، فأخذ الصادق عليه السلام بأيدي جمعٍ من كبارهم فأدخلهم[٣] المسجد ، فخرجوا وهُمْ يقولون : شيخنا أبو عبدالله جعفر بن محمّد معاذ الله أن يكون مثله يفعل هذا أو يأمر به ، فانصرفوا ، فمضيت أنا إليه عليه السلام ، وقلت له : جُعلت فداك ، ما كان أقرب رضاهم من سخطهم ! ؟ قال : «نعم ، دعوتهم وقلت : أمسكوا وإلّا أخرجت الصحيفة» ، فقلت أنا : وما تلك الصحيفة جُعلت فداك ؟ فقال : «إنّ أُمّ الخطّاب كانت أمةً للزبير بن عبدالمطّلب فشطر[٤] بها نفيل ـ أي : زنى بها ـ فأحبلها فطلبه الزبير فخرج هارباً» الخبر ، إلى أن قال : «فهرب إلى الشام ، وخرج الزبير في تجارة إلى الشام ، فدخل على ملك الدومة ، فقال الملك للزبير : يا أباعبد الله ، لي إليك حاجة ، قال : وما هي ؟ فقال : أُحبّ أن تردّ ولد رجل أخذته منه ، فقال : ليظهر لي حتّى أعرفه ، فلمّا أن كان من الغد دخل الزبير إلى الملك ،

---

(١) سورة النور ٢٤ : ١٩ .

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١١ : ٦٩ .

(٣) في «م» زيادة : «إلى» .

(٤) في المصدر : «فسطر» .

فضحك الملك، فسأله عن سبب ضحكه[١]، فقال: ما أظنّ هذا الرجل ولدته عربيّة؛ لأنّه لمّا رآك قد دخلتَ لم يملك إسته، فجعل يضرط اضطراباً، فقال: أيّها الملك إذا صرتُ إلى مكّة قضيت حاجتك، فلمّا قدم الزبير مكّة استشفع إليه بطون مكّة كلّها في دفع ابنه إليه فأبى حتّى استشفع بعبد المطّلب» الخبر، إلى أن قال: «فرضي الزبير بشرط أن يحمى أوّلاً حديدة ويخطّ بها على وجه الرجل ثمّ يكتب كتاباً عليه وعلى ولده أن لا يتصدّروا في مجلس، ولا يتأمّروا على أولاده»، قال عليه السلام: «ففعلوا والكتاب عندنا» قال عليه السلام: «فقلت لهم: إن أمسكتم وإلّا أخرجت الكتاب، وفيه فضيحتكم، فأمسكوا»[٢].

وقد روى بعضهم عن عمر أنّه قال: تعلّموا أنسابكم تصلوا بها أرحامكم، ولا يسألني أحد عمّا وراء الخطّاب[٣].

وروى البخاري في صحيحه بإسنادٍ له، والغزالي في إحيائه عن أحمد ابن موسى، وأبو يعلى الموصلي في مسنده عن أنس: أنّ رجلاً قال للنبيّ صلى الله عليه وآله: مَنْ أبي؟ فقال: «حذافة»، فسأله رجل آخَر: مَنْ أبي؟ فقال: «سالم» فبرك عمر على ركبتيه وقال بعد كلامٍ: يا رسول الله، لا تُبْد علينا سوآتنا واعف عنّا[٤].

---

(١) في «م»: «الضحك».

(٢) الكافي ٨: ٣٧٢/٢٥٨، بحار الأنوار ٤٧: ٣٨٦ ـ ١٠٩/٣٨٧ نقلاً عن الكافي، وفيهما بتفاوتٍ.

(٣) تاريخ المدينة لابن شبّة ٣: ٧٩٧ ـ ٧٩٨، المسترشد: ٣٢٧.

(٤) صحيح البخاري ١: ٣٤ و١٤٣، و٩: ١١٨، إحياء علوم الدين ٣: ١٦٣، مسند أبي يعلى ٦: ٩٣٤/٣٦٠، وعنهم في الصراط المستقيم ٣: ٢٩، والأربعين للشيرازي: ٥٧٦.

أقول : هذه الرواية من الروايات التي ذكرنا مراراً أنّ القوم اعتادوا في ارتكاب التنقيص والإجمال فيها ؛ لئلّا يفتضحوا بها .

وأصل هذه ـ كما مرّ مجملاً في المقالة السابعة من المقصد الثاني ، ويأتي في الختام مفصّلاً ـ ما خلاصة مضمونه : أنّ عمر لاقى صفيّة عمّة النبيّ صلى الله عليه وآله يوماً فتكلّم عليها بما ألّمها حتّى قال لها : إنّ قرابتكم من رسول الله صلى الله عليه وآله لا تنفعكم شيئاً ، فدخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وهي باكية ، وحكت له كلامه ، فغضب النبيّ صلى الله عليه وآله فخرج إلى المسجد وخطب وقال : «ما لكم تقولون كذا وكذا ، أما تعرفون نسبي ؟ أنا فلان بن فلان» وعدّ آباءه ، ثمّ قال : «هذا حسبي ونسبي فاسألوني عن أنسابكم حتّى أُخبركم» ، فقال الرجلان اللّذان في الرواية فسألاه ، فقال لهما ما قال ، فقام ثالث فقال : مَنْ أبي ؟ فقال له : «فلان الراعي» ، فسكت الناس ولم يجترئ أحد أن يسأله خوفاً من الفضيحة ، فقال النبيّ صلى الله عليه وآله : «فما الذي يقول كذا وكذا أن يسألني حتّى أُخبره بنسبه» ، فبرك عمر على ركبتيه واعتذر وقال ما في الرواية ، فاستحيى النبيّ صلى الله عليه وآله فلم يتكلّم شيئاً(١) ، الخبر .

وقد روى جماعة من أصحابنا ، عن أبي بصير ، قال : قلت للصادق جعفر بن محمّد عليهما السلام : ما معنى ما روي عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّ ولد الزنا شرّ الثلاثة ؟ فقال : «عنى به الأوسط أنّه شرّ ممّن تقدّمه وتلاه»(٢) .

وسيأتي في الختام في حديث الجماعة الذين عاتبوا أبا بكر على الخلافة : أنّ الزبير خاطب عمر بما هو صريح في ذلك . وفي كثير من أخبار

---

(١) نحوه باختصار في تفسير القمّي ١ : ٨٨ ، والبحار ٣٠ : ١٤٥ ـ ٢/١٤٦ ، ومجمع الزوائد ٨ : ٢١٦ .

(٢) معاني الأخبار : ١٠٣/٤١٢ .

الأئمّة الطاهرين، لا سيّما الصادقعليه‌السلام: أنّ المراد في بطن القرآن بقوله تعالى: ﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾(١) إنّما هو الثاني، وأنّ الزنيم هو ولد الزنا(٢)، وكذا هو المراد بالوحيد في قوله تعالى: ﴿ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾(٣) الآيات، وأنّ الوحيد أيضاً يقال لولد الزنا، حتّى ورد أنّ عليّاًعليه‌السلام كان يقرأ هذه الآية يعرّض به(٤)، وقد صرّح جماعة من المفسّرين وأهل اللغة: أنّ الزنيم والوحيد بمعنى ولد الزنا.

روى السيوطي من كتاب عبد الحميد، وابن عساكر وغيرهما، عن عِكرمة، وابن عبّاس، قال في قوله تعالى: ﴿زَنِيمٍ﴾ إنّه هو الدعيّ(٥).

وفي رواية ابن الأنباري أنّ ابن عبّاس سئل عن الزنيم، فقال: هو ولد الزنا(٦).

والأخبار والآثار المشعرة بخباثة ولادته كثيرة.

قال في الاستيعاب: إنّ أبا رجاء العطاردي روى، قال: كان عمر بن الخطّاب طويلاً جسيماً، أصلع أبيض، شديد حمرة العينين، في عارضيه خفّة، سَبَلَته كثيرة الشعر في أطرافها صُهبة(٧).

أقول: قد صرّح جمع أنّ الصهبة في السبلة علامة اللؤم، وخبث

---

(١) سورة القلم ٦٨ : ١٣.

(٢) انظر البرهان ٥ : ٩٧٦/٤٥٨، وتأويل الآيات الظاهرة ٢ : ٤/٧١٢.

(٣) سورة المدّثّر ٧٤ : ١١.

(٤) انظر: تأويل الآيات الظاهرة ٢ : ٥/٧١٢.

(٥) الدرّ المنثور ٨: ٢٤٦، تاريخ مدينة دمشق ٢٣ : ٣٨٤، معالم التنزيل ٥ : ٤٣٠.

(٦) أخرجه عنه السيوطي في الدرّ المنثور ٨: ٢٤٧.

(٧) الاستيعاب ٣ : ١١٤٦، والسَّبَلة هي الشارب، انظر: العين ٧ : ٢٦٣، والنهاية في غريب الحديث ٢ : ٣٢٩، ولسان العرب ١١ : ٣٢٢ «سبل».

الباطن ، والعرب تصف به الأعداء[1] ، كما هو مذكور في أشعارهم وآثارهم .

قال الجوهري في صحاحه : إنّ الأصمعي قال : يقال للأعداء : صُهب السِبال وسُود الأكباد وإن لم يكونوا كذلك[2] .

وقد مرّ أنّه كان فظّاً غليظ القلب .

قال ابن الأثير في الكامل : إنّ عمر خطب بنت عُتبة بن ربيعة ، فكرهته ، وقالت : يغلق بابه ، ويمنع خيره ، ويدخل عابساً ويخرج عابساً[3] .

وفي النهاية : أنّ في حديث خزيمة أنّ عمر كان في الجاهليّة مُبرطشاً ، يعني : الساعي بين البائع والمشتري شبه الدلّال[4] .

وذكر الحنبلي في كتاب نهاية الطلب : أنّ عمر بن الخطّاب كان قبل الإسلام نخّاس الحمير[5] .

وذكر أبو عُبيدة في كتاب الشهاب : أنّ الخطّاب بن نفيل بن عبدالعزّى قُطعت يده في سرقة عكاظ[6] ، ونقل تفصيله بما لا حاجة إلى ذكره .

---

(١) المستصفى ٢ : ١٤٦٠/٣٩٥ ، وعنهم في مناقب أهل البيت للشيرواني : ٣٢٤ ، المعاني الكبير ٢ : ٨٥١ .

(٢) الصحاح ١ : ١٦٦ «صهب» .

(٣) الكامل لابن الأثير ٣ : ٥٥ .

(٤) النهاية لابن الأثير ١ : ١١٩ .

(٥) المصدر غير متوفّر لدينا ، وعنه ابن طاوُس في الطرائف ٢ : ١٧٨ ، والبياضي في الصراط المستقيم ٣ : ٢٨ ، والشيرازي في أربعينه : ٥٧٥ .

(٦) المصدر غير متوفّر لدينا ، وعنه الشيرازي في أربعينه : ٥٧٥ .

وروى ابن عبد ربّه في كتاب العقد، عن عمرو بن العاص أنّه قال: قبّح الله زماناً عمل فيه عمرو بن العاص لعمر بن الخطّاب، والله، إنّي لأعرف الخطّاب يحمل حُزمة حطب وعلى ابنه عمر حزمة مثلها، وما مشيا إلّا في مضرّة، وما مشيا في منفعة قطّ، ثمّ قال: قبّح الله قوماً هُم سادات العرب وملوك الجاهليّة والإسلام يسود عبدهم عليهم[1].

وفي الاستيعاب وغيره، عن قتادة، قال: خرج عمر من المسجد ومعه الجارود العبدي، فإذا بامرأة برزت على الطريق فسلّم عليها عمر، فردّت عليه السلامَ وقالت: هيهات يا عمر، عهدتك وأنت تسمّى عُميراً في سوق عكاظ، تروع الصبيان بعصاك، فلم تذهب الأيّام حتّى سُميّت عمر، ثمّ لم تذهب الأيّام حتّى سُمّيت أمير المؤمنين، فاتّق الله في الرعيّة، الخبر.

فقال الجارود: قد أكثرت أيّتها المرأة! فقال عمر: دَعْها، هذه خولة بنت حكيم، امرأة عبادة بن الصامت، التي سمع الله قولها[2] من سبع سماوات، فعمر أحقّ بأن يسمع قولها[3].

وقد ذكر جماعة منهم الغزالي في الإحياء: أنّ عمر كان يسأل حذيفة عن نفسه أنّه هل ذكره النبيّ ﷺ من المنافقين أم لا؟[4]، حتّى في روايةٍ: أنّ حذيفة قال له: أنت أعلم بنفسك[5].

وقد مرّ سابقاً في المقالة السادسة من المقصد الثاني حديث أُمّ سلمة مع عبد الرحمن بن عوف وعمر، وأمثال هذه الرذائل فيه كثيرة لا حاجة إلى

---

(١) العقد الفريد ١: ٤٨، وعنه في الطرائف ٢: ١٧٨.

(٢) في «م»: «كلامها».

(٣) الاستيعاب ٤: ١٨٣١، تاريخ المدينة لابن شبّة ٢: ٣٩٤.

(٤) إحياء علوم الدين ١: ١٢٤.

(٥) الطرائف ٢: ١٨٠ ـ ١٨١.

الإطالة بذكرها ، فلنكتف حينئذٍ بذكر نبذ من قبائح أعماله ممّا أوجب عليه النار ، بل كان فيه خراب الدين ، سوى ما مرّ من هزيمته في الحروب مراراً ، لاسيّما بعد العهود والبيعة على الثبات أبداً ، وشكّه يوم الحديبيّة وسائر خلاف الآداب الجزئيّة المتفرّقة الصادرة منه في عهد النبيّ صلى الله عليه وآله ، فإنّ هاهنا لا نشير إلّا إلى نبذ من العمد .

فمنها : ما بيّنّاه مفصّلاً في الباب الرابع من المقدّمة من منعه النبيَّ ، بل منازعته في كتابة النبيّ صلى الله عليه وآله ما أراد أن يكتب ؛ لئلّا تضلّ أُمّته من بعده ، بحيث نسب كلام النبيّ صلى الله عليه وآله إلى الهذيان .

وقد بيّنّا هناك عياناً أنّ هذا الرجل صار لأجل ذلك سبباً لكلّ ضلال وفساد وقع بعد النبيّ صلى الله عليه وآله إلى آخر الزمان ، وأنّه لا يمكن التوجيه أصلاً لما صدر منه من شنيع قوله وفعله ذلك اليوم .

ثمّ منها : ما بيّنّاه أيضاً مفصّلاً هناك من تخلّفه عن جيش أُسامة ، مع كونه بخصوصه مأموراً بذلك من النبيّ صلى الله عليه وآله ، مؤكّداً بلعن مَن المتخلّف عنه ، حتّى أنّه لا خلاف أصلاً في أنّه كان من المأمورين بالمضيّ معه في ذلك السفر وأن لايتخلّف عنه ، ومع هذا لم يمض معه أصلاً ، وترك رفاقته في ذلك السفر رأساً بمحض أنّ أبا بكر سأله أن يبقى معه؛ لإعانته في حكاية الخلافة ، من غير أن يلاحظ هو ولا أبو بكر أنّ حكم النبيّ صلى الله عليه وآله حيّاً وميّتاً واحد ، وأن لا مدخل لأحدٍ في تغيير أمره ، ورخصة مَنْ أكّد على مضيّه ، حتّى ولم يكن لأُسامة أن يرضى بإقامة الرجل ، لا سيّما بعد صدور تلك التأكيدات .

ثمّ منها : ما مرّ أيضاً في فصل أحوال الزهراء عليها السلام ومقالات المنازعة في الخلافة وغيرها من بيان تفصيل أذيّة هذا الرجل فاطمة وعليّاً عليهما السلام ومَنْ

في بيتهما من جمع الحطب لإحراق بيتها ، ثمّ كسر باب البيت والهجوم على بيتها وإخراج عليٍّ عليه السلام ومَنْ فيه قسراً وإذلالاً ، حتّى بيّنّا أنّهم ضربوها ، بل إنّ عمر هو الذي ضغطها بين الباب والحائط حتّى أوجعها ، بحيث أسقطت الجنين الذي في بطنها ، الذي كان النبيّ صلى الله عليه وآله سمّاه مُحسناً ، ثمّ ماتت بذلك الوجع .

وقد بيّنّا أيضاً أنّ أصل فتنة منع أبي بكر فدكاً كان منه ، وأنّه لمّا أتى هو وأصحابه بعليٍّ عليه السلام إلى أبي بكر للبيعة تكلّم على عليٍّ عليه السلام بالشنائع ، حتّى صرّح بأنّه يقتله إن لم يبايع ، وأن لاحرمة له أصلاً تحجزه عن القتل ، حتّى لمّا قال له عليٌّ عليه السلام : «أتقتل أخا رسول الله ؟» أجابه بإنكار أُخوّته كذباً صريحاً ، كما يدلّ عليه تصريحه هو بذلك في غير ذلك اليوم ، ثمّ إنّه جدّ على أبي بكر بالإلزام على عليٍّ عليه السلام بالبيعة ولو انجرّ إلى قتله ، فما رضي أبو بكر بذلك الحدّ حذراً من حصول الفتنة ، وقال : لا أتعرّضه بسوءٍ ما دامت فاطمة بجنبه ، حتّى أنّ في أخبار أهل البيت عليهم السلام أنّه هو الذي أشار على أبي بكر إلى مامرّ من التمهيد مع خالد بن الوليد في قتل عليٍّ [عليه السلام] وقت الصلاة ، لكن لمّا خلا أبو بكر عن وسوسة عمر في أثناء الصلاة ندم وأبطل .

وفي هذا كلّه آيات وعلامات للبصير الخبير ، حتّى على ما مرّ من خبث ولادة الرجل ؛ لما تواتر من أئمّة أهل البيت عليهم السلام أنّه لم يجسر على قتل نبيّ أو وصيّ ، بل ولا على قتل ولد نبيّ أيضاً إلّا مَنْ لم يكن لِرِشْدَةٍ ، حتّى ورد أنّ فرعون لمّا لم يكن ولد الزنا لم يجترئ على قتل موسى ، بل كان يخوّفه فيقول : ذروني أقتل موسى ، وكذا لم يجترئ أبو بكر ، كما ظهر ، وإنّما كان في حكاية ضرب فاطمة [عليها السلام] باب البيت عمر وخالد دون

أبي بكر، فافهم.

ثمّ منها: ما مرّ مفصّلاً سيّما في المقالة الحادية عشرة من المقصد الثاني من البِدَع التي أبدعها خلاف حكم الله ورسوله، كمنعه المتعتين الصريحتين في حكم الكتاب والسُّنّة سيّما متعة الحجّ، وقد قال عزّوجلّ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾ (١) وفي موضعٍ: ﴿هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ (٢)، وفي ثالثٍ: ﴿هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ (٣)، وكمنعه من قول: حيّ على خير العمل، في أذان الصلاة، وكأمره بوضع اليمين على الشمال في الصلاة، وبالجماعة في نافلة شهر رمضان.

وأمثال ذلك التي منها: ما مرّ أيضاً من صحيح مسلم عن ابن عبّاس أنّه قال: كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وفي زمان أبي بكر وسنتين من خلافة عمر: الثلاث على واحدة، ثمّ إنّ عمر أجرى الثلاث، وكونه خلاف صريح حكم الله ورسوله ظاهرٌ واضح.

وكذا ما مرّ أيضاً من وضعه العول في الميراث إذا نقص عن السهام، خلافاً لما يظهر من القرآن، كما مرّ في المقالة المذكورة في صريح كلام ابن عباس.

وكذا ما مرّ من احتياله في إسقاط حدّ الزنا عن الفاسق الفاجر المغيرة ابن شعبة صاحبه ومعينه في أمر الخلافة وعدوّ عليٍّ عليه السلام، حتّى صرّح له عمر بأنّي خفت من احتيالي في حكايتك أن يَرميَني الله بحجارة من السماء.

وأمثال هذه مرّت غير مرّة، ثمّ قد مرّ متفرّقاً كثير من اعتراضاته على

(١) سورة المائدة ٥ : ٤٧.

(٢) سورة المائدة ٥ : ٤٥.

(٣) سورة المائدة ٥ : ٤٤.

رسول الله صلى الله عليه وآله بمحض استحسان خياله من غير أن يلاحظ أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لم يفعل إلّا ما هو أمرُ الله عزّ وجلّ وما فيه رضاه.

ولا يخفى أنّ ذلك صريح في أنّه لم يكن يعتقد في رسول الله صلى الله عليه وآله ما أوجب الله أن يعتقد فيه، حتّى روى مسلم في صحيحه عن سلمان بن ربيعة، قال: قال عمر بن الخطّاب: قسّم رسول الله صلى الله عليه وآله قِسماً، فقلت: والله، يا رسول الله، لغير هؤلاء كان أحقّ منهم (١)، الخبر.

فانظر إلى أنّ جهل هذا الرجل كيف بلغ إلى الغاية، بحيث حلف بالله على كون ما استحسنه أصوب من فعل النبيّ صلى الله عليه وآله العالم بالأسرار والحِكَم، الناطق عن الوحي.

وقد مرّ أمثاله كثيراً، حتّى أنّ السيوطي ذكر في تفسيره من كتاب البيهقي وغيره عن عائشة: أنّ المقام كان في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وزمان أبي بكر ملتصقاً بالبيت، ثمّ أخّره عمر إلىٰ حيث اليوم، كما كان في زمان الجاهليّة (٢).

وذكر من كتاب ابن سعد، عن مجاهد، قال: قال عمر بن الخطّاب: مَنْ له علم بموضع المقام حيث كان؟ فقال أبو وداعة السهمي: عندي يا أمير المؤمنين قدره، كذا قدره إلى الحِجر، وإلى الحجر الأسود، وإلى زمزم، وإلى الباب، فقال: هاته، فأخذه عمر وردّه إلى موضعه اليوم للمقدار الذي جاء به أبو وداعة (٣).

ولا يخفى أنّ هذا الفعل من العجائب، حتّى أنّ توجيه بعض

---

(١) صحيح مسلم ٢ : ١٠٥٦/٧٣٠.

(٢) الدرّ المنثور ١ : ٢٩٣، تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١ : ٤١٨.

(٣) الدرّ المنثور ١ : ٢٩٣.

المتعصّبين له بأنّه إنّما فَعَل ذلك لكثرة الناس أسخف من أصل الفعل، فإنّ الكثرة ليست بمانعة عن الطواف عند التصاقه بالبيت، بل كان ذلك أحسن، ومع هذا أكان هو أعرف من النبيّ صلى الله عليه وآله حيث نقله من هذا الموضع الذي كان في الجاهليّة فيه إلى عند البيت، حتّى يردّه عمر إليه؟، بل ليس هذا إلّا إحياء سُنن الجاهليّة؛ ولهذا قال أئمّة أهل البيت[عليهم السلام]: إنّ المهديّ إذا ظهر يردّه إلى الموضع الذي نقله إليه النبيّ صلى الله عليه وآله، وهو الموضع الذي كان فيه في زمن إبراهيم عليه السلام، وكان يقوم عليه ويبني البيت، فافهم.

ثمّ لنذكر نبذاً من الأحكام والأُمور التي أخطأ فيها بحيث ينادي بكمال جهله، وقلّة علمه حتّى بالواضحات، وأنّ في أكثر ذلك كان يتخلّص من بركة التجائه إلى عليٍّ عليه السلام والسؤال منه، وقد مرّ كثير من ذلك متفرّقاً، ونذكرهاهنا خلاصة قليل منها:

روى الترمذي في صحيحه عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب، قال: قال عمر: الدية على العاقلة، ولاترث المرأة من دية زوجها شيئاً، فأخبر الضحّاك بن سفيان الكلابي أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كتب إليه: أن ورِّث امرأة أشيَم الضبابيّ من دية زوجها. ثمّ قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح(١).

ورواه في جامع الأُصول، وفي الاستيعاب، وفيهما التصريح بأنّ عمر لمّا شهد الضحّاك بما ذكر رجع عن رأيه وقضى برواية الضحّاك(٢).

وروى البخاري في صحيحه في باب الجزية: أنّ عمر لم يكن أخذ الجزية من المجوس حتّى شهد عبدالرحمن بن عوف أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله أخذها

---

(١) سنن الترمذي ٤: ٢٧، ح ١٤١٥ وذيله.

(٢) جامع الأُصول ٤: ٢٥٢٥/٤٤٧، الاستيعاب ٢: ١٢٥٠/٧٤٢.

من مجوس هجر[١].

وقال جمع منهم الزمخشري في الكشّاف، وأحمد بن أبي طاهر في كتابه المنثور والمنظوم، عن ابن الأعرابي، وابن أبي الحديد، وصاحب النهاية وغيرهم، واللفظ من الزمخشري، قال: وعن عمر أنّه قام خطيباً فقال: أيّها الناس، لا تغالوا بصداق النساء، فلو كانت مكرمة في الدنيا، أو تقوى عند الله لكان أولاكم بها رسول الله صلى الله عليه وآله ما أصدق امرأة من نسائه أكثر من اثنتي عشرة أُوقية، وفي رواية غير الزمخشري، أنّه قال: مَنْ غالى في صداق امرأته جعلته في بيت المال[٢]، ثمّ قال الزمخشري وغيره: فقامت إليه امرأة فقالت له: يا أمير المؤمنين، لِمَ تمنعنا حقّاً جعله الله لنا؟ والله يقول: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا﴾[٣]، فقال عمر: كلّ أحدٍ أعلم من عمر، وفي غير الكشّاف أنّه قال: كلّ الناس أفقه من عمر حتّى المخدّرات في الحِجال[٤]، ثمّ ذكر الزمخشري أنّه قال لأصحابه: تسمعونني أقول مثل هذا فلا تنكرونه عليَّ حتّى تردّ عليَّ امرأة ليست من أعلم النساء[٥].

وذكر الراغب الإصفهاني في كتاب المحاضرات، وكذا ابن أبي الحديد: أنّ عمر مرّ بشابّ فاستسقى ماءً فخاض له الشابّ عسلاً، فلم يشرب، وقال: سمعتُ الله يقول: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَـٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا﴾، فقال الفتى: إنّها والله ليست لك، اقرأ ما قبلها: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ

---

(١) صحيح البخاري ٤: ١١٧.

(٢) كشف المراد: ٣٧٨، وفيه: «صداق ابنته» بدل «صداق امرأته».

(٣) سورة النساء ٤: ٢٠.

(٤) انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١: ١٨٢، والأربعين للشيرازي: ٣٤٢، وكشف المراد: ٣٧٨.

(٥) تفسير الكشّاف ٢: ٤٦، وانظر: النهاية ٣: ٣٨٢.

﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[١]، فنحن هُم، فشربها عمر، وقال: كلّ الناس أفقه من عمر[٢].

وروى السيوطي في تفسيره، وابن أبي الحديد في شرحه، وكذا ابن الأثير في الكامل، لكن مجملاً، وكذا روى جماعة غيرهم، قالوا: إنّ عمر كان يَعسّ فمرّ ليلة بدارٍ فسمع فيها صوتاً فارتاب وتسوّر، فوجد رجلاً عنده امرأة وزِقّ خمر، فقال: يا عدوّ الله، أظننت أنّ الله يسترك وأنت على معصيته!؟ فقال الرجل: لا تعجل يا أمير المؤمنين، إن كنتُ أخطأتُ بواحدةٍ، فقد أخطأتَ أنت في ثلاث: فقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُواْ﴾[٣]، فتجسّستَ، وقال: ﴿وَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا﴾[٤] وقد تسوّرتَ، وقال: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُواْ﴾[٥] وما سلّمتَ[٦].

وروى السيوطي أيضاً في تفسيره في آخر سورة النساء عن عمر قضايا في الكلالة يقضي منها العجب، حتّى روى عنه أنّه أمر ابنته حفصة أن تسأل النبيّ صلى الله عليه وآله عن الكلالة، فقال صلى الله عليه وآله: «أبوك ذكر لك هذا، ما أرى أباك يعلمها»، فكان عمر يقول: ما أراني أعلمها، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله ما قال[٧].

---

(١) سورة الأحقاف ٤٦ : ٢٠.

(٢) محاضرات الأُدباء ٢ : ٥٣٧، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١ : ١٨٢، و١٢ : ١٥.

(٣) سورة الحجرات ٤٩ : ١٢.

(٤) سورة البقرة ٢ : ١٨٩.

(٥) سورة النور ٢٤ : ٦١.

(٦) الدرّ المنثور ٧ : ٥٦٨، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١ : ١٨٢، الكامل لابن الأثير ٣ : ٥٩، المغني للقاضي عبدالجبّار ٢٠/٢ : ١٤.

(٧) الدرّ المنثور ٢ : ٧٥٣ ـ ٧٥٤.

وقال ابن أبي الحديد في شرحه: كان عمر يُفتي كثيراً بالحكم ثمّ ينقضه، ويفتي بضدّه وخلافه، حتّى قضى في الجدّ مع الإخوة قضايا كثيرة مختلفة، ثمّ خاف من الحكم في هذه المسألة، فقال: مَنْ أراد أن يتقحّم جراثيم جهنّم فليقل في الجدّ برأيه[١]، فافهم.

وروى في الاستيعاب من كتاب عمر بن شبّة، وغيره: أنّ أبا موسى الأشعري بعث إلى عمر ألف ألف درهم، فقسّمها عمر وفضلت منه فَضلة، فاختلفوا عليه حيث يضعها، فقام خطيباً وقال: أيّها الناس! قد بقيت لكم فَضلة بعد حقوق الناس فما تقولون فيها؟ فقام صعصعة بن صُوحان ـ وهو غلام شابّ ـ وقال: يا أمير المؤمنين! إنّما تُشاوِر الناس فيما لم ينزل الله فيه قرآناً، وأمّا ما أنزل الله فيه القرآن[٢] ووضعه مواضعه، فَضَعْه في مواضعه التي وضعه الله فيها، فقال: صدقتَ، فقسّمه بين المسلمين[٣].

وذكر الزمخشري في تفسيره عن عمر أنّه سمع رجلاً يقول: اللّهمّ اجعلني من القليل، فقال عمر: ما هذا الدعاء؟ فقال الرجل: إنّي سمعت الله يقول: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾[٤] فأنا (أدعو الله)[٥] أن يجعلني من ذلك القليل، فقال عمر: كلّ الناس أعلم من عمر[٦].

وروى في جامع الأُصول، وكذا جمع غيره، عن ابن عبّاس، فقال: أُتي عمر بمجنونةٍ قد زنت فاستشار فيها أُناساً، فأمر بها عمر أن تُرجم،

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١: ١٨١.

(٢) في «ن»: «قرآناً» بدل «القرآن».

(٣) الاستيعاب ٢: ٧١٧، أُسد الغابة ٢: ٢٥٠٣/٤٠٣.

(٤) سورة سبأ ٣٤: ١٣.

(٥) بدل ما بين القوسين في «س، ن»: «أدعوه».

(٦) الكشّاف ٥: ١١٢.

فمرّ بها عليٌّ عليه السلام ، فقال : «ما شأن[١] هذه ؟» ، قالوا : مجنونة زنت فأمر بها أن تُرجم ، فقال : «ارجعوا بها» ، ثمّ أتاه فقال له : «أما علمتَ أنّ القلم مرفوع عن المجنون حتّى يبرأ - وفي روايةٍ : حتّى يفيق - وعن النائم حتّى يستيقظ ، وعن الصبيّ حتّى يعقل ؟» ، فقال : بلى ، قال : فما بال هذه ؟ قال : لا شيء ، فخلّى عنها[٢] .

وروى السيوطي في تفسيره وابن أبي الحديد وغيرهما ، عن أبي سعيد الخُدري ، قال : حججنا مع عمر أوّل حجّة حجّها في خلافته ، فلمّا دخل مسجد الحرام دنا من الحجر الأسود وقبّله واستلمه ، وقال : إنّي لأعلم أنّك حجر لا تضرّ ولا تنفع ، ولولا أنّي رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله قبّلك واستلمك لما قبّلتك وما استلمتك ، فقال له عليٌّ عليه السلام : «بلى ، إنّه ليضرّ وينفع ، ولو علمت تأويل ذلك من كتاب الله لعلمت أنّ الذي أقول لك كما أقول ، قال الله تعالى : ﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ**﴾[٣] ، فلمّا أشهدهم وأقرّوا له أنّه الربّ وأنّهم العبيد كتب ميثاقهم في رقٍّ ثمّ ألقمه هذا الحجر ، وأنّ[٤] له لعينين ولساناً وشفتين ، يشهد لمن وافاه بالموافاة ، فهو أمين الله بهذا المكان» ، فقال عمر : لا أبقاني الله بأرضٍ لستَ بها يا أبا الحسن ، وفي رواية السيوطي في آخره : «وإنّي أشهد سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وآله يقول : يؤتى

---

(١) في «م» : «بال» بدل «شأن» .

(٢) جامع الأُصول ٣ : ١٨٢٣/٥٠٦ ، سنن أبي داوُد ٤ : ٤٣٩٩/٣٦٣ و ٤٤٠٠ ، المستدرك للحاكم ٤ : ٣٨٩ ، المناقب للخوارزمي : ٦٤/٨٠ .

(٣) سورة الأعراف ٧ : ١٧٢ .

(٤) في «س ، ن» : «وأنّه» بدل «وأنّ» .

بالحجر الأسود يوم القيامة وله لسان ذلق يشهد لمن يستلمه بالتوحيد»[١].

وذكر السيوطي أيضاً، وكذا الحميدي في الجمع بين الصحيحين، قال: إنّ عمر أمر برجم امرأة ولدت لستّة أشهر، فذكّره عليٌّ عليه السلام قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَـٰلُهُ ثَلَـٰثُونَ شَهْرًا﴾[٢] مع قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَـٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾[٣]، فرجع عمر عن الأمر برجمها[٤].

وروى عاصم بن سمرة أنّ غلاماً ادّعى أُمومة امرأة فأنكرت، فأمر عمر بحدّه، فصاح الغلام إلى عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فطلب عليٌّ عليه السلام أن يزوّجها منه، فأقرّت به، فقال عمر: لولا عليٌّ لهلك عمر[٥].

وأمثال هذه كثيرة جدّاً، وقد مرّ بعضها تقريباً.

منها: ما رواه الأصبغ بن نُباتة، حيث قال: أُتي عمر بخمسة زنوا، فأمر برجمهم، فخطّأه عليٌّ عليه السلام، فقتل واحداً، ورجم ثانياً، وحدّ ثالثاً، وحدّ الرابع منصّفاً، وعزّر خامساً، فقال عمر: كيف ذلك؟ فقال عليٌّ عليه السلام: «أمّا الأوّل ذمّيٌّ زنى بمسلمة، والثاني محصن، والثالث بكر، والرابع عبد، والخامس مجنون»، فقال عمر: لا عشت في أُمّةٍ لستَ فيها يا أبا الحسن[٦].

وفي القاموس وغيره، عند ذكر المسألة المشهورة بالمشرّكة

---

(١) الدرّ المنثور ٣: ٦٠٥ ـ ٦٠٦، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٢: ١٠٠ ـ ١٠١، المستدرك للحاكم ١: ٤٥٧، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٤٠٦، نصب الراية ٣: ٣٩، كنز العمّال ٥: ١٢٥٢١/١٧٧، بتفاوتٍ فيها.

(٢) سورة الأحقاف ٤٦: ١٥.

(٣) سورة البقرة ٢: ٢٣٣.

(٤) انظر: الدرّ المنثور ٧: ٤٤١ ـ ٤٤٢، الجمع بين الصحيحين ٤: ٣٢٤.

(٥) الصراط المستقيم ٣: ١٦، الأربعين للشيرازي: ٥٤٣.

(٦) الكافي ٧: ٢٦/٢٦٥، الصراط المستقيم ٣: ١٦، الأربعين للشيرازي: ٥٤٣.

وبالمشتركة وبالحماريّة: أنّ زوجاً وأُمّاً وأخوين لأُمّ، وأخوين لأب وأُمّ اجتمعوا عند عمر للميراث، فجعل عمر الثُّلث للأخوين من أُمّ، ولم يجعل للأخوين من الأب والأُمّ شيئاً، فقالوا: يا أمير المؤمنين، هَبْ أنّ أبانا كان حماراً فأشركنا بقرابة أُمّنا، فأشرك عمر[1] بينهم، فسُمّيت بما ذكرناه[2].

وفي الجمع بين الصحيحين، عن ابن أبي أوفى، وعن أبي واقد أنّ كلّ واحدٍ منهما نقل: أنّ عمر سأله عمّا كان يقرأ النبيّ صلى الله عليه وآله في صلاة العيدين: الفطر والأضحى؟ فقالا: يقرأ بـ﴿ق * وَٱلْقُرْآنِ ٱلْمَجِيدِ﴾ و﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾[3].

وهذا من الغرائب، حيث إنّ رجلاً يزعمون أتباعه ما زعموه فيه لم يضبط ولم يدر مثل هذا.

وفي الجمع أيضاً من المتّفق عليه أنّ أبا موسى استأذن على عمر ثلاثاً فلم يأذن له فانصرف، فقال عمر: ماحملك على ما صنعت؟ قال: كنّا نؤمر بهذا، قال: لتقيمنّ على هذا بيّنة أو لأفعلنّ، فشهد له أبو سعيد الخُدري بذلك عن النبيّ صلى الله عليه وآله، فقال عمر: خفي علَيَّ هذا من أمر رسول الله صلى الله عليه وآله، ألهاني عنه الصفق في الأسواق[4].

وأمّا الأخبار الواردة من طُرق القوم في أنّه كان يسمع الغناء في الأسفار والخلوات، بل كان يغنّي هو إذا خلا في بيته، فكثيرة لا حاجة إلى

(١) كلمة «عمر» لم ترد في «س، ن».

(٢) القاموس المحيط ٣: ٤٢١، تهذيب اللغة ١٠: ١٨ ـ ١٩.

(٣) الجمع بين الصحيحين ٣: ٢٨٧٤/٣٨٩، وفي الطرائف ٢: ١٨٧، عن ابن أبي أوفى عنه.

(٤) الجمع بين الصحيحين ٢: ٤٤٥ ـ ٤٤٦، ضمن ح ١٧٦٠.

الإطالة بها ، حتّى أنّ الزمخشري ذكر في ربيع الأبرار ، عن ابن عوف ، قال : أتيت باب عمر فسمعته يغنّي ، إلى أن قال : فلمّا دخلت عليه ، قال : أسمعتَ ما قلت ؟ قلت : نعم ، قال : إنّا إذا خلونا قلنا ما يقول الناس في بيوتهم[١] .

ومن العجائب أنّ جماعة من القوم ـ كالسيوطي في تفسيره ، وابن سعد ، وعبدالرزّاق ، والحاكم وغيرهم ـ نقلوا ما خلاصة الكلّ : أنّ عمر كتب من اليهود ما سمع منهم واستحسنه ـ أو أراد أن يكتب ، كما في روايةٍ ـ فسمع النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله فتغيّر تغييراً شديداً ، وغضب غضباً عظيماً .

وفي روايات أنّه قال : «أتتهوّكون أنتم كما تهوّكت اليهود والنصارى ؟ أما والذي نفس محمّد بيده ، لقد جئتكم بها بيضاء نقيّة»[٢] ، الخبر .

ثمّ من شنائع أفعاله التي مرّت سابقاً : ما رواه الحميدي في الجمع بين الصحيحين من المتّفق على صحّته عن عروة ، عن عائشة ، قالت : أعتَمَ رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله بالعشاء ، حتّى ناداه عمر : الصلاة ، نام[٣] النساء والصبيان ، فخرج النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله ، وفي رواية ابن شهاب : أنّ النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله قال : «وما كان لكم أن تبرزوا النبيّ على الصلاة»[٤] .

أقول : وتذكر أيضاً قوله تعالى : **﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾**[٥] .

---

(١) ربيع الأبرار ٢ : ٥٦٨ ـ ٥٦٩ .

(٢) انظر : الدرّ المنثور ٦ : ٤٧٢ و٤٧٣ ، والمصنّف لعبدالرزّاق ٦ : ١١٢ ـ ١٠١٦٣/١١٣ و١٠١٦٤ ، ومجمع الزوائد ١ : ١٧٣ .

(٣) في النسخ زيادة : «الناس» . وليست في المصادر .

(٤) صحيح مسلم ١ : ٦٣٨/٤٤١ ، صحيح البخاري ١ : ١٤٨ و١٤٩ ، الجمع بين الصحيحين ٤ : ٦٥ .

(٥) سورة الحجرات ٤٩ : ٤ .

وما رواه البغوي في تفسيره وصحّحه في سبب نزول آية الحجاب عن عروة، عن عائشة قالت في جملة خبرٍ لها: فخرجت سودة زوج النبيّ صلى الله عليه وآله ليلة عشاء ـ وكانت امرأة طويلة ـ فناداها عمر: ألا قد عرفناكِ يا سودة، ورواه[1] السيوطي أيضاً عنها[2].

وممّا صدر عنه من البِدَع والتناقض والأمر بالحرام، بل بعض الحيل، وما يدلّ على كثرة دهائه في الأُمور الدنيويّة ونحو ذلك ما رواه جمع، منهم: الجاحظ، ومنهم ابن الأثير، ومنهم ابن أبي الحديد في شرحه، حيث قال: إنّ عمر لمّا طعنه أبو لؤلؤة، وعلم أنّه ميّت، قال: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله مات وهو راضٍ عن هؤلاء الستّة من قريش: عليّ، وعثمان، وطلحة، والزبير، وسعد، وعبد الرحمن بن عوف، وقد رأيت أن أجعلها شورى بينهم ليختاروا لأنفسهم، ثمّ قال: إن أستخلف فقد استخلف مَنْ هو خير منّي ـ يعني أبا بكر ـ وإن أترك فقد ترك مَنْ هو خير منّي ـ يعني النبيّ صلى الله عليه وآله ـ ثمّ قال: ادعوهم لي، فدعوهم فدخلوا عليه فنظر إليهم وقال: أكلّكم يطمع في الخلافة بعدي؟ فأجابه الزبير وقال: وما الذي يُبعدنا عنها! وليتها أنت فقمتَ بها، ولسنا دونك في قريش، ولا في السابقة، ولا في القرابة.

قال الجاحظ: لولا عِلمه أنّ عمر يموت في مجلسه ذلك لم يقدر على أن يتفوّه من هذا الكلام بكلمةٍ.

قال عمر: أفلا أُخبركم عن أنفسكم؟ قالوا: قُل، قال: أمّا أنت

---

(١) في «ن»: «وذكره» بدل «ورواه».

(٢) معالم التنزيل ٤: ٤٨٢ ـ ٤٨٣، الدرّ المنثور ٦: ٦٤٢.

يا زبير! مؤمن الرضا، كافر الغضب، يوماً إنسان، ويوماً شيطان، إلى أن قال: وما كان الله ليجمع لك أمر هذه الأُمّة وأنت على هذه الصفة.

ثمّ أقبل على طلحة ـ وكان له مبغضاً ـ قال: أقول أم أسكت؟ قال: قُل، فإنّك لا تقول من الخير شيئاً، قال: أما إنّي أعرفك، إلى أن قال: ولقد مات رسول الله صلى الله عليه وآله (ساخطاً عليك)[1] للكلمة التي قلتها يوم أُنزلت آية الحجاب.

قال الجاحظ: الكلمة المذكورة أنّ طلحة قال بمحضر ممّن نقل عنه إلى النبيّ صلى الله عليه وآله: ما الذي يغنيه حجابهنّ اليوم وسيموت غداً فننكحهنّ.

ثمّ قال الجاحظ: لو قال قائل لعمر: إذَنْ أنت قلت: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله مات وهو راضٍ عن الستّة، فكيف تقول الآن لطلحة: إنّه مات وهو ساخط عليك، لكان قد رماه بمناقضة، ولكن مَن الذي كان يجسر على عمر أن يقول له ما دون هذا فكيف هذا.

ثمّ قال لسعد، وكذا لابن عوف بعض القوادح والنقص، إلى أن قال: وأقبل على عليٍّ عليه السلام فقال له: لله أنت لولا دُعابة فيك، أما والله، لئن وليتَهم لتحملنّهم على الحقّ الواضح، والمحجّة البيضاء.

ثمّ أقبل على عثمان فقال: كأنّي بك قد قلّدتك قريش هذا الأمر لحبّها إيّاك، فحملت بني أُميّة وبني أبي مُعيط على رقاب الناس، وآثرتهم بالفيء، فثارت إليك عصابة من ذؤبان العرب، فذبحوك على فراشك ذبحاً.

ثمّ نادى أبا طلحة الأنصاري فقال له ـ وفي كتاب الكامل قال لصهيب ـ: أُنظر إذا عدتم من حُفرتي، كُن في خمسين رجلاً من الأنصار

---

(١) بدل ما بين القوسين في «م» هكذا: «وهو عليك ساخط».

حاملي سيوفكم ، فخُذْ هؤلاء النفر بإمضاء الأمر وتعجيله ، واجمعهم في بيتٍ وقِفْ بأصحابك على باب البيت ليتشاوروا ويختاروا واحداً منهم ، فإن اتّفق خمسة وأبى واحد فاضرب عنقه ، وإن اتّفق أربعة وأبى اثنان فاضرب أعناقهما ، وإن رضي ثلاثة وأبى ثلاثة ، فكونوا مع الذين فيهم عبد الرحمن ، واقتلوا الباقين إن أبوا ، وإن مضت ثلاثة أيّام ولم يتّفقوا على أمرٍ ، فاضرب أعناق الستّة ودَعِ المسلمين يختاروا مَنْ أرادوا لأنفسهم ، ثمّ نقلوا الحكاية إلى أن استقرّ الأمر على عثمان[1] ، كما مرّ نبذ منها .

ولا يخفى ما في هذه الحكاية من العجائب .

أحدها : ما أشرنا إليه من تناقض قوليه في رضا النبيّ صلى الله عليه وآله وسخطه على طلحة .

وثانيها : أنّه عاب عليّاً عليه السلام بالدعابة ، وبيّنّا سابقاً أنّها من خصال الأنبياء عليهم السلام .

وثالثها : إقراره بأنّ عليّاً عليه السلام يحملهم على الحقّ الواضح ، ومع هذا لم يعيّنه ، بل رجّح اختيار ابن عوف عليه ، كما مرّ في محلّه من تصريح عليٍّ عليه السلام بذلك .

ورابعها : أمره بقتل جماعة من الذين عنده في مرتبة الخلافة ، وكمال الرضا من النبيّ صلى الله عليه وآله عنهم ، بل من المنصوصين بأنّهم من أهل الجنّة بزعمه وزعم أتباعه بمحض شيءٍ ليس بعُذرٍ أصلاً ، سيّما قتل عليٍّ عليه السلام ، بل هذا أمر لم يجز ولا يجوز في شريعةٍ أبداً .

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١ : ١٨٥ ، وانظر : الكامل لابن الأثير ٣ : ٦٥ وما بعدها .

وخامسها : مخالفته لما زعمه هو وأصحابه في النبيّ صلى الله عليه وآله من عدم تعيين أحدٍ ولأبي بكر أيضاً ، بل هو طريقة أبدعها وصار سبباً لمفاسد كثيرة ، حتّى نقل ابن عبد ربّه في كتاب العقد ، عن معاوية أنّه قال : لم يشتّت بين المسلمين ، ولا فرّق أهواءهم إلّا الشورى التي جعلها عمر إلى ستّةٍ ؛ إذ لم يكن من الستّة رجل إلّا رجاها لنفسه ورجاها له قومه ، وتطلّعت إلى ذلك أنفسهم ، ولو أنّه عيّن كما عيّن أبو بكر لم يكن شيء من ذلك[١] .

وسادسها : مخالفته ، بل تكذيبه لما ادّعاه في زمان أبي بكر عند إرادته دفع الخلافة عن عليٍّ عليه السلام من روايته عن النبيّ صلى الله عليه وآله : «إنّ الله تعالى لن يجمع بين النبوّة والخلافة في بيت واحد»[٢] . وفي روايةٍ : «في بني هاشم»[٣] ؛ لأنّه أدخل عليّاً عليه السلام في الستّة .

وسابعها : ما مرّ سابقاً في محلّه من أنّ تدبيره كان في هذه الحكاية قتل عليٍّ عليه السلام ، كما حكاه عليٌّ عليه السلام فيما ذكرناه عنه في محلّه ، فإنّ معنى قوله : كونوا مع الثلاثة الذين فيهم عبدالرحمن واقتلوا الباقين ، من المناديات بذلك؛ لظهور أنّ سعداً لم يكن يخالف ابن عمّه عبدالرحمن ، وهو أي : عبد الرحمن لم يكن يخالف صهره عثمان ، فهؤلاء الثلاثة لم يكونوا يختلفون كما صار ، وكأنّه لأجل هذا أخبر عمر أنّ عثمان يتولّى هذا الأمر ، فافهم .

ومَنْ تدبّر وجد وجوهاً أُخَر أيضاً ، ولو حاولنا ذكر سائر الأشياء

---

(١) العقد الفريد ٤ : ٢٨١ .

(٢) الصراط المستقيم ٢ : ٥٤ ، الأربعين للشيرازي : ٩٠ ، نهج الإيمان لابن جبر : ٤٦٤ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١ : ١٨٩ ، بتفاوت يسير .

(٣) انظر : الكافي ٨ : ٢٣/١٨ .

الصادرة منه لطال الكلام، فلنقتصر هاهنا بذكر نبذ ممّا يدلّ على كونه عارفاً بصدور الشرور منه.

فمن ذلك: ما رواه الحميدي في الجمع بين الصحيحين من أفراد البخاري من أنّ ابن عبّاس دخل عليه لمّا طُعن وهو يتألّم، فسأله عن وجهه، فقال: جزعي من أجلك وأجل صاحبك، يعني: عليّاً عليه السلام، والله، لو أنّ لي طِلاع الأرض ذهباً لافتديتُ به من عذاب الله قبل أن أراه[1].

وروى الواقدي وغيره، عن ابن عبّاس أيضاً أنّه دخل عليه حين طُعن، فقال له: مضى النبيّ وهو راضٍ عنك، فقال: المغرور مَنْ غرّرتموه، أما والله، لو أنّ لي ما طلعت عليه الشمس لافتديتُ به من هول المطلع[2].

وروى الواقدي أيضاً، وكذا غيره، أنّ عمر حين طُعن رفع عثمان رأسه عن التراب، فقال عمر: ويل لي ويل لي من النار الآن لو كانت لي الدنيا لافتديت بها من النار ولم أرها[3].

وروى السيوطي عن صحيحي البخاري ومسلم، عن أنس أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله قال: «إنّ الله تعالى يقول لأهون أهل النار عذاباً: لو أنّ لك ما في الأرض من شيءٍ كنتَ تَفتدي به؟ فيقول: نعم، فيقول له: فقد سألتك ما هو أهون من هذا وأنت في صلب آدم أن لاتشرك بي شيئاً، فأبَيْتَ إلّا

---

(١) صحيح البخاري ٥: ١٦، الجمع بين الصحيحين ٢: ١٠٧٢/٧٢.

(٢) المستدرك للحاكم ٣: ٩٢، حلية الأولياء ١: ٥٢، الأربعين للشيرازي: ٥٧٢، الصراط المستقيم ٣: ٢٤، العقد الفريد ٤: ٢٧٣ ـ ٢٧٤، تاريخ مدينة دمشق ٤٤: ٤٣٩، بتفاوتٍ في بعضها.

(٣) عنه الشيرازي في أربعينه: ٥٧٣.

الشرك(١).

أقول : لا يخفى أنّ أكثر أمثال هذه المعاصي هي بمعنى الشرك؛ لأنّه يطيع الشيطان ونفسه الأمّارة، فكأنّه جَعَلهما شريكاً مع ربّه؛ ولهذا قال سبحانه: ﴿**لَّا تَعْبُدُوا ٱلشَّيْطَـٰنَ**﴾(٢).

وممّا يدلّ على كذب مَن ادّعى هذا الافتداء، بل لم يفعل أسهل منه ما رواه بعض القوم عن ابن عمر أنّه قال لابن أُبيّ: أُكتم علَيَّ ما أقول: إنّ أبي لمّا حضرته الوفاة بكى، فقلت: مِمَّ هذا؟ فقال: إنّ علياً ليحلّني وأردّ عليه الأمر، فلمّا جاء قال له ذلك، قال: «أُجيبك على أن تشهد رجلين من الأنصار ورجلين من المهاجرين على أنّك وصاحبك ظلمتماني»، فحوّل أبي وجهه فخرج عليٌّ عليه السلام، فقلت: قد أجابك فأعرضتَ عنه، فقال: يا أحمق أراد أن لا يصلّي علَيَّ أحد(٣).

وفي حلية الأولياء للحافظ أبي نُعيم، وفي مواعظ الكرامي وغيرهما أنّ عمر قال عند احتضاره: ليتني كنت كبشاً لأهلي فأكلوا لحمي وفرّقوا عظمي ولم أرتكب إثمي(٤).

وفي روايةٍ في الحلية أنّه قال: ليتني كنت كبشاً لقومي فسمّنوني ما بدا لهم ثمّ جاءهم أحبّ قومهم فذبحوني فخلّوا نصفي شوى ونصفي

---

(١) صحيح البخاري ٤ : ١٦٢، صحيح مسلم ٤ : ٢٨٠٥/٢١٦٠، الجامع الصغير ١ : ٢٩٢ ـ ١٩٢٢/٢٩٣، جامع الأحاديث ٢ : ٥٦٥٠/٣١٤.

(٢) سورة يس ٣٦ : ٦٠.

(٣) الصراط المستقيم ٣ : ٢٤، الأربعين للشيرازي : ٥٧٣.

(٤) الصراط المستقيم ٣ : ٢٥، الأربعين للشيرازي : ٥٧٣، نقلاً عن الحلية ومواعظ الكرامي.

قديداً، فأكلوني فأكون عذرة، ولا أكون بشراً[١].

وفي روايةٍ أنّه قال عند موته: ليتني خرجتُ من الدنيا كفافاً، لا علَيَّ ولا لي، فقال له ابنه: تقول هذا؟ فقال: دَعْني، نحن أعلم بما صنعنا أنا وصاحبي وأبو عبيدة ومعاذ[٢].

أقول: الظاهر أنّ مراده ما مرّ من حكاية الصحيفة والعهود بينهم.

وفي كتاب الكامل: قال عبدالله بن عامر: رأيت عمر بن الخطّاب أخذ تبنة من الأرض، فقال: يا ليتني كنت هذه التبنة، يا ليتني لم أك شيئاً، يا ليت أُمّي لم تلدني، يا ليتني كنت نسياً منسيّاً[٣].

وبالجملة: أمثال هذه الأشياء منه كثيرة جدّاً، وكفى ما ذكرناه للبصير، والله الهادي.

المطلب الثالث:

فيما يتعلّق بخليفتهم الثالث، وهو عثمان بن عفّان الأُموي، وهو المشهور بنعثل.

قال ابن الأثير في نهايته: ومنه حديث عائشة: اقتلوا نعثلاً قتل الله نعثلاً، تعني عثمان[٤]، انتهى.

وفي رواية شريك: أنّ عائشة وحفصة قالتا له: سمّاك رسول الله نعثلاً تشبيهاً لك بيهوديٍّ[٥].

---

(١) حلية الأولياء ١: ٥٢ بتفاوتٍ.
(٢) الصراط المستقيم ٣: ١٥٤، الأربعين للشيرازي: ٥٧٢.
(٣) الكامل لابن الأثير ٣: ٥٦.
(٤) النهاية لابن الأثير ٥: ٨٠.
(٥) الصراط المستقيم ٣: ٣٠، الأربعين للشيرازي: ٥٧٩.

وقال الكلبي : إنّما قيل : نعثلاً ؛ تشبيهاً برجلٍ لحياني من أهل مصر ، وقيل : من خراسان ، وقيل : وجوهاً أُخَر[١] ، في كلّها عيب ونقص .

وقال الكلبي في كتاب المثالب : كان عفّان ممّن يُلعب به ويتخنّث ، وكان يضرب بالدفّ[٢] .

وروى أبو وائل أنّ عمّاراً قال : ما كان لعثمان اسم في أفواه الناس إلّا الكافر حتّى ولّى معاوية[٣] ، وقال : إنّ حذيفة كان يقول : لا يموت رجل يرى أنّ عثمان قُتل مظلوماً إلّا لقي الله يوم القيامة يحمل من الأوزار أكثر ممّا يحمل أصحاب العجل ، وكان يقول : وُلّينا الأوّل فطعن في الإسلام طعنة ، والثاني فحمل الأوزار ، والثالث فخرج عرياناً[٤] ، ودخل حفرته وهو ظالم لنفسه ، وقد اجتمع خمسة وعشرون ألفاً لقتله[٥] .

أقول : قد مرّ سابقاً ذموم لبني أُميَّة ، وأنّهم المراد بالشجرة الملعونة ، وكذا ذموم في خصوص جمع منهم ، أحدهم عثمان ، وقد ذكر المخالفون لنا الذين هُم أتباعه من مثالبه ما لو ذكرناها لطال الكلام ؛ فلهذا تركنا أكثر من نصف ما ذُكر ، بل نكتفي هاهنا بذكر نبذٍ من خلاصة ما هو من الشنائع الواضحة والقبائح الفاضحة التي لا يمكن ستر شيءٍ منها ، سوى ما مرّ ويأتي .

فمن تلك الشنائع ما نقله جماعة كثيرة ، منهم : الشهرستاني ، وابن

---

(١) الصراط المستقيم ٣ : ٣٠ ، الأربعين للشيرازي : ٥٧٩ .
(٢) عنه في الصراط المستقيم ٣ : ٣٠ ، وانظر : كتاب المثالب : ٦٣ .
(٣) الصراط المستقيم ٣ : ٣٦ ، الأربعين للشيرازي : ٥٩١ .
(٤) في النسخ : «عريان» وهو خطأ ، والصحيح ما أثبتناه .
(٥) الصراط المستقيم ٣ : ٣٦ ، الأربعين للشيرازي : ٥٩١ .

أبي الحديد، وابن عبد البرّ وغيرهم، بل لا منكر له من ردّه إلى المدينة الحكم بن أبي العاص طريد رسول الله ﷺ.

قال ابن عبد البرّ في استيعابه: الحكم بن أبي العاص بن أُميّة بن عبد شمس بن عبد مناف، عمّ عثمان، وأبو مروان، كان من مسلمة الفتح، وأخرجه رسول الله ﷺ من المدينة وطرده عنها، فنزل الطائف فلم يزل بالطائف مع ابنه مروان إلى أن ولي عثمان، فردّه إلى المدينة، وبقي فيها إلى أن توفّي في آخر خلافة عثمان.

ثمّ ذكر وجوه طرد النبيّ ﷺ إيّاه، فذكر أنّه كان يتحيّل ويختفي ويتسمّع أسرار النبيّ ﷺ إلى كبار أصحابه من مشركي قريش وسائر الكفّار والمنافقين، فكان يُفشي ذلك عنه، وكان يحكي النبيّ في مشيته؛ لأنّه ﷺ كان إذا مشى يتكفّأ، وكذا في بعض حركاته، إلىٰ أُمور غير ذلك، حتّى دعا عليه النبيّ ﷺ ولعنه وطرده من المدينة(١).

قال الشهرستاني، والواقدي، وابن أبي الحديد وغيرهم: كان الحكم يُسمّى طريد رسول الله ﷺ، فلمّا طرده ﷺ كلّمه عثمان فيه، فأبى عنه، وكلّم الشيخين في زمن ولايتهما فيه، فأغلظا القول عليه، حتّى قال له عمر: يُخرجه رسول الله ﷺ وتأمرني أن أُدخله، والله، لو أدخلته لم آمن من قائلٍ (أن يقول)(٢): غيّر عهد النبيّ ﷺ، فإيّاك أن تعاودني فيه(٣)، وذكر

---

(١) الاستيعاب ١: ٣٥٩.

(٢) ما بين القوسين لم يرد في «س، ن».

(٣) انظر: الملل والنحل ١: ٢٦، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣: ٣١، وفي الصراط المستقيم ٣: ٣١، والأربعين للشيرازي: ٥٨٢ عن الواقدي، نهج الحقّ: ٢٩٢.

بعضهم أنّ عمر نفاه من مقاصر اليمن أربعين فرسخاً(١)، فسكت إلى أن صار الأمر إليه فردّه مع ابنه مروان إلى المدينة، فلامه عليٌّ عليه السلام، وعمّار، وسعد، وجماعة من الصحابة، فقال: إنّه قرابتي، وفي الناس مَنْ هو شرٌّ منه، فقال عليٌّ عليه السلام: «لا أجد شرّاً منه»، قال: لو نال أحد من القدرة ما نلت وكان قرابته لأدخله، فغضب عليٌّ عليه السلام وقال: «لتأتينا بشرّ من ذلك إن سلمت وسترى غبّ ما تفعل»(٢).

ونقل ابن أبي الحديد أنّه مع هذا أعطاه مائة ألف درهم(٣).

وقيل: إنّه ولّاه على صدقات قُضاعة، فبعث ثلاثمائة ألف درهم، فوهبها له(٤).

ولا يخفى أنّ هذا مضادّة صريحة محرّمة فضيحة.

وأمّا توجيه إدخاله بأنّه ربّما يكون من طريقة الاجتهاد، فسخافته ظاهرة بعد ما بيّنّاه من بطلان الاجتهاد، ولا سيّما في خلاف ما نهاه النبيّ صلى الله عليه وآله ذلك النهي المؤكّد الذي صار به من أعظم المحرّمات، ولو جاز الاجتهاد في مثل هذا لجاز لأحدٍ أن يجتهد في إباحة الخمر، ونحو ذلك ممّا فيه فساد الشريعة.

هذا، مع ما مرّ في محلّه من صحيح البخاري ومسلم وغيرهما من قول النبيّ صلى الله عليه وآله: «مَنْ أحدث في المدينة حدثاً، أو آوى محدثاً، فعليه لعنة

---

(١) مناقب أهل البيت للشيرواني: ٣٥٨، الملل والنحل ١: ٢٦، منهاج الكرامة: ١٣٥.

(٢) الصراط المستقيم ٣: ٣١، الأربعين للشيرازي: ٥٨٢، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣: ٣١.

(٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١: ١٩٨.

(٤) كتاب جمل من أنساب الأشراف ٦: ١٣٧.

الله والملائكة والناس أجمعين»(١) ، فافهم .

ثمّ منها ما ذكره جماعة أيضاً ، منهم مَنْ مرّ أسماؤهم آنفاً من إيوائه عبدالله بن سعد بن أبي سرح بعد أن أهدر النبيّ صلّى الله عليه وآله دمه ، حتّى صرحّوا أنّه ولّاه مصر ، وجعله حاكماً فيها(٢) ، وأعطاه خُمس أفريقية(٣) ، وقيل : خُمس الخُمس في الغزوة الأُولى(٤) ، ولمّا فتحت كلّها أعطى خُمسها جميعاً لمروان بن الحكم(٥) ، ثمّ إنّه لمّا تكلّم الناس وعاتبوه في عبدالله بن سعد وولايته مصر عزله وولّى محمّد بن أبي بكر ، وكاتبه سرّاً : إنّك اقتل ابن أبي بكر إذا جاءك وكُن على أمرك ، فظفر أصحاب محمّد بالكتاب ، وكان ذلك من جملة أسباب قتله(٦) ، وكان الكتاب بخطّ مروان وخاتم عثمان ، فأنكر عثمان الاطّلاع عليه أوّلاً ، ثمّ أفحموه بخاتمه حتّى قالوا له : إن كنت صادقاً فاطرد مروان عنك وعن الدخول في أمرك ، فلم يقبل(٧) .

قال في الاستيعاب ، وكذا السيوطي وغيره : إنّ عبدالله بن سعد أسلم قبل الفتح ، ثمّ ارتدّ مشركاً وصار إلى قريش بمكّة ، فلمّا كان يوم الفتح أمر

---

(١) مسند أحمد ١ : ٩٩٦/١٩٧ ، صحيح البخاري ٣ : ٢٦ ، صحيح مسلم ٢ : ١٣٦٦/٩٩٤ ، و١٣٧٠/٩٩٥ ، و١٣٧١/٩٩٩ ، مسند أبي يعلى ١ : ٣٣٨/٢٨٢ ، مسند الشاميّين ٣ : ٣٠٨ ، حلية الأولياء ٤ : ١٦٥ ، تاريخ مدينة دمشق ٤٢ : ٣٩٦ .

(٢) المعارف لابن قتيبة : ٣٠٠ و٣٠١ .

(٣) مناقب أهل البيت عليهم السلام للشيرواني : ٣٦٢ ، الكامل لابن الأثير ٣ : ٩١ .

(٤) مناقب أهل البيت عليهم السلام للشيرواني : ٣٦٢ ، تاريخ الإسلام للذهبي (عهد الخلفاء الراشدين) : ٣١٩ .

(٥) الطرائف ٢ : ٢١٢ ، الكامل لابن الأثير ٣ : ٩١ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣ : ٣٧ .

(٦) نهج الحقّ : ٢٩١ ، تاريخ اليعقوبي ٢ : ١٧٥ ، الإمامة والسياسة ١ : ٥٦ ، تاريخ الخميس ٢ : ٢٥١ .

(٧) بحار الأنوار ٢٠ : ٣٧٤ ـ ٣٧٥ .

رسول الله صلى الله عليه وآله بقتله ولو وجد تحت أستار الكعبة ، ففرّ إلى عثمان ، وكان أخاه من الرضاعة ، فغيّبه حتّى أتى به إلى النبيّ صلى الله عليه وآله فاستأمنه له ، فصمت النبيّ صلى الله عليه وآله طويلاً لكي يقتله أحد ، فكرّر عثمان في الاستيمان ، حتّى استحى النبيّ صلى الله عليه وآله ، فأعطاه الأمان عن القتل فقط ، فلمّا صار زمانه أتى به وأعطاه ما أعطاه[١] ، فافهم .

ومنها : أنّه أدخل مروان بن الحكم ـ الذي سمّاه النبيّ صلى الله عليه وآله وزغاً ولعنه ، كما مرّ سابقاً ـ في جميع أُموره ، وأقطعه فدك الذي مرّ حكاية أبي بكر وفاطمة عليها السلام فيه ، وزوّجه بنته أُمّ أبان ، حتّى نقل جماعة ، منهم ابن أبي الحديد : أنّه أعطى لمروان مائة ألف من بيت المال[٢] .

وفي رواية الكلبي : مائة ألف دينار ومائتي ألف درهم[٣] .

وفي رواية الواقدي : أعطاه جميع غنائم أفريقيّة[٤] .

فجاء زيد بن أرقم صاحب بيت المال بالمفاتيح ، فوضعها بين يدي عثمان وبكى ، فقال عثمان : أتبكي أن وصلتُ رحمي ؟ فقال : لا ، ولكن أبكي لأنّي أظنّك أنّك أخذتَ هذا المال عوضاً عمّا أنفقته في سبيل الله في حياة النبيّ صلى الله عليه وآله ، والله ، لو أعطيتَ مروان مائتي درهم لكان كثيراً ، فقال : ألق المفاتيح فإنّا سنجد غيرك .

ثمّ أتاه أبو موسى الأشعري بأموال عظيمة من العراق ، فقسّمها كلّها في بني أُميّة ، وأنكح الحارث بن الحكم ـ أخا مروان ـ ابنته عائشة ، وأعطاه

---

(١) الاستيعاب ٣ : ١٥٥٣/٩١٨ ، الدرّ المنثور ٧ : ٢٨٢ ، الطبقات الكبرىٰ لابن سعد ٧ : ٤٩٦ ـ ٤٩٧ ، المنتظم ٥ : ١٤٤ ـ ٣٠٢/١٤٥ .

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١ : ١٩٩ .

(٣ و ٤) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣ : ٣٧ .

من بيت المال أيضاً مائة ألف .

وأعطى ذلك اليوم أبا سفيان بن حرب مائتي ألف من بيت المال أيضاً .

قالوا : وطلب إليه عبدالله بن خالد بن أسيد[١] بن أبي العاص بن أُميّة صلة ، فأعطاه أربعمائة ألف درهم ، وأعطى سعيد بن العاص مائة ألف دينار[٢] .

وأمثال ذلك منه كثيرة لا سيّما بالنسبة إلى مروان ، حتّى قال جمع من أهل السير ، وصاحب الاستيعاب : إنّ عثمان لمّا مات خلّف ثلاث زوجات ، فأصاب كلّ واحدة مبلغ جليل ، بل قال : أصاب كلّ واحدة ثلاثة وثمانون ألف دينار[٣] .

وقد روى الزبير بن بكار وغيره ، عن الزهري أنّه قال : لمّا أُتي عمر بجوهر كسرى وضع في المسجد فطلعت عليه الشمس فصار كالمجمر ، فقال لخازن بيت المال : أرحني من هذا واقسمه بين المسلمين ، فإنّ نفسي تحدّثني أنّه سيكون في هذا بلاء وفتنة بين الناس ، فقال الخازن : إن قسّمته بين المسلمين لم يسعهم ، وليس أحد يشتريه؛ لأنّ ثمنه عظيم ، ولكن ندعه إلى قابلٍ ، فعسى الله أن يفتح على المسلمين بمالٍ فيشتريه منهم مَنْ يشتريه ، قال : ارفعه فأدخله بيت المال ، وقُتل عمر وهو على حاله ، فأخذه عثمان لمّا ولي الخلافة فحلّى به بناته[٤] .

---

(١) في «م» : «سعيد» بدل «أسيد» .

(٢) انظر : شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١ : ١٩٩ ، ولم ترد فيه جملة «قالوا : وطلب إليه . . . ألف دينار» .

(٣) انظر : الصراط المستقيم ٣ : ٢٢ ، وفيه عن الاستيعاب ، وأيضاً في الأربعين للشيرازي : ٥٨٥ .

(٤) الأخبار الموفّقيّات : ٣٩٦/٦١٢ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٩ : ١٦ .

وروى[١] الواقدي أنّه قسّم مال البصرة بين ولده وأهله بالصحاف[٢].

وأمثال هذا منه نُقلت كثيراً.

ومنها: ما ذكره الجمع المذكورون سابقاً وغيرهم من أنّه ولّى حكومة البلاد جمعاً فسقةً أشراراً غير قابلين لذلك أصلاً.

وقد مرّ توليته الحَكم وغيره، حتّى أنّه ولّى الوليد بن عقبة ـ حيث كان أخاه لأُمّه ـ على الكوفة، وكونه من الفاسقين شارباً للخمر مشهور الآفاق، حتّى أنّه نزل قوله تعالى: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ﴾ الآية[٣] فيه، وكذا قوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا﴾[٤] نزل فيه بتصريح المفسّرين، كما مرّ في محلّه، فصلّى بالناس في إمارته سكران صلاة الصبح أربع ركعات، ثمّ قال: ألا أزيدكم؟[٥].

وفي رواية أبي مخنف وغيره: أنّ وليداً لمّا دخل الكوفة، قال عمرو ابن زرارة: يا معشر بني أسد، بئس ما استقبلنا أخوكم ابن عفّان، أمِن عدله أن ينزع عنّا ابن أبي وقّاص الهيّن الليّن السهل القريب، ويبعث بدله أخاه الوليد الأحمق الماجن الفاجر قديماً وحديثاً؟[٦].

وقد روى الواقدي أنّ عثمان لمّا جاءه الشهود يشهدون على الوليد

---

(١) في «ن»: «قال» بدل «وروى».

(٢) عنه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ٣: ٣٥.

(٣) سورة الحجرات ٤٩: ٦.

(٤) سورة السجدة ٣٢: ١٨.

(٥) الإمامة والسياسية ١: ٥٠، مروج الذهب ٢: ٣٣٥، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣: ١٨.

(٦) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣: ١٧.

بشرب الخمر وعّدهم وتهدّدهم ، بل ضرب بعض الشهود أسواطاً ، فأتوا أمير المؤمنين عليه السلام فشكوا إليه ، فأتى عثمان ، فقال له : «عطّلت حدود الله وضربت قوماً شهدوا على أخيك» الخبر ، إلى أن قال الواقدي : فقالوا أقوالاً شديدة ، وأخذته الألسن من كلّ جانبٍ ، فحينئذٍ عزله ، ومكّن من إقامة الحدّ عليه (١) .

ثمّ روى الواقدي وغيره : أنّ الشهود لمّا شهدوا عليه في وجهه ، وأُلزم عثمان أن يحدّه ألبسه جبّة خزّ ، وأدخله بيتاً ، فجعل إذا بعث إليه رجلاً من قريش ليضربه ، قال له الوليد : أنشدتُك الله أن تقطع رحمي ، وتغضب أمير المؤمنين ، فلمّا رأى عليٌّ عليه السلام ذلك ، أخذ السوط ودخل عليه فجلده به (٢) .

وأمثال هذه التولية التي فوّضها إلى الفسقة من بني أُميّة عديدة ، بل كثيرة .

ومنها : ما ذكره هؤلاء الجمع أيضاً وغيرهم من الأذى والإهانة والظلم الصادر منه على جماعة من الأخيار ، حتّى من أجلّة الصحابة الكبار مثل أبي ذرّ الغفاري رضي الله عنه ، فإنّه نفاه أوّلاً من المدينة إلى الشام ، فكان يخطّئ معاوية في الأحكام ، فبعث معاوية إلى عثمان يشكوه ، فبعث إليه أن يحمله إليه مهاناً ، فحمله على قتب حتّى سقط لحم فخذيه (٣) .

وروى الواقدي وغيره : أنّه لمّا دخل على عثمان قال له : لا أنعم الله

---

(١) كتاب جمل من أنساب الأشراف ٦ : ١٤٤ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣ : ١٩ .

(٢) كتاب جمل من أنساب الأشراف ٦: ١٤٥، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣: ٢٠.

(٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣ : ٥٤ ـ ٥٥ .

بك عيشاً يا جُندب! أنت الذي تزعم أنّا نقول: إنّ يد الله مغلولة، وإنّ الله فقير ونحن أغنياء، فقال: لو كنتم لا تزعمون ذلك لأنفقتم مال الله على عباده، أشهد لقد سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إذا بلغ بنو أبي العاص ثلاثين رجلاً جعلوا مال الله دولاً، وعباد الله خولاً، ودين الله دخلاً»، فقال عثمان للجماعة: هل سمعتم هذا من النبيّ ﷺ؟ فقال عليٌّ عليه السلام وجمع من الحاضرين: إنّا سمعناه يقول: «ما أظلّت الخضراء ولا أقلّت الغبراء على ذي لهجة أصدق من أبي‌ذرّ»، فنفاه عثمان إلى الربذة[١].

ونقل ابن أبي الحديد، عن أحمد بن عبد العزيز الجوهري، عن ابن عبّاس: أنّ عثمان لمّا أخرج أبا ذرّ إلى الربذة أمر فنودي في الناس أن لا يكلّم أبا ذرّ أحد ولا يشيّعه، الخبر، إلى أن قال: فكان هناك إلى أن توفّي[٢]، فاتّفق أنّ ابن مسعود كان معتمراً من العراق فصادفه في الربذة، وهو مكفّن على الطريق ميّتاً فصلّى عليه ودفنه، فسمع بذلك عثمان فضربه أربعين سوطاً. وقد روى هذا جمع، منهم: عبدالله بن طاهر في كتاب لطائف المعارف[٣].

وروى هو وغيره أيضاً أنّ عثمان لمّا جمع المصحف كتب أربع نسخ، وأخذ سائر ماكان عند الناس من القرآن، فحرق الجميع بالنار لينحصر في نسخةٍ، وكان عند ابن مسعود مصحف فأبى أن يعطيه، فضربه حتّى كسر ضلعه، وأخذه منه قهراً فحرقه، ومنعه العطاء فلمّا مرض عاده عثمان، وسأله الاستغفار له، فقال: أسأل الله أن يأخذ لي منك بحقّي،

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣: ٥٥ ـ ٥٦، الصراط المستقيم ٣: ٣٣.
(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٨: ٢٥٢.
(٣) عنه البياضي في الصراط المستقيم ٣: ٣٢ ـ ٣٤. والشيرازي في الأربعين: ٥٨٦.

ووصّى أن لا يصلّي عليه عثمان[١] .

أقول : لا تغفل عن حرق المصاحف أيضاً ، وهو مسلّم عند المخالف والمؤالف .

وكذا نقل جمع ، منهم : ابن الأثير في الكامل أنّه أمر غلمانه ، فضربوا عمّار بن ياسر حتّى انفتق له فتق في بطنه ، قال : وزعموا أنّهم كسروا ظلعاً من أضلاعه[٢] .

ثمّ نقل فيه أيضاً أنّ عمّاراً لمّا دخل الكوفة سأله بعضهم عن قتل عثمان قال : على شتم أعراضنا ، وضرب أبشارنا ، وغير ذلك[٣] .

وروى بعضٌ عن أحمد أنّه روى في مسنده عن أنس : أنّه لمّا ماتت رقيّة بنت النبيّ صلى الله عليه وآله بضرب زوجها عثمان ، لعنه النبيّ صلى الله عليه وآله خمس مرّات وقال : «لا يتبعنا في جنازتها أحد ألمّ بجاريته البارحة» ، لأجل أنّه كان ألمّ بجارية رقيّة ، فرجع جماعة وشكا عثمان بطنه ورجع[٤] .

وقد روى هذا جمع عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام مبسوطاً مفصّلاً[٥] .

ومنها : سائر ما صدر منه من البِدَع والقبائح الصريحة في عدم اعتنائه بالدين والشريعة .

روى مسلم في صحيحه : أنّ امرأة ولدت لستّة أشهر ، فأمر عثمان

---

(١) انظر : الشافي في الإمامة ٤ : ٢٨٠ ـ ٢٨١ ، الصراط المستقيم ٣ : ٣٢ ، الأربعين للشيرازي : ٥٨٦ .

(٢) لم نعثر عليه في الكامل لابن الأثير ، وانظر الاستيعاب ٣ : ١١٣٦ .

(٣) الكامل في التاريخ ٣ : ٢٢٨ .

(٤) عنه البياضي في الصراط المستقيم ٣ : ٣٤ ، والشيرازي في الأربعين : ٥٨٧ .

(٥) انظر : رجال الشيخ الطوسي : ٨٥٨/٨٥ ، رجال ابن داوُد : ١٦٩٥/٢٠٢ ، خلاصة الأقوال : ١٠٧٩/٢٩٢ .

برجمها ، فقال له عليٌّ عليه السلام : «إنّ الله تعالى قال : ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَـٰلُهُ ثَلَـٰثُونَ شَهْرًا﴾ (١) ، وقال أيضاً : ﴿وَفِصَـٰلُهُ فِى عَامَيْنِ﴾ (٢) ، فعانده فبعث فرجمها (٣) .

ونقل غيره أنّه لمّا رضي بترك الرجم وأرسل أن لا تُرجم ، وجدوها قد رُجمت (٤) .

وروى عِكرمة ومجاهد والسُّدّي والفرّاء والزجّاج والجبّائي وابن عبّاس والباقر عليه السلام : أنّ عثمان كان يكتب الوحي فيغيّره ، فيكتب موضع «غفور رحيم» : «سميع عليم» ، وموضع «سميع عليم» : «عزيز حكيم» ونحو ذلك ، فأنزل الله فيه : ﴿وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ الآية (٥)(٦) .

ونقل هذا بعضهم عن غير عثمان (٧) .

وروى البخاري في صحيحه عن ابن عمر ، قال : صلّيتُ مع النبيّ صلّى الله عليه وآله بمنى ركعتين ، وأبي بكر وعمر ومع عثمان صدراً من إمارته ثمّ

---

(١) سورة الأحقاف ٤٦ : ١٥ .

(٢) سورة لقمان ٣١ : ١٤ .

(٣) لم نعثر عليه في صحيح مسلم ، وعنه ابن طاوُس في الطرائف ٢ : ٢٠٢ .

(٤) الموطّأ ٢ : ١١/٨٢٥ ، تاريخ اليعقوبي ٢ : ١٧٤ ، السنن الكبرى للبيهقي ٧ : ٤٤٢ ـ ٤٤٣ .

(٥) سورة الأنعام ٦ : ٩٣ .

(٦) عنهم البياضي في الصراط المستقيم ٣ : ٣٦ ، والشيرازي في الأربعين : ٥٩٠ .

(٧) التبيان ٤ : ٢٠٢ ، مجمع البيان ٢ : ٣٣٥ ، تفسير مقاتل بن سليمان ١ : ٥٧٦ ، معاني القرآن للفرّاء ١ : ٣٤٤ ، تفسير القرآن لابن أبي حاتم ٤ : ١٣٤٧ ، الوسيط ٢ : ٢٩٩ ـ ٣٠٠ ، أسباب النزول للواحدي : ٢٢٣ ، تفسير الماوردي ٢ : ١٤٤ ، تفسير القرآن للسمعاني ٢ : ١٢٦ ، تفسير الطبري ٧ : ١٨١ .

أتمّها[١].

وروى أيضاً عن عبدالرحمن بن يزيد أنّه قال: صلّى بنا عثمان بمنى أربع ركعات، فقيل ذلك لابن مسعود، فاسترجع وقال: صلّيتُ مع رسول الله صلى الله عليه وآله بمنى ركعتين، ومع أبي بكر ركعتين، ومع عمر ركعتين فليت حظّي من أربع ركعات ركعتان متقبّلتان[٢].

وقال ابن الأثير في النهاية: ومنه حديث ابن مسعود: صلّيتُ مع رسول الله صلى الله عليه وآله بمنى ركعتين، ومع أبي بكر وعمر ثمّ تفرّقت بكم الطرق، أي: ذهب كلٌّ منكم إلى مذهب، ومال إلى قولٍ، وتركتم السُّنّة[٣].

وقال ابن الأثير في الكامل، وكذا غيره: حجّ بالناس في سنة كذا عثمان وضرب فسطاطه بمنى، وكان أوّل فسطاطٍ ضربه عثمان بمنى، وأتمّ الصلاة بها وبعرفة، فكان أوّل ما تكلّم الناس فيه ظاهراً حين أتمّ بمنى، فعاب ذلك غير واحدٍ من الصحابة، وقال له عليٌّ عليه السلام: «فما حدث أمر ولا قدم عهد، ولقد عهدتُ النبيّ صلى الله عليه وآله وأبا بكر وعمر يصلّون ركعتين وأنت صدراً من خلافتك، فما أدري ما يرجع إليه» فقال: رأي رأيته، ثمّ ذكر إنكار عبد الرحمن بن عوف ذلك عليه[٤].

وبالجملة، كثرة قبائح هذا الرجل ومخالفته سيرة النبيّ صلى الله عليه وآله، وكذا سيرة الشيخين التي شرطها في يوم بيعته كثيرة جدّاً، اكتفينا نحن بعُشر من معشارها، لكفايته لأُولي الأبصار، والله الهادي.

---

(١) صحيح البخاري ٢: ١٩٧.

(٢) صحيح البخاري ٢: ١٩٧ ـ ١٩٨.

(٣) النهاية لابن الأثير ٣: ٤٣٩.

(٤) الكامل لابن الأثير ٣: ١٠٣. تاريخ الطبري ٤: ٢٦٧، تاريخ الإسلام للذهبي (عهد الخلفاء الراشدين): ٣٢٨.

وأمّا الختام، وهو تمام الكلام: ففي بيان جمّة من الأشياء المتفرّقة التي ذكرها المخالفون في كتبهم، وغفلوا عمّا فيها من الدلالة على خلاف ما هُم عليه، لاسيّما الأغلاط التي صدرت، والجهالات التي ظهرت، (والاعترافات التي وقعت، وقلّة المبالاة التي حصلت، والمكامن التي برزت، وسائر ما هو من هذا القبيل)[١] ممّا لم يسبق منّا ذكر له بسببٍ، أو لعدم التقريب، أو سبق لكن من غير إتمامٍ، بل ربّما نذكر شيئاً ممّا سبق أيضاً بحسب سوق الحاجة والداعي إليه، بل ربّما نذكر أيضاً بعض ما نقله أصحابنا ممّا يكون لذكره نفع لجهةٍ من الجهات، لا سيّما إذا كان مبيّناً، أو متمّماً أو ناقضاً لما ذكره مخالفوهم.

ثمّ إنّه قد جعلنا هذا الفصل كالروضة مشتملاً على أنواع من النقل كتاباً وسُنّةً، أو غيرهما من غير ملاحظة الترتيب في التقديم والتأخير، ولا تناسب لبعضٍ مع بعضٍ، بل مهما وجدنا شيئاً مناسباً ذكرناه، وبيّنّا منه ما احتاج إلى البيان.

ثمّ لا نبالي بتطويل هذا الختام، حيث إنّ المقصود منه استقصاء بيان ما يناسب هذا المقام وإن اختصرنا أحياناً بعض ما فيه تطويل في الكلام، أو اقتصرنا على ذكر خلاصة المرام.

وبالجملة، هذا الختام مجمع ومخزن لجميع ماسبق عليه من الكلام؛ لاشتماله على ما ينفع ولو بشيءٍ ممّا مضى من المرام، والله الموفّق العلّام.

نقل ابن مسكويه في كتابٍ سمّاه «نَديم الفَريد» أنّ جماعة من بني العبّاس وبني هاشم كتبوا كتاباً إلى المأمون يسألونه أن يبايع لولده العبّاس

---

(١) مابين القوسين لم يرد في «م».

بولاية العهد، ويعاتبونه على مبايعته لعليّ بن موسى الرضا عليهما السلام، فكتب المأمون في جوابهم ما هذا خلاصة لفظه:

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على محمّد وآل محمّد، على رغم أنف الراغمين، أمّا بعد فقد عرف المأمون كتابكم، وتدبير أمركم، وأشرف على قلوبكم، صغيركم وكبيركم، وعرفكم مقبلين ومدبرين، وما آل إليه كُتّابكم قبل كتابكم في مراوضة الباطل، وصرف وجوه الحقّ عن مواضعها، ونَبْذِكم كتابَ الله تعالى والآثار وكلّ ما جاءكم به الصادق محمّد صلى الله عليه وآله، حتّى كأنّكم من الأُمم السالفة التي هلكت بالخسفة والغرق والريح والصيحة والصواعق والرجم، أفلا تدبّرون القرآن أم على قلوب أقفالها، والذي هو أقرب إلى المأمون من حبل الوريد، لولا خوف أنّ قائلاً يقول: إنّ المأمون ترك الجواب عجزاً، لتركت من سوء أخلاقكم، وركاكة عقولكم، ومن سخافة ما تأوون إليه من آرائكم، فليستمع المستمع، وليبلّغ الشاهد الغائب.

أمّا بعد فإنّ الله تعالى بعث محمّداً صلى الله عليه وآله على فترة من الرسل، وقريش في أنفسها وأموالها لا يرون أحداً يساميهم ولا يباديهم، فكان نبيّنا صلى الله عليه وآله أميناً من أوسطهم بيتاً، وأقلّهم مالاً، وكان أوّل مَنْ تاجَر به خديجة بنت خويلد فواسته بمالها، ثمّ آمن به أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام وله سبع سنين لم يشرك بالله شيئاً طرفة عين، ولم يعبد وثناً، ولم يأكل رباً، ولم يشاكل الجاهليّة في جهالاتهم، وكانت عمومة رسول الله صلى الله عليه وآله إمّا مسلم مهين أو كافر معاند إلّا حمزة، فإنّه لم يمتنع من الإسلام ولم يمتنع الإسلام منه، فمضى لسبيله على بيّنةٍ من ربّه.

وأمّا أبو طالب رحمه الله فإنّه كفله وربّاه ولم يزل مدافعاً عنه، ومانعاً منه،

فلمّا قبض الله أبا طالب همّ به القوم وأجمعوا عليه ليقتلوه، فهاجر إلى القوم ﴿**ٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ**﴾[1] الآية، فلم يقم مع رسول الله صلى الله عليه وآله أحد من المهاجرين كقيام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فإنّه آزره ووقاه بنفسه، ونام في مضجعه، ثمّ لم يزل كان ينازل الأبطال، ولا ينكل عن قرن، ولا يولّي عن جيش، منيع القلب، يؤمّر على الجميع ولا يؤمّر عليه أحد، أشدّ الناس وطأةً على المشركين، وأعظمهم جهاداً في الله، وأفقههم في دين الله، وأقرأهم لكتاب الله، وأعرفهم بالحلال والحرام، وهو صاحب الولاية في حديث غدير خمّ، وصاحب قوله: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي»[2] وصاحب يوم الطائف.

وكان أحبّ الخلق إلى الله تعالى وإلى رسوله صلى الله عليه وآله، وصاحب الباب، فُتح له وسُدّ أبواب المسجد[3]، وهو صاحب الراية يوم خيبر، وصاحب عمرو بن عبدودّ في المبارزة، وأخو رسول الله صلى الله عليه وآله حين آخى بين المسلمين، وهو منيع جزيل، وهو صاحب آية: ﴿**وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا**﴾[4]، وهو زوج فاطمة سيّدة نساء العالمين

---

(١) سورة الحشر ٥٩ : ٩.

(٢) تقدّم تخريجه مراراً، وانظر لمزيد الاطّلاع: فضائل الصحابة لابن حنبل ٢ : ٥٦٦ و٩٥٤/٥٦٨ و٩٥٧، و١٠٤٥/٦١١، والمستدرك للحاكم ٢ : ٣٣٧، وصحيح البخاري ٥ : ٢٤، وصحيح مسلم ٤ : ٢٤٠٤/١٨٧٠، وسنن الترمذي ٥ : ٦٤٠ و٣٧٣٠/٦٤١ و٣٧٣١، ومسند أبي داوُد الطيالسي : ٢٠٥/٢٨، والمصنّف لعبدالرزّاق ٥ : ٤٠٥ ـ ٩٧٤٥/٤٠٦، والسنن الكبرى للبيهقي ٩ : ٤٠، وذخائر العقبى : ١١٩.

(٣) في «م» زيادة: «جميعاً».

(٤) سورة الإنسان ٧٦ : ٨.

وسيّدة نساء أهل الجنّة، وهو ختن خديجة، وهو ابن عمّ رسول الله ﷺ ربّاه وكفله، وهو ابن أبي طالب رضي الله عنه في نصرته وجهاده، وهو نفس رسول الله ﷺ في يوم المباهلة، وهو الذي لم يكن أبو بكر وعمر ينفذان حكماً حتّى يسألانه عنه، فما رأى إنفاذه أنفذاه، وما لم يره ردّاه، وهو رجل من بني هاشم في الشورى، ولعمري، لو قدر أصحابه على دفعه عنها كما دُفع العبّاس ووجدوا إلى ذلك سبيلاً لدفعوه.

فأمّا تقديمكم العبّاس عليه، فإنّ الله عزّ وجلّ يقول: ﴿**أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَاجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَجَـٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ**﴾(١) والله، لو كان ما في أمير المؤمنين من المناقب والفضائل، والآي المفسّرة في القرآن، أو خلّة واحدة منها في رجل واحد من رجالكم، لكان مستأهلاً للخلافة، مقدّماً على أصحاب رسول الله ﷺ بتلك الخلّة، ثمّ لم تزل الأُمور تتراقى به إلى أن ولي أُمور المسلمين، فلم يعن بأحدٍ من بني هاشم إلّا بعبد الله بن عبّاس تعظيماً لحقّه، وصلةً لرحمه، وثقةً به، فكان من أمره(٢) الذي قدّر الله له.

ثمّ نحن وهُم يد واحدة كما زعمتم، حتّى قضى الله تعالى بالأمر إلينا فأخففناهم وضيّقنا عليهم، وقتلناهم أكثر من قتل بني أُميّة إيّاهم، وَيْحَكم إنّ بني أُميّة إنّما قتلوا منهم مَنْ سلّ سيفاً، وإنّا معاشر بني العباس قتلناهم جملاً، فلتسئلنّ في أعظم(٣) الهاشميّة بأيّ ذنبٍ قُتلت، ولتسئلنّ نفوس

---

(١) سورة التوبة ٩: ١٩.

(٢) في «م» زيادة: «ما كان».

(٣) في النهاية [٣: ٢٦٠] يقال: دخل في عُظم الناس، أي: معظم. وفيه: في ←

أُلقيت في دجلة والفرات، ونفوس دُفنت ببغداد والكوفة أحياءً، هيهات هيهات إنّه مَنْ يعمل مثقال ذرّةٍ خيراً يره، ومَنْ يعمل مثقال ذرّةٍ شرّاً يره.

وأمّا ما ذكرتم من استبصار المأمون في البيعة لأبي الحسن الرضا عليه السلام فما بايع له المأمون إلّا مستبصراً في أمره، عالماً أنّه لم يبق على ظهرها أحد أبين فضلاً، ولا أظهر عفّةً، ولا أورع ورعاً، ولا أزهد زهداً في الدنيا، ولا ألطف نفساً، ولا أرضى في الخاصّة والعامّة، ولا أشدّ في ذات الله منه، وأنّ البيعة له لموافقة لرضا الربّ عزّوجلّ، ولقد جهدت ولا أخاف في الله لومة لائم، ولعمري، أن لو كانت بيعتي بيعة محاباة لكان العبّاس ابني وسائر ولدي أحبّ إلى قلبي، وأجلّاء في عيني، ولكنّي أردت أمراً وأراد الله أمراً، فلم يسبق أمري أمر الله.

وأمّا ما سألتم من البيعة للعبّاس منّي أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير، ويلكم، إنّ العباس غلام حدث السنّ لم يؤنس رشده، ولم يتفقّه في الدين، ولم يعرف حلالاً من حرام، إلّا معرفة لا تأسى به رعيّة، ولا تقوم به حجّة، تدبّره النساء، وتكلّفه الأمائم، فلا تكثروا في هذا المقال، فإنّ لساني لم يزل مخزوناً عن أُمور، كراهيّة أن تخنث النفوس عند ما تنكشف، علماً بأنّ الله بالغ أمره ومظهر قضاءه يوماً.

فأمّا إذا أبيتم إلّا كشف الغطاء وقشر العظاء، فإنّ الرشيد أخبرني عن آبائه، وعمّا وجد في الكتب المدوّنة وغيرها: أنّ السابع من ولد العبّاس هو الذي لا تقوم لبني العبّاس بعده قائمة، ولا تزال النعمة متعلّقة عليهم

ﻬالخبر: «جلست إلى مجلس فيه عُظم من الأنصار»، أي: جماعة كثيرة. ويمكن أن يكون أعظم بالألف جمع العظام. منه.

بحياته ، فإذا ودّع فودّعوها ، وإذا فقدتم شخصي فاطلبوا لأنفسكم معقلاً ، وهيهات ما لكم إلّا السيف يأتيكم الحسني الثائر البائر ، فيحصدكم حصداً ، والسفياني المرغم ، والقائم المهدي عليه‌السلام ، وعند القائم المهدي عليه‌السلام تُحقن دماؤكم إلّا بحقّها .

وأمّا ما كنتُ أردته من البيعة لعليّ بن موسى الرضا عليهما‌السلام بعد استحقاقٍ منه لها في نفسه واختيارٍ منّي له ، فما كان ذلك منّي إلّا أن أكون الحاقن لدمائكم ، والرادّ عنكم باستدامة المودّة بيننا وبينهم ، وهو الطريق التي أسلكها في كرام آل أبي طالب ومواساتهم في الفيء بيسير ما يصيبهم منه ، فأنا في تدبيركم والنظر لكم ولعقبكم من بعدكم ، وأنتم ساهون لاهون في غمرة تعمهون لا تعلمون ما يراد بكم ، همّة[1] أحدكم يمسي مركوباً ويصبح مخموراً ، مخنّثون مؤنّثون ، لا يتفكّر متفكّر منكم في صلاح معيشة ، ولا استدامة نعمة ، ولا اصطناع مكرمة ، ولا كسب حسنة ، أضعتم الصلاة ، واتّبعتم الشهوات ، وركنتم إلى اللذّات فسوف تلقون غيّاً ، إلى قوله : ولا أظنّ عملت عملاً هو أزكى عندي من البيعة للرضا عليه‌السلام ، إلّا أن أعود بمثلها إلى مثله ، وأين لي بذلك وأنّى لكم بتلك السعادة . وقولكم : إنّي سفهت آراء آبائكم وأحلام أسلافكم ، فكذلك قال مشركو قريش : إنّا وجدنا آباءنا على أُمّة وإنّا على آثارهم مقتدون ، ويلكم إنّ الدين لا يؤخذ من الآباء ، فافقهوا وما أراكم تعقلون[2] ، المكاتبة ، وهي طويلة أخذنا خلاصة منها .

---

(١) في «ن» : «همّ» .

(٢) عنه في الطرائف لابن طاوّس ١ : ٣٩٤ ـ ٤٠٠ ، والمجلسي في بحار الأنوار ٤٩ : ٢٠٨ ـ ٣/٢١٤ .

ونقل الكلبي وابن أبي الحديد وغيرهما، قال: بينا عمر بن عبد العزيز جالساً في مجلسه إذ دخل حاجبه ومعه امرأة أدماء طويلة حسنة الجسم والقامة، ورجلان متعلّقان بها، ومعهم كتاب من ميمون بن مهران، فدفعوا إليه الكتاب، فإذا فيه، ثمّ ذكر ابن أبي الحديد الكتاب بطوله ونحن نختصره، ثمّ نعود إلى حكاية ألفاظ الخبر، وهو أنّ زوج هذه المرأة حلف بطلاقها إن لم يكن عليٌّ عليه السلام خير هذه الأُمّة، وأباها يزعم أنّ ابنته طُلّقت منه.

ثمّ قال ابن أبي الحديد: فجمع عمر بني هاشم وبني أُميّة وأفخاذ قريش، ثمّ ذكر ترافعهما عنده بحضور الجمع، فقال عمر للزوج: ما تقول، هكذا حلفت؟ قال: نعم، فقيل: إنّه لمّا قال: نعم، كاد المجلس يرتجّ بأهله، وبنو أُميّة ينظرون إليه شزراً، إلّا أنّهم لم ينطقوا بشيءٍ، كلٌّ ينظر إلى وجه عمر، فأكبّ عمر مَليّاً ينكت الأرض بيده والقوم صامتون، ثمّ ساق كلامه إلى أن قال: ثمّ قال للقوم: ما قولكم في يمينه؟ فسكتوا، فقال: سبحان الله، قولوا، فقال رجل من بني أُميّة: هذا حكم في فرجٍ، ولسنا نجترئُ على القول فيه، ثمّ ساق الكلام إلى أن قال: فالتفت عمر إلى رجل من ولد بني عقيل، فقال له: ما تقول يا عقيلي؟ فاغتنمها، فقال: يا أمير المؤمنين، إن جعلتَ قولي حكماً وحكمي جائزاً قلت، وإن لم يكن كذلك فالسكوت أوسع لي وأبقى للمودّة. قال: قل وقولك حكم وحكمك ماضٍ، فلمّا سمع ذلك بنو أُميّة قالوا: ما أنصفتنا إذ جعلت الحكم إلى غيرنا، ونحن من لُحمتك وأُولي رحمك! ثمّ تكلّم إلى أن قال: فقال عمر: إن كان أصاب وأخطأتم، وحزم وعجزتم، وأبصر وعميتم فما ذنب عمر، لا أبا لكم!

أتدرون ما مَثَلكم ؟ قالوا : لا ، قال : لكنّ العقيلي يدري ، ثمّ قال : ما تقول يا رجل ؟ قال : نعم ، مَثَلهم كما قال الأوّل :

دُعيتم إلى أمرٍ فلمّا عَجَزْتم ... تناوَله من لا يُداخلُه عجز

فلمّا رأيتم ذاكَ أبدتْ نُفوسُكم ... نِداماً وهل يُغني من الحذر الحرز

فقال عمر : أحسنت وأصبت ، فقل ما سألتك عنه . قال : برّ قسمُه ، ولم تُطلّق امرأتُه ، قال : وأنّى علمتَ ذلك .

قال : نشدتك الله ياأمير المؤمنين ! ألم تعلم أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال لفاطمة[عليها السلام] ـ وهو عندها في بيتها عائداً لها ـ : «يا بنيّة ، ما علّتك ؟» قالت : «الوَعَك يا أبتاه» ـ وكان عليٌّ عليه السلام غائباً في بعض حوائج النبيّ صلى الله عليه وآله ـ فقال لها : «أتشتهين شيئاً ؟» قالت : «نعم ، أشتهي عِنباً ، وأنا أعلم أنّه عزيز ، وليس وقت عِنَب» ، فقال صلى الله عليه وآله : «إنّ الله قادر على أن يجيئنا به» ، ثمّ قال : «اللّهمّ ائتنا به مع أفضل أُمّتي عندك منزلةً» ، فطرق عليٌّ عليه السلام الباب ودخل ومعه مِكتل قد ألقى عليه طرف ردائه ، فقال له النبيّ صلى الله عليه وآله : «ما هذا يا عليّ ؟» ، قال : «عنب التمستُه لفاطمة عليها السلام» ، فقال صلى الله عليه وآله : «الله أكبر الله أكبر ، اللّهمّ كما سررتني بأن خصصت عليّاً بدعوتي ، فاجعل فيه شفاء بُنيّتي» ، ثمّ قال : «كُلي على اسم الله تعالى يا بُنيّة» ، فأكلت وما خرج رسول الله صلى الله عليه وآله حتّى استقلّت وبرئت ، فقال عمر : صدقت وبررت ، أشهد لقد سمعته ووعيته ، يا رجل ، خذ بيد امرأتك ، فإن عرض لك أبوها فاهشم أنفه[1] ، ثمّ ذكر تمام الخبر .

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢٠ : ٢٢٢ ـ ٢٢٥ ، عن الكلبي ، إلزام النواصب للبحراني : ٢٢٣ ـ ٢٣٦ نقلاً عن ابن أبي الحديد .

وروى صاحب كتاب المناقب، وكذا محمّد بن يوسف الكنجي الشافعي في كتاب كفاية الطالب، وكذا ابن بطّة في كتاب الإبانة، وكذا غيرهم، عن جمع، منهم: عليٌّ عليه السلام، وسلمان، وابن عبّاس، وأُمّ سلمة، قالوا: إنّه لمّا أدركت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله مدرك النساء خطبها أكابر قريش من أهل الفضل والسابقة في الإسلام، والشرف والمال، وكان كلّما ذكرها رجل من قريش لرسول الله صلى الله عليه وآله أعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وآله بوجهه، حتّى كان الرجل منهم يظنّ في نفسه أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله ساخط عليه، أو قد نزل على رسول الله صلى الله عليه وآله فيه وحي من السماء، ولقد خطبها من رسول الله صلى الله عليه وآله أبو بكر، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: «أمرها إلى ربّها»، وخطبها بعد أبي بكر عمر بن الخطّاب، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله كمقالته لأبي بكر.

قالوا: وإنّ أبا بكر وعمر كانا ذات يوم جالسين في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله ومعهما سعد بن معاذ الأنصاري، فتذاكروا من فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال أبو بكر: قد خطبها الأشراف من رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: «إنّ أمرها إلى ربّها، إن شاء أن يزوّجها زوّجها» وإنّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام لم يخطبها من رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يذكرها له، ولا أراه يمنعه من ذلك إلّا قلّة ذات اليد، وإنّه ليقع في نفسي أنّ الله عزّوجلّ ورسوله صلى الله عليه وآله إنّما يحبسانها عليه.

قالوا: ثمّ أقبل أبو بكر على عمر بن الخطّاب، وعلى سعد بن معاذ، فقال: هل لكما في القيام إلى عليّ بن أبي طالب حتّى نذكر له هذا، فإن منعه قلّة ذات اليد واسيناه وأسعفناه؟

فقال له سعد بن معاذ: وفّقك الله يا أبا بكر، فما زلت موفّقاً، قوموا بنا على بركة الله ويمنه.

قال سلمان الفارسي رضي الله عنه : فخرجوا من المسجد والتمسوا علياً عليه السلام في منزله فلم يجدوه ، وكان ينضح ببعير ـ كان له ـ الماء على نخل رجل من الأنصار بأُجرة ، فانطلقوا نحوه ، فلمّا نظر إليهم عليٌّ عليه السلام قال : «ما وراءكم ؟ وما الذي جئتم له ؟».

فقال أبو بكر : يا أبا الحسن إنّه لم تبق خصلة من خصال الخير إلّا ولك فيها سابقة وفضل ، وأنت من رسول الله صلى الله عليه وآله بالمكان الذي قد عرفت من القرابة والصحبة والسابقة ، وقد خطب الأشراف من قريش إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ابنته فاطمة فردّهم ، وقال : «إنّ أمرها إلى ربّها ، إن شاء أن يزوّجها زوّجها» ، فما يمنعك أن تذكرها لرسول الله صلى الله عليه وآله وتخطبها منه ؟ فإنّي أرجو أن يكون الله عزّوجلّ ورسوله صلى الله عليه وآله إنّما يحبسانها عليك .

قال : فَتَغَرْغَرت عينا عليٍّ عليه السلام بالدموع ، وقال : «يا أبا بكر ، لقد هيّجت منّي ساكناً ، وأيقظتني لأمرٍ كنتُ عنه غافلاً ، فلا والله ، إنّ فاطمة لموضع رغبة ، وما مثلي يقعد عن مثلها غير أنّه يمنعني من ذلك قلّة ذات اليد» ، فقال أبو بكر : لا تقل هذا يا أبا الحسن ، فإنّ الدنيا وما فيها عندالله ورسوله صلى الله عليه وآله كهباء منثور .

قال : ثمّ إنّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام حلّ عن ناضحه وأقبل يقوده إلى منزله فشدّه فيه ، ولبس نعله وأقبل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ، فكان رسول الله صلى الله عليه وآله في منزل زوجته أُمّ سلمة ابنة أبي أُميّة بن المغيرة المخزومي ، فدقّ عليٌّ عليه السلام الباب ، فقالت أُمّ سلمة : مَنْ بالباب ؟

فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله من قبل أن يقول عليٌّ : أنا عليّ : «قومي يا أُمّ سلمة ، فافتحي له الباب ومُريه بالدخول ، فهذا رجل يحبّه الله ورسوله ويحبّهما» .

فقالت أُمّ سلمة : فداك أبي وأُمّي ومَنْ هذا الذي تذكر فيه هذا وأنت لم تره ؟

فقال : «مه يا أُمّ سلمة ، فهذا رجل ليس بالخرق ولا بالنزق ، هذا أخي وابن عمّي وأحبّ الخلق إلَيّ» .

قالت أُمّ سلمة : فقمتُ مبادرة أكاد أن أعثر بمرطي ، ففتحت الباب فإذا أنا بعليّ بن أبي طالب ، ووالله ، ما دخل حين فتحتُ حتّى علم أنّي قد رجعتُ إلى خدري ، ثمّ إنّه دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : «السلام عليك يا رسول الله ، ورحمة الله وبركاته» .

فقال له النبيّ صلى الله عليه وآله : «وعليك السلام ، يا أبا الحسن ، اجلس» .

قالت أُمّ سلمة : فجلس عليّ بن أبي طالب عليه السلام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وجعل ينظر إلى الأرض كأنّه قصد لحاجةٍ ، وهو يستحي أن يبديها ، فهو مطرِق إلى الأرض حياءً من رسول الله صلى الله عليه وآله ، فقالت أُمّ سلمة : فكأنّ النبي صلى الله عليه وآله علم ما في نفس عليٍّ عليه السلام ، فقال له : «يا أبا الحسن ، إنّي أرى أنّك أتيت لحاجةٍ ، فقل حاجتك ، وابد ما في نفسك ، فكلّ حاجةٍ لك عندي مقضيّة» .

قال عليٌّ عليه السلام : «فقلت : فداك أبي وأُمّي ، إنّك لتعلم أنّك أخذتني من عمّك أبي طالب ومن فاطمة بنت أسد ، وأنا صبيّ ، لا عقل لي ، فغذّيتني بغذائك ، وأدّبتني بأدبك ، فكنت لي أفضل من أبي طالب ومن فاطمة بنت أسد في البرّ والشفقة ، وإنّ الله تعالى هداني بك وعلى يديك ، واستنقذتني ممّا كان عليه آبائي وأعمامي من الحيرة والشرك ، وإنّك والله يا رسول الله ، ذخري وذخيرتي في الدنيا والآخرة .

يا رسول الله ، فقد أحببت مع ما شدّ الله من عضدي بك أن يكون لي

زوجة أسكن إليها ، وقد أتيتك خاطباً راغباً أخطب إليك ابنتك فاطمة ، فهل أنت مزوّجي يا رسول الله ؟» .

فقالت أُمّ سلمة : فرأيت وجه رسول الله صلى الله عليه وآله يتهلّل فرحاً وسروراً ، ثمّ تبسّم في وجه عليٍّ عليه السلام فقال : «يا أبا الحسن ، فهل معك شيء أُزوّجك به ؟» .

فقال عليٌّ عليه السلام : «فداك أبي وأُمّي ، والله ، ما يخفى عليك من أمري شيء ، أملك سيفي ودرعي وناضحي ، وما أملك شيئاً غير هذا» .

فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله : «يا عليّ أمّا سيفك فلا غناء بك عنه ، تجاهد به في سبيل الله ، وتقاتل به أعداء الله ، وناضحك تنضح به على نخلك وأهلك ، وتحمل عليه رحلك في سفرك ، ولكنّي قد زوّجتك بالدرع ورضيت بها منك ، يا أبا الحسن ، أُبشّرك ؟» .

قال عليٌّ عليه السلام : «قلت : نعم ، فداك أبي وأُمّي بشّرني ، فإنّك لم تزل ميمون النقيبة ، مبارك الطائر ، رشيد الأمر ، صلّى الله عليك» .

فقال له[1] رسول الله صلى الله عليه وآله : «ابشر يا أبا الحسن ، فإنّ الله عزّ وجلّ قد زوّجكها في السماء من قبل أن أُزوّجك في الأرض ، ولقد هبط علَيَّ في موضعي هذا من قبل أن تأتيني ملك من السماء له وجوه شتّى ، وأجنحة شتّى لَم أر قبله من الملائكة مثله ، فقال لي : السلام عليك ورحمة الله وبركاته ، أبشر باجتماع الشمل وطهارة النسل ، فقلت : وما ذاك أيّها الملك ؟ فقال لي : يا محمّد أنا سيطائيل ، الملك الموكّل بإحدى قوائم العرش ، سألت ربّي أن (يأذن لي في بشارتك)[2] ، وهذا جبرئيل في أثري يخبرك عن ربّك عزّ وجلّ بكرامة الله عزّ وجلّ» .

---

(١) كذا في «س ، ن» وفي المصادر : «لي» بدل «له» .

(٢) بدل ما بين القوسين في «م» هكذا : «أُبشّرك قبل جبرئيل» .

قال النبيّ صلى الله عليه وآله: «فما استتمّ كلامه حتّى هبط عليَّ جبرئيل، فقال: السلام عليك ورحمة الله وبركاته يا نبيّ الله.

ثمّ إنّه وضع في يدي حريرة بيضاء من حرير الجنّة، وفيها سطران مكتوبان بالنور، فقلت: حبيبي جبرئيل، ما هذه الحريرة؟ وما هذه الخطوط؟

فقال جبرئيل عليه السلام: يا محمّد، إنّ الله عزّ وجلّ اطّلع إلى الأرض اطّلاعة فاختارك من خلقه فابتعثك برسالته، ثمّ اطّلع إلى الأرض ثانية فاختار لك منها أخاً ووزيراً وصاحباً وختناً، فزوّجه ابنتك فاطمة عليها السلام، فقلت: حبيبي جبرئيل ومَنْ هذا الرجل؟ فقال: يا محمّد، أخوك في الدنيا[1] وابن عمّك في النسب عليّ بن أبي طالب، وإنّ الله تعالى أوحى إلى الجنان أن تزخرفي فتزخرفت، وإلى شجرة طوبى أن احملي الحليّ والحلل، وتزيّنت الحور العين، وأمر الله الملائكة أن تجتمع في السماء الرابعة عند البيت المعمور، فهبط من فوقها إليها، وصعد من تحتها إليها، وأمر الله عزّ وجلّ رضوان فنصب منبر الكرامة على باب البيت المعمور، وهو الذي خطب عليه آدم عليه السلام يوم عرض الأسماء على الملائكة، وهو منبر من نور، فأوحى إلى ملك من ملائكة حُجبه، يقال له: راجيل، أن يعلو ذلك المنبر، وأن يحمده بمحامده ويمجّده بتمجيده، وأن يثني عليه بما هو أهله، وليس في الملائكة أحسن منطقاً، ولا أحلى لغةً من راجيل الملك، فعَلا المنبر، وحمد ربّه ومجّده وقدّسه وأثنى عليه بما هو أهله، فارتجّت السماوات فرحاً وسروراً.

---

(١) في «م»: «الدين» بدل «الدنيا».

قال جبرئيل: ثمّ أوحى الله إلَيَّ أن أعقد عقدة النكاح، فإنّي قد زوّجت أمتي فاطمة بنت حبيبي محمّد عبدي عليّ بن أبي طالب، فعقدت عقدة النكاح وأشهدت على ذلك الملائكة أجمعين، وكتب شهادتهم في هذه الحريرة، وقد أمرني ربّي عزّ وجلّ أن أعرضها عليك، وأن أختمها بخاتم مسك، وأن أدفعها إلى رضوان، وأنّ الله عزّ وجلّ لمّا أشهد الملائكة على تزويج عليٍّ من فاطمةعليها‌السلام أمر شجرة طوبى أن تنثر حملها من الحليّ والحلل، فنثرت ما فيها، فالتقطته الملائكة والحور العين، وأنّ الحور العين ليتهادينه ويفخرن به إلى يوم القيامة.

يا محمّد، إنّ الله عزّ وجلّ أمرني أن آمرك أن تزوّج عليّاً في الأرض فاطمة، وتبشّرهما بغلامين زكيّين نجيبين طاهرين طيّبين خيّرين فاضلين في الدنيا والآخرة.

يا أبا الحسن فوالله، ما عرج الملك من عندي حتّى دققت الباب، ألا وإنّي منفذ فيك أمر ربّي عزّ وجلّ، امض يا أبا الحسن أمامي، فإنّي خارج إلى المسجد ومزوّجك على رؤوس الناس، وذاكر من فضلك ما تقرّ به عينك وأعين محبّيك في الدنيا والآخرة».

فقال عليٌّعليه‌السلام: «فخرجت من عند رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله وأنا لا أعقل فرحاً وسروراً، فاستقبلني أبو بكر وعمر، فقالا: ما وراءك؟ فقلت: زوّجني رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله ابنته فاطمة، وأخبرني أنّ الله عزّ وجلّ زوّجنيها في السماء، وهذا رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله خارج في أثري ليظهر ذلك بحضرة الناس، ففرحا بذلك فرحاً شديداً، ورجعا معي إلى المسجد، فما توسّطناه حتّى لحق بنا رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله، وإنّ وجهه ليتهلّل سروراً، فقال: يا بلال، فأجابه، فقال: لبّيك يا رسول الله، قال: اجمع إلَيَّ المهاجرين والأنصار، فجمعهم، ثمّ

رقى درجة من المنبر فحمد الله وأثنى عليه، وقال: معاشر المسلمين، إنّ جبرئيل أتاني آنفاً فأخبرني عن ربّي عزّوجلّ أنّه جمع الملائكة عند البيت المعمور، وأنّه أشهدهم جميعاً أنّه زوّج أمته فاطمة ابنة رسول الله من عبده عليّ بن أبي طالب، وأمرني أن أُزوّجه في الأرض وأشهدكم على ذلك».

ثمّ جلس وقال لعليٍّ عليه السلام: «قم يا أبا الحسن، فاخطب أنت لنفسك».

قال: فقام وحمد الله وأثنى عليه، وصلّى على النبيّ صلى الله عليه وآله وقال: «الحمد لله شكراً لأنعمه وأياديه، ولا إله إلّا الله شهادة تبلغه وترضيه، وصلّى الله على محمّد صلاة تزلفه وتحظيه، والنكاح ممّا أمر الله عزّوجلّ به ورضيه، ومجلسنا هذا ممّا قضاه الله وأذن فيه، وقد زوّجني رسول الله صلى الله عليه وآله ابنته فاطمة، وجعل صداقها درعي هذا، وقد رضيت بذلك، فاسألوه وأشهدوا».

فقال المسلمون لرسول الله صلى الله عليه وآله: زوّجتَه يا رسول الله؟ فقال: «نعم».

فقالوا: بارك الله لهما وعليهما وجمع شملهما.

وانصرف رسول الله صلى الله عليه وآله إلى أزواجه فأمرهنّ أن يدففن لفاطمة عليها السلام فضربن بالدفوف.

قال عليٌّ عليه السلام: «فأقبل رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: يا أبا الحسن، انطلق الآن فبِعْ درعك وأتني بثمنه حتّى أُهيّء لك ولابنتي فاطمة مايصلحكما».

قال عليٌّ: «فانطلقت فبعته بأربعمائة درهم سود هجريّة من عثمان بن عفّان، فلمّا قبضت الدراهم منه وقبض الدرع منّي، قال: يا أبا الحسن، لست[1] أولى بالدرع منك وأنت أولى بالدراهم منّي، فقلت: بلى، قال:

---

(١) كذا في النسخ، والصحيح: «ألست»، كما ورد في المناقب للخوارزمي، وكشف الغمّة.

فإنّ الدرع هديّة منّي إليك ، فأخذت الدرع والدراهم وأقبلت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ، فطرحت الدرع والدراهم بين يديه ، وأخبرته بما كان من أمر عثمان ، فدعا له بخير ، وقبض رسول الله صلى الله عليه وآله قبضة من الدراهم ودعا بأبي بكر فدفعها إليه ، وقال : يا أبا بكر ، اشتر بهذه الدراهم لابنتي فاطمة ما يصلح لها في بيتها ، وبعث معه سلمان وبلالاً ليعيناه على حمل ما يشتريه» .

قال أبو بكر : وكانت الدراهم التي أعطانيها ثلاثة وستّين درهماً ، فانطلقت فاشتريت فراشاً من خيش مصر محشوّاً بالصوف ، ونطعاً من أدم ، ووسادة من أدم حشوها من ليف النخل ، وعباءة خيبريّة ، وقربة للماء ، وكيزاناً ، وجراراً ، ومطهرة للماء ، وستر صوف رقيقاً ، وحملناه جميعاً حتّى وضعناه بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله ، فلمّا نظر إليه بكى وجرت دموعه ثمّ رفع رأسه إلى السماء ، وقال : «اللّهمّ بارك لقوم جلّ آنيتهم الخزف» .

قال عليٌّ عليه السلام : «ودفع رسول الله صلى الله عليه وآله باقي ثمن الدرع إلى أُمّ سلمة ، وقال : اتركي هذه الدراهم عندك ، ومكثت بعد ذلك شهراً لا أُعاود رسول الله صلى الله عليه وآله في أمر فاطمة عليها السلام بشيءٍ استحياءً من رسول الله صلى الله عليه وآله ، غير أنّي كنت إذا خلوت برسول الله صلى الله عليه وآله يقول : يا أبا الحسن ، ما أحسن زوجتك وأجملها ، ابشر يا أبا الحسن فقد زوّجتك سيّدة نساء العالمين» .

قال عليٌّ عليه السلام : «فلمّا كان بعد شهر دخل علَيّ أخي عقيل بن أبي طالب ، فقال : يا أخي ، ما فرحت بشيءٍ كفرحي بتزويجك فاطمة بنت محمّد صلى الله عليه وآله ، يا أخي ؛ فما بالك لا تسأل رسول الله صلى الله عليه وآله يدخلها عليك ، فنُقِرّ عيناً باجتماع شملكما» .

قال عليٌّ عليه السلام : «والله ، يا أخي إنّي لأُحبّ ذلك ، وما يمنعني من

مسألته إلّا الحياء منه صلى الله عليه وآله» .

فقال : أقسمت عليك إلّا قمت معي ، فقمنا نـريد رسـول الله صلى الله عليه وآله ، فلقينا في طريقنا أُمّ أيمن مولاة رسول الله صلى الله عليه وآله ، فذكرنا ذلك لها ، فقالت : لا تفعل ، ودَعْنا نحن نكلّمه ، فإنّ كلام النساء في هذا الأمر أحسن وأوقع بقلوب الرجال ، ثمّ انثنت راجعة ، فدخلت إلىٰ أُمّ سلمة فأعلمتها بـذلك ، وأعلمت نساء النبيّ صلى الله عليه وآله ، فاجتمعن عند رسول الله صلى الله عليه وآله ، وكان فـي بـيت عائشة فأحدقن به وقلن : فديناك بآبائنا وأُمّهاتنا يا رسول الله ، قد اجتمعنا لأمرٍ لو أنّ خديجة في الأحياء لقرّت بذلك عينها .

قالت أُمّ سلمة : فلمّا ذكـرنا خـديجة بكـى رسـول الله صلى الله عليه وآله وقـال : «خديجة وأين مثل خديجة ؟! صدّقتني حين كذّبني الناس ، وآزرتني على دين الله ، وأعانتني عليه بمالها ، إنّ الله عزّ وجلّ أمـرني أن أبشـر خـديجة ببيتٍ في الجنّة من قصبِ الزمرّد لا صخب فيه ولا نصب» .

قالت أُمّ سلمة : فقلنا : فديناك بآبائنا وأُمّهاتنا يا رسول الله ، لم تذكر أمراً من خديجة إلّا وقد كانت كذلك غير أنّها قد مضت إلى ربّها ، فهنّأها الله بذلك ، وجمع بيننا وبينها في درجات جنّته ورضوانه ورحمته يا رسول الله ، وهذا أخوك في الدنيا وابن عمّك في النسب عليّ بن أبي طالب يحبّ أن تدخل عليه زوجته فاطمة عليها السلام وتجمع بها شمله .

فقال : «يا أُمّ سلمة ، فما بال عليّ لا يسألني ذلك ؟» فقلت : يـمنعه الحياء منك يا رسول الله !

قالت أُمّ أيمن : فقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله : «انطلقي إلى عليٍّ فأتيني به» فخرجت من عند رسول الله صلى الله عليه وآله ، فـإذا عـليٌّ عليه السلام يـنتظرني ليسألني عـن جواب رسول الله صلى الله عليه وآله ، فلمّا رآني قال : «ما وراءك يا أُمّ أيمن ؟» ، قـلت :

أجب رسولَ الله صلى الله عليه وآله.

قال: «فدخلت عليه وقمن أزواجه فدخلن البيت، وجلست بين يديه مطرقاً نحو الأرض حياءً منه، فقال: أتحبّ أن تدخل عليك زوجتك؟ فقلت وأنا مطرق: نعم، فداك أبي وأُمّي، فقال: نعم، وكرامة يا أبا الحسن أدخلها عليك في ليلتنا هذه، أو في ليلة غد إن شاء الله، فقمت فرحاً مسروراً».

وأمر صلى الله عليه وآله أزواجه أن يزيّنّ فاطمة عليها السلام، ويطيّبنها ويفرشن لها بيتاً ليدخلها على بعلها، ففعلن ذلك.

وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله من الدراهم التي سلّمها إلى أُمّ سلمة عشرة دراهم، فدفعها إلى عليٍّ عليه السلام وقال: «اشتر سمناً وتمراً وأقطاً».

قال: «فاشتريت وأقبلت به إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، فحسر صلى الله عليه وآله عن ذراعيه ودعا بسفرة من أدم، وجعل يشدّخ التمر والسمن ويخلطهما بالأقط حتّى اتّخذه حيساً، ثمّ قال: يا عليّ، ادع مَنْ أحببت، فخرجت إلى المسجد، وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله متوافرون، فقلت: أجيبوا رسول الله صلى الله عليه وآله، فقاموا جميعاً وأقبلوا نحو النبيّ صلى الله عليه وآله، فأخبرته أنّ القوم كثير، فجلّل السفرة بمنديل، وقال: أدخل علَيّ عشرة بعد عشرة، ففعلت، وجعلوا يأكلون ويخرجون ولا ينقص الطعام حتّى لقد أكل من ذلك الحيس سبعمائة رجل وامرأة ببركة النبيّ صلى الله عليه وآله».

قالت أُمّ سلمة: ثمّ دعا بابنته فاطمة عليها السلام ودعا بعليٍّ عليه السلام، فأخذ عليّاً بيمينه وفاطمة بشماله، وجمعهما إلى صدره فقبّل بين أعينهما ودفع فاطمة إلى عليٍّ عليه السلام، وقال: «يا عليّ، نعم الزوجة زوجتك» ثمّ أقبل على فاطمة عليها السلام وقال: «يا فاطمة، نعم البعل بعلك»، ثمّ قام يمشي بينهما حتّى

أدخلهما بيتهما الذي هُيّء لهما، ثمّ خرج من عندهما فأخذ بعضادتي الباب وقال: «طهّركما الله وطهّر نسلكما، أنا سلم لمن سالمكما، وحرب لمن حاربكما، أستودعكما الله وأستخلفه عليكما».

قال عليٌّ عليه السلام: «ومكث رسول الله صلى الله عليه وآله ثلاثاً لا يدخل علينا، فلمّا كان في صبيحة اليوم الرابع جاءنا ليدخل علينا، فصادف في حجرتنا أسماء بنت عميس الخثعميّة[1]، فقال لها: «ما يقفكِ هاهنا وفي الحجرة رجل؟» فقالت: فداك أبي وأُمّي، إنّ الفتاة إذا زفّت إلى زوجها تحتاج إلى امرأة تتعاهدها وتقوم بحوائجها، فأقمت هاهنا لأقضي حوائج فاطمة عليها السلام، قال: «يا أسماء، قضى الله لكِ حوائج الدنيا والآخرة».

قال عليٌّ عليه السلام: «وكانت غداة قِرّة وكنت أنا وفاطمة تحت العباء، فلمّا سمعنا كلام رسول الله لأسماء، ذهبنا لنقوم، فقال: بحقّي عليكما، لا تفترقا حتّى أدخل عليكما، فرجعنا إلى حالنا، ودخل صلى الله عليه وآله وجلس عند رؤوسنا، وأدخل رجليه فيما بيننا، فأخذت رجله اليمنى فضممتها إلى صدري، وأخذت فاطمة عليها السلام رجله اليسرى فضمّتها إلى صدرها وجعلنا ندفئ رجليه من القرّ حتّى إذا دفئتا قال: «يا علي، آتني بكوز من ماء، فأتيته، فتفل فيه ثلاثاً وقرأ عليه آيات من كتاب الله تعالى، ثمّ قال: يا عليّ، اشربه واترك

(١) ذكر أسماء بنت عميس في هذا الحديث غير صحيح؛ لأنّ أسماء هذه امرأة جعفر ابن أبي طالب، تزوّجها بعده أبو بكر فولدت له محمّداً، فلمّا مات أبو بكر تزوّجها عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وإنّ أسماء التي حضرت في عرس فاطمة عليها السلام إنّما هي أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصاري، وأسماء بنت عميس [في زمن عرس فاطمة عليها السلام] كانت مع زوجها جعفر بالحبشة، وقدم بها يوم فتح خيبر سنة سبع، وكان زواج فاطمة عليها السلام بعد وقعة بدر بأيّام يسيرة، فصحّ بهذا أنّ أسماء المذكورة في هذا الحديث إنّما هي بنت يزيد. نقلاً عن البحار ٤٣: ١٣٤.

فيه قليلاً، ففعلت ذلك، فرشّ باقي الماء على رأسي وصدري، وقال: أذهب الله عنك الرجس يا أبا الحسن، وطهّرك تطهيراً، وقال: آتني بماء جديد، فأتيته به، ففعل كما فعل، وسلّمه إلى ابنته سلام الله عليها، وقال لها: اشربي واتركي منه قليلاً، ففعلت، فرشّه على رأسها وصدرها، وقال: أذهب الله عنكِ الرجس وطهّركِ تطهيراً، وأمرني بالخروج من البيت وخلا بابنته، وقال: كيف أنت يا بنيّة، وكيف رأيت زوجكِ؟ قالت: يا أبه، خير زوجٍ إلّا أنّه دخل علَيَّ نساء قريش وقلنَ لي: زوّجك رسول الله صلى الله عليه وآله من فقيرٍ لا مال له، فقال لها: يا بنيّة، ما أبوك بفقيرٍ، ولا بعلك بفقيرٍ، ولقد عرضت علَيَّ خزائنُ الأرض من الذهب والفضّة، فاخترت ما عند ربّي عزّ وجلّ، يا بنيّة، لو تعلمين ما علم أبوك لسمحت الدنيا في عينك، والله، يا بنيّة، ما ألوتكِ نصحاً أن زوّجتكِ أقدمهم سلماً، وأكثرهم علماً، وأعظمهم حلماً.

يا بنيّة إنّ الله عزّ وجلّ اطّلع إلى الأرض اطّلاعة فاختار من أهلها رجلين، فجعل أحدهما أباك والآخَر بعلك، يا بنيّة، نعم الزوج زوجك، لا تعصي له أمراً.

ثمّ صاح بي رسول الله صلى الله عليه وآله يا عليّ، فقلت: لبّيك يا رسول الله، قال: ادخل بيتك، والطف بزوجتك، وارفق بها، فإنّ فاطمة بضعة منّي، يؤلمني ما يؤلمها، ويسرّني ما يسرّها، أستودعكما الله وأستخلفه عليكما».

قال عليٌّ عليه السلام: «فوالله، ما أغضبتها ولا أكرهتها على أمرٍ حتّى قبضها الله عزّ وجلّ إليه، ولا أغضبتني ولا عصت لي أمراً، ولقد كنت أنظر إليها فتنكشف عنّي الهموم والأحزان».

قال عليٌّ عليه السلام: «ثمّ قام رسول الله صلى الله عليه وآله لينصرف، فقالت له فاطمة:

يا أبه ، لاطاقة لي بخدمة البيت ، فأخدمني خادماً تخدمني وتعينني على أمر البيت ، فقال لها : يا فاطمة ، أوَ لا تريدين خيراً من الخادم ؟» .

فقال عليٌّ عليه السلام : «قولي : بلى» ، قالت : «يا أبه خيراً من الخادم» ، فقال : «تسبّحين الله عزّ وجلّ كلّ يوم ثلاثاً وثلاثين مرّة ، وتحمدينه ثلاثاً وثلاثين مرّة ، وتكبّرينه أربعاً وثلاثين مرّة ، فذلك مائة باللسان وألف حسنة في الميزان ، يا فاطمة ، إنّكِ إن قلتيها في صبيحة كلّ يومٍ كفاكِ الله ما أهمّكِ من أمر الدنيا والآخرة»(١) .

وروى الخوارزمي وغيره ، عن عامر بن واثلة ، قال : كنت مع عليٍّ عليه السلام في البيت يوم الشورى يوم خلافة عثمان ، فسمعت عليّاً عليه السلام يقول لهم : «لأحتجنّ عليكم بما لا يستطيع عربيّكم ولا عجميّكم ردّه» .

ثمّ قال : «أنشدكم بالله أيّها النفر ، هل فيكم مَنْ وحّد الله تعالى قبلي ؟» قالوا : اللّهمّ لا .

قال : «فأنشدكم بالله هل فيكم أحد له أخ مثل أخي جعفر الطيّار في الجنّة ، غيري ؟» ، قالوا : اللّهمّ لا .

قال : «فأنشدكم بالله هل فيكم أحد له عمّ مثل عمّي حمزة أسد الله وأسد رسوله سيّد الشهداء ، غيري ؟» قالوا : اللّهمّ لا .

قال : «فأنشدكم بالله هل فيكم أحد له زوجة مثل زوجتي فاطمة بنت محمّد[صلى الله عليه وآله] سيّدة نساء أهل الجنّة ، غيري ؟» ، قالوا : اللّهمّ لا .

قال : «فأنشدكم بالله هل فيكم أحد له سبطان مثل سبطيّ الحسن

---

(١) كشف الغمّة ١ : ٣٥٣ ـ ٣٦٣ ، بحار الأنوار ٤٣ : ١٢٤ ـ ٣٢/١٣٤ ، المناقب للخوارزمي : ٣٤٢ ـ ٣٦٤/٣٥٤ ، كفاية الطالب : ٣٠٢ ـ ٣٠٧ ، وفيه باختصارٍ وتفاوتٍ .

والحسين سيّدي شباب أهل الجنّة ، غيري ؟» ، قالوا : اللّهمّ لا .

قال : «فأنشدكم بالله هل فيكم أحد ناجى رسول الله صلى الله عليه وآله عشر مرّات قدّم بين يدي نجواه صدقة ، غيري ؟» ، قالوا : اللّهمّ لا .

قال : «فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وآله : مَنْ كنت مولاه فعليٌّ مولاه ، اللّهمّ وال مَنْ والاه وعاد مَنْ عاداه ، ليبلّغ الشاهد الغائب ، غيري ؟» ، قالوا : اللّهمّ لا .

قال :«فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وآله : اللّهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك وإلَيَّ ، وأشدّهم لك حبّاً يأكل معي من هذا الطائر ، فأتاه فأكل معه ، غيري ؟» ، قالوا : اللّهمّ لا .

قال : «فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وآله : لأعطينّ الراية غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله ، ويحبّه الله ورسوله ، لا يرجع حتّى يفتح الله على يديه ، إذ رجع غيري منهزماً ، غيري ؟» قالوا : اللّهمّ لا .

قال : «فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال رسول الله صلى الله عليه وآله لبني وليعة : لتنتهنّ أو لأبعثنّ رجلاً نفسه كنفسي ، وطاعته كطاعتي ، ومعصيته كمعصيتي يقتلكم بالسيف ، غيري ؟» ، قالوا : اللّهمّ لا .

قال : «فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال رسول الله صلى الله عليه وآله : كذب مَنْ زعم أنّه يحبّني ويبغض هذا ، غيري ؟» ، قالوا : اللّهمّ لا .

قال : «فأنشدكم بالله هل فيكم أحد سلّم عليه في ساعة واحدة ثلاثة آلاف من الملائكة منهم جبرئيل وميكائيل وإسرافيل ، حيث جئت بالماء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله من القليب ، غيري ؟» ، قالوا : اللّهمّ لا .

قال : فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له جبرئيل : هذه هي المواساة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : إنّه منّي وأنا منه ، فقال جبرئيل : وأنا منكما ، غيري ؟»

قالوا : اللّهمّ لا .

قال : «فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله ﷺ : إنّي قاتلت على تنزيل القرآن وأنت تقاتل على تأويله ، غيري ؟» ، قالوا : اللّهمّ لا .

قال : «فأنشدكم بالله هل فيكم أحد يقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين على لسان النبيّ ﷺ ، غيري ؟» قالوا : اللّهمّ لا .

قال : «فأنشدكم بالله هل فيكم أحد ردّت عليه الشمس حتّى صلّى العصر في وقتها ، غيري ؟» ، قالوا : اللّهمّ لا .

قال : «فأنشدكم بالله هل فيكم أحد أمر رسول الله ﷺ أن يأخذ براءة من أبي بكر ، فقال أبو بكر : أنزل فيّ شيء يا رسول الله ؟ فقال : إنّه لايؤدّي عنّي غير عليٍّ ، غيري ؟» ، قالوا : اللّهمّ لا .

قال : «فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله ﷺ : لا يحبّك إلّا مؤمن ولا يبغضك إلّا كافر ، غيري ؟» ، قالوا : اللّهمّ لا .

قال : «فأنشدكم بالله هل فيكم أحد أمر رسول الله ﷺ بسدّ أبوابكم وفتح بابي ، فقلتم : ما ذلك ، فقال : ما أنا سددت أبوابكم ولا أنا فتحت باب عليٍّ ، بل الله سدّ أبوابكم وفتح بابه ، غيري ؟» ، قالوا : اللّهمّ لا .

قال : «فأنشدكم بالله هل تعلمون أنّه ناجاني يوم الطائف دون الناس فأطال ذلك ، فقلتم : ناجاه دوننا ، فقال : ما أنا انتجيته بل الله انتجاه ؟» ، قالوا : اللّهمّ نعم .

قال : «فأنشدكم بالله أتعلمون أنّ رسول الله ﷺ قال : الحقّ مع عليٍّ وعليٌّ مع الحقّ ، يزول الحقّ مع عليٍّ كيف ما زال ؟» ، قالوا : اللّهمّ نعم .

قال : «فأنشدكم بالله أتعلمون أنّ رسول الله ﷺ قال :إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ، لن تضلّوا إن استمسكتم بهما ، ولن

يفترقا حتّى يردا علَيَّ الحوض ؟» ، قالوا : اللّهمّ نعم .

قال : «فأنشدكم بالله هل فيكم أحد وقى رسول الله ﷺ من المشركين بنفسه واضطجع في مضجعه ، غيري ؟» ، قالوا : اللّهمّ لا .

قال : «فأنشدكم بالله هل فيكم أحد بارز عمرو بن عبد ودّ العامري (حيث دعاكم إلى البراز)[1] ، غيري ؟» ، قالوا : اللّهمّ لا .

قال : «فأنشدكم بالله هل فيكم أحد أنزل الله آية التطهير فيه ، حيث يقول : ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾[2] ، غيري ؟» ، قالوا : اللّهمّ لا .

قال : «فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله ﷺ : أنت سيّد العرب ، غيري ؟» ، قالوا : اللّهمّ لا .

قال : «فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله ﷺ : ما سألت الله شيئاً إلّا سألت لك مثله ، غيري ؟» ، قالوا : اللّهمّ لا[3] .

وروى جماعة عديدة كلٌّ بإسنادٍ له ، منهم : الخوارزمي ، عن سليمان الأعمش ، قال : بعث إلَيَّ المنصور الدوانيقي يطلبني ، فقلت للرسول : أبلغه أنّي آتيه ، ثمّ تفكّرت في نفسي ، فقلت : ما دعاني في هذه الساعة لخير ، ولكن عسى أن يسألني عن فضائل عليٍّ عليه السلام ، فإن أخبرته قتلني ، فتطهّرتُ ولبستُ أكفاني وتحنّطت وسرت إليه ، فوجدت عنده عمرو بن عبيد ، فحمدت الله على ذلك وقلت : وجدت عنده عوناً صادقاً من أهل البصرة ،

---

(١) ما بين القوسين لم يرد في «م» .

(٢) سورة الأحزاب ٣٣ : ٣٣ .

(٣) المناقب لابن المغازلي : ١٥٥/١١٢ ، المناقب للخوارزمي : ٢٢١ ـ ٢٢٥ ، نشر مطبعة نينوى الحديثة ، تاريخ مدينة دمشق ٤٢ : ٤٣١ .

فقال لي : ادن يا سليمان ، فلمّا دنوت منه فاح ريح الحنوط منّي ، فقال : يا سليمان ، ما هذه الرائحة ؟ والله ، لتصدّقني وإلّا قتلتك ، قلت : يا أمير المؤمنين ، أتاني رسولك في جوف الليل ، فقلت في نفسي : ما بعث إلَيَّ في هذه الساعة إلّا ليسألني عن فضائل عليٍّ عليه السلام ، فإن أخبرته قتلني ، فلبست كفني وتحنّطت .

فاستوى جالساً ، وقال : لا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم ، ثمّ قال : ياسليمان ، أخبرني بالله وبقرابتي من رسول الله صلى الله عليه وآله ، كم رويت في عليٍّ فضيلة من جميع الفقهاء ؟ فقلت : يسيراً نحو عشرة آلاف حديث فما زاد ، قال : ياسليمان ، لأُحدّثنّك في فضائله حديثين يأكلان كلّ حديثٍ رويته عن جميع الفقهاء ، فإن حلفت أن لاترويها لأحدٍ من الشيعة ، حدّثتك بهما ، قلت : لا أحلف ولا أُخبر بهما أحداً منهم .

فقال : كنت هارباً من بني مروان وأدور البلدان ، أتقرّب إلى الناس بحبّ عليّ بن أبي طالب وفضائله ، وكانوا يعطوني ويطعموني ويكرموني ، حتّى وردت بلاد الشام ، وكانوا إذا أصبحوا لعنوا عليّاً في مساجدهم ؛ لأنّ كلّهم خوارج وأصحاب معاوية ، فدخلت مسجداً وفي نفسي منهم شيء ، فأُقيمت الصلاة ، فصلّيت الظهر فلمّا سلّم الإمام اتّكأ على الحائط وأهل المسجد حضور ، ولم يتكلّم أحد منهم توقيراً لإمامهم ، فإذا بصبيّين دخلا المسجد ، فلمّا نظر إليهما الإمام ، قال : مرحباً بكما ومرحباً بمن سمّتكما باسميهما ، والله ، ما سمّتكما باسميهما إلّا لحبّ محمّد وآله ، فإذا أحدهما يقال له : الحسن ، والآخَر : الحسين ، فقلت : في نفسي قد أصبت اليوم حاجتي ، وكان شابّ إلى جنبي فسألته : مَنْ هذا الشيخ ؟ ومَنْ هذان

الصبيّان ؟ فقال : هو جدّهما ، وليس في هذه المدينة أحد يحبّ عليّاً غيره ، ولذلك سمّاهما الحسن والحسين ، فدنوت من الشيخ فقلت : فهل في حديثٍ أقرّ به عينك ؟ قال : ما أحوجني إلى ذلك ، وإن أقررت عيني ، أقررت عينك .

فقلت : حدّثني أبي ، عن جدّي ، عن أبيه ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، فقال : مَنْ والدك ؟ ومَنْ جدّك ؟ فقلت : محمّد بن عليّ بن عبدالله بن العبّاس ، ونقل الحديث الذي مرّ في ضياع الحسنين عليهما السلام في حديقة بني النجّار ، وقد مرّ ذكره في المقام الأوّل من المطلب الأوّل من الفصل الخامس من المقالة الأخيرة من المقصد الأوّل .

قال : فلمّا سمع الشيخ هذا منّي قرّبني[١] ، وقال : هذه حالك وأنت تروي في عليٍّ عليه السلام هذا ؟ وكساني حلّة[٢] ، وحملني على بغلة بعتها بمائة دينار .

ثمّ قال : أدلّك على مَنْ يفعل بك خيراً ، هاهنا أخوان لي في هذه المدينة أحدهما كان إمام قومٍ ، وكان إذا أصبح لعن عليّاً عليه السلام ألف مرّةٍ كلّ غداة ، فغيّر الله تعالى ما به من نعمةٍ ، حتّى صار آيةً للسائلين ، وهو اليوم يحبّه ، وأخ لي يحبّه منذ خرج من بطن أُمّه ، فقُمْ إلى عنده .

فقال المنصور : والله ، يا سليمان ، لقد ركبت البغلة وأنا يومئذٍ جائع حتّى صرت إلى دارٍ فدقّقت الباب ، فإذا شابّ أدم قد خرج إلَيّ ، فلمّا رأى البغلة ، قال : مرحباً بك ما كساك أبو فلان خلعة ، ولا حملك على بغلته إلّا أنّك تحبّ الله ورسوله صلى الله عليه وآله ، إن أقررت عيني ، أقررت عينك .

---

(١) في «م» زيادة : «وأدناني» .
(٢) في «س ، ن» : «حلّته» بدل «حلّة» .

فقلت له: أخبرني أبي، عن جدّي، قال: كنّا مع رسول الله ﷺ جلوساً بباب داره، وذكر الحديث الذي مرّ في المقام الثاني من المطلب الخامس من الفصل الثامن من هذه المقالة.

قال: فلمّا سمع الشابّ منّي الحديث أمر لي بعشرة الآف درهم وكساني ثلاثين ثوباً، ثمّ قال: ائتني غداً في مسجد بني فلان وإيّاك أن تخطئ الطريق، فجئت إلى الشيخ وحكيت له الحكاية، فقال: جزاه الله خيراً.

فلمّا أصبحتُ ركبتُ البغلة وأخذتُ طريق المسجد الذي وصفه لي، فلمّا صرتُ غير بعيدٍ تشابه عليَّ الطريق، فسمعتُ إقامة الصلاة في مسجدٍ، فقلت: لأُصلّينّ مع هؤلاء، فنزلتُ عن البغلة ودخلتُ المسجد، فوجدت رجلاً قامته مثل قامة صاحبي، فصرتُ عن يمينه، فلمّا صرنا في ركوعٍ أو سجودٍ، إذ عمامته قد رمي بها من خلفه، فتفرّستُ في وجهه فإذا وجهه وجه خنزير ورأسه ورجله ويده وخلفه، فلم أعلم ما أُصلّي، وما قلت في صلاتي، متفكّراً في أمره، وسلّم الإمام وتفرّس الرجل في وجهي، وقال: أتيت أخي بالأمس وأمر لك بكذا وكذا؟

قلت: نعم، فأخذ بيدي وأقامني، فلمّا أدخلني[1] داره ضرب (بيده إلى)[2] قميصه فنزعها، فإذا جسده جسد خنزيرٍ، فقلت: يا أخي، ما هذا الذي أرى بك؟

قال: كنت مؤذّن القوم، وكنت كلّ يومٍ إذا أصبحتُ ألعن عليّاً ألف مرّة، فخرجتُ يوماً من المسجد ودخلتُ داري هذه وهو يوم جمعة، وقد

---

(١) في «س، ن»: «دخلنا» بدل «أدخلني».

(٢) بدل ما بين القوسين في «م»: «على».

لعنتُ علياً[١] أربعة آلاف مرّة ، ولعنتُ أولاده ، فاتّكيت على هذا المكان ، فذهب بي النوم ، فرأيت في منامي كأنّي بالجنّة فإذا عليٌّ عليه‌السلام فيها متّكئ والحسن والحسين متّكئان بعضهم ببعضٍ ، تحتهم مصلّيات من نورٍ وإذا أنا برسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله جالس والحسن والحسين عليهما‌السلام قدّامه ، وبيد الحسن إبريق ، وبيد الحسين كأس .

فقال النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله للحسين : «اسقني» فشرب ، ثمّ قال له : «اسق أباك» ، ثمّ قال للحسن : «اسق الجماعة» فشربوا ، ثمّ قال : «اسق المتّكئ على الدكّان» ، فولّى الحسن عليه‌السلام وجهه عنّي ، وقال : «يا أبت كيف أسقيه وهو يلعن أبي في كلّ يومٍ ألف مرّة ، وقد لعنه هذا اليوم أربعة الآف» .

فقال النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله : «ما لك ؟ لعنك الله تلعن علياً وتشتم أخي ، لعنك الله تشتم أولادي» ، ثمّ بصق النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله في وجهي ، فلمّا انتبهت من منامي وجدت موضع البصاق الذي أصابني قد مسخ كما ترى ، وصرتُ آيةً للسائلين .

ثمّ قال المنصور : يا سليمان ، حبّ عليٍّ عليه‌السلام إيمان ، وبغضه نفاق ، والله ، لا يحبّ علياً إلّا مؤمن ، ولا يبغضه إلّا[٢] كافر[٣] منافق .

فقلت : يا أمير المؤمنين ، الأمان ؟ فقال : لك الأمان ، فقلت : ما تقول فيمن يقتل هؤلاء ؟ قال : في النار لا شكّ في ذلك ، قلت : فما تقول فيمن قتل أولادهم وأولاد أولادهم ؟

قال : فنكّس رأسه ثمّ قال : يا سليمان ، المُلك عقيم ، ولكن حدِّث

---

(١) كلمة «علياً» لم ترد في «س ، ن» .

(٢) في «م» زيادة : «فاسق أو» .

(٣) في «م» زيادة : «أو» .

في فضائل عليٍّ ما شئت(١).

وذكر الحميدي في الجمع بين الصحيحين في حديث الصلح بين سهيل بن عمرو وبين النبيّ ﷺ بالحديبيّة، يقول فيه: فقال عمر بن الخطّاب: فأتيت نبيّ الله ﷺ، فقلت: ألست نبيّ الله حقّاً؟ قال: «بلى»، قلت: ألسنا على الحقّ وعدوّنا على الباطل؟ قال: «بلى»، قلت: فلِمَ تُعطي هذه الدنيّة في ديننا إذاً؟ قال: «إنّي رسول الله ولست أعصيه، وهو ناصري»، قلت: أوليس كنت تحدّثنا أنّا سنأتي البيت فنطوف فيه؟ قال: «بلى، فأخبرتك أنّك تأتيه العام؟» فقلت: لا، قال: «فإنّك تأتيه فتطوف به».

قال: فأتيت أبا بكر، فقلت: يا أبا بكر أليس هذا نبيّ الله حقّاً؟ قال: بلى، قلت: ألسنا على الحقّ وعدوّنا على الباطل؟ قال: بلى، قلت: فلِمَ يعطي هذه الدنيّة في ديننا إذاً؟

قال: أيّها الرجل، إنّه رسول الله وليس يعصي ربّه وهو ناصره، فاستمسك بعروته، فوالله، إنّه على الحقّ، قلت: أليس كان يحدّثنا أنّه سنأتي البيت ونطوف به؟ قال: فأخبرك أنّه تأتيه العام؟ قلت: لا، قال: فإنّك تأتيه وتطوف به(٢).

وزاد الثعلبي في تفسيره عند ذكر سورة الفتح، وغيره من الرواة: أنّ

---

(١) المناقب لابن المغازلي: ١٨٨/١٤٣، المناقب للخوارزمي: ٢٧٩/٢٨٤، وانظر: الأمالي للصدوق: ٧٠٩/٥٢١، والفضائل لابن شاذان: ١٤٥/٣٢٩، وبشارة المصطفى ﷺ: ١٨٤ ـ ١٨٩.

(٢) الجمع بين الصحيحين ٣: ٢٨٦٠/٣٧٧ ضمن الحديث، صحيح البخاري ٣: ٢٥٦.

عمر بن الخطّاب قال: ما شككتُ منذ أسلمتُ إلّا يومئذٍ[١].

قال بعضهم: ومن الأحاديث الدالّة على أنّ النبيّ ﷺ كان يعرف من عمر الشكّ في نبوّته، ومعرفة عمر ذلك من النبيّ ﷺ، ما ذكره الحميدي في الجمع بين الصحيحين أيضاً في مسند جابر بن عبدالله الأنصاري في الحديث الرابع عشر من المتّفق على صحتّه، قال جابر: إنّ أباه قُتل يوم أُحد شهيداً وعليه ديون، فاشتدّ الغرماء في حقوقهم، فأتيت رسول الله ﷺ فكلّمته، فسألهم بأخذ ثمر حائطي ويحلّلوا والدي، فلم يفعلوا، فلم يُعطهم رسول الله ﷺ حائطي ولم يُكره لهم، ولكن قال: سأغدو عليك صبيحة، فغدا علينا حين أصبح، فطاف في النخل ودعا في ثمرها بالبركة، فجذذتها فقضيتهم حقوقهم وبقي لنا من ثمرها بقيّة، ثمّ جئت رسول الله ﷺ فأخبرته بذلك، فقال رسول الله ﷺ لعمر وهو جالس: «اسمع يا عمر» فقال عمر: ألا نكون قد علمنا أنّك رسول الله؟ فوالله، إنّك لرسول الله[٢].

قال بعض الأفاضل: وممّا شهدوا به على طلحة وعثمان من شكّهم في الإسلام، وشهادة الله عليهما بالكفر بعد إظهار الإيمان، ما ذكره السُّدّي في تفسيره في تفسير قوله تعالى: ﴿**يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ**﴾[٣].

---

(١) الكشف والبيان ٩: ٦٠، وكذا في المعجم الكبير للطبراني ٢٠: ١٣/١٤، والمصنّف لعبدالرزّاق ٥: ٩٧٢٠/٣٣٩.

(٢) الجمع بين الصحيحين ٢: ٣٦٧، ذيل ح ١٥٩٦.

(٣) سورة المائدة ٥: ٥١.

قال السُّدّي: لمّا أُصيب أصحاب رسول الله بأُحد، قال عثمان: لألحقنّ بالشام، فإنّ لي به صديقاً من اليهود يقال له: دهلك، فلآخذنّ منه أماناً، فإنّي أخاف أن يدالّ علينا اليهود، وقال طلحة بن عبدالله: لأخرجنّ إلى الشام، فإنّ لي به صديقاً من النصارى فلآخذنّ منه أماناً، فانّي أخاف أن يدالّ علينا النصارى.

قال السُّدّي: فأراد أحدهم أن يتهوّد، والآخَر أن يتنصّر، قال: فأقبل طلحة إلى النبيّ ﷺ -وعنده عليّ بن أبي طالب عليه السلام- فاستأذنه طلحة في المسير إلى الشام، وقال: إنّ لي بها مالاً آخذه، ثمّ انصرف، فقال له النبيّ ﷺ: «عن مثلها من مال تخذلنا وتخرج وتدعنا»، فأكثر على النبيّ ﷺ من الاستئذان، فغضب عليٌّ عليه السلام، فقال: «يارسول الله، ائذن لابن الحضرميّة، فوالله، ما عزّ مَنْ نصره، ولا ذلّ مَنْ خذله»، فكفّ طلحة عن الاستئذان عند ذلك، فأنزل الله عزّ وجلّ فيهم: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَأَصْبَحُواْ خَٰسِرِينَ﴾[1] يعني: أُولئك يقول: إنّه يحلف لكم أنّه مؤمن معكم فقد حبط عمله بما دخل فيه من أمر الإسلام حين نافق فيه[2].

وقال أيضاً: وممّا مدحوا به خليفتهم عمر، وكان ينبغي أن يستروه عليه: ما ذكره عبدالله بن مسلم بن قتيبة[3]، وهو ممّن لايتّهم فيما ينقله عن عمر؛ لأنّه كان من المتعصّبين له، قال في المجلّد الأوّل من كتاب عيون الأخبار عند ذكر التواضع ما هذا لفظه: بينا عمر على المنبر وأحسّ (من

(١) سورة المائدة ٥ : ٥٣.

(٢) الطرائف ٢ : ٢١٠ ـ ٢١١.

(٣) في النسخ: عبيدالله، وعبدالله بن مسلم بن عيينة.

نفسه)[١] بريح خرجت منه ، فقال : أيّها الناس ، قد مثلت[٢] بين أن أخافكم في الله أو أخاف الله فيكم وكان أن أخاف الله فيكم أحبّ إلَيَّ ، إنّي قد فسوت ، وها أنا أنزل[٣] لأُعيد الوضوء[٤] .

قال بعض الأفاضل : إنّ اعتذاره إلى الناس هو حقيقة الرياء والنفاق ، واشتغال بعض الحاضرين من الصبيان بالضحك عن الله ، ولو كان قد أراد الإخلاص قد نزل ، وقال : إنّ لي عُذراً ، وأعاد الوضوء ورجع ، وما سمعنا قطّ عن فاضلٍ ولا عاقلٍ أنّه ضرط أو فسا في خلوة ، وقال : إنّه فَعَل ذلك ، ولا عرفنا أنّ أحداً فسا على منبرٍ وخاصّة منبر النبيّ صلى الله عليه وآله الذي ينبغي أن يعطّر بأبلغ العطر إلّا عمر وأبو بكر .

وأمّا أبو بكر فقد ذكر أبو جعفر محمّد بن عبدالله بن سُليمان[٥] من أعيان رجالهم في الجزء الأوّل من مُسند عليّ بن أبي طالب عليه السلام ، رفع الإسناد إلى زيد بن عليّ عن آبائه عليهم السلام قال : صلّى أبو بكر الجُمعة بالناس وأحدث وهو على المنبر ، فنزل فقدّم أبا ذرّ فصلّى بالناس ركعتين ، فقال الناس : انظروا إلى ما صنع هذا ، فقال عليٌّ عليه السلام : «قد أصاب» .

قال ذلك الفاضل : ولم أقف على تاريخ ولا رواية منذ عمل منبر المدينة أنّ أحداً أحدث عليه في خطبته غير هذين الرجلين ، وما أدري أيّ غرضٍ كان لأوليائهما في رواية هذا عنهما ، وما جرت العادة أنّ أحداً

(١) ما بين القوسين لم يرد في «م» .
(٢) كذا في النسخ ، وفي المصدر : مَيّلْتُ .
(٣) في «م» زيادة : «من المنبر» .
(٤) عيون الأخبار ١ : ٣٧٩ .
(٥) في «س ، م» : «سلمان» . وهو خطأ .

يصعد المنبر وما استعدّ بدخول بيت الطهارة[١]، وأفضل المنابر منبر المدينة، بلى أورد صاحب الهاوية في مذمّات معاوية أنّه أحدث على المنبر فلم يحسّ به الناس إلّا صعصعة، فقال: يا أهل الشام، قرضوا فقد أحدث أميركم على المنبر، وقد كان همّ بأن ينزل عن المنبر ويصلّي محدثاً لولا أفضحه صعصعة[٢].

وروى الحُميدي في مُسند أبي هريرة في الحديث الرابع والثمانين بعد المائة من أفراد مسلم: أنّ النبيّ ﷺ لمّا فتح مكّة وقتل جماعة من أهلها فجاء أبو سفيان، فقال: يا رسول الله، أُبيدت خضراء قريش، فلا قريش بعد اليوم، فقال: «مَنْ دخل دار أبي سفيان فهو آمن، ومَنْ ألقى سلاحه فهو آمن، ومَنْ أغلق بابه فهو آمن» فقالت الأنصار بعضهم لبعضٍ: أمّا الرجل فقد أدركته رغبة في قومه ورأفة بعشيرته. وفي رواية أُخرى: أمّا الرجل فقد أخذته رأفة لعشيرته ورغبة في قرابته[٣].

وروى أيضاً في مُسند عائشة ـ في الحديث التاسع عشر من المتّفق عليه من عدّة طُرق ـ قالت: إنّ النبيّ ﷺ قال لها: «يا عائشة، لولا أنّ قومك حديثو عهدٍ بجاهليّة» وفي رواية أُخرى: «حديثو عهدٍ بكفر» وفي رواية: «حديثو عهدٍ بشركٍ وأخاف أن ينكر قلوبهم لأمرتُ بالبيت فهدم، فأدخلتُ فيه ما أُخرج منه، وألزقته بالأرض، وجعلتُ له بابين باباً شرقيّاً

---

(١) في «م»: «الخلاء» بدل «الطهارة».

(٢) لم نعثر عليه في مظانّه.

(٣) الجمع بين الصحيحين ٣: ٢٧٦٩/٣١٨، صحيح مسلم ٣: ١٧٨٠/١٤٠٥.

وباباً غربيّاً فبلغت به أساس إبراهيم عليه السلام»[١].

وروى شريك بن عبدالله النخعي، عن محمّد بن عمرو بن مُرّة، عن أبيه، عن عبدالله بن سلمة، عن أبي موسى الأشعري، قال: حججت مع عمر فلمّا نزلنا وعظم الناس خرجت من رحلي أُريده، فلقيني المغيرة بن شعبة، فرافقني، ثمّ قال: أين تريد؟ فقلت: أمير المؤمنين، فهل لك أن ترافقني؟ قال: نعم. فانطلقنا نريد رحل عمر، فإنّا لفي طريقنا إذ ذكرنا تولّي عمر وقيامه بما هو فيه، وحياطته على الإسلام، ونهوضه بما قَبله من ذلك، ثمّ خرجنا إلى ذكر أبي بكر، فقلت للمغيرة: يا لك الخير! لقد كان أبو بكر مسدّداً في عمر لكأنّه ينظر إلى قيامه من بعده وجدّه واجتهاده وعنائه في الإسلام، فقال المغيرة: لقد كان ذلك، وإن كان قوم كرهوا ولاية عمر ليزووها عنه، وما كان لهم في ذلك من حظّ، فقلت له: لا أباً لك ومَنِ القوم الذين كرهوا ذلك لعمر؟ فقال المغيرة: لله أنت، كأنّك لا تعرف هذا الحيّ من قريش وما خُصّوا به من الحسد، والله، لو كان هذا الحسد يُدرك بحسابٍ لكان لقريش تسعة أعشار، وللناس كلّهم عُشْرٌ، فقلت: مَهْ يا مغيرة، فإنّ قريشاً بانت بفضلها على الناس، فلم نزل في مثل ذلك حتّى انتهينا إلى رحل عمر فلم نجده، فسألنا عنه، فقيل: قد خرج آنفاً، فمضينا نقصّ أثره حتّى دخلنا المسجد، فإذا بعمر يطوف بالبيت، فطفنا معه، فلمّا فرغ دخل بيني وبين المغيرة فتوكّأ على المغيرة، وقال: من أين جئتما؟ فقلنا: خرجنا نريدك يا أمير المؤمنين، فأتينا رحلك، فقيل لنا: خرج إلى

---

(١) الجمع بين الصحيحين ٤ : ٣١٦٢/٤٣، صحيح مسلم ٢ : ١٣٣٣/٩٦٨، صحيح البخاري ٢ : ١٧٩ ـ ١٨٠.

المسجد، فاتّبعناك، فقال: اتّبعكما الخير، ثمّ نظر المغيرة إلَيَّ وتبسّم، فرمقه عمر، فقال: ممّ تبسّمت أيّها العبد؟ فقال: من حديثٍ كنت أنا وأبو موسى فيه آنفاً في طريقنا إليك، فقال: وما ذاك الحديث؟ فقصصنا عليه، فتنفّس الصعداء، ثمّ قال: ثكلتك أُمّك يا مغيرة، وما تسعة أعشار الحسد، وتسعة أعشار العُشْر أيضاً فيهم، وفي الناس كلّهم عُشْر العُشْر، بل وقريش شركاؤهم أيضاً، وسكت مليّاً وهو يتهادى بيننا، ثمّ قال: ألا أُخبركما بأحسد قريش كلّها؟ قلنا: بلى يا أمير المؤمنين، قال: وعليكما ثيابكما، قلنا: نعم، قال: وكيف بذلك وأنتما ملبسان ثيابكما، قلنا: يا أمير المؤمنين، وما بال الثياب؟ قال: خوف الإذاعة منها، قلنا له: أتخاف الإذاعة من الثياب أنت وأنت من ملبسي الثياب أخوف!؟ وما الثياب أردت؟

قال: هو ذاك، ثمّ انطلق وانطلقنا معه حتّى انتهينا إلى رحله فخلّى أيدينا من يده، ثمّ قال: لا تبرحا، ودخل، فقلت للمغيرة: لا أبا لك لقد عثرنا بكلامنا معه وما كنّا فيه، وما نراه حبسنا إلّا ليذاكرنا إيّاها، فإنّا لكذلك إذ خرج آذنه إلينا، فقال: ادخلا، فدخلنا فوجدناه مستلقياً على بردعة رحله، فلمّا رآنا تمثّل بقول كعب بن زُهير:

لا تَفْشِ سرّك إلّا عند ذي ثِقَة ... أوْلَى وأفضل ما استودعتَ أسراراً
صدراً رحيباً وقلباً واسعاً قَمِناً ... أن لا تخاف متى أودعت إظهاراً[1]

فعلمنا أنّه يريد أن نضمن له كتمان حديثه، فقلت أنا له: يا أمير

---

(١) انظر: ديوانه: ١٨٨، وفيه «صمتاً» بدل «قمناً»، «ولم تخش منه لِمَا استودعت» بدل «أن لا تخاف متى أودعت».

المؤمنين، الزمنا وخُصّنا وصِلنا، قال: بما ذا يا أخا الأشعريّين؟ قلت: بإفشاء سرّك، وإن تُشركنا في همّك، فنعم المستشاران نحن لك، قال: إنّكما لكذلك، فاسْألا عمّا بدا لكما، ثمّ قام إلى الباب ليُغلقه فإذا الآذن الذي أذن لنا عليه في الحجرة، فقال: امض عنّا لا أُمّ لك، فخرج وأغلق الباب خَلفَه، ثمّ أقبل علينا فجلس معنا، وقال: سلا تُخبرا.

قلنا: نريد أن تُخبرنا يا أمير المؤمنين بأحسد قريش الذي لم تأمن ثيابنا على ذكره لنا، فقال: سألتما عن معضلة، وسأُخبركما، فلتكن عندكما في ذمّة منيعة وحرزٍ ما بقيت، فإذا متّ فشأنكما وما شئتما من إظهارٍ أو كتمانٍ، قلنا: فإنّ لك عندنا ذلك.

قال أبو موسى: وأنا أقول في نفسي: ما يريد إلّا الذين كرهوا استخلاف أبي بكر له كطلحة وغيره، فإنّهم قالوا لأبي بكر: أتستخلف علينا فظّاً غليظاً، وإذا هو يذهب إلى غير ما في نفسي، فعاد إلى التنفّس، ثمّ قال: مَنْ تَريانه؟ قلنا: والله ما ندري إلّا ظنّاً، قال: ومَنْ تظنّان؟ قلنا: عساك تريد القوم الذين أرادوا أبا بكر على صرف هذا الأمر عنك، قال: كلّا والله، بل كان أبو بكر أعقّ، وهو الذي سألتما عنه، كان والله أحسد قريش كلّها، ثمّ أطرق طويلاً، فنظر المُغيرة إلَيَّ ونظرتُ إليه، وأطرقنا مليّاً لإطراقه، وطال السكوت منّا ومنه، حتّى ظننّا أنّه قد ندم على ما بدا منه، ثمّ قال: والهفاه من ضئيل بني تيم بن مرّة، لقد تقدّمني ظالماً وخرج إلَيَّ منها آثماً.

فقال المغيرة: أمّا تقدّمه عليك يا أمير المؤمنين ظالماً فقد عرفناه، كيف خرج إليك منها آثماً؟

قال: ذلك لأنّه لم يخرج إلَيّ منها إلّا بعد يأسٍ منها، أما والله، لو

كنت أطعت زيد الخطّاب وأصحابه لم يتلمّظ من حلاوتها بشيءٍ أبداً، ولكنّي قدّمت وأخّرت وصعّدت وصوّبت ونقضت وأبرمت، فلم أجد إلّا الإغضاء على ما نشب به منها، والتلهّف على نفسي، وأمّلت إنابته ورجوعه، فوالله ما فعل حتّى فغر[١] بها بَشَماً[٢].

قال المغيرة: فما منعك منها يا أمير المؤمنين، وقد عرّضك لها يوم السقيفة بدعائك إليها، ثمّ أنت الآن تنقم وتتأسّف؟

فقال: ثكلتك أُمّك يا مغيرة، إنّي كنت أعدّك من دُهاة العرب، كأنّك كنت غائباً عمّا كان هناك، إنّ الرجل ماكَرني فماكرتُه فألفاني أحذر من قطاة، إنّه لمّا رأى شغف الناس به، وإقبالهم بوجوههم عليه، أيقن أنّهم لا يريدون به بدلاً، فأحبّ لمّا رأى من حرص الناس عليه وميلهم إليه أن يعلم ما عندي، وهل تنازعني نفسي إليها؟ وأحبّ أن يَبلوني بإطماعي فيها، والتعريض لي بها، وقد علم وعلمتُ لو قبلتُ ما عرضه عَلَيَّ، لم يُجب الناس إلى ذلك، فألفاني قائماً على إخمصي مستوفزاً حذراً، ولو أجبته إلى قبولها لم يسلّم الناس إلَيَّ ذلك، واختبأها ضغناً علَيَّ في قلبه، ولم آمن غائلته ولو بعد حين، مع ما بدا لي من كراهة الناس لي، أما سمعت نداءهم من كلّ ناحية عند عرضها علَيَّ: لا نريد سواك يا أبا بكر، أنت لها، فرددتها إليه عند ذلك، فلقد رأيته التمع وجهه لذلك سروراً.

ولقد عاتبني مرّةً على كلامٍ بلغه عنّي، وذلك لما قُدِم عليه بالأشعث أسيراً، فمنّ عليه وأطلقه وزوّجه أُخته أُمّ فروة، فقلت للأشعث وهو قاعد

---

(١) فغر فاه، أي فتحه. الصحاح ٢: ٧٨٢ «فغر».

(٢) البَشَم: التُّخَمة. الصحاح ٥: ١٨٧٣ «بشم».

بين يديه : يا عدوّ الله أكفرتَ بعد إسلامك ، وارتدّتَ ناكصاً على عقبيك ، فنظر إلَيَّ نظراً علمت أنّه يريد أن يكلّمني بكلامٍ في نفسه ، ثمّ لقيني بعد ذلك في سِكَك المدينة ، فقال لي : أنت صاحب الكلام يابن الخطّاب ؟

فقلت : نعم ، يا عدوّ الله ، ولك عندي شرّ من ذلك ، فقال : بئس الجزاء هذا لي منك .

قلت : وعلامَ تريد منّي حُسن الجزاء ؟

قال : لأنفَتي لك من اتّباع هذا الرجل ، والله ما جرّأني على الخلاف عليه إلّا تقدّمه عليك ، وتخلّفك عنها ، ولو كنتَ صاحبها لما رأيت منّي خلافاً عليك .

قلت : لقد كان ذلك فما تأمر الآن ؟ قال : إنّه ليس بوقت أمر ، بل وقت صبر ، ومضى ومضيت ، ولقي الأشعث الزبرقان بن بدر[1] ، فذكر له ما جرى بيني وبينه ، فنقل ذلك إلى أبي بكر ، فأرسل إلَيَّ بعتابٍ مؤلم ، فأرسلت إليه : أما والله ، لَتَكُفَّنّ أو لأقولنّ كلمةً بالغةً بي وبك في الناس ، تحملها الرّكبان حيث ساروا ، وإن شئتَ استدمنا ما نحن فيه عفواً ، فقال : بل نستديمه ، وإنّها لصائرة إليك بعد أيّام ، فظننت أنّه لا يأتي عليه جمعة حتّى يردّها علَيَّ ، فتغافل والله ، ما ذكرني بعد ذلك حرفاً حتّى هلك ، ولقد مدّ في أمدها عاضّاً على نواجذه حتّى حضره الموت ، وأيس منها فكان منه ما رأيتما ، فاكتما ما قلت لكما عن الناس كافّة وعن بني هاشم خاصّة ،

---

(١) هو الزبرقان بن بدر بن امرئ القيس . . . السعدي ، صحابيّ ، قيل : اسمه الحصين ، ولقّب بالزبرقان ـ وهو من أسماء القمر ـ لحسن وجهه ، ولّاه رسول الله ﷺ صدقات قومه ، وعاش إلى خلافة معاوية ، توفّي سنة ٤٥ هـ. انظر الإصابة ٢ : ٢٧٧٦/٣ ، والأعلام للزركلي ٣ : ٤١ .

ولْيَكُن منكما بحيث أمرتكما، قُوما إذا شئتما على بركة الله. فقمنا ونحن نعجب من قوله، فوالله ما أفشينا سرّه حتّى هلك[١].

قال بعض العلماء: ووجه دلالة هذا الخبر على ما ادّعيناه: أنّ المستفاد منه أنّ بيعة عمر لأبي بكر لم تكن مبنيّةً على دليل شرعيّ، ولا منوطةً برأي واعتقاد، بل حمله على ما فعله حُبّ الرئاسة والرغبة في الحكومة والسياسة.

وروى هذه الرواية سيّدنا الشريف المرتضى في الشافي، وابن أبي الحديد في شرحه نقلاً عنه وعن الطبري[٢].

وروى أصحابنا، عن أبان بن عثمان، قال: قلت لمولانا الصادق جعفر بن محمّد عليهما السلام: هل كان في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله أحد أنكر على أبي بكر فعله وجلوسه مجلس رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: «بلى يا أبان، كان الذي أنكر على أبي بكر فعله وجلوسه مجلس رسول الله صلى الله عليه وآله اثني عشر من المهاجرين والأنصار، منهم: خالد بن سعيد بن العاص ـ وكان من بني أُميّة ـ وسلمان الفارسي، وأبو ذرّ الغفاري، والمقداد بن الأسود الكندي، وعمّار ابن ياسر، وبريدة الأسلمي، وكان من الأنصار: قيس بن سعد بن عبادة، وأبو الهيثم بن التيهان، وسهل بن حُنيف، وخُزيمة بن ثابت ذو الشهادتين، وأُبيّ بن كعب، وأبو أيّوب الأنصاري».

قال: «لمّا صعد أبو بكر المنبر تشاوروا بينهم، فقال بعضهم لبعضٍ: والله لنأتيّنه ولننزلنّه عن منبر رسول الله صلى الله عليه وآله، وقال آخرون منهم: إن فعلتم

---

(١) الإيضاح لابن شاذان: ٧٥، الشافي للسيّد المرتضى ٤: ١٢٩ـ١٣٥، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢: ٣٠ ـ ٣٤.

(٢) الشيرازي في الأربعين: ٢١١.

هذا أعنتم على أنفسكم، وقال الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ (١) فانطلقوا بنا إلى أمير المؤمنين عليه‌السلام نستشيره ونستطلع رأيه».

قال: «فانطلق القوم بأجمعهم إلى أمير المؤمنين عليه‌السلام، فقالوا: يا أمير المؤمنين، تركتَ حقّاً أنت أحقّ به منه، ولقد أردنا أن نأتي الرجل وننزله عن منبر رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله، فكرهنا أن نحدث شيئاً دون مشاورتك، فقم إنّ الحقّ معك وأنت أحقّ به منه وأولى منه؛ لأنّا سمعنا رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله يقول: عليٌّ مع الحقّ والحقّ مع عليٍّ يميل مع الحقّ كيفما مال، فقال أمير المؤمنين عليه‌السلام: وأيم الله، لو فعلتم ذلك إذاً لما كنتم إلّا حزباً، ولكنتم كالملح في الزاد أو كالكحل في العين، وأيم الله، لو فعلتم ذلك لأتيتموني شاهري سيوفكم، مستعدّي الحرب والقتال لمّا أتوني وقيل لي: تابع وإلّا قتلناك، فلم أجد بدّاً أن أمنع القوم عن نفسي، وذلك أنّ رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله أوعد إلَيَّ قبل وفاته، فقال: يا أبا الحسن، إنّ الأُمّة من بعدي ستغدر بك وتنقض عهدي، فإنّك منّي بمنزلة هارون من موسى، وإنّ الأُمّة من بعدي بمنزلة فرعون (٢) ومَن اتّبعه، وبمنزلة السامري ومَن اتّبعه.

فقلت له: يا رسول الله، فما تعهد إلَيَّ إذا كان ذلك؟ فقال صلى‌الله‌عليه‌وآله: إن وجدتَ أعواناً فبادر إليهم وجاهدهم، وإن لم تجد أعواناً فكفّ يدك واحتقن دمك حتّى تلحق بي مظلوماً.

فلمّا قُبض النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله اشتغلت بغسله والفراغ من شأنه، ثمّ آليت ثلاثاً أن لا أرتدي إلّا للصلاة حتّى أجمع القرآن، إذ هو أحقّ وأولى، ثمّ أخذتُ

---

(١) سورة البقرة ٢: ١٩٥.

(٢) في «س، ن»: «هارون» بدل «فرعون».

بيد فاطمة وابنيّ الحسن والحسين، فدرتُ على أهل بدر وأهل السابقة، فأنشدتهم حقّي ودعوتهم إلى نصرتي، فما أجابني منهم إلّا أربعة رَهط: سلمان والمقداد وعمّار وأبو ذرّ، ولقد راودت في ذلك أهل بيتي فأبوا عليَّ إلّا السكوت، لما علموا دعارةً في صدور القوم وبغضهم لله ولرسوله صلى الله عليه وآله ولأهل بيته عليهم السلام.

انطلقوا بأجمعكم إلى الرجل فعرّفوه ما سمعتم من رسول الله صلى الله عليه وآله ليكون ذلك أوكد للحجّة، وأبلغ للعقوبة، وأبعد من رسول الله صلى الله عليه وآله يوم القيامة إذا وردوا عليه.

فانطلق القوم بأجمعهم حتّى أحدقوا بمنبر رسول الله صلى الله عليه وآله، وكان يوم الجمعة، فلمّا صعد أبو بكر المنبر قال المهاجرون للأنصار: قوموا أنتم تكلّموا، فقال الأنصار للمهاجرين: بل قوموا أنتم تكلّموا، فإنّ الله تعالى أدناكم في كتابه، فقال عزّ وجلّ: لقد تاب اللهُ بالنبيّ علىٰ المهاجرين والأنصار».

فقلت: يابن رسول الله، إنّ العامّة لا تقرأ هكذا، قال: «فكيف يا أبان؟» قلت تقرأ: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ (١).

فقال: «وأيّ ذنبٍ كان للنبيّ صلى الله عليه وآله حتّى تاب الله عليه؟! إنّما تاب الله على أُمّته»، فأوّل مَنْ تكلّم من المهاجرين خالد بن سعيد بن العاص رضي الله عنه، فقام قائماً فحمد الله وأثنى عليه وصلّى على النبيّ صلى الله عليه وآله، فقال: يا معشر قريش، قد علمتم وعلم خياركم أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال لنا ونحن محتوشوه في بني قريظة، وقد قتل عليٌّ عدّة من رجالهم وأُولي القوم منهم، فقال:

(١) سورة التوبة ٩: ١١٧.

«يا معشر قريش أنّي موصيكم بوصيّة فاحفظوها، ومودعكم أمراً فلا تضيّعوه، ألا وإنّ عليّاً إمامكم من بعدي وخليفتي فيكم، وبذلك أوصاني جبرئيل عن ربّي تبارك الله وتعالى، ألا وإن لم تحفظوا وصيّتي فيه ولم توازروه ولم تنصروه اختلفتم في أحكامكم واضطرب عليكم أمر دينكم، وولّى عليكم أشراركم، بذلك أخبرني جبريل عن ربّي تبارك وتعالى، ألا وإنّ أهل بيتي هُم الوارثون لأمري القائمون بأمر أُمّتي، اللّهمّ مَنْ أطاعني في أهل بيتي وحفظ فيهم وصيّتي فاحشره في زمرتي، ومَنْ عصاني في أهل بيتي وضيّع فيهم وصيّتي، اللّهمّ فاحرمه[1] الجنّة التي عَرضها كعرض السماوات والأرض.

فقام إليه عمر بن الخطّاب فقال له: اسكت يا خالد، فلست من أهل المشورة ولا ممّن يعتنى برأيه، فقال له: بل اسكت أنت يابن الخطّاب، فإنّك تنطق والله بغير لسانك، وتعتصم بغير أركانك، وإنّك لجبان في الحروب، ولئيم العُنصُر ما لَكَ في قريش من مفخر، ثمَّ جلس ينكت ثناياه بإصبعه.

ثمّ قام سلمان الفارسي رضي الله عنه وقال: يا أبا بكر إلى مَنْ تسند أمرك إذا نزل بك الأمر؟ وإلى مَنْ تفزع إذا سئلت عمّا لا تعلم؟ وفي القوم مَنْ هو أعلم منك، وأقرب من رسول الله صلى الله عليه وآله قرابة منك، قدّمه رسول الله صلى الله عليه وآله في حياته، ووعزه إلينا قبل وفاته، فتركتم قوله، وتناسيتم وصيّته، فعمّا قليل تنتقل عن دنياك وتصير إلى آخرتك، وقد علمت أنّ عليّ بن أبي طالب صاحب هذا الأمر بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، فلو رددت هذا الأمر إلى أهله لكان

---

(١) في «س، ن»: «فاحرمهم».

لك في ذلك النجاة من النار، على أن قد سمعت كما سمعنا، ورأيت كما رأينا، فلم يرد على ما أنت عليه وأنت له فاعل، وقد مَنحتك نصحي، وبذلت لك ما عندي، فإن قبلت ذلك وفّقت ورشدت، ثمّ جلس.

وقام إليه أبو ذرّ الغفاري رضي الله عنه، فحمد الله وأثنى عليه، وذكر النبيّ صلى الله عليه وآله فصلّى عليه، ثمّ قال: يا معشر قريش، قد علمتم وعلم خياركم أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال لنا: الأمر من بعدي لعليّ بن أبي طالب، ثمّ الأئمّة من ولد الحسين عليهم السلام فتركتم قوله، وتناسيتم وصيّته، واتّبعتم أمر الدنيا الفانية، وتركتم أمر الآخرة الباقية، وكذلك الأُمم كفرت بعد إيمانها، وجحدت بعد برّها، فكفرتم فساويتموهم حذو القذّة بالقذّة، ومثل النعل بالنعل، فعمّا قليل تذوقون وبال أمركم، وما قدّمت أيديكم، وما الله بظلّامٍ للعبيد، ثمّ جلس.

وقام إليه المقداد رضي الله عنه، فحمد الله وأثنى عليه، وذكر النبيّ صلى الله عليه وآله فصلّى عليه، ثمّ قال: يا معشر قُريش، قد علمتم وعلم خياركم أنّ أهل بيت نبيّكم أقدم سابقةً منكم، وأكثر عناءً عن مصاحبتكم نبيّكم، فأعطوهم ما جعله الله ورسوله لهم، ولا تردّوا على أدباركم فتنقلبوا خاسرين، ثمّ جلس.

وقام بريدة الأسلمي رضي الله عنه، فحمد الله وأثنى عليه، وذكر النبيّ فصلّى عليه، ثمّ قال: يا أبا بكر، أنسيت، أم تناسيت، أم خادعتك نفسك، أما علمت أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله أمرنا بالسلام على أخيه وابن عمّه سبع سنين في حياته بإمرة المؤمنين، وكان يتهلّل وجهه لما يراه من طاعتنا لابن عمّه[١]، فلو أعطيتموه الأمر من بعده لكان لكم في ذلك النجاة من النار، ألا وإنّي

---

(١) في «م»: «له» بدل «ابن عمّه».

سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله بأُذني هاتين وإلّا فصمّتا وهو يقول: بينما أنا واقف على الحوض أسقي منه أُمّتي إذ يؤخذ بطائفة من أصحابي ذات الشمال إلى النار، فأقول: أصحابي أصحابي، فيقول جبرئيل: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك فتنوا أُمّتك وظلموا أهل بيتك، فأقول: بُعداً بُعداً، وسحقاً سحقاً إلى النار، ورأيت رسولَ الله صلى الله عليه وآله يقول: أيّها الناس، هذا أخي ووصيّي وخليفتي من بعدي، وخير مَنْ أخلفه، فوازروه وانصروه ولا تخلفوا عنه، فإنّه لا يدخلكم في ضلالة ولا يخرجكم من هدى، ثمّ جلس.

وقام إليه قيس بن سعد بن عبادة رضي الله عنه فحمد الله وأثنى عليه وذكر النبيّ صلى الله عليه وآله، فصلّى عليه، ثمّ قال: يا أبا بكر، اتّق الله ولا تكن أوّل مَنْ ظلم محمّداً في أهل بيته عليهم السلام، وردّ هذا الأمر إلى مَنْ هو أحقّ به منك، تحطّ أوزارك، وتقلّ ذنوبك، وتلقى رسول الله صلى الله عليه وآله وهو عنك راضٍ، أحبّ إليك من أن تلقاه وهو عليك ساخط، ثمّ جلس.

وقام إليه خُزيمة بن ثابت ذو الشهادتين رضي الله عنه فحمد الله وأثنى عليه، وذكر النبيّ صلى الله عليه وآله فصلّى عليه، ثمّ قال: يا أبا بكر، ألست تعلم ويعلم المهاجرون والأنصار أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يقبل شهادتي وحدي ولا يريد معي غيري؟ فقال له مغضباً: نعم، أشهد بما تشهد، فقال: معاشر قريش، اشهدوا علَيَّ أنّي أشهد على رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه قال: هذا عليٌّ إمامكم بعدي، وخليفتي فيكم، فقدِّموه ولا تتقدّموه، فإن قدّمتموه سلك بكم طرائق الهدى، وإن تقدّمتموه سلكتم طرائق الضلالة والردى، وهو باب حطّة المبتلى به، مَثَله فيكم مَثَل سفينة نوح مَنْ ركبها نجا، ومَنْ تخلّف عنها هوى، ثمّ جلس.

وقام أبو الهيثم بن التيهان رضي الله عنه فحمد الله وأثنى عليه، وذكر النبيّ صلى الله عليه وآله فصلّى عليه، ثمّ قال: معاشر قريش، اشهدوا عليَّ أنّي أشهد على رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد خرج علينا من هذه الحجرة ـ يعني حجرة فاطمة عليها السلام ـ آخذاً بيد عليّ بن أبي طالب عليه السلام وهو يقول: أيّها الناس، هذا عليٌّ أخي وابن عمّي، وكاشف الكرب عن وجهي، ومَن اختاره الله تعالى بعلاً لابنتي، الشاكّ في عليٍّ كالشاكّ في الله، والتابع لعليٍّ تابع لسُنّة رسول الله، فاتّبعوه يهديكم إلى الذي تختلفون فيه من الحقّ، ثمّ جلس.

وقام إليه سهل بن حُنيف رضي الله عنه، فحمد الله وأثنى عليه وذكر النبيّ صلى الله عليه وآله، ثمّ قال: يا معاشر قريش، اشهدوا علَيَّ أنّي أشهد على رسول الله صلى الله عليه وآله وقد رأيته في هذا المكان وهو يقول: أيّها الناس هذا إمامكم بعدي، ووصيّي في حياتي وبعد وفاتي، وقاضي دَيْني ومنجز وعدي، وأوّل مَنْ يصافحني على حوضي(١)، فطوبى لمن اتّبعه ونصره، والويل لمن تخلّف عنه وخذله، ثمّ جلس.

وقام إليه أُبيّ بن كعب رضي الله عنه، فحمد الله وأثنى عليه، وذكر النبيّ فصلّى عليه، فقال: وما أقول لكم أكثر ممّا قاله غيري، إنّي رأيت النبيّ صلى الله عليه وآله خرج إلينا كهيئة المغضب، وهو آخذ بيد عليٍّ عليه السلام ثمّ قال: أيّها الناس، مَنْ كنت مولاه فعليٌّ مولاه وإمامه وحجّة الله عليه، أيّها الناس، إنّ الله تعالى خلق السماوات، وخلق لها سكّاناً وأهلاً، وجعل لأهلها حرساً، ألا وإنّ حرس أهل السماوات النجوم، فإذا هلك النجوم هلك مَنْ في السماء، أيّها الناس، إنّ الله خلق الأرض وجعل لها سكّاناً وأهلاً، وجعل لأهلها حرساً،

---

(١) في «م»: «الحوض».

ألا وإنّ حرس أهل الأرض أهل بيتي ، فإذا هلك أهل بيتي هلك مَنْ في الأرض ، ثمّ جلس .

وقام إليه أبو أيّوب الأنصاري رضي الله عنه ، فحمد الله وأثنى عليه ، وذكر النبيّ فصلّى عليه ، ثمّ قال : يا معشر المهاجرين والأنصار ، أما سمعتم الله عزّ وجلّ يقول : ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا**﴾[1] ، وقال تعالى : ﴿**إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّـٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا**﴾[2] أفتريدون أيتاماً أقرب من أيتام رسول الله صلى الله عليه وآله ، بالأمس مات جدّهم واليوم غصبتموهم حقّهم ؟ ثمّ خنقت أبا أيّوب العبرة لا يستطيع كلاماً .

وأُفحم أبو بكر على المنبر لا يحير كلاماً ولا جواباً ، فقام إليه عمر ، فقال : انزل منها يا لكع ، إذا كنت لا تقوم بحجّة فلِمَ أقمتَ نفسك هذا المقام ؟ والله ، لقد هممتُ أن أخلعها منك وأجعلها في سالم مولى أبي حُذيفة ، ثمّ أخذ بيده وانطلق إلى منزله ، وبقوا ثلاثة أيّام لا يدخلون مسجد النبيّ صلى الله عليه وآله ، فلمّا كان اليوم الثالث جاءهم خالد بن الوليد ، فقال : ما جلوسكم ؟ فقد طمعت والله فيه بنو هاشم ، وجاءهم سالم ومعه ألف رجل[3] ، وجاءهم معاذ ومعه ألف رجل ، فخرجوا شاهري سيوفهم ، يقدمهم عمر حتّى وقفوا بمسجد رسول الله صلى الله عليه وآله[4] وأمير المؤمنين عليه السلام جالس في نفر من أصحابه ، فقال عمر : يا أصحاب علي ، لئن ذهب رجل

---

(١) سورة النساء ٤ : ١٠ .

(٢) سورة الكهف ١٨ : ٢٩ .

(٣) في «م» : «فارس» بدل «رجل» .

(٤) في «م» : «على باب المسجد» بدل «بمسجد رسول الله صلى الله عليه وآله» .

يتكلّم بالذي تكلّم[١] بالأمس لآخذنّ الذي فيه عيناه، فقام إليه خالد بن سعيد بن العاص، فقال: يابن صهّاك الحبشيّة، أبأسيافكم تهدّدونا؟ أم بجمعكم تفزعونا؟ والله إنّ أسيافنا أحدّ من أسيافكم، وإنّا لأكثر منكم وإن كنّا قليلين، فإنّ حجّة الله فينا، والله، لولا أنّي أعلم أنّ طاعة إمامي أولى بي لشهرت سيفي ولجاهدتكم في الله إلى أن أبلى عذري، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: اجلس يا خالد، فقد عرف الله مقامك وشكر لك فعالك، فجلس.

وقام سلمان رضي الله عنه فقال: الله أكبر، الله أكبر، سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وآله وإلّا فصمّتا وهو يقول: بينما أخي وابن عمّي جالس في نفر من أصحابه، إذ يثب عليه من كلاب أهل النار يريدون قتله وقتل مَنْ معه، فلست أشكّ أنّكم هُم، فهمّ به عمر، فوثب أمير المؤمنين عليه السلام وأخذ بمجامع ثوبه[٢] ثمّ جلد به الأرض، وقال: والله يابن صهّاك، لولا كتاب من الله سبق، وعهد من رسول الله صلى الله عليه وآله تقدّم لأريتك أيّنا أقلّ جنداً وأضعف ناصراً، ثمّ التفت إلى أصحابه، فقال لهم: انصرفوا رحمكم الله، فوالله، لا دخلت هذا المسجد إلّا كما دخله أخواي موسى وهارون، إذ قال له أصحابه: ﴿**فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ إِنَّا هَـٰهُنَا قَـٰعِدُونَ**﴾[٣] والله لا دخلت[٤] إلّا لزيارة رسول الله[٥] صلى الله عليه وآله أو لقضيّة أقضيها، فإنّه لا يجوز لحجّة أقامها رسول الله صلى الله عليه وآله أن يترك الناس في حيرة». قال أبان: قال الصادق عليه السلام: «والله، ما

---

(١) في «م» زيادة: «به».

(٢) في «م»: «عمر» بدل «ثوبه».

(٣) سورة المائدة ٥: ٢٤.

(٤) في «م» زيادة: «هذا المسجد».

(٥) في «م»: «قبر النبي» بدل «رسول الله».

دخله إلّا كما قاله عليه السلام»[١].

ونقل ابن أبي الحديد عن أبي بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري في كتاب السقيفة، عن عبد الرزّاق، عن أبيه، عن عِكرمة، عن ابن عبّاس، قال: لمّا أُخرج أبو ذرّ إلى الربذة، أمر عثمان فنودي في الناس أن لا يكلّم أحد أبا ذرّ ولا يشيّعه، وأمر مروان بن الحكم أن يخرج به، فخرج، وتحاماه الناس إلّا عليّ بن أبي طالب عليه السلام وعقيلاً أخاه، وحسناً وحسيناً عليهما السلام وعمّاراً، فإنّهم خرجوا معه يشيّعونه، فجعل الحسن عليه السلام يكلّم أبا ذرّ، فقال مروان: إيهاً يا حسن، ألا تعلم أنّ أمير المؤمنين قد نهى عن كلام هذا الرجل، فإن كنت لا تعلم فاعلم ذلك، فحمل عليٌّ عليه السلام فضرب بالسوط بين أُذني راحلته، وقال: «تنحّ لحاك الله إلى النار» فرجع مروان مغضباً إلى عثمان، فأخبره، فتلظّى على عليٍّ عليه السلام غضباً ووقف أبو ذرّ فودّعه القوم ومعه ذكوان مولى أُمّ هاني بنت أبي طالب، قال ذكوان: فحفظت كلام القوم ـ وكان حافظاً ـ فقال عليٌّ: «يا أبا ذرّ إنّك غضبت لله، والقوم خافوك على دنياهم، وخِفتهم على دينك، فامتحنوك بالقلى، ونفوك إلى الفلا، والله، لو كانت السموات والأرض على عبد رتقاً، ثمّ اتّقى الله لجعل له مخرجاً، يا أبا ذرّ لا يؤنسنّك إلّا الحقّ، ولا يوحشنّك إلّا الباطل»، ثمّ قال لأصحابه: «ودِّعوا عمّكم»، وقال لعقيل «ودِّع أخاك»، فتكلّم عقيل وقال: ما عسى أن نقول يا أبا ذرّ، أنت تعلم أنّا نحبّك وأنت تحبّنا، فاتّق الله، فإنّ التقوى نجاة، واصبر، فإنّ الصبر كرم، واعلم أنّ استثقالك الصبر من الجزع، واستبطاءك العافية من اليأس، فادفع اليأس

---

(١) نهج الإيمان: ٥٧٨ ـ ٥٨٧، الأربعين للشيرازي: ٢٣٧ ـ ٢٤٣.

والجزع . ثمّ تكلّم الحسن عليه السلام فقال : «يا عمّاه ، لولا أنّه لا ينبغي للمودّع أن يسكت ، وللمشيّع أن ينصرف ، لقصر الكلام وإن طال الأسف ، وقد أتى القوم إليك ما ترى ، فضع عنك الدنيا تتذكّر فراقها ، وشدّة ما اشتدّ منها برجاء ما بعدها ، والصبر حتّى تلقى نبيّك صلى الله عليه وآله وهو عنك راضٍ» .

ثمّ تكلّم الحسين عليه السلام فقال : «يا عمّاه ، إنّ الله تعالى قادر أن يغيّر ما قد ترى ، والله كلّ يومٍ في شأن ، وقد منعك القوم دنياهم ومنعتهم دينك ، فما أغناك عمّا منعوك ، وأحوجهم إلى ما منعتهم ، فاسأل الله الصبر والنصر ، واستعِذْ به من الجشع والجزع ، فإنّ الصبر من الدين والكرم ، والجشع لا يقدّم رزقاً ، والجزع لا يؤخّر أجلاً» .

ثمّ تكلّم عمّار رحمه الله مغضباً ، فقال : لا آنس الله مَنْ أوحشك ، ولا آمن مَنْ أخافك ، أما والله لو أردتَ دنياهم لآمنوك ، ولو رضيت أعمالهم لأحبّوك ، وما منع الناس أن يقولوا إلّا الرضا بالدنيا ، والجزع من الموت ، ومالوا إلى ما سلطان جماعتهم عليه ، والملك لمن غلب ، فوهبوا لهم دينهم ، ومنحهم القوم دنياهم ، فخسروا الدنيا والآخرة ، ألا ذلك هو الخسران المبين .

فبكى أبو ذرّ رحمه الله ـ وكان شيخاً كبيراً ـ وقال : رحمكم الله يا أهل بيت الرحمة ، إذا رأيتكم ذكرتُ بكم رسول الله صلى الله عليه وآله ، ما لي بالمدينة سكن ولا شجنٌ غيركم ، إنّي ثقلت على عثمان بالحجاز كما ثقلت على معاوية بالشام ، وكره أن أُجاور أخاه وابن خاله بالمصرين ، فأفسد الناس عليهما ، فسيّرني إلى بلدٍ ليس به ناصر ولا دافع إلّا الله ، والله ، ما أُريد إلّا الله صاحباً وما أخشى مع الله وحشةً .

ورجع القوم إلى المدينة، فجاء عليٌّ عليه‌السلام إلى عثمان، فقال له: ما حملك على ردّ رسولي وتصغير أمري، فقال عليٌّ عليه‌السلام: «أمّا رسولك فأراد أن يردّ وجهي فرددته، وأمّا أمرك فلم أُصغّره»، قال: أما بلغك نهيي عن كلام أبي ذرّ؟ قال عليه‌السلام: «أوَ كلّما أمرت بأمر معصية أطعناك فيه»، قال عثمان: أَقِدْ مروان عن نفسك، قال: «ممّ ذا؟» قال: من شتمه وجذب راحلته، قال: «أمّا راحلته فراحلتي بها، وأمّا شتمه إيّاي فوالله لا يشتمني شتمه إلّا شتمتك مثلها، لا أكذب عليك». فغضب عثمان وقال: لِمَ لا يشتمك كأنّك خير منه، قال عليٌّ عليه‌السلام: «إي والله ومنك»(١). انتهىٰ.

وقال أبو البقاء الشافعي في كتاب حياة الحيوان: بويع لمعاوية بن يزيد بالخلافة يوم موت أبيه، فأقام فيها أربعين يوماً، وقيل: أقام فيها خمسة أشهر وأيّاماً وخلع نفسه. وذكر غير واحد أنّ معاوية بن يزيد لمّا خلع نفسه صعد المنبر فجلس طويلاً، ثمّ حمد الله تعالى وأثنى عليه بأبلغ ما يكون من الحمد والثناء، ثمّ ذكر النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله بأحسن ما يذكر به، ثمّ قال: أيّها الناس، ما أنا براغب بالائتمار عليكم [العظيم](٢) ما أكرهه منكم، وإنّي أعلم أنّكم تكرهوننا(٣) أيضاً؛ لأنّا بلينا بكم وبليتم بنا، إلّا أنّ جدّي معاوية نازع هذا الأمر مَنْ كان أولى منه ومن غيره، لقرابته من رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله وعظيم فضله وسابقته، أعظم المهاجرين قدراً، وأشجعهم قلباً، وأكثرهم علماً، وأوّلهم إيماناً، وأشرفهم منزلةً، وأقدمهم صحبةً، ابن عمّ رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله وصهره وأخوه، زوّجه رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله ابنته وجعله لها بعلاً باختياره

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٨: ٢٥٢ ـ ٢٥٥.

(٢) ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر.

(٣) في النسخ: «تكرهونا».

لها، وجعلها له زوجةً باختيارها له، أبو سبطيه، سيّدا شباب أهل الجنّة، وأفضلا هذه الأُمّة، ذرّيّتا الرسول صلى الله عليه وآله وابنا فاطمة البتول، من الشجرة الطيّبة الطاهرة الزكيّة، فركب جدّي منه ما تعلمون، وركبتم منه ما لا تجهلون، حتّى انتظمت لجدّي الأُمور،فلمّا جاءه القدر المحتوم واخترمه أيدي المنون بقي مرتهناً بعمله فريداً في قبره، ووجد ما قدّمت يداه، ورأى ما ارتكبه واعتداه، ثمّ انتقلت الخلافة إلى يزيد أبي فتقلّد أمركم لهوىً كان لأبيه فيه، ولقد كان أبي يزيد بسوء فعله وإسرافه على نفسه غير خليق بالخلافة على محمّد صلى الله عليه وآله، فركب هواه، واستحسن خطاه، وأقدم ما أقدم من جرأته على الله تعالى، وبغيه على مَن استحلّ حرمته من أولاد الرسول صلى الله عليه وآله، فقلّت مدّته، وانقطع أثره، وضاجع عمله، وصار حليف حفرته، رهين خطيئته، وبقيت أوزاره وتبعاته، وحصل على ما قدّم وندم حيث لا ينفعه الندم، وشغلنا الحزن له عن الحزن عليه، فليت شعري ما ذا قال وما ذا قيل له، فهل عوقب بإساءته وجوزي بعمله وذلك ظنّي، ثمّ اختنقته العبرة، فبكى طويلاً وعلا نحيبه.

ثمّ قال: وصرت أنا ثالث القوم، والساخط علَيّ أكثر من الراضي، وماكنت لأتحمّل آثامكم، ولا أراني الله تعالى جلّت قدرته متقلّداً أوزاركم وألقاه بتبعاتكم، فشأنكم أمركم فخذوه، ومَنْ رضيتم به عليكم فولّوه، وقد خلعت بيعتي من أعناقكم، والسلام.

فقال له مروان بن الحكم ـ وكان تحت المنبر ـ: أسنّة عمريّة يا أبا ليلى؟ فقال: أغد عنّي أعن ديني تخدعني؟ فوالله، ماذقت حلاوة خلافتكم فأتجرّع مرارتها، ائتني برجال مثل رجال عمر على أنّه ما كان حين جعلها شورى وصرفه عمّن لا يشكّ في عدالته ظلوماً، لئن كانت

الخلافة مغنماً لقد نال أبي منها مغرماً ومأثماً ، ولئن كانت شرّاً فحسبه منها ما أصابه .

ثمّ نزل ودَخَل عليه أقاربه وأُمّه فوجدوه يبكي ، فقالت له أُمّه : ليتك كنت حيضة ولم أسمع بخبرك ، فقال وددت والله ذلك ، ثمّ قال : وَيْلي إن لم يرحمني ربّي .

ثمّ إنّ بني أُميّة قالوا لمؤدّبه عمر المقصوص : أنت علّمته هذا ولقّنته إيّاه ، وصددته عن الخلافة ، وزيّنت له حُبّ عليٍّ وأولاده ، وحملته على ما وسمنا به من الظلم ، وحسّنت له البدع حتّى نطق بما نطق ، وقال ما قال ؟ فقال : والله ، ما فعلته ، ولكنّه مجبول ومطبوع على حُبّ عليٍّ رضي الله عنه ، فلم يقبلوا منه ذلك وأخذوه ودفنوه حيّاً حتّى مات .

وتوفّي معاوية بن يزيد بعد خلع نفسه بأربعين ليلة . وقيل : تسعين ليلة .

وكان عُمره ثلاثاً وعشرين سنة . وقيل : إحدى وعشرين سنة . وقيل : ثمانية عشر سنة ، ولم يُعقّب(١) .

وقال ابن أبي الحديد في شرحه على نهج البلاغة : وحضرت عند النقيب أبي جعفر يحيى بن محمّد العلويّ البصريّ في سنة إحدى عشرة وستّمائة ببغداد وعنده جماعة وأحدهم يقرأ في الأغاني لأبي الفرج ، فمرّ ذكر المغيرة بن شعبة وخاض القوم فيه ، فذمّه بعضهم ، وأثنى عليه بعضهم ، وأمسك عنه آخرون ، فقال بعض فقهاء الشافعيّة ممّن كان يشتغل بطرفٍ من علم الكلام على رأي الأشعري : الواجب الكفّ والإمساك

---

(١) حياة الحيوان للدميري ١ : ٨٨ ـ ٨٩ .

عن الصحابة وعمّا شجر بينهم، فقد قال أبو المعالي الجويني: إنّ رسول الله ﷺ نهى عن ذلك وقال: «إيّاكم وما شجر بين صحابتي»، وقال: «دعوا لي أصحابي، فلو أنفق أحدكم مثل أُحد ذهباً لما بلغ مُدّ أحدهم ولا نصفه» وقال: «أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم» وقال: «خيركم القرن الذي أنا فيه ثمّ الذي يليه»، وقد ورد في القرآن الثناء على الصحابة وعلى التابعين، وقال رسول الله ﷺ: «وما يدريك لعلّ الله اطّلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم».

وقد روي عن الحسن البصري أنّه ذكر عنده الجَمل وصفّين، فقال: تلك دماء طهّر الله منها أسيافنا، فلا نلطخ بها ألسنتنا.

ثمّ إنّ تلك الأحوال قد غابت عنّا وبعدت أخبارها على حقائقها فلا يليق بنا أن نخوض فيها، ولو كان واحد من هؤلاء قد أخطأ لوجب أن يحفظ رسول الله ﷺ في عائشة زوجته وفي الزبير ابن عمّته، وفي طلحة الذي وقاه بيده.

ثمّ ما الذي ألزمنا وأوجب علينا أن نلعن أحداً من المسلمين أو نبرأ منه؟ وأيّ ثواب في اللعنة والبراءة؟ إنّ الله تعالى لا يقول يوم القيامة للمكلّف: لِمَ لَم تلعن؟ بل قد يقول: لِمَ لعنت؟ ولو أنّ إنساناً عاش عمره كلّه لم يلعن إبليس لم يكن عاصياً ولا آثماً، وإذا جعل الإنسان عوض اللعنة: أستغفر الله، كان خيراً له، ثمّ كيف يجوز للعامّة أن تُدخل أنفسها في أُمور الخاصّة، وأُولئك قوم كانوا أُمراء هذه الأُمّة وقادتها، ونحن اليوم في طبقةٍ سافلةٍ جدّاً عنهم، فكيف يحسن بنا التعرّض لذكرهم؟ أليس يقبح من الرعيّة أن تخوض في دقائق أُمور الملك وأحواله وشؤونه التي

تجري بينه وبين أهله وبني عمّه ونسائه وسراريّه ؟ وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله صهراً لمعاوية ، وأُخته أُمّ حبيبة تحته ، فالأدب أن تُحفَظ أُمّ حبيبة وهي أُمّ المؤمنين في أخيها .

وكيف يجوز أن يُلعن مَنْ جعل الله تعالى بينه وبين رسوله مودَّةً ؟ أليس المفسّرون كلّهم قالوا : هذه الآية أُنزلت في أبي سفيان ، وهي قوله تعالى : ﴿**عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً**﴾[١] فكان ذلك مصاهرة رسول الله صلى الله عليه وآله أبا سفيان وتزويجه ابنته ، على أنّ جميع ما تنقله الشيعة من الاختلاف بينهم والمشاجرة لم يثبت ، وما كان القوم إلّا كبني أُمّ واحدة ولم يتكدّر باطن أحدٍ منهم على صاحبه قطّ ، ولا وقع بينهم اختلاف ولا نزاع .

فقال أبو جعفر رحمه الله : قد كنت منذ أيّام عَلّقتُ بخطّي كلاماً وجدته لبعض الزيديّة في هذا المعنى ، ردّاً على أبي المعالي الجويني فيما اختاره لنفسه من هذا الرأي ، وأنا أخرجه إليكم لأستغني بتأمّله عن الحديث على ما قال هذا الفقيه ، فإنّي أجد ألماً يمنعني من الإطالة في الحديث ، لا سيّما إذا أُخرج مخرج الجدل ومقاومة الخصوم ، ثمّ أخرج من بين كتبه كرّاساً قرأناه في ذلك المجلس واستحسنه الحاضرون ، وأنا أذكر خلاصته .

قال : لولا أنّ الله أوجب معاداة أعدائه كما أوجب موالاة أوليائه ، وضيّق على المسلمين تركها إذا دلّ العقل عليها ، أو صحّ الخبر عنها بقوله سبحانه : ﴿**لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ**

---

(١) سورة الممتحنة ٦٠ : ٧ .

ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾[١] وبقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ**﴾[٢] وبقوله سبحانه: ﴿**لَا تَتَوَلَّوْا۟ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ**﴾[٣] ولإجماع المسلمين على أنّ الله تعالى فرض عداوة أعدائه، وولاية أوليائه، وعلى أنّ البغض في الله واجب والحبّ في الله واجب، لما تعرّضنا لمعاداة أحدٍ من الناس في الدين، ولا البراءة منه، ولكانت عداوتنا للقوم تكلّفاً، ولو ظننّا أنّ الله عزّ وجلّ يَعذرنا إذا قلنا: يا ربِّ غاب أمرهم عنّا، فلم يكن لخوضنا في أمرٍ قد غاب عنّا معنىً، لاعتمدنا على هذا العذر، وواليناهم، ولكنّا نخاف أن يقول سبحانه لنا: إن كان أمرهم قد غاب عن أبصاركم، فلم يغب عن قلوبكم وأسماعكم، قد أتتكم به الأخبار الصحيحة التي بمثلها ألزمتم أنفسكم الإقرار بالنبيّ صلى الله عليه وآله وموالاة مَنْ صدّقه، ومعاداة مَنْ عصاه وجحده، وأُمرتم بتدبّر القرآن وما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله، فهلّا حذرتم من أن تكونوا من أهل هذه الآية القائلين غداً: ﴿**رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠**﴾[٤] فأمّا لفظة اللعن فقد أمر الله تعالى بها وأوجبها، ألا ترى إلى قوله: ﴿**أُو۟لَـٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّـٰعِنُونَ**﴾[٥] فهو إخبار معناه الأمر كقوله: ﴿**وَٱلْمُطَلَّقَـٰتُ يَتَرَبَّصْنَ**

---

(١) سورة المجادلة ٥٨ : ٢٢ .

(٢) سورة المائدة ٥ : ٨١ .

(٣) سورة الممتحنة ٦٠ : ١٣ .

(٤) سورة الأحزاب ٣٣ : ٦٧ .

(٥) سورة البقرة ٢ : ١٥٩ .

بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[١] وقد لعن الله تعالى العاصين بقوله: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ﴾[٢] وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا﴾[٣] وقوله: ﴿مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقْتِيلاً﴾[٤] وقال الله تعالى لإبليس: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[٥] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا﴾[٦].

فأمّا قول مَنْ يقول: أيّ ثواب في اللّعن، وإنّ الله تعالى لا يقول للمكلّف: لِمَ لم تلعن؟ بل قد يقول له: لِمَ لعنت؟ وأنّه لو[٧] جعل مكان «لعن الله فلاناً»: «اللّهمّ اغفر لي» لكان خيراً له، ولو أنّ إنساناً عاش عُمره لم يلعن إبليس لم يؤاخذ، كلام جاهل لا يدري ما يقول، اللّعن طاعة، ويستحقّ عليها الثواب إذا فعلت على وجهها، وهو أن يلعن مستحقّ اللّعن لله وفي الله، لا في العصبيّة والهوى، ألا ترى أنّ الشرع قد ورد بها في نفي الولد، ونطق بها القرآن، وهو أن يقول الزوج في الخامسة: ﴿أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾[٨] فلو لم يكن الله يريد أن يتلفّظ عباده بهذه

---

(١) سورة البقرة ٢ : ٢٢٨ .
(٢) سورة المائدة ٥ : ٧٨ .
(٣) سورة الأحزاب ٣٣ : ٥٧ .
(٤) سورة الأحزاب ٣٣ : ٦١ .
(٥) سورة ص ٣٨ : ٧٨ .
(٦) سورة الأحزاب ٣٣ : ٦٤ .
(٧) في «م» زيادة : «كان» .
(٨) سورة النور ٢٤ : ٧ .

اللفظة وأنّه قد تعبّدهم بها، لما جعلها من معالم الشرع، ولما كرّرها في كثيرٍ من كتابه العزيز، ولما قال في حقّ القاتل: ﴿**وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ**﴾[(١)] وليس المراد من قوله: ﴿**وَلَعَنَهُ**﴾ إلّا الأمر لنا بأن نلعنه، ولو لم يكن المراد بها ذلك لكان لنا أن نلعنه؛ لأنّ الله تعالى قد لعنه، أفيلعن الله إنساناً ولا يكون لنا أن نلعنه؟ هذا ما لا يسوغ في العقل، كما لا يجوز أن يمدح الله إنساناً إلّا ولنا أن نمدحه، ولا يذمّه إلّا ولنا أن نذمّه، وقال تعالي: ﴿**هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ**﴾[(٢)] وقال: ﴿**رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا**﴾[(٣)]، وقال عزّ وجلّ: ﴿**وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُوا**﴾[(٤)].

وكيف يقول القائل: إنّ الله تعالى لا يقول للمكلّف: لِمَ لم تلعن؟ ألا يعلم هذا القائل أنّ الله تعالى أمر بولاية أوليائه وأمر بعداوة أعدائه؟ فكما يسأل عن التولّي يسأل عن التبرّي، ألا ترى أنّ اليهوديّ إذا أسلم يُطالَب بأن يقال له: تلفّظ بكلمة الشهادتين، ثمّ قل: برئت من كلّ دين يخالف دين الاسلام؟ فلابدّ من البراءة؛ لأنّ بها يتمّ العمل، ألم يسمع هذا القائل قول الشاعر:

تَـوَدُّ عَـدُوِّي ثـمّ تـزعم أنّـني صديقك إنّ الرأي عنك لعازب[(٥)]

(١) سورة النساء ٤ : ٩٣.

(٢) سورة المائدة ٥ : ٦٠.

(٣) سورة الأحزاب ٣٣ : ٦٨.

(٤) سورة المائدة ٥ :٦٤.

(٥) ديوان نابغة بني شيبان : ٣٤.

فمودّة العدوّ خروج عن ولاية الوليّ، وإذا بطلت المودّة لم يبق إلّا البراءة؛ لأنّه لا يجوز أن يكون الإنسان في درجة متوسّطة مع أعداء الله تعالى وأهل عصيانه، بأن لا يودّهم ولا يبرأ منهم، بإجماع المسلمين على نفي هذه الواسطة.

وأمّا قوله: لو جعل عوض اللّعنة «أستغفر الله» لكان خيراً له، فإنّه لو استغفر من غير أن يلعن أو يعتقد وجوب اللّعن، لما نفعه استغفاره ولا قُبل منه؛ لأنّه يكون عاصياً لله تعالى مخالفاً أمره في إمساكه عمّن أوجب الله عليه البراءة منه وإظهار البراءة، والمصرّ على بعض المعاصي لا تُقبل توبته واستغفاره عن البعض الآخَر.

وأمّا مَنْ يعيش ولا يلعن إبليس، فإن كان لا يعتقد وجوب لعنه فهو كافر، وإن كان يعتقد وجوب لعنه ولا يلعنه فهو مخطئ، على أنّ الفرق بينه وبين ترك لعنه رؤوس الضلال في هذه الأُمّة كمعاوية والمغيرة وأمثالهما: أنّ أحداً من المسلمين لا يورث عنده الإمساك عن لعن إبليس شبهة في أمر إبليس، والإمساك عن لعن هؤلاء وأضرابهم يثير شبهة عند كثيرٍ من المسلمين في أمرهم، وتجنّب ما يورث الشبهة في الدين واجب؛ فلهذا لم يكن الإمساك عن لعن إبليس نظيراً للإمساك عن لعن هؤلاء.

ثمّ يقال للمخالفين: أرأيتم لو قال قائل: غاب عنّا أمر يزيد بن معاوية، والحجّاج بن يوسف، فليس ينبغي أن نخوض في قصّتهما، ولا أن نلعنهما ونعاديهما ونبرأ منهما؟ هل كان هذا إلّا كقولهم: قد غاب عنّا أمر معاوية، والمغيرة بن شعبة، وأضرابهما؟ فليس لخوضنا في قصّتهم معنىً.

وبعد فكيف أدخلتم أيّها العامّة والحشويّة وأهل الحديث أنفسكم في

أمر عثمان وخُضتم فيه وقد غاب عنكم وبرئتم من قتلته ولعنتموهم؟ وكيف لم تحفظوا أبا بكر في محمّد ابنه، فإنّكم لعنتموه وفسّقتموه، ولا حفظتم عائشة أُمّ المؤمنين في أخيها محمّد المذكور، ومنعتمونا أن نخوض وندخل أنفسنا في أمر عليٍّ والحسن والحسين ومعاوية الظالم له ولهما، المتغلّب على حقّه وحقوقهما؟ وكيف صار لعن ظالم عثمان من السُّنّة عندكم، ولعن ظالم عليٍّ والحسن والحسين تكلّفاً؟ وكيف أدخلت العامّة أنفسها في أمر عائشة فبرأت ممّن نظر إليها، ومن القائل لها: يا حميراء، وإنّما هي حميراء، ولعنته بكشفه سِترها، ومنعتنا نحن عن الحديث في أمر فاطمة وما جرى لها بعد وفاة أبيها؟

فإن قلتم: إنّ بيت فاطمة إنّما دُخل وسترها إنّما كُشف حفظاً لنظام الإسلام، وكي لا ينتشر الأمر ويُخرج قوم من المسلمين أعناقهم من رِبقة الطاعة ولزوم الجماعة.

قيل لكم: وكذلك ستر عائشة إنّما كُشف، وهودجها إنّما هُتك؛ لأنّها نشرت حبل الطاعة، وشقّت عصا المسلمين، وأراقت دماء المؤمنين من قبل وصول عليّ بن أبي طالب إلى البصرة، وجرى لها مع عثمان بن حُنيف، وحكيم بن جَبَلة، ومَنْ كان معهما من المسلمين الصالحين من القتل وسفك الدماء ما تنطق به كتب التواريخ والسِّيَر، فإذا جاز دخول بيت فاطمة لأمرٍ لم يقع بعدُ جاز كشف سِتر عائشة على ما قد وقع وتحقّق، فكيف صار هتك ستر عائشة من الكبائر التي يجب معها التخليد في النار والبراءة من فاعله ومن أوكد عرى الإيمان، وصار كشف بيت فاطمة والدخول عليها منزلها وجمع الحطب ببابها، وتهدّدها بالتحريق من أوكد عرى الإيمان، وأثبت دعائم الإسلام، وممّا أعزّ الله به المسلمين وأطفأ به

نار الفتنة ، والحرمتان واحدة ، والستران واحد ، وما نحبّ أن نقول لكم : إنّ حرمة فاطمة أعظم ، ومكانها أرفع ، وصيانتها لأجل رسول الله ﷺ أولى ، فإنّها بضعة منه ، وجزء من لحمه ودمه ، وليست كالزوجة الأجنبيّة التي لا نسب بينها وبين زوجها ، وإنّما هي وصلة مستعارة ، وعقد يجري مجرى إجارة المنفعة ، وكما يملك رقّ الأمة بالبيع والشراء ، ولهذا قال الفرضيّون : أسباب التوارث ثلاثة : سبب ، ونسب ، وولاء ، والنسب القرابة ، والسبب النكاح ، والولاء ولاء العتق ، فجعلوا النكاح خارجاً عن النسب ، ولو كانت الزوجة ذات نسب لجعل الأقسام الثلاثة قسمين .

وكيف تكون عائشة أو غيرها في منزلة فاطمة وقد أجمع المسلمون كلّهم مَنْ يحبّها منهم ومَنْ لا يحبّها منهم : أنّها سيّدة نساء العالمين ؟

قال : وكيف يلزم اليوم حفظ رسول الله ﷺ في زوجته وحفظ أُمّ حبيبة في أخيها ، ولم تُلزم الصحابة أنفسها حفظ رسول الله ﷺ في أهل بيته ، ولا ألزمت الصحابة أنفسها حفظ رسول الله ﷺ في صهره وابن عمّه عثمان بن عفّان ، وقد قتلوهم ولعنوهم ، وقد كان كثير من الصحابة يلعن عثمان وهو خليفة ، منهم : عائشة كانت تقول : اقتلوا نعثلاً ، لعن الله نعثلاً ، ومنهم عبدالله بن مسعود ، وقد لعن معاوية عليّ بن أبي طالب وابنيه حسناً وحسيناً وهُمْ أحياء يُرزقون بالعراق ، وهو يلعنهم بالشام على المنابر ، ويقنت عليهم في الصلاة ، وقد لعن أبو بكر وعمر سعدَ بن عبادة وهو حيّ ، برءا منه وأخرجاه من المدينة إلى الشام ، ولعن عمر خالد بن الوليد لمّا قتل مالك بن نُويرة ، وما زال اللعن فاشياً في المسلمين إذا عرفوا من الإنسان معصيةً تقتضي اللعن والبراءة .

قال : ولو كان هذا أمراً معتبراً وهو أن يُحفظ زيد لأجل عمرو فلا يُلعن ،

لوجب أن تحفظ الصحابة في أولادهم، ولا يُلعنوا لأجل آبائهم، فكان يجب أن يُحفظ سعد بن أبي وقّاص فلا يُلعن عمر بن سعد قاتل الحسين، وأن يُحفظ معاوية فلا يُلعن يزيد صاحب وقعة الحرّة وقاتل الحسين، ومخيف المسجد الحرام ومكّة، وأن يُحفظ عمر بن الخطّاب في عبيدالله ابنه قاتل الهرمزان، والمحارب عليّاً عليه السلام في صفّين.

قال: على أنّه لو كان الإمساك عن عداوة مَنْ عادى الله من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله من حفظ رسول الله صلى الله عليه وآله في أصحابه ورعاية عهده وعقده، لم نعادهم ولو ضُربت رقابنا بالسيوف، ولكن محبّة رسول الله صلى الله عليه وآله لأصحابه ليست كمحبّة الجهّال الذين يضع أحدهم محبّته لصاحبه موضع العصبيّة، وإنّما أوجب رسول الله صلى الله عليه وآله محبّة أصحابه لطاعتهم لله، فإذا عصوا الله وتركوا ما أوجب محبّتهم، فليس عند رسول الله صلى الله عليه وآله محاباة في ترك لزوم ما كان عليه من محبّتهم، ولا تغطرس في العدول عن التمسّك بموالاتهم، فلقد كان صلى الله عليه وآله يحبّ أن يعادي أعداء الله ولو كانوا عترته، كما يحبّ أن يوالي أولياء الله وإن كانوا أبعد الخلق نسباً منه؛ والشاهد على ذلك إجماع الأُمّة على أنّ الله تعالى قد أوجب عداوة مَن ارتدّ بعد الإسلام، وعداوة مَنْ نافق وإن كان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، وأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي أمر بذلك ودعا إليه، وذلك أنّه صلى الله عليه وآله قد أوجب قطع السارق، وضرب القاذف، وجلد البكر إذا زنى وان كان من المهاجرين والأنصار، ألا ترى أنّه قال: «لو سرقت فاطمة لقطعتها»[1] وهذه ابنته الجارية مجرى نفسه، لم يُحابها في دين الله، ولا راقبها في حدود الله، وقد جلد أصحاب

---

(١) السنن الكبرى للنسائي ٤: ٧٣٨٧/٣٣٣، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢٠: ١٩، وغيرها كثير.

الإفك وفيهم مسطح بن أثاثة وكان من أهل بدر.

قال: وبعد فلو كان محلّ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله محلّ مَنْ لا يعادى إذا عصى الله سبحانه، ولا يُذكر بالقبيح، بل يجب أن يُراقب لأجل اسم الصحبة، ليغضى عن عيوبه وذنوبه، لكان كذلك صاحب موسى المسطور ثناؤه في القرآن لمّا اتّبع هواه، فانسلخ ممّا أُوتي من الآيات وغوى، قال سبحانه وتعالى: ﴿**وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ**﴾[1] ولكان ينبغي أن يكون محلّ عبدة العِجْل من أصحاب موسى هذا المحلّ؛ لأنّ هؤلاء كلّهم قد صحبوا رسولاً جليلاً من رُسل الله سبحانه.

قال: ولو كانت الصحابة عند أنفسها بهذه المنزلة، لعلمت ذلك من حال أنفسها؛ لأنّهم أعرف بمحلّهم من عوام أهل دهرنا، وإذا قدّرت أفعال بعضهم ببعضٍ دلّتك على أنّ القصّة كانت على خلاف ما قد سبق إلى قلوب الناس اليوم، هذا عليٌّ، وعمّار، وأبو الهيثم بن التّيهان، وخزيمة بن ثابت، وجميع مَنْ كان مع عليٍّ عليه السلام من المهاجرين والأنصار، لم يروا أن يتغافلوا عن طلحة والزبير حتّى فعلوا بهما وبمن معهما ما يُفعل بالشُّراة في عصرنا، وهذا طلحة والزبير وعائشة ومَنْ كان معهم وفي جانبهم لم يروا أن يمسكوا عن عليٍّ حتّى قصدوا له كما يُقصد للمتغلّبين في زماننا، وهذا معاوية وعمرو لم يَرَيا عليّاً بالعين التي يرى بها العامّي صديقه أو جاره، ولم يقصّرا دون ضرب وجهه بالسيف ولعنه ولعن أولاده وكلّ مَنْ كان حيّاً من أهله وقتل أصحابه، وقد لعنهما هو أيضاً في الصلوات المفروضات،

---

(١) سورة الأعراف ٧: ١٧٥.

ولعن معهما أبا الأعور السلمي وأبا موسى الأشعري، وكلاهما من الصحابة، وهذا سعد بن أبي وقّاص ومحمّد بن مسلمة وأُسامة بن زيد وسعيد بن ابن زيد بن عمرو بن نُفيل وعبد الله بن عمر، وحسّان بن ثابت وأنس بن مالك لم يروا أن يقلّدوا عليّاً في حرب طلحة، ولا طلحة في حرب عليٍّ، وطلحة والزبير بإجماع المسلمين أفضل من هؤلاء المعدودين؛ لأنّهم قد زعموا أنّهم قد خافوا أن يكون عليٌّ قد غلط وزلّ في حربهما، وخافوا أن يكونا قد غلطا وزلّا في حرب عليٍّ، وهذا عثمان قد نفى أبا ذرّ إلى الرّبذة كما يُفعل بأهل الخَنَا والريب، وهذا عمّار وابن مسعود تلقّيا عثمان بما تلقّياه به لمّا ظهر لهما ـ بزعمهما ـ منه ما وَعَظاه لأجله، ثمّ فعل بهما عثمان ما تناهى إليكم، ثمّ فعل القوم بعثمان ما قد علمتم وعلم الناس كلّهم، وهذا عمر يقول في قصّة الزّبير بن العوام لمّا استأذنه في الغزو: ها إنّي مُمسكٌ بباب هذا الشِّعب أن يتفرّق أصحاب محمّد في الناس فيضلّوهم، وزعم أنّه وأبا بكر كانا يقولان: إنّ عليّاً والعبّاس في قصّة الميراث زعماهما كاذبَين ظالمَين فاجرَين، وما رأينا عليّاً والعبّاس اعتذرا ولا تنصّلا، ولا نقل أحد من أصحاب الحديث ذلك، ولا رأينا أصحاب رسول الله ﷺ أنكروا عليهما ما حكاه عمر عنهما، ونسبه إليهما، ولا أنكروا أيضاً على عمر قوله في أصحاب رسول الله ﷺ أنّهم يريدون إضلال الناس ويهمون به، ولا أنكروا على عثمان دَوْسَ بطن عمّار، ولا كَسْر ضِلَع ابن مسعود، ولا على عمّار وابن مسعود ما تلقّيا به عثمان كإنكار العامّة اليوم الخوض في حديث الصحابة، ولا اعتقدت الصحابة في أنفسها ما تعتقده العامّة فيها، اللّهمّ إلّا أن يزعموا أنّهم أعرف بحقّ القوم منهم.

وهذا عليٌّ وفاطمة والعبّاس ما زالوا على كلمة واحدة يكذّبون الرواية «نحن معاشر الأنبياء لا نُورّث» ويقولون: إنّها مُختلقة، قالوا: وكيف كان النبيّ ﷺ يعرّف هذا الحكم غيرنا ويكتمه عنّا ونحن الورثة، ونحن أولى الناس بأن يُؤدّي هذا الحكم إليه ؟

وهذا عمر بن الخطّاب يشهد لأهل الشورى أنّهم النفر الذي توفّي النبيّ ﷺ وهو عنهم راضٍ، ثمّ أمر بضرب أعناقهم إن تأخّروا عن فصل حال الإمامة، هذا بعد أن ثلبَهم، وقال في حقّهم ما لو سمِعَتْه العامّة اليومَ من قائلٍ لوضعت ثوبه في عنقه سَحْباً إلى السلطان، ثمّ شَهِدت عليه بالرفض واستحلّت دمه، فإن كان الطعن على بعض الصحابة رفضاً فعمر ابن الخطّاب أرفض الناس وإمام الروافض كلّهم.

ثمّ ما شاع واشتهر من قول عمر: كانت بيعة أبي بكر فَلْتَة، وقى الله المسلمين شرّها فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه. وهذا طعن في العَقْد، وقَدْح في البيعة الأصليّة.

ثمّ ما نُقل عنه من ذكر أبي بكر في صلاته، وقوله عن عبد الرحمن ابنه: دويبة سوء ولَهو خير من أبيه.

ثمّ عمر هو القائل في سعد بن عبادة وهو رئيس الأنصار وسيّدها: اقتلوا سعداً، اقتلوه، فإنّه منافق، وقد شتم أبا هريرة وطعن في روايته، وشتم خالد بن الوليد وطعن في دينه، وحكم بفسقه وبوجوب قتله، وخوّن عمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان ونسبهما إلى سرقة مال الفيء واقتطاعه، وكان سريعاً إلى المساءة، كثير الجَبه والشتم والسبّ لكلّ أحدٍ، وقلّ أن يكون في الصحابة مَنْ سَلِم من معرّة لسانه أو يده، ولذلك

أبغضوه وملّوا أيّامه مع كثرة الفتوح فيها ، فهلّا احترم عمر الصحابة كما تحترمهم العامّة ، إمّا أن يكون عمر مخطئاً ، وإمّا أن تكون العامّة على الخطأ ، فإن قالوا : عمر ما شتم ولا ضَربَ ولا أساءَ إلّا إلى عاصٍ مستحقّ لذلك ، قيل لهم : فكأنّا نحن نقول : إنّنا نريد أن نبرأ ونعادي مَنْ لا يستحقّ البراءة والمعاداة ، كلّا ما قلنا هذا ، ولا يقول هذا مسلم ولا عاقل ، وإنّما غرضنا الذي إليه يجري كلامنا هذا أن نوضّح أنّ الصحابة قوم من الناس ، لهم ما للناس وعليهم ما عليهم ، مَنْ أساء منهم ذممناه ، ومَنْ أحسن حمدناه ، وليس لهم على غيرهم من المسلمين كبير فضل إلّا مشاهدة النبيّ صلى الله عليه وآله ومعاصرته لا غير ، بل ربّما كانت ذنوبهم أفحش من ذنوب غيرهم ؛ لأنّهم شاهدوا الأعلام والمعجزات ، فقربت اعتقاداتهم من الضرورة ، ونحن لم نشاهد ذلك ، وكانت عقائدنا محض النظر والفكر ، وتعرضه الشبهة والشكوك ، فمعاصينا أخفّ؛ لأنّا أعذر .

ثمّ نعود الى ما كُنّا فيه ، فنقول : وهذه عائشة أُمّ المؤمنين خرجت بقميصِ رسول الله صلى الله عليه وآله فقالت للناس : هذا قميصُ رسول الله صلى الله عليه وآله لم يَبلَ وعثمان قد أبلى سُنّته ، ثمّ تقول : اقتلوا نعثلاً ، ثمّ لم ترض بذلك حتّى قالت : أشهد أنّ عثمان جيفةٌ على الصراط غداً ، فمن الناس مَنْ يقول : روت في ذلك خبراً ، ومَنْ يقول : هو موقوف عليها ، وبدون هذا لو قاله إنسانٌ اليوم يكون عند العامّة زنديقاً ، وقد حُصر عثمان ، حصره أعيان الصحابة ، فما كان أحد يُنكر ذلك ، ولا يُعظمه ولا يسعى في إزالته ، وإنّما أنكروا على مَنْ أنكر علىٰ المحاصرين له ، وهو رجل كما علمتم من وجوه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ، ثمّ هو من أشرافهم ، ثمّ هو أقرب إليه من

أبي بكر وعمر، وهو مع ذلك إمام المسلمين، والمختار منهم للخلافة، وللإمام حقٌّ على رعيّته عظيم، فإن كان القوم قد أصابوا فإذاً ليست الصحابة في الموضع الذي وصفتها به العامّة، وإن كانوا ما أصابوا، فهذا هو الذي نقول من أنّ الخطأ جائز على آحاد الصحابة، كما يجوز على آحادنا اليوم، ولسنا نقدح في الإجماع، ولا ندّعي إجماعاً حقيقيّاً على قتل عثمان، وإنّما نقول: إنّ كثيراً من المسلمين فعلوا ذلك، والخصم يسلّم أنّ ذلك كان خطأً، فقد سلّم أنّ الصحابي يجوز أن يخطئ وهو المطلوب.

وهذا المغيرة بن شعبة، وهو من الصحابة، ادُّعي عليه الزنا وشهد عليه قوم بذلك عند عمر، فلم ينكر ذلك، ولا قال: هذا محال وباطل؛ لأنّ هذا صحابيٌّ من صحابة رسول الله ﷺ لا يجوز عليه الزنا. وهلّا أنكر على الشهود، وقال لهم: ويحكم هلّا تغافلتم عنه لمّا رأيتموه يفعل ذلك، فإنّ الله تعالى قد أوجب الإمساك عن مساوي أصحاب رسول الله ﷺ وأوجب الستر عليهم، وهلّا تركتموه لرسول الله ﷺ في قوله: «دعوا لي أصحابي» ما رأينا عمر إلّا قد انتصب لسماع الدعوى وقبول الشهادة، وأقبل يقول للمغيرة: يا مغيرة، ذهب ربعك، يا مغيرة، ذهب نصفك، يا مغيرة، ذهب ثلاثة أرباعك، حتّى اضطرب الرابع، فجُلد الثلاثة، وهلّا قال المغيرة لعمر: كيف تسمع فيّ قول هؤلاء وليسوا من الصحابة، وإنّي من الصحابة، ورسول الله ﷺ قد قال: «أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم»، ما رأيناه قال ذلك، بل استسلم لحكم الله تعالى، وها هنا مَنْ هو أشدّ من المغيرة وأفضل، قدامةُ بن مظعون لمّا شرب الخَمر في أيّام عمر فأقام عليه الحدّ وهو رجل من عِلْية الصحابة ومن أهل بدر، المشهود لهم بالجنّة،

فلم يردّ عمر الشهادة، ولا دَرَأ عنه الحدّ لعلّة أنّه بدريّ، ولا قال: قد نهى رسول الله ﷺ عن ذكر مساوي الصحابة، وقد ضرب عمر أيضاً ابنه حدّاً فمات، وكان ممّن عاصر رسول الله ﷺ ولم تمنعه معاصرته له من إقامة الحدّ عليه.

وهذا عليٌّ عليه السلام يقول: «ما حدّثني أحدٌ بحديثٍ عن رسول الله ﷺ إلّا استحلفته عليه» أليس هذا اتّهاماً لهم بالكذب؟ وما استثنى أحداً من المسلمين إلّا أبا بكر على ما ورد به الخبر، وقد صرّح غير مرّة بتكذيب أبي هُريرة وقال: لا أحد أكذب من هذا الدَّوْسي على رسول الله ﷺ، وقال أبو بكر في مرضه الذي مات فيه: وَدَدتُ أنّي لم أكشف بيت فاطمة ولو كان أُغلِق على حربٍ، فندم والندم لا يكون إلّا عن ذنبٍ.

ثمّ ينبغي للعاقل أن يفكّر في تأخّر عليٍّ عن بيعة أبي بكر ستّة أشهر إلى أن ماتت فاطمة، فإن كان مصيباً فأبو بكر على الخطأ في انتصابه في الخلافة، وإن كان أبو بكر مصيباً فعليٌّ على الخطأ في تأخّره عن البيعة وحضور المسجد.

ثمّ قال أبو بكر في مرض موته أيضاً للصحابة: فلمّا استخلفتُ عليكم خيركم في نفسي - يعني عمر - فكلّكم وَرِمَ لذلك أنفه، يريد أن يكون الأمر له، فلمّا رأيتم الدنيا قد جاءت، أما والله لتتّخذنّ ستائر الديباج ونضائد الحرير، أليس هذا طعناً في الصحابة وتصريحاً بأنّه قد نسبهم إلى الحسد لعمر؟ لما نصّ عليه بالعهد ولقد قال له طلحة لمّا ذكر عمر للأمر: ماذا تقول لربّك إذا سألك عن عباده، وقد ولّيت عليهم فظّاً غليظاً، فقال أبو بكر: أجلسوني أجلسوني، بالله تخوّفني، إذا سألني قلت: ولّيت عليهم

خير أهلك ، ثمّ شتمه بكلام كثير منقول ، فهل قول طلحة إلّا طعنٌ في عمر ؟ وهل قول أبي بكر إلّا طعنٌ في طلحة ؟

ثمّ الذي كان بين أُبيّ بن كعب وعبدالله بن مسعود من السباب ، حتى نفى كلُّ واحدٍ منهما الآخَر عن أبيه ، وكلمة أُبيّ بن كعب مشهورة منقولة : ما زالت هذه الأُمّة مكبوبة على وجهها منذ فقدوا نبيّهم ، وقوله : ألا هلك أهل العقيدة ، والله ، ما أسفي[١] عليهم إنّما أسفي[٢] على مَنْ يضلّون من الناس .

وقول عبدالرحمن بن عوف : ما كنت أرى أن أعيش حتّى يقول لي عثمان : يا منافق ، وقوله : لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما ولّيت عثمان شسع نَعلي ، وقوله : اللّهمّ إنّ عثمان قد أبى أن يقيم كتابك فافعل به وافعل .

وقال عثمان لعليٍّ عليه‌السلام في كلامٍ دار بينهما : أبو بكر وعمر خير منك ، فقال عليٌّ : «كذبت ، أنا خير منك ومنهما ، عبدت الله قبلهما ، وعبدته بعدهما» .

وروى سُفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار ، قال : كنت عند عروة بن الزبير ، فتذاكرنا كم أقام النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله بمكّة بعد الوحي ؟ فقال عروة : أقام عشراً ، فقلت : كان ابن عبّاس يقول : ثلاث عشرة ، فقال : كذب ابن عبّاس .

وقال ابن عبّاس : المتعة حلال ، فقال له جُبير بن مطعم : كان عمر ينهى عنها ، فقال يا عُدَيّ نفسه ، من هاهنا ضللتم ، أُحدّثكم عن رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله وتحدّثني عن عمر .

وجاء في الخبر عن عليٍّ عليه‌السلام : «لو[لا][٣] ما فعل ابن الخطّاب في

(١ و ٢) كذا في النسخ ، وفي المصدر : آسى .

(٣) ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر .

المُتعة ما زنى إلّا شقيّ» : وقيل : ما زنى إلّا شفًا ، أي قليلاً .

وأمّا سبّ بعضهم بعضاً ، وقدح بعضهم في المسائل الفقهيّة فأكثر مِنْ أن يُحصى ، مثل قول ابن عبّاس وهو يردّ على زيد مذهبه العول في الفرائض ، وقال : مَنْ شاء باهلتُه ، إنّ الذي أحصى رمل عالج أعدل من أن يجعل في مالٍ نصفاً ونصفاً وثُلثاً ، هذان النصفان قد ذهبا بالمال ، فأين موضع الثُّلث ؟

ومثل قول أُبيّ بن كعب في القرآن : لقد قرأت القرآن وزيدٌ هذا غلام ذو ذؤابتين يلعب بين صبيان اليهود في المكتب .

وقال عليٌّ عليه السلام في أُمّهات الأولاد وهو على المنبر : «كان رأيي ورأي عمر أن لا يُبعنَ ، وأنا أرى الآن بيعهنّ» فقام إليه عبيدة السلماني فقال له : رأيك في الجماعة أحبّ إلينا من رأيك في الفرقة .

وكان أبو بكر يرى التسوية في قسمة الغنائم ، وخالفه عمر وأنكر فعله .

وأنكرت عائشة على أبي سَلمة بن عبد الرحمن خلافه على ابن عبّاس في عدّة المتوفّى عنها زوجها وهي حامل ، وقالت : فرّوج يصقع مع الديكة .

وأنكرت الصحابة على ابن عبّاس قوله في الصرف ، وسفّهوا رأيه ، حتّى قيل : إنّه تاب من ذلك عند موته .

واختلفوا في حدّ شارب الخمر حتّى خطّأ بعضهم بعضاً .

وروى بعض الصحابة عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال : «الشؤم في ثلاثة : المرأة ، والدار ، والفرس» فأنكرت عائشة ذلك وكذّبت الراوي وقالت : إنّما قال عليه السلام ذلك حكايةً عن غيره .

وروى أيضاً بعض الصحابة عنه صلى الله عليه وآله أنّه قال : «التاجر فاجر» فأنكرت

عائشة ذلك وقالت: إنّما قاله في تاجرٍ دلّس.

وأنكر قوم من الأنصار رواية أبي بكر: الأئمّة من قريش، ونسبوه إلى افتعال هذه الكلمة.

وكان أبو بكر يقضي بالقضاء، فينقضه عليه أصاغر الصحابة، كبلال وصهيب ونحوهما، قد روي ذلك في عدّة قضاياه.

وقيل لابن عبّاس: إنّ عبدالله بن الزبير يزعم أنّ موسى صاحب الخضر ليس موسى بني إسرائيل، فقال: كذب عدوّ الله، أخبرني أُبيّ بن كعب قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله، وذكر الكلام الذي يدلّ على أنّ موسى صاحب الخضر هو موسى بني إسرائيل.

وباع معاوية أواني ذهب وفضّة بأكثر من وزنها، فقال له أبو الدرداء: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله ينهى عن ذلك، فقال معاوية: أمّا أنا فلا أرى به بأساً، فقال أبو الدرداء: مَنْ عذيري من معاوية، أُخبره عن رسول الله صلى الله عليه وآله وهو يخبرني عن رأيه، لا أساكنك بأرضٍ أبداً.

وطعن ابن عبّاس في خبر أبي هُريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «إذا استيقظ أحدكم فلا يُدخلنّ يده في الإناء حتىّ يتوضّأ»، وقال: وما نصنع بالمهراس.

وقال عليٌّ عليه السلام لعمر وقد أفتاه الصحابة في مسألةٍ وأجمعوا: «إن كانوا راقبوك فقد غشّوك، وإن كان جهد رأيهم فقد أخطأوا».

وقال ابن عبّاس ألا يتّقي الله زيد بن ثابت، يجعل ابن الابن ابناً، ولا يجعل أب الأب أباً.

وقالت عائشة: أخبروا زيد بن أرقم أنّه قد أحبط جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وآله.

وأنكرت الصحابة على أبي موسى قوله: إنّ النوم لا ينقض الوضوء، ونسبته إلى الغفلة وقلّة التحصيل، وكذلك أنكرت على أبي طلحة الأنصاري قوله: إنّ أكل البَرَد لا يفطّر الصائم، وهَزِئت به ونسبته إلى الجهل.

وسمع عمر عبد الله بن مسعود وأُبيّ بن كعب يختلفان في صلاة الرجل في الثوب الواحد، فصعد المنبر وقال: إذا اختلف اثنان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله فعن أيّ فتياكم يصدر المسلمون، لا أسمع رجلين يختلفان بعد مقامي هذا إلّا فعلت وصنعت.

وقال جرير بن كليب: رأيت عمر ينهى عن المتعة، وعليٌّ عليه السلام يأمر بها، فقال[1]: إنّ بينكما لشرّاً، فقال عليٌّ عليه السلام: «ليس بيننا إلّا الخير، لكن خيرُنا أتبعُنا لهذا الدين».

قال هذا المتكلّم: وكيف يصحّ أن يقول رسول الله صلى الله عليه وآله: «أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم»، لا شبهة أنّ هذا يوجب أن يكون أهل الشام في صفّين على هدى، وأن يكون أهل العراق أيضاً على هدى، وأن يكون قاتل عمّار بن ياسر مهتدياً. وقد صحّ الخبر الصحيح أنّه صلى الله عليه وآله قال له: «تقتلك الفئة الباغية» وقال في القرآن: ﴿**فَقَـٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ**﴾[2]، فدلّ على أنّها ما دامت موصوفة بالمقام على البَغي مفارقة لأمر الله، ومَنْ يفارق أمر الله لا يكون مهتدياً.

وكان يجب أن يكون بسر بن أرطاة الذي ذَبَحَ ولدي عبيدالله بن

---

(١) كذا في النسخ، والصحيح: «فقلت»، كما في المصدر.

(٢) سورة الحجرات ٤٩: ٩.

عبّاس صغيرين مهتدياً ؛ لأنّ بسراً من الصحابة أيضاً ، وكان يجب أن يكون عمرو بن العاص ومعاوية اللّذان كانا يلعنان عليّاًعليه‌السلام في أدبار الصلوات وولديه مهتديين ، وقد كان في الصحابة مَنْ يزني ومَنْ يشرب الخمر كأبي محجن الثقفي ، ومَنْ يرتدّ عن الإسلام كطلحة بن خويلد ، فيجب أن يكون كلّ مَنْ اقتدى بهؤلاء في أفعالهم مهتدياً .

قال : وإنّما هذا من موضوعات متعصّبة الأُمويّة ، فإنّ لهم مَنْ ينصرهم بلسانه وبوضعه الأحاديث إذا عجز عن نصرهم بالسيف .

قال : وكذلك القول في الحديث الآخَر ، وهو قوله : «القرن الذي أنا فيه» وممّا يدلّ على بطلانه أنّ القرن الذي جاء بعده بخمسين سنة شرّ قرون الدنيا ، وهو أحد القرون التي ذكرها في النصّ ، وكان ذلك القرن هو القرن الذي قُتل فيه الحسينعليه‌السلام وأُوقع بالمدينة ، وحوصرت مكة ، ونُقضت الكعبة ، وشربت خلفاؤه والقائمون مقامه والمنتصبون في منصب النبوّة الخمور ، وارتكبوا الفجور ، كما جرى ليزيد بن معاوية ، وليزيد بن عاتكة ، والوليد بن يزيد ، وأُريقت الدماء الحرام ، وقُتل المسلمون ، وسُبي الحريم ، واستُعبد أبناء المهاجرين والأنصار ، ونُقش على أيديهم كما يُنقش على أيدي الروم ، وذلك في خلافة عبدالملك وإمرة الحجّاج .

وإذا تأمّلت كتب التواريخ وجدت الخمسين الثانية شرّاً كلّها لا خير فيها ، ولا في رؤسائها وأُمرائها ، والناس برؤسائهم وأُمرائهم ، والقرن خمسون سنة ، فكيف يصحّ هذا الخبر ؟

قال: فأمّا ما ورد في القرآن: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾(١) وقوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ﴾(٢)، وقول النبيّ صلى الله عليه وآله: «إنّ الله اطّلع على أهل بدر» إن كان الخبر صحيحاً فكلّه مشروط بسلامة العاقبة، ولا يجوز أن يخبر الحكيم مكلّفاً غير معصومٍ بأنّه لا عقاب عليه، فليفعل ما شاء.

قال هذا المتكلّم: ومَنْ أنصف وتأمّل أحوال الصحابة وجَدَهم [مثلنا] يجوز عليهم ما يجوز علينا، ولا فرق بيننا وبينهم إلّا بالصحبة لا غير، فإنّ لها منزلةً وشرفاً، لكن لا إلى حدٍّ يمتنع على كلّ مَنْ رأى الرسول صلى الله عليه وآله أو صحبه يوماً أو شهراً أو أكثر من ذلك أن يخطئ ويزلّ، ولو كان هذا صحيحاً ما احتاجت عائشة إلى نزول براءتها من السماء، بل كان رسول الله صلى الله عليه وآله من أوّل يوم يعلم كذب أهل الإفك؛ لأنّها زوجته، وصحبتها له آكد من صحبة غيرها. وصفوان بن المعطّل أيضاً كان من الصحابة، فكان ينبغي أن لا يضيق صدر رسول الله صلى الله عليه وآله ولا يَحمل ذلك الهمّ والغمّ الشديدين اللَّذَيْن حملهما، ويقول: صفوان من الصحابة وعائشة من الصحابة، والمعصية عليهما ممتنعة.

وأمثال هذا كثيرة، وأكثر من الكثير لمن أراد أن يستقرئ أحوال القوم، وقد كان التابعون يسلكون بالصحابة هذا المسلك، ويقولون في العصاة منهم [مثل] هذا القول: وإنّما اتّخذهم العامّة أرباباً بعد ذلك.

قال: ومَن الذي يجترئ على القول بأنّ أصحاب محمّد صلى الله عليه وآله لا تجوز

---

(١) سورة الفتح ٤٨ : ١٨.

(٢) سورة الفتح ٤٨ : ٢٩.

البراءة من أحدٍ منهم وإن أساء وعصى بعد قول الله تعالى للّـذين شـرّفوا برؤيته : ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[1] وبعد قوله : ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾[2] وبـعد قوله : ﴿فَاحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾[3] إلّا مَـنْ لا فهم له ولا نظر معه ، ولا تمييز عنده .

قال : ومَنْ أحبّ أن ينظر إلى اختلاف الصحابة ، وطعن بعضهم في بعضٍ ، وردّ بعضهم على بعضٍ ، وما ردّ به التابعون عليهم واعـترضوا بـه أقوالهم ، واختلاف التابعين أيضاً فيما بينهم ، وقدح بـعضهم فـي بـعضٍ ، فلينظر في كتاب النظّام .

قال الجاحظ : كان النظّام أشدّ الناس إنكاراً على الرافـضة ؛ لطـعنهم على الصحابة ، حتّى إذا ذكر الفُتيا وتنقّل الصحابة فيها ، وقضاياهم بالأُمور المختلفة ، وقول مَن استعمل الرأي فـي ديـن الله انـتظم مـطاعن الرافـضة وغيرها ، وزاد عليها ، وقال في الصحابة أضعاف قولها .

قال : وقال بعض رؤساء المعتزلة : غلط أبي حنيفة في الأحكام عظيم ؛ لأنّه أضلّ خلقاً ، وغلط حمّاد أعظم من غلط أبي حنيفة ؛ لأنّ حمّاداً أصل أبي حنيفة الذي منه تفرّع ، وغلط إبراهيم أغلط وأعظم من غلط حـمّاد ؛ لأنّه أصل حمّاد ، وغلط علقمة والأسود أعظم من غلط إبـراهـيم ؛ لأنـهما

---

(١) سورة الزمر ٣٩ : ٦٥

(٢) سورة يونس ١٠ : ١٥ .

(٣) سورة ص٣٨ : ٢٦ .

أصله الذي عليه اعتمد، وغلط ابن مسعود أعظم من غلط هؤلاء جميعاً؛ لأنّه أوّل مَنْ بدر إلى وضع الأديان برأيه، وهو الذي قال: أقول فيها برأيي، فإن يكن صواباً فمن الله، وإن يكن خطأً فمنّي.

قال: واستأذن أصحاب الحديث على ثمامة بخراسان حيث كان مع الرشيد بن المهديّ، فسألوه كتابه الذي صنّفه على أبي حنيفة في اجتهاد الرأي، فقال: لست على أبي حنيفة كتبت ذلك الكتاب، وإنّما كتبته على علقمة، والأسود، وعبدالله بن مسعود؛ لأنّهم الذين قالوا بالرأي قبل أبي حنيفة.

قال: وكان بعض المعتزلة أيضاً إذا ذكر ابن عبّاس استصغره وقال: صاحب الذؤابة يقول في دين الله برأيه.

وذكر الجاحظ في كتابه المعروف بكتاب التوحيد: أنّ أبا هريرة ليس بثقةٍ في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: ولم يكن عليٌّ عليه السلام يوثّقه في الرواية بل يتّهمه، ويقدح فيه، وكذلك عمر وعائشة.

وكان الجاحظ يفسّق عمر بن عبدالعزيز ويستهزئ به ويكفّره، وعمر بن عبد العزيز وإن لم يكن من الصحابة، فأكثر العامّة يرى له من الفضل ما يراه لواحدٍ من الصحابة.

قال: وكيف يجوز أن نحكم حكماً جزماً أنّ كلّ واحدٍ من الصحابة عَدْل، ومن جملة الصحابة الحكم بن أبي العاص، وكفاك به عدوّاً مبغضاً لرسول الله صلى الله عليه وآله، ومن الصحابة الوليد بن عقبة الفاسق بنصّ الكتاب، ومنهم حبيب بن مَسْلَمَة الذي فَعَل ما فَعَل بالمسلمين في دولة معاوية، وبسر بن أرطاة عدوّ الله وعدوّ رسوله، وفي الصحابة كثير من المنافقين

لا يعرفهم الناس. وقال كثير من المسلمين: مات رسول الله ﷺ ولم يعرّفه الله كلّ المنافقين بأعيانهم وإنّما [كان][١] يعرف قوماً منهم ولم يُعلم بهم أحداً إلّا حذيفة فيما زعموا، فكيف يجوز أن نحكم حكماً جزماً أنّ كلّ واحدٍ ممّن صحب رسول الله ﷺ أو رآه أو عاصره عَدْل مأمون، لا يقع منه خطأ ولا معصية، ومَن الذي يمكنه أن يتحجّر واسعاً كهذا التحجير، أو يحكم هذا الحكم؟

قال: والعجب من الحشويّة وأصحاب الحديث أنّهم يجادلون على معاصي الأنبياء، ويُثبتون أنّهم عصوا الله تعالى، وينكرون على مَنْ ينكر ذلك، ويطعنون فيه، ويقولون: قدريّ معتزليّ، وربمّا قالوا: ملحد مخالف لنصّ الكتاب، فتارة يقولون: إنّ يوسف قعد من امرأة العزيز مقعد الرجل من المرأة، وتارة يقولون: إنّ داوُد قتل أوريا لينكح امرأته، وتارة يقولون: إنّ رسول الله ﷺ كان كافراً ضالاً قبل النبوّة، وربّما ذكروا زينب بنت جحش وقصّة الفداء يوم بدر.

فأمّا قدحهم في آدم عليه السلام، وإثباتهم معصيته ومناظرتهم مَنْ ينكر ذلك فهو دأبهم ودَيْدَنهم، فإذا تكلّم واحد في عمرو بن العاص أو في معاوية وأمثالهما ونسبهم إلى المعصية وفعل القبيح، احمرّت وجوههم، وطالت أعناقهم، وتخازرت أعينهم، وقالوا: مبتدع رافضيّ يسبّ الصحابة، ويشتم السلف، فإن قالوا: إنّما اتّبعنا في ذكر معاصي الأنبياء نصوصَ الكتاب، قيل لهم: فاتّبعوا في البراءة من جميع العصاة نصوصَ الكتاب، فإنّ الله تعالى قال: ﴿**لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ**

---

(١) ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر.

وَرَسُولَهُ﴾(١)، وقال: **﴿فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾**(٢)، وقال: **﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾**(٣).

ثمّ يسألون عن بيعة عليٍّ هل هي صحيحة لازمة لكلّ الناس؟ فلابدّ من «بَلَى»، فيقال لهم: فإذا خرج على الإمام الحقّ خارج أليس يجب على المسلمين قتاله حتّى يعود إلى الطاعة؟ فهل يكون هذا القتال إلّا البراءة التي نذكرها؛ لأنّه لا فرق بين الأمرين، وإنّما برئنا منهم لأنّا لسنا في زمانهم، فيمكننا أن نقاتل بأيدينا، فقصارى أمرنا أن نبرأ منهم ونلعنهم، ويكون ذلك عوضاً عن القتال الذي لا سبيل لنا عليه.

قال هذا المتكلّم: على أنّ النظّام وأصحابه ذهبوا إلى أنّه لا حُجّة في الإجماع، وأنّه يجوز أن تجتمع الأُمّة على الخطأ، وعلى المعصية، وعلى الفسق، بل على الردّة، وله كتاب موضوع في الإجماع يطعن في أدلّة الفقهاء، ويقول: إنّها ألفاظ غير صريحة في كون الإجماع حجّةً، نحو قوله: **﴿جَعَلْنَـٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾**(٤)، وقوله: **﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾**(٥)، وقوله: **﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾**(٦).

وأمّا الخبر الذي صورته: «لا تجتمع أُمّتي على الخطأ» فخبر واحد، وأمثل دليلٍ للفقهاء قولهم: إنّ الهمم المختلفة والآراء المتباينة، إذا كان

---

(١) سورة المجادلة ٥٨ : ٢٢.
(٢) سورة الحجرات ٤٩ : ٩.
(٣) سورة النساء ٤ : ٥٩.
(٤) سورة البقرة ٢ :١٤٣.
(٥) سورة آل عمران ٣ : ١١٠.
(٦) سورة النساء ٤ : ١١٥.

أربابُها كثيرة عظيمة ، فإنّه يستحيل إجماعهم على الخطأ ، وهذا باطل باليهود والنصارى وغيرهم من فِرَق الضلال . هذه خلاصة ما كان النقيب أبو جعفر علّقه بخطّه من الجزء الذي أقرأناه[١] . انتهى .

أقول : لا يخفى أنّ هذا كلام شافٍ وافٍ نافع لكثير ممّا مرّ في المقدّمة وغيرها ، سيّما ما في المقالة السادسة من المقصد الثاني ، فمن لاحظ مع ما ذكرناه في تلك المواضع هذا الكلام حصل له الجزم بتلك المطالب جزماً أوضح من الشمس في رابعة النهار ، والله الهادي .

وفي روضة الواعظين : قال جابر بن عبد الله الأنصاري : سألتُ رسولَ الله صلى الله عليه وآله عن ميلاد أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام ، فقال : «آه آه ، لقد سألتني عن خير مولود وُلد بعدي على سُنّة المسيح عليه السلام ، إنّ الله تبارك وتعالى خلقني وعليّاً من نورٍ واحد من قبل أن يخلق الخلق بخمسمائة ألف عام ، فكنّا نسبّح الله ونقدّسه ، فلمّا خلق الله تعالى آدم عليه السلام قذف بنا في صلبه ، فاستقررت أنا في جنبه الأيمن وعليٌّ في الأيسر ، ثمّ نقلنا من صلبه في الأصلاب الطاهرات إلى الأرحام الطيّبة ، فلم نزل كذلك حتّى أطلعني الله تبارك وتعالى من ظهر طاهر وهو عبدالله بن عبدالمطّلب فاستودعني خير رحم ، وهي آمنة ، ثمّ أطلع الله تبارك وتعالى عليّاً من ظهر طاهر ، وهو أبو طالب ، واستودعه خير رحم ، وهي فاطمة بنت أسد» .

ثمّ قال : «يا جابر : ومن قبل أن وقع عليٌّ في بطن أُمّه كان في زمانه رجل عابد راهب يقال له : المثرم بن رعيب بن الشيقنام ، وكان مذكوراً في العبادة ، قد عبد الله مائةً وتسعين سنة ، ولم يسأل حاجةً ، فسأل ربّه أن يُريه وليّاً له ، فبعث الله جلّ وتعالى بأبي طالب إليه ، فلمّا أن بصر به المثرم قام

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢٠ : ١٠ ـ ٣٤ .

إليه، فقبّل رأسه وأجلسه بين يديه، فقال: مَنْ أنت يرحمك الله؟ قال: رجل من تهامة، فقال: من أيّ تهامة؟ قال: من مكّة، قال: ممّن؟ قال: من عبد مناف، قال: من أيّ عبد مناف؟ قال: من بني هاشم، فوثب إليه الرّاهب، وقبّل رأسه ثانياً، وقال: الحمد لله الذي أعطاني مسألتي، ولم يمتني حتّى أراني وليّه، ثمّ قال: أبشر يا هذا، فإنّ العليّ الأعلى قد ألهمني إلهاماً فيه بشارتك، قال أبو طالب: وما هو؟ قال: ولد يخرج من صُلبك هو وليّ الله تبارك اسمه وتعالى ذكره، وهو إمام المتّقين ووصيّ رسول ربّ العالمين، فإن أدركت ذلك الولد فاقرأه منّي السلام، وقل له: إنّ المثرم يُقرؤك السلام، وهو يشهد أن لا إله الّا الله وحده لا شريك له، وأنّ محمّداً عبده ورسوله وأنّك وصيّه حقّاً، بمحمّد تتمّ النبوّة وبك تتمّ الوصيّة. قال: فبكى أبو طالب رحمه الله، وقال: ما اسم هذا المولود؟ قال: اسمه عليٌّ، فقال له أبو طالب: إنّي لا أعلم حقيقة ما تقوله إلّا ببرهان بيّن ودلالة واضحة، قال المثرم: فما تريد أن أسأل الله لك أن يعطيك في مكانك ما يكون دلالة لك؟ قال أبو طالب رحمه الله: أُريد طعاماً من الجنّة في وقتي هذا، فدعا الراهب بذلك، فما استتمّ دعاؤه حتّى أُتي بطبق عليه من فاكهة[1] الجنّة رطبة وعنبة ورمّان، فتناول أبو طالب منه رمّانة ونهض فرحاً من ساعته، حتّى رجع إلى منزله فأكلها، فتحوّلت ماءً في صُلبه، فجامع فاطمة بنت أسد فحملت بعليٍّ، وارتجّت الأرض وزُلزلت بهم أيّاماً، حتّى لقيت قريش من ذلك شدّةً وفزعوا، وقالوا: قوموا بآلهتكم إلى ذروة أبي قبيس، حتّى نسألهم أن يُسكّنوا ما نزل بكم وحلّ بساحتكم، فلمّا اجتمعوا على ذروة جبل أبي قبيس فجعل يرتجّ ارتجاجاً حتّى تدكدك بهم صمّ الصخور،

---

(١) في المصدر: «فواكه».

وتناثرت وتساقطت بهم الآلهة على وجهها، فلمّا بصروا بذلك قالوا: لا طاقة لنا بما حلّ بنا.

فصعد أبو طالب الجبل، وهو غير مكترثٍ بما هُم فيه، فقال: أيّها الناس، إنّ الله تبارك وتعالى قد أحدث في هذه الليلة حادثةً، وخلق فيها خلقاً إن لم تطيعوه، ولم تُقرّوا بولايته، ولم تشهدوا بإمامته، لم يسكن ما بكم، ولا يكون لكم بتهامة مسكن، فقالوا: يا أبا طالب: إنّا نقول بمقالتك، فبكى أبو طالب ورفع يده إلى الله عزّ وجلّ، وقال: إلهي وسيّدي، أسألك بالمحمّديّة المحمودة، وبالعلويّة العالية، وبالفاطميّة البيضاء إلّا تفضّلت على تهامة بالرأفة والرحمة، فوالذي فلق الحبّة وبرأ النسمة، لقد كانت العرب تكتب هذه الكلمات، فتدعو بها عند شدائدها في الجاهليّة وهي لا تعلمها ولا تعرف حقيقتها.

فلمّا كانت الليلة التي ولد فيها أمير المؤمنين عليه السلام أشرقت السماء بضيائها، وتضاعف نور نجومها، وأبصرت من ذلك قريش عجباً، فهاج بعضها في بعضٍ، وقالوا: حدثت في السماء حادثة، وخرج أبو طالب وهو يتخلّل سكك مكّة وأسواقها، ويقول: يا أيّها الناس، تمّت حجّة الله، وأقبل الناس يسألونه عن علّة ما يرونه من إشراق السماء، وتضاعف نور النجوم، فقال لهم: أبشروا، فقد ظهر في هذه الليلة وليٌّ من أولياء الله، يكمّل الله فيه خصال الخير، ويختم به الوصيّين، وهو إمام المتّقين، وناصر الدين، وقامع المشركين، وغيظ المنافقين، وزين العابدين، ووصيّ رسول ربّ العالمين، إمام هدى، ونجم علا، ومفتاح دُجى، ومبيد الشرك والشبهات، وهو نفس اليقين ورأس الدين، فلم يزل يكرّر هذه الكلمات والألفاظ إلى أن أصبح، فلمّا أصبح غاب عن قومه أربعين صباحاً».

قال جابر: فقلنا: يا رسول الله، إلى أين غاب؟ قال: «إنّه مضى يطلب المثرم، وكان قد مات في جبل اللّكام، فاكتم يا جابر، فإنّه من أسرار الله المكنونة وعلومه المخزونة، إنّ المثرم كان وصف لأبي طالب كهفاً في جبل اللّكام، وقال له: إنّك تجدني هنا حيّاً أو ميّتاً، فلمّا مضى أبو طالب إلى ذلك الكهف ودخل إليه وجد المثرم ميّتاً جسداً ملفوفاً في مدرعته مسجّى بها إلى قبلته، وإذا هناك حيّتان إحداهما بيضاء والأُخرى سوداء، وهُما تدفعان عنه الأذى، فلمّا بصرتا بأبي طالب غربتا في الكهف ودخل أبو طالب إليه فقال: السلام عليك يا وليّ الله ورحمة الله وبركاته، فأحيى الله تبارك وتعالى بقدرته المثرم، فقام قائماً يمسح وجهه، ويقول: أشهد أن لا اله إلّا الله وحده لا شريك له، وأنّ محمّداً عبده ورسوله، وأنّ عليّاً وليّ الله، والإمام بعد نبيّ الله، فقال أبو طالب: أبشر، فإنّ عليّاً قد طلع إلى الأرض، فقال: ما كانت علامة الليلة التي طلع فيها؟ قال أبو طالب: لمّا مضى من الليل الثُّلث أخذت فاطمة ما يأخذ النساء عند الولادة، فقلت لها: ما لكِ يا سيّدة النساء؟ قالت: إنّي أجد وهجاً، فقرأتُ عليها الإسم الذي فيه النجاة، فسكنت، فقلت لها: إنّي أنهض فآتيك بنسوة من صواحبك يُعِنْكِ على أمركِ في هذه الليلة، فقالت: رأيك يا أبا طالب، فلمّا قمت لذلك، إذ أنا بهاتف هتف من زاوية البيت، وهو يقول: أمسك يا أبا طالب، فإنّ وليّ الله لا تمسّه يد نجسة، وإذا أنا بأربع نسوة يدخلن عليها وعليهنّ ثياب كهيئة الحرير الأبيض، وإذا رائحتهنّ أطيب من المسك الأذفر، فقلن لها: السلام عليك يا وليّة الله، فأجابتهنّ، ثمّ جلسن بين يديها ومعهنّ جؤنة من فضّة، وآنسنها حتّى وُلد أمير المؤمنين عليه السلام، فلمّا ولد انتهيت إليه فإذا هو كالشمس الطالعة وقد سجد على الأرض وهو يقول:

أشهد أن لا إله إلّا الله ، وأنّ محمّداً رسول الله ، وأشهد أنّ عليّاً وصيّ محمّد رسول الله ؛ بمحمّد تختم النبوّة ، وبي تتمّ الوصيّة وأنا أمير المؤمنين ، فأخذته واحدة منهنّ من الأرض ، ووضعته في حجرها ، فلمّا نظر عليٌّ عليه‌السلام في وجهها ناداها بلسان ذلق ذرب : السّلام عليكِ يا أُمّاه ، فقالت : وعليك السلام يا بُنيّ ، فقال : ما خبر والدي ؟ قالت : في نعم الله يتقلب وفي صحبته يتنعّم ، فلمّا سمعت ذلك لم أتمالك أن قلت : يا بُنيّ ، ألست بأبيك ؟ قال : بلى ولكنّي وإيّاك من صلب آدم ، وهذه أُمّي حوّاء ، فلمّا سمعت ذلك غطّيت رأسي بردائي ، وألقيت بنفسي في زاوية البيت حياءً منها ، ثمّ دنت أُخرى ومعها جؤنة ، فأخذت عليّاً ، فلمّا نظر إلى وجهها قال : السلام عليك يا أُختي ، قالت : وعليك السلام يا أخي ، قال : فما خبر عمّي ؟ قالت : خير وهو يقرأ عليك السلام ، فقلت : يا بُنيّ ، أيّ أُخت هذه ؟ وأيّ عمّ هذا ؟ قال : هذه مريم ابنة عمران ، وعمّي عيسى بن مريم ، وطيّبته بطيبٍ كان في الجؤنة ، فأخذته أُخرىٰ منهنّ فأدرجته في ثوبٍ كان معها ، قال أبو طالب : فقلت : لو طهّرناه لكان أخفّ عليه ، وذلك أنّ العرب كانت تُطهّر أولادها ، فقالت : يا أبا طالب ، إنّه ولد طاهراً مطهّراً لا يذيقه حرّ الحديد في الدنيا إلّا على يد رجلٍ يبغضه الله ورسوله صلى‌الله‌عليه‌وآله وملائكة السماوات والأرض والبحار ، وتشتاق إليه النار ، فقلت : مَنْ هذا الرجل ؟ فقلن : ابن ملجم المرادي لعنه الله ، وهو قاتله في الكوفة سنة ثلاثين من وفاة محمّد صلى‌الله‌عليه‌وآله ، قال (أبو طالب : فأنا كنت في استماع قولهنّ ، ثمّ أخذه محمّد بن عبدالله ابن أخي من يدهنّ ووضع يده في يده وتكلّم معه وسأله عن كلّ شيءٍ ، يخاطب محمّد صلى‌الله‌عليه‌وآله عليّاً بأسرار كانت بينهما)(١) ثمّ غبن

(١) ما بين القوسين لم يرد في «س» والمصدر .

النسوة، فلم أرهنّ فقلت في نفسي: لو عرفت المرأتين الأُخريين، فألهم الله عليّاً فقال: يا أبي، أمّا المرأة الأُولى فكانت حوّاء، وأمّا التي أحضنتني فهي مريم بنت عمْران التي أحصنت فرجها، وأمّا التي أدرجتني في الثوب فهي آسية بنت مزاحم، وأمّا صاحبة الجؤنة فهي أُمّ موسى بن عمران، فالحق بالمثرم الآن فبشِّره وخبِّره بما رأيت، فإنّه في كهف كذا في موضع كذا، فلمّا فرغ من المناظرة مع محمّد ابن أخي ومن مناظرتي عاد إلى طفوليّته الأُولى، فخرجت حتّى أتيتك وأنّه وصف الحيّتين، فقلت: أتيتك أُبشّرك بما عاينتُه وشاهدتُ من ابني عليّ، فبكى المثرم، ثمّ سجد شكراً لله، ثمّ تمطّى فقال: غطِّني بمدرعتي، فغطّيته فإذا أنا به ميّت كما كان، فأقمت ثلاثاً أُكلّم فلا أُجاب، فاستوحشت لذلك فخرجت الحيّتان فقالتا لي: السلام عليك يا أبا طالب، فأجبتهما، فقالتا لي: الحق بوليّ الله، فإنّك أحقّ بصيانته وحفظه من غيرك، فقلت لهما: مَنْ أنتما؟ قالتا: نحن عمله الصالح خلقنا الله من خيرات عمله، فنحن نذبّ عنه الأذى إلى أن تقوم الساعة، فإذا قامت الساعة كان أحدنا قائده والآخَر سائقه ودليله إلى الجنّة، ثمّ انصرف أبو طالب رضي الله عنه إلى مكّة».

قال جابر: فقلت: يا رسول الله، أكثر الناس يقولون: إنّ أبا طالب مات كافراً، قال: «يا جابر، ربّك أعلم بالغيب، إنّه لمّا كانت الليلة التي أُسري بي فيها إلى السماء، انتهيت إلى العرش، فرأيت أربعة أنوار، فقلت: إلهي ما هذه الأنوار؟ فقال: يا محمّد، هذا عبدالمطّلب، وهذا أبو طالب، وهذا أبوك عبدالله، وهذا أخوك طالب، فقلت: إلهي وسيّدي فبما نالوا هذه الدرجة؟ قال: بكتمانهم الإيمان وإظهارهم الكفر، وصبرهم على ذلك حتّى

ماتوا عليه» صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين[١].

وفي كتاب الفضائل بإسناده عن جابر مثله[٢]، وفي جامع الأخبار بالإسناد الصحيح عن الصدوق رضي الله عنه، بإسناده عن جابر مثله[٣].

قال شيخنا ـ قدّس الله تعالى روحه ـ في البحار في شرح قوله صلى الله عليه وآله: «بعدي»، أي: بحسب الرتبة، ويحتمل الزمان. وقوله صلى الله عليه وآله: «على سُنّة المسيح» إمّا لخفاء ولادته وكون مَنْ حضر عند ذلك الحوريّات والنساء المقدّسات، أو لما يقال فيه ما قيل في عيسى بن مريم. قولها: «وهجاً» بالفتح والتحريك، أي توقّداً وحرارةً. والجؤنة بالضمّ: سفط مغشيٌّ بجلد ظرف لطيب العطّار. وقوله: «لا يذيقه حرّ الحديد»، أي: في غير المحاربة، أو غير ما يختار سببه لوجه الله. وقوله: «وإنّه وصف»، أي: أمير المؤمنين عليه السلام، ويحتمل أبا طالب.

قال: ثمّ إنّه ينبغي أن يُحمل الخبر على أنّه وقعت تلك الغرائب في جوف الكعبة لئلّا ينافي الأخبار الأُخَر وإن كان بعيداً. وأمّا ذكر طالب وكونه أخاً للرسول صلى الله عليه وآله فهو أغرب، ولعلّ المراد به أخو أمير المؤمنين عليه السلام، فإنّه سيأتي في بعض الأخبار أنّه مات مسلماً، فالأُخوّة مجازيّة.

قال: وفي جامع الأخبار مكان هذه الفقرة: «وهذا ابن عمّك جعفر ابن أبي طالب»، وفيه أيضاً إشكال؛ لأنّه لم يكن يظهر الكفر بعد إسلامه[٤]، انتهى كلامه أعلى الله مقامه.

---

(١) روضة الواعظين ١: ١٩٣ ـ ١٩١/١٩٩.

(٢) الفضائل لشاذان بن جبرئيل: ١٢٩ ـ ٧٣/١٣٩.

(٣) جامع الأخبار: ٧١/٥٧.

(٤) بحار الأنوار ٣٥: ١٦.

وفي كنز الفوائد بإسناده عن أبي موسى المشرقاني[١] قال : كنت عنده ـ يعني : أبا عبد الله عليه السلام ـ وحضره قوم من الكوفيّين فسألوه عن قول الله عزّ وجل : ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[٢] ؟ فقال : «ليس حيث تذهبون ، إنّ الله عزّ وجلّ حيث أوحى إلى نبيّه صلى الله عليه وآله أن يقيم عليّاً عليه السلام علَماً للناس ، اندسّ إليه معاذ بن جبل فقال : أشرك في ولايته الأوّل والثاني حتّى يسكن الناس إلى قولك ويصدّقوك ، فلمّا أنزل الله عزّ وجلّ : ﴿يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾[٣] شكا رسول الله صلى الله عليه وآله إلى جبرائيل فقال : إنّ الناس يكذّبوني ولا يقبلون منّي ، فأنزل الله تعالى : ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ ففي هذا نزلت هذه الآية ، ولم يكن الله ليبعث رسولاً إلى العالم وهو صاحب الشفاعة في العصاة ، يخاف أن يشرك بربّه ، كان رسول الله صلى الله عليه وآله أوثق عند الله من أن يقول : لئن أشركت بي وهو جاء بإبطال الشرك ، ورفض الأصنام ، وما عبد مع الله ، وإنّما عنى الشرك من الرجال في الولاية ، فهذا معناه[٤] .

وفي الاحتجاج بإسنادٍ صحيح عن محمّد بن موسى الهمداني ، عن الطيالسي[٥] عن سيف بن عميرة [...] عن قيس بن سمعان ، عن علقمة بن محمّد الحضرمي ، عن أبي جعفر محمّد بن عليّ عليهما السلام أنّه قال :

---

(١) لم تذكر له ترجمة إلّا أنّه ذكره الشيخ علي النمازي في مستدركات علم الرجال ٨ : ١٧٣٢٥/٤٦٠ وقال : لم يذكروه . روى تفسير الشرك في الآية بالإشراك في الولاية ، رواه عنه الحسن بن إسماعيل الأفطس .

(٢) سورة الزمر ٣٩ : ٦٥ .

(٣) سورة المائدة ٥ : ٦٧ .

(٤) كنز جامع الفوائد ٢ : ٤٧ ـ ٥٦٥/٤٨ وعنه في بحار الأنوار ٢٣ : ٢٢/٣٦٢ ، و٣٦ : ١٣٢/١٥٢ ، نقلاً عنه .

(٥) وهو محمّد بن خالد الطيالسي .

«حجّ رسول الله صلى الله عليه وآله من المدينة وقد بلّغ جميع الشرائع قومه غير الحجّ والولاية ، فأتاه جبرئيل عليه السلام فقال له : يا محمّد ، إنّ الله جلّ اسمه يقرؤك السلام ويقول لك : إنّي لم أقبض نبيّاً من أنبيائي ، ولا رسولاً من رسلي إلّا من بعد إكمال ديني ، وتأكيد(١) حجّتي ، وقد بقي عليك من ذلك فريضتان ممّا يحتاج أن تبلّغهما قومك : فريضة الحجّ ، وفريضة الولاية والخلافة(٢) من بعدك ، فإنّي لم أخل أرضي من حجّةٍ ، ولن أخليها أبداً ، فإنّ الله جلّ ثناؤه يأمرك أن تبلّغ قومك الحجّ وتحجّ ويحجّ معك كلّ مَن استطاع إليه سبيلاً من أهل الحضر والأطراف والأعراب ، وتعلّمهم من حجّهم مثل ما علّمتهم من صلاتهم وزكاتهم وصيامهم ، وتوقفهم من ذلك على مثال الذي أوقفتهم عليه من جميع ما بلّغتهم من الشرائع ، فنادى منادي رسول الله صلى الله عليه وآله في الناس ألا إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله يريد الحجّ ، وأن يعلّمكم من ذلك مثل الذي علّمكم من شرائع دينكم ، ويوقفكم من ذلك على مثل ما أوقفكم عليه من غيره ، فخرج صلى الله عليه وآله وخرج معه الناس ، وأصغوا إليه(٣) لينظروا ما يصنع فيصنعوا مثله ، فحجّ بهم ، وبلغ مَنْ حجّ مع رسول الله ـ من أهل المدينة وأهل الأطراف والأعراب ـ سبعين ألف إنسان ، أو يزيدون على نحو عدد أصحاب موسى عليه السلام السبعين ألفاً الذين أخذ عليهم بيعة هارون عليه السلام ، فنكثوا واتّبعوا العجل والسامريّ ، وكذلك أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله البيعة لعليٍّ عليه السلام بالخلافة على نحو عدد أصحاب موسى ، فنكثوا البيعة واتّبعوا العجل والسامريّ سُنّةً بسُنّةٍ ومثلاً بمثلٍ ، واتّصلت التلبية ما بين مكّة

---

(١) في «س ، ن» نسخة بدل : «وإتمام» .

(٢) في «س» نسخة بدل : «والخليفة» .

(٣) في «س» نسخة بدل : «وصفّوا له» .

والمدينة .

فلمّا وقف رسول الله صلى الله عليه وآله بالموقف أتاه جبرئيل عليه السلام عن الله تعالى ، فقال : يا محمّد ، إنّ الله عزّوجلّ يقرئك السلام ويقول لك : إنّه قد دنا أجلك ومدّتك ، وأنا مستقدمك على ما لابدّ منه ولا عنه محيص ، فاعهد عهدك وقدِّم وصيّتك ، واعهد إلى ما عندك من العلم وميراث علوم الأنبياء من قبلك ، والسلاح والتابوت وجميع ما عندك من آيات الأنبياء ، فسلِّمها إلى وصيّك وخليفتك من بعدك ، حجّتي البالغة على خلقي عليّ بن أبي طالب ، فأقمه للناس عَلَماً ، وجدِّد عهده وميثاقه وبيعته ، وذكِّرهم ما أخذتَ عليهم من بيعتي وميثاقي الذي واثقتهم به ، وعهدي الذي عهدت إليهم من ولاية وليّي ومولاهم ومولى كلّ مؤمن ومؤمنة عليّ بن أبي طالب ، فإنّي لم أقبض نبيّاً من الأنبياء إلّا من بعد إكمال ديني ، وإتمام نعمتي بولاية أوليائي ومعاداة أعدائي ، وذلك كمال توحيدي وديني وإتمام نعمتي على خلقي باتّباع وليّي وطاعته ، وذلك أنّي لا أترك أرضي بغير قيّمٍ ليكون حجّةً لي على خلقي ، فاليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً بوليّي ومولى كلّ مؤمن ومؤمنة عليّ عبدي ، ووصيّ نبيّي والخليفة من بعده وحجّتي البالغة على خلقي ، مقرون طاعته بطاعة محمّد نبيّي ، ومقرون طاعته مع طاعة محمّد بطاعتي ، مَنْ أطاعه فقد أطاعني ، ومَنْ عصاه فقد عصاني ، جعلته عَلَماً بيني وبين خلقي ، مَنْ عرفه كان مؤمناً ، ومَنْ أنكره كان كافراً ، ومَنْ أشرك ببيعته كان مشركاً ، ومَنْ لقيني بولايته دخل الجنّة ، ومَنْ لقيني بعداوته دخل النار . فأقم يا محمّد عليّاً عَلَماً ، وخُذْ عليهم البيعة ، وجدِّد عَهدي وميثاقي لهم الذي واثقتهم عليه ، فإنّي قابضك إلَيَّ ومستقدمك عليَّ .

فخشي رسول الله صلى الله عليه وآله قومه وأهل النفاق والشقاق أن يتفرّقوا ويرجعوا جاهليّة، لما عرف من عداوتهم، ولما تنطوي عليه أنفسهم لعليٍّ عليه السلام من العداوة والبغضاء، وسأل جبرئيل عليه السلام أن يسأل ربّه العصمة من الناس.

وانتظر أن يأتيه جبرئيل عليه السلام بالعصمة من الناس من الله عزّ وجلّ، فأخّر ذلك إلى أن بلغ مسجد الخيف، فأتاه جبرئيل عليه السلام في مسجد الخيف فأمره بأن يعهد عهده ويقيم عليّاً عليه السلام عَلَماً للناس، ولم يأته بالعصمة من الله جلّ جلاله بالذي أراد حتّى بلغ كراع الغَميم بين مكّة والمدينة، فأتاه جبرئيل عليه السلام فأمره بالذي أتاه فيه من قِبَل الله ولم يأته بالعصمة.

فقال: يا جبرئيل، إنّي أخشى قومي أن يكذّبوني ولا يقبلوا قولي في عليٍّ، فرحل، فلمّا بلغ غدير خمّ قبل الجحفة بثلاثة أميال، أتاه جبرئيل عليه السلام علىٰ خمس ساعات مضت من النهار بالزجر والانتهار والعصمة من الناس، فقال: يا محمّد، إنّ الله عزّ وجلّ يقرئك السلام ويقول لك: ﴿**يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ** ـ في عليٍّ ـ **وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ**﴾[1]، وكان أوائلهم قريباً من الجحفة، فأمر أن يردّ مَنْ تقدّم منهم ويحبس مَنْ تأخّر عنهم في ذلك المكان، ليقيم عَليّاً عَلَماً للناس، ويبلّغهم ما أنزل الله في عليٍّ عليه السلام، وأخبره أنّ الله عزّ وجلّ قد عصمه من الناس، فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله عندما جاءت العصمة منادياً ينادي في الناس بالصلاة جامعةً، ويردّ مَنْ تقدّم منهم، ويحبس مَنْ تأخّر، وتنحّى عن يمين الطريق إلى جنب مسجد الغدير، وأمره بذلك جبرئيل عن الله عزّ وجلّ، وفي الموضع

---

(١) سورة المائدة ٥ : ٦٧.

سَلَمات، فأمر رسول الله ﷺ أن يُقمَّ ما تحتهنَّ ويُنصب له أحجار كهيئة المنبر ليشرف على الناس، فتراجع الناس، واحتبس أواخرهم في ذلك المكان لا يزالون، فقام رسول الله ﷺ فوق تلك الأحجار، ثمّ حمد الله وأثنى عليه، فقال: الحمد لله الذي علا في توحّده، ودَنا في تفرّده، وجلّ سلطانه، وعظم في أركانه، وأحاط بكلّ شيءٍ علماً وهو في مكانه، وقهر جميع الخلق بقدرته وبرهانه، مجيداً لم يزل، ومحموداً لا يزال، بارئ المسموكات، وداحي المدحوّات، وجبّار السماوات، قدّوس سبّوح ربّ الملائكة والروح، متفضّل على جميع مَنْ براه، متطوّل على مَنْ أدناه، يلحظ كلّ عينٍ والعيون لا تراه، كريم حليم ذو أناةٍ، قد وسع كلّ شيءٍ رحمته، ومنّ عليهم بنعمته، لا يعجل بانتقامه، ولا يبادر إليهم بما استحقّوا من عذابه، قد فهم السرائر وعلم الصغائر، ولم تخف عليه المكنونات، ولا اشتبهت عليه الخفيّات، له الإحاطة بكلّ شيءٍ، والغلبة على كلّ شيءٍ، والقوّة في كلّ شيءٍ، والقدرة على كلّ شيءٍ، لا مثله شيء وهو منشئ الشيء حين لا شيء، ودائم قائم بالقسط لا إله إلّا هو العزيز الحكيم، جلّ عن أن تدركه الأبصار، وهو يدرك الأبصار، وهو اللطيف الخبير، لا يلحق[١] أحد وصفه من معاينة، ولا يجد أحد كيف هو من سرٍّ وعلانيةٍ إلّا بما دلّ عزّ وجلّ على نفسه.

وأشهد بأنّه الله الذي لا إله إلّا هو الذي ملأ الدهر قدسه، والذي يغشي الأبد نوره، والذي ينفذ أمره بلا مشاورة مشيرٍ، ولا معه شريك في تقديرٍ ولا تفاوت في تدبيرٍ، صوّر ما أبدع على غير مثالٍ، وخلق ما خلق بلا معونة من أحدٍ ولا تكلّف ولا احتيال، أنشأها فكانت، وبرأها فبانت، فهو

---

(١) في «ن»: «لايبلغ» بدل «لايلحق».

الله لا إله إلّا هو ، المتقن الصنعة ، الحسن الصنيعة ، العدل الذي لا يجور ، والأكرم الذي إليه ترجع الأُمور.

وأشهد أنّه الذي تواضع كلّ شيءٍ لعظمته ، وذلّ كلّ شيءٍ لعزّته ، واستسلم كلّ شيءٍ لقدرته ، وخضع كلّ شيءٍ لهيبته ، مالك الأملاك ، ومفلك الأفلاك ، ومسخّر الشمس والقمر ، كلٌّ يجري لأجل مسمّى ، يكوّر الليل على النهار ، ويكوّر النهار على الليل يطلبه حثيثاً ، قاصم كلّ جبّارٍ عنيد ، ومهلك كلّ شيطانٍ مريد ، لم يكن معه ضدّ ولا ندّ ، أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، إله واحد ، وربّ ماجد ، يشاء فيمضي ، ويريد فيقضي ، ويعلم فيحصي ، ويميت ويُحيي ، ويفقر ويغني ، ويُضحك ويُبكي ، ويدني ويقصي ، ويمنع ويثري له الملك وله الحمد ، بيده الخير وهو على كلّ شيءٍ قدير.

يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل ، وهو العزيز الغفّار ، مجيب الدعاء ، ومجزل العطاء ، ومحصي الأنفاس ، وربّ الجنّة والناس ، لا يشكل عليه شيءٍ ، ولا يضجره صراخ المستصرخين ، ولا يبرمه إلحاح الملحّين ، العاصم للصالحين ، والموفّق للمفلحين ، ومولى المؤمنين ، وربّ العالمين ، الذي استحقّ من كلّ مَنْ خلق أن يشكره ، ويحمده على السرّاء والضرّاء والشدّة والرخاء ، وأُومن به وبملائكته ورُسله ، أسمع أمره وأُطيع ، وأُبادر إلى كلّ ما يرضاه ، وأستسلم لما قضاه رغبةً في طاعته وخوفاً من عقوبته ؛ لأنّه الله الذي لا يؤمن مكره ولا يخاف جوره ، أُقرّ له على نفسي بالعبوديّة ، وأشهد له بالربوبيّة ، وأؤدّي ما أوحى إلَيَّ ، حذاراً من أن لا أفعل فتحلّ بي منه قارعة لا يدفعها عنّي أحد وإن عظمت حيلته وصفت خلّته ، لا إله إلّا هو ، لأنّه قد أعلمني أنّي إن لم أُبلّغ ما أُنزل إلَيَّ فما بلّغت رسالته ،

وقد ضمن لي تبارك وتعالى العصمة، وهو الله الكافي، فأوحى إلَيَّ، بسم الله الرحمن الرحيم ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾[١].

معاشر الناس، ما قصّرت في تبليغ ما أُنزل إلَيَّ (وأنا مبيّن لكم)[٢] سبب هذه الآية، إنّ جبرئيل عليه السلام هبط إلَيَّ مِراراً ثلاثاً، يأمرني عن السلام ربّي وهو السلام: أن أقوم في هذا المشهد، فأُعلم كلّ أبيض وأسود أنّ عليّ بن أبي طالب أخي ووصيّي وخليفتي والإمام من بعدي، الذي محلّه منّي محلّ هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي، وهو وليّكم بعد الله ورسوله، وقد أنزل الله تبارك وتعالىٰ علَيَّ بذلك آية من كتابه: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾[٣] وعليّ بن أبي طالب الذي أقام الصلاة وآتى الزكاة وهو راكع يريد الله عزّ وجلّ في كلّ حالٍ.

وسألتُ جبرئيل عليه السلام أن يستعفي لي عن تبليغ ذلك إليكم أيّها الناس، لعلمي بقلّة المتّقين، وكثرة المنافقين، وإدغال الآثمين، وختل المستهزئين بالسلام والإسلام الذين وصفهم الله في كتابه بأنّهم ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ﴾[٤] ﴿وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ﴾[٥] وكثرة أذاهم لي غير مرّة حتّى سمّوني أُذُناً، وزعموا أنّي كذلك لكثرة ملازمته إيّاي وإقبالي عليه حتّى أنزل الله عزّ وجلّ في ذلك: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ

---

(١) سورة المائدة ٥ : ٦٧.

(٢) بدل ما بين القوسين في «م» هكذا: «وأُبيّن».

(٣) سورة المائدة ٥ : ٥٥.

(٤) سورة الفتح ٤٨ : ١١.

(٥) سورة النور ٢٤ : ١٥.

ٱلنَّبِىَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ ﴾ علىٰ الذين يزعمون أنّه أُذن ﴿**خَيْرٍ لَّكُمْ**﴾ (١) الآية ، ولو شئت أن أُسمّي القائلين بذلك بأسمائهم لسمّيت ، وأن أُومئ إليهم بأعيانهم لأومأت ، وأن أدلّ عليهم لدلّلت ، ولكنّي والله ، في أُمورهم قد تكرّمت ، وكلّ ذلك لا يرضىٰ الله منّي إلّا أن أُبلّغ ما أنزل الله إليّ .

ثمّ تلا عليه السلام : ﴿**يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ** ﴾ في عليٍّ ﴿ **وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ**﴾ (٢) فاعلموا معاشر الناس ، إنّ الله قد نصبه لكم وليّاً وإماماً ، مفترضةً طاعته على المهاجرين والأنصار والتابعين بإحسان ، وعلى البادي والحاضر ، وعلى العجميّ والعربيّ ، والحُرّ والمملوك ، والصغير والكبير ، وعلى الأبيض والأسود ، وعلى كلّ موحّد ماضٍ حكمه ، جائز قوله ، نافذ أمره ، ملعون مَنْ خالفه ، مرحوم مَنْ تبعه ، ومَنْ صدّقه فقد غفر الله له ولمن سمع منه وأطاع له .

معاشر الناس ، إنّه آخر مقام أقوم به في هذا المشهد ، فاسمعوا وأطيعوا وانقادوا لأمر ربّكم ، فإنّ الله عزّ وجلّ هو وليّكم وإلهكم ، ثمّ من دونه رسولكم محمّد وليّكم والقائم المخاطب لكم ، ثمّ من بعدي عليٌّ وليّكم وإمامكم بأمر الله ربّكم ، ثمّ الإمامة في ذُرّيّتي من ولده إلى يوم تلقون الله عزّوجلّ ورسوله ، لا حلال إلّا ما أحلّه الله ورسوله وهُم ، ولا حرام إلّا ما حرّم الله ورسوله وهُم ، عرّفني الله في الحلال والحرام ، وأنا أفضيت بما علّمني ربّي من كتابه وحلاله وحرامه إليه .

---

(١) سورة التوبة ٩ : ٦١ .

(٢) سورة المائدة ٥ : ٦٧ .

معاشر الناس، ما من علمٍ إلّا وقد أحصاه الله فيَّ، وكلّ علمٍ عُلّمت فقد أحصيته في إمام المتّقين، وما من علمٍ إلّا وقد علّمته عليّاً، وهو الإمام المبين.

معاشر الناس، لا تضلّوا عنه ولا تنفّروا منه، ولا تستنكفوا من ولايته، فهو الذي يهدي إلى الحقّ ويعمل به، ويزهق الباطل وينهىٰ عنه، ولا تأخذه في الله لومة لائمٍ، ثمّ إنّه أوّل مَنْ آمن بالله ورسوله، والذي فدى رسول الله بنفسه، والذي كان مع رسول الله ولا أحد يعبد الله مع رسول الله من الرجال غيره.

معاشر الناس، فضّلوه فقد فضّله الله، واقبلوه فقد نصبه الله.

معاشر الناس، إنّه إمام من الله ولن يتوب الله على أحدٍ أنكر ولايته، ولن يغفر الله له، حتماً على الله أن يفعل ذلك بمن خالف أمره فيه، وأن يعذّبه عذاباً نكراً أبد الأبد ودهر الدهور، فاحذروا أن تخالفوه وتصلوا ناراً وقودها الناس والحجارة أُعدّت للكافرين.

أيّها الناس، بي والله، بُشّر الأوّلون من النبيّين والمرسلين، وأنا خاتم النبيّين والمرسلين والحجّة علىٰ جميع المخلوقين من أهل السماوات والأرضين، فمن شكّ في ذلك فهو كافر كفر الجاهليّة الأُولىٰ، ومَنْ شكّ في شيءٍ من قولي هذا فقد شكّ في الكلّ منه وفي كلّ ما أُنزل علَيَّ، والشاكّ في ذلك فله النار، ومَنْ شكّ في واحدٍ من الأئمّة فقد شكّ في الكلّ منهم، والشاكّ فينا في النار.

معاشر الناس، حباني الله بهذه الفضيلة منّاً منه علَيَّ، وإحساناً منه إلَيَّ، ولا إله إلّا هو، له الحمد منّي أبد الآبدين ودهر الداهرين على كلّ حالٍ.

معاشر الناس ، فضِّلوا عليّاً فإنّه أفضل الناس بعدي من ذكر وأُنثى ، بنا أنزل الله الرزق وبقي الخلق ، ملعون ملعون ، مغضوب مغضوب مَنْ ردّ قولي هذا وإن لم يوافقه ، ألا إنّ جبرئيل خبّرني عن الله تعالى بذلك ويقول : مَنْ عادى عليّاً ولم يتولّه فعليه لعنتي وغضبي ، فلتنظر نفس ما قدّمت لغدٍ ، واتّقوا الله أن تخالفوه فتزلّ قدم بعد ثبوتها إنّ الله خبير بما تعملون .

معاشر الناس ، إنّه جنب الله الذي في كتابه ، فقال تعالى : ﴿**يَـٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنـۢبِ ٱللَّهِ**﴾[1].

معاشر الناس ، تدبّروا القرآن وافهموا آياته ، وانظروا إلى محكماته ، ولا تتّبعوا متشابهه ، فوالله لن يبيّن لكم زواجره ولا يوضّح لكم تفسيره إلّا الذي أنا آخذ بيده ومصعده إلَيَّ وشائل بعضده ، ومعلمكم أنّ مَنْ كنت مولاه فهذا عليٌّ مولاه ، وهو عليّ بن أبي طالب أخي ووصيّي ، وموالاته من الله عزّ وجلّ أنزلها علَيَّ .

معاشر الناس ، إنّ عليّاً والطيّبين من ولدي هُم الثقل الأصغر ، والقرآن هو الثقل الأكبر ، وكلّ واحدٍ منبئ عن صاحبه وموافق له ، ولن يفترقا حتّى يردا علَيَّ الحوض ، أُمناء الله في خلقه وحُكّامه[2] في أرضه ، ألا وقد أدّيت ، ألا وقد بلّغت ، ألا وقد أسمعت ، ألا وقد أوضحت ، ألا وإنّ الله عزّوجلّ قال وأنا قلت عن الله عزّوجلّ ، ألا إنّه ليس أمير المؤمنين غير أخي هذا ، ولا تحلّ إمرة المؤمنين بعدي لأحدٍ غيره :

ثمّ ضرب بيده على عضده فرفعه ، وكان منذ أوّل ما صعد رسول الله صلى الله عليه وآله منبره على درجة ذروة مقامه ، فبسط يده نحو وجه رسول

---

(١) سورة الزمر ٣٩ : ٥٦ .

(٢) في «س» : «حكماؤه» بدل «حُكّامه» .

الله ﷺ حتّى استكمل بسطهما إلى السماء، وشال عليّاً حتّى صارت رجله مع ركبة رسول الله ﷺ، ثمّ قال: معاشر الناس، هذا عليٌّ أخي ووصيّي، وواعي علمي، وخليفتي على أُمّتي، وعلى تفسير كتاب الله عزّوجلّ، والداعي إليه، والعامل بما يرضاه، والمحارب لأعدائه، والموالي على طاعته، والناهي عن معصيته، خليفة رسول الله وأمير المؤمنين، والإمام الهادي، وقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين، بأمر الله أقول: ما يبدّل القول لديّ بأمر ربّي، أقول: اللّهمّ وال مَنْ والاه، وعاد مَنْ عاداه، والعن مَنْ أنكره، واغضب على مَنْ جحد حقّه، اللّهمّ إنّك أنزلت علَيَّ أَنّ الإمامة لعليٍّ وليّك عند تبياني ذلك، ونصبي إيّاه بما أكملت لعبادك من دينهم وأنعمت عليهم نعمتك، ورضيت لهم الإسلام ديناً، فقلت: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْأَخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ (١) اللّهمّ إنّي أُشهدك أنّي قَد بلّغت.

معاشر الناس، إنّما أكمل الله عزّ وجلّ دينكم بإمامته، فمن لم يأتمّ به وبمن يقوم مقامه من ولدي من صلبه (٢) إلى يوم القيامة والعرض على الله عزّوجلّ، فأُولئك الذين حبطت أعمالهم وفي النار هُم خالدون، لا يخفّف عنهم العذاب ولا هُم ينظرون.

معاشر الناس،هذا عليٌّ أنصركم لي وأحقّكم بي، وأقربكم إلَيَّ، وأعزّكم علَيَّ، والله عزّوجلّ وأنا عنه راضيان، وما نزلت آية رضىً إلّا فيه، وما خاطب الله الذين آمنوا إلّا بدأ به، ولا نزلت آية مدح في القرآن إلّا فيه، ولا شهد الله بالجنّة في سورة ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ إلّا له، ولا أنزلها في

---

(١) سورة آل عمران ٣: ٨٥.

(٢) في «م»: «صلبي» بدل «صلبه».

سواه ولا مدح بها غيره.

معاشر الناس، هو (ناصر دين الله والمجادل عن رسول الله)[١]، وهو التقي النقي والهادي المهديّ، نبيّكم خير نبيّ، ووصيّكم خير وصيّ، وبنوه خير الأوصياء.

معاشر الناس، ذرّيّة كلّ نبيّ من صُلبه، وذرّيّتي من صلب عليٍّ.

معاشر الناس، إنّ ابليس أخرج آدم عليه السلام من الجنّة بالحسَد، فلا تحسدوه فتحبط أعمالكم وتزلّ أقدامكم، فإنّ آدم عليه السلام أُهبط إلى الأرض بخطيئةٍ واحدة (وأنّ الملعون حَسَدَه على الشَّجرة)[٢] وهو صفوة الله عزّوجلّ، فكيف بكم وأنتم أنتم ومنكم أعداء الله، ألا إنّه لا يبغض عليّاً إلّا شقيّ، ولا يتولّى عليّاً إلّا تقيّ، ولا يؤمن به إلّا مؤمن مخلص، وفي عليٍّ والله أُنزلت سورة العصر: ﴿**بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ وَٱلْعَصْرِ**﴾ إلىٰ آخره.

معاشر الناس، قد استشهدت الله وبلّغتكم رسالتي، وما على الرسول إلّا البلاغ المبين.

معاشر الناس، ﴿**ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ**﴾[٣].

معاشر الناس، آمنوا بالله وبرسوله والنور الذي أُنزل معه ﴿**مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدْبَارِهَآ أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّآ أَصْحَٰبَ ٱلسَّبْتِ**﴾[٤] ما عنى بهذه الآية إلّا قوماً من أصحابي أعرفهم بأسمائهم

---

(١) بدل ما بين القوسين في «س، ن»: «قاضي دَيْني والمجادل عنّي» بعنوان نسخة بدل.
(٢) ورد ما بين القوسين في «س، ن» بعنوان نسخة بدل.
(٣) سورة آل عمران ٣: ١٠٢.
(٤) سورة النساء ٤: ٤٧.

وأنسابهم ، وقد أُمرت بالصفح عنهم، فليعمل كلّ امرئ ما يجد لعليٍّ في قلبه من المحبّة والبغض .

معاشر الناس، النور من الله عزّوجلّ فيَّ مسلوك ، ثمّ في عليٍّ ، ثمّ في النسل منه إلى القائم المهديّ الذي يأخذ بحقّ الله وبكلّ حقّ هو لنا ؛ لأنّ الله عزّوجلّ قد جعلنا حجّة على المقصّرين والمعاندين والمخالفين والخائنين والآثمين والظالمين [١] من جميع العالمين .

معاشر الناس، أُنذركم أنّي رسول الله قد خَلت من قبلي الرسل أفإن متُّ أو قُتلت انقلبتم على أعقابكم ومَنْ ينقلب على عقبيه فلن يضرّ الله شيئاً وسيجزي الله الشاكرين ، ألا وإنّ عليّاً هو الموصوف بالصبر والشكر ثمّ من بعده ولدي من صلبه .

معاشر الناس، لا تمنّوا على الله إسلامكم فيسخط عليكم فيصيبكم بعذابٍ من عنده إنّه لبالمرصاد .

معاشر الناس، سيكون من بعدي أئمّة يدعون إلى النار ويوم القيامة لا ينصرون .

معاشر الناس ، إنّ الله وأنا بريئان منهم .

معاشر الناس ، إنّهم وأنصارهم وأشياعهم وأتباعهم في الدرك الأسفل من النار ولبئس مثوىٰ المتكبّرين ، ألا إنّهم أصحاب الصحيفة فلينظر أحدكم في صحيفته . قال : فذهب علىٰ الناس إلّا شرذمة أمر الصحيفة .

معاشر الناس، إنّي أدعها إمامة ووراثة في عقبي إلى يوم القيامة ، وقد بلّغت ما أُمرت بتبليغه حجّة على كلّ حاضر وغائب ، وعلى كلّ أحد ممّن شهد أو لم يشهد ، وُلد أو لم يولد ، فليبلّغ الحاضر الغائب ، والوالد الولد

---

(١) في هامش «س» : «والغاصبين» نسخة بدل .

إلى يوم القيامة ، وسيجعلونها ملكاً واغتصاباً ، ألا لعن الله الغاصبين والمغتصبين ، وعندها (سنفرغ لكم أيّها الثقلان فيرسل عليكما شواظ)(١) من نار ونحاس فلا تنتصران .

معاشر الناس ، إنّ الله عزّوجلّ لم يكن يذركم على ما أنتم عليه حتّى يميز الخبيث من الطيّب ، وما كان الله ليطلعكم على الغيب .

معاشر الناس ، إنّه ما من قرية إلّا والله مهلكها بتكذيبها ، وكذلك يهلك القرى وهي ظالمة كما ذكر الله تعالى(٢) ، وهذا إمامكم ووليّكم وهو مواعيد الله والله يصدق ما وعده .

معاشر الناس ، قد ضلّ قبلكم أكثر الأوّلين ، والله لقد أهلك الأوّلين ، وهو مهلك الآخرين .

معاشر الناس، إنّ الله أمرني ونهاني ، وقد أمرت عليّاً ونهيته ، فعلم الأمروالنهي من ربّه عزّوجلّ ، فاسمعوا لأمره تسلموا، وأطيعوه تهتدوا ، وانتهوا لنهيه ترشدوا ، وصيروا إلى مراده ولا تتفرّق بكم السُّبُل عن سبيله .

معاشر الناس ، أنا صراط الله المستقيم الذي أمركم باتّباعه ، ثمّ عليٌّ من بعدي ، ثمّ ولده من صلبه أئمّة يهدون بالحقّ وبه يعدلون ، ثمّ قرأ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِه ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾(٣) إلى آخرها وقال : فيّ نزلت وفيهم نزلت ولهم عمّت وإيّاهم خصّت ، أُولئك أولياء الله، ألا إنّ أولياء الله لاخوف عليهم ولا هُم يحزنون ، ألا إنّ حزب الله هُم الغالبون ، ألا إنّ أعداء

---

(١) بدل ما بين القوسين في «س ، ن» : «يفرغ لكم أيّها الثقلان من يفرغ فينزل عليكم شواظ» .

(٢) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَـٰلِمُونَ﴾ سورة القصص ٢٨ : ٥٩ .

(٣) سورة الفاتحة ١ : ٢ .

عليٍّ هُم أهل الشقاق العادون ، وإخوان الشياطين الذين يوحي بعضهم إلىٰ بعضٍ زخرف القول غروراً، ألا إنّ أولياء الله هُم المؤمنون الذين ذكرهم الله في كتابه فقال عزّوجلّ: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (١) الى آخر الآية ، ألا إنّ أولياءهم الذين وصفهم الله عزّ وجلّ فقال: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ (٢)، ألا إنّ أولياءهم الذين يدخلون الجنّة آمنين ، وتتلقّاهم الملائكة بالتسليم أن طبتم فادخلوها خالدين، ألا إنّ أولياءهم الذين قال الله تعالى : ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (٣) ، ألا إنّ أعداءهم الذين يصلون السعير ،ألا إنّ أعداءهم الذين يسمعون لجهنّم شهيقاً، وهي تفور ولها زفير ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا﴾ (٤) ، ألا إنّ أعداءهم الذين قال الله عزّوجلّ : ﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِير * قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا﴾ إلىٰ قوله : ﴿فَسُحْقًا لِّأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ (٥) ، ألا إنّ أولياءهم الذين يخشون ربّهم بالغيب لهم مغفرة وأجر كبير .

معاشر الناس ، شتّان ما بين السعير والجنّة ، فعدوّنا مَنْ ذمّه الله ولعنه ، ووليّنا مَنْ مدحه الله وأحبّه .

معاشر الناس ، ألا إنّي النذير وعليٌّ البشير على إنّي منذر وعليٌّ هادي.

---

(١) سورة المجادلة ٥٨ : ٢٢ .

(٢) سورة الأنعام ٦ : ٨٢ .

(٣) سورة غافر ٤٠ : ٤٠ .

(٤) سورة الأعراف ٧ : ٣٨ .

(٥) سورة الملك ٦٧ : ٨ ـ ١١ .

معاشر الناس ، إنّي نبيٌّ وعليٌّ وصيّي ، ألا إنّ خاتم الأئمّة منّا القائم المهديّ ، صلوات الله عليه ، ألا إنّه الظاهر على الدين ، ألا إنّه المنتقم من الظالمين ، ألا إنّه فاتح الحصون وهادمها ، ألا إنّه قاتل كلّ قبيلة من أهل الشرك ، ألا إنّه مدرك بكلّ ثأر لأولياء الله عزّ وجلّ ، ألا إنّه الناصر لدين الله ، ألا إنّه الغرّاف من بحر عميق ، ألا إنّه قسيم كلّ ذي فضل بفضله ، وكلّ ذي جهل بجهله ، ألا إنّه خيرة الله ومُختاره ، ألا إنّه وارث كلّ علم ، والمحيط به ، ألا إنّه المخبر عن ربّه عزّ وجلّ والمنبّه بأمر إيمانه ، ألا إنّه الرشيد السديد ، ألا إنّه المفوّض إليه ، ألا إنّه قد بشّر به مَنْ سلف بين يديه ، ألا إنّه الباقي حجّة ولا حجّة بعده ، ولا حقّ إلّا معه ، ولا نور إلّا عنده ، ألا إنّه لا غالب له ولا منصور عليه ، ألا وإنّه وليّ الله في أرضه ، وحكمه في خلقه ، وأمينه في سرّه وعلانيته .

معاشر الناس ، قد بيّنتُ لكم وأفهمتكم وهذا عليٌّ يفهمكم بعدي ، ألا وإنّ عند انقضاء خطبتي أدعوكم إلى مصافقتي على بيعته والإقرار به ، ثمّ مصافقته من بعدي ، ألا وإنّي قد بايعت الله وعليٌّ قد بايعني ، وأنا آخذكم بالبيعة له عن الله عزّ وجلّ ﴿**فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ**﴾(١) الآية .

معاشر الناس ، ﴿**إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ**﴾(٢) الآية .

معاشر الناس ، حجّوا البيت ، فما ورده أهل بيتٍ إلّا استغنوا ، ولا تخلّفوا عنه إلّا افتقروا .

معاشر الناس ، ما وقف بالموقف مؤمن إلّا غفر الله له ما سلف من ذنبه

---

(١) سورة الفتح ٤٨ : ١٠ .

(٢) سورة البقرة ٢ : ١٥٨ .

إلى وقته ذلك ، فإذا انقضت حجّته استؤنف عليه[١] .

معاشر الناس ، الحجّاج معانون ونفقاتهم مخلّفة ، والله لا يضيع أجر المحسنين .

معاشر الناس ، حجّوا البيت بكمال الدين والتفقّه ، ولا تنصرفوا عن المشاهد إلّا بتوبة وإقلاع .

معاشر الناس ، أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة كما أمركم الله عزّ وجلّ ، لئن طال عليكم الأمد فقصّرتم أو نسيتم ، فعليٌّ وليّكم ، ومبيّن لكم ، الذي نصبه الله عزّ وجلّ بعدي ، أو مَنْ خَلَقَه الله منّي ومنه ، يخبركم بما تسألون عنه ويبيّن لكم ما لا تعلمون ، ألا إنّ الحلال والحرام أكثر من أن أُحصيهما وأُعرّفهما ، فآمر بالحلال وأنهى عن الحرام في مقامٍ واحد ، فأُمرت أن آخذ البيعة عليكم والصفقة لكم بقبول ما جئت به عن الله عزّ وجلّ في عليٍّ أمير المؤمنين والأئمّة من بعده ، الذين هُم منّي ومنه أئمّة قائمهم فيهم المهدي إلى يوم القيامة ، الذي يقضي بالحقّ .

معاشر الناس ، وكلّ حلال دللتكم عليه ، وكلّ حرام نهيتكم عنه ، فإنّي لم أرجع عن ذلك ولم أُبدّل ، ألا فاذكروا ذلك واحفظوه وتواصوا به ، ولا تبدّلوه ولا تغيّروه ، ألا وإنّي أُجدّد القول ، ألا فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف وانهوا عن المنكر ، ألا وإنّ رأس الأمر[٢] بالمعروف أن تنتهوا إلى قولي[٣] وتبلّغوه مَنْ لم يحضر ، تأمروه بقبوله وتنهوه عن مخالفته ، فإنّه أمر من الله عزّ وجلّ ومنّي ، ولا أمر بمعروف ولا نهي عن

---

(١) في «ن» ونسخة بدل في «س» : «عمله» .

(٢) في «م» : «العمل» .

(٣) في «م» : «قوله» .

منكر إلّا مع إمامٍ معصوم .

معاشر الناس ، القرآن يعرّفكم أنّ الأئمّة من بعده ولده ، وعرّفتكم أنّهم منّي ومنه ، حيثُ يقول الله عزّ وجلّ : ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِ﴾[١] وقلت : لن تضلّوا ما إن تمسّكتم بهما .

معاشر الناس ، التقوى التقوى ، واحذروا الساعة ، كما قال الله عزّ وجلّ : ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾[٢] اذكروا الممات والحساب والموازين والمحاسبة بين يدي ربّ العالمين ، والثواب والعقاب ، فمَنْ جاء بالحسنة أُثيب ، ومَنْ جاء بالسيّئة فليس له في الجنان نصيب .

معاشر الناس ،إنّكم أكثر من أن تصافقوني بكفّ واحدة ، وأمرني الله عزّ وجلّ أن آخذ من ألسنتكم الإقرار بما عقدت لعليٍّ من إمرة المؤمنين ، ومَنْ جاء بعده من الأئمّة منّي ومنه ، على ما أعلمتكم أنّ ذرّيّتي من صُلبه ، فقولوا بأجمعكم : إنّا سامعون مطيعون راضون منقادون لما بلّغت عن ربّنا وربّك في أمر عليٍّ وأمر ولده من صُلبه من الأئمّة ، نبايعك على ذلك بقلوبنا وأنفسنا وألسنتنا وأيدينا ، على ذلك نحيى ونموت ونبعث لا نغيّر ولا نبدّل ولا نشكّ ولا نرتاب ولا نرجع عن عهدٍ ولا ننقض الميثاق ، ونطيع الله ونطيعك وعليّاً أمير المؤمنين وولده الأئمّة الذين ذكرتهم من ذرّيّتك من صلبه بعد الحسن والحسين اللّذَيْن قد عرّفتكم مكانهما منّي ومحلّهما عندي ومنزلتهما من ربّي ، فقد أدّيت ذلك إليكم ، وأنّهما سيدا شباب أهل الجنّة ، وأنّهما الإمامان بعد أبيهما عليٍّ وأنا وأبوهما قبله ، وقولوا : أطعنا الله بذلك وإيّاك وعليّاً والحسن والحسين والأئمّة الذين

(١) سورة الزخرف ٤٣ :٢٨ .

(٢) سورة الحجّ ٢٢ : ١ .

ذكرت ، عهداً وميثاقاً مأخوذاً لأمير المؤمنين من قلوبنا وأنفسنا وألسنتنا ، ومصافقة أيدينا ، مَنْ أدركها بيده ، وإلّا فقد أقرّ بها بلسانه ، لا نبتغي بذلك بدلاً ، ولا نرى من أنفسنا عنه حولاً أبداً ، نحن نؤدّي ذلك عنك الداني والقاصي من أولادنا وأهالينا ، أشهدنا الله وكفى بالله شهيداً ، وأنت علينا به شهيد وكلّ مَنْ أطاع ممّن ظهر واستتر وملائكة الله وجنوده وعبيده ، والله أكبر من كلّ شهيد .

معاشر الناس ، ما تقولون ؟ فإنّ الله يعلم كلّ صوت وخافية كلّ نفس ﴿**فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا**﴾[١] ومَنْ بايع فإنّما يبايع الله ﴿**يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**﴾[٢] .

معاشر الناس ، فاتّقوا الله وبايعوا عليّاً أمير المؤمنين والحسن والحسين والأئمّة كلمة باقية ، يُهلك الله مَنْ غدر ، ويرحم مَنْ وفى : ﴿**فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ**﴾[٣] .

معاشر الناس ، قولوا الذي قلت لكم وسلّموا على عليٍّ بإمرة المؤمنين وقولوا : ﴿**سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ**﴾[٤] وقولوا : ﴿**ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَانَا ٱللَّهُ**﴾[٥] .

معاشر الناس ، إنّ فضائل عليّ بن أبي طالب عند الله عزّوجلّ ، وقد أنزلها في القرآن أكثر من أن أُحصيها في مقامٍ واحد ، فمن أنبأكم بها

---

(١) سورة الزمر ٣٩ : ٤١ .

(٢ و ٣) سورة الفتح ٤٨ : ١٠ .

(٤) سورة البقرة ٢ : ٢٨٥ .

(٥) سورة الأعراف ٧ : ٤٣ .

وعرّفها فصدِّقوه .

معاشر الناس ، مَنْ يطع الله ورسوله وعليّاً والأئمّة الذين ذكرتهم فقد فاز فوزاً عظيماً(١) .

معاشر الناس ، السابقون السابقون إلى مبايعته وموالاته والتسليم عليه بإمرة المؤمنين أُولئك هُم الفائزون(٢) في جنّات النعيم .

معاشر الناس ، قولوا ما يرضي الله عنكم من القول ، فإن تكفروا أنتم ومَنْ في الأرض جميعاً فلن تضرّوا الله شيئاً ، اللّهمّ اغفر للمؤمنين والمؤمنات بما أدّيت وأمرت واعطب على الكافرين ، والحَمْد لله ربّ العالمين .

فنادته القوم : نعم ، سمعنا وأطعنا على أمر الله وأمر رسوله بقلوبنا وألسنتنا وأيدينا ، وتداكّوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى عليٍّ صلوات الله عليه ، وصافقوا بأيديهم ، فكان أوّل مَنْ صافق رسول الله صلى الله عليه وآله الأوّل والثاني والثالث والرابع والخامس وباقي المهاجرين والأنصار وباقي الناس عن آخرهم على قدر منازلهم ، إلى أن صُلّيت الظهر والعصر في وقتٍ واحد ، والمغرب والعشاء الآخرة في وقتٍ واحد ، وأوصلوا البيعة والمصافقة ثلاثاً ورسول الله صلى الله عليه وآله يقول ـ كلّما بايع قوم ـ : الحمد لله الذي فضّلنا على (جميع العالمين)(٣) ، وصارت المصافقة سُنّةً ورسماً يستعملها مَنْ ليس له حقٌّ فيها»(٤) .

---

(١) في «س» : «مبيناً» بدل «عظيماً» .

(٢) في «س ، ن» : «المقرّبون» بدل «الفائزون» نسخة بدل .

(٣) بدل ما بين القوسين في «م» هكذا : «كثير ممّن خلق» .

(٤) الاحتجاج ١ : ١٣٣ ـ ٣٢/١٦١ ، روضة الواعظين ١ : ٢١٥ ـ ٢٠٩/٢٣٧ ، بحار الأنوار ٣٧ : ٨٦/٢٠١ .

وفي كشف الغُمّة[١]: أحمد بن محمّد الطبري من علماء المخالفين رواه في كتابه عن محمّد بن أبي بكر بن عبدالرحمن، عن الحسن بن عليّ أبي محمّد الدينوري، عن محمّد بن موسى الهمداني إلى آخر الخبر[٢].

أقول: وروى صاحب كتاب الصراط المستقيم أكثر هذه الخُطبة ممّا يتعلّق بالنصّ والفضائل، عن محمّد بن جرير الطبري في كتاب الولاية بإسناده إلى زيد بن أرقم[٣].

وفي كتاب المناقب: الحارث الأعور وعمرو بن حريث وأبو أيّوب، عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه لمّا رجع من وقعة الخوارج نزل يُمنى السواد، فقال له راهب: لا ينزل هاهنا إلّا وصيّ نبيّ يقاتل في سبيل الله، فقال عليٌّ عليه السلام: «أنا سيّد الأوصياء وصيّ سيّد الأنبياء» قال: إذاً أنت أصلع قريش وصيّ محمّد، خُذْ علَيَّ الإسلام، إنّي وجدت في الإنجيل نعتك، وأنت تنزل مسجد براثا بيت مريم وأرض[٤] عيسى.

فقال أمير المؤمنين عليه السلام: «فاجلس يا حباب»، قال: وهذه دلالة أُخرى[٥]، ثمّ قال: «فانزل يا حباب، من هذه الصومعة وابن هذا الدير مسجداً»، فبنى حباب الدير مسجداً، ولحق أمير المؤمنين عليه السلام الكوفة، فلم يزل بها حتّى قُتل أمير المؤمنين عليه السلام، فعاد حباب إلى مسجده ببراثا. وفي رواية: أنّ الراهب قال: قرأت أنّه يصلّي في هذا الموضع إيليا وصيّ البارقليطا محمّد نبيّ الأُمّيّين، الخاتم لمن سبقه من أنبياء الله ورسله، في

---

(١) بل اليقين لابن طاوُس.

(٢) اليقين للسيّد ابن طاوُس: ٣٤٣ ـ ٣٦١.

(٣) الصراط المستقيم ١: ٣٠١ ـ ٣٠٤.

(٤) في «ن»: «ومنزل» بدل «وأرض».

(٥) في «م»: «ثانية» بدل «أُخرى».

كلام كثير، فمن أدرك فليتّبع النور الذي جاء به، ألا وإنّه يغرس في آخر الأيّام بهذه البُقعة شجرةً لا تفسد ثمرتها.

وفي رواية زاذان: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «ومن أين شربك؟» قال: من دجلة، قال: «ولِمَ لم تحفر عيناً تشرب منها؟» قال: قد حفرتها فخرجت مالحة، قال: «فاحتفر الآن بئراً أُخرى»، فاحتفر فخرج ماؤها عَذِباً، فقال: «يا حباب، ليكن شربك من ها هنا، ولا يزال هذا المسجد معموراً، فإذا خرّبوه وقطعوا نخله حلّت بهم ـ أو قال: بالناس ـ داهية»[(١)].

وفي كتاب الفضائل لشاذان بن جبرئيل القمّي وكتاب الروضة في الفضائل لبعض أصحابنا بالإسناد يرفعه إلى الحسن عليه السلام عن أبيه، عن جدّه رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: «بينا أنا ذات يوم جالس إذ دخل علينا رجل طويل كأنّه النخلة، فلمّا قلع رجله عن الأُخرى تفرقعا، فعند ذلك قال صلى الله عليه وآله: أما هذا فليس من ولد آدم، فقالوا: يا رسول الله، وهل يكون أحد من غير ولد آدم؟ قال: نعم، هذا أحدهم، فدنا الرجل، فسلّم على النبيّ، فقال صلى الله عليه وآله: مَنْ تكون؟ قال: أنا الهام بن الهيم بن لاقيس بن إبليس، قال النبيّ صلى الله عليه وآله: بينك وبين إبليس أبوان، قال: نعم، يا رسول الله، قال: وكم تعدّ من السنين؟ قال: لمّا قتل قابيل هابيل كنت غلاماً بين الغلمان أفهم الكلام، وأدور الآجام، وآمر بقطيعة الأرحام، فقال صلى الله عليه وآله: بئس السيرة تذكر إن بقيت عليها، فقال: كلّا يا رسول الله، إنّي لمؤمن تائب، قال: وعلى يد مَنْ تُبتَ وجرى إيمانك؟ قال: على يد نوح عليه السلام، ولو عاينته على ما كان من دعائه علىٰ قومه، قال: إنّي على ذلك من النادمين، وأعوذ بالله أن أكون من

---

(١) مناقب آل أبي طالب ٢ : ٢٩٩.

الجاهلين، وصاحبتُ بعده هوداً، فكنت أُصلّي بصلاته وأقرأ الصحف التي علّمنيها ممّا أُنزل على جدّه إدريس، فكنتُ معه إلى أن بعث الله الريح العقيم على قومه فنجّاه ونجّاني معه، وصحبتُ صالحاً من بعده، فلم أزل معه إلى أن بعث الله على قومه الرجفة فنجّاه ونجّاني معه، ولقيت من بعده أباك إبراهيم، فصحبته وسألته أن يعلّمني من الصحف التي أُنزلت عليه، فعلّمني، وكنت أُصلّي بصلاته، فلمّا كاده قومه وألقوه في النار جعلها الله عليه برداً وسلاماً، فكنت له مؤنساً حتّى توفّي، فصحبت من بعده ولديه إسماعيل وإسحاق من بعده ويعقوب، ولقد كنت مع أخيك يوسف في الجُبّ مؤنساً وجليساً حتّى أخرجه الله وولّاه مصر، وردّ عليه أبواه، ولقيت أخاك موسى وسألته أن يعلّمني من التوراة التي أُنزلت عليه، فعلّمني، فلمّا توفّي صحبت وصيّه يوشع، فلم أزل معه حتّى توفّي، ولم أزل من نبيّ إلى نبيّ إلى أخيك داوُد، وأعنته على قتل الطاغية جالوت، وسألته أن يعلّمني من الزبور الذي أنزله الله إليه، [فعلّمني](١).

وصحبت بعده سليمان، وصحبت بعده وصيّه آصف بن برخيا بن سمعيا، ولقد لقيت نبيّاً بعد نبيٍّ، فكلٌّ يبشّرني ويسألني أن أقرأ عليك السلام، حتّى صحبت عيسى، وأنا أقرأك يا رسول الله عمّن لقيت من الأنبياء السلام، ومن عيسى خاصّة أكثر سلام الله ودائمه، فقال رسول الله ﷺ: على جميع أنبياء الله ورُسُله وعلى أخي عيسى منّي السلام ورحمة الله وبركاته ما دامت السّماوات والأرض، وعليك يا هام، السلام، ولقد حفظتَ الوصيّة وأدّيتَ الأمانة فاسأل حاجتك؟ قال: يا رسول الله، حاجتي أن تأمر أُمّتك أن لا يخالفوا أمر الوصيّ فإنّي رأيت الأُمم الماضية

---

(١) بدل ما بين المعقوفين في النُّسَخ: «فعُلّمتُ منه». والمثبت كما في المصدر.

إنّما هلكت بتركها أمر الوصيّ ، قال النبيّ ﷺ : وهل تعرف وصيّي يا هام ؟ قال : إذا نظرتُ إليه عرفته بصفته واسمه التي قرأته في الكتب ، قال : انظر هل تراه ممّن حضر ؟ فالتفت يميناً وشمالاً فقال : ليس هو فيهم ، يا رسول الله ، فقال : ياهام مَنْ كان وصيّ آدم ؟ قال : شيث ، قال : فمن وصيّ شيث ؟ قال : أنوش ، قال : فمن وصيّ أنوش ؟ قال : قينان ، قال : فمن وصيّ قينان ؟ قال : مهلائيل ، قال : فمن وصيّ مهلائيل ؟ قال : برد ، قال : فمن وصيّ برد ؟ قال : النبيّ المرسل إدريس ، قال : فمن وصيّ إدريس ؟ قال : متوشلخ ، قال : فمن وصيّ متوشلخ ؟ قال : لمك ، قال : فمن وصيّ لمك ؟ قال : أطول الأنبياء عمراً ، وأكثرهم لربّه شكراً ، وأعظمهم أجراً ، ذاك أبوك نوح ، قال : فمن وصيّ نوح ؟ قال : سام ، قال : فمن وصيّ سام ؟ قال : أرفخشد ، قال : فمن وصيّ أرفخشد ؟ قال : عابر ، قال : فمن وصيّ عابر ؟ قال : شالخ ، قال : فمن وصيّ شالخ ؟ قال : قالع ، قال : فمن وصيّ قالع ؟ قال : أشروع ، قال : فمن وصيّ أشروع ؟ قال : روعا ، قال : فمن وصيّ روعا ؟ قال : ناخور ، قال : فمن وصيّ ناخور ؟ قال : تارخ ، قال : فمن وصيّ تارخ ؟ قال : لم يكن له وصيّ ، بل أخرج الله من صلبه إبراهيم خليل الله .

قال : صدقت يا هام ، فمن وصيّ إبراهيم ؟ قال : إسماعيل ، قال : فمن وصيّه ؟ قال : نبت ، قال : فمن وصيّ نبت ؟ قال : حمل ، قال : فمن وصيّ حمل ؟ قال : قيدار ، قال : فمن وصيّه ؟ قال : لم يكن له وصيّ ، حتّى خرج من إسحاق يعقوب .

قال : صدقت يا هام ، لقد سبقت(١) الأنبياء والأوصياء ، فمن وصيّ

---

(١) كذا في النسخ ، وفي المصدر : صدقت .

يعقوب ؟ قال : يوسف ، قال : فمن وصيّ يوسف ؟ قال : برثيا ، قال : فمن وصيّ برثيا ؟ قال : شعيب ، قال : فمن وصيّ شعيب ؟ قال : موسى بن عمران ، قال : فمن وصيّ موسى ؟ قال : يوشع بن نون ، قال : فمن وصيّ يوشع ؟ قال : داوُد ، قال : فمن وصيّ داوُد ؟قال : سليمان ، قال: فمن وصيّ سليمان ؟ قال : آصف بن برخيا ، قال : ووصيّ عيسى شمعون بن الصفا . قال : فهل وجدت صفة وصيّي وذكره في الكتب ؟ قال : نعم والذي بعثك بالحقّ نبيّاً إنّ اسمك في التوراة ميد ميد[1] ، واسم وصيّك إليا ، واسمك في الإنجيل خميطا ، واسم وصيّك فيها هيدار ، واسمك في الزبور ماح ماح ، محي بك كلّ كفر وشرك ، واسم وصيّك قاروطيا . قال : فما معنى اسم وصيّي في التوراة إليا ؟ قال : إنّه الوليّ من بعدك ، قال: فما معنى اسمه في الإنجيل هيدار ؟ قال : الصدّيق الأكبر والفاروق الأعظم ، قال : فما معنى اسمه في الزبور قاروطيا ؟ قال : حبيب ربّه .

قال: يا هام ، إذا رأيته تعرفه ؟ قال : نعم ، يا رسول الله ، فهو مدوّر الهامة ، معتدل القامة ، بعيد عن الذمامة ، عريض الصدر ، ضرغامة كبير العينين ، آنف الفخذين ، أخمص الساقين ، عظيم البطن ، سويّ المنكبين .

قال : يا سلمان ، أُدع لنا[2] عليّاً ، فجاء حتّى دخل المسجد ، فالتفت إليه الهام وقال : ها هو يا رسول الله ، بأبي أنت وأُمّي ، هذا والله (وليّك و)[3] وصيّك ، هلكت الأُمم بمخالفة الأوصياء .

قال: قد فعلنا ذلك، يا هام ، فهل من حاجة ؟ فإنّي أُحبّ قضاءها لك.

---

(١) في «م» : «ميه ميه» بدل «ميد ميد» .

(٢) كلمة «لنا» لم ترد في «م» .

(٣) ما بين القوسين لم يرد في «س ، ن» .

قال : نعم ، يا رسول الله ، أُحبّ أن تعلّمني من هذا القرآن الذي أُنزل إليك[١] ، وتشرح لي سُننك وشرائعك لأُصلّي بصلاتك .

قال : يا أبا الحسن ، ضمّه إليك وعلّمه ، قال عليّ عليه السلام : فعلّمته فاتحة الكتاب والمعوّذتين وقل هو الله أحد ، وآية الكرسي وآيات من آل عمران والأنعام والأعراف والأنفال وثلاثين سورة من المفصّل ، ثمّ إنّه غاب فلم يُرَ إلّا يوم صفّين ، فلمّا كان ليلة الهرير نادى : يا أمير المؤمنين ، اكشف عن رأسك فإنّي أجدك[٢] في الكتاب أصلعاً ، قال : أنا ذلك ، ثمّ كشف عن رأسه ، وقال : يا أيّها الهاتف ، أظهر لي رحمك الله ، قال : فظهر له فإذا هو الهام بن الهيم ، قال : مَنْ تكون ؟ قال : أنا الذي منّ عليَّ بك ربّي وعلّمتني كتاب الله ، وآمنتُ بك وبمحمّدٍ صلى الله عليه وآله ، فعند ذلك سلّم عليه وجعل يحادثه ويسأله . ثمّ قاتل إلى الصبح ، ثمّ غاب» .

قال الأصبغ بن نباتة : فسألتُ أمير المؤمنين عليه السلام بعد ذلك عنه ، قال : «قُتل الهام بن الهيم رحمة الله عليه»[٣] .

وفي الخصال بإسناده عن جابر الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام ، وفي كتاب الاختصاص أيضاً بإسناده عن جابر ، عنه عليه السلام قال : «أتى رأسُ اليهودِ عليَّ ابن أبي طالب أميرالمؤمنين عليه السلام عند منصرفه من وقعة النهروان ، وهو جالس في مسجد الكوفة ، فقال : يا أمير المؤمنين إنّي أُريد أن أسألك عن أشياء لا يعلمها[٤] إلّا نبيّ أو وصيّ نبيّ ، قال : سل عمّا بدا لك يا أخا

---

(١) في «س ، ن» : «عليك» بدل «إليك» .

(٢) في «س ، ن» : «أجده» بدل «أجدك» .

(٣) الفضائل : ٥٣١ ـ ٢٢٦/٥٣٦ ، الروضة : ١٥٨ ـ ١٥٩ ، بحار الأنوار ٣٨ : ٥٤/ ٩ .

(٤) في «م» : «لا يعرفها» بدل «لا يعلمها» .

اليهود.

قال: إنّا نجد في الكتاب أنّ الله عزّوجلّ إذا بعث نبيّاً أوحى إليه أن يتّخذ من أهل بيته مَنْ يقوم بأمر أُمّته من بعده، وأن يعهد إليهم فيه عهداً يحتذىٰ عليه، ويعمل به في أُمّته من بعده، وأنّ الله عزّوجلّ يمتحن الأوصياء في حياة الأنبياء ويمتحنهم بعد وفاتهم، فأخبرني كم يمتحن الله الأوصياء في حياة الأنبياء وكم يمتحنهم بعد وفاتهم من مرّة؟ وإلى ما يصير آخر أمر الأوصياء إذا رضي محنتهم؟

فقال له عليٌّ عليه السلام: والله الذي لا إله غيره، الذي فلق البحر لبني إسرائيل وأنزل التوراة على موسى عليه السلام لئن أخبرتك بحقٍّ عمّا تسأل عنه لتقرّنّ به؟

قال: نعم، قال: والذي فلق البحر لبني إسرائيل وأنزل التوراة على موسى عليه السلام لئن أجبتك لتسلمنّ؟ قال: نعم.

قال عليٌّ صلوات الله عليه: إنّ الله عزّوجلّ يمتحن الأوصياء في حياة الأنبياء في سبعة مواطن ليبتلي طاعتهم، فإذا رضي طاعتهم ومحنتهم أمر الأنبياء أن يتّخذوهم أولياء في حياتهم وأوصياء بعد وفاتهم، ويصيّروا طاعة الأوصياء في أعناق الأُمم ممّن يقول بطاعة الأنبياء، ثمّ يمتحن الأوصياء بعد وفاة الأنبياء عليهم السلام في سبعة مواطن ليبلو صبرهم، فإذا رضي محنتهم ختم لهم بالسعادة ليلحقهم بالأنبياء، وقد أكمل لهم السعادة.

قال له رأس اليهود: صدقت يا أمير المؤمنين، فأخبرني كم امتحنك الله في حياة محمّد صلى الله عليه وآله من مرّة؟ وكم امتحنك بعد وفاته من مرّة؟ وإلىٰ ما يصير آخر أمرك؟ فأخذ عليٌّ عليه السلام بيده، وقال: انهض بنا أنبئك بذلك يا

أخا اليهود ، فقام إليه جماعة من أصحابه ، فقالوا : يا أمير المؤمنين ، أنبئنا بذلك معه ، فقال : إنّي أخاف أن لا تحتمله قلوبكم ، قالوا : ولِمَ ذاك يا أمير المؤمنين ؟ قال : لأُمور بدت لي من كثيرٍ منكم .

فقام إليه الأشتر فقال : يا أمير المؤمنين ، أنبئنا بذلك ، فوالله إنّا لنعلم (أنّه ما على ظهر)(١) الأرض وصيّ نبيّ سواك ، وإنّا لنعلم أنّ الله لا يبعث بعد نبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله نبيّاً سواه ، وأنّ طاعتك في أعناقنا موصولة بطاعة نبيّنا .

فجلس عليٌّ عليه السلام وأقبل على اليهوديّ ، فقال : يا أخا اليهود ، إنّ الله عزّ وجلّ امتحنني في حياة نبيّنا صلى الله عليه وآله في سبعة مواطن ، فوجدني فيهنّ ـ من غير تزكيةٍ لنفسي ـ بنعمة الله له مطيعاً ، قال : وفيمَ يا أمير المؤمنين ؟ قال : أمّا أوّلهنّ فإنّ الله عزّ وجلّ أوحى إلى نبيّنا صلى الله عليه وآله وحملة الرسالة وأنا أحدث أهل بيتي سنّاً ، أخدمه في بيته وأسعى بين يديه في أمره ، فدعا صغير بني عبدالمطّلب وكبيرهم إلى الإسلام ، وإلى شهادة أن لا إله إلّا الله وأنّه رسول الله ، فامتنعوا من ذلك وأنكروه عليه وهجروه ونابذوه، واعتزلوه واجتنبوه وسائر الناس مقصين له ومخالفين عليه ، وقد استعظموا ما أورده عليهم ممّا لم تحتمله قلوبهم ، ولم تدركه عقولهم ، فأجبتُ رسولَ الله صلى الله عليه وآله وحدي إلى ما دعا إليه مسرعاً مطيعاً موقناً لم يتخالجني في ذلك شكّ ، فمكثنا بذلك ثلاث حِجج وما على وجه الأرض خلق يصلّي أو يشهد لرسول الله صلى الله عليه وآله بما آتاه الله غيري وغير ابنة خويلد رحمها الله ، وقد فعل .

ثمّ أقبل أميرالمؤمنين عليه السلام على أصحابه فقال : أليس كذلك ؟ قالوا : بلى يا أمير المؤمنين .

---

(١) بدل ما بين القوسين في «م» هكذا : «ما على وجه» .

فقال عليه السلام : وأمّا الثانية يا أخا اليهود ، فإنّ قريشاً لم تزل تخيّل الآراء وتعمل الحِيَل في قتل النبيّ صلى الله عليه وآله ، حتّى كان آخر ما اجتمعت في ذلك يوم الدار ـ دار الندوة ـ وإبليس الملعون حاضر في صورة أعور ثقيف ، فلم تزل تضرب أمرها ظهراً لبطنٍ حتّى اجتمعت آراؤها على أن يُنتدب من كلّ فخذٍ من قريشٍ رجلٌ ، ثمّ يأخذ كلّ رجلٍ منهم سيفه ثمّ يأتي النبيّ صلى الله عليه وآله وهو نائم على فراشه ، فيضربونه جميعاً بأسيافهم ضربة رجلٍ واحد فيقتلوه ، فإذا قتلوه ، منعت قريش رجالها ولم تسلّمها، فيمضي دمه هدراً ، فهبط جبرئيل عليه السلام على النبيّ صلى الله عليه وآله فأنبأه بذلك وأخبره بالليلة التي يجتمعون فيها ، والساعة التي يأتون فراشه فيها ، وأمره بالخروج في الوقت الذي خرج فيه إلى الغار ، فأخبرني رسول الله صلى الله عليه وآله بالخبر وأمرني أن أضطجع (في مضجعه) [١] وأقيه بنفسي ، فأسرعت إلى ذلك مطيعاً له ، مسروراً لنفسي بأن أقتل دونه ، فمضى صلى الله عليه وآله لوجهه واضطجعت في مضجعه ، وأقبلت رجالات قريش موقنة في أنفسها أن تقتل النبيّ صلى الله عليه وآله ، فلمّا استوى بي وبهم البيت الذي أنا فيه ناهضتهم بسيفي فدفعتهم عن نفسي بما قد علمه الله والناس.

ثمّ أقبل علىٰ أصحابه فقال : أليس كذلك ؟ قالوا: بلى ، يا أميرالمؤمنين .

فقال عليه السلام: وأمّا الثالثة يا أخا اليهود ، فإنّ ابني ربيعة وابن عتبة كانوا فرسان قريش دعوا إلى البراز يوم بدر ، فلم يبرز لهم خلق من قريش ، فأنهضني رسول الله صلى الله عليه وآله مع صاحبَيَّ رضي الله عنهما وقد فعل وأنا أحدث أصحابي سنّاً وأقلّهم للحرب تجربةً، فقتل الله عزّوجلّ بيدي وليداً وشيبة ، سوى مَنْ قتلت من جحاجحة قريش في ذلك اليوم ، وسوى مَنْ أسرت ،

---

(١) في «م» : «على فراشه» بدل «في مضجعه» .

وكان منّي أكثر ممّا كان من أصحابي ، واستشهد ابن عميّ في ذلك اليوم رحمة الله عليه .

ثمّ التفت إلى أصحابه ، فقال : أليس كذلك ؟ قالوا : بلى ، يا أمير المؤمنين .

فقال عليه‌السلام : وأمّا الرابعة يا أخا اليهود ، فإنّ أهل مكّة أقبلوا إلينا على بكرة أبيهم وقد استحاشوا مَنْ يليهم من قبائل العرب وقريش ، طالبين بثأر مشركي قريش في يوم بدر ، فهبط جبرئيل عليه‌السلام على النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله فأنبأه بذلك ، فذهب النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله وعسكر بأصحابه في سدّ أُحد ، وأقبل المشركون إلينا فحملوا علينا حملة رجلٍ واحد ، واستشهد من المسلمين مَن استشهد ، وكان ممّن بقي ما كان من الهزيمة ، وبقيت مع رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله ، ومضى المهاجرون والأنصار إلى منازلهم من المدينة ، كلٌّ يقول : قُتل النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله وقُتل أصحابه ، ثمّ ضرب الله عزّوجلّ وجوه المشركين ، وقد جُرحت بين يدي رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله نيّفاً وسبعين جرحةً ، منها هذه وهذه ـ ثمّ ألقى صلوات الله عليه رداءه وأمرّ يده على جراحاته ـ وكان منّي في ذلك اليوم ما على الله عزّوجلّ ثوابه إن شاء الله .

ثمّ التفت إلىٰ أصحابه ، فقال : أليس كذلك ؟ قالوا : بلى يا أمير المؤمنين .

فقال عليه‌السلام : وأمّا الخامسة يا أخا اليهود ، فإنّ قريشاً والعرب تجمّعت وعقدت بينها عقداً وميثاقاً لا ترجع من وجهها حتّى تقتل رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله وتقتلنا معه معاشر بني عبد المطّلب ، ثمّ أقبلت بحدّها وحديدها حتّى أناخت علينا بالمدينة ، واثقةً بأنفسها فيما توجّهت له ، فهبط جبرئيل عليه‌السلام على النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله فأنبأه بذلك ، فخندق على نفسه ومَنْ معه من المهاجرين

والأنصار، فقدمت قريش فأقامت على الخندق محاصرةً لنا، ترى في أنفسها القوّة وفينا الضعف، ترعد وتبرق ورسول الله صلى الله عليه وآله يدعوها إلىٰ الله عزّوجلّ، ويناشدها بالقرابة والرحم، فتأبى ولا يزيدها ذلك إلّا عتوّاً، وفارسها فارس العرب يومئذٍ عمرو بن عبد ودّ يهدر كالبعير المغتلم يدعو إلى البراز، ويرتجز، ويخطر برمحه مرّة وبسيفه مرّة، لا يقدم عليه مقدم، ولا يطمع فيه طامع، ولا حميّة تهيّجه، ولا بصيرة تشجّعه، فأنهضني إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وعمّمني بيده وأعطاني سيفه هذا ـ وضرب بيده إلى ذي الفقار ـ فخرجت إليه، ونساء أهل المدينة بواكي إشفاقاً علَيَّ من ابن عبدودّ، فقتله الله عزّوجلّ بيدي، والعرب لا تعدّ لها فارساً غيره، وضربني هذه الضربة ـ وأومأ بيده إلى هامّته ـ فهزم الله قريشاً والعرب بذلك وبماكان منّي فيهم النكاية.

ثمّ التفت عليه السلام إلى أصحابه فقال: أليس كذلك؟ قالوا: بلى، يا أميرالمؤمنين.

فقال عليه السلام: وأمّا السادسة يا أخا اليهود، فإنّا وردنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله مدينة أصحابك خيبر على رجال من اليهود وفرسانها من قريش وغيرها، فتلقّونا بأمثال الجبال من الخيل والرجال والسلاح وهُمْ في أمنع دار وأكثر عدد، كلٌّ ينادي ويدعو ويبادر إلى القتال، فلم يبرز إليهم من أصحابي أحد إلّا قتلوه حتّى إذا احمرّت الحدق، ودعيت إلى النزال وأهمّت كلّ امرئٍ نفسه، والتفت بعض أصحابي إلى بعضٍ وكلٌّ يقول: يا أباالحسن، انهض، فأنهضني رسول الله صلى الله عليه وآله إلى دارهم، فلم يبرز إلَيَّ منهم أحد إلّا قتلته، ولا يثبت لي فارس إلّا طحنته ثمّ شددت عليهم شدّة الليث على فريسته، حتّى أدخلتهم جوف مدينتهم مسدّداً عليهم، فاقتلعت باب حصنهم بيدي حتّىٰ دخلت

عليهم مدينتهم وحدي أقتل مَنْ يظهر فيها من رجالها ، وأسبي مَنْ أجد من نسائها حتّى افتتحتُها وحدي ، ولم يكن لي فيها معاون إلّا الله وحده .

ثمّ التفت إلى أصحابه ، فقال : أليس كذلك ؟ قالوا : بلى ، يا أمير المؤمنين .

قال عليه‌السلام : وأمّا السابعة يا أخا اليهود ، فإنّ رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله لمّا توجّه إلى فتح مكّة أحبّ أن يعذر عليهم ويدعوهم إلى الله عزّوجلّ آخراً كما دعاهم أوّلاً ، فكتب إليهم كتاباً يحذّرهم فيه وينذرهم عذاب الله عزّوجلّ ، ويعدهم الصفح ، ويمنّيهم مغفرة ربّهم ، ونسخ لهم في آخره سورة براءة ليقرأها عليهم ، ثمّ عرض على جميع الصحابة المضيّ به إليهم ، فكلّهم يرىٰ التثاقل فيه ، فلمّا رأى ذلك ندب منهم رجلاً فوجّهه به ، فأتاه جبرئيل عليه‌السلام ، فقال : يا محمّد ، إنّه لا يؤدّي عنك إلّا أنت أو رجل منك ، فأنبأني رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله بذلك ووجّهني بكتابه ورسالته إلى أهل مكّة ، فأتيت مكّة وأهلها ـ مَنْ قد عرفتم ـ ليس منهم أحد إلّا ولو قدر أن يضع على كلّ جبلٍ منّي إرباً لفَعَل ولو أن يبذل في ذلك نفسه وأهله وولده وماله ، فبلّغتهم رسالة النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله وقرأت عليهم كتابه ، فكلّهم يلقاني بالتهدّد والوعيد ، ويبدي لي البغضاء ، ويظهر لي الشحناء من رجالهم ونسائهم ، فكان منّي في ذلك ما قد رأيتم .

ثمّ التفت عليه‌السلام إلى أصحابه فقال : أليس كذلك ؟ قالوا : بلى ، يا أمير المؤمنين .

فقال عليه‌السلام : يا أخا اليهود ، هذه المواطن التي امتحنني فيها[1] ربّي عزّوجلّ مع نبيّه صلى‌الله‌عليه‌وآله ، فوجدني فيها كلّها بمنّه مطيعاً ، ليس لأحدٍ فيها مثل

---

(١) في حاشية «س ، ن» نسخة بدل : «فيهنّ» بدل «فيها» .

الذي لي، ولو شئت لوصفت ذلك ولكنّ الله عزّ وجلّ نهى عن التزكية. فقالوا: يا اميرالمؤمنين، صدقت والله، لقد أعطاك الله عزّوجلّ الفضيلة بالقرابة من نبيّنا صلّى الله عليه وآله، وأسعدك بأن جعلك أخاه تنزل منه منزلة هارون من موسىٰ، وفضّلك بالمواقف التي باشرتها، والأهوال التي ركبتها، وذخر لك الذي ذكرت، وأكثر منه ممّا لم تذكره، وممّا ليس لأحدٍ من المسلمين مثله، يقول ذلك مَنْ شهدك منّا مع نبيّنا صلّى الله عليه وآله ومَنْ شهدك بعده، فأخبرنا يا أميرالمؤمنين، ما امتحنك الله عزّوجلّ به بعد نبيّنا صلّى الله عليه وآله فاحتملته وصبرتَ عليه، فلو شئنا أن نصف ذلك لوصفناه علماً منّا به وظهوراً منّا عليه، إلّا إنّا نحبّ أن نسمع منك ذلك كما سمعنا منك ما امتحنك الله في حياته فأطعته فيه.

فقال عليه السلام: يا أخا اليهود، إنّ الله عزّ وجلّ امتحنني بعد وفاة نبيّه صلّى الله عليه وآله في سبعة مواطن فوجدني فيهنّ من غير تزكية لنفسي بمنّه ونعمته صبوراً.

أمّا أوّلهنّ: يا أخا اليهود، فإنّه لم يكن لي خاصّة دون المسلمين عامّةً أحد آنس به أو أعتمد عليه أو أستقيم إليه أو أتقرّب به غير رسول الله صلّى الله عليه وآله هو ربّاني صغيراً، وبوّأني كبيراً، وكفاني العيلة، وجبرني من اليتم، وأغناني عن الطلب، ووقاني المكسب، وعال لي النفس والولد والأهل، هذا في تصاريف أمر الدنيا، مع ما خصّني به من الدرجات التي قادتني إلى معالي الحظوة عند الله عزّ وجلّ، فنزل بي من وفاة رسول الله صلّى الله عليه وآله ما لم أكن أظنّ أنّ الجبال لو حملته عنوة كانت تنهض به، فرأيت الناس من أهل بيتي من بين جازعٍ لا يملك من جزعه، ولا يضبط نفسه، ولا يقوى على حمل فادح ما نزل به، قد أذهب الجزع صبره وأذهل عقله، وحال بينه وبين الفهم والإفهام والقول والاستماع، وسائر الناس من غير

بني عبدالمطّلب بين معزّ يأمره بالصبر، وبين مساعدٍ باكٍ لبكائهم، جازع لجزعهم، وحملت نفسي على الصبر عند وفاته بلزوم الصمت والاشتغال بما أمرني به من تجهيزه وتغسيله وتحنيطه وتكفينه والصلاة عليه ووضعه في حفرته، وجمع كتاب الله وعهده إلى خلقه، لايشغلني عن ذلك بارد دمعة ولا هائج زفرة ولا لاذع حرقة ولا جزيل مصيبة حتّى أدّيت في ذلك الحقّ الواجب لله عزّ وجلّ ولرسوله صلى الله عليه وآله عليَّ، وبلّغت منه الذي أمرني به، واحتملته صابراً محتسباً.

ثمّ التفت عليه السلام إلى أصحابه، فقال: أليس كذلك؟ قالوا: بلى، يا أمير المؤمنين.

فقال عليه السلام: وأمّا الثانية يا أخا اليهود، فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أمّرني في حياته على جميع أُمّته وأخذ على جميع مَنْ حضره منهم البيعة والسمع والطاعة لأمري، وأمرهم أن يبلّغ الشاهد الغائب ذلك، فكنت المؤدّي إليهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله أمره إذا حضرتُه والأمير على مَنْ حضَرني منهم إذا فارقتُه، ولا تختلج في نفسي منازعة أحدٍ من الخلق لي في شيءٍ من الأمر في حياة النبيّ صلى الله عليه وآله ولا بعد وفاته، ثمّ أمر رسول الله صلى الله عليه وآله بتوجيه الجيش الذي وجّهه مع أُسامة بن زيد عند الذي أحدث الله به من المرض الذي توفّاه فيه، فلم يدع النبيّ صلى الله عليه وآله أحداً من أبناء العرب ولا من الأوس والخزرج وغيرهم من سائر الناس مَنْ يخاف على نقضه ومنازعته، ولا أحداً ممّن يراني بعين البغضاء ممّن قد وترتُه بقتل أبيه أو أخيه أو حميمه إلّا وجّهه في ذلك الجيش، ولا من المهاجرين والأنصار والمسلمين وغيرهم من المؤلّفة قلوبهم والمنافقين لتصفو قلوب مَنْ يبقى معي بحضرته، ولئلّا يقول قائل منهم شيئاً ممّا أكرهه، ولا يدفعني دافع عن

الولاية والقيام بأمر رعيّته وأُمّته من بعده، ثمّ كان آخر ما تكلّم به في شيءٍ من أمر أُمّته أن يمضي جيش أُسامة، ولا يتخلّف عنه أحد ممّن أنهض معه، وتقدّم في ذلك أشدّ التقدّم، وأبلغ فيه أبلغ الإيعاز، وأكّد فيه أكثر التأكيد، فلم أشعر بعد أن قُبض رسول الله ﷺ إلّا برجالٍ من بعث أُسامة ابن زيد وأهل عسكره قد تركوا مراكزهم، وأخلوا مواضعهم، وخالفوا أمر رسول الله ﷺ فيما أنهضهم له وأمرهم به وتقدّم إليهم من ملازمة أميرهم والمسير معه تحت لوائه، حتّى ينفذ لوجهه الذي أنفذه إليه، فخلّفوا أميرهم مقيماً في عسكره، وأقبلوا يتبادرون على الخيل ركضاً إلى حلّ عقدة عقدها الله عزّ وجلّ لي ورسوله ﷺ في أعناقهم فحلّوها، وعهدٍ عاهدوا الله ورسوله ﷺ فنكثوه، وعقدوا لأنفسهم عقداً ضجّت به أصواتهم، واختصّت به آراؤهم من غير مناظرةٍ لأحدٍ منّا ـ بني عبد المطّلب ـ أو مشارك في رأي، أو استقالة لما في أعناقهم من بيعتي، فعلوا ذلك وأنا برسول الله ﷺ مشغول، وبتجهيزه عن سائر الأشياء مصدود، فإنّه كان أهمّها وأحقّ ما بدئ به منها.

فكان هذا يا أخا اليهود، أقرح ما ورد على قلبي مع الذي أنا فيه من عظيم الرزيّة، وفاجع المصيبة، وفقد مَنْ لا خلف منه إلّا الله تبارك وتعالى، فصبرتُ عليها، إذ أتت بعد أُختها على تقاربها وسرعة اتّصالها.

ثمّ التفت عليه السلام إلى أصحابه فقال: أليس كذلك؟ قالوا: بلى، يا أمير المؤمنين.

فقال عليه السلام: وأمّا الثالثة يا أخا اليهود، فإنّ القائم بعد النبيّ ﷺ كان يلقاني معتذراً في كلّ أيّامه ويُلزم غيره ما ارتكبه من أخذ حقّي ونقض بيعتي، ويسألني تحليله، فكنت أقول: تنقضي أيّامه ثمّ يرجع إلَيَّ حقّي

الذي جعله الله لي عفواً هنيئاً من غير أن أُحدث في الإسلام ـ مع حدوثه وقرب عهده بالجاهليّة ـ حدثاً في طلب حقّي بمنازعة لعلّ فلاناً يقول فيها: نعم، وفلاناً يقول: لا، فيؤول ذلك من القول إلى الفعل، وجماعة من خواصّ أصحاب محمّد ﷺ أعرفهم بالنصح لله ولرسوله ولكتابه ولدينه الإسلام يأتوني عوداً وبدءاً، وعلانيةً وسرّاً، فيدعوني إلى أخذ حقّي، ويبذلون أنفسهم في نصرتي ليؤدّوا إلَيّ بذلك بيعتي في أعناقهم، فأقول: رويداً وصبراً قليلاً لعلّ الله يأتيني بذلك عفواً بلا منازعة ولا إراقة الدماء، فقد ارتاب كثير من الناس بعد وفاة النبيّ ﷺ، وطمع في الأمر بعده مَنْ ليس له بأهلٍ، فقال كلّ قوم: منّا أمير، وما طمع القائلون في ذلك إلّا لتناول غيري الأمر، فلمّا دنت وفاة القائم وانقضت أيّامه صيّر الأمر بعده لصاحبه، فكانت هذه أخت أُختها، ومحلّها منّي مثل محلّها، وأخذا منّي ما جعله الله لي، فاجتمع إلَيَّ من أصحاب محمّد ﷺ ممّن مضى وممّن بقي وممّن أخّره الله مَن اجتمع، فقالوا لي فيها مثل الذي قالوا في أُختها، فلم يعد قول الثاني قول الأوّل صبراً واحتساباً ويقيناً وإشفاقاً من أن تفنى عُصبة تألّفهم رسول الله ﷺ باللّين مرّة، وبالشدّة أُخرى، وبالبذل مرّة، وبالسيف أُخرى، حتّى لقد كان من تألّفه لهم أن كان الناس في الكنّ والقرار، والشبع والريّ، واللباس والوطاء والدثار، ونحن أهل بيت محمّد ﷺ لا سقوف لبيوتنا ولا أبواب ولا ستور إلّا الجرائد وما أشبهها، ولا وطاء لنا ولا دثار علينا، يتداول الثوب الواحد في الصلاة أكثرنا، ويطوي الليالي والأيّام جوعاً عامّتنا، وربّما أتانا الشيء ممّا أفاء الله علينا، وصيّره لنا خاصّة دون غيرنا ونحن على ما وصفتُ من حالنا، فيؤثر به رسول الله ﷺ أرباب النعم والأموال تألّفاً منه لهم، فكنتُ أحقّ مَنْ لم يفرّق هذه العصبة التي ألّفها

رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يحملها على الخطّة التي لا خلاص لها منها دون بلوغها أو فناء أجلها ؛ لأنّي لو نصبتُ نفسي فدعوتهم إلى نصرتي كانوا منّي وفي أمري على إحدى منزلتين : إمّا متّبع مقاتل ، أو مقتول إن لم يتّبع الجميع ، وإمّا خاذل يكفر بخذلانه إن قصّر في نصرتي ، أو أمسك عن طاعتي ، وقد علم الله أنّي منه بمنزلة هارون من موسى ، يحلّ به في مخالفتي والإمساك عن نصرتي ما أحلّ قوم موسى بأنفسهم في مخالفة هارون وترك طاعته ، ورأيت تجرّع الغصص وردّ أنفاس الصعداء ولزوم الصبر حتّى يفتح الله أو يقضي بما أحبّ أزيد لي في حظّي ، وأرفق بالعصابة التي وصفتُ أمرهم ، وكان أمر الله قدراً مقدوراً ، ولو لم أتّق هذه الحالة يا أخا اليهود ثمّ طلبت حقّي ، لكنت أولى ممّن طلبه ، لعلم مَنْ مضى من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ومَنْ بحضرتك منهم بأنّي كنت أكثرَ عدداً ، وأعزَّ عشيرة ، وأمنعَ رجالاً ، وأطوعَ أمراً ، وأوضحَ حجّةً ، وأكثر في هذا الدين مناقب وآثاراً لسوابقي وقرابتي ووراثتي ، فضلاً عن استحقاقي ذلك بالوصيّة التي لا مخرج للعباد عنها ، والبيعة المتقدّمة في أعناقهم ممّن قد تناولها ، وقد قُبض محمّد صلى الله عليه وآله وإنّ ولاية الأُمّة في يده وفي بيته ، لا في يد الذين تناولوها ولا في بيوتهم ، ولأهل بيته الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً ، أولى بالأمر من بعده من غيرهم في جميع الخصال .

ثمّ التفت عليه السلام إلى أصحابه فقال : أليس كذلك ؟ قالوا : بلى يا أمير المؤمنين .

فقال عليه السلام : وأمّا الرابعة ياأخااليهود ، فإنّ القائم بعد صاحبه كان يشاورني في موارد الأُمور ومصادرها فيصدرها عن أمري ، ويناظرني في غوامضها فيمضيها عن رأيي ، ولا أعلم أحداً ولا يعلمه أصحابي يناظره في

ذلك غيري ، ولا يطمع في الأمر بعده سواي ، فلمّا أن أتت منيّته علىٰ فجأة بلا مرض كان قبله ولا أمر كان أمضاه في صحّةٍ من بدنه ، لم أشكّ أنّي قد استرجعت حقّي في عافيةٍ بالمنزلة التي كنت أطلبها ، والعاقبة التي كنت ألتمسها ، فإنّ الله سيأتي بعد ذلك على أحسن ما رجوتُ ، وأفضل ما أمّلتُ ، فكان من فعله أن ختم أمره بأن سمّى قوماً أنا سادسهم ، ولم يسوّني بواحدٍ منهم ، ولا ذكر لي حالاً في وراثة الرسول ولا قرابةً ولا نسباً ولا صهراً ، ولا لواحدٍ منهم سابقة من سوابقي ولا أثراً من آثاري ، وصيّرها شورى بيننا ، وصيّر ابنه فيها حاكماً علينا ، وأمره أن يضرب أعناق النفر الستّة الذين صيّر الأمر فيهم إن لم ينفذوا أمرهم ، وكفى بالصبر على هذا يا أخا اليهود صبراً ، فمكث القوم أيّامهم كلّها كلٌّ يخطب لنفسه وأنا ممسك ، قد سألوني عن أمري ، فناظرتهم في أيّامي وأيّامهم وآثاري وآثارهم ، وأوضحتُ لهم ما يجهلوه من وجوه استحقاقي لها دونهم ، وذكّرتهم عهد رسول الله صلى الله عليه وآله إليهم وتأكيد ما أكّده من البيعة لي في أعناقهم ، دعاهم حبّ الإمارة ، وبسط الأيادي والألسن في الأمر والنهي والركون إلى الدنيا ، والاقتداء بالماضين قبلهم إلى تناول ما لم يجعل الله لهم ، فإذا خلوت بالواحد ذكّرته أيّام الله وحذّرته ما هو قادم عليه وصائر إليه ، التمس منّي شرطاً أن أُصيّرها له بعدي ، فلمّا لم يجدوا عندي إلّا المحجّة البيضاء ، والحمل على كتاب الله عزّ وجلّ ووصيّة الرّسول عليه وآله الصلاة والسلام ، وإعطاء كلّ امرئٍ منهم ما جعل الله عزّ وجلّ له ومنعه ما لم يجعل الله له أزالها عنّي إلى ابن عفّان طمعاً في الشحيح معه فيها ، وإنّ عثمان رجل لم يستو به وبواحدٍ ممّن حضره حال قطّ فضلاً عمّن دونهم ، لا ببدر التي هي سنام فضلهم ، ولا غيرها من المآثر التي أكرم الله بها رسوله ومَن اختصّه معه من أهل بيته ،

ثمّ لم أعلم القوم أمسوا من يومهم ذلك، حتّى ظهرت نداماتهم ونكصوا على أعقابهم وأحال بعضهم على بعضٍ، كلٌّ يلوم نفسه ويلوم أصحابه، ثمّ لم تطل الأيّام بالمستبدّ بالأمر ـ ابن عفّان ـ حتّى أكفروه وتبرّؤا منه، ومشى إلى أصحابه خاصّة وسائر أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله على هذه، يستقيلهم من بيعته ويتوب إلى الله من فلتته، فكانت هذه يا أخا اليهود أكبر من أُختيها[١] وأقطع وأحرىٰ أن لا يصبر عليها، فنالني منها الذي لا يبلغ وصفه ولا يحدّ وقته، ولم يكن عندي فيها إلّا الصبر على ما أمضّ وأبلغ منها، ولقد أتاني الباقون من الستّة من يومهم، كلٌّ راجع إلَيّ بما كان ركب منّي يسألني خلع ابن عفّان والوثوب عليه وأخذ حقّي ويعطيني صفقته وبيعته على الموت تحت رايتي، أو يردّ الله عزّ وجلّ علَيَّ حقّي، فوالله، يا أخا اليهود، ما منعني منها إلّا الذي منعني من أُختها قبلها، ورأيت الإبقاء على مَنْ بقي من الطائفة أبهج لي وآنس لقلبي من فنائها، وعلمت أنّي إن حملتها على دعوة الموت ركبته، وأمّا نفسي فقد علم مَنْ حضر ممّن ترى ومَنْ غاب من أصحاب محمّد صلّى الله عليه وآله أنّ الموت عندي بمنزلة[٢] الشربة الباردة في اليوم الشديد الحرّ من ذي العطش الصدي، ولقد كنت عاهدت الله عزّ وجلّ ورسوله صلّى الله عليه وآله أنا وعمّي حمزة وأخي جعفر وابن عمّي عبيدة على أمرٍ وفينا به لله عزّوجلّ ولرسوله صلّى الله عليه وآله فتقدّمني أصحابي وتخلّفت بعدهم لما أراد الله عزّوجلّ، فأنزل الله فينا: ﴿**مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَـٰهَدُوا ٱللَّـهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً**﴾[٣] حمزة

---

(١) في «س، ن»: «أُختها» بدل «أُختيها».

(٢) في «م»: «مثل» بدل «بمنزلة».

(٣) سورة الأحزاب ٣٣: ٢٣.

وجعفر وعبيدة، وأنا والله المنتظر يا أخا اليهود، وما بدّلت تبديلاً.

وما أسكتني عن ابن عفّان وحثّني على الإمساك إلّا أنّي عرفت من أخلاقه فيما اختبرت منه بما لن يدعه، حتّى يستدعي الأباعد إلى قتله وخلعه فضلاً عن الأقارب وأنا في عُزلةٍ، فصبرتُ حتّى كان ذلك، ولم أنطق فيه بحرف من «لا» و«نعم»، ثمّ أتاني القوم وأنا ـ علم الله ـ كاره، لمعرفتي بما يطمعون من اعتقال الأموال والمرح في الأرض، وعلمهم بأنّ تلك ليست لهم عندي وشديد عادة منتزعة، فلمّا لم يجدوها عندي تعلّلوا الأعاليل.

ثمّ التفت عليه‌السلام إلى أصحابه فقال: أليس كذلك؟ فقالوا: بلىٰ يا أميرالمؤمنين.

فقال عليه‌السلام: وأمّا الخامسة يا أخا اليهود، فإنّ المتبايعين لي لمّا لم يطمعوا في تلك منّي وثبوا بالمرأة علَيَّ وأنا وليّ أمرها، والوصيّ عليها، فحملوها على الجمل وشدّوها على الرحال، وأقبلوا بها تخبط الفيافي والقفار، وتقطع البراري، وتنبح عليها كلاب الحوأب، وتظهر لهم علامات الندم في كلّ ساعةٍ وعند كلّ حالٍ، في عصبةٍ قد بايعوني ثانيةً بعد بيعتهم الأُولى في حياة النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله، حتّى أتت على أهل بلدة قصيرة أيديهم، طويلة لحاهم، قليلة عقولهم، عازبة آراؤهم، وهُم جيران بدوٍ ووُرّاد بحرٍ، فأخرجتهم يخبطون بسيوفهم من غير علمٍ، ويرمون بسهامهم من غير فهمٍ.

فوقفت من أمرهم علىٰ اثنتين كلتاهما في محلّ المكروه ممّن إن كففت لم يرجع ولم يعقل، وإن أقمت كنت قد صرت إلى التي كرهت، فقدّمت الحجّة بالإعذار والإنذار، ودعوت المرأة إلى الرجوع إلى بيتها، والقوم الذين حملوها على الوفاء ببيعتهم لي، والترك لنقضهم عهد الله عزّوجلّ

فيَّ ، وأعطيتهم من نفسي كلّ الذي قدرت عليه ، وناظرت بعضهم فرجع ، وذكّرت فذكر ، ثمّ أقبلت على الناس بمثل ذلك فلم يزدادوا إلّا جهلاً وتمادياً وغيّاً ، فلمّا أبوا إلّا هي ركبتها منهم فكانت عليهم الدائرة ، وبهم الهزيمة ، وبهم الحسرة ، وفيهم الفناء والفقر والقتل ، وحملت نفسي على التي لم أجد منها بُدّاً ، ولم يسعني إذا فعلت ذلك ، وأظهرته آخراً مثل الذي وسعني منه أوّلاً من الإغضاء والإمساك ورأيتني [١] إن أمسكت [٢] كنت [٣] معيناً لهم علَيَّ بإمساكي على ما صاروا إليه ، وطمعوا فيه من تناول الأطراف وسفك الدماء ، وقتل الرعيّة وتحكيم النساء النواقص العقول والحظوظ على كلّ حال كفارة [٤] بني الأصفر ومَنْ مضى من ملوك سبأ والأُمم الخالية ، فأصير إلى ما كرهت أوّلاً آخراً ، وقد أهملت [٥] المرأة وجندها يفعلون ما وصفت بين الفريقين من الناس ، ولم أهجم على الأمر إلّا بعد ما قدّمت وأخّرت ، وتأنّيت وراجعت ، وأرسلت وسافرت ، وأعذرت وأنذرت ، وأعطيت القوم كلّ شيءٍ التمسوه بعد أن عرضت عليهم كلّ شيءٍ لم يلتمسوه ، فلمّا أبوا إلّا تلك أقدمت عليها ، فبلغ الله بي وبهم ما أراد ، وكان لي عليهم بما كان منّي إليهم شهيداً .

ثمّ التفت عليه السلام إلى أصحابه فقال : أليس كذلك؟ قالوا : بلى ، يا أمير المؤمنين .

فقال عليه السلام : وأمّا السادسة يا أخا اليهود ، فتحكيم الحكمين ومحاربة

---

(١) في «م» : «ورأيت» بدل «ورأيتني» .

(٢) في «م» زيادة : «منهم» .

(٣) في «م» : «صرت» بدل «كنت» .

(٤) كذا في النسخ ، والصحيح : كعادة ، كما في المصدرين .

(٥) في «س ، ن» : «أمهلت» بدل «أهملت» .

ابن آكلة الأكباد ، وهو طليق ابن طليق معاند لله عزّوجلّ ولرسوله صلى الله عليه وآله وللمؤمنين منذ بعث الله محمّداً صلى الله عليه وآله إلى أن فتح الله عليه مكّة عنوةً ، فأخذ بيعته وبيعة أبيه لي معه في ذلك اليوم ، وفي ثلاثة مواطن بعده ، وأبوه[١] بالأمس أوّل مَنْ سلّم عليَّ بإمرة المؤمنين ، وجعل يحثّني على النهوض في أخذ حقّي من الماضين قبلي ، يجدّد لي بيعته كلّما أتاني .

وأعجب العجب أنّه لمّا رأىٰ ربّي تبارك وتعالى ، قد ردّ عليَّ حقّي وأقرّه في معدنه ، وانقطع طمعه أن يصير في دين الله رابعاً وفي أمانةٍ حملناها حاكماً كرّ على العاصي ابن العاص فاستماله فمال إليه ، ثمّ أقبل به بعد أن أطمعه مصر ، وحرام عليه أن يأخذ من الفيء دون قسمه درهماً ، وحرام على الراعي إيصال درهمٍ إليه فوق حقّه ، فأقبل يخبط البلاد بالظلم ويطأها بالغشم ، فمن بايعه أرضاه ، ومَنْ خالفه ناواه ، ثمّ توجّه إلَيَّ ناكثاً علينا ، مغيّراً في البلاد شرقاً وغرباً ويميناً وشمالاً ، والأنباء تأتيني والأخبار ترد عليَّ بذلك ، فأتاني أعور ثقيف[٢] ، فأشار عليَّ أن أُولّيه البلاد التي هو بها لأُداريه بالذي أُولّيه منها ، وفي الذي أشار به الرأي في أمر الدنيا لو وجدتُ عند الله عزّوجلّ في توليته لي مخرجاً ، وأصبت لنفسي في ذلك عذراً ، فأعملت الرأي في ذلك ، وشاورت مَنْ أثق بنصيحته لله عزّوجلّ ولرسوله صلى الله عليه وآله ولي وللمؤمنين ، فكان رأيه في ابن آكلة الأكباد كرأيي ، ينهاني عن توليته ، ويحذّرني أن أُدخل في أمر المسلمين يده ، ولم يكن الله ليراني أتّخذ المضلّين عضداً ، فوجّهتُ إليه أخا بجيلة مرّة ، وأخا الأشعري أُخرى ، كلاهما ركن إلى الدنيا وتابع هواه فيما أرضاه ، فلمّا لم أره يزداد فيما انتهك

(١) المراد : أبو سفيان في أوّل خلافة أبي بكر .

(٢) يعني مغيرة بن شعبة الثقفي .

من محارم الله إلّا تـماديـاً، شـاورتُ مَنْ مـعي مـن أصـحاب مـحمّدٍ صلى الله عليه وآله البدريّين والذين ارتضى الله عزّ وجلّ أمرهم ورضي عـنهم بـعد بـيعتهم، وغيرهم من صلحاء المسلمين والتابعين، فكلٌّ يوافـق رأيـي فـي غـزوته ومحاربته ومنعه ممّا نالت يده، وإنّي نهضت إليه بأصحابي، أنفذ إليه من كلّ موضع كتبي وأُوجّه إليه رسلي أدعوه إلى الرجوع عمّا هو فيه، والدخول فيما فيه الناس معي، فكتب يتحكّم علَيَّ ويتمنّى علَيَّ الأمانيّ، ويشـترط علَيَّ شروطاً لا يرضاها الله عزّوجلّ ورسوله صلى الله عليه وآله ولا المسلمون، ويشترط في بعضها أن أدفع إليه أقواماً من أصحاب محمّد صلى الله عليه وآله أبراراً، فيهم عمّار بن ياسر، وأين مثل عمّار؟ والله، لقد رأيتنا مع النبيّ صلى الله عليه وآله وما يعدّ منّا خمسة إلّا كان سادسهم، ولا أربعة إلّا كان خامسهم، اشترط دفعهم إليه ليـقتلهم ويصلبهم وانتحل دم عثمان، ولعمرو الله، ما ألب[1] على عثمان، ولا جمع الناس على قتله إلّا هو وأشباهه من أهل بيته ـ أغصان الشجرة الملعونة في القرآن ـ فلمّا لم أُجب إلى ما اشترط من ذلك كرّ متغلّباً مستعلياً في نفسه بطغيانه وبغيه بحمير لا عقول لهـم ولا بـصائر، فـموّه لهـم أمـراً فـاتّبعوه وأعطاهم من الدنيا ما أمالهم به إليه، فناجزناهم وحاكمناهم إلى الله عزّوجلّ بعد الإعذار والإنذار، فلمّا لم يزده ذلك إلّا تمادياً وبغياً لقيناه بعادة الله التي عوّدنا من النصر على أعدائه وعدوّنا، وراية رسول الله صلى الله عليه وآله بأيدينا لم يزل الله تبارك وتعالى يقتل حزب الشيطان بها حتىٰ يقضي الموت عليه، وهو معلّم رايات أبيه التي لم أزل أُقاتلها مع رسول الله صلى الله عليه وآله في كلّ المواطن، فلم يجد من الموت منجىً إلّا الهرب، فركب فرسه وقلّب رايته لا يدري

(١) ألبتُ الجيشَ: إذا جمعتَه، وتألّبوا: تجمّعوا. الصحاح ١: ٨٨ «ألب».

كيف يحتال ، فاستعان برأي ابن العاص ، فأشار عليه بإظهار المصاحف ورفعها على الأعلام والدعاء إلى ما فيها ، وقال له : إنّ ابن أبي طالب وحزبه أهل بصائر ورحمة وتقيا ، وقد دعوك إلى كتاب الله أوّلاً وهُم مجيبوك إليه آخراً ، فأطاعه فيما أشار به عليه ، إذ رأى أنّه لا منجى له من القتل أو الهرب غيره ، فرفع المصاحف يدعو إلى ما فيها بزعمه ، فمالت إلى المصاحف قلوب مَنْ بقي من أصحابي بعد فناء خيارهم وجهدهم في جهد أعداء الله وأعدائهم على بصائرهم ، وظنّوا أنّ ابن آكلة الأكباد له الوفاء بما دعا إليه ، فأصغوا إلى دعوته ، وأقبلوا بأجمعهم في إجابته ، فأعلمتُهم أنّ ذلك مكر منه ومن ابن العاص ، وأنّهما إلى النكث أقرب منهما إلى الوفاء ، فلم يقبلوا قولي ولم يطيعوا أمري وأبوا إلّا الإجابة ، كرهت أم هويت ، شئت أو أبيت ، حتّى أخذ بعضهم يقول لبعضٍ : إن لم يفعل فألحقوه بابن عفّان أو ادفعوه إلى ابن هند برمّته ، فجهدت ـ علم الله جهدي ـ ولم أدع غلّة في نفسي إلّا بلّغتها في أن يخلوني ورأيي ، فلم يفعلوا ، وراودتهم على الصبر على مقدار فواق الناقة أو ركضة الفرس ، فلم يجيبوا ما خلا هذا الشيخ ـ وأومأ بيده إلى الأشتر ـ وعصبة من أهل بيتي ، فوالله ، ما منعني أن أمضي على بصيرتي إلّا مخافة أن يقتل هذان ـ وأومأ بيده إلى الحسن والحسين ـ فينقطع نسل رسول الله صلى الله عليه وآله وذرّيّتُه من أُمّته ، ومخافة أن يقتل هذا وهذا ـ وأومأ بيده إلى عبدالله بن جعفر ومحمّد بن الحنفيّة رضي الله عنهما ـ فإنّي أعلم لولا مكاني لم يقفا ذلك الموقف ؛ فلذلك صبرتُ على ما أراد القوم ، مع ما سبق فيه من علم الله عزّ وجلّ ، فلمّا رفعنا عن القوم سيوفنا تحكّموا في الأُمور وتخيّروا الأحكام والآراء ، وتركوا المصاحف وما دعوا إليه من حُكم

القرآن، وما كنت أُحكّم في دين الله أحداً، إذ كان التحكيم في ذلك الخطأ الذي لا شكّ فيه ولا امتراء، فلمّا أبوا إلّا ذلك أردتُ أن أُحكّم رجلاً من أهل بيتي أو رجلاً ممّن أرضى رأيه وعقله، وأثق بنصيحته ومودّته ودينه، وأقبلتُ لا أُسمّي أحداً إلّا امتنع منه ابن هند، ولا أدعوه إلى شيءٍ من الحقّ إلّا أدبر عنه، وأقبل إليَّ ابن هند يسومنا عسفاً، وما ذاك إلّا باتّباع أصحابي له على ذلك، فلمّا أبوا إلّا غلبتي على التحكّم تبرّأتُ إلى الله عزّ وجلّ منهم، وفوّضتُ ذلك إليهم، فقلّدوه امرءاً، فخدعه ابن العاص خديعةً ظهرت في شرق الأرض وغربها، وأظهر المخدوع عليها ندماً.

ثمّ أقبل عليه السلام على أصحابه فقال: أليس كذلك؟ قالوا: بلى، يا أمير المؤمنين.

فقال عليه السلام: وأمّا السابعة يا أخا اليهود، فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان عهد إلَيَّ أن أُقاتل في آخر الزمان من أيّامي قوماً من أصحابي يصومون النهار ويقيمون الليل ويتلون الكتاب، يمرقون بخلافهم علَيَّ ومحاربتهم إيّاي من الدين كما يمرق السهم من الرمية، فيهم ذو الثدية يختم لي بقتلهم بالسعادة، فلمّا انصرفت إلى موضعي هذا ـ يعني بعد[1] الحكمين ـ أقبل بعض القوم على بعضٍ باللائمة فيما صاروا إليه من تحكيم الحكمين، فلم يجدوا لأنفسهم من ذلك مخرجاً إلّا أن قالوا: كان ينبغي لأميرنا أن لا يتابع مَنْ أخطأ وأن يقضي بحقيقة رأيه على قتل مَنْ خالفه منّا، فقد كفر بمتابعته إيّانا وطاعته لنا في الخطأ، وأحلّ لنا بذلك قتله وسفك دمه، فتجمّعوا على ذلك، وخرجوا راكبين رؤوسهم ينادون بأعلى أصواتهم: لا حكم إلّا لله، ثمّ تفرّقوا فرقة بالنخيلة وأُخرى بحروراء وأُخرى راكبة

---

(١) في «م» زيادة: «تحكيم».

رأسها تخبط الأرض شرقاً حتّى عبرت دجلة ، فلم تمرّ بمسلم إلّا امتحنته ، فمن بايعها استحيته ، ومَنْ خالفها قتلته ، فخرجت إلى الأُوليين واحدة بعد أُخرى أدعوهم إلى طاعة الله عزّ وجلّ والرجوع إليه ، فأبيا إلّا السيف لا يقنعهما غير ذلك ، فلمّا أعيت الحيلة فيهما حاكمتهما إلى الله عزّ وجلّ فقتل الله هذه وهذه ، وكانوا يا أخا اليهود ، لولا ما فعلوا لكانوا ركناً قويّاً وسدّاً منيعاً ، فأبى الله إلّا ما صاروا إليه . ثمّ كتبت إلى الفرقة الثالثة ووجّهت رسلي تترى ، وكانوا من جملة أصحابي وأهل التعبّد منهم والزهد في الدنيا ، فأبت إلّا اتّباع أُختيها والاحتذاء على مثالهما ، وأسرعت في قتل مَنْ خالفها من المسلمين ، وتتابعت إلى الأخبار بفعلهم ، فخرجت حتّى قطعت إليهم دجلة ، وأُوجّه السفراء والنصحاء ، وأطلت العتبى بجهدي بهذا مرّة وبهذا مرّة ، وأومأ بيده إلى الأشتر ، والأحنف بن قيس ، وسعيد بن قيس الأرحبي ، والأشعث بن قيس الكنديّ ، فلمّا أبوا إلّا تلك ركبتها ، فقتلهم الله يا أخا اليهود ، عن آخرهم ، وهُم أربعة الآف أو يزيدون ، حتّى لم يفلت منهم مخبر ، فاستخرجت ذا الثدية من قتلاهم بحضرة مَنْ ترى ، له ثدي كثدي المرأة .

ثمّ التفت عليه‌السلام إلى أصحابه ، فقال : أليس كذلك ؟ فقالوا : بلى يا أمير المؤمنين .

فقال عليه‌السلام : قد وفيت سبعاً وسبعاً ، وبقيت أُخرى ، وأُوشك بها فكان قد[1] ، فبكى أصحاب عليٍّ عليه‌السلام وبكى رأس الجالوت وقالوا : يا أمير المؤمنين ، أخبرنا بالأُخرى ، فقال : الأُخرى أن تخضب هذه ـ وأومأ بيده إلى لحيته ـ من هذه ـ وأومأ بيده إلى هامّته ـ قال : فارتفعت أصوات الناس

---

(١) أي : ستوقع عن قريب .

بالمسجد الجامع بالضجّة والبكاء، حتّى لم يبق في الكوفة دار إلّا خرج أهلها فزعاً، وأسلم رأس الجالوت على يد عليٍّ عليه السلام من ساعته، فلم يزل مقيماً (في الكوفة مع أمير المؤمنين)[1] حتّى قُتل أمير المؤمنين عليه السلام، وأُخذ ابن ملجم، فأقبل رأس الجالوت حتّى وقف على الحسن عليه السلام والناس حوله وابن ملجم لعنه الله بين يديه، فقال له: يا أبا محمّد، اقتله قتله الله، فإنّي رأيت في الكتب التي أُنزلت على موسى عليه السلام أنّ هذا أعظم عند الله جرماً من ابن آدم قاتل أخيه ومن الغدّار[2] عاقر ناقة ثمود[3] عليه السلام[4].

أقول: أمثال هذا الكلام منه عليه السلام إنّما صدر بناءً على ظاهر الأمر مع قطع النظر عمّا كان يعلمه بأخبار الله ورسوله صلى الله عليه وآله من ابتلاء هؤلاء الأشقياء، وقوله عليه السلام: «ومشى إلى أصحابه» ظاهره يدلّ على أنّ عثمان في أوّل الأَمر لمّا علم ندامةَ استقالهم من بيعته، ولم ينقل ذلك أحد، ويمكن أن يكون المراد ما كان منه بعد حصره وإرادة قتله.

وفي روضة الواعظين، عن أبي الحسن عليّ بن عبدالله بن أبي سيف المدائني، قال: كتب معاوية إلى أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام: يا أبا الحسن إنّ لي فضائل كثيرة، كان أبي سيّداً في الجاهليّة وصرت مَلِكاً في الاسلام، وأنا صهر رسول الله صلى الله عليه وآله وخال المؤمنين، وكاتب الوحي، فلمّا قرأ أمير المؤمنين عليه السلام كتابه، قال: «أبالفضائل يفخر علَيَّ ابن آكلة الأكباد!؟ يا غلام، اكتب»، وأملىٰ عليه عليٌّ عليه السلام:

---

(١) ما بين القوسين لم يرد في «س، ن».

(٢) في المصدر: «القدار» بدل «الغدّار».

(٣) في «م»: «صالح» بدل «ثمود».

(٤) الخصال: ٣٦٤ ـ ٥٨/٣٨٢، الاختصاص: ١٦٤ ـ ١٨١.

مـحمّد النّبيُّ أخـي وصـهري وحـمزة سـيّد الشـهداء عَـمّي
وجـعفرُ الذي يُـضحي ويـمسي يَـطيرُ مـع المـلائكةِ ابـن أُمّي
وبـنتُ مـحمّدٍ سَكَـني وعِـرسي مشـوب لحـمها بـدمي ولحـمي
وسِـبطا أحـمد ولداي مـنها فأيّكـم له سـهمٌ كسَـهْمي
سَـبَقْتُكُم إلى الإسـلام طُـرّاً غـلاماً مـا بـلغتُ أوان حُـلمي
وأوجـبَ لـي ولايتَه عَـليكم رسـول اللهِ يـومَ غـدير خُـمّ

فلمّا قرأه معاوية قال: مزّقه يا غلام، لا يقرؤه أهل الشام فيميلون نحو ابن أبي طالب(١).

أقول: روى صاحب الديوان تلك الأبيات وزاد بعدها:

وأوصـاني النـبيّ عـلى اخـتيار لأُمّـته رضـاً مـنكم بـحكمي
ألا مَـن شـاء فـليؤمن بـهذا وإلّا فَـلْيَمُتْ كَـمداً بِـغَمّ
أنـا البَـطلُ الذي لم تـنكروه ليـومِ كـريهةٍ وليـومِ سَـلمِ(٢)

وفي نهج البلاغة قال عليه‌السلام: «ولقد علم المستحفظون من أصحاب محمّد صلى‌الله‌عليه‌وآله أنّي لم أردَّ على الله وعلى رسوله صلى‌الله‌عليه‌وآله ساعةً قطّ، ولقد واسيتُهُ بنفسي في المواطن التي تنكص فيها الأبطال، وتتأخّر فيها الأقدام، نجدَةً أكرمني الله بها. ولقد قُبض رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله وإنّ رأسه لعلى صدري، وقد سالت نفسه في كفّي فأمررتُها على وجهي، ولقد وُلّيت غُسله ـ صلى‌الله‌عليه‌وآله ـ والملائكة أعواني، فضجّت الدار والأفنية ملأٌ يَهبط وملأٌ يعرج، وما فارقَتْ سمعي هَيْنَمة منهم يصلّون عليه، حتّى واريناه في ضَريحه، فمن ذا أحقّ به منّي حيّاً وميّتاً؟ فانفذوا علىٰ بصائركم، ولتَصْدق

(١) روضة الواعظين ١: ٢١١ ضمن حديث ٢٠٨.
(٢) أنوار العقول للكيدري: ٣٦٩، وفيه بتقديمٍ وتأخيرٍ.

نيّاتكم في جهاد عدوّكم، فوالذي لا إله إلّا هو، إنّي لعلىٰ جادّة الحقّ، وإنّهم لَعلىٰ مزلّة الباطل، أقول ما تَسمعون، وأستغفر الله لي ولكم»[١].

وفيه أيضاً: قال عليه السلام: «أنا وضعت [في الصغر][٢] بكلاكل العرب، وكسرت نواجم قُرون ربيعة ومُضر، وقد علمتم موضعي من رسول الله صلى الله عليه وآله بالقرابة القريبة والمنزلة الخصيصة، وضعني في حِجره وأنا وليد[٣] يضمّني إلى صدره، ويَكنفني في فِراشه، ويمسّني جسده، ويشمّني عَرْفَهُ، وكان يمضغ الشيء ثمّ يُلقمُنيه، وما وجد لي كذبةً في قولٍ ولا [خَطْلَةً في][٤] فعلٍ، ولقد قرن الله به صلى الله عليه وآله من لدن كان فطيماً أعظم مَلك من ملائكته يسلك به طريق المكارم، ومحاسن أخلاق العالم، ليله ونهاره. ولقد كنت أتّبعه اتّباع الفصيل أثر أُمّه، يرفع لي في كلّ يوم علماً من أخلاقه، ويأمرني بالاقتداء به، ولقد كان يجاور في كلّ سنة بحرّاء فأراه، ولا يراه غيري، ولم يجمع بيت واحد يومئذٍ في الإسلام غير رسول الله صلى الله عليه وآله وخديجة وأنا ثالثهما، أرى نور الوحي والرسالة، وأشمّ ريح النبوّة. ولقد سمعت رنّة الشيطان حين نزل الوحي عليه صلى الله عليه وآله، فقلت: يا رسول الله، ما هذه الرنّة؟ فقال: هذا[٥] الشيطان قد أيس من عبادته، إنّك تسمع ما أسمع وترى ما أرىٰ إلّا أنّك لستَ بنبيٍّ، ولكنّك وزير، وإنّك لعلى خيرٍ، ولقد كنتُ معه لمّا أتاه الملأ من قريش، فقالوا له: يا محمّد، إنّك قد ادّعيتَ ما لم يدّعه آباؤك، ولا أحد من أهل

---

(١) نهج البلاغة: ١٩٧/٣١١.

(٢) ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.

(٣) كذا في النسخ، وفي المصدر: «ولد».

(٤) ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر.

(٥) في «م»: «هذه رنّة» بدل «هذا».

بيتك، ونحن نسألك أمراً إن أجبتنا إليه وأريتنا، علمنا أنّك نبيٌّ ورسول، وإن لم تفعل علمنا أنّك ساحر كذّاب، فقال لهم ﷺ: وما تسألون؟ قالوا: تدعو لنا هذه الشجرة حتّى تنقلع بعروقها وتقف بين يديك، فقال ﷺ: إنّ الله علىٰ كلّ شيءٍ قدير، فإن فعل الله ذلك لكم أتؤمنون وتشهدون بالحقّ؟ قالوا: نعم، قال: فإنّي سأُريكم ما تطلبون، وإنّي لأعلم أنّكم لاتفيئون إلى خيرٍ، وإنّ فيكم مَنْ يُطرح في القليب، ومَنْ يحزّب الأحزاب.

ثمّ قال ﷺ: يا أيّتها الشجرة، إن كنتِ تؤمنين بالله واليوم الآخر وتعلمين أنّي رسول الله فانقلعي بعروقكِ حتّى تقفي بين يديَّ بإذن الله، فوالذي بعثه بالحقّ، لانقلعت بعروقها وجاءت ولها دويٌّ شديد، وقَصْفٌ كقصف أجنحة الطير حتّى وقفت بين يدي رسول الله ﷺ مرفرفة، وألقت بغصنها الأعلى على رسول الله ﷺ، وببعض أغصانها على منكبي، وكنت عن يمينه ﷺ، فلمّا نظر القوم إلى ذلك قالوا علوّاً واستكباراً: فمُرْها فليأتك نصفها ويبقى نصفها، فأمرها بذلك، فأقبل إليه نصفها كأعجب إقبالٍ وأشدّه دويّاً، فكادت تلتفّ برسول الله ﷺ، فقالوا كفراً وعتوّاً: فمُرْ هذا النصف فليرجع إلى نصفه كما كان، فأمره ﷺ فرجع فقلت أنا: لا إله إلّا الله، إنّي أوّل مؤمن بك يا رسول الله، وأوّل مَنْ أقرّ بأنّ الشجرة فعلت ما فعلت بأمر الله تعالى تصديقاً لنبوّتك وإجلالاً لكلمتك، فقال القوم كلّهم: بل ساحر كذّاب، عجيب السحر خفيف فيه، وهل يصدّقك في أمرك إلّا مثلُ هذا!؟ ـ يعنوني ـ وإنّي لمن قوم لا تأخذهم في الله لومة لائم، سيماهم سيما الصدّيقين، وكلامهم كلام الأبرار، عُمّار اللّيل ومنار النهار، متمسّكون بحبل القرآن، يحيون سُنن الله وسُنن رسوله، لايستكبرون ولا يعلون

ولايغلون ولا يفسدون، قلوبهم في الجنان وأجسادهم في العمل»[١].

وفي كتابَي الفضائل، وروضة الواعظين: روي عن مجاهد، عن أبي عمرو، وأبي سعيد الخدري، قالا: كنّا جلوساً عند رسول الله صلى الله عليه وآله، إذ دخل سلمان الفارسي، وأبو ذرّ الغفاري والمقداد بن الأسود، وعمّار بن ياسر، وحذيفة بن اليمان، وأبو الهيثم بن التيهان، وخزيمة بن ثابت ذو الشهادتين، وأبو الطفيل عامر بن واثلة، فجثوا بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله والحزن ظاهر في وجوههم، فقالوا: فديناك بالآباء والأُمّهات، يا رسول الله، إنّا نسمع من قوم في أخيك وابن عمّك ما يُحزننا وإنّا نستأذنك في الردّ عليهم، فقال صلى الله عليه وآله: «وما عساهم يقولون في أخي وابن عمّي عليّ ابن أبي طالب؟» فقالوا: يقولون: أيّ فضلٍ لعليٍّ في سبقه إلى الإسلام، وإنّما أدركه الإسلام طفلاً، ونحو هذا القول، فقال صلى الله عليه وآله: «فهذا يحزنكم؟» قالوا: إي والله، فقال: «بالله أسألكم هل علمتم من الكتب السالفة أنّ إبراهيم عليه السلام هرب به أبوه من الملك الطاغي، فوضعت به أُمّه بين أتلال بشاطئ نهر يندفق ـ يقال له: حرزان ـ من غروب الشمس إلىٰ إقبال الليل، فلمّا وضعته واستقرّ على وجه الأرض قام من تحتها يمسح وجهه ورأسه ويكثر من شهادة أن لا إله إلّا الله، ثمّ أخذ ثوباً واتّشح به وأُمّه تراه، فذعرت منه ذعراً شديداً، ثمّ جعل يهرول بين يديها مادّاً عينيه إلى السماء، فكان منه ما قال الله عزّوجلّ: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ۝ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى﴾ إلىٰ قوله: ﴿إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾[٢].

---

(١) نهج البلاغة: ٣٠٠ـ٣٠٢، قطعة من خطبة ١٩٢.

(٢) سورة الأنعام ٦: ٧٥ ـ ٧٨.

وعلمتم أنّ موسى بن عمران عليه السلام كان فرعون في طلبه يبقر بطون النساء الحوامل ، ويذبح الأطفال ليقتل موسى عليه السلام ، فلمّا ولدته أُمّه أمرها أن تأخذه من تحتها وتقذفه في التابوت ، وتلقي التابوت في اليمّ ، فقالت وهي ذعرةٌ من كلامه : يا بُنيّ إنّي أخاف عليك الغرق ، فقال : لا تحزني إنّ الله يردّني إليك ، فبقيت حيرانةً حتّى كلّمها موسىٰ وقال لها : يا أُمّ ، اقذفيني في التابوت ، وألقي التابوت في اليمّ ، قال : ففعلت ما أُمرت به ، فبقي في اليمّ إلى أن قذفه في الساحل ، وردّه إلى أُمّه برمّته لا يطعم طعاماً ولا يشرب شراباً معصوماً ـ وروي أنّ المدّة كانت سبعين يوماً ، وروي سبعة أشهر ـ وقال الله عزّ وجلّ في حال طفوليّته : ﴿**وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ * إِذْ تَمْشِىٓ أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُۥ فَرَجَعْنَـٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ**﴾(1) الآية .

وهذا عيسى بن مريم عليه السلام قال الله عزّ وجلّ : ﴿**فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ أَلَّا تَحْزَنِى قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا**﴾ إلىٰ قوله : ﴿**إِنسِيًّا**﴾(2) فكلّم أُمّه وقت مولده ، وقال حين ﴿**أَشَارَتْ إِلَيْهِ**﴾ : فـ ﴿**قَالُواْ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا * قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِىَ ٱلْكِتَـٰبَ**﴾(3) إلى آخر الآية ، فتكلّم عليه السلام في وقت ولادته ، وأُعطي الكتاب والنبوّة ، وأوصى بالصلاة والزكاة في ثلاثة أيّام من مولده ، وكلّمهم في اليوم الثاني من مولده .

وقد علمتم جميعاً أنّ الله عزّ وجلّ خلقني وعليّاً من نور واحد ، إنّا كُنّا في صلب آدم نسبّح الله عزّ وجلّ ونقدّسه ، ثمّ نقلنا إلى أصلاب الرجال

---

(1) سورة طه ٢٠ : ٣٩ و٤٠ .

(2) سورة مريم ١٩ : ٢٤ ـ ٢٦ .

(3) سورة مريم ١٩ : ٢٩ و٣٠ .

وأرحام النساء يسمع تسبيحنا في الظهور والبطون في كلّ عهد وعصر إلى عبد المطّلب، وإنّ نورنا كان يظهر في وجوه آبائنا وأُمّهاتنا، حتّى تبيّن أسماؤنا مخطوطة بالنور على جباههم، ثمّ افترق نورنا فصار نصفه في عبدالله ونصفه في صلب أبي طالب عمّي، فكان يسمع تسبيحنا من ظهورهما، وكان أبي وعمّي إذا جلسا في ملأ قريش تلألأ نور في وجههما من دونهم، حتى أنّ الهوامّ والسباع يسلّمان عليهما لأجل نورهما، إلى أن خرجنا من أصلاب أبوينا وبطون أُمّهاتنا، ولقد هبط حبيبي جبرئيل عليه السلام في وقت ولادة عليٍّ فقال: يا حبيب الله، العلي الأعلىٰ يقرأ عليك السلام ويهنّئك بولادة أخيك عليٍّ، ويقول: هذا أوان ظهور نبوّتك، وإعلان وحيك، وكشف رسالتك؛ إذ أيّدتك بأخيك ووزيرك وصنوك وخليفتك، ومَنْ شددت به أزرك وأعليت به ذكرك، فقم إليه واستقبله بيدك اليمنى فإنّه من أصحاب اليمين وشيعته الغرّ المحجّلون، فقمت مبادراً فوجدت فاطمة بنت أسد ـ أمّ عليٍّ عليه السلام ـ وقد جاء لها المخاض، وهي بين النساء والقوابل حولها، فقال حبيبي جبرئيل عليه السلام: يا محمّد، نسجف[1] بينها وبينك سجفاً، فإذا وضعت بعليٍّ تتلقّاه، ففعلت ما أُمرتُ به، ثمّ قال لي: أُمدد يدك يا محمّد، فمددتُ يدي اليمنى نحو أُمّه فإذا أنا بعليٍّ على يدي، واضعاً يده اليمنى في أُذنه اليمنىٰ، وهو يؤذّن ويقيم بالحنيفيّة، ويشهد بوحدانيّة الله عزّوجلّ وبرسالاتي، ثمّ انثنى إليَّ وقال: السلام عليك يارسول الله، ثمّ قال لي: يا رسول الله، أقرأ؟ قلت: اقرأ، فوالذي نفس محمّد بيده، لقد ابتدأ بالصحف التي أنزلها الله عزّ وجلّ على آدم، فقام بها ابنه شيث فتلاها من أوّل حرفٍ فيها إلىٰ آخر حرفٍ فيها، حتّى لو حضر شيث لأقرّ له بأنّه أحفظ

---

(١) السجف ـ بالفتح والكسر ـ: الستر، وأسجفت الستر أرسلته. منه «قدّس سرّه».

لها منه، ثمّ تلا صُحف إبراهيم عليه السلام، ثمّ قرأ التوراة حتّى لو حضر موسى عليه السلام لأقرّ له بأنّه أحفظ لها منه، ثمّ قرأ زبور داوُد عليه السلام حتّى لو حضر داوُد عليه السلام لأقرّ بأنّه أحفظ لها منه، ثمّ قرأ إنجيل عيسى حتّى لو حضر عيسى عليه السلام لأقرّ بأنّه أحفظ لها منه، ثمّ قرأ القرآن الذي أنزل الله عليَّ من أوّله إلى آخره فوجدتُه يحفظ كحفظي له الساعة من غير أن أسمع منه آية، ثمّ خاطبني وخاطبته بما يخاطب به الأنبياءُ الأوصياءَ، ثمّ عاد إلى حال طفوليّته، وهكذا أحد عشر إماماً من نسله.

فَلِمَ تحزنون؟ وماذا عليكم من قول أهل الشكّ والشرك بالله؟ هل تعلمون أنّي أفضل النبيّين وأنّ وصيّي أفضل الوصيّين، وأنّ أبي آدم عليه السلام لمّا رأى إسمي واسم عليٍّ وابنتي فاطمة والحسن والحسين، وأسماء أولادهم مكتوبة على ساق العرش بالنور قال: إلهي وسيّدي هل خلقت خلقاً هو أكرم عليك منّي؟ فقال: يا آدم، لولا هذه الأسماء لما خلقت سماءً مبنيّة، ولا أرضاً مدحيّة، ولا مَلَكاً مقرّباً، ولا نبيّاً مرسلاً، ولا خلقتك يا آدم، فلمّا عصى آدم ربّه سأله بحقّنا أن يتقبّل توبته، ويغفر خطيئته، فأجابه. وكنّا الكلمات التي تلقّاها آدم من ربّه عزّوجلّ، فتاب عليه وغفر له، فقال له: يا آدم، أبشر فإنّ هذه الأسماء من ذرّيّتك وولدك، فحمد آدم ربّه عزّ وجلّ وافتخر على الملائكة بنا، وإنّ هذا من فضلنا وفضل الله علينا». فقام سلمان ومَنْ معه وهُم يقولون: نحن الفائزون، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «أنتم الفائزون ولكم خُلقت الجنَّة، ولأعدائنا وأعدائكم خُلقت النار»[١].

أقول: وليكن هذا آخر ما أردنا إيراده في كتابنا هذا الموسوم بـ

---

(١) الفضائل لشاذان بن جبرئيل: ٣٥٤ / ١٥٣، روضة الواعظين ١: ٢٠١ـ ١٩٥/٢٠٥.

«**ضياء العالمين**» في تبيان إمامة الأئمّة المصطفين وفضائلهم صلوات الله عليهم أجمعين، وقد اتّفق ختمه على يدي في يوم الغدير في المشهد الشريف الغروي على مشرّفه آلاف الصلوات من الله الجليل العليّ، في سنة سبع وثلاثين ومائة بعد الألف الهجريّة، حامداً لله تعالى على نعمته هذه مصلّياً مسلّماً على رسوله والأئمّة الطاهرين من آله راجياً من الله عزّ وجلّ أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم موجباً لمرضاته والأجر العظيم، إنّه رحيم كريم، والحمد لله وحده، تمّ الكتاب بختامه.

فهرس المحتويات

الفصل الأوّل

في بيان سائر ما تشبّث به القائلون بخلافة مَنْ تقدّم علىٰ عليٍّ عليه السلام ٥
المطلب الأوّل : في ذكر الآيات التي تشبّثوا بها ٧
الآية (١) قوله تعالىٰ : **﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ﴾** ٧
دعوىٰ دلالة الآية علىٰ أنّ أبا بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وأنّ الله معه ٧
دعوىٰ أنّ الآية يستفاد منها لزوم وجود أبي بكر للخلافة ٨
بيان بطلان دعوىٰ الأفضلية لكلّ مَنْ صدق عليه وصف الصاحب ٨
ردّ دلالة قوله تعالىٰ : **﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾** علىٰ جلالة أبي بكر ١٠
بيان عدم كون اصطحاب النبيّ صلى الله عليه وآله لأبي بكر مدحاً له ١١
دلالة تسكين رسول الله صلى الله عليه وآله لأبي بكر علىٰ تزلزله وانزعاجه ١٢
ذكر الوجوه في أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله لأبي بكر معه في الغار ١٤
ردّ كون اصطحاب رسول الله صلى الله عليه وآله لأبي بكر أفضل من مبيت عليٍّ عليه السلام علىٰ فراش النبيّ صلى الله عليه وآله ١٨

تعليم صاحب الأمر عجل الله فرجه لسعد بن عبدالله القميّ الاحتجاج على خصمه ٢١
إبطال القول برجوع الضمير في قوله تعالى: ﴿عَلَيه﴾ إلى أبي بكر ٢٢
الآية (٢) قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ﴾ ٣١
دعوى دلالة الآية على شمول رضى الله لأبي بكر وعمر.......... ٣١
بيان وجوه بطلان الاستدلال بآية بيعة الرضوان ٣١
بيان أنّ الآية تدلّ على خلاف ما رامه المستدلّ ٣٩
الآية (٣) قوله تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُ﴾ ٤١
دعوى نزول هذه الآية في شأن أبي بكر وفضله ٤١
بيان بطلان الاستدلال بهذه الآية على حقّيّة أبي بكر ٤٣
ذكر بعض القرائن في نزول الآية في شأن أبي الدحداح ٤٥
ذكر خلاصة المراد من مضمون الآية ومعناها............... ٥١
ذكر نبذٍ مجملة من الوجوه الدالّة على نزول الآية في شأن عليٍّ عليه السلام ٥٣
ذكر رواية عن عائشة: ما أنزل الله فينا شيئاً من القرآن ٦١
بيان بعض القرائن على صحّة رواية عائشة................. ٦١
ذكر الاعتماد على خبر الواحد في استدلال القوم على فضل أبي بكر ٦٢
الآية (٤) قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ...﴾.......... ٦٣
بيان وجه استدلال القوم وايضاح بطلان دعواهم ٦٤
الآية (٥) قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَـٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَـٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ...﴾ ٦٥
بيان شأن نزول الآية وبطلان دعوى دلالتها على مراد المستدلّ.......... ٦٥
الآية (٦) قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ...﴾............. ٦٨
بيان عدم صلاحية الآية لاستدلال القوم.................. ٦٨
الآية (٧) قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَـٰنًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ ...﴾ ٧١

بيان وجه الاستدلال بالآية وذكر بطلانه ٧٢
بيان نزول الآية في شأن الإمام الحسين عليه السلام وخلاصة مضمونها ٧٣
ذكر دعوىٰ بعضٍ نزول قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِىٓ...﴾
في عبدالرحمن بن أبي بكر ٧٥
الآية (٨) قوله تعالىٰ : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ...﴾ ٧٥
بيان الاستدلال بها علىٰ فضل أبي بكر وإيضاح بطلانه ٧٦
بيان المراد من قوله تعالىٰ : ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ...﴾ .. ٧٩
ذكر أنّ الآية إنّما تدلّ علىٰ أصل الارتداد من جماعة من الصحابة ٨٢
ردّ ما زعمه ابن حجر في المراد من المرتدّين ٨٤
الآية (٩) قوله تعالىٰ : ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ...﴾ ٩١
دعوىٰ انطباق الآية علىٰ خلافة أبي بكر ٩١
بيان عدم صحّة دعوىٰ القوم في المراد من الآية ٩٢
بيان المراد من الاستخلاف في الآية ٩٤
ضرورة حمل الآية علىٰ أشخاص مخصوصين مأهّلين للاستخلاف ٩٦
الآية (١٠) قوله تعالىٰ : ﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ...﴾ ١٠١
ذكر المراد من قوله تعالىٰ : ﴿لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ﴾ ١٠١
ذكر الاختلاف في المراد من القوم في قوله تعالىٰ : ﴿قَوْمٍ أُوْلِى بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ .. ١٠١
استدلال القوم بالآية علىٰ فضيلةٍ لأبي بكر ١٠٣
ردّ الاستدلال وبيان وَهْن ما ذكره القوم ١٠٤
بيان أنّ الأظهر كون الداعي في قوله تعالىٰ : ﴿سَتُدْعَوْنَ﴾ هو النبيّ صلى الله عليه وآله ١٠٦
الآية (١١) قوله تعالىٰ : ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ...﴾ ١١٤
بيان وجه استدلال القوم وذكر ما عبّروا به في وجه الاستدلال ١١٥

ردّ قول المستدلّ : بأنّ رسول الله ﷺ لم يأخذ سوىٰ جزيرة العرب ١١٥
ردّ قول المستدلّ : بأنّ المراد ظهور الدين الإسلامي علىٰ سائر الأديان........ ١٢٤
المطلب الثاني : في ذكر الروايات التي تشبّثوا بها في تصحيح خلافة مَنْ تقدّم
علىٰ عليٍّ عليه السلام ١٢٧
بيان أنّ الأخبار المعتمدة عند المخالفين أخبار موضوعة أو آحاد........ ١٢٧
ذكر سؤال يحيىٰ بن أكتم أبا جعفر عليه السلام عن جملة من الأحاديث........ ١٢٩
الحديث (١) : سَلْ أبا بكر هل هو راضٍ عنّي........ ١٣٠
الحديث (٢) : إنّ أبا بكر وعمر في الأرض كمثل جبرئيل........ ١٣٠
الحديث (٣) : إنّهما سيّدا كهول أهل الجنّة ١٣١
الحديث (٤) : إنّ عمر بن الخطّاب سراج أهل الجنّة ١٣١
الحديث (٥) : لو لم أُبعث لبعث عمر ١٣٢
الحديث (٦) : ما احتبس عنّي الوحي قطّ إلّا ظننته........ ١٣٢
الحديث (٧) : لو نزل العذاب لما نجا منه إلّا عمر ١٣٣
بيان ما يرد علىٰ الاستدلال بالأحاديث المذكورة........ ١٣٣
بيان مجموعة أُخرىٰ من الأخبار :
رواية أبي هريرة : أبو بكر وعمر خير الأوّلين والآخرين........ ١٤٠
رواية سلمة : أبو بكر خير الناس بعدي........ ١٤٠
رواية أبي الدرداء : ما طلعت الشمس علىٰ أحد ١٤٠
رواية أبي هريرة : أفضل هذه الأُمّة ١٤١
قول عمر لأبي بكر : يا خير الناس بعد رسول الله ﷺ ١٤١
رواية ابن حجر : خير هذه الأُمّة ١٤١
رواية ابن حجر : لا يفضّلني أحد علىٰ........ ١٤١

رواية البخاري : أيّ الناس خير بعد رسول الله ﷺ.............. ١٤١
رواية أنس : ما صحب النبيّين والمرسلين ١٤١
بيان ما يرد علىٰ الاستدلال بالطائفة الثانية من الأخبار ١٤٢

ذكر طائفة ثالثة من الأخبار استدل بها المخالف :

رواية عمرو بن العاص : أيُّ الناس أحبّ إليك.................. ١٥١
رواية أبي هريرة : ما لأحدٍ عندنا من يدٍ.................... ١٥١
رواية ابن عديّ : لولا أنّ الله سمّاه ، يعني : أبا بكر............ ١٥٢
رواية الطبراني : إنّ الله اتّخذني خليلاً ١٥٢
رواية أُخرىٰ للطبراني : ما أحد عندي أعظم ١٥٢
رواية أُخرىٰ لابن عديّ : سدّوا هذه الأبواب الشارعة ١٥٢
رواية ابن حنبل : أبو بكر صاحبي ١٥٢
رواية الترمذي : أنت صاحبي علىٰ الحوض..................... ١٥٣
رواية أُخرىٰ للترمذي : هذا السمع والبصر ١٥٣
رواية أبي يعلىٰ : أبو بكر وعمر منّي بمنزلة.................. ١٥٣
رواية الديلمي : أبو بكر منّي وأنا منه........................ ١٥٣
رواية الطبراني : هكذا نبعث يوم القيامة...................... ١٥٣
رواية الترمذي : أنا أوّل مَنْ تنشقّ عنه الأرض ١٥٣
رواية الطبراني : إنّ لكلّ نبيٍّ خاصّة........................ ١٥٤
رواية ابن عساكر : إن لكلّ نبيٍّ وزيرين ١٥٤
رواية ابن العاص : أتاني جبرئيل ١٥٤
رواية أنس : حبّ أبي بكر وعمر إيمان ١٥٤
رواية ابن عساكر : حبّ أبي بكر وعمر من السُّنّة.............. ١٥٤

رواية أنس : أربعة لا يجتمع حبّهم........................ ١٥٤

رواية أُخرىٰ لأنس : إذا أراد الله بعبد خيراً ١٥٤

رواية أنس أيضاً : حبّ أبي بكر وشكره ١٥٤

بيان حال هذه الأخبار والاستدلال بها ١٥٦

بيان حال خبر أبي الدرداء ووَهْن الاستدلال به ١٨١

ذكر خبر الخطيب البغدادي وبطلان الاستدلال به.................... ١٨٥

ذكر خبر المحب الطبري : أخبرني جبرئيل أنّ الله ... وبيان وَهْنه............. ١٨٦

ذكر خبر عائشة : ائتوني بدواة وقرطاس ... وبيان التحريف والوضع فيه ١٨٨

ذكر خبر أحمد بن حنبل : الخلافة ثلاثون عاماً... وبيان الوضع والتحريف فيه ... ١٩٠

ذكر خبر معاذ بن جبل : إنّي رأيت أنّي وضعت... وبيان الوضع فيه............ ١٩٣

ذكر خبر السخاوي : أنا مدينة العلم وأبو بكر أساسها... وبيان بطلانه ١٩٨

ذكر خبر أبي داوُد : عشرة في الجنّة ... وبيان وجوه البطلان فيه ٢٠٠

ذكر بعض الأخبار التي شناعتها كذباً بحيث لا تحتاج إلىٰ جواب :............ ٢٠٣

خبر أبي يعلىٰ : أتاني جبرئيل آنفاً........................ ٢٠٤

خصال الخير ثلاثمائة وستّون خصلة........................ ٢٠٤

إنّ الله يكره فوق سمائه........................ ٢٠٤

الناس كلّهم يحاسبون إلّا أبا بكر ٢٠٥

لو أمرتني أن أقتل نفسي لفعلت ٢٠٥

الحقّ بعدي مع عمر ٢٠٥

إنّ الله جعل الحقّ علىٰ لسان ٢٠٥

لم يبعث الله نبيّاً إلّا كان ٢٠٥

ما من شيطانٍ في الأرض........................ ٢٠٦

إذا سلك عمر الأرض فجاً ٢٠٦
يا عثمان ! إنّ الله مقمصك ٢٠٦
إنّ الملائكة تستحي ٢٠٦
لكلّ نبيٍّ رفيق ٢٠٦
إيضاح فساد ووَهْن هذه الأخبار وكونها موضوعة ٢٠٦
المطلب الثالث : في ذكر عمدة ما تشبّث به المخالف لتحسين حال مَنْ تقدّم علىٰ عليٍّ عليه السلام ٢١١
صلاة أبي بكر ٢١١
بيان بطلان هذا الدليل وبيان أنّ فيه تمويهاً وتمحّلاً ٢١١
بيان جامع في ردّ رواية صلاة أبي بكر ٢١٨
بيان استدلال البعض بأنّ دفن أبي بكر وعمر إلىٰ جنب رسول الله صلى الله عليه وآله يدلّ علىٰ فضلهما وذكر الجواب عنه ٢٣٠
استدلال البعض بأنّ تزويج النبيّ صلى الله عليه وآله بنتيه من عثمان يدلّ علىٰ صلاحه وبيان وَهْنه ٢٣٣

الفصل الثاني

في بيان نبذ ممّا نقله القوم الذين قالوا بخلافة مَنْ تقدّم علىٰ عليٍّ عليه السلام

المطلب الأوّل : في بيان ما يتعلّق بأبي بكر ٢٣٧
المطلب الثاني : فيما يتعلّق بعمر بن الخطّاب ٢٥٤
المطلب الثالث : فيما يتعلّق بعثمان بن عفّان ٢٨٣
الختام في بيان جمّة من الأشياء المتفرّقة ٢٩٦
كتاب بني العباس إلىٰ المأمون ومخالفتهم لأخذه البيعة للإمام الرضا عليه السلام وجواب المأمون لهم ٢٩٦

حكاية جمع عمر بن عبدالعزيز لبني هاشم وأفخاذ قريش وبني أُميّة وترافع زوج مع زوجته أمامهم ٣٠٢
ذكر ما نقله الكنجي في حكاية خطبة فاطمة الزهراء عليها السلام ٣٠٤
ذكر ما نقله الخوارزمي من حديث المناشدة يوم الشورىٰ ٣١٦
ذكر ما نقله الخوارزمي من حكاية الأعمش والمنصور الدوانيقي ٣١٩
ذكر ما نقله الحميدي في حديث الصلح بين رسول الله صلى الله عليه وآله وسهيل بن عمر ٣٢٤
ذكر ما جاء في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ﴾ . ٣٢٥
حكاية أبي موسىٰ الأشعري مع عمر بن الخطّاب ٣٢٩
ذكر رواية أبان بن عثمان في اعتراض الصحابة علىٰ أبي بكر ٣٣٤
ما نقله ابن أبي الحديد من تشييع الإمام عليّ عليه السلام لأبي ذرّ رحمه الله ٣٤٣
ما نقله أبو البقاء من مبايعة الناس لمعاوية بن يزيد ٣٤٥
ما ذكره بعض الشافعية في وجوب الكفّ عن الصحابة ٣٤٧
جواب مَنْ يقول: أيّ ثوابٍ في اللّعن؟ ٣٥١
ذكر سؤال جابر بن عبدالله الأنصاري عن ميلاد أمير المؤمنين عليه السلام ٣٧٣
سؤال جابر بن عبدالله الأنصاري عن أبي طالب رحمه الله ٣٧٦
خبر حجّة الوداع ونزول جبرئيل عليه السلام بالولاية لعليّ بن أبي طالب عليه السلام ٣٨٠
خبر لقاء الراهب لأمير المؤمنين عليه السلام عند منصرفه من وقعة الخوارج ٤٠٠
ما ذكره في الروضة من دخول الهام بن الهيم علىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله ٤٠١
سؤال رأس اليهود أمير المؤمنين عليه السلام عن أُمور لا يعلمها إلّا وصي ٤٠٥
ردّ أمير المؤمنين عليه السلام علىٰ كتاب ابن آكلة الأكباد ٤٢٦
دخول سلمان الفارسي وأبي ذر الغفاري وجماعة علىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله ٤٣٠
فهرس المحتويات ٤٣٥